

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلقها

أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط وأبو إسحاق الزجاج

وأبو عمر الجرمي وأبو بكر بن السراج

وأبو عثمان المازني والأخفش الأصغر

وأبو العباس المبرد وأبو جعفر النحاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو علي الفارسي

وأبو العباس ثعلب وأبو علي الغساني

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

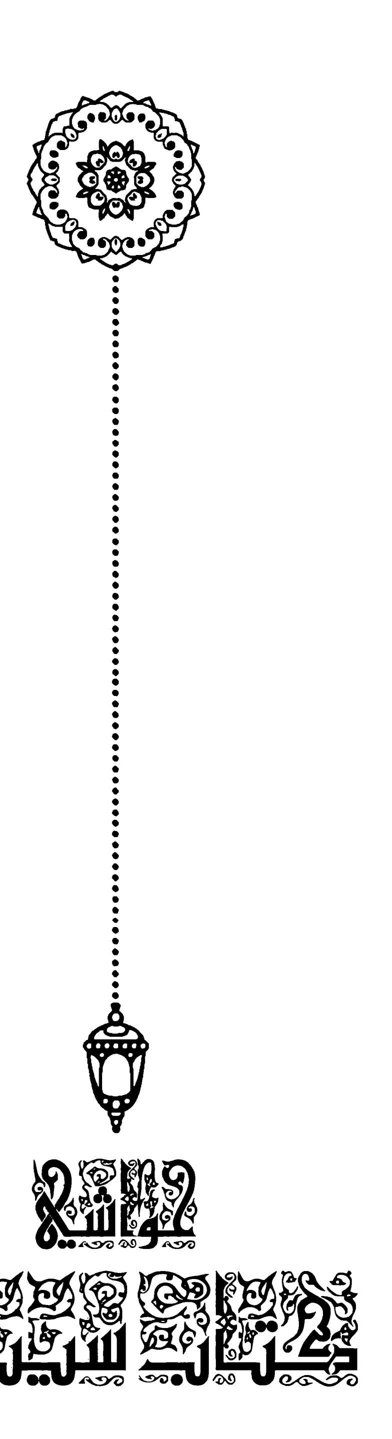
في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني



دار طيبة الخضراء

للنشر والتوزيع - مكة المكرمة


حواشي
كتاب سيبويه


الجزء الثاني

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشي كتاب سيبويه. / محمود بن عمر الزمخشري ؛ الحسن بن أحمد الفارسي ؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤مج.

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية - الصرف.

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق) ج. العنوان

ديوي ١, ٤١٥ ٣٢٠٢/ ١٤٤٢

رقم الإيداع: ٣٢٠٢/ ١٤٤٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

Sboh3333

Sboh1430@gmail.com

00966553228779

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلّقها

أبو علي الفارسيّ وأبو القاسم الزمخشريّ

وأبو عبد العزيز العيونيّ

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط وأبو إسحاق الزجّاج

وأبو عمر الجرميّ وأبو بكر بن السرّاج

وأبو عثمان المازنيّ والأخفش الأصغر

وأبو العبّاس المبرّد وأبو جعفر النحّاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو علي الفارسيّ

وأبو العبّاس ثعلب وأبو علي الغسّانيّ

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيونيّ

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

في كلّيّة اللغة العربيّة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

هَذَا بَابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِالفَاعِلِ فِي مَا عَمِلَتْ فِيهِ وَلَمْ تَقْوَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الفَاعِلِ

(ط)[1]:

الصِّفاتُ المشبَّهاتُ بأسماءِ الفاعلين هي أسماءٌ يُنْعَتُ بها كما يُنْعَتُ بأسماءِ الفاعلين، وتُؤَنَّثُ وتُذَكَّرُ ويَدْخُلُها الألفُ واللامُ، وتُجْمَعُ بالواوِ والنونِ كما يُجْمَعُ الضميرُ في الفِعْلِ، فإذا اجْتَمَعَ في النَّعْتِ هذه الأشياءُ أو بَعْضُها شَبَّهُوها بأسماءِ الفاعلين، وذلك نحوُ: (حَسَنٌ، وشَدِيدٌ، والحَسَنَةُ، والشَّدِيدةُ، والحَسَنُون)، كما تقولُ: (ضارِبٌ، وضارِبةٌ، والضارِبون)، مِثْلُ (يَضْرِبُون).

فلمّا أَشْبَهَتْ هذه الصفاتُ أسماءَ الفاعلين في هذا أُعْمِلَتْ عَمَلَها، إلا أنها إنما تَعْمَلُ في ما كان مِن سَبَبِها؛ لأنها لم تَقْوَ أنْ تكونَ كأسماءِ الفاعلين، وإنما هي مُشَبَّهةٌ بها، والمُشَبَّهُ بالشيءِ لا يَقْوَى قُوَّةَ ما شُبِّهَ به.

وفَرْقُ ما بَيْنَهما أنَّ قولَك (حَسَنٌ وكَرِيمٌ) مأخوذٌ مِن [(حَسُنَ وكَرُمَ)][2]، كما أنَّ قولَك (ضارِبٌ وقاتِلٌ) مِن (ضَرَبَ وقتَلَ)، و(حَسُنَ وكَرُمَ) أفعالٌ غيرُ مُتَعَدِّيةٍ، و(ضَرَبَ وقتَلَ) مُتعدِّيةٌ، فأنتَ إذا قُلْتَ: (هذا ضارِبٌ زيدًا) فالمعنى أنَّ الضَّرْبَ قد وَصَلَ إلى زيدٍ وتَعَدَّى إليه على الحقيقة، فتَعَدَّتْ هذه

---

(١) انظر بعض ما في هذه الحاشية في: شرح عيون سيبويه ٩٩- وشرح الصفار ٢١٧ب.

(٢) في (ش٣)١٥ب: «كرم وحسن».

الأسماءَ كما تَعدَّتْ أفعالَها، وأنتَ إذا قُلْتَ: (حَسَنُ الوَجْهِ، وكَرِيمُ الحَسَبِ) فلم تُخْبِرْ أنَّ زيدًا فَعَلَ بالوَجْهِ الحُسْنَ، ولا أَوْصَلَ إليه شيئًا، وإنما عَدَّيْتَها على التَّشْبيهِ بها على الحقيقة، وهذا المفعولُ بالحقيقةِ فاعِلٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وكَرِيمٌ حَسَبُهُ)، فالوَجْهُ هو الذي حَسُنَ، والحَسَبُ هو الذي كَرُمَ، وجاز هذا التَّشْبيهُ -وإنْ كانَ المعنى على خِلافِهِ- لأنَّ المعنى مفهومٌ غيرُ مُلْبِسٍ.

وقال ابنُ كَيْسانَ: «إذا قُلْتَ: (زيدٌ كَرِيمُ الأَبِ) فحَدُّهُ: (زيدٌ كريمٌ)، أو (كريم) حديثٌ عن (الأَبِ)، وهو معَ (الأَبِ) حديثٌ عن (زيدٌ) فلَمَّا التبَسَ به هذا الالتباسَ وكان حديثًا عنه أُخْرِجَ بناؤُهُ على لَفْظِهِ ونُقِلَ عن فاعله إليه، فصُيِّرَ الأَوَّلُ -وهو المُحَدَّثُ عنه بالصِّفةِ المنقولةِ عن غيرِه، وصارَ صاحبَ الصِّفةِ- مُدْخلًا في حديثِهِ للتَّبيِينِ، فصار مُعَلَّقًا في الخبرِ كتَعَلُّقِ المفعولِ، فإنْ أنت نَوَّنْتَ الصِّفةَ خَرَجَ نَصْبًا كانتصابِ المفعول، وإنْ حَذَفْتَ التَّنوينَ أَضَفْتَ كما تُضِيفُ (ضاربُ) إلى (زيدٍ) في قولِك: (هذا ضاربُ زيدٍ)».

قيلَ له: كيفَ يجوزُ أنْ يَصيرَ الفاعلُ مفعولًا أو مُشَبَّهًا للمفعول؟

قيلَ له: ليسَ حُكْمُ الفاعلِ أنْ يكونَ مرفوعًا أبدًا، ولا حُكْمُ المفعولِ أنْ يكونَ أبدًا منصوبًا، ولكنَّ حُكْمَ المقرونِ بالخبرِ أنْ يكونَ مرفوعًا: فاعلًا كانَ أو مفعولًا، وحُكْمَ المُدْخَلِ في حُكْمِ غيرِه أنْ يكونَ منصوبًا: فاعلًا كانَ

أو مفعولًا، أو يُخْفَضَ إذا أَمْكَنَ أنْ يُضافَ إليه الخَبَرُ؛ لأنَّ الخَفْضَ مُضارِعُ النَّصْبِ، فإذا قلتَ: (زيدٌ كريمٌ)، ففي (كريمٌ) ضميرٌ مِن (زيدٌ)، فإذا قلتَ (الأُمَّ)[1] نَصَبْتَها؛ لأَنَّكَ ضَمَمْتَ (كريمًا) إلى ذِكْرِ (زيد)، فصارَ خَبرًا عن (زيدٌ) بما اشْتَمَلَ عليه من ذِكْرِهِ، وصارتْ (الأُمَّ) مُدْخَلةَ في حديثِهِ لِيُبَيِّنَ؛ لأنَّ الذي يُحَدِّثُ به عنه كانَ مِن قِبَلِها.

فإنْ قالَ: فأنتَ إذا قُلْتَ: (زيدٌ كريمةٌ أُمُّهُ) كانَ بذلك المعنى، فهَلَّا نَصَبْتَ (الأُمَّ) إذا جَعَلْتَ (كريمةٌ) خبرًا عن (زيدٌ)؟

قيل: لم يكُنْ ذلك مِن قِبَلِ أنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ كريمةٌ) فليسَ في (كريمةٌ) إِضْمارٌ مِن (زيد)، وإنما ضميرُ (زيد) معَ (الأُمِّ) بمنزلةِ ضميرِ (زيد) في الفِعْلِ، و(الأُمُّ) فاعلةٌ، و(كريمةٌ) و(الأُمُّ) -لِمَا استولى عليه مِن ضميرِ (زيدٌ)[2]- خَبَرٌ عن (زيدٌ)، فلا يكونُ (كريمةٌ) خبرًا عن (زيدٌ) ولا فاعلًا له، و(كريمٌ) يكونَ خبرًا عن (زيدٌ) للضميرِ الذي فيه.

قال: فكيفَ يكونُ (زيدٌ) فاعلًا و(الكَرَمُ) لغيرِه؟

قِيلَ: لأَنَّك تَصِفُهُ بِما تَصِفُ به سَبَبَهُ، كقولِك: (قدْ نَبُلَ زيدٌ)، فيقولُ: (بِماذا؟)، فيقولُ: (حَسُنَ عَمَلُهُ، كَثُرَ مالُهُ، جادَ ثَوْبُهُ) وما أَشْبَهَ هذا، فتكونُ

---

(١) أي: قلتَ: زيدٌ كريمٌ الأُمَّ.

(٢) جملة الاعتراض خاصة بلفظ (الأُمُّ).

هذه أسبابَ ما صارَ إليه مَن النبْلِ، فإذا قلتَ: (زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ) فقد جَعَلْتَ في (حَسَنُ) ضميرًا لـ(زيدٌ)، واستَغْنَيْتَ عن الضميرِ أنْ يكونَ معَ (الوَجْهِ) فحَذَفْتَهُ[1]، وكانَ (الوَجْهُ) بالضميرِ مَعْرفةَ، فلمّا أَسْقَطْتَهُ اختِيرَ أنْ يكونَ فيه الألفُ واللامُ؛ ليكونَ مُعَرَّفًا بهما كما كان مُعَرَّفًا بالهاء، فإنْ حَذَفْتَها فهو جائزٌ؛ لأنه قد عُلِمَ أنك لا تُريدُ من الوُجوهِ غيرَ وَجْهِ الذي ذَكَرْتَهُ؛ لأنه لا يُوصَفُ بشيءٍ من سَبَبِهِ، قاله ابنُ السَّرَّاج.

فهذه الصِّفاتُ التي تُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ تَعْمَلُ عَمَلَهُ، وتَرْفَعُ الظاهِرَ والمضمَرَ، وما بَعُدَ مِن شَبَهِ الفاعل[2] منها فلم يُشْبِهْهُ لم يَرْتَفِعْ بها اسمٌ ظاهرٌ البَتَّةَ، نحو: (أَفْعَلَ منك)؛ لأنه لا يُؤَنَّثُ ولا يُذَكَّرُ، ولا تَدْخُلُهُ الأَلَفُ واللامَ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، فقد بَعُدَ مِن شَبَهِ الفاعِلِ، لو قلتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ مِنَّا أَبُوهُ) فرَفَعْتَ (أباه) بـ(أَفْضَلَ)، كما تقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ أَبُوهُ، وكَرِيمٌ أَبُوهُ) لم يَجُزْ لبُعْدِهِ مِن شَبَهِ الفاعل، ولكنَّ الصِّفاتِ كُلَّها تَرْفَعُ المضمَرَ فيها إذا كانَ ضميرُ الأوَّلِ الموصوفِ، وتَرْفَعُ الظاهِرَ أيضًا إذا كانَ في المعنى هو الأوَّلَ، أما المضمَرُ فنحوُ قولِك: (مَرَرْتُ برَجُلٍ خَيرٍ منك، وشَرٍّ منك)، ففي (خَيرٍ منك)

---

(١) في (ش٣)١٥ب: حذفته.

(٢) يريد: اسم الفاعل.

ضميرُ (رَجُلٍ)، وهو رَفْعٌ بأنه فاعِلٌ، وأمَّا الظاهرُ الذي هو الأوَّلُ في المعنى فنحو: (ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ)؛ لأنَّ المعنى في الـحُسْنِ لزيدٍ، فصارَ بمنزلةِ الضميرِ إذْ كان الوَصْفُ في الحقيقةِ لزيدٍ. [٤٤/ ب]

قال سيبويه: «قَوْلُكَ: (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ) وَ(هَذِهِ حَسَنَةُ الْوَجْهِ)»[١].

زيادةٌ:

قال: أَصْلُهُ (حَسَنٌ وَجْهُهُ)، فالأَحْسَنُ أنْ تأتيَ في مَوْضِعِهِ بما فيه الألفُ واللامُ، وإنْ قلتَ: (حَسَنُ وَجْهٍ) كانَ أَحْسَنَ مِن قولِك (حَسَنٌ وَجْهًا)[٢]. [٤٥/ أ]

قال سيبويه: «قَالَ الشَّمَّاخُ: ....

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا»[٣]

(فا):

قياسُ ذا إذا رُفِعَ بالصَّفةِ ولم يُضَفْ أنْ يُقالَ: (جَارَتَا صَفًا، جَوْنٌ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٠، (هارون) ١/ ١٩٥، وليس (هذا) في الرَّباحية، (ح٢)٢٩ب.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٥١أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٢، (هارون) ١/ ١٩٩. والبيت من الطويل، وهو للشمَّاخ بن ضرار، كما في: ديوانه ٣٠٨- والخزانة ٤/ ٢٩٣.

مُصْطلاهما)، أَعْلَيَيْهِما[١]، على (وَضَعَا رَحْلَيْهِما[٢])[٣].

زيادةٌ (عنده) بخَطِّ (يي)[٤]:

يعني الأَثَافِيَّ، وهو عندي أنه رَدَّهُ إلى (الأَعالي)، وهما في الحقيقةِ اثنانِ، كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٥].

قال سيبويه: «لَمْ تُخْلِلْ بِالْأَوَّلِ فِي شَيْءٍ»[٦].

---

(١) قوله (أعلييهما) تفسير للضمير في (مصطلاهما)، وسيأتي الخلاف في مرجع الضمير في الحاشية القادمة.

(٢) في كتاب سيبويه ٢/ ٤٩ (هارون): «وقالوا: (وَضَعا رِحالَهما)، يريدُ: رَحْلَيْ راحلتين»، وفي التعليقة ١/ ١٤٣، وفي البغداديات ١٣٧: «وَضَعا رَحْلَيهما»، وانظر مقتضى هذا التمثيل والخلاف في لفظه في: الخزانة ٧/ ٥٣٥، وجاء في مطبوعة الخزانة ٤/ ٣٠٠ «صَفَا رَحْلَيهما»، وهو تحريف.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٥٢أ، وانظر معناها في: التعليقة ١/ ١٤٣ - البغداديات ١٣٧.

(٤) «يي» بيائين الثانية عاد ذيلها إلى الخلف، وفي (ش٤)٣٤أ: «ح»، وهو تحريف؛ لأنه رمز الزجاج، و(عنده) نسخة ابن السراج الثانية. ولعل (يي) رمز إسماعيل الزجاجي المذكور في ص٣٥٦، وأصله (جي) ثم تحرَّفت. وإسماعيل نظير ابن السراج، وقد علَّق هذه الزيادة على نسخة ابن السراج.

(٥) سورة التحريم ٤. وهذه الحاشية ليست في (ش٢)٥٢أ. وصاحب هذا الكلام يخالف سيبويه في مرجع ضمير التثنية في (مصطلاهما)، فسيبويه يراه (جارتا صفا)، وصاحب هذا الكلام يراه (الأعالي) بمعنى (الأَعْلَيَيْن)، وقد اختُلف في هذا المخالف، فقيل المبرد، وقال الفارسي في البغداديات ١٣٩: «لست أعرف من قائل هذا القول»، ولو كان المبرد لعرفه الفارسي. انظر: شرح السيرافي ٤/ ١٠٧ - والصفار ٢٢٤ب - وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٧٣ - والخزانة ٤/ ٣٠٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٣، (هارون) ١/ ٢٠٠.

(رق):

لم تُخِلَّ؛ لأنَّهُ نكرةٌ أَضَفْتَهُ إلى نكرةٍ. [٤٥/ب]

قال سيبويه: «مِنَ الْبَابِ الَّذِي هُوَ لَهُ، وَهْوَ الْإِضَافَةُ، وَمِنْ إِعْمَالِ الْفِعْلِ، ثُمَّ يُسْتَخَفُّ فَيُضَافُ»[١].

زيادةٌ بخَطِّ (فا)[٢].

قال سيبويه: «وَقَالَتْ خِرْنِقُ، مِنْ بَنِي قَيْسٍ:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ»[٣]

في نسخة (رق):

(النَّازِلِينَ، والطَّيِّبِينَ)، و(الجُزُرِ، والأُزُرِ)[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٢، (هارون) ١/ ٢٠١.

(٢) العبارة المحشى عليها ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤٥ب]. وليست في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٠ب].

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠١، (هارون) ١/ ٢٠٢. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٠ب]: «وقالت خرنق»، والبيت من الكامل، وهو لِخِرْنِق بنت بدر بن هَفَّان القيسية، كما في ديونها ٤٣- والخزانة ٥/ ٤١.

(٤) انظر: مرجعي البيت- وأمالي القالي ٢/ ١٦٠- وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، وفي لباب الألباب ٦٨٨: «و(الأزْر) و(الجزْر) مخففان من الضم، ولا ينبغي أن يُعتقد الضمُّ لفظًا .... لأن في القصيدة ما لا يصح تحريكه، نحو (الزَّجْرِ)».

قال سيبويه: «فَالْفَصْلُ لَازِمٌ لَهُ أَبَدًا، مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا»(١).

(ط):

يعني: مُظْهَرًا كانَ الفَصْلُ أو مُضْمَرًا.

قال سيبويه: «وَلَا يَكُونُ الْـمَعْمُولُ فِيهِ إِلَّا مِنْ سَبَبِهِ»(٢).

قوله: «ولا يكون المعمولُ فيه إلا من سببه»، يُريدُ أنَّ (وَجْهًا) و(أَبًا) مِن سَبَبِ الذي هو (خَيرٌ) و(أَحْسَنُ)، ولا يجوزُ أنْ يكونَ شيءٌ لا سَبَبَ له فيه(٣).

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ تَأْخِيرُهُ عَمَلَهُ مُقَدَّمًا»(٤).

(ط):

أي: لأنَّ (خَيرًا) لا يَمْنَعُهُ تأخيرُ الفَصْلِ عَمَلَهُ الذي كانَ يَعْمَلُ لو كانَ الفَصْلُ مُقَدَّمًا. [٤٦/أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ أَضَفْتَ فَقُلْتَ: (هَذَا أَوَّلُ رَجُلٍ) اجْتَمَعَ فِيهِ لُزُومُ النَّكِرَةِ ⁽وَأَنْ يُلْفَظَ بِوَاحِدٍ وَهْوَ يُرِيدُ الْجَمْعَ⁽⁵⁾، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ (أَوَّلُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٤، (هارون) ١/ ٢٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٤، (هارون) ١/ ٢٠٢.

(٣) هذه الحاشية في التعليقة ١/ ١٤٦ بلفظها لابن السراج.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٤، (هارون) ١/ ٢٠٣.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٠ب]: «وأنْ تَلفِظَ بواحد»، وفيها: «فحذفوا» بدل «فحذف».

الرِّجَالِ)، فَحَذَفَ اسْتِخْفَافًا وَاخْتِصَارًا، كَمَا قَالُوا: (كُلُّ رَجُلٍ)، يُرِيدُونَ (كُلَّ الرِّجَالِ)»[1].

(ط)[2]:

اعلمْ أنَّ (أَفْعَلَ) لا يُضافُ إلَّا إلى ما كان منه أو مِن سَبَبِهِ، نحو قولِك: (زيدٌ خيرُ أَبٍ)، و(زيدٌ أَفْرَهُ عَبْدٍ في الناس)، فإنْ لم يكن منه ولا مِن سَبَبِهِ لم تَجُزِ الإضافةُ، نحو قولِك: (زيدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ)، و(زيدٌ أَفْضَلُ عَبِيدِهِ)، و(زيدٌ أَفْضَلُ بَنِيهِ)، و(زيدٌ أَفْضَلُ غِلْمانِهِ).

زيادةٌ ليست (عنده)[3]:

قال: إنَّما قالوا: (أَفْضَلُ رَجُلٍ) على معنى: إذا كانَ الناسُ رَجُلًا رَجُلًا فهو أَفْضَلُ رَجُلٍ، كما تقولَ: (هما أَفْضَلُ اثنينِ في الناسِ)، إنما معناه: إذا كانَ الناسُ اثنينِ اثنينِ فهما أَفْضَلُ اثنينِ[4].

قال سيبويه: «وَلَيْسَ هَهُنَا فَصْلٌ»[5].

قوله: «وليس ههنا فَصْلٌ»:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٤، (هارون) ١/ ٢٠٣.

(٢) ليس في (ش٢)٥٣أ.

(٣) في (ش٢)٥٣أ: عند (ط).

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٣٤- والأصول ١/ ٢٢٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٤.

أي: لم تَقُلْ[١]: (هو أَفْرَهُ منك عَبْدًا) فتَفْصِلَ بـ(مِنك) بينَ (أَفْعَلَ) و(عَبْدٍ)[٢].

قال سيبويه: «وَلَمْ يَلْزَمْ إِلَّا تَرْكُ التَّنْوِينِ»[٣].

«لم يَلْزَمْ إلَّا تَرْكُ التنوينِ»؛ لأنَّكَ لم تَفْصِلْ بشيءٍ وقد التقى اسمانِ، فليسَ إلَّا الإضافةُ[٤].

قال سيبويه: «وَفَرَقُوا بِتَرْكِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ»[٥].

بخطِّ (رق):

يعني: أنَّك إذا قُلْتَ: (هو أَفْرَهُ عَبْدٍ في الناس) فالفَرَاهةُ للعَبْدِ، وإذا قلتَ: (أَفْرَهُ الناسِ عَبْدًا) فالمعنى للمَوْلى[٦].

قال سيبويه: «وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْفِعْلِ مَا أُنْفِذَ إِلَى مَفْعُولٍ، وَلَمْ يَقْوَ قُوَّةَ غَيْرِهِ مِمَّا قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ»[٧].

---

(١) ليس في (ش١)٤٦أ.

(٢) هذه الحاشية في التعليقة ١/ ١٤٧ بلفظها للفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٤.

(٤) هذه الحاشية في التعليقة ١/ ١٤٧ بنحو لفظها للفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٤.

(٦) أخذ الفارسي في التعليقة ١/ ١٤٨ نصَّ كلام الزجاج هنا.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٤.

(ط):

يعني: أَنَّهُ لم يَقْوَ في التَّصْرُّفِ من التقديمِ والتأخيرِ والعَمَلِ في المضمَرِ والمظهَرِ والمعرفةِ والنكرةِ قُوَّةَ غيرِهِ من الأفعال.

قال سيبويه: «وَلَا يُقَدَّمُ الْـمَفْعُولُ فِيهِ فَتَقُولَ: (مَاءً امْتَلأْتُ)، كَمَا لَا يُقَدَّمُ الْـمَفْعُولُ فِيهِ فِي الصِّفَةِ الْـمُشَبَّهَةِ»[1].

زيادةٌ ليست[2] في (ح):

قال أبو عثمانَ[3]: لا يُقَدِّمُ سيبويه التمييزَ وإنْ كانَ مأخوذًا مِن فِعْلٍ.

وإنما أُجِيزُ تقديمَ التمييزِ وتقديمَ الحالِ، فإذا لم يكنْ مِن فِعْلٍ لم أُجِزْهُ، لا تقولُ: (دِرْهمًا عشرونَ)، وتقولُ: (راكبًا جاءَ زيدٌ)، و(قائمًا رَأَيْتُ زيدًا)، ولا تقولُ: (راكِبًا هذا زيدٌ)؛ لأَنَّهُ غيرُ مُتَصَرِّفٍ.

فإنْ قيل: لِمَ نَصَبْتَ (هذا زيدٌ راكِبًا)؟

قيلَ: لأنَّ (ها) للتَّنْبِيهِ، فكأَنَّهُ قالَ: انْتَبِهْ لزيدٍ في هذه الحالِ. [٤٧/ ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٥.

(٢) في (ش١)٤٦أ، و(ش٣)٥٣ب: ليس.

(٣) هذه الحاشية وما بعدها عن حكم تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا، فمنعه سيبويه وجمهور البصريين، وأجازه بعض الكوفيون، وأجازه كما هنا المازني والجرمي والمبرد، انظر: المقتضب ٣/ ٣٦- ومسائل الغلط (الانتصار ٨٦)- والأصول ١/ ٢٢٣- وشرح السيرافي ٤/ ١٤٠- والخصائص ٢/ ٣٨٤- والإنصاف ٢/ ٨٢٨ .

قال[١]:

أبو عثمانَ المازنيُّ يَرَى -وهو القياسُ- في التَّمْيِيزِ ما يَراهُ في الحالِ من التقديمِ إذا كانَ العاملُ فِعْلًا، فتقولُ: (شَحْمًا تَفَقَّأْتُ)، و(عَرَقًا تَصَبَّبْتُ)، وأَنْشَدني أبو عثمانَ للمُخَبَّلِ في تقديمِ التمييز:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِرَاقِ حَبِيبَها ... وما كانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطِيبُ[٢]

قال أبو إسحاقَ:

غَلِطَ، إنَّما الرِّوايةُ: (وما كانَ نَفْسِي بالفِراقِ تَطِيبُ)[٣].

قال أبو عليٍّ: قَرَأْتُهُ أيضًا بخَطِّ إسماعيلَ الزَّجاجيِّ (وما كانَ نَفْسِي)، كما قالَ أبو إسحاقَ.

---

(١) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤٧ب]- وفي متن الرباحية [انظر: (ح٢)٣١ب] متأخرةً في آخر الباب، وهذا موضعها، وإنما أُخِّرت لكي لا تختلط بكلام سيبويه في أثناء الباب، وليس في الرَّباحية: «قال: أبو عثمان»، وفيها بعد الحاشية: «قال أبو إسحاق: الرواية: (وما كان نفسي)»، والقائل هو المبرد، كما سيأتي في الحواشي القادمة، ويدل لذلك قوله: «وأنشدني ....»، وانظر قوله هذا في: مسائل الغلط (الانتصار ٨٦).

(٢) في (ش٣)٥٥ب- و(ح١)١٧ب: (تطيبُ). والبيت من الطويل، وهو للمُخَبَّل السَّعدي، كما في: ديوانه ٢٩٠- والخصائص ٢/ ٣٨٤، وهو له أو لأعشى همدان أو لمجنون ليلى، كما في: المقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥- والدرر ٤/ ٣٦.

(٣) انظر الخلاف في الرواية، وأن الصحيح عند البصريين (نفسي) في: شرح السيرافي ٤/ ١٤٢، وفي مطبوعته (نفسٌ)، وصوابه (نفسي)- والخصائص ٣/ ٣٨٤- والحلل ٣٣٣- والإنصاف ٢/ ٨٣١- وشرح شواهد الإيضاح ١٨٩- والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٧.

(ي)[1]: يُـزْعَمُ أنَّ إسـماعيلَ هـذا كـانَ نظـيرَ ابـنِ السـرَّاجِ، وليس بالورَّاق[2].

(ط)[3]:

وأَنْشَدَ المازِنيُّ، وليسَ في نسخة أبي الحسن[4]، وهو عن أبي إسحاقَ عن أبي العبَّاسِ، قالَ: وأَنْشدني أبو عثمانَ ....

قال أبو الحسنِ: الرِّوايةَ (وما كانَ نَفْسِي).

وإنما قالَ هذا لأنَّ سيبويه لا يُجِيزُ أنْ يُقَدَّمَ ما كانَ منصوبًا على التميز، والجَرْمِيُّ[5] والمازِنيُّ يُجِيزانه.

---

(١) هو في جميع النسخ بياء غير منقوطة ذيلها إلى الخلف. وهو في (ش٤) ١٣٦أ (ح)، وهو تحريف؛ لأنه مفسِّر لكلام الفارسي، و(ح) رمز الزجاج شيخ الفارسي. وسيأتي استعمال هذا الرمز في ص٤٣٩، ولعله في الموضعين عبدالباقي تلميذ الفارسي، وجاء التصريح به في مواضع (انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٤)، وانظر التعريف به في ص٧٤٥.

(٢) في الخصائص ٢/ ٣٨٤ عن رواية (نفسًا): «فتقابله برواية الزَّجَّاجيِّ وإسماعيلَ بنِ نَصْرٍ وأبي إسحاق». ولم أجد ترجمة لإسماعيل الزجاجي!

(٣) انظر هذه الحاشية في: لباب الألباب ٧٢٩، دون (قال أبو الحسن ....).

(٤) يظهر أن هذه الحاشية منقولة عن النحاس، كعادة ابن طلحة، والمراد بأبي الحسن في الموضعين الأخفش الأصغر شيخ النحاس.

(٥) سبق في ص٣٥٥ هـ٣ ذكر الخلاف في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا، ولكني لم أجد من نسب الجواز إلى الجرمي.

حاشيةٌ:

قال أبو إسحاقَ[١]: إذا قُلْتَ: (تَفَقَّأْتُ شَحْمًا) فهذا المُمَيِّزُ في المعنى فاعِلٌ، كأنَّك قُلْتَ: (فَقَّأَنِي الشَّحْمُ، فتفَقَّأَتُ)، فإذا قَدَّمْتَ (شَحْمًا) فكأنَّك قَدَّمْتَ فاعِلًا على فِعْلِهِ في المعنى، ولا يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الفاعلُ فَعْلَهُ فيَرْتَفِعَ به. [٤٦/أ]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِعْلٌ لِا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الِانْفَعَالِ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ (امْتَلأَتُ مِنَ الْمَاءِ)، وَ(تَفَقَّأْتُ مِنَ الشَّحْمِ)»[٢].

(ط):

لا[٣] يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ، نحو: (كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، ودَفَعْتُهُ فانْدَفَعَ)، فهذا النَّحوُ إنما يكونُ في نَفْسِهِ، ولا يَقَعُ على شيءٍ، فصارَ (امْتَلأْتُ) مِن هذا الضَّرْبِ، كأنَّكَ قلتَ: (مَلأَني فامْتَلأَتُ)، ومِثْلُهُ (دَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ)[٤].

---

(١) انظر معنى هذه الحاشية في: الانتصار ٨٦، وعنه لباب الألباب ٧٣١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٥.

(٣) في نسخة ابن يبقى ٣٢ب : «والذي لا ....». وذُكِرَ أنها في بعض النسخ في: حواشي الشرقية- وطرة (ح١٠)١٩ب.

(٤) هذه الفقرة جاءت في متن الرَّباحية بعد كلمة (الانفعال)، ولكن نَصَّتْ بعض نسخ الرَّباحية على أنها ليست من كلام سيبويه، ففي (ح١)١٧أ- و(ح٢)٣١أ- و(ح١٠)١٩ب وُضِعَ في أولها علامة وفي آخرها كلمة (رجع). وفي نسخة ابن دادي٤٧أ أخرجت إلى الحاشية وبعدها كلمة (رجع)، وفي نسخة كتاهيه ٩٢أ كتب الناسخ في أولها: (**تفسير، وليس من الكتاب**)، كما نص =

[٤٦/ ب] هذا تفسيرٌ، وليس من كلامِ سيبويه[1].

قال أبو العبَّاس: «والذي لا يَتَعَدَّى لا يَتَعَدَّى».

وقد ضَرَبَ أبو عليٍّ، ووقع هو من الكتاب.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا)، وَ(هُمَا خَيْرُ النَّاسِ اثْنَيْنِ)، فَالْـمَجْرُورُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ....»[2].

قال أبو الحسن[3]:

هو جميعُ الرِّجالِ؛ لأَنَّك إنما أَرَدْتَ (مِن الرِّجالِ)، فكأنَّ (رَجُلًا) إنما يَدُلُّ على هذا المعنى، وكذلك (اثنانِ) هما (كُلُّ اثنينِ)؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ (هما خَيرُ الناس إذا صُنِّفُوا اثنينِ اثنينِ.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ تَقُولُ في ما بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْعَشَرَةِ»[4].

زيادةٌ ليس في (ح):

لأنَّ أَصْلَ الحِسَابِ من الواحد إلى العشرة، ألا تَرَى أنك تقولَ

الفارسي في الحاشية القادمة على أنها ليست من كلام سيبويه. أما السيرافي ٤/ ١٤٥ فجعلها من كلام سيبويه. وكذا جاءت من كلام سيبويه في نسخة ابن يقى ٣٢ب المنسوخة من نسخة أبي نصر.

(١) هذه حاشية على الحاشية السابقة، وهو من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٥.

(٣) نقل كلام أبي الحسن وشرحه: السيرافي ٤/ ١٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٥، (هارون) ١/ ٢٠٦.

(أَكْلُبٌ) لأَدْنى العَدَدِ، فإذا قُلْتَ (كِلابٌ) كانَ للكثير. [٤٧/ أ]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ هُوَ إِلَى التَّعْشِيرِ»[١].

(ط): إلى التسعين[٢].

قال سيبويه: «قَالَ الرَّبِيعُ[٣] بْنُ ضَبُعٍ الْفَزَارِيُّ:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى الْـمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ»[٤].

في رواية أبي الحسن:

«فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ».

وزَعَمَ بعضُ النحويين أنَّ الرِّوايةَ: «إذا عاشَ الفَتَى تِسْعِينَ عامًا»، فهذا لا اضطرارَ فيه[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٦، (هارون) ١/ ٢٠٧، بلفظ (التسعين).

(٢) أي: بدل «التعشير»، وهو بلفظ (التسعين) في الرَّباحية، انظر: (ح٢)١٣١أ.

(٣) اختلف في ضبط اسمه، فالأكثر على أنه بفتح الراء وكسر الباء، وقيل: هو بصيغة التصغير (الرُّبَيْع). انظر: المعمرون ٨- والمؤتلف ١٨٢- وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٣- وتوضيح المشتبه ٤/ ١٣٨- وتهذيب مستمر الأوهام ٢٤٠- والخزانة ٧/ ٣٨٣- والتاج (ربع) ٢١/ ٤٨، وقد ضُبط في نسخ سيبويه بفتح الراء.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٦، (هارون) ١/ ٢٠٨. والبيت من الوافر، وهو للرَّبيع بن ضَبُعٍ الفزاري، كما في: الأصول ١/ ٣١٢- والخزانة ٧/ ٣٧٩.

(٥) تجد رواية أبي الحسن في: المقتضب ٢/ ١٦٩- وأدب الكاتب ٢٣٢- والمفصل ٢٩٦، وفي البيت روايات أخرى، انظر: الحماسة البصرية ٢/ ٣٨١- والخزانة ٧/ ٣٧٩، وفيها: «ورواية (تسعين) لا أصل لها».

قال سيبويه: «وَلَيْسَ بِمُسْتَنْكَرٍ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَاحِدًا وَالْـمَعْنَى جَمِيعٌ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الشِّعْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ»[١].

(ط):

غيرُ سيبويه يُجِيزُ هذا في الكلامِ، ويَزْعُمُ أنَّ مِثْلَهُ: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[٢]. [٤٨/أ]

هَذَا بَابُ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ لا فِي الْمَعْنَى؛ لاتِّسَاعِهِمْ فِي الْكَلَامِ، وَلِلإِيجَازِ وَالاخْتِصَارِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ فِي السَّعَةِ: (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ) .... إِنَّمَا تُرِيدُ: (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ صَاحِبِ الضَّرْبِ)»[٣].

قالَ أبو إسحاقَ[٤]:

معناهُ: أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِن صاحِبِ الضَّرْبِ الذي نَسَبْتَهُ إلى نَفْسِكَ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٧، (هارون) ١/ ٢٠٩.

(٢) غافر ٦٧، وفي كل النسخ (ويخرجكم)، بالواو، وهو سبق قلم.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٩، (هارون) ١/ ٢١٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢أ]: وفي السعة مثله.

(٤) انظر قول الزجاج في: التعليقة ١٤٨، وشرح الصفار ٢٣٥أ. وهو في شرح السيرافي ٤/ ١٨٦ بلفظ أتم.

مِثْلُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ﴾[(١)].

قال أبو بَكْرٍ مَبْرَمَانُ في الحواشي التي أَمْلاها على شيءٍ من كتاب سيبويه:

إنْ قَدَّرْتَهُ على لِفْظِهِ لم يَكُنْ له مَعْنًى، لأنَّهُ يَصِيرُ: أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنَ الضَّرْبِ، فهذا لا معنَى له، وتهذيبُ الكلامِ أنْ يُبَيِّنَ: ما هذا الكلامُ جَوَابٌ له؟

هذا جوابُ قولِ القائلِ: أَتُرِيدُ أنْ تضربني؟ فقلتَ له أنت نافيًا لكلامه: أنتَ أَكْرَمُ عليَّ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يقولَ هذا، أو يُقَدِّرَ في نَفْسِهِ، انتهى[(٢)].

قال سيبويه: «قَالَ الجَعْدِيُّ:

---

(١) جزء من ثلاث آيات في: سورة النحل ٢٧، وسورة القصص ٦٢، ٧٤. وقد وضَّح الفارسي في التعليقة ١/ ١٤٩ وجه التشبيه بالآية.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٩. وفيه: «يُريد أَنْ يَضْرِبَني » و«تقدير»، وقد أصلحته إلى «أَتُرِيدُ أنْ تَضْرِبَني» و«يُقَدِّرَ»؛ لاقتضاء الكلام ذلك. ويظهر أن مبرمان صادر في حاشيته من حاشية للزجاج أطول من المثبتة قبل هذه الحاشية، ولفظها من شرح السيرافي ٢/ ١٠٨ (العلمية): «إن قدّرته (أنت أكرم عليّ من ضَرْبِك) لم يجز؛ لأنك لست تريد أن تخبر أنه أكرم عليك من ضَرْبِه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حُمِلَ المعنى عليه بَطَلَ .... وتهذيب هذا الكلام هو: كأنَّ قائلًا قال: (أنت تضربني؟)، فنسَبَ الضَّرْبَ إلى نفسه، فقال الآخر: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك، وليس ذلك ..... فكأنه قال: أنت أكرم عليّ ممن يستحق ما زعمتَ أنه لك، ونسبتَه إلى نفسك». وانظر: التعليقة ١/ ١٤٨- ومعاني النحو ٤/ ٣١٤.

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سِلَّى نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ»[1].

العَذِيرُ: الحالُ، ويُقالُ: الصَّوْتُ.

قالَ أبو عليٍّ: يقولُ إنه الصَّوْتُ، وباقي الناسِ يقولُ الحالُ[2].

قال سيبويه: «وَقَالَ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ:

وَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ»[3].

زيادةٌ: وقالَ ابنُ خَذَّاقٍ:

فَرَفَّعُوكَ وقالوا: أَيُّمَا رَجُلٍ وأَدْرَجُوني كَأَنِّي طَيُّ مِخْرَاقِ[4]

زيادةٌ، وليسَ من الكتاب.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٩، (هارون) ١/ ٢١٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢أ]: «وقال النابغة الجعدي». والبيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، كما في: ديوانه ٢٤٢- والمحكم ٦/ ٢٨٦، وهو لشقيق بن جزء الباهلي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٨- ومعجم البلدان ٣/ ٢٣٢، ولأحدهما في اللسان ١٠/ ٣٢٥.

(٢) في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢أ] بعد البيت: «العذير: الصوت»، وليس في الشرقية، انظر: (ش١)٤٨أ. قلتُ: يظهر أن عبارة (العذير الصوت) تفسير من المبرد، أخرجه الفارسي من الكتاب، وعلَّق عليه قائلًا: (يقول المبرد: إنه الصوت، وباقي الناس يقول: الحال)، وفي شرح السيرافي ٤/ ١٨٦: «وقال أبو العباس وحده: (العذير الصوت)، وما فسره أحد سواه ذلك»، وجعل النحاس في شرح أبيات سيبويه ١٠٢ تفسير العذير هنا بالصوت التفسير الأجود.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٩، (هارون) ١/ ٢١٤. وسبق تخريج البيت في ص٣١٦ هـ٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢أ]: «ومن ذلك قول عامر بن الطفيل، فلأبغينكم».

(٤) من البسيط، وهو ليزيد بن حَذّاقٍ الشَّنِّي العَبْدي، كما في: طبقات الشعراء للجمحي ١٠٨- والعقد الفريد ٣/ ٢٠٦، وهو للمُمَزَّق العبدي، كما في المفضليات ٣٠٠، والرواية بياء المتكلم: (فرفَّعوني).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْحُطَيْئَةُ:

وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ

كهُلْكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهْ»[1]

(ط):

(الحَيُّ): هو[2] الرَّجُلُ الذي قَدْ نزَلَ به الموتُ، فأَسْلَمَهُ مَنْ حَضَرَهُ[3].

هَذَا بَابُ وُقُوعِ الأَسْمَاءِ ظُرُوفًا، وَتَصْحِيحِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى

(فا):

قَدَّمَ السَّعةَ على الأَصْلِ، فذَكَرَ (بابَ استعمالِ الفِعْلِ في اللَّفْظِ لا في المعنى لاتِّساعِهِم[4] في الكلامِ)، ثم ذَكَرَ (بابَ وُقُوعِ الأَسماءِ ظُرُوفًا وتصحيحِ اللَّفْظِ على المعنى). [٤٨/ ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٩، (هارون) ١/ ٢١٥. والبيت من الطويل، وهو للحطيئة، كما في: ديوانه (الحلبي) ٤٥- وأمالي المرتضى١/ ٤٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢أ]: (بين) بدل (وسط)، وهي رواية.

(٢) ليس في (ش٢)٥٦أ.

(٣) انظر: شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٤٥١- وشرح السيرافي ٤/ ١٨٧.

(٤) في (ش٣)٥٦ب: «لاستعمالهم»، وهو تحريف.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُ اتَّسَعَ وَأَوْجَزَ»(١).

في (رق) بخَطِّ (رق) زيادةٌ:

إلَّا أَنَّكَ سَمَيَّتَ ذلك الوَقْتَ الذي يُهَلُّ فيه الهِلالُ الليلةَ، كما تقولُ: (أَمَّا الآنَ فإني أَفْعَلُ ذاك، وأمَّا اليومَ فقد نَوَيْتُ ذاك(٢))، فتُسَمِّي الوَقْتَ الذي أَنْتَ فيه بـ(اليوم). [٤٩/ أ]

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَرَى مَجْرَى (الْأَبَدِ، وَالدَّهْرِ، وَاللَّيْلِ، وَالنَّهارِ): (الْمُحَرَّمُ، وَصَفَرٌ، وَجُمَادَى)، وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ الْأَيَّامِ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: (سِيرَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُونَ يَوْمًا)، وَلَوْ قُلْتَ: (شَهْرَ رَمَضَانَ، أَوْ شَهْرَ ذِي الْقَعْدَةِ) لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ (يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَالْبَارِحَةِ، وَاللَّيْلَةِ)، وَلَصَارَ جَوَابَ (مَتَى)»(٣).

اخْتَلَفَ(٤) أبو بكرٍ وأبو إسحاقَ في هذا الموضعِ.

فذَهَبَ أبو إسحاقَ إلى أنَّ الذي أَرادَ سيبويه: «إذا عَطَفَ على المُحَرَّمِ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٠، (هارون) ١/ ٢١٦.

(٢) في (ش٣)٥٦ب: «ذلك».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١١، (هارون) ١/ ٢١٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢ب]: (ومِمَّا أُجري مُجرى الدهر .... شهرُ رمضان أو شهرُ)، وفيها (صار) بدل (لكان)، وليس فيها (وجمادى). وفي نسخة ابن دادي ٤٩ب ضبط (شهر) في الموضعين بالنصب والرفع.

(٤) ذكر القولين السيرافي ٤/ ١٩٢، والصفار ٢٦٣أ، واختارا الأول، ونسبا الثاني إلى الزجاج.

صَفَرًا[١] كانَ العَمَلُ فيهما، ولم يكنْ في أحدِهما».

قال (ح): «والدليلُ على ذا قولُهُ: لو قلتَ: (سِيرَ عليه شَهْرُ رَمَضَانَ) لكانَ بمنـزلة يومِ الجُمُعةِ والبارحةِ[٢]، أي: في أنَّ العَمَلَ في بَعْضِهِ غيرُ مُتَّصِلٍ في كُلِّهِ».

وذهب (ب) إلى أنه أَرادَ: أنه إذا قالَ (المُحَرَّمُ وذُو القَعْدَةِ) ولم يُضِفْ إليهما شَهْرًا كانَ بمنـزلةِ (الدَّهْرِ، والأَبَدِ)، يكونُ العَمَلُ فيه مُتَّصِلًا، فإنْ أَضافَ الشَّهْرَ إليه فقالَ: (شَهْرُ ذي القَعْدَةِ) كانَ العَمَلُ فيه غيرَ مُتَّصِلٍ، وجازَ أنْ يكونَ جَوابًا لـ(مَتَى).

قال أبو عليٍّ: هذا الذي قالَ (ح) بعيدٌ غيرُ جائزٍ[٣].

علامةُ الزَّجَّاج (ح)، وعلامةُ أبي بكرٍ (ب).

قال سيبويه: «وَإِنَّما جازَ أنْ يَدْخُلَ (كَمْ) عَلَى (مَتَى) لِأَنَّ (كَمْ) هُوَ الْأَوَّلُ .... جَوَابًا لِـ(كَمْ)»[٤].

(ط) في المتن:

---

(١) فقلت: (سِيرَ عليه المحرَّمُ وصفرُ).

(٢) هذا مقتضى كلام سيبويه.

(٣) وضعَّفه الصفار ٢٣٧ب بأنه عدول عن ظاهر كلام سيبويه دون بيان لوجه ذلك. أما السيرافي ٤/ ١٩٣ فقال: «ليس ببعيد».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١١١، (هارون) ١/ ٢١٨.

يُريدُ: أنَّ (كَمْ) مُبْهَمٌ، وهو الأَوَّلُ؛ لأنَّ المُبْهَمَ الأَوَّلُ، ثم المُؤَقَّتُ[١].

وبخَطِّ (رق):

قالَ أبو العباسِ: يُريدُ أنَّ (كَمْ) ....[٢].

لأنَّ (كَمْ) يُسْأَلُ به عن العَدَدِ، و(مَتَى) يُسْأَلُ به عن الوقت.

قال سيبويه: «وَقَدْ يَقُولُ الرَّجُلُ: (سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ)، يَعْنِي لَيْلَ لَيْلَتِهِ[٣]، وَيَجْرِي عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا تَقُولُ فِي (الدَّهْرِ): (سِيرَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ)، وَإِنَّمَا يَعْنِي بَعْضَ الدَّهْرِ، وَلَكِنَّهُ يُكَثِّرُ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ: (جَاءَنِي أَهْلُ الدُّنْيَا)، وَعَسَى أَلَّا يَكُونَ جَاءَهُ[٤] إِلَّا[٥] خَمْسَةٌ، فَاسْتَكْثَرَهُمْ»[٦].

(ط):

يقولُ[٧]: إنَّك وإنْ أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلَتِك خاصةً فلا يكونُ مَخْرَجُ كلامِك

---

(١) هذا ثابت في متن الرَّباحية، انظر: (ح٢)٣٢ب.

(٢) أي: أن العبارة التي في الحاشية السابقة جاءت في نسخة الزجاج الأولى عن المبرد، وانظر شرح المبرد لهذه العبارة في مسائل الغلط (الانتصار ٨٧).

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢ب]: «ويقول: (سِيرَ عليه الليلُ)، يعني: ليلَ ليلتك»، والحاشية المنقولة عن نسخة ابن طلحة على رواية الرَّباحية.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢ب]: تعني بعض الدهر، لكنْ تُكثِّر، يعني: أنه يَجري كأنه في الدهر كله، كما تقول: (أتاني أهل الدنيا)، عسى لا يكون أتاه.

(٥) ليس في (ح١)١٨ب، ثم أُلحق بخط آخر بين الأسطر، وسيأتي في الحواشي أنه ساقط من نسخةٍ.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ١١١، (هارون) ١/ ٢١٨.

(٧) في (ش٢)٥٧أ: يريد.

إلا على سَيْرِ اللَّيْلِ كُلِّه، يعني الجِنْس؛ لأنَّ اللَّيْلَ بهذا اللَّفْظِ[١] اسمُ الجِنْس، كأنَّهُ الظَّلامُ كُلُّهُ، وليسَ يَقَعُ اسمُ اللَّيْلِ كذا على لَيْلَةٍ دونَ لَيْلَةٍ.

قال: ويجوزُ النَّصْبُ وأَنْتَ تُريدُ لَيْلَ لَيْلَتِك، ويَخْرُجُ مَخْرَجَ كأنَّكَ على الجِنْسِ كُلِّه، وهذا حُكْمُ اللَّيلِ حَيْثُما جَرَى ذِكْرُه.

وقَدْ بَيَّنَ هذا سيبويه في (باب مَقْدَمِ الحاجِّ)[٢]، حيثُ يقولَ: وتقولُ: «(سِيرَ عليه لَيْلًا ونَهَارًا) إذا أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلَتِك، ونهارَ نهارِك؛ لأنَّهُ إنَّما يَجْرِي على قولِك»: (سِيرَ عليهِ ظَلامًا وبَصَرًا)، أي: الظَّلامَ كُلَّهُ، والبَصَرَ كُلَّهُ، فهذا مَجْراهُ الجوابُ، أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلَتِك ونَهارَ نَهارِك.

قال سيبويه: «لأنَّ اللَّيْلَ لا يكونُ ظَرْفًا إلَّا أنْ يُريدَ اللَّيْلَ كُلَّهُ على ما ذَكَرْتُ لك»[٣].

«على الأَصْلِ»:

أي: على جَوابِ (كَمْ)، [كما كانَ على جَوابِ (كَمْ)][٤] قَبْلَ أنْ يُرِيدَ به ليلَ ليلتِهِ، فلا يُخْرِجُكَ وَضْعُكَ له على ليلةٍ أنْ يَجْرِيَ على (كَمْ) كما كانَ

---

(١) في (ش١)٤٩أ، و(ش٢)٥٧أ: باللفظ.

(٢) هو باب (ما يكون فيه المصدر حِينًا لسعة الكلام والاختصار)، في الكتاب (هارون) ١/ ٢٢٢، والنقل عن ١/ ٢٢٦ بالمعنى، وما بين الأقواس بالنص.

(٣) الكتاب (هارون) ١/ ٢٢٤، وفيه (تَعني) بدل (يريد).

(٤) ليس في (ش٢)٥٧أ

يَجْرِي قَبْلُ، كما لم يُمْنَعِ (الدَّهْرُ) لَمَّا جَرَى على بَعْضِ الدَّهْرِ أنْ يكونَ على جوابِ (كَمْ)، ولم يُخْرِجْهُ إلى جواب (مَتَى).

زيادةٌ:

أي: على التَّكْثِير، كأنَّ أَصْلَ اللَّيْلِ أنْ يكونَ السيرُ فيه كُلِّهِ، كما كانَ في الدَّهْرِ وأَخواتِهِ.

«كما تقولُ: (أَتاني أَهْلُ الدُّنيا)، وعسى ألَّا يكونَ أَتاه خَمْسةٌ»، «يعني: أَنَّهُ يَجْرِي كأَنَّهُ في الدَّهْرِ كُلِّهِ»[1].

(فا):

اللَّيْلُ -أيضًا- على هذا التأويلِ يَنبغي ألَّا يكونَ إلَّا في جوابِ (كَمْ)؛ لأنَّ المرادَ به التكثيرُ وإنْ كانَ لَيْلَ ليلتِهِ، كما كانَ المرادُ به التكثيرَ والتعظيمَ، لا أنْ يُقْتَصَرَ[2] به على ليلةٍ بعينِها. [٤٩/ ب]

يعني: أن يكون السَّيْرُ فيها كلِّها؛ لأنه الأصل، فيُشْبِهُ الدَّهْرَ، إلَّا أنَّ هذا يَصِحُّ في الكلام على الحقيقة، والدَّهْرُ ليس كذلك[3].

قال سيبويه: «قَالَ ابْنُ الرِّقَاعِ:

---

(١) هذان النصان في الرَّباحية، كما سبق في التخريج، إلا أن الثاني قبل الأول، والأول باختلاف يسير.

(٢) في (ش٢)٥٧أ، و(ش٣)٥٧ب: يقصر.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٣٤أ المنقولة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

فَقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ وَهْوَ لِلذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جَارُ»[(١)]

قالَ أبو إسحاقَ:

«فقُصِرْنَ» يعني النُّوقَ-التي قُصِرْنَ على فَرَسِهِ يَشْرَبُ أَلْبانَها- قد حُبِسْنَ عليه وحدَه، وهو جارٌ لها أنْ تُؤْخَذَ؛ لأنه إنْ كانتْ غارةٌ مَنَعَ برُكُوبِهِ الفَرَسَ أنْ يُقَسَّمَ الذَّوْدُ.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْأَمَاكِنِ كَالظُّرُوفِ مِنَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ فِي الِاخْتِصَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ»[(٢)].

(ط):

يقولُ: إنَّ الأمكنةَ المُتَّسَعَ فيها -التي هي أسماءُ الجِهاتِ والأَقْطَارِ السَّتةِ- يَدْخُلُها الرَّفْعُ والجرُّ على السَّعةِ، وتكونُ ظُرُوفًا إذا لم يُخْبَرْ عنها، فاعلم ذلك.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١١، (هارون) ١/ ٢١٩. وفي (ح٢)٣٢ب: «عدي بن الرقاع»، والبيت من الخفيف، وهو لعَديٍّ بن الرِّقاع العاملي، كما في: ديوانه ٢٧٦ (قسم المنسوب إليه)- ونسخ الشرقية والرباحية من الكتاب، وهو لأبي دؤاد الإيادي، كما في: ديوانه ٣١٨- والمعاني الكبير ٨٩- وشرح أبيات الكتاب ١/ ١٨١- والخصائص ٢/ ٢٦٥، قال السيرافي ٤/ ١٩٥: «الأعرف أنه لأبي دؤاد».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/١١٢، (هارون) ١/٢١٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٢ب]: من الأيام والليالي.

قال سيبويه: «فَأَجْرِ (كَمْ) فِي الْأَمَاكِنِ مُجْرَاهَا فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، وأَجْرِ (أَيْنَ) فِي الْأَمَاكِنِ مُجْرَى (مَتَى) فِي الْأَيَّامِ»[1].

قالَ أبو عليٍّ:

لم أَقْرَأْها، وليستْ في (ح).

يقولُ: أَجْرِها -يعني (أَيْنَ)- في الأماكنِ مُجْرَى (مَتَى) في الأزمنةِ، فقوله: «فأَجْرِ (كَمْ) في الأماكنِ مُجْراها في» الأزمنة، يقولُ: (كَمْ) عَدَدٌ في الأماكنِ، كما تكونُ عَدَدًا في الأزمنة.

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ قَدْ وَقَّتَّهُ وَعَرَّفْتَهُ بِشَيْءٍ»[2].

(فا):

يُريدُ إِخراجَهُ من الظَّرْفِ، وأنه سِيرَ عليه يومًا لا يَوْمَينِ. [٥٠/ أ]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (قَدْ مُضِيَ لِذَلِكَ ضَحْوَةٌ، وَضَحْوَةً)، وَالنَّصْبُ فِيهِ وَجْهُهُ عَلَى مَا مَضَى»[3].

بخطِّ (رق):

قال أبو إسحاقَ: إذا قُلْتَ: (مُضِيَ لذلك ضَحْوَةٌ) قُلْتَ له ما يَقومُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٢، (هارون) ١/ ٢٢٠. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٣أ]: في الأيام والليالي.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٢، (هارون) ١/ ٢٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٣، (هارون) ١/ ٢٢١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٣أ]: قد مضى.

مَقامَ مَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فقالَ: مَوْضِعُ اللامِ كأَنَّهُ مُضِيَ ذلك ضَحْوَةٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (ذُهِبَ بزيدٍ) كأنَّكَ قُلْتَ: (حُمِلَ زيدٌ) أو كلامًا شِبْهَ هذا، فمَوْضِعُ الجارِّ يَقومُ مَقامَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

أمَّا (ضَحْوَةٌ، وعَتَمَةٌ) إذا كانَ في يَوْمِكَ فإني أَرْفَعُهُ وأَنْصِبُهُ حتى أَسْمَعَ العَرَبَ قد تَرَكَتْ فيه الرَّفْعَ، فأقولُ: (سِيرَ عليهِ عَتَمَةٌ، وعَتَمَةً)، و(سِيرَ عليه ضَحْوَةٌ، وضَحْوَةً)(١).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ أَيْمُنٌ، وَأَشْمُلٌ)، وَ(سِيرَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَالشِّمَالُ)؛ لِأَنَّهُ يَتَمَكَّنُ .... قَالَ أَبُو النَّجْمِ

يَأْتِي لِهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ»(٢).

(ط):

احْتَجَّ في تَمَكُّنِهِ بدُخُولِ (مِن) عليه، فيجوزُ على هذا: (سِيرَ عليهِ اليمينُ والشِّمالُ)، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا.

قال سيبويه: «قَالَ جَرِيرٌ:

---

(١) هذه الحاشية القديمة غير منسوبة، وصاحبها يخالف سيبويه في اختيار النصب في نحو (ضحوة وعتمة) إذا كان المرادُ بهما في يومهما، ويجوِّز الوجهين مطلقًا ما لم يرد عن العرب ترك أحدهما.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٣، (هارون) ١/ ٢٢١. والبيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في: الخصائص ٢/ ١٣٠- والخزانة ٦/ ٥٠٣.

هَبَّتْ جَنْوبًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا»[١]

(ط):

المعنى: هَبَّتِ الرِّيحُ جَنُوبًا[٢]، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ (جَنُوبًا) بـ(هَبَّتْ).

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِيناً؛ لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالاخْتِصَارِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ؟)، فَيَقُولُ: (مَقْدَمَ الْحَاجِّ)، وَ(خُفُوقَ النَّجْمِ)، وَ(خِلَافَةَ فُلانٍ)، وَ(صَلَاةَ الْعَصْرِ)»[٣].

(ط)[٤]:

اعلمْ أنَّ المصادِرَ قد تُوضَعُ مَوْضِعَ الزَّمانِ، تقولُ: (سَيْرَ عليهِ مَقْدَمَ الحاجِّ)، و(خُفُوقَ النَّجْمِ)، و(خِلافةَ فُلانٍ)، و(صَلاةَ العَصْرِ)، يُريدُ في هذا كُلِّهِ (زَمَنَ كذا)، ولك أنْ تَرْفَعَهُ كما رَفَعْتَ الزَّمَنَ؛ لأنَّهُ يَقومُ مَقامَهُ.

واعلمْ أنَّ المصادِرَ كُلَّها يُخْبَرُ عنها بالفِعْلِ إذا كانتْ مَوصوفةً مَحْدُودةً، وأُرِيدَ بها كذلك معنى الوَّصْفِ، فتقولُ: (سِيرَ بِهِ سَيْرٌ شديدٌ)، و(سِيرَ عليهِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٣، (هارون) ١/ ٢٢٢. والبيت من البسيط، وهو لجرير، كما في: ديوانه ١٦٥- والكامل ٢/ ٩٦٤.

(٢) (جَنُوبًا): منصوب على الحال. انظر: الكامل ٢/ ٩٦٤- وشرح أبيات الكتاب ١/ ٩٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٤، (هارون) ١/ ٢٢٢.

(٤) ليس في (ش٢)٥٨ب.

سَيْرٌ) يعني: شَيْئًا مِن السَّيْرِ، ولولا ذلك لم يَجُزْ إلَّا نَصْبُهُ، فاعلم. [٥٠/ ب]

قال سيبويه: «**وَالْـمَعْنَى أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا، فَقَالَ لَهُ: (إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ)، أَوْ (كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَلَاءِ فِي غَدٍ فَأْتِنِي)، وَلَكِنَّهُمْ أَضْمَرُوا؛ اسْتِخْفَافًا لِكَثْرَةِ (كَانَ) فِي كَلَامِهِمْ**»[١].

(ط)[٢]:

يعني أَنَّهُ أَضْمَرَ ما كانَ عليه مِن السلامةِ أو البَّلاءِ وَقْتَ خِطابِهِ، وإنْ كانَ لم يَتَقَدَّمْ ذِكْرُ ذلك ولا جَرَى سَبَبٌ مَعهودٌ يُضْمَرُ، ولا ثَمَّ حالةٌ مُشاهدةٌ تَدُلُّ على أَمْرٍ واقِعٍ فيها، ولكنَّهُ أَضْمَرَ ما فاجَأَهُ به وَقْتَ خِطابِهِ من السَّلامةِ أو البَّلاءِ.

وهذا لا يكونُ إلَّا معَ (كانَ) خاصَّةً، ولا يجوزُ معَ سِواها؛ لأنَّها مُشْتَقَّةٌ مِن الكَوْنِ، والكَوْنُ حُدُوثُ الشيءِ ووُجُودُهُ، والكَوْنُ والوُجُودُ يَشتَمِلانِ على اسمٍ وخَبَرِهِ، وتكونُ كُلُّ الأَخْبارِ واقعةً عنه.

فلَمَّا كانتْ (كانَ) الأَصْلَ لهذا المعنى -وكانتْ مُشتَمِلةً على كُلِّ الحديثِ، وكانَ مِن كلامِهم الحذفُ كثيرًا للاستخفافِ، ولا سِيَّما مِمَّا كَثُرَ استعمالُهُ- أَضْمَرُوا ما ذُكِرَ معَها؛ لكَثْرةِ (كانَ) في كلامِهم، ولعِلْمِ المُخاطَبِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٤، (هارون) ١/ ٢٢٤.

(٢) ليس في (ش٢)٥٩أ.

بِما يَعني المخاطِبُ، وجَرَى هذا كالمَثَلِ، والمَثَلَ يَجُوزُ فيه ما لا يَجُوزُ في سائرِ الكلامِ؛ لأَنَّهُ إنَّما هو مَحْكِيٌّ على ما وَقَعَ أَوَّلَ وَهْلةٍ، ألَا تَرَى أنهم يقولون للرَّجُلِ مُتَمَثِّلين: (رَمَتْنِي بِدائِها وانْسَلْتِ)[١]، و(أَطِرِي إنَّكِ ناعِلَةٌ)[٢]، فاعلم.

قال سيبويه: «وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ مِنْهُ لَفْظُ الْـمُظْهَرِ، وَأَضْمَرُوا اسْتِخْفَافًا»[٣].

(ط):

يَعني بقولِه: «الأَوَّلُ مَحذوفٌ منه لَفْظُ المُظْهَرِ» أنَّما أَضْمَرَ السَّلامةَ أو البَّلاءَ الذي هو فيه ولم يَذْكُرْهُ ولم يَحْتَجْ إلى ذِكْرِهِ؛ إذْ كانَ فيه تلكَ الساعةَ، فحَذَفَ اللَّفْظَ به[٤]. هذا عند أبي العباس.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (إِذَا كَانَ اللَّيْلَ فَأْتِنِي) لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٨٦- وجمهرة الأمثال ١/ ٦٧٥- والمستقصى ٢/ ١٠٣.

(٢) في تاج العروس ١٢/ ٤٢٤: «أي: خُذِي في طُرَرِ الوَادِي وأَطْرارِه، وهي نَوَاحِيهِ، أَوْ أَدِلِّي فإِنَّ عليكِ نَعْلَيْنِ، أَو اجْمَعِي الإِبِلَ». وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/ ٤٣٠- وجمهرة الأمثال ١/ ٥٠، وهو يروى بـ(فإنكِ) و(إنكِ).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٥، (هارون) ١/ ٢٢٤.

(٤) جاءت هذه الحاشية من (يعني) إلى هنا في متن نسخة كتاهيه ١٠٣أ وفي أولها: (**تفسير**). وهي في طرة نسخة ابن يبقى ٣٥أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

لَا يَكُونُ ظَرْفًا، إِلَّا أَنْ تَعْنِيَ اللَّيْلَ كُلَّهُ»[١].

(فا):

(فأْتِنِي) -ونحوُهُ مِن الأفعالِ غيرِ المُتَطاوِلة- لا يُجَوِّزُ[٢] في هذا الإيهامِ (اللَّيْلَ)، فإنْ ذَكَرْتَ فِعْلًا مُتطاوِلًا صَحَّ، نحوُ: (إذا كانَ اللَّيْلَ فاعْتَسَّ)، أيْ: افْعَلْ هذا الضَّرْبَ مِن الفِعْلِ في هذا الضَّرْبِ من الزَّمانِ، واللَّيْلُ يُرادُ به العُمُومُ، كقولِك: (أَهْلَكَ واللَّيْلَ)، و(اللَّيْلُ أَخْفَى للوَيْلِ)[٣]، فليسَ هو كـ(لَيْلَةٍ) و(اللَّيْلةِ). [٥١/ أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ وَجَّهْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ قَدْ ذُكِرَ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ جَازَ»[٤].

قال أبو العبَّاسِ:

«إنْ وَجَّهْتَهُ على كلامٍ يَعْلَمُ السَّامِعُ منه أنَّهُ يُرِيدُ لَيْلَ لَيْلتِهِ جازَ».

وأجازَ (س) عندي[٥] هذا مِن حيثُ أجازَ سيبويه مِثْلَهُ، وذلك قولُهُ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٥، (هارون) ١/ ٢٢٤.

(٢) في (ش٤)٣٨ب- و(ش٥)٣٧أ- و(ح٣)٤٦ب: (تجوز)، وفي الأخيرتين: (الإبهام) بدل (الإيهام).

(٣) انظر المثل في: مجمع الأمثال ١/ ٢٥٥- وجمهرة الأمثال ٢/ ١٨١- والمستقصى ١/ ٣٤٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٥، (هارون) ١/ ٢٢٥.

(٥) في (ش٣)٥٩ب: «عند». وفي (ح٣)٤٧: (سيبويه) عن (س)، وهو تحريف؛ لأن (س) هنا رمز نسخة ابن السراج الثانية المنقولة عن نسخة المبرد، فالمراد بـ(س) هنا أبو العباس المبرد.

يقولُ الرجلُ: (سِيرَ عليه اللَّيْلُ)[1] وهو يَعني لَيْلَ لَيلتِهِ، كما يقولُ (الدَّهْر) وهو يَعني بَعْضَهُ، و(الخَلْق) وهو يَعني بَعْضَهم.

(فا): لا يَنبغي أنْ يُجازَ ذا على ذلك الحَدِّ؛ لأَنَّهُ لم يُخْرِجْهُ سيبويه في ذلك الموضعِ عن الكَثْرةِ والاتِّساعِ، وفي إقامته مُقامَ المُخْتَصِّ رَدِيءٌ[2] عندي. [٥١/ ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا الجَيِّدةُ الْعَرَبِيَّةُ فَأَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا»[3].

قوله: «فأنْ يكونَ بمنزلتِها:

أيْ: يكونَ قولُهم (ذا صَباحٍ) بمنزلة (ذاتَ مَرَّةٍ)، لا يُسْتَعْمَلُ اسمًا.

(ط[4]):

فإنَّما أَضافَهُ إليه لأَنَّهُ أَخْرَجَهُ من بابِ الظُّرُوفِ، فيَجوزُ على هذا: (سِيرَ عليه ذُو صَباحٍ).

قال سيبويه: «فَلَيْسَ تَجُوزُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَمْ تَتَمَكَّنْ مِنَ الْـمَصَادِرِ

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه في الكتاب (هارون) ١/ ١١٨، وسبق نقل لفظه بالنص والتحشية عليه في ص٣٦٧.

(٢) كذا، والظاهر أن يقال: رداءةٌ، أو: وإقامته مُقام المختص رديءٌ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٥، (هارون) ١/ ٢٢٦.

(٤) ليس في (ش٢) ٦٠أ.

الَّتِي وُضِعَتْ لِلْحِينِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْ تُجْرَى مُجْرَى (يَوْمِ الْجُمُعَةِ)»[١].

قال (س)[٢]:

ذَكَرَ هذا ليُعْلِمَ أنَّ ما ليسَ مُتَمَكِّنًا من المصادِرِ -نحو: (سُبْحانَ اللهِ[٣])- لا يُتَّسَعُ فيه، ولا يُوضَعُ مَوْضَعَ أسماءِ الزَّمانِ، كما فُعِلَ بالمُتَمَكِّنِ.

وقِيلَ: إنه يَعني (صَباحًا)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرُ (صَبَحْنا صَباحًا)[٤].

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا نُصِبَتْ صِفَةُ الْأَحْيَانِ عَلَى الظَّرْفِ وَلَمْ يَجُزِ الرَّفْعُ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَقَعُ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ»[٥].

في أخرى:

كُرِهَتِ الصِّفَةُ أنْ تكونَ غَيْرَ ظَرْفٍ في اللَّيْلِ والنَّهارِ كما كُرِهَ أنْ تكونَ الصِّفَةُ غيرَ حالٍ في قولِه: (أَلَا ماءً ولو بارِدًا). [٥٢/أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٦، (هارون) ١/ ٢٢٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٤أ]: (تَجْرِيَ مَجْرًى). وفي (ش٢)٦٠أ- و(ش٣)٦٠ب: (يجوز). وفي (أحمد باشا) ٤٧ب- والعابدي ١/ ٦٣ب: (يجوز في هذه الأسماء).

(٢) هو أبو العباس المبرد في ما نقله عنه ابن السراج في نسخته الثانية المنسوخة من نسخة المبرد، وانظر كلام المبرد في: شرح السيرافي ٤/ ٢٠٩، وفيه: (أَصْبَحنا صَباحًا) .

(٣) ليس في (ش٢)٦٠أ.

(٤) يقال: صَبَحْنا القومَ صَبَاحًا، أي: أتيناهم صباحًا، انظر: اللسان ٦/ ٥١٩- والتاج ٦/ ٥١٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٦، (هارون) ١/ ٢٢٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٤أ]: (الاسم) بدل (الأسماء).

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا فَيَرْتَفِعُ كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلْتَ الْفِعْلَ بِهِ

قال سيبويه: «تَقُولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ)، وَ(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ)، أَوْ (سِيرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّيْرِ)»[1].

في (كتابه):

وهذا عندي جَيِّدٌ؛ (سِيرَ) مِثْلُ (ضُرِبَ)، يُقالَ: (سارَ وسِرْتُهُ)، قال:

فلا تَجْزَعَنْ مِن سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَها . . . .[2].

(ط):

يقولُ: إنك وإنْ لم تَذْكُرِ الصِّفَةَ في الفِعْلِ ففي نِيَّتِك أَنَّك إنَّما سِرْتَ ضَرْبًا مِن السَّيْرِ؛ لأَنَّكَ إنَّما تُريدُ أنْ تُبَيِّنَ أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ، أَلَا تَرى أنه واقِعٌ في جوابِ (أيٍّ)، فلا يكونُ الجوابُ إلَّا عليه؛ لأَنَّهُ إنَّما يُسْأَلُ عن صِفةِ السَّيْرِ.

قال سيبويه: «كَأَنَّكَ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ بَعِيرُكَ أَيَّمَا سَيْرٍ)، فَجَرَى مَجْرَى (ضُرِبَ زَيْدٌ أَيَّمَا ضَرْبٍ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٧، (هارون) ١/ ٢٢٩.

(٢) من الطويل، وعجزه: (فأولُ راضٍ سنَّةً مَن يسيرُها)، وهو لخالد ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي، قيل: ابن زهير الهُذلي، كما في: جمهرة اللغة ٧٢٥- والخصائص ٢/ ٢١٢- والخزانة ٥/ ٨٤، وقيل: ابن عتبة الهذلي، كما في: اللسان ١٣/ ٢٢٥، وقيل: ابن إبراهيم، كما في ديوان المعاني ١/ ١٥٨، وقيل: لزهير بن أبي سلمى، كما في: الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٧، (هارون) ١/ ٢٢٩.

(سِيرَ عليهِ بَعِيرُكَ أيَّما سَيْرَ) إنما هو تمثيلٌ، ولا يكونُ، ولو مَثَّلَ بـ(ضُرِبَ غُلامُك أيَّما ضَرْبٍ) كانَ أَحْسَنَ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ عَلَى قَوْلِ السَّائِلِ: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ؟)، وَلَيْسَ فِي هَذَا ضَمِيرُ شَيْءٍ سِوَى إِضْمَارِ (كَمْ)، وَالْمَفْعُولُ (كَمْ)، فَتَقُولُ: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ)»[1].

(ط)[2]:

يعني: أنَّ في (ضُرِبَ) ضميرَ (كَمْ)؛ لأَنَّهُ اسمٌ مُتَقَدِّمٌ قَبْلَهُ، كأنك قُلْتَ: (زيدٌ ضُرِبَ)، ففي (ضُرِبَ) ضميرُ زيدٍ، فكذلك فيه ضميرُ (كَمْ) لا ضميرُ غيرِها.

«والمفعول كم» لأَنَّهُ المضروبُ، والتقديرُ (أَعِشْرُونَ ضُرِبَ به؟)، فـ(عِشْرُونَ) ابتداءٌ، وفي (ضُرِبَ) ضميرُهُ قامَ مَقامَ مَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهو المضروبُ الذي ذَكَرَهُ.

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا الْمَعْنَى (كَمْ ضُرِبَ بِالسَّوْطِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الضَّرْبَ مِنْ ضَرْبَةٍ؟)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٧، (هارون) ١/ ٢٢٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٤ب]: سوى كم.

(٢) ليس في (ش٢)٦١أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/١١٧، (هارون) ١/ ٢٣٠. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٤ب]: (به) بدل (بالسوط).

(ط): لو قالَ: (ضُرِبَتْ) فحَمَلَهُ على الضَّرْبةِ كانَ صَوابًا.

[٥٢/ ب]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ طَوْرَانِ: طَوْرٌ كَذَا وطَوْرٌ كَذَا)، وَالنَّصْبُ ضَعِيفٌ جِدًّا إِذَا ثَنِّيتَ»[١].

(فا)[٢]:

تَثْنِيَتُك لـ(طَوْرَيْنِ) وتفسيرُك له بقولِك (طَوْرٌ كذا) يُضْعِفُ النَّصْبَ ويُقَوِّي الرَّفْعَ؛ للتَّخْصِيضِ والتَّقْرِيبِ.

(ط):

(طَوْرَانِ): مَصدَرُ (طارَ المَوْضِعَ يَطُورُهُ طَوْرًا)[٣]، فإذا لم تُثَنِّ وذَكَرْتَ (طَوْرَانِ) قط[٤] فالرَّفْعُ والنَّصْبُ جائزانِ حَسَنانِ.

أي: كَرَّرْتَ[٥].

أرادَ بالتَّثْنِيةِ التَّكْرِير، وأنْ يُقالَ: (طَوْرٌ كذا، وطَوْرٌ كذا).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٧، (هارون) ١/ ٢٣٠.

(٢) انظر معنى كلامه في: التعلقية ١/ ١٥٠.

(٣) الطَوْرُ: المَرَّةُ والحالة، ويقال: طارَ الشيءَ وبِهِ وحَوْلَهُ، يَطُورُهُ، طَوْرًا وطَوَارًا: قَرِبَهُ وحامَ حَوْلَهُ. انظر: اللسان (طور) ٤/ ٥٠٧- والتاج (طور) ١٢/ ٤٣٩.

(٤) كذا في جميع النسخ، وظاهر الكلام (فقط).

(٥) هذا تفسير لقوله: ثَنَّيْتَ.

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَجِيءُ تَوْكِيدًا وَيُنْصَبُ قَوْلُهُ: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا)، وَ(انْطُلِقَ بِهِ انْطِلاقًا)، وَ(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا)، فَيُنْصَبُ عَلَى وَجْهِينِ: أَحَدُهُمَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ ....»[1].

(فا):

ليسَ بحَسَنٍ عندي أَحَدُ الوَجْهينِ اللَّذَيْنِ أجازهما في (سِيرَ بهِ سَيْرًا) في كُلِّ شيءٍ مِن هذا البابِ، وهو الحالُ؛ أَلَا تَرَى (قِيلَ فيه قَوْلٌ) إذا نَصَبْتَ فقُلْتَ: (قِيلَ فيهِ قَوْلًا) تُرِيدُ (قِيلَ في أَمْرِ كذا قَوْلًا) لم يَصْلُحْ أنْ يكونَ حالًا؛ لأنَّ التقديرَ يكونُ (قِيلَ في الأَمْرِ بقَوْلٍ قَوْلًا)، والأَمْرُ لا يقولُ، فلا يَصِحُّ أنْ يكونَ قَوْلًا في قولِك: (قِيلَ فيهِ قَوْلًا) مُنْتَصِبًا على الحالِ.

ولكنْ يكونُ على الوَجْهِ الآخَرِ، وهو أنْ يكونَ بَدَلًا مِن اللَّفْظِ بالفِعْلِ؛ لأنَّ قولَك (قِيلَ في ذلك قَوْلٌ) يَدُلُّ على (يَقولُ) أو (يُقالُ)، فتَنْصِبُ (قَوْلًا) على المصدَرِ؛ للدلالةِ عليه.

(ط):

يقولُ: إنَّك إذا نَصَبْتَ المصدَرَ بَعْدَ الجملةِ كانَ نَصْبُهُ على أَحَدِ ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٨، (هارون) ١/ ٢٣١. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥ب]: «أحدهما على أنه حال».

إمَّا أنْ تَجْعَلَهُ مَفعولًا على السَّعَةِ مُخْبَرًا عنه، كأنَّهُ قِيلَ له: (أيُّ سَيْرٍ سِيرَ عليهِ؟)، فقلتَ: (سَيْرًا شَديدًا).

وإمَّا أنْ تَجْعَلَهُ حالًا في جَوابِ (كَيْفَ)، كأنَّهُ قالَ: (كَيْفَ سِيرِ عليه؟)، فقلتَ: (سَيْرًا شَديدًا).

وإمَّا أنْ تَجْعَلَهُ تأكيدًا للفِعْلِ يَقومُ مَقامَهَ، فيجوزُ حينئذٍ أنْ تَجْعَلَهُ مَعْرِفةً ونكِرةً، فتقولَ: (سِيرَ عليهِ السَّيْرَ الشَّديدَ، وسَيْرًا شَديدًا)، والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً.

قال سيبويه: «كَأَنَّكَ قُلْتَ -بَعْدَمَا قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ)، وَ(ضُرِبَ بِهِ)-: (يَسِيرُونَ سَيْرًا)، وَ(يَضْرِبُونَ ضَرْبًا)، وَ(يَنْطَلِقُونَ انْطِلاقًا)»[1].

(ط):

وإنَّما احتَجْتَ أنْ تُضْمِرَ (يَسِيرُونَ) و(يَتكَلَّفُونَ) إذا جَعَلْتَ (سَيْرًا) و(انْطِلاقًا) مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا بهِ الفِعْلُ، لا حالًا، ولم تَنْصِبْهُ بالفِعْلِ الأَوَّلِ؛ لأنَّ المضْمَرَ الذي تَعَدَّى إليهِ الفِعْلُ الأَوَّلُ الظاهِرُ قَدْ أَقَمْتَهُ مُقامَ الفاعِلِ، فلا سبيلَ له أنْ يَتَعَدَّى إلى مصدَرٍ آخَرَ على حَدِّ ما تَعَدَّى إلى الأَوَّلِ؛ لأنَّهُ لا يَتَعَدَّى إلى مَصْدَرَيْنِ في حالٍ.

وليس هذا كقولِه: (ضُرِبَ ضَرْبًا ضَرْبًا[2]) إذا أَرَدْتَ بـ(ضَرْبٍ) الثاني

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٨، (هارون) ١/ ٢٣١.

(٢) ليس في (ش٢)٦١ب.

تأكيدَ الأَوَّلِ وتِكْرارَهُ، فهذا جائزٌ.

فأمَّا أنْ تُعَدِّيَهُ إلى الثاني كما عَدَّيْتَهُ إلى الأَوَّلِ فلا يكونُ، كما لا يكونُ أنْ تقولَ: (ضُرِبَ عَمْرٌو زَيْدٌ)؛ لأنَّ المفعولَ الذي يَتَعَدَّى إليه (ضَرَبَ) قد شَغَلْتَ به الفاعِلَ، فلا سبيلَ له إلى غيرِه.

فكذلك احْتَجْتَ أنْ تُضْمِرَ له فِعْلًا يَنْتَصِبُ به، ولا يكونُ ذلك الفِعْلُ خاليًا مِن الضميرِ، فتقولُ: (يَسِيرُونَ سَيْرًا)، وإنْ أَرَدْتَ بـ(سَيْرًا) الحالَ جازَ أنْ يَتَعَدَّى إليه الأَوَّلُ؛ لأنه لم يَتَعَدَّ قَبْلَهُ إلى اسمٍ آخَرَ يُرادُ به في الأَصْلِ الحالُ. [٥٣/أ]

قال سيبويه: «قَالَ الرَّاعِي:

نَظَّارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا ... طَرْحًا بعَيْنَيْ لَيَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ[1]

فَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ (طَرْحًا) وَشَدَّدَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْـمُخَاطَبُ حِينَ قَالَ (نَظَّارَةٌ) أَنَّهَا تَطْرَحُ»[2].

---

(١) من البسيط، وهو للراعي النميري، كما في نسخ الشرقية والرباحية، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه١٣٦٢- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٧- ولباب الألباب ٧٦١، و(نَظَّارةٌ) في كل نسخ الكتاب بالرفع، ورويت في مراجع التخريج بالنصب والجر أيضًا.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٨، (هارون) ١/ ٢٣٢، وسيأتي في ص٣٨٦ هـ١ ذكر خلاف النسخ في كلمة (تحديد).

(ط)[1]:

أيْ: لا يُنْصَبُ (طَرْحًا) بـ(نَظَّارةٌ)؛ لأَنَّهُ ليسَ مِن لَفْظِهِ، وإنما قولُك (نَظَّارةٌ) دليلٌ على (تطْرَحُ)؛ لأنَّها إذا نَظَرَتْ نَظَرًا شَديدًا فقد طَرَحَتْ بَصَرَها، فكأَنَّهُ قالَ: (تطْرَحُ طَرْحًا)، والمعنى أنها نشيطةٌ تَطْرَحُ بَصَرَها في هذه الفلاةِ، ولا يَشْغَلُها جَهْدُ السَّفَرِ عن النَّظَرِ.

وعن أبي الحَسَنِ[2] (فيهِ تَحْدِيدُ) بالحاء.

واستَشْهَدَ[3] بهذا البيتِ لأَنَّهُ قالَ في هذا البابِ: «ومِمَّا يَجِيءُ توكيدًا ويُنْصَبُ قولُه: (سِيرَ عليهِ سَيْرًا)»، قال «فأَكَّدَ بقولِهِ (طَرْحًا) وشَدَّدَ؛ لأَنَّهُ يَعْلَمُ المخاطَبُ حينَ قالَ (نَظَّارةٌ) أنَّها تَطْرَحُ[4]»[5].

قالَ أبو الحَسَنِ: «يُقالُ: (طَرَحَ ببَصَرِهِ) إذا نَظَرَ، فقَدْ أَفادَ بقولِهِ (نَظَّارةٌ) ما في قولِهِ (طَرْحًا)، ولكنَّهُ أَكَّدَ، كما أَنَّهُ حينُ قالَ (سَيْرًا) فقَدْ أَكَّدَ قولَهُ (سِيرَ عليهِ)»، قال: »واللَّيَاحُ: الأَبْيَضُ[6]».

---

(١) ليس في (ش٢)٦٢أ.

(٢) أبو الحسن هنا وبعد أسطر هو الأخفش الأصغر.

(٣) أي: سيبويه.

(٤) في (ش١)٥٣: تطرحـ.

(٥) النص الأول في الكتاب (هارون) ١/ ٢٣١، ونقلته قريبًا، والنص الثاني في النص المعلَّق عليه.

(٦) اللَّيَاح هنا الثور الأبيض، وهو بفتح اللام -وهو الذي في نسخ الكتاب- وكسرها، انظر: اللسان (لوح) ٢/ ٥٨٦.

(تَحْدِيدُ): في متن كتاب (ط) بالحاءِ، وفي طُرَّتِهِ (تَجْدِيدُ) بالجيم[١].

لَمَّا قالَ (نَظَّارةٌ) كأنَّهُ قال: (تَطْرَحُ نَظَرَها كذا وكذا)، ثم قال: (طَرْحًا).

قال سيبويه: «وَجَمِيعُ مَا يَكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ قَدْ عَمِلَ فِي اسْمٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تَلْفِظُ بِالْفِعْلِ فَارِغًا ....»[٢].

(ط):

أي: وجميعُ ما يكون بدلًا من اللَّفْظِ بالفِعْلِ إنَّما يكونُ بَدَلًا مِن فِعْلٍ مُضْمَرٍ قد عَمِلَ في الاسمِ واشتَغَلَ به عن أنْ يَرْفَعَ هذا الاسمَ الظاهرَ؛ لأنَّكَ لا يَجوزُ لك أنْ تَلْفِظَ بالفِعْلِ فارِغًا مِن غيرِ فاعِلٍ، فتُعْمِلَهُ في مفعولٍ، فمَنْ ثَمَّ لم يَكُنْ في هذا الاسمِ الظاهِرِ الرَّفْعُ؛ لأنَّ المرفوعَ مُضْمَرٌ معَ الفِعْلِ.

فإذا كانَ الفِعْلُ قد عَمِلَ في فاعِلِهِ واشتَغَلَ به تَعَدَّى إلى مفعولِهِ إنْ كانَ مِمَّا يَتَعَدَّى، وأَوَّلُ ما يَتَعَدَّى إليه ويَعْمَلُ فيه ما كانَ بَدَلًا مِن اللَّفْظِ به واستُغْنِيَ به[٣] عن أنْ يُذْكَرَ هو، فاعلم.

---

(١) في (ش٢)٦٢أ- و(ش٤)٤٠أ- و(ح١)١٩أ- و(ح٢)٣٥أ- ونسخة ابن دادي٥٤أ: (تحديد) بالحاء. وفي (ش٥)٣٨ب- و(ح٣)٤٨ب: (تجديد) بالجيم. وفي (ش١)٥٣أ، و(ش٣)٦٢أ: كُتِبت الكلمة بالحاء والجيم، وفوقها (معًا)، وقد أشارت مراجع تخريج البيت إلى هذا الاختلاف.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٨-١١٩، (هارون) ١/ ٢٣٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥أ]: في الاسم.

(٣) ليس في (ش١)٥٣أ.

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ[١]:

تَدَارَكْنَ حَيًّا مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ أُسَارَى تُسَامُ الذُّلَّ قَتْلًا وَمَحْرَبَا[٢]

فَإِنْ قُلْتَ: (ذُهِبَ بِهِ مَذهَبٌ)، أَوْ (سُلِكَ بِهِ مَسْلَكٌ) رَفَعْتَ؛ لِأَنَّ الْـمَفْعَلَ هَهُنَا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (الذَّهَابِ) وَ(السُّلُوكِ)»[٣].

(ط):

أيْ: (حَرْبًا)، قال أبو الحسن[٤]: «وكذا قولُهُ ﷻ: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٥]، أيْ: طُلُوعِهِ».

(فا):

(ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبٌ) ليس يُرادُ به المصدَرُ، بمنزلة (قِيلَ في ذلك قَوْلٌ).

[٥٣/ ب]

أيْ: ليسَ بمصدَرٍ إذا أَرَدْتَ به الحِينَ، كما أنَّ (ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبٌ) ليسَ بمنزلة (الذَّهابِ).

---

(١) في الشرقية [انظر: (ش١)٥٣أ]: «وهو ابن أحمر». وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥أ].

(٢) من الطويل، وهو لابن أحمر الباهلي، كما في: ديوانه ٤٠- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١١٩، (هارون) ١/ ٢٣٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥أ]: رفعته.

(٤) انظر قوله في: لباب الألباب ٧٦٦، ولم يبيِّن آلأوسط هو أم الأصغر، وأظنه الأصغر؛ لأنه الذي ينقل عنه ابن طلحة من طريق تلميذه أبي جعفر النحاس.

(٥) سورة القدر ٥.

قال سيبويه: «قَالَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ:

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا[1]

فَصَيَّرَ (مُغَارًا) وَقْتًا وَهْوَ ظَرْفٌ»[2].

(ط):

قالَ محمَّدُ بنُ يَزيدَ[3]: وذلكَ غَلَطٌ؛ لأنَّهُ قَدْ عَدَّاهُ إلى (حَيِّ خَثْعَمَ)، وأسماءُ الأَمْكِنةِ والأَزْمِنةِ لا تَتَعَدَّى؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: (جَلَسْتُ مَضْرِبَ عبدِالله زَيْدًا) لم يَجُزْ.

قالَ: ولكنَّ البيتَ عِنْدَهُ[4] مِثْلُ (مَقْدَمِ الحاجِّ)، أيْ: وَقْتَ مَقْدَمِ الحاجِّ، فحَذَفَ، مِثْلُ: ﴿وَسَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[5]، فالتقديرُ إنَّما هو: (زَمَنَ إِغارةِ ابنِ هَمَّامٍ

---

(١) من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي، كما في: نسخ الشرقية والرباحية- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٧، وهو للطَّمَّاح بن عامر العُقيلي، كما في: فرحة الأديب ٨٥- وتاج العروس ٢٦/ ١٩٤، وفي لباب الألباب ٧٦٧: «وقيل هو لمزاحم العقيلي»، وفي التاج: «وأنشده ابن الأعرابي في نوادره لمزاحم العُقيلي».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٠، (هارون) ١/ ٢٣٥.

(٣) انظر كلام المبرد لفظًا في: لباب الألباب ٧٦٧. وانظر كلامه دون التخطئة في: المقتضب ٢/ ١٢١، ٤/ ٣٤٣- والكامل ١/ ٢٦١. وانظر كلامه مع التخطئة في: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٤.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو في لباب الألباب ٧٦٧: «عندنا»، وهو ظاهر الكلام.

(٥) سورة يوسف ٨٢، و(وَسَلِ) قراءة ابن كثير والكسائي، وحمزة إذا وقف، وقرأ الباقون (واسْأل). انظر: الكشف لمكي ١/ ٣٨٧- والوجيز للأهوازي ١٥٩- والتيسير للداني ٩٥.

على حَيٍّ خَثْعَمَ)، فـ(المُغَارُ) ههنا مَصْدَرٌ.

قال أبو الحسنِ[1]: العِلْقَةُ[2]: كُلُّ ثَوْبٍ ناقِصٍ، مَثْلُ السَّرَاوِيلِ وما أَشْبَهها.

هَذَا بَابُ مَا لا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ وَلا غَيْرِه[3]

قال سيبويه: «لِأَنَّ أَلِفَ الِاسْتِفْهَامِ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ»[4].

(ط): لا يَجوزُ أنْ يُقَدَّمَ[5] قَبْلَ أَلِفِ الاستفهامِ في هذا البابِ إلَّا الأفعالُ التي يَجوزُ لك أنْ تُلْغِيَها؛ لأنَّ صُدُورَ[6] الكلامِ للاستفهام، فلا بُدَّ مِن إلغاءِ ما قَبْلَهُ.

---

(١) هو الأخفش الأصغر.

(٢) لم أجد تفسير أبي الحسن للعِلْقة في البيت، والذي في المعجمات: «العِلْقَة بهاءٍ: ثوبٌ صغيرٌ وهي أولُ ثوْبٍ يُتّخَذُ للصّبيِّ، نقَلَه الصّاغانيُّ، أو قَميصٌ بلا كُمَّين، أو ثوْبٌ يُجابُ -أي يُقْطَع- ولا يُخاطُ جانِباه تلْبَسه الجارِيَة مثلُ الصُّدْرَةِ تبْتَذِلُ به وهو الى الحُجْزَة .... وقال ابنُ بَرّي: العِلْقَة الشَّوْذَرُ»، انظر (علق) في: اللسان ١٠/ ٢٦٨- وتاج العروس ٢٦/ ١٩٤ ومنه النقل.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش١)٥٣ب]: (غيرُه) بالرفع، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥أ]: (غيرِه) بالجر، قال السيرافي ٤/ ٢٢٧: «مَن رواه بالجر عطفه على (الفعل) .... وَمن رفعه عطفه على (ما) الثانية».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٠، (هارون) ١/ ٢٣٥، وفي (ح٢)٣٥أ: تمنعه.

(٥) في (ش٢)٦٢: يتقدم.

(٦) في (ش٢)٦٢ب: صدور.

قال سيبويه: «وَهْوَ قَوْلُكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَعَبْدُاللهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ) .... وَمِثْلُ ذَلِكَ (لَيْتَ شِعْرِي أَعَبْدُاللهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ)»[١].

قالَ أبو إسحاقَ[٢]:

قولُك: (لَيْتَ شِعْري أَزَيْدٌ ثَمَّ أم عَمْرٌو) في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ (لَيْتَ).

قالَ: ويَجوزُ أنْ يكونَ (شِعْري) العامِلَ، والخبرُ محذوفًا، فتكونَ الجملةُ[٣] في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وخبرُ (ليْتَ) مُضْمَرٌ، كأَنَّهُ: (لَيْتَ شِعْري أَزَيْدٌ أم عَمْرٌو واقِعٌ)[٤].

ومِن المحذوفِ الخبرِ قولُه:

يـا لَيْـتَ أَيَّـامَ الصِّـبَا رَوَاجِعـا[٥].

(ط):

ليس في قولِهِ: (أعبدُاللهِ ثَمَّ أَمْ زيدٌ) شيءٌ يَرْجِعُ إلى (شِعْري)، كما

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٠، (هارون) ١/ ٢٣٦.

(٢) انظر كلام الزجاج في: التعليقة ١/ ١٥٢، وصَحِّحْ ما فيها بناءً على الحاشية هنا.

(٣) أي: جملة الاستفهام (أزيدٌ ثَّم أم عمرٌو)؛ لأنها حينئذ مفعول المصدر (شِعْري).

(٤) جوَّز هذا الإعراب دون عزو إلى الزجاج السيرافي في شرحه ٤/ ٢٢٨.

(٥) من الرجز، وهو للعجَّاج، كما في: ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦- وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨- وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠. ولرؤبة، كما في: شرح المفصل ١/ ١٠٤. وفي الخزانة ١٠/ ٢٣٥ أنه مجهول القائل.

تَرْجِعُ[1] الهاءُ إلى (عبدَالله) من قولِهِ: (أعبدَالله رَأَيْتَهُ)، فالجَيِّدُ أنْ يكونَ خَبَرُ (شِعْري) مُضْمَرًا، والجملةُ الاستفهاميةُ فيها في مَوْضِعِ نَصْبٍ.

قال سيبويه: «وَ(أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَهُنَا)، فَهَذَا فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُالله هَلْ رَأَيْتَهُ؟)، فَهَذَا الْكَلَامُ فِي مَوْضِعِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ فَيَرْفَعُهُ»[2].

حاشيةٌ، قالَ أبو عثمانَ[3]:

«(تَرَى) هُنا مِن رُؤْيَةِ العَيْنِ، وليستْ التي تَتَعَدَّى إلى مفعولين؛ لأَنَّهُ يُريدُ: (انْظُرْ إليه ببَصَرِك)، وهذه حِكايةٌ شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها».

والمعنى فيه يَرْجِعُ إلى العِلْمِ؛ لأنَّ كُلَّ محسوسٍ مَعلومٌ، فلذلك جازَ[4]. [٥٤/أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَن هُوَ)، كَمَا تَقُولُ

---

(١) في (ش٢)٥٣- و(ش٥)٣٩أ: «يرجع». وفي (ش٢)٦٢ب: «رجع».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٠، (هارون) ١/ ٢٣٦. وفي الرَّباحية[انظر:(ح٢)٣٥ب]: (ويرفعه) بدل (فيرفعه).

(٣) انظر كلام المازني لفظًا في: التعليقة ١/ ١٥٢، ومعنى في: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٧، وفيه الخلاف في معنى الرؤية في هذا المثال.

(٤) في (ش٣)٦٣أ: «جازا»، وهذه العبارة من كلام الفارسي، انظر: التعليقة ١/ ١٥٢- والبغداديات ٣٧٥.

ذَاكَ في ما لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (اذْهَبْ فَانْظُرْ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ)، وَلَا تَقُولُ: (نَظَرْتُ زَيْدًا)»[1].

(س)[2]:

يَعني: أَنَّك إذا أَدْخَلْتَ (زَيْدًا) في معنى الاستفهامِ لم تُعَدِّ (عَلِمْتُ) ولا (ظَنَنْتُ)، كما لا تُعَدِّي ما لا يَتَعَدَّى.

(س)[3]:

(اذْهَبْ[4] فانْظُرْ: زيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ) لم يُرِدْ (اذْهَبْ فأَبْصِرْهُ بعَيْنَيْك)، ولكنْ يُرِيدُ: اعْلَمْهُ.

(فا):

قال: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[5]، فيَنْبَغِي أنْ يكونَ ههنا بمعنى

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥ب]: تقول ذلك.

(٢) ليس في (ش٢)٦٣أ، وهذه الحاشية مما نقله ابن السراج عن المبرد في نسخته الثانية المنقول من نسخة المبرد، وهي بلفظها منسوبة إلى المبرد في: التعليقة ١/ ١٥٦.

(٣) هذه الحاشية أيضًا مما نقله ابن السراج عن المبرد في نسخته الثانية المنقول من نسخة المبرد، وهي بلفظها منسوبة إلى المبرد في: التعليقة ١/ ١٥٦.

(٤) ليس في (ش١)٥٤أ.

(٥) سورة الحديد ١٣.

(انْتَظِرُونا)[1]، قال: (نَظَرْتُ أَظْعَانَ مَيٍّ)[2].

(ط):

أيْ: ومِمَّا يُقَوِّي[3] الرَّفْعَ في هذا أَنَّهُ يجوزُ أنْ تُدْخِلَ قَبْلَ أَلِفِ الاستفهامِ ما لا يكونُ مَعَهُ الفِعْلُ إلا رَفْعًا، وذلك الأفعالُ التي لا تَتَعَدَّى، نحوُ قولِك: (اذْهَبْ فانْظُرْ: زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ)، فهذا لا يَتَعَدَّى ولا يَجوزُ في (زَيْدٌ) مَعَهُ إلا الرَّفْعُ؛ لأنَّ المعنى (اذْهَبْ فاخْتَبِرْ وتَثَبَّتْ: زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ)، أيْ: سَلْ عنهُ واخْتَبِرْ أَمْرَهُ.

ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: (نَظَرْتُ زَيْدًا) وأنتَ تُريدُ هذا المعنى، أيْ: معنى

---

(١) يُقال: نَظَرْتُ الشيءَ وانتظرتُه بمعنى واحد، انظر: اللسان ٥/ ٢١٥- وتاج العروس ١٤/ ٢٤٧.

(٢) لم أجد هذه العبارة في شعر، والذي وجدته قول ذي الرمة في ديوانه ١/ ٢٨٥:

نَظَرْتُ إِلَى أَظْعَانِ مَيٍّ كَأَنَّهَا ... نَوَاعِمُ عُبْرِيٍّ تَمِيلُ غُصُونُهَا

وقوله: نَظَرْتُ إِلَى أَظْعَانِ مَيّ كَأَنَّهَا ... ذُرَى النَّخْلِ أو أَثْلٌ تَمِيلُ ذَوائِبُهْ

انظر: ديوانه ١/ ٢٠٠- وديوان المعاني ١/ ٢٣٣- وأمالي القالي ٣/ ١٢٥. وبهما يفوت وجه الاستشهاد؛ لأن (نَظَرْتُ إلى) لا تكون بمعنى (انتظرتُ)، قال الأَزْهَرِيُّ في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٦٦: «العرب لا تقول: (نَظَرْتُ إلى الشيءِ) بمعنى: انْتَظَرْتُهُ، إنما تقولُ: (نَظَرْتُ فلانًا) أي: انتظرتُه، ومنه قولُ الحُطَيْئة:

وقد نَظَرْتُكُمُ أَبْنَاءَ صادِرَةٍ ... للوِرْدِ طالَ بها حَوْزِي وتَنْساسي».

وانظر: التاج ١٤/ ٢٤٧.

(٣) في (ش٢)٦٣أ: يتعدى.

(سَأَلْتُ عنهُ).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ (دَرَيْتُ) فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَقُولُ: (مَا دَرَيْتُ بِهِ) مِثْلَ (مَا شَعَرْتُ بِهِ)»[١].

«ومِثْلُ ذلك (دَرَيْتُ) في أَكْثَرِ كلامِهم»، أي: مِثْلُ (انْظُرْ)؛ لأنَّ (انْظُرْ) لا يَتَعَدَّى، فقالَ لك: أَكْثَرُهم يقول: (ما دَرَيْتُ به)، فيُعَدِّيهُ بحرفِ جَرٍّ، وقد تَقَدَّمَ أنه يُقالَ: (دَرَيْتُ عبدُالله أبو مَنْ هُوَ)، كما قِيلَ في: (عَلِمْتُ)، فأَعْلَمَ أنَّ بَعْضًا يُعَدِّي (دَرَيْتُ) وبَعْضًا لا يُعَدِّي[٢].

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا جِئْتَ بِالْفِعْلِ قَبْلَ مَبْتَدَإٍ قَدْ وُضِعَ الِاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ الْـمَبْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي يَرْفَعُهُ، فَأَدْخَلْتَهُ عَلَيْهِ»[٣].

«المبنيِّ عليهِ» أي: (على المبتدأِ).

«الذي يَرْفَعُهُ» يَرْفَعُ المبتدأَ المبنيَّ.

«فأدخلتَهُ عليه» يعني: الفعلَ على المبتدأِ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِيهِ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ لِأَنَّهُ فِي الْـمَعْنَى مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٨.

(٢) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٥٦ هذه الحاشية بلفظها إلى المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٨.

قال أبو العبَّاسِ: يعني قولَهُ: (قد عَرَفْتُ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ)، إذا قلتَ: (أَأَبُوكَ أمْ هُوَ أبو عمرٍو)، فمعناهُ في الحديثِ معنى (أزيدٌ أَبُوكَ أمْ أبو عمرٍو)[١].

(فا):

هذا التفسيرُ من عَمُودِ الكتاب، و«قال أبو العباس» غَلَطٌ[٢].

(رق):

قال أبو إسحاقَ: لأَنَّهُ في الاستفهامِ أيضًا، يعني: (زيدٌ أبو مَنْ هُوَ).

قال سيبويه: «لِأَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ حِينَ قَالَ: (إِنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ) (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ بِـ(إِنَّ)، كَمَا أَكَّدَ فَأَظْهَرَ (زَيْدًا) وَأَضْمَرَهُ»[٣].

يريدُ:

أَكَّدَ بـ(إنَّ) كما أَكَّدَ في قولِهِ (عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ) بإظهارِ (زيدٌ) وإضمارِه، فلم يَخْرُجْ (زيدٌ) مِن معنى الاستفهامِ كما لم يَخْرُجْ اسمُ (إنَّ) مِن

(١) هذا التفسير في متن الشرقية [انظر: (ش١)٥٤أ]. وهو أيضًا في متن الرباحية [انظر: (ح٢)٣٥ب] بلا نسبة إلى أبي العباس، وفيها: «إذا قلتَ: زيدًا أأبوك هو أم أبو عمرو»، وفي (ح١)١٩ب: «زيدًا أبوك».

(٢) هذه حاشية على الحاشية السابقة، يعني فيها الفارسيُّ أن الحاشية السابقة كانت في متن الكتاب، ولكنَّ نسبتها إلى أبي العباس غلط، وسبق في تخريجها أنها في متن الرباحية بلا نسبة إلى أبي العباس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٨. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥ب]: بإنَّ.

معنى الابتداءِ[1].

❁ أيْ:

أَكَّدَ بـ(إنَّ) الجملةَ كما أَكَّدَ بإضمارِ (زيدٌ) بَعْدَ ذِكْرِهِ إياه مُظهرًا في قولِك (زيدٌ أبوكَ هُوَ)، فأعادَ ذِكْرَ (زيدٌ) مُضْمَرًا؛ للتوكيدِ.

قال سيبويه: «فَهْوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَأَبُوكَ زَيْدٌ أَمْ أَبُو عَمْرٍو)»[2].

❁ يقولُ:

تُلْغِي هذه الأفعالَ كما تُلْغِيها في قولِك: (عَرَفْتُ لَزَيْدٌ ضَرَبك)؛ إذ جاءتِ اللامُ. [٥٤/ ب]

قال سيبويه: «وَمَنْ رَفَعَ (زَيْدًا) ثَمَّةَ رَفَعَ (زَيْدًا) هَهُنَا»[3].

❁ قوله: «مَنْ[4] رَفَعَ (زيدًا) ثَمَّةَ» أي: مَنْ رَفَعَ (زيدًا) في قولِك: (قد عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ).

---

(١) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٥٧ هذه الحاشية إلى الزجاج، ولكنَّ السيرافي ضَمَّنَ هذه الحاشية شرحه ٤/ ٢٣٤ دون عزو، وجعلها كأنها من كلامه!

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢١، (هارون) ١/ ٢٣٩. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٥ب]: قولك.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٢، (هارون) ١/ ٢٣٩. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٦أ] (زيدًا) الأولى.

(٤) في (ش٢)٦٣ب: «ومن».

«رَفعَ (زيدًا) هنا» أي: إذا دَخَلَ (مَكْنِيٌّ) قالَ: (قد عرَفْتُ زيدًا أبا مَنْ هُوَ مَكْنِيٌّ)، فرَفعَ هنا كما رَفعَ ثَمَّ[1].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ)، وَ(أَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أَعِنْدَكَ هُوَ أَمْ عِنْدَ فُلَانٍ) لَا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ فِي (زَيْدٍ) .... لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى (أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ) .... فَدُخُولُ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ لَمْ يَجْعَلْهُ بِمَنْزِلَةِ (أَخْبِرْنِي)»[2].

(س)[3]:

مَنْ زَعَمَ أنَّ كافَ (أَرَأَيْتَكَ) لها مَوْضِعٌ فقد أَحالَ؛ مِن قِبَلِ أَنَّهُ إذا قالَ: (أَرَأَيْتَكَ زيدًا ما فَعَلَ)، فالكافُ للمخاطَبِ، و(زيدٌ) للغائبِ، ومَفعولَا (رَأَيْتَ) لا يكونانِ إلا لشيءٍ واحدٍ.

في (كتابه):

يَعني أنَّ في قولِك: (أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هُوَ) معنى (أَخْبِرْني عن زيدٍ)، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ زيدٍ وخَبَرٍ له.

وقولُهُ: «لم يَجْعَلْهُ بمنزلةِ (أَخْبِرني)» إنَّما يَعني أنه ليس بمنزلة (أَخْبِرني) فقَطْ، إنَّما جُعِلَ بمنزلةِ (أَخْبِرني عن زيدٍ)، أي: استُعْمِلَ في ذا المعنى.

---

(١) هذه الحاشية للفارسي نصًّا كما في التعليقة ١/ ١٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٢، (هارون) ١/ ٢٣٩.

(٣) هذه الحاشية مما نقله ابن السراج عن المبرد في نسخته الثانية، وقد عزها الفارسي في التعليقة ١/ ١٥٨ نصًّا إلى المبرد.

قال سيبويه: «وَصَارَ الِاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ الْـمَفْعُولِ الثَّانِي»[١].

(س)[٢]:

يَعني دُخُولَ (أَخْبِرْني) في (أَرَأَيْتَ) لم يَمْنَعْهُ مِنْ أَنْ يكونَ له مَفعولانِ، كما كانَ قَبْلَ أنْ يَدْخُلَ فيه (أَخْبِرني)، ومَنَعَهُ هذا المعنى مِنْ أنْ يُلْغَى[٣] كما كان يُلْغَى وليس هو فيه؛ لأَنَّكَ تقولُ: (قد رَأَيْتُ أبو مَنْ أَنْتَ) إذا أَرَدْتَ معنى (عَلِمْتُ)، ولا تقولَ: (أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنتَ) حتى تُعَدِّيَ (أَرَأَيْتَ) إلى مفعولٍ، ثُمَّ تَجْعَلَ الثانيَ استفهامًا، أي: (ما أَرَدْتَ؟). [٥٥/ أ]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ سُمِّيَ الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ تُؤْخَذْ مِنْ أَمْثِلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ

قال سيبويه: «وَمِنْهَا قَوْلُ الْعَرَبِ: (حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ)، وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (حَيَّهَلَ الصَّلَاةَ) ....»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٢، (هارون) ١/ ٢٤٠.

(٢) هذه الحاشية مما نقله ابن السراج عن المبرد في نسخته الثانية، وقد عزها الفارسي في التعليقة ١/ ١٥٨ نصًّا إلى المبرد، وقد ضَمَّنَها السيرافي شرحه ٤/ ٢٣٦ إلى قوله (أن يُلغى) دون عزو، وجعلها كأنها من كلامه!

(٣) ضَمَّنَ السيرافي هذه الحاشية إلى هنا شرحه ٤/ ٢٣٦ دون عزو، وجعلها كأنها من كلامه!

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٣، (هارون) ١/ ٢٤١. وقد اختلفت النسخ في المحذوف على:

-«فهذا اسمُ (ايتِ الصلاةَ، وايتِ الثريدَ)»، وهذه نسخة الزجاج العتيقة.

=

في نسخة أبي إسحاقَ العتيقة: «فهذا اسمُ (ايتِ الصَّلَاةَ)، و(ايتِ الثَّرِيدَ)»(١).

قال سيبويه: «وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَدَّى الْـمَأْمُورَ وَلَا الْـمَنْهِيَّ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ وَلَا إِلَى مَنْهِيٍّ عَنْهِ فنَحْوُ قَوْلِكَ (مَهْ) وَ(صَهْ)، وَ(آهٍ)، وَ(إِيهٍ)(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»(٣).

قالَ أبو العَبَّاسِ(٤):

(صَهْ) و(مَهْ) نَهْيٌ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ الإِنْكارَ(٥)، و(إِيهٍ) أَمْرٌ؛ لأنَّ مَعناهُ

-«فهذا اسمُ (ايتِ الصلاةَ)، أي: ايتوا الثريدَ، وايتوا الصلاةَ»، وهي النسخة الشرقية.

-«أي: ايتوا الثريدَ، وايتوا الصلاةَ»، وهي نسخة ابن يبقى ٣٧أ- (ح٢)٣٦أ.

-«أي: ايتوا الثريدَ»، وهي نسخة: (ح١)١٩ب.

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٣٥ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. ولا شك أن أبا نصر قد نقل ذلك عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن نسخة الزجاج.

(٢) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٥٥أ]. وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)٢٠أ]: «مَهْ مَهْ وصَهْ صَهْ وإيه».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٣، (هارون) ١/ ٢٤٢.

(٤) انظر كلام المبرد في: التعليقة ١/ ١٥٨.

(٥) قال الفارسي في التعليقة ١/ ١٥٨: «يريد لا تتكلَّم، ولا تفعل»، والمبرد هنا يشرح مراد سيبويه لتصدق الأمثلة على معنيي الأمر والنهي؛ فلذا قال عنه: «لأنه يريد الإنكار»، وقد نقد المبرد نحو هذا من سيبويه في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٩٠) بأن المعنى على الأمر لا النهي، فإن قيل: «كل أمرٍ أمرتَ به فأنت في المعنى ناهٍ عن خلافه .... فإنْ حَمَله على المعنى فهو والأول والباب كله سواء»، قلت: المشهور أنهما للأمر، بمعنى: اسكت وانكفف، انظر: الأصول ٢/ ١٣٠- والخصائص ٢/ ٣٠١- والمفصل ١٩٢- وأوضح المسالك ٤/ ٨٣، ونصَّ المبرد نفسه على ذلك في المقتضب ٢/ ٣، ٣/ ١٧٩، ٣/ ٢٠٢، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ٩.

(تَحَدَّثْ)، و(أَيْهًا) لا تَفْعَلْ، مَعناها (كُفَّ)[1].

أخرى[2]: قالَ أبو الحسنِ:

ما أَشْبَهَهُ[3] (هَيْتَ) و(هَاءَ) يُفْتَحانِ ويُكْسَرانِ[4]، قالَ الشاعرُ:

أَبْلِغْ أَمِيرَ المؤمنيـــــنَ أخا العِـراقِ إذا أَتَيْتَا

أَنَّ العِراقَ وأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ، فهَيْتَ هَيْتَا[5]

قال سيبويه: «وَأُجْرِيَتْ مُجْرَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ (النَّجَاءِ)؛ لِئَلَّا يُخَالِفَ لَفْظُ مَا بَعْدَهَا لَفْظَ مَا بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ»[6].

يعني[7]:

أنَّ ما فيهِ الأَلِفُ واللامُ لا يُضافُ إلى ما بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُ مَعرِفةٌ، فكذلك هذه الأشياءُ التي للأَمْرِ والنَّهْيِ، مِثْلُ قولِك (صَهْ) و(إِيْهِ)، لا يُضافُ شيءٌ

---

(١) انظر معاني هذه الأسماء في: المقتضب ٣/ ٢٥- والأصول ٢/ ١٣٠.

(٢) ليس في (ش٢)٦٤ب.

(٣) يشرح أبو الحسن قول سيبويه: «وما أشبه ذلك».

(٤) انظر هاتين اللغتين ولغات أخرى في: اللسان ١/ ١٨٨، ٢/ ١٠٥- والتاج ١/ ٥١٧، ٥/ ١٤٧- وتهذيب اللغة ٦/ ٢٠٨، ونقل لغتي (هيت) عن الأخفش.

(٥) من مجزوء الكامل، وهما بلا نسبة في: معاني الفراء ٢/ ٤٠- وجمهرة اللغة ٢٥١- واللسان ٢/ ١٠٦.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٣، (هارون) ١/ ٢٤٢.

(٧) انظر معنى هذه الحاشية عن ابن السراج في: التعليقة ١/ ١٦٠، وكلامه على (رُوَيْد) في الأصول ١/ ١٤٣.

منها إلى ما بَعْدَهُ؛ لأنها مَعارِفُ، كما لا يُضافُ (اضْرِبْ) إلى (عبدالله).

«نحو النجاءِ» يعني: أنَّ (رُوَيْدًا[1]) أُجْرِيَتْ مُجْرَى المعرِفةِ بالألفِ واللامِ؛ لِئَلَّا تُخالِفَ ما بَعْدَها، أي: لم يُضَفْ (رُوَيْدَ) إلى اسمٍ لِيُشْبِهَ ما بَعْدَها ما بَعْدَ الألفِ واللامِ، في (كتابه).

هَذَا بَابُ مُتَصَرَّفِ (رُوَيْدَ)

قال سيبويه: «تَقُولُ: (رُوَيدَ زَيْدًا)، وَإِنَّمَا تُرِيدُ (أَرْوِدْ زَيْدًا)»[2].

(ط)[3]:

قال سيبويه: «تُرِيدُ أَرْوِدْ»، قال محمَّدُ بنُ يَزِيدَ: «ومعناها (أَمْهِلْ)».

وزَعَمَ أنَّ فَتْحَتَها فَتْحَةُ بِناءٍ لا فَتْحَةُ إعرابٍ[4]؛ لأنَّ مجْراها مجْرى ما كان اسمًا للفِعْلِ، وليستْ عندَهُ مَصْدَرًا.

وتَقولُ على قولِهِ لجماعةِ الرِّجالِ والنِّساءِ: (رُوَيْدَ زيدًا)، مِثْلَ (مَهْلًا)، وكذلك (صَهْ) و(مَهْ).

---

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابه (رُوَيْدَ)؛ لأن الكلام على اسم الفعل، وهو غير منون، أما (رُوَيْدًا) بالتنوين فليس اسم فعل. انظر: المقتضب ٣/ ٢٠٨- والصحاح ٢/ ٤٧٩- وأوضح المسالك ٤/ ٨٦- والتاج ٨/ ١٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٣، (هارون) ١/ ٢٤٣.

(٣) نقل الفقرتين الأولى والثانية من الحاشية: لباب الألباب ٧٧٧.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٢٠٨.

ويَجوزُ -إلا أنَّهُ رَدِيءٌ عندَه[١]- أنْ يكونَ تَصغيرَ (إِرْوَادٍ) على تصغيرِ التَّرْخِيمِ، فتقولَ فيها: (رُوَيْدُك زَيْدًا يُعْجِبُنِي)، و(رُوَيْدَ زَيْدٍ) كما تَقولُ: (ضَرْبَ زَيْدٍ)، وإنَّما رَدُّوا هذا كما لم يَجُزْ (ضُوَيرِبُ زَيْدًا)[٢].

قال سيبويه: «قَالَ الْهُذَلِيُّ:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إِلَيْنَا، وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ»[٣].

(ط):

(جُدَّ): قُطِعَ[٤]، (مُتَمَايِنُ): مُتكاذِبٌ.

قالَ أبو الحسنِ[٥]: «المعنى: بُغْضُهم مُتكاذِبٌ؛ لأنَّا نَوَدُّهُم ويُظْهِرُونَ لنا مَوَدَّةً وهم يُبْغِضُونَنا، فبُغْضُهم ليس بصادقٍ في كُلِّ الأحوالِ». [٥٥/ ب]

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ لِلرَّجُلِ تَرَاهُ يُعَالِجُ شَيْئًا: (رُوَيْدًا)، إِنَّمَا تُرِيدُ: (عِلَاجًا رُوَيْدًا)، فَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ الْمَوْصُوفُ،

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨.

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٤٨٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٤، (هارون) ١/ ٢٤٣. والبيت من الطويل، وهو للهُذلي، فقيل: مالك بن خالد الهذلي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٠، وقيل: المعَطَّل الهذلي، كما في: معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٧، ولأحدهما كما في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٧.

(٤) انظر: الصحاح (جدد) ٢/ ٤٥٤، و(مين) ٦/ ٢٢١٠.

(٥) هو: الأخفش الأصغر.

فَيَكُونَ عَلَى الْحَالِ وَعَلَى غَيْرِ الْحَالِ»[١].

(فا):

إذا لم يَظْهَرِ الموصوفُ كانَ حالًا، وقَبِيحٌ[٢] أنْ تَجْعَلَهُ غيرَ حالٍ؛ من حيثُ قَبُحَ إقامةُ الصِّفةِ مُقامَ الموصوفِ، فإنْ أَظْهَرْتَ الموصوفَ جَعَلْتَهُ صِفةً له، وكانَ الوَجْهَ، وجازَ أنْ يَكونَ حالًا مِن النَّكرةِ[٣].

قال أبو الحسن:

لا يَكونُ (عِلاجٌ) حالًا؛ لأَنَّكَ تَقولُ: (اضْرِبْ زيدًا ضارِبًا)، لأنه لا يَضْرِبُ في حالِ ضَرْبٍ آخَرَ، وذلك أنه إذا أَخَذَ في أَحَدِ الضَّرْبَيْنِ فقد تَرَكَ الآخَرَ، إلَّا أنْ تَفْصِلَ فتقولَ: (اضْرِبْ بِرِجْلِكَ ضارِبًا بيدِك)، أي: اضْرِبْ بِرِجْلِك وأنت في حالِ ضَرْبِكَ بِيَدِك، فقد يَجوزُ على هذا أنْ يكونَ حالًا، ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ: (عالِجْ وأنتَ تُعالِجُ) لم يَجُزْ؛ لأَنَّهُ فِعْلانِ في شيءٍ واحدٍ، ولكنَّهُ على المصدرِ، ولكنَّ (رُوَيْدًا) قد تكونُ حالًا؛ لأَنَّك قد تقولُ: (عالِجْ العِلاجَ رُوَيْدًا)، فهذا حالٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٤، (هارون) ١/ ٢٤٤.

(٢) في (ش٢)٦٥أ: «وقبُح».

(٣) تأتي (رُوَيْد) على أربعة أوجه، تأتي: اسم فعل، نحو: (رُوَيْدَ زيدًا) بمعنى: أمهله، ونعتًا نحو: (ساروا سيرًا رُوَيْدًا)، وحالًا نحو: سار القومُ رُوَيْدًا)، ومصدرًا نحو: رُوَيْدَ زيدٍ). انظر: المقتضب ٣/ ٢٠٨- والأصول ١/ ١٤٣.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ (رُوَيْدًا) تَلْحَقُها الْكَافُ .... وَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْعَرَبِ (هَاءَ) وَ(هَاءَكَ) وَ(هَأْ) وَ(هَأْكَ)، .... وَكَقَوْلِهِمْ (النَّجَاءَكَ)»[1].

قالَ أبو إسحاقَ:

الكافُ في (النَّجَاءَك) و(رُوَيْدَكَ) و(ذَلِكَ)[2] لا مَوْضَعَ لها.

و(هاءَ) و(هاءَكَ)، قالَ أبو إسحاق: هو اسمٌ لـ(تَنَاوَلْ)[3][4].

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ قَوْلُ الْعَرَبِ: (أَرَأَيْتَكَ فُلَانًا مَا حَالُهُ؟)، فَالتَّاءُ عَلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمُخَاطَبِ الْمَرْفُوعِ»[5].

(فا):

يُرِيدُ في (أَرَأَيْتَكَ)؛ لأنَّ التاءَ قَدْ دَلَّتْ على ما تَدُلُّ هِيَ عليه.

[٥٦/ أ] **قال سيبويه: «وَحَدَّثَنَا مَنْ لَا نَتَّهِمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ**

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٤، (هارون) ١/ ٢٤٤. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٦ب] «وهأْ وهأك»، وفيها (كقولك) بدل (كقولهم).

(٢) انظر: معاني الزجاج ١/ ٦٨- وما لا ينصرف ١٠٥.

(٣) انظر: الصحاح (هوأ) ١/ ٨٤-٨٥.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٦٥أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٥، (هارون) ١/ ٢٤٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٦ب]: المرفوع المخاطَب.

يَقُولُ: (رُوَيْدَ نَفْسِهِ)، جَعَلَهُ مَصْدَرًا، كَقَوْلِهِ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1]»[2].

قالَ (س)[3]:

مَنْ قالَ: (ضَرْبًا الرِّقَابَ) لم يَقُلْ (رُوَيْدًا زيدًا)، كما لا يَقولُ: (ضُوَيْرِبٌ زيدًا).

(فا):

لا يُجوِّزُ (رُوَيْدًا زيدًا)؛ لأَنَّهُ مُصغَّرٌ، فقد وَصَفْتَهُ[4] بالصِّغَرِ، وإعمالُ الموصوفِ قَبِيحٌ، كما أنَّ إعمالَ (فاعِلٍ) إذا وَصَفْتَهُ بَعِيدٌ. [٥٦/ ب]

وَهَذا بَابٌ مِنَ الفِعْلِ سُمِّيَ الفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ مُضَافَةٍ لَيْسَتْ مِنْ أَمْثِلَةِ الفِعْلِ الحَادِثِ

(فا):

(الأمثلة): يُرِيدُ بها الأفعالَ عندي، و(الفعلُ): يُرِيدُ[5] به المصدرَ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا مَا تَعَدَّى الْـمَنْهِيَّ إِلَى مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ[1]:

---

(١) سورة محمد ٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٥، (هارون) ١/ ٢٤٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٣٦ب]: (كقولك) بدل (كقوله).

(٣) قال المبرد بجواز (رُوَيْدًا زيدًا) في المقتضب ٣/ ٢٠٩، ٢٧٨.

(٤) في (ش٢)٦٥ب: «وصفه».

(٥) في (ش٣)٦٦ب: «يراد».

(حَذَرَكَ زَيْدًا) وَ(حِذَارِكَ زيدًا)، سَمِعْنَاهُمَا مِنَ الْعَرَبِ»[٢].

قالَ أبو العبَّاس[٣]:

(حَذَرَكَ) معناهُ (احْذَرْ)، فهو أَمْرٌ، وليسَ ذا نَهْيًا.

قال: وليسَ ذا بابَهُ؛ لأَنَّهُ مَأخوذٌ مِن الفِعل. [٥٧/ أ]

قال سيبويه: «وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)»[٤].

(فا):

في هذهِ الحِكايةِ شُذُوذٌ مِن وَجْهَين.

قال سيبويه: «وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَلَيْكَ) فَقَدْ أَضْمَرْتَ فَاعِلًا فِي النِّيَّةِ، وَإِنَّمَا الْكَافُ لِلْمَخَاطَبَةِ قَوْلُكَ: (عَلَيَّ زَيْدًا)»[٥].

يُرِيدُ:

أنَّ نَصْبَ (زيدٍ) ونحوِه بَعْدَ (عَلَيَّ) يُدُلُّ على أنَّ في (عليكَ) -إذا لم

---

(١) كذا في الشرقية [انظر:(ش١)٥٦ب]. وهو في الرباحية [انظر:(ح١)٢٠ب]: «وما تعدى .... عنه فقولك».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٦، (هارون) ١/ ٢٤٩.

(٣) هاتان نَقْدتان، أعادهما المبرد بتوسع في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٩٠)، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ١٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٦، (هارون) ١/ ٢٥٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٧، (هارون) ١/ ٢٥٠.

تُعَدِّهِ- ضميرَ فاعلٍ؛ إذْ لا يَنْتَصِبُ (زيدٌ) وما أَشْبَهَهُ إلَّا بَعْدَ ضميرِ فاعِلٍ وفِعْلٍ وما يَقومُ مَقامَهُ. [٥٨/ أ]

وَهَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الأمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَغْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالفِعْلِ

قال سيبويه: «مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهَا: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وَذِئْبًا) إِذَا كَانَ يَدْعُو بِذَلِكَ عَلَى غَنَمِ رَجُلٍ»[1].

حاشيةٌ: قالَ أبو العبَّاسِ[2]:

هذا لا يَتَوَهَّمُهُ السَّامِعُ الشَّاهِدُ؛ لأَنَّهُ إذا أَضْمَرَ قِيلَ له: (زيدًا)، فإذا قِيلَ له: (زيدٌ عَمْرًا) عَلِمَ أنَّ هذا المرتَفِعَ ليسَ مِمَّا يُؤْمَرُ هو فيه، وإنَّما يُلْبِسُ إذا اسْتَوَتِ اللَّفْظَتانِ، ولكنَّ الحُجَّةَ في هذا ما ذَكَرَهُ في البابِ الذي بَعْدَ هذا، وهو أنْ يُضْمِرَ فِعْلينِ: فِعْلًا للمُخاطَبِ وفِعْلًا للغائبِ.

قال (فا)[3]:

هذا لا يَلْزَمُ سيبويهِ، وقولُهُ صَحيحٌ لا يُدْخَلُ عليه. [٥٩/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٩، (هارون) ١/ ٢٥٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢١أ]: أمثالهم.

(٢) بسط المبرد هذه النَّقْدة في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٩٢).

(٣) هذا تعليق من الفارسي على كلام المبرد في الحاشية السابقة، وقد سبق الفارسيَّ إلى هذا الردِّ أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد في الانتصار ٩٢.

هَذَا بَابُ مَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفٍ

قال سيبويه: «وَإِذَا أَضْمَرْتَ فَأَنْ تُضْمِرَ النَّاصِبَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضْمَرْتَ الرَّافِعَ أَضْمَرْتَ لَهُ أَيْضًا خَبَرًا أَوْ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ»[1].

(ط):

فإنْ قُلْتَ: أنتَ إذا أَضْمَرْتَ ‹الناصِبَ فقَدْ أَضْمَرْتَ›[2] فِعْلًا وفاعِلًا كما أَضْمَرْتَ في ما كَرِهْتَهُ فِعْلًا ومَفعولًا، فما الفَرْقُ؟

فالفَرْقُ بينَهما أنَّ الفِعْلَ لا يَتَقَدَّمُ فاعِلَهُ، فأَنْتَ إذا أَضْمَرْتَ الفِعْلَ ارْتَبَطَ به فاعِلُهُ ضَرُورةً، وليس كذلك المفعولُ؛ لأَنَّهُ قد يكونُ مُسْتَغْنًى عنه في كثيرٍ مِن الكلامِ. [٥٩/ ب]

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَاطِلٌ)»[3].

زيادةٌ في أخرى:

وإنَّما قَبُحَ إضمارُ الرَّافِعِ لأَنَّكَ تُضْمِرُ الفِعْلَ وتُظْهِرُ فاعِلَهُ، فيكونُ الفِعْلُ خاليًا في النِّيَّةِ مِن فاعِلٍ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣١، (هارون) ١/ ٢٥٩.

(٢) ليس في (ش٣)٧٠أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣١، (هارون) ١/ ٢٦٠.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهِمْ: (إِنْ لَا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ).... كَأَنَّهَا قَالَتْ فِي الْـمَعْنَى: إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ لَا يُحْظَى عِنْدَهُ فَإِنِّي غَيْرُ أَلِيَّةٍ»(١).

زيادةٌ بخَطِّ (رق):

هذا رَجُلٌ لم تكُنْ تَحْظَى عِنْدَه امْرَأَةٌ، فقالتْ: (إنْ كُنْتَ لا تكادُ امْرَأَةٌ أنْ تَحْظَى عِنْدَك فإنِّي غَيْرُ مُقَصِّرةٍ في ما يَجِبُ عليَّ مِن القِيَامِ على نَفْسي)(٢).

قال سيبويه: «لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَ (الطَّوِيلَ) وَ(الْقَصِيرَ) عَلَى غَيْرِ الْأَوَّلِ»(٣).

(فا):

«على غيرِ الأَوَّلِ»، أي: على غير (كانَ) التي تَنْصِبُ. [٦٠/ أ]

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ قَالَ يُونُسُ: (امْرُرْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو)»(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣١، (هارون) ١/ ٢٦٠. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢١ب]: أمثالها.

(٢) حتى أحظى عندك، انظر (حظو) في: اللسان ١٤/ ١٨٥- والتاج ٣٧/ ٩٠، وانظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٠- وجمهرة الأمثال ١/ ٦٧- والمستقصى ١/ ٣٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣١، (هارون) ١/ ٢٦١.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٣، (هارون) ١/ ٢٦٣.

أخرى[1]:

وهذا يُشَبَّهُ بقَوْلِ النَّحْويينَ: (ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ فكَيْفَ أَخِيهِ)، وذا رَدِيءٌ لا تَكَلَّمُ به العَرَبُ، ويقولُ الرَّجُلُ: (جِئْتُكَ بدِرْهَمٍ)، فيَقولُ الُمجِيبُ له: (فهَلَّا دِينارٍ)، فهذا مِن كلامِ العَرَبِ، ومِنْ ثَمَّ قالَ يُونُسُ: (امْرُرْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ إنْ زَيْدٍ وإنْ عَمْرٍو). [٦٠/ ب]

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَتْ عَلَى (إِنِ) الْجَزَاءِ وَقَدِ اسْتَقْبَلْتَ الْكَلَامَ لَاحْتَجْتَ إِلَى الْجَوَابِ»[2].

قولُهُ: «لاحْتَجْتَ إلى الجوابِ»:

يَقولُ: (أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ)، فتَسْتَغْني بالجملةِ الُمتَقَدِّمةِ عن الجزاءِ، وإنْ أَدْخَلْتَ الفاءَ فقُلْتَ: (أنتَ ظالِمٌ فإنْ فَعَلْتَ) لم يَكُنْ بُدٌّ مِن الجوابِ، فكذلك لو كانتْ (إنِ) الجزاءِ[3] في قولِهِ: (فإنْ جَزَعًا)[4] احْتَجْتَ إلى الجَوابِ[1].

---

(١) أي أن الكلام القادم يوجد في نسخة أخرى بين كلام سيبويه، والظاهر أنه تعليق، وليس من كلام سيبويه.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٥، (هارون) ١/ ٣٦٧.

(٣) كذا في كل النسخ، وهو في التعليقة ١/ ١٧٧: «للجزاء»، وهو أوضح.

(٤) من بيت عَلَّق سيبويه ١/ ٢٦٦ (هارون) عليه بالنص المحشى عليه، وهو لدُرَيْد بن الصِّمَّة، ولفظه:

لقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ.

(١) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٧٧ هذه الحاشية إلى الزجاج.

قال سيبويه: «قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[1]

وَإِنَّمَا يُرِيدُ: وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ»[2].

عندَ أبي العباس[3]:

أَنَّهُ (إنِ) الجزاءِ، وليستْ بمعنى (إِمَّا)، والمعنى: وإنْ سَقَتْهُ مِنْ خَرِيفٍ فلنْ يَعْدَمَ الرِّيَّ.

قال سيبويه: «وَ(إِمَّا) يَجْرِي مَا بَعْدَها هَهُنَا عَلَى الِابْتِدَاءِ وَعَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ»[4].

قولُهُ: «(إمَّا) يَجْرِي ما بعدَها على الابتداءِ، وعَلى الكلامِ الأول»[5]، أي: على (إمَّا جَزَعٌ)، أيْ: أَمْرِي جَزَعٌ.

«وعلى الكلامِ الأَوَّلِ»: يعني: (قَدْ كانَ ذلك إمَّا صَلاحًا وإمّا فَسَادًا)،

---

(١) من المتقارب، وهو للنَّمِر بن تَوْلَبٍ، كما في: ديوانه ٣٨١- والخزانة ١١/ ٩٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٥، (هارون) ١/ ٣٦٧.

(٣) انظر: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٩٣)، وانظر: البغداديات ٣٢٩- ولباب الألباب ٨١٠- والخزانة ١١/ ٩٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٥، (هارون) ١/ ٢٦٨. وهذا ما في الرباحية [انظر: (ح١)٢١ب]، وهو في الشرقية [انظر: (ش١)٦٠ب]: «وأمَّا (إِمَّا) فيجري .... أو على ....».

(٥) هذا لفظ النسخة الرباحية كما سبق في تخريج نص سيبويه، سوى لفظة (ههنا)، وهذا يدل على أن هذه الحاشية قد نقلها الزمخشري عن نسخة ابن طلحة الرباحية.

فذا على الكلامِ الأَوَّلِ؛ لأنَّهُ خَبَرُ (كانَ)[١]. [٦١/ أ]

قال سيبويه: «وَهْوَ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي هَذَا الْـمَوْضِعِ»[٢].

بخَطِّ (رق):

كانَ بمنـزلتِهِ في (إنْ)، يعني: إذا قُلْتَ: (إنْ زَيْدٍ وإنْ عَمْرٍو)، أي: هو في الرَّدَاءةِ هنا مِثْلُهُ؛ لأنَّهُ يَحتاجُ إلى إضمارِ الباءِ، وهو رَدِيءٌ. [٦٢/ أ]

هَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنْهُ عَلَى الأَمْرِ وَالتَّحْذِيرِ

قال سيبويه: «(نَفْسَكَ يَا فُلاَنُ)، أَيْ: اتَّقِ نَفْسَكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَـجُوزُ فِيهِ إِظْهَارُ مَا أَضْمَرْتَ»[٣].

وَقَعَ في كِتابِ الرَّبَاحِيِّ: «إلَّا أنَّ هذا لا يَجُوزُ»، وفي كتاب الفَسَوِيِّ وابن مبرمان: «إلَّا أنَّ هذا يَجُوزُ»[٤].

---

(١) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٧٩ هذه الحاشية إلى الزجاج، ولكن بلفظ الشرقية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٦، (هارون) ١/ ٢٦٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٠أ]: (ولو) بدل (وهو).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٨، (هارون) ١/ ٢٧٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٤٢أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. ولفظ (مبرمان) غير واضح. والفَسَوِيُّ هو أبو عليٍّ الفارسي، وقد ذكر ابن يبقى الفسوي في نسخته مرتين في ٢٤أ «قال الفسوي»، و٣٧أ «كتاب الفسوي»، وقال في ٢٣٧ب «كتاب أبي علي». وتلقيب الأندلسيين للفارسي بالفسوي كثير، ومن ذلك قول أبي علي الغساني في آخر =

قال سيبويه: «وَ(إِيَّايَ وَالشَّرَ)»[1].

ليسَ يكونُ هذا آمِرًا لنِفْسِهِ، إنَّما معناهُ أنْ يُخاطِبَ رَجُلًا فيقولَ له: (إِيَّايَ والشَّرَّ)، أي: لا تَقْرَبِ الشَّرَّ فيأْتِيَكَ مني ما تَكْرَهُ، أي: اتْقِ الشَّرَّ واتْقِ أَنْ أُعاقِبَكَ عليه[2]. [٦٢/ ب]

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا -وَهْوَ لِعَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ-:

أُرِيــدُ حِبَــاءَهُ وَيُرِيــدُ قَــتْلِي عَــذِيرَكَ مِــنْ خَلِيلِـكَ مِــنْ مُـرَادِ»[3].

(ط)[4]:

كأَنَّهُ قالَ: (اعْذِرْ[1] عَذِيرَكَ)، فيكونُ اسمًا للمصدرِ. [٦٣/ أ]

قال سيبويه: «فَلَمْ يَجُزْ إِظْهَارُ الْفِعْلِ وَقَبُحَ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا»[2].

نسخته: «نسخة أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي الفارسي ثم الفسوي»، كما نقل ذلك عنه العبدري في نسخته ١٤٤ب. و(مبرمان) قد يقال له: (ابن مبرمان)، كما في: إرشاد الأريب ٥/ ٢٣٠٧- وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٦- والتصريح (العلمية) ١/ ٥.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٨، (هارون) ١/ ٢٧٣.

(٢) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٨٠، وابن خلف في لباب الألباب ٨١٦ هذه الحاشية إلى الزجاج.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٩، (هارون) ١/ ٢٧٦. والبيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب، كما في: ديوانه ١٠٧- والخزانة ٦/ ٣٦١.

(٤) ليس في (ش١)٦٢ب.

(١) في (ش٢)٧٥أ: «عذير»، وهو تحريف.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٩، (هارون) ١/ ٢٧٧.

يعني: إِدْخالُ (الْزَمْ) و(عليكَ) على الفِعْلِ أَنَّهُ محالٌ[١].

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مَعْطُوفًا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ فِي النِّيَّةِ وَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَفْعُولِ، وَمَا يَكُونُ صِفَةَ الْمَرْفُوعِ الْمُضْمَرِ فِي النِّيَّةِ، وَيَكُونُ عَلَى الْمَفْعُولِ

قال سيبويه: «أَنْشَدَنَا يُونُسُ لِجَرِيرٍ:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ المَسِيـ ... ـحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[٢]

أَنْشَدَنَاهُ مَنْصُوبًا»[٣].

(ط)[٤]:

يَجوزُ الرَّفْعُ في (عَبْدَ)، قالَهُ المُبَرِّدُ.

قال سيبويه: «زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ فِي شِعْرٍ:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ»[١].

(ط):

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٤٣أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) من المتقارب، وهو لجرير، كما في: ملحق ديوانه ١٠٢٧- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٠، (هارون) ١/ ٢٧٨. وجاء في الرباحية بعد (منصوبًا): «ويجوز رفع (عبدًا لمسيح)». انظر: (ح١٠) ٢٦ب.

(٤) ليس في (ش١)٦٣أ.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٠، (هارون) ١/ ٢٧٩. والبيت من الطويل، وهو للفضل بن عبدالرحمن القرشي، كما في: إنباه الرواة ٤/ ٧٦- والخزانة ٣/ ٦٣، وله أو للعرزمي، كما في: حماسة البحتري ٢٥٣.

قال أبو العبَّاسِ: لأنَّهُ لَمَّا قالَ (إيَّاكَ) أَعْلَمَهُ أنَّهُ يُذَكِّرُهُ، فأَضْمَرَ فِعْلًا، يُرِيدُ: (اتَّقِ المِرَاءَ).

زيادةٌ: وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الواوَ محذوفةً إذا[1] كانتْ في شِعْرٍ، فقَدْ يُحْذَفُ مِن الشِّعْرِ أَكْثَرُ مِن هذا، فحُذِفَتْ إذْ كانتْ في معنى (مِنْ)، كما يُحْذَفُ مِنْ مِثْلِهِ (اخْتَرْتُ الإِبِلَ جَمَلًا)، أي: مِنَ الإِبِلِ، ومِثْلُهُ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا)، أي: عَنْ زَيْدٍ.

ولم يَجِئْ بَيْتٌ مِثْلُ هذا[2]: جاهِلِيٌّ ولا بَدَوِيٌّ. [٦٣/ ب]

هَذَا بَابٌ يُحْذَفُ منهُ الفعلُ لكَثْرَتِه في كَلامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ[3]:

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا ... كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلَا

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمُ ... بِالْكَانِسِيَّةِ نَرعَى اللَّهْوَ وَالْغَزَلَا»[1]

(ط):

---

(١) فوقها في (ش١)٦٣أ- و(ش٢)٧٥ب: «إذْ»، والجملة بها أوضح؛ والمعنى: يجوز تقدير الواو محذوفةً لأنها قد تحذف في الشعر، والتقدير: (إياك والمراءَ).

(٢) يعني مثل بيت «إياك المراءَ» في حذف حرف العطف، وأصله: إياكَ والمراءَ.

(٣) ليس في الرباحية، انظر: (ح١)٢٢ب.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٢، (هارون) ١/ ٢٨٢. والبيتان من البسيط، وهما لعمر بن أبي ربيعة، كما في: ملحق ديوانه ٤٩٧، ولعوج بن حزام الطائي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٩.

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (دارًا) على (ذَكَرَ).

قالَ: و(الخِلَلُ): الأَغْشِيَةُ التي يُغَشَّى بها جَفْنُ السَّيْفِ، واحدتُهُ خِلَّةٌ[1]. [٦٤/أ]

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ .....:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ ... أَوِ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا[2]

وَإِنَّمَا نَصَبْتَ (خَيْرًا لَكَ) وَ(أَوْسَعَ لَكَ) لِأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ (انْتَهِ) فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرَ»[3].

(ط):

قال أبو العبَّاسِ: أيْ: (وأْتِي أَسْهَلَ المواضِعِ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا قالَ: (فَوَاعِدِيهِ) أَزْعَجَها إلى مَوْضِعٍ، فكأَنَّهُ قال: (اقْصِدِي بهِ أَسْهَلَ المواضِعِ).

(فا):

(أَوْسَعَ) على فِعْلٍ يَدُلُّ عليه، (وَرَاءَكَ) كأَنَّهُ لَمَّا قالَ (وَرَاءَكَ) وكانَ يَعْنِي (تَأَخَّرْ) أو (تَنَحَّ عن هذا الموضعِ) دَلَّ على (ايْتِ أَوْسَعَ لك).

---

(١) انظر: الصحاح (خلل) ٤/ ١٦٨٧.

(٢) من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، كما في: ديوانه ٣٢٦- والخزانة ٢/ ١٢٠، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٣، (هارون) ١/ ٢٨٣.

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ ....:

لَــنْ تَــرَاهَا وَلَــوْ تَأَمَّــلْتَ إِلَّا وَلَهَــا فِي مَفَــارِقِ الــرَّأْسِ طِيــبَا[1]

.... وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ قَمِيئَةَ:

تَذَكَّــرَتْ أَرْضًــا بِهَــا أَهْلُــهَا أَخْوَالَــهَا فِيــهَا وَأَعْمَامَــهَا»[2].

(فا)[3]:

كأَنَّهُ قال: أَلَا تَرَى لَهَا، فَدَلَّتِ الرُؤْيَةُ المُتَقَدِّمةُ عليه.

كأَنَّهُ قال[4]: تَذَكَّرَتْ أَخْوالَهَا، ودَلَّ عليهِ المُتَقَدِّمُ. [٦٤/ ب]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ إِنْشَادُ بَعْضِهِمْ ....:

تُواهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ[5]

وَإِنْشَادُ بَعْضِهِمْ ....:

لِيُبْــكَ يَزِيــدُ ضَــارِعٌ لِــخُصُومَةٍ وَمُخْتَــبِطٌ مِمَّــا تُطِــيحُ الطَّــوائِحُ[1]

---

(١) من الخفيف، وهو لعبيدالله بن قيسٍ الرُّقيات، كما في: ملحق ديوانه ١٧٦ – ولباب الألباب ٨٣٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٤، (هارون) ١/ ٢٨٥. والبيت الثاني من السريع، وهو لعمرو بن قَميئة، كما في: ديوانه ١٨٤ – والخزانة ٤/ ٤٠٧.

(٣) ليس في (ش٣)٧٦ب.

(٤) في (ش١)٦٤أ: على.

(٥) من الطويل، وهو لأوس بن حجر، كما في: ديوانه ٧٣– وسمط اللآلي ٧٠٠.

(١) من الطويل، وهو للحارث بن نهيك، كما في: نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٦٤ب]– وشرح شواهد الإيضاح ٩٤– وشرح المفصل ١/ ٨٠، وقيل: لنهشل بن حريٍّ، وللبيد بن ربيعة العامري، ولضرار بن نهشل، وللحارث بن ضرار، ولمزرد بن ضرار، وللمهلهل، انظر: شرح =

.... وَمِثْلُ (لِيُبْكَ يَزِيدُ) قَرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1]»[2].

(فا)[3]:

كأَنَّهُ حَمَلَ (يداها) على فِعْلٍ آخَرَ دَلَّ عليه (تُوَاهِقُ)، كما حَمَلَ (ضارِعٌ) على فِعْلٍ دَلَّ عليه (لِبُيْكَ). [٦٥/ أ]

(فا)[4]:

دَلَّ قولُهُ تعالى[1]: ﴿زُيِّنَ﴾ على (زَيَّنَهُ شُركاؤُهُم)، كما دَلَّ (لِيُبْكَ) على (لِيَبْكِ)، فارتَفَعَ (ضارِعٌ) بالفِعْلِ الذي دَلَّ عليه (لِيُبْكَ يَزِيدُ)، وهذا الذي قُلْنا مِن أنَّ الاسمينِ اللَّذَيْنِ في الآيةِ والبَيْتِ يَرْتَفِعانِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، أَلَا تَرَاهُ قالَ في هذه الأشياءِ: «فحَذَفَ كما حَذَفَ: (ما رَأَيْتُ كاليَوْمِ

أبيات سيبويه ١/ ١١٠- ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢- والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤، وصحح في الخزانة ١/ ٣٠٣ أنه لنهشل بن حريٍّ.

(١) سورة الأنعام ١٣٧، وهذه قراءة الحسن البصري، وأبي عبدالرحمن السُّلمي، وأبي عبدالملك صاحب ابن عامر، انظر: السبعة ٢٧٠- والمحتسب ١/ ٢٢٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٥، (هارون) ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٣) في (ش٢)٧٧أ: (ط).

(٤) في (ش٢)٧٧ب: (ط).

(١) ليس في (ش٢)٧٧ب.

رَجُلًا)»[1]. [٦٥/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الْفِعْلِ وَأَنَّ (يَا) صَارَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ قَوْلُ الْعَرَبِ[2]: (يَا إِيَّاكَ)، إِنَّمَا قُلْتَ: (يَا إِيَّاكَ أَعْنِي)، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْفِعْلَ، وَصَارَ (يَا) وَ(أَيَا) وَ(أَيْ) بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ»[3].

(ط):

أي: (إِيَّاك) لا يَقَعُ في الكلام إلا مِن ضمائرِ النَّصْبِ خاصَّةً، فلولا أنَّ النَّداءَ بابُ نَصْبٍ لَما جازَ لك أنْ تُدْخِلَ هذا الضميرَ فيه؛ إذْ كانَ لا يَقَعُ في الكلامِ إلَّا مَنصوبًا أبدًا.

(ط):

أي: فقامتِ الإشارةُ مَقامَ الاسمِ المَدْعُوِّ، ثُمَّ حَمَلْتَ[1] (إِيَّاك) على الفِعْلِ، فقُلْتَ: (أَعْنِي إِيَّاك).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٣، (هارون) ١/ ٢٨٤. والذي في الشرقية [انظر: (ش١)٦٤أ] والرَّباحية [انظر: (ح٢)٤١ب]: فحذف كحذفهم: ما رأيتُ كاليوم رجلًا.

(٢) في الرَّباحية: قولك، انظر: (ح٢)٤٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٧، (هارون) ١/ ٢٩١.

(١) في (ش٢)٧٨أ: عملت.

قال سيبويه: «قَدْ عُلِمَ أَنَّ (زَيْدًا) لَيْسَ خَبَرًا وَلَا مُبْتَدَأً وَلَا مَبْنِيًّا عَلَى مُبْتَدَأٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفِعْلِ»[1].

(ط):

أي: ليسَ خَبَرًا لـ(مَنْ) فيكونَ التقديرُ: (مَنْ زيدٌ؟)، ولا خَبَرًا لمبتدأٍ - وهو (أَنْتَ)- فيكونَ التقديرُ: (أَنْتَ زَيْدٌ)، هذا كُلُّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ فيه[2]، فلا بُدَّ مِن نَصْبِهِ.

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا هِيَ (أَنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا)، وَهْيَ (مَا) التَّوْكِيدِ، وَلَزِمَتْ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا؛ لِتَكُونَ عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ الْفِعْلِ»[3].

(ط):

أي: فيُدْخِلُون (ما) تَوكيدًا في مَوْضِعٍ لم[1] يُحْذَفْ منه شيءٌ، فإذا كانوا يُدْخِلُونها تَوكيدًا على شيءٍ غيرِ محذوفٍ -لو لم يُلْحِقُوا إياها ما أَخَلُّوا بهِ في شيءٍ، ويُلْزِمُونها إيَّاهُ- فهُمْ أَحْرَى أنْ يُدْخِلُوها في الذي حَذَفُوا منه

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٧، (هارون) ١/ ٢٩٢. و(لا مبتدأ) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٤٢ب.

(٢) ليس في (ش١)٦٥ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٨، (هارون) ١/ ٢٩٣.

(١) في (ش٢)٧٨ب: لا.

ويُلْزِمُوها إيَّاهُ[1]؛ إذْ آثَرُوا دُخُولَها فيه عِوَضًا، فاعْلَمْ. [٦٦/ أ]

قال سيبويه: «وَ(أَمَّا) لَا يُذْكَرُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْـمُضْمَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْـمُضْمَرِ الْـمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ»[2].

قال أبو العبَّاسِ:

لا أَرَى وُقُوعَ الفِعْلِ بَعْدَ (أَمَّا) -إذا كانتْ مَفتوحةً- مُمْتَنِعًا[3].

قال سيبويه: «وَلَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ هَكَذَا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ أُبَلْ) وَ(لَمْ يَكُ)»[1].

(ط):

أي: وليسَ كُلُّ حَرْفٍ من الحُرُوفِ يَحْسُنُ معه حَذْفُ الفِعْلِ، إنَّما ذلك في ما يُسْمَعُ مِن العرب؛ لأنَّها نَوادِرُ تُحْفَظُ عنهم ولا يُقاسُ عليها.

---

(١) ليس في (ش٢)٧٨ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٨، (هارون) ١/ ٢٩٤.

(٣) في كل النسخ «إلَّا ممتنعًا»، وهو تحريف؛ لأن المبرد هنا يعترض سيبويه في منعه إظهار الفعل بعد (أمَّا)، وقد نَقَلَ العبارةَ بالنص بلا (إلا) الفارسيُّ في التعليقة ١٨٧، وقد نَقَدَ المبردُ سيبويه بذلك في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٩٨)، فقال: «ولستُ أرى وقوعَ الفعل بعد المفتوحة ممتنعًا»، وقال الفارسي في البغداديات ٣٠٥: «فأما ما ذكره أبو العباس في (الرد) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أَنْ) هذه ممتنعًا، وأنه جائزٌ عنده في القياس»، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ٦٥.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٨، (هارون) ١/ ٢٩٤.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (إِمَّا لَا)»[١].

قالَ أبو عليٍّ:

سَمِعْتَ (ح) يقولُ: «(إمَّا لا) تُمَالُ»[٢].

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (مَرْحَبًا)، وَ(أَهْلًا)، وَ(إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)»[٣].

(ط):

أي: (إنْ تَأْتِنِي تَجِدْنِي أَهْلًا لِبِرِّكَ والقِيَامِ بِحَقِّكَ لَيْلًا ونَهَارًا)؛ لأنَّ العَرَبَ أَكْثَرُ ما يَقَعُ أَضْيافُها باللَّيْلِ مِن عابِرِي سَبِيلٍ أو غَيْرِهم[١]، وأمَّا بالنَّهارِ فقَلَّ ما يَقَعُ إلَّا[٢] مِن قاصِدٍ يَقْصِدُ، فقالَ هذا: (إنَّ بِرَّكَ عِنْدِي[٣] مُعَدٌّ لَكَ باللَّيْلِ والنَّهَارِ).

قال سيبويه: «فَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ، فَكَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٨، (هارون) ١/ ٢٩٤.

(٢) يعني كلمة (لا).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٨، (هارون) ١/ ٢٩٥. وفي الرَّباحية: فأهل الليل وأهل النهار، انظر: (ح٢)١٣٧أ.

(١) في (ش١)٦٦أ: من غيرهم.

(٢) ليس في (ش١)٦٦أ.

(٣) ليس في (ش١)٦٦أ.

(رَحُبَتْ بِلَادُكَ) وَ(أَهِلَتْ)»[(١)].

(ط):

أي: وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ ذلك في هذا المعنى، وإنَّما أَرَادَ تَمْثِيلَهُ بالفِعْلِ الذي أُخِذَ منه وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ ذلك الفِعْلِ في الكلامِ، كما قَدَّرَ في غيرِ هذا من المصادرِ التي لا يُسْتَعْمَلُ أَفْعالُها، نحوُ (مَعَاذَ اللهِ)، و(سُبْحَانَ اللهِ).

قالَ أبو العَبَّاسِ: معنى (رَحُبَتْ بِلادُكَ) و(أَهِلَتْ الدُّنْيَا) أي: فَعَلَ اللهُ ذلك بِها، وكذلك (مَرْحَبًا) و(أَهْلًا) فيهِ معنى الدُّعاءِ، والمعنى: أَصَبْتَ ذلك وصَادَفْتَهُ.

قال سيبويه: «وَإِذَا قَالَ: (وَبِكَ أَهْلًا) فَهْوَ يَقُولُ: وَلَكَ الْأَهْلُ إِذْ كَانَ عِنْدَكَ الرُّحْبُ وَالسَّعَةُ»[(١)].

(فا)[(٢)]:

قولُهُ: «وإذا قالَ: (وبِكَ أَهْلًا)» فتقديرُهُ: (وبِرُحْبِكَ أَهْلًا)، أيْ: صادَفْتَ بِرُحْبِكَ أَهْلًا، فـ(بِكَ) هنا ليسَ على حَدِّ قولِهِم: (وبِكَ وأَهْلًا)؛ لأنَّ الرُّحْبَ هنا مُثْبَتَةٌ في المعنى مُضافٌ إلى الكافِ، ومِنَ الأَوَّلِ (بِكَ) مُعَيَّنٌ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٩، (هارون) ١/ ٢٩٥. وفي الرَّباحية: وكأنه. انظر: (ح٢)٤٣ب.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٩، (هارون) ١/ ٢٩٥. وفي (ش٢)٧٩أ- (ح١)٢٣ب- و(ح٣)٦١أ: (إذا) بدل (إذ)، وفي الأخيرتين: (وبك وأهلا) بدل (وبك أهلا).

(٢) في (ش٣)٧٩أ- و(ش٤)٤٨: (ط).

للرُّحْبِ، ولذلك قالَ: «إذا[1] كانَ عِنْدَكَ الرُّحْبُ»؛ لأنَّ الرُّحْبَ مُقَدَّرٌ[2] في ذا الوَجْهِ. [٦٦/ ب]

قال سيبويه: «أَوْ يَكُونَ مَوْضِعًا يَقْبُحُ أَنْ يُعَرَّى مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ (أَنْ)»[3].

(فا):

يَجِبُ أنْ يكونَ (أَنْ) بالفَتْحِ لا غَيْرُ؛ لأنَّ المكسورةَ قَدْ يَلِيها غَيْرُ الفِعْلِ، نحوُ: (إنْ خَنْجَرًا فخَنْجَرٌ)[1]. [٦٧/ أ]

هَذَا بَابٌ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ كَمَعْنَاهَا فِي الْبَابِ الأَوَّلِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) .... (وَمَا أَنْتَ وَعَبْدُاللهِ)، (وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ) .... وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْأَوَّلُ فِعْلٌ»[2].

(ط):

---

(١) كذا في كل النسخ، مع أن الذي في أكثر الشرقية (إذْ)، كم سبق في تخريج النص المحشى عليه.

(٢) في (ش١)٦٦أ: «مقدم».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٤٩، (هارون) ١/ ٢٩٧. و(ان) في الشرقية [انظر: (ش١)٦٦ب] بكسر الهمزة! وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٣أ] بفتحها.

(١) من أمثلة كتاب سيبويه (هارون) ١/ ٢٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٠، (هارون) ١/ ٢٩٩.

أي: وإنَّما تقولُ هذا مُحَقِّرًا لـ(أَنْتَ)، ومُعَظِّمًا لشَأْنِ عبدِالله[1].

(ط):

على هذا أَجازَ: (كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ)؛ لأَنَّهُ ليسَ ههنا فِعْلٌ فيَنْصِبَ، ويَجوزُ أَنْ يُضْمِرَ فِعْلًا في (ما) و(كَيْفَ)، وذلك قَبيحٌ[2].

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَنْتَ وَعَبْدُاللهِ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِكُمَا)»[3].

(فا):

فالواو عَطَفَتْ ما بَعْدَها على ما رَفْعُهُ ابتداءٌ أو مَبتدأٌ.

(ط):

أيْ: في الوَجْهِ الذي يكونُ فيه مُبتدأً لا مَفعولًا في المعنى، فاعلم[1].

قال سيبويه: «فَعَلَى أَيِّ الْوَجْهَيْنِ وَجَّهْتَهُ صَارَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ»[2].

«فعلى أَيِّ الوَجْهَيْنِ وَجَّهْتَهُ» أي:

إنْ كانتِ الواوُ بمعنى (مَعَ) أو كانتْ على بابِها فالرَّفْعُ؛ لأَنَّهُ ليسَ

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٧٩أ.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٧٩أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥١، (هارون) ١/ ٣٠٠.

(١) ليس في (ش٣)٨٠أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥١، (هارون) ١/ ٣٠٠.

فعلٌ[1]. [٦٧/ ب]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ: (كَيْفَ أَنْتَ وَعَبْدُاللهِ؟)، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ شَأْنِهِمَا»[2].

(ط):

أيْ: أَرَدْتَ أنْ تَقولَ: (كَيْفَ شَأْنُك وشَأْنُ عبدِالله؟)، و(كَيْفَ حالُك وحالُ عبدِالله؟)، ولكنَّكَ اتَّسَعْتَ واخْتَصَرْتَ فحَذَفْتَ الشَّأْنَ والحالَ، وأَقَمْتَهما مُقامَهما.

قال سيبويه: «لِأَنَّ (إِنِّي) هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ الِابْتِدَاءِ»[1].

(ط)[2]:

أيْ: ولا يُلْتَفَتُ إلى (كَيْفَ) ولا إلى (مَا)؛ لأنَّهما إنَّما يَدْخُلانِ على المبتدأِ وخَبَرِهِ فلا يُغَيِّرانِ شيئًا، وإنَّما يَجِيئانِ لمعنًى، فدُخُولُهما على الجُمُلِ بمنزلةِ خُرُوجِهما.

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ .... كَأَنَّهُ قَالَ: (كَيْفَ تكُونُ

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في متن النسخة الرباحية [انظر: (ح١)٢٤أ]، ولكنها بتذكير لفظ (الواو)، وقوله (ليس فعلٌ) كذا في جميع نسخ الشرقية والرباحية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٢، (هارون) ١/ ٣٠١. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٣ب]: فكذلك.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٣، (هارون) ١/ ٣٠٣.

(٢) ليس في (ش٣)٨٠ب.

أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ»(١).

قال أبو العبَّاسِ(٢):

لأنَّ (كَيْفَ) سُؤَالٌ عن الحال، فالمعنى (كَيْفَ يَقَعُ؟). [٦٨/ أ]

قال سيبويه: «وَزَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ .....:

أَتُوعِدُنِي بِقَيْنِكَ يَا بْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا؟»(٣)

(ط):

استَشْهَدَ بهذا البيتِ لأنَّهُ أَضْمَرَ (كانَ). و(أُشَابَاتٍ): أَخْلاط(١)، أيْ: هم مُخْتَلِطون بقَوْمٍ لَيْسُوا منهم، ونَصَبَ (الجِيَادَ) على حَذْفِ (مَعَ)، فاعلم.

(مع):

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدةً تكونُ وإيَّاها بِها مَثَلًا بَعْدِي(٢).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٣، (هارون) ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر كلام المبرد في: التعليقة ١/ ١٩٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٣، (هارون) ١/ ٣٠٤. و(بقينك) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٦٨أ]. وكذا هو في بعض نسخ الرباحية، كنسخة أبي نصر، انظر حاشية (ش١)، وفيها: «**(ط): في كتاب أبي نَصْرٍ (بقينك)**»، وهو في أكثر نسخ الرَّباحية (بقومك) [انظر: (ح١)٢٤أ]، والبيتان من الوافر، وهما لشقيق بن جَزء الباهلي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٦ - والحماسة البصرية ١/ ١٠٣.

(١) انظر (شوب) في: جمهرة اللغة ٢/ ١٠٢٣.

(٢) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهُذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٩ - والخزانة ٨/ ١٥.

قال سيبويه: «وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ النَّصْبَ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ كَثِيرًا، يَقُولُونَ: (مَا كُنْتَ؟)، وَ(كَيْفَ تَكُونُ؟) إِذَا أَرَادُوا مَعْنَى (مَعَ)»[1].

(ط):

أيْ: وإنَّما أَجازوا ذلك في (كَيْفَ و(مَا) على قُبْحِهِ مِن طريقِ أنْ الفِعْلَ يَقَعُ بَعْدَهما كثيرًا، ألا تَرَى أنهما من حروفِ الاستفهامِ، (ومعلومٌ أنَّ حروفَ الاستفهامِ) بالفِعْلِ أَوْلى. [٦٩/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ[2] مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ

(فا): ضَرْبٌ آخَرُ. هذا البابُ في الدعاءِ.

قال سيبويه: «وَرُبَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى الْعِلْمِ تَوْكِيدًا»[3].

أيْ:

إذا لم يُعْلَمْ كان تَبْيِينًا، وإذا عُلِمَ كانَ توكيدًا.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٤، (هارون) ١/ ٣٠٦.

(١) ليس في (ش٢)٨١ب.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش١)٦٩أ. وهو في الرباحية: «يُنْصَبُ»، انظر: (ح١)٢٤ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٧، (هارون) ١/ ٣١٢.

قال سيبويه: «يَجْرِيانِ مَجْرًى وَاحِدًا في ما وَصَفْتُ لَكَ»[١].

(ط):

أي: مِن البَيَانِ والتَّوْكِيدِ. [٧٠/ أ]

وَهَذَا مَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْمَصَادِرِ الْمَدْعُوِّ بِهَا[٢]

قال سيبويه: «قَوْلُ .....:

إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ ... أَظْفَرَهُ اللهُ، فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ»[١].

(ط):

أيْ[٢]: فجاءَ الفِعْلُ -وهو (فَلْيَهْنِئْ)- في مَوْضِعِ المصدَرِ -وهو (هَنِيئًا)- فهذا أَكْبَرُ دَلِيلٍ على أَنَّهُ إِنَّما انْتَصَبَ على هذا الفِعْلِ. [٧١/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٧، (هارون) ١/ ٣١٣.

(٢) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٧٠أ]. وفي الرباحية [انظر: (ح١)٢٥أ]: وهذا باب .... بها من الصفات.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٠، (هارون) ١/ ٣١٧. وفي الشرقية [انظر: (ش١)٧٠أ]: «قول الأخطل». وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٤ب]: «قول الشاعر وهو الأخطل». والبيت من البسيط، وهو للأخطل، كما في: ديوانه ١٦٧- وشرح المفصل ١/ ١٢٣.

(٢) ليس في (ش٢)٨٤أ.

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ مِنَ المَصَادِرِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ، فَكِلَانا مُبْتَلَى»[1]

(ط):

وفي بَعْضِ الرِّوَايات[1]:

يَـا جَمَـلِي لَـيْسَ إِلَيَّ الْمُشْـتكى
صَـبْرٌ جَمِيـلٌ، فكلانـا مُبْـتَلى

أيْ: أَمْرُنا صَبْرٌ جَمِيلٌ، والنَّصْبُ أَجْوَدُ؛ لأَنَّهُ يَأْمُرُهُ وإِيَّاهُ بالصَّبْرِ، والنَّصْبُ في الأَمْرِ أَجْوَدُ. [٧١/ ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٢، (هارون) ١/ ٣٢١. والبتان من الرجز، وهما للمُلْبِدِ بنِ حَرْمَلَةَ الشيباني، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٧- ولباب الألباب ٩١٨، ونفى ذلك الغُنْدِجاني في فرحة الأديب ١٨٠، وقال: هما لبعض السوَّاقين.

(١) يعني أنه جاء في بعض الروايات بيتٌ بين البيتين اللذين ذكرهما سيبويه، وهو (يا جملي ليس ....)، قلتُ: وقد جاء في روايات أخرى بيتان آخران بينهما أيضًا، انظر: فرحة الأديب ١٨٠- وجمهرة الأمثال ١/ ١٠٨- وأمالي المرتضى ١/ ١٠٧.

هَذَا بَابٌ أيضًا مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ[1] الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

قال سيبويه: «وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾[2] بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ في ما زَعَمَ مَكِّيَّةٌ، وَلَمْ يُؤْمَرِ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُسَلِّمُوا عِلَى الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِكَ ....»[1].

في (كتابه):

هذا غَلَطٌ، وإيضاحُ هذا ووَجْهُهُ[2]: لم يُؤْمَرِ المسلمونَ يومَئِذٍ بقِتالِ المشركين، إنَّما كانَ شَأْنُهُم المُتارَكَةَ، ولكنه .... [٧٢/ أ]

قال سيبويه: «وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ .....:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئًا مَا تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ»[3].

حاشيةٌ:

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٦أ]: على إضمار.

(٢) سورة الفرقان ٦٣.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٣، (هارون) ١/ ٣٢٥.

(٢) هذا تغليط لقول سيبويه: لم يؤمر المسلمون يومئذٍ أن يسلموا على المشركين، وصوابه: لم يؤمروا بقتالهم.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٤، (هارون) ١/ ٣٢٥. والبيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصَّلْتِ، كما في: ديوانه ٥٤- والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٣.

قالَ أبو بَكْرٍ: قالَ أبو العبَّاسِ: قال أبو عُمَرَ: قُلْتُ لأبي مالِكٍ: «ما قولُهُ[1] (تَغَنَّثُكَ)؟»، قالَ: «لا تَعَلَّقُ بِكَ».

قالَ أبو إسحاقَ: «(تَغَنَّثْتُ بِكَ)، إذا لُصِقْتُ[2] بِكَ». [٧٢/ ب]

هَذَا بَابٌ يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مُبْتَدَأَةً مَبْنِيًّا عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا، وَمَا أَشْبَهَ الْمَصَادِرَ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

قال سيبويه: «لَوْ قُلْتَ: (السَّقْيُ لَكَ) وَ(الرَّعْيُ لَكَ) لَمْ يَجُزْ»[1].

قالَ أبو عُمَرَ[2]:

(السَّقْيُ لَكَ[3])، و(الرَّعْيُ لَكَ)، وليسَ بالكثيرِ. [٧٣/ أ]

هَذَا بَابٌ مِنَ النَّكِرَةِ يَجْرِي مَجْرَى مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالأَسْمَاءِ

قال سيبويه: «فَكَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَرْفٍ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْصُوبِ ....

---

(١) ليس في (ش١)٧٢أ.

(٢) كذا ضُبِطت في (ش١)٧٢أ، وتحتمل الضبط بالبناء للمعلوم، (لَصِقْتُ بك)، وكذا فُسِّرت الكلمة في المعجمات، انظر (غنث) في: اللسان ١/ ١٧٤- والتاج ٥/ ٣١٣.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٦، (هارون) ١/ ٣٢٩.

(٢) أي: أن الجرمي يجيز ما منعه سيبويه هنا على قلة، ونَقَلَ ذلك عنه وتابعه المبردُ في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص١٠١).

(٣) ليس في (ش٣)٨٧أ.

وَلَا بِمَنْزِلَةِ الْـمَرْفُوعِ....كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَ الْـمَرْفُوعَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْـمَنْصُوبِ الَّذِي أَنْتَ فِي حَالِ ذِكْرِكَ إِيَّاه تَعْمَلُ فِي إِثْبَاتِهِ»[1].

في (كتابه)[2]:

أيْ: لا يَدْخُلُ المَرْفُوعُ الذي فيه معنى الدُّعاءِ في المنصوباتِ التي فيها معنى الدُّعاءِ، والمنصوبَاتُ في المرفوعاتِ؛ لأنَّ إخراجَكَ ما يُتكَلَّمُ به[1] مَرفوعًا إلى المنصوبِ أو المنصوبَ إلى المرفوعِ كإِدْخالِكَ ما لم يُتكَلَّمُ به من الأخبارِ. [٧٤/أ]

هَذَا بَابٌ[2] اسْتَكْرَهَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَهُوَ قَبِيحٌ، فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ

قال أبو عُمَرَ: لا يجوزُ عندي القياسُ الذي استكرهه النحويون[3].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (وَيْحٌ لَهُ وَتَبٌّ)، وَ(تَبًّا لَكَ وَوَيْحًا)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٦، (هارون) ١/ ٣٣١.

(٢) أي: تعليق من ابن السراج على نسخته من الكتاب، وقد عزا الفارسي في التعليقة ١/ ١٩٦ هذه الحاشية إلى ابن السراج، وفي التعليقة في آخر الحاشية: «من الأخبار في معنى الدعاء».

(١) في (ش١)٧٣أ: «فيه».

(٢) في الرباحية [انظر: (ح١)٢٦أ]: باب منه استكرهه.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٤٨ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٧، (هارون) ١/ ٣٣٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٨أ]: ويح لك وتب، وتبًّا له وويحًا.

(فا):

فإنْ قُلْتَ: هَلَّا أَجَزْتَ الرَّفْعَ في (وَيْحٌ) مِن قولِك: (تَبًّا له وَوَيْحٌ له[1])، فيكونُ (لَهُ) خَبَرًا مُضْمَرًا لـ(وَيْحٌ)، كما تقولَ: (زيدٌ مُنطلِقٌ وعَمْرٌو)؟

فليسَ (لَهُ) في قولك (تَبًّا لَهُ) مِثْلَ (مُنطلِقٌ)؛ لأَنَّهُ ليسِ بخبرٍ[1] مِثْلَهُ[2].

قال سيبويه: «وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ (التَّبِّ) إِذَا قُلْتَ: (وَيْحٌ لَهُ، وَتَبًّا لَهُ)»[3].

(فا):

أيْ: إجماعُهم على نَصْبِ (التَّبِّ) -إذا ذَكَرُوا قولَهم (لَهُ)- يُدُلُّكَ على أنَّ النَّصْبَ في ما ذَكَرْنا مِن قولِهم (وَيْحٌ وتَبًّا) أَجْوَدُ من الرَّفْعِ فيه؛ لأَنَّهُ ليسَ في ذِكْرِكَ (لَهُ) بَعْدَ قولِك (وتَبًّا) أَمْرٌ يَقَوِّي النَّصْبَ، ولا يكونُ فيه إذا لم يَذْكُرْ (لَهُ)، بل النَّصْبُ في الأَمْرَيْنِ مِن وَجْهٍ واحدٍ. [٧٥/ أ]

---

(١) كذا في كل النسخ، والذي يظهر أنه الصواب حذف (له) هنا؛ لأن الفارسي يقول: «فيكون (له) خبرًا مضمرًا لـ(ويح)»، كما أن الحذف هو المناسب لتنظيره بـ(زيدٌ منطلق وعمرٌو).

(١) بل (له) هنا للتبيين، انظر: التعليقة ١/ ١٩٧.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٨٨ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٨، (هارون) ١/ ٣٣٤.

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْمَصْدَرُ كَانَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

قال سيبويه: «لَا يُرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا أَنَّهُ قَدْ جَلَسَ»(١).

قال أبو إسحاقَ: وإنَّما يُوَبِّخُهُ. [٧٦/أ]

وَهَذَا(١) بَابُ مَا جَرَى مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْفِعْلِ مَجْرَى الأَسْمَاءِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنَ الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وَهَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْفِعْلِ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)»(٢).

هذا البابُ يُقَوِّي قَوْلَ أَبي بَكْرٍ في البابِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ يَقولُ: (أَقائِمًا وقَعَدَ الناسُ) يَنْتَصِبُ على الحالِ، وليسَ في مَوْضِعِ المصدرِ على ما يقولُ سيبويه(٣)؛ لأَنَّهُ لو كانَ في مِوْضِعِ المصدَرِ لِما بَيْنَهما من الشَّبَهِ لَما قِيلَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦٩، (هارون) ١/ ٣٣٨.

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٤٩أ]: وهذا.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧١، (هارون) ١/ ٣٤٣.

(٣) في (قائمًا) و(تميميًا) هنا قولان: فظاهر كلام سيبويه (هارون) ١/ ٣٤١ أنه منصوب على المصدر، ونصر هذا ابن جني وابن الحاجب والرضي وغيرهم (انظر: الخصائص ٣/ ٢٥٩- أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٠١- شرح الكافية ٢/ ٤٨- ولباب الإعراب للإسفراييني ٣٣١- وحاشية يس على التصريح ١/ ٣٩٣)، وقال الجمهور: إنه حال، انظر: المفصل ٩٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٩٣- وتوضيح المقاصد ٢/ ١٦٢- وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٩.

(أَتَمِيمِيًّا)[1]؛ لأنَّ ذا ليس باسمِ فاعِلٍ، فدَلَّ على أنَّهُ يَنْتَصِبُ على الحالِ. [٧٧/ أ]

(فا):

الاختيارُ في (أَتَمِيمِيًّا) ونحوِهِ النَّصْبُ وإنْ لم يكن من لَفْظِ فِعْلٍ؛ للمُعاقبة، كما كانَ في (جَنْدَلًا)[1] وإنْ لم يكنْ من لَفْظِ فِعْلٍ.

قال سيبويه: «وَلَوْ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ نَفَى شَيْئًا هُوَ فِيهِ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى (عَاهَدْتُ) جَاز، وَإِلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ يَذْهَبُ عِيسَى فِي مَا نُرَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُهُ عَلَى (عَاهَدْتُ)»[2].

قال أبو عمر: «كأنَّه قال: (عَاهَدْتُ ربي حَالِفًا)»[3]؛ لأنَّ قوله (عَلَى حَلْفَةٍ)[4] في موضعِ نَصْبٍ، ونَسَقَ[1] عليه (لا أَشْتِمُ)، أي: لا شَاتِمًا، ونَسَقَ

---

(١) في قولهم: (أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى)، انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٤٣- والمقتضب ٣/ ٢٦٤.

(١) في قولهم: (تُرْبًا وجَنْدَلًا)، أي: أطعمه أو لقّاه. انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣١٤- والمقتضب ٣/ ٢٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٤، (هارون) ١/ ٣٤٦.

(٣) يريد بيت الفرزدق:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

وقد ذكره سيبويه ١/ ٣٤٦، وهو في ديوانه ٢/ ٢١٢.

(٤) يريد بيت الفرزدق:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

وقد ذكره سيبويه ١/ ٣٤٦، وهو في ديوانه ٢/ ٢١٢.

عليه (ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ)».

وزعم أن قول عيسى ضعيف، ولم يصححه[٢].

هَذَا بَابُ مَا يَجِيءُ مِنَ الْمَصَادِرِ مُثَنًّى مُنْتَصِباً عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

قال سيبويه: «فَـ(حَنَانَيْكَ) لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ (سُبْحَانَ الله)»[١].

(فا)[٢]:

فأَمَّا «سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ»[٣] فهو غيرُ هذا المضافِ، إنَّما هو اسمٌ عَلَمٌ لهذا المعنى، وأمَّا قولُهُ «ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ»[٤] فقَدْ يَجوزُ أَنْ يَكونَ هذا

---

(١) كذا! ولعله يريد عطف البيان؛ لأن النَّسَق في اللغة عطف الكلام بعضه على بعض. انظر: تاج العروس (نسق) ٢٦/ ٤١٨، وانظر: موسوعة المصطلح النحوي ليوخنا مرزا ٢/ ٦٣٢ .

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٩٤أ.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٤، (هارون) ١/ ٣٤٨.

(٢) انظر كلامًا للفارسي على (سبحان) في البيتين في: البصريات ٤١١- ومختار التذكرة ١١٨.

(٣) جزء من بيت ذكره سيبويه (هارون)١/ ٣٢٤، ولفظه:

أَقُولُ لَمَّا جاءَني فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

من السريع، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ص ١٩٣- وجمهرة اللغة ص ٢٧٨- والخصائص ٢/ ٤٣٥- وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٢١٨- ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١.

(٤) جزء من بيت ذكره سيبويه (هارون) ١/ ٣٢٦، ولفظه:

سُبْحانَهُ ثم سُبْحانًا يَعُودُ لَهُ ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

من الطويل، وهو لورقة بن نوفل، كما في: الأغاني ٣/ ١١٥- وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٨- =

المضافُ استعْمَلَهُ في ضَرُورةِ الشِّعْرِ غيرَ مُضافٍ، وقد يجوزُ أنْ يَكونَ ذلك ونُونُهُ في ضَرُورةِ الشِّعْرِ[1]. [٧٧/ ب]

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ .... وَقَدْ يَكُونُ (هَذَاذَيْكَ) وَ(دَوَالَيْكَ) حَالًا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ»[1].

وكان أبو عمر لا يستحسنه، وهو جائز.

قال سيبويه: «وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (لَبِّ)، فَيُجْرِيهِ مُجْرَى (أَمْسِ) وَ(غَاقِ)، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ»[2].

(فا)، قال:

والدرر ٣/ ٦٩، ولأمية بن أبي الصلت كما في: ديوانه ص ٣٠- والكتاب (هارون) ١/ ٣٢٦- واللسان (سبح) ٢/ ٤٧١، ولزيد بن عمرو بن نفيل كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٢١٧- وشرح المفصل ١/ ٣٧.

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٩٢ب، وما بين أقواس التنصيص أجزاء من أبيات ذكرها سيبويه.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٦، (هارون) ١/ ٣٥٠. وما بعد النقط ثابت في نسخة العابدي ١/ ٩٥أ بعد قول الراجز: (ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا)، وليس في الشرقية- ولا في الرباحية [انظر: (ح١٢٧ب).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٦، (هارون) ١/ ٣٥١.

(لَبِّ) كأَنَّهُ اسمٌ للإقامةِ والإجابة[1]، مِثْلُ (صَهْ) و(حَذَرَكَ).

قال: (ي)[2]: أَيْ[3]: يُقالُ إنه بمنزلةِ (سَرْعانَ)[4]؛ لأنَّ (سَرْعانَ) وُضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ في الخبر، وكذلك (لَبِّ)، ولكنْ بمنزلة (صَهْ)، يريدُ أنه في موضعِ الفِعْلِ كما أنهما كذلك، وإن كانا[5] يُخالِفانِهِ مِن جِهَةِ أنهما في موضعِ فِعْلِ الأَمْرِ وهو في موضعِ فِعْلٍ هو خَبَرٌ. [٧٨/ أ]

---

(١) انظر (لبب) في: اللسان ١/ ٧٣١.

(٢) في كل النسخ (ي) وذيلها إلى الخلف، وصاحب الحاشية هنا يعلّق على قول الفارسي السابق. فلعله تلميذه عبدالباقي، وقد ترجمت له في ص٧٤٥ هـ٢.

(٣) كذا في (ش٢)٩٣، وفي باقي النسخ: «أن».

(٤) انظر (سرع) في: الصحاح ٣/ ١٢٢٨.

(٥) أي: صَهْ وحَذَرَك.

هَذَا بَابُ ذِكْرِ معنى (لَبَّيْكَ) و(سَعْدَيْكَ) وَمَا اشْتُقَّا مِنْه

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (كَلَّمْتُهُ) مِنَ (الْكَلَامِ) لَكَانَ (سُبْحَانَ الله) وَ(لَبَّ) وَ(سَعْدَ) مَصَادِرَ مُسْتَعْمَلَةً مُتَصَرِّفَةً فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْأَلِفُ وَاللَّامِ، وَلَكِنْ (سَبَّحْتُ) وَ(لَبَّيْتُ) بِمَنْزِلَةِ (هَلَّلْتُ) وَ(دَعْدَعْتُ) إِذَا قَالَ: (دَعْ) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)»[1].

قال الأخفش[2]:

قولُهُ: «ولو كانَ هذا بمنزلةِ (كَلَّمْتُ كَلامًا)»[3] [٧٨/ ب] يقولُ: لو كانَ (سَبَّحَ) بمنزلة (كَلَّمْتُ) لكانَ (سُبْحانَ) مَصدَرًا له، يَتَصَرَّفُ كما يَتَصَرَّفُ (الكَلامُ)، ألا تَرَى أنك تقولُ: (رَأَيْتُ كَلامَهُ حَسَنًا)، و(سَمِعْتُ كَلامَهُ حَسَنًا)، فتَجَرُّهُ وتَرْفَعُهُ وتَنْصِبُهُ.

ويَدُلُّك على أنَّ (سُبْحَانَ) ليس بمصدَرٍ لـ(سَبَّحَ) أنَّ قولَكَ (لا إِلهَ إِلَّا اللهُ) ليسَ مَصدَرًا لقولِكَ (هَلَّلَ)، وإنَّما (هَلَّلَ) و(سَبَّحَ) وما أَشْبَهَ ذلك لَفْظٌ حَكَيْتَ به لَفْظَ إِنْسانٍ لَفَظَ بهِ مِن غيرِ أنْ يكونَ فِعْلًا له، ولكنَّ مَصدَرَهما

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٧، (هارون) ١/ ٣٥٤، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٨أ] (هذا) ولا (الله) ولا (والرفع)، وفيها: «لكان سبحان ولب وسعد .... ولكنْ لبيت وسبحت».

(٢) كلام الأخفش هذا في متن الشرقية [انظر: (ش١)٧٨أ-ب]، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٨أ].

(٣) هذا معنى كلام سيبويه.

(التَّسْبِيحُ) و(التَّهْلِيلُ)، كما أنَّ (الكَلامَ) كذلك.

فامْتِناعُ (سُبْحَانَ) مِن الصَّرْفِ نَكِرَةً[1] دَلِيلٌ على أنَ (لَبَّى) ونَحْوَه ليستْ مَأْخُوذةً منها؛ لأنَّ المصادِرَ المأْخُوذَ الأَفْعالُ منها مُتَصرِّفةٌ، ويَدُلُّ على أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ مأخوذةٍ من هذه المصادِرِ، وأنَّهُ بمنزلةِ (دَعْدَعَ) و(بَأْبَأَ)[2] قولُهم:

دَعَــوْتُ لِمَــا نَــابَنِي مِسْــوَرًا ... فَلَبَّـــى فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ[3].

بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فيهِ الـمَصْدَرُ الـمُشَبَّهُ بِهِ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ الـمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ صَوْتَ الحِمَارِ) فَعَلَى الْفِعْلِ غَيْرَ حَالٍ»[4].

(فا):

أيْ: نَصَبَ المصدَرَ نَصْبَ المفعولِ به.

قال سيبويه: «إِذَا أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَكُونُ الْـمَصْدَرُ بَدَلًا مِنْهُ

---

(١) ليس في (ش٢)٩٤ب.

(٢) إذا قال: (دَعْ) و(بأبي)، انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٥٤- والسان (بأبأ) ١/ ٢٥.

(٣) من المتقارب، وهو من أبيات الكتاب (هارون) ١/ ٣٥٢، ونُسب لرجل من بني أسد في: اللسان ١٥/ ٢٣٩- والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٩، (هارون) ١/ ٤٥٦، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٥أ]: (فإذا هو).

احْتَجْتَ إِلَى فِعْلٍ آخَرَ تُضْمِرُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا رَأَتْنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا
دَأْبَ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا»[1].

(س): لأنَّ قولَكَ (سَقَطَتْ) يَتَطَاوَلُ، فصارَ بمنزلةِ قولِكَ: (دَأَبْتْ دَأْبَ بِكَارٍ).

«فِعْلٍ آخَرَ» أيْ: تُضْمِرُ بَعْدَ ما كانَ المصدَرُ بمعناه، نحو (دَأْبَ بِكَارٍ).

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ:

نَاجٍ طَوَاهُ الأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طَيَّ اللَّيَالِي زُلَفًا فزُلَفَا
سَمَاوَةَ الهِلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا»[2].

قال أبو العبَّاسِ[3]: قال أبو عثمانَ[4]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٩، (هارون) ١/ ٤٥٧، والبيتان من الرجز، وهما لحريث بن غيلان، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ٣١٢، ولغيلان بن حريث، كما في: لباب الألباب ٩٦٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٠، (هارون) ١/ ٣٥٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥١أ]: «ومثله قوله، وهو العجَّاج»، وكذا في (سح) كما في حواشي الشرقية [انظر: (ش١)٧٩أ]، والأبيات من الرجز، وهي للعجَّاج، كما في: ديوانه ٢/ ٢٣٢- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٩، وانظر مراجع الحاشية القادمة.

(٣) وافق المبردُ أبا عثمان في هذا الإعراب في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٠٣)- والكامل ١/ ١٩٨ .

(٤) انظر رأيه في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٠٣)- وشرح السيرافي ٥/ ١٣٣- والتمام في شرح أشعار هذيل ١٤٥.

(سَمَاوَةَ الهِلالِ) عندي مفعولٌ بقولِهِ (طَوَاهُ الأَيْنُ طَيَّ اللَّيَالي سَمَاوَةَ الهِلالِ).

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ عَلَيْهِ أَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ فِعْلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْـمَصْدَرُ مَفْعُولًا عَلَيْهِ»[1].

يعنيْ: مَصدَرًا على غيرِ التَّشْبيهِ، أيْ: مفعولٌ يَتَناوَلُهُ الفِعْلُ لا على أَنَّهُ مِثالٌ وَقَعَ عليه الصَّوْتُ، فلا يكونُ انتصابُهُ على الحالِ. [٧٩/ ب]

قال سيبويه: «وَتَشْرَكُهُ النَّكِرَةُ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ حَالًا عَلَيْهِ وَقَعَ الْأَمْرُ»[2].

(ح):

يقولُ: إنْ شِئْتَ لم تَجْعَلِ النكرةَ -أيضا- حالًا في هذا البابِ، ولكنْ تَجْعَلُها على[3] المَصدرِ.

«وتَشْرَكُهُ النَّكِرةُ»:

أيْ: في أنَّ النَّكِرةَ تكونُ مَصدَرًا كما تكونُ المعرِفةُ.

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ: (فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ) .... وَإِنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٠، (هارون) ١/ ٣٥٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥١أ]: (على ذلك أنك إنْ) بدل (عليه أنك لو).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٠، (هارون) ١/ ٣٦٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥١أ]: وشَرِكَتْهُ النَّكِرةُ.

(٣) في (ش٢)٩٥ب: «في».

شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى مَا فَسَّرْنَا، وَكَانَ غَيْرَ حَالٍ»(١).

(ط):

قولُهُ: «وكانَ غيرَ حالٍ»؛ لِذِكْرِهِ (يُصَوِّتُ)، وقد ذَكَرَ ذلك -أيضًا- في هذه المسألةِ بِعَيْنِها في ما تَقَدَّمَ(٢) أَنَّهُ لا يكونُ حالًا لِذِكْرِكَ (يُصَوِّتُ) بَعْدَ (فإذا هُوَ).

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخَلِيلُ -رحمه الله- أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: (هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُشَبِّهَهُ بِأَخِي زَيْدٍ»(٣).

في (كتابه):

قالَ أبو عثمانَ(٤): لا يَجُوزُ عندي قَوْلُ الخليلِ أنْ تُوصَفَ النَّكِرةُ بمعرفةٍ بوَجْهٍ مِن الوُجُوهِ. [٨٠/ أ]

هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَصْدَرَ الَّذِي يَكُونُ عِلَاجًا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلَ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ)»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨١، (هارون) ١/ ٣٦٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥١ب]: (انتصب) بدل (نصبت).

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨١، (هارون) ١/ ٣٦١.

(٤) قول أبي عثمان هذا جاء في حاشية (ح٢)٥١ب، وعزاها إليه الفارسي في التعليقة ١/ ٢٠٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٢، (هارون) ١/ ٣٦٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٨ب]: (وذلك نحو قولك)، وكذا في (**سح**)، كما في حواشي الشرقية، انظر: (ش١)٨٠أ.

في (سح):

لأنَّكَ إنَّما أَرَدْتَ(١) الوَصْفَ، كأَنَّكَ قُلْتَ: (له صَوْتٌ حَسَنٌ)(٢)، صح في (ط). [٨٠/ ب]

قال سيبويه: «فحَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْصِبُ (صَوْتَ حِمَارٍ) .... صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ أَنْ تَلْفِظَ بِهِ»(٣).

(مع)(٤):

وإنْ شاءَ جَعَلَهُ مَفعولًا، كأَنَّهُ لَمَّا قالَ (فيهِ ازْدِهافٌ)(٥) كانَ هذا في معنى (يَزْدَهِفُ أَيَّما ازْدِهافٍ)، فنَصَبَهُ بالمعنى، وإنْ شاءَ جَعَلَهُ حالًا للنَّكِرةِ، كما تقولُ: (فيها رَجُلٌ قائِمًا). [٨١/ أ]

هَذَا بَابُ مَا الرَّفْعُ فِيهِ الْوَجْهُ

قال سيبويه: «فحَمَلَهُ عَلَى الْـمَعْنَى، كما قالَ:

---

(١) في (ش٣)٩٦أ: «ذكرت».

(٢) هذه العبارة ثابتة -أيضًا- في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٨ب]، وليست في الشرقية [انظر: (ش١)٨٠أ].

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٣، (هارون) ١/ ٣٦٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٤أ]: (يُلْفَظَ) بدل (تَلْفِظَ).

(٤) النص الآتي في نسخة (مع) بعد نهاية الباب.

(٥) هذا جزء من بيت لرُؤْبة، ذكره سيبويه (هارون) ١/ ٣٦٤، والذي فيه (فيها) لا (فيه)، ولفظه:

فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازْدِهافِ.

لِيُبْـكَ يَزِيـدُ ضَـارِعٌ لِـخُصُومَةٍ وَمُخْتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِيـحُ الطَّـوَائحُ»[١].

(مع)[٢]:

قَـدْ سَـالَمَ الـحَيَّاتُ منـهُ القَـدَما

الأُفْعُـوَانَ والشُّـجَاعَ الشَّـجْعَمَا[٣]

مِثْلُهُ في (سح)، ليس في (ط). [٨١/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الـمَصَادِرِ لأَنَّهُ عُذْرٌ لِوُقُوعِ الأَمْرِ

قال سيبويه: «وَقَالَ آخَرُ، وَهْوَ الْـحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ:

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالأَحِبَّةُ فِيهِمُ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٣، (هارون) ١/ ٣٦٦، والبيت من الطويل، وسبق تخريجه في ص٤١٧.

(٢) أي: أنه جاء في (مع) وفي (سح) الرجز الآتي بدل بيت (لِيُبك يزيد)، ومثلهما شرح السيرافي ٥/ ١٣٩، قلت: الذي في الشرقية [انظر: (ش١)١٨١أ] والرَّباحية [انظر: (ح١)٢٨ب] بيت (لِيُبك يزيد)، وكلاهما شاهد على الحمل على المعنى الذي من أجله ساقه سيبويه. وساقهما هنا على أنهما من كلام سيبويه ابن خلف في لباب الألباب ٩٧٨ وقد ذكرهما شاهدين على ذلك: المقتضب ٣/ ٢٨٣- والأصول في النحو ٣/ ٤٧٣..

(٣) من الرجز، وهما للعجَّاج، كما في: ديوانه ٢/ ٣٣٣، ولعبد بن عبس، كما في: الكتاب (هارون) ١/ ٢٨٧، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، ولمساور العبسي، وللدبيري، ولعبد بن الحسحاس، ولأبي حناء، انظر: المقاصد النحوية ٤/ ٨١- والخزانة ١١/ ٤١١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥٨، (هارون) ١/ ٣٦٩، والبيت من الكامل، وهو للحارث بن هشام المخزومي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٤- وشرح المفصل ٢/ ٥٤.

(سح): (فَصَفَحْتُ).

(ط): في المتنِ[١]، وفي طُرَّتِهِ: «ويُرْوَى (فَصَدَدْتُ)، ورِوايةُ أبي الحسن: (فَفَرَرْتُ)[٢]»[٣].

قال سيبويه: «وَقَالَ الرَّاجِزُ، وَهْوَ الْعَجَّاجُ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ»[٤].

(ط)[٥]، أبو بَكْرِ بنُ السَّرَّاجِ[٦]:

هذا يَصِفُ ثَوْرًا، و(العاقِرُ) ههنا: الرَّمْلَةُ التي لا تُنْبِتُ، يَرْكَبُها هذا

---

(١) أي: أن رواية (فصفحت) بدل (فصددت) هي رواية (سح)، ورواية متن (ط).

(٢) انظر: لباب الألباب ٩٨٦، ويظهر أن القائل أبو جعفر النحاس، وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر شيخ النحاس.

(٣) رواية (فصددتُ) هي رواية الشرقية [انظر: (ش١)٨١ب]، ورواية المبرد في الفاضل ٥٣، و(فصفحتُ) هي رواية نسخة (ط) ونسخة (سح) كما في الحاشية، ورواية (ح٢)٥٢ب، و(فصَدَفْتُ) رواية (ح١)٢٩أ، و(ففررتُ) رواية الأخفش الأصغر كما في الحاشية. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦- ولباب الألباب ٩٨٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٧، (هارون) ١/ ٣٦٩، والأبيات من الرجز، وهي للعجَّاج، كما في: ديوانه ١/ ٣٥٤- والخزانة ٣/ ١١٤.

(٥) ليس في (ش٢)٩٨أ.

(٦) انظر كلامه بالمعنى في: الأصول في النحو ١/ ٢٠٨.

الثَّوْرُ مَخافةَ الرُّماةِ، أي: مِن أَجْلِ مَخافتهم، ومِن أَجْلِ الزَّعَلِ، وهو النَّشاطُ، و(المَحْبُورُ): المسرورُ.

في (يَرْكَبُ) ضميرُ الثَّوْرِ، (العاقِرُ): الرَّمْلةُ التي لا تُنْبِتُ، و(الجُمْهُورُ): التي عَظُمَتْ وارْتَفَعَتْ، (مَخافةً): أي تَخافُ الرُّماةَ، و(زَعَلَ المَحْبُورِ): أي ومِثْلَ نَشاطِ الفَرِحِ المسرورِ، و(الهُبُور): جَمْعُ (هَبْرٍ)، وهو المُطْمَئِنُّ، و(التَّهَوُّل): أنْ يَعْظُمَ الشَّيْءُ في عَيْنَيْكَ حتى يَهُولَكَ أَمْرُهُ[١].

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الأَمْرُ فَانْتَصَبَ؛ لِأَنَّهُ مُوقَعٌ فِيهِ الأَمْرُ[٢]

في الكتابِ الذي قَرَأْتُ فيه (مَوْقُوعٌ) -في طُرَّةِ (ط)[٣]-.

و(الأَمْرُ)[٤] في بَعْضِ الأُمَّهاتِ مُخْرَجٌ، وليس (الأَمْرُ) في الكتابِ. [٨٢/ أ]

---

(١) في هذه الحاشية والتي قبلها شرح الأبيات، انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧- وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤- والخزانة ٣/ ١١٤، وانظر: الصحاح (جبر) ٢/ ٦٢٠- و(جمهر) ٢/ ٦١٧- و(عقر) ٢/ ٧٥٥- و(هبر) ٢/ ٨٥٠- و(زعل) ٤/ ١٧١٦- و(هول) ٥/ ١٨٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٦، (هارون) ١/ ٣٧٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩أ]: (مَوْقُوعٌ) بدل (موقع).

(٣) يظهر أن هذه الجملة المعترضة من كلام الزمخشري، تعليقًا على كلام الفارسي السابق.

(٤) الثانية، أي: أن العنوان في هذه النسخة هكذا: (.... لأنه مُوقَعٌ فيه).

قال سيبويه: «لِأَنَّ الْـمَصْدَرَ هُنَاكَ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ (فَاعِلٍ)»[1].

(ط):

أيْ: وليسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يَقَعُ حالًا في مَوْضِعِ اسمِ الفاعِلِ، إنَّما ذلك في نَوادِرَ محفوظةٍ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهْوَ زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلْمَى:

فَلَأْيًا بِلَأْيٍ مَا حَمَلْنا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفاصِلُهْ»[2].

(ط)، عليُّ بنُ سُليمانَ:

(اللأْيُ): البُطْءُ، فكأَنَّهُ قال (مُلْتَئِيًا)، وفيه معنى إِبْطَاءً بَعْدَ إِبْطَاءٍ، و(الْتَأَتْ حاجَتُهُ): أَبْطَأَتْ، و(مَحْبُوك): شَدِيدُ الفَتْلِ مُحْكَمٌ[3].

وَهَذَا مَا جَاءَ مِنْهِ فِي الأَلِفِ وَاللَّامِ

قال سيبويه: «وَهَذَا مَا جَاءَ مِنْهُ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)، قَالَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٦، (هارون) ١/ ٣٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٦، (هارون) ١/ ٣٧١، والبيت من الطويل، وهو لزُهير بن أبي سُلْمى، كما في: ديوانه ١٣٣ - ولباب الألباب ٩٨٩.

(٣) انظر شرح البيت في: شرح شعر زهير لثعلب ١٠٧، وانظر: الصحاح (حبك) ٤/ ١٥٧٨، و(لأي) ٦/ ٢٤٧٨.

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ»[١].

قال (ب):

قال (د)[٢]: «على نَغْضِ[٣]». والأَجْوَدُ (على نَغَصٍ)، وفُسِّرَ: يُنَغِّصُ بَعْضُها على بَعْضٍ، و(الدِّخَالُ): أنْ تُدْخِلَ بَعيرًا بينَ بَعِيرينَ في الشُّرْبِ.

(مع):

«أَرْسَلَها العِرَاكَ»، أيْ: أَرْسَلَها وهذه حالُها.

(ط):

الفَرْقُ بينَ هذا وبينَ الأَوَّلِ أنَّ في هذا الأَلِفَ واللامِ، وهو على الحقيقةِ مَصْدَرٌ، كأَنَّهُ قالَ (اعْتِراكًا)، إلَّا أنَّهُ في مَوْضِعِ الحالِ.

وعن أبي الحسن[٤]: (التَّعَارُكُ): التَّزَاحُمُ، يَصِفُ أَنَّهُ أَرْسَلَ الإِبِلَ ولم يُرَتِّبْها، أَرْسَلَها مُزَاحِمَةً، و(لم يُشْفِقْ على نَغَصٍ) أي: تَتَنَغَّصُ عندَ الشُّرْبِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٧، (هارون) ١/ ٣٧٢، والبيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة العامري ﷺ، كما في: ديوانه ٨٦- والخزانة ٣/ ١٩٢.

(٢) لم يذكر هذا الرمز من قبل، ولم يذكر في قائمة الرموز، ولعل المراد به المبرد؛ لأنه وارد في كلام أبي بكر. وقوله (والأجود ....) الأظهر فيه أنه من كلام أبي بكر.

(٣) النَّغْضُ: التحرك وإمالة الرأس نحو الشيء، انظر: الصحاح (نغض) ٣/ ١١٠٨، وانظر هذه الرواية في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١- وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١- والخزانة ٣/ ١٩٣.

(٤) هو الأخفش الأصغر.

و(الدِّخال): أنْ يَقَعَ القَوِيُّ بينَ الضَّعِيفينِ فيُنَغِّصَ عليه شُرْبَهُ[1].

وهذا ما جاءَ منهُ مُضافًا مَعْرِفةً

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ: (طَلَبْتَهُ طَاقَتَكَ)، .... وَأَمَّا (فَعَلْتُهُ طَاقَتِي) فَلَا يُجْعَلُ نَكِرَةً»[2].

(ط):

أيْ: فيُوضَعُ مَوْضِعَ الحالِ كما وَقَعَ في مَوْضِعِهِ[3] (طاقَتَكَ)؛ لأنَّ ذلك إنَّما وَقَعَ للعَرَبِ عندَ إضافتِكَ إياها للمُخاطَبةِ خاصَّةً، نحوُ (طاقَتَك) و(جَهْدَك)، فلا يَجُوزُ أنْ يُقاسَ عليه، ولا يَتَعَدَّى إلى غيرِه، إنما يُتَّبَعُ في ذلك السَّماعُ منهم فَقَطْ؛ لأنَّهُ شاذٌّ عن القياس. [٨٢/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يُجْعَلُ مِنَ الأَسْمَاءِ مَصْدَرًا كَالْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ (الْعِرَاكِ)

قال سيبويه: «كَقَوْلِكَ: .... وَ(مَرَرْتُ بِهِمْ طُرًّا)، أَيْ: جَمِيعًا»[4].

قال أبو عثمان: يقال: (طَرَرْتُ القومَ)، إذا مَرَرْتَ بهم طُرًّا،

---

(١) انظر شرح البيت في: لباب الألباب٩٩١، واللسان (نغص)٧/ ٩٩، و(عرك)١٠/ ٤٦٥، (دخل)١١/ ٢٤٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٧، (هارون) ١/ ٣٧٣، وفي الرَّباحية: «طلبتَهُ طاقتي»، وفي (ح١)٢٩أ: «فلا تُجعل»، وفي (ح٢)٥٣أ: «فلا تجعله».

(٣) في (ش٢)٩٩أ: «موضع».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٨، (هارون) ١/ ٣٧٥.

أي: جميعًا.

وقال أيضًا: (جميعًا) لا تكون في الحال، لا تكون إلا مصدرًا[١].

قال (ح):

وأخبرني أبو عثمانَ: أنَّهُ يقالُ: (طَرَرْتُهُمْ) إذا مَرَرْتَ بِهِمْ جميعًا[٢].

[٨٣/ أ] **قال سيبويه: «فَصَارَ (طُـرًّا) وَ(قَاطِبَةً) بِمَنْزِلَةِ (سُبْحَانَ اللهِ) فِي بَابِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا أَنَّ (طُـرًّا) وَ(قَاطِبَةً) لَا يَتَصَرَّفَانِ وَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْـمَصْدَرِ»**[٣].

(ط)[٤]:

أيْ: تكونُ[٥] لازِمةً لشَيْءٍ واحدٍ وبناءٍ واحِدٍ، والمصادِرُ قد صُنِعَ هذا بِها كثيرًا، نحوُ (سُبْحَانَ) و(مَعَاذَ) ونحوِهما، مِمَّا لَزِمَ شيئًا واحِدًا، فلذلك شَبَّهَ (طُرًّا) و(قاطِبةً) بِها في أنَّها أسماءٌ سَدَّتْ مَسَدَّها لأنَّها صِفَاتٌ، ولو كانتْ صِفَاتٍ لجَرَتْ على الاسمِ الأَوَّلِ واتَّبَعَتْهُ، فاعلم.

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٠١ب.

(٢) انظر (طرر) في: اللسان ٤/ ٤٩٩- والتاج ١٢/ ٤٢٧. والنقل فيهما عن يونس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٩، (هارون) ٣٧٦، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩ب]: (الله).

(٤) في طرة نسخة ابن يبقى ٥٣ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر: «"وهُما في موضعِ المصدرِ"، والمصدرُ قد يخرُجُ عن التمكُّنِ كثيرًا، وقد مضى منه كثير».

(٥) في (ش٢)٩٩ب: «لا يكون». وهذا خلاف معنى الحاشية.

قال سيبويه: «كَأَنَّهُ قَالَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ جَمْعًا)»[١].

(ط):

(جَمِيعًا)[٢] في متنِ كتابِهِ، وفي طُرَّتِهِ: «(جَمْعًا) في النُّسْخةِ القديمة»، وفي الطُّرَّةِ أيضًا: «الصَّوابُ: (كأَنَّهُ قالَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمْعًا)» .

قالَ أبو عثمانَ[٣]:

«(جَمْعًا) لا يَكونُ في الحال، ولا يَجُوزُ إِلَّا مَصْدَرًا».

قال (س)[٤]: «وغَلِطَ عندي، قال تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾[٥]، وَجَبَ أَنَّهُ مَعَ رَفْعِهِ أيضًا اسمٌ إنْ نَزَعْتَ منه الأَلِفَ واللامَ كانَ نَكِرةً ووَقَعَ حالًا».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧٩، (هارون) ١/ ٣٧٦، وقوله (جَمْعًا) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٨٢ب]، وكذا في (ح٢)٥٣ب، وفوقه (صح)- وابن يبقى ٥٣ب- وابن دادي٨٣ب، وجاء بلفظ (جميعًا) في: (ح١)٢٩ب- و(ح٣)٧٦أ.

(٢) في النسخ: (قيامًا)، وهو تحريف بسبب خلط بين المثال المحشى عليه وبين مثال آخر في الباب الآتي، لفظه: (كأنك قلت: مررتُ بهم قيامًا)، فوضعت الحاشية على المثال الآخر، وهي على المثال المحشى عليه؛ فهو الذي اختلفت فيه النسخ، فبعض نسخ الرَّباحية كما سبق في التخريج -ومنها بحسب هذه الحاشية نسخة ابن طلحة- روته (جميعًا)، والصواب (جَمْعًا).

(٣) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٠٥ هذه الحاشية إلى أبي عثمان المازني.

(٤) انظر كلام المبرد في: التعليقة ١/ ٢٠٥.

(٥) سورة القمر ٤٥.

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ الْخَبَرُ[1] وَهُوَ اسْمٌ

قال سيبويه: «فَجُعِلَتْ هَذِهِ كَالْـمَصَادِرِ الْـمَعْرُوفَةِ الْبَيِّنَةِ، كَمَا جَعَلُوا (عَلَيْكَ) وَ(رُوَيْدَكَ) كَالْفِعْلِ الْمُتَمَكِّنِ، وَكَمَا جَعَلُوا (سُبْحَانَ اللهِ) وَ(لَبَّيْكَ) بِمَنْزِلَةِ (حَمْدًا) وَ(سَقْيًا)»[2].

يعني: أنَّ (طُرًّا) و(قاطبةً) انتصبا كنصب (مررتُ بهم جَمْعًا)، و(رأيتُهُ مُكافحةً وفُجاءةً)؛ إذ القَطْبُ في الأصل ضَمُّ الشيءِ إلى الشيءِ، والطُّرُّ[3] نحوُه[4].

يعني: أنَّهم جَعَلُوا (لَبَّيْكَ) و(سُبْحَانَ) اللَّذَيْنِ لا يُسْتَعْمَلُ لهما فِعْلٌ بمنزلة (سَقْيًا) الذي لا يَظْهَرُ فِعْلُهُ وإنْ عُرِفَ، فحَمَلُوا كُلَّ واحدٍ مِن الأسماءِ والمصادرِ غيرِ المُتَصَرِّفةِ على ما يُشْبِهُها من الأسماءِ والمصادرِ المُتَصَرِّفةِ.

قال سيبويه: «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ (وَحْدَهُ) بِمَنْزِلَةِ (عِنْدَهُ)، وَأَنَّ

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩ب]: وقع فيه الأمر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩ب]: (وجعلوا).

(٣) يقال: قَطَبَ بين عينيه، إذا ضَمَّ، انظر: الصحاح (قطب) ١/ ٢٠٤. ويقال: طَرَرْتُ الإبلَ، إذا ضممْتَها من نواحيها، انظر الصحاح (طرر) ٢/ ٧٢٥.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٥٤أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(خَمْسَتَهُمْ) وَ(الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ) وَ(قَضَّهُمْ) كَقَوْلِكَ (جَمِيعًا) وَ(عَامَّةً)، وَكَذَلِكَ (طُرًّا) وَ(قَاطِبَةً) بِمَنْزِلَةِ (وَحْدَهُ)، وَجَعَلَ الْمَضَافَ بِمَنْزِلَةِ (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ). وَلَيْسَ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَ يُونُسَ»[1].

يعني: أنَّ يُونُسَ جعَلَ (ثَلاثَتَهُمْ[2]) بمنزلة (فاهُ إلى فِيَّ)؛ لأنَّهُ يقولُ: ليسَ يكونُ (ثَلاثَتُهُمْ) أَبْعَدَ مِن (فاهُ إلى فِيَّ) و(فاهُ) اسمٌ لجارِحةٍ، وهو مَعَ ذا حالٌ، فـ(ثَلاثَتُهُمْ) أَقْرَبُ مِن (فاهُ).

يونسُ يقول: إنَّ (الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) حالٌ لا في موضعِ المصدرِ، وإنَّ الألفَ واللامَ في نِيَّةِ الطَّرْحِ.

وقوله: (لأنَّ الآخِرَ هو الأَوَّلُ عندَ يونسَ) يريد: أنَّ يونسَ يجعَلُ (وَحْدَهُ) بمنزلةِ (مُتَوَحِّدًا)، ويجعلُهُ المرورَ به[3].

يعني بقولِهِ: «لأنَّ الآخِرَ هو الأَوَّلُ»:

أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءني القَوْمُ) فـ(ثَلاثَتُهُمْ) هو الاسْمُ الأَوَّلُ، وكذلك (قَضُّهُمْ)، وليس كذلك (فاهُ إلى فِيَّ)؛ لأنَّ (فاهُ إلى فِيَّ) غيرُ الأَوَّلِ.

قال سيبويه: «فَلَا يَكُنَّ أَبَدًا إِلَّا صِفَةً»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٧.

(٢) في (ش٢)١٠٠أ: «ثالثهم». وكأنه خطأ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٥٤أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٧.

(ط)[١]:

أيْ: إِلَّا توكيدًا تَبعًا لِمَا قَبْلَهُنَّ، ولا يَكُنَّ منصوباتٍ على الحالِ كما كانَ (عامَّةً) -دُونَ إضافةٍ- و(جَمِيعًا) و(جَمَاعَةً)، وإنما يَجوزُ ذلك فيهن دُونَ إضافةٍ، فإذا أُضِفْنَ لم يَكُنَّ إِلَّا توكيدًا، إِلَّا[٢] ما جاءَ مِنْ أسماءِ الأَعْدادِ من الثَّلاثةِ إلى العَشَرَةِ، فإنها وَقَعَتْ في كلامِهم مُضافةً منصوبةً على الحالِ، وتابعةً للاسمِ على جِهَةِ التأكيدِ، فاعلم ذلك.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (هُوَ نَسِيجُ وَحْدِهِ)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ (نَفْسِهِ) إِذَا قُلْتَ: (هَذَا جُحَيْشُ وَحْدِهِ)»[٣].

(مع):

«نَفْسِهِ».

(قال أبو عثمانَ: «أُجِيزُ: (هذا جُحَيْشُ نَفْسِهِ)، ولا أُجِيزُ ذلك في (نَسِيجُ وَحْدِهِ)؛ لأَنَّهُ مَثَلٌ»[٤]. [٨٣/ ب]

---

(١) ليس في (ش١)٨٣أ.

(٢) في (ش١)٨٣أ، و(ش٢)١٠٠أ، و(ش٣)٩٩ب: «لا»، وهو تحريف.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٧. وجاء «جُحَيْشُ وَحْدِهِ» في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)٢٩ب]. وجاء في نسخة العابدي ١/ ١٠٢ب- ونسخة (مع) كما في الحاشية الآتية: «جُحَيْشُ نَفْسِهِ». وليس في الرَّباحية: «هذا».

(٤) سقطت هذه الحاشية من (ش٣)٩٩أ. وجاءت في طرة نسخة العابدي ١/ ١٠٢ب بلفظ: «قال أبو عثمان: (هذا جُحَيْشُ نَفْسِهِ) أُجِيزُ، ولا أُجِيزُ ذلك في (نَسِيج)؛ لأنه مَثَلٌ، وتفسيره عندي أَبْيَنُ مما قال. (ط)».

قال سيبويه: «وَمِثْلُ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِمْ عَمًّا)، وَلَا يَكُونُ مِثْلَ (جَمِيعًا)»[١].

يعني قولَهُ: «(مَرَرْتُ بِهِمْ عَمًّا[٢]) ولا يكونُ مِثْلَ[٣] (جَمِيعًا)»:

أنَّ (عَمًّا) أَشَدُّ تَصَرُّفًا مِن (جَمِيعٍ)؛ لأَنَّكَ تقولُ: (عَمَمْتُهُمْ أَعُمُّهُمْ)، فتُصَرِّفُ منهُ فِعْلًا، وليس كذلك (جَمِيعًا)؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ طَرِيقةً واحدةً.

(ط)[٤]:

أي: لا يكونُ (وَحْدَهُ) بمنـزلة (جَمِيعًا) في كُلِّ أَحْوالِهِ؛ لأنَّ (جَمِيعًا) يَتَصَرَّفُ في الكلام بوُجُوهِ الإعرابِ، و(وَحْدَهُ) لا يَتَصَرَّفُ إلى غيرِ النَّصْبِ، وكذلك (عَمًّا) مِثْلُهُ.

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ تَوْكِيدًا لِمَا قَبْلَهُ

جُمْلَةُ هذا البابِ:

أنه يَنْظُرُ فإنْ كانتِ الحالُ مُؤَكِّدَةً للأَوَّلِ جازَ، وإنْ لم يَكُنْ لم يَجُزْ ونَصْبُ الحالِ ههنا عن الجملة؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (هذا عبدُالله حَقًّا) كأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (هذا عبدُالله)، فكأَنَّكَ قُلْتَ (أَحُقُّ)، فنابَتِ الجملةُ عن (أَحُقُّ)

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٨.

(٢) (العَمُّ): الجماعة. انظر: الصحاح (عمم) ٥/ ١٩٩٢.

(٣) ليس في (ش١)٨٣ب.

(٤) ليس في (ش٢)١٠٠أ.

ونَصَبَتْ (حَقًّا) على تقديرِ (أَحُقُّ).

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ قَوْلَهُ: (هَذَا القَوْلُ لَا قَوْلَكَ) إنَّما نَصَبْتَهُ كَنَصْبِ (غَيْرَ مَا تَقُولُ)»[(١)].

(م)[(٢)]:

إذا قالَ: (هذا القَوْلُ غيرَ ما تَقولُ): فما تَقولُ باطِلٌ، فإذا جاءتْ (غيرٌ) انْقَلَبَ فصارَ حَقًّا؛ لأنَّ (غَيْرٌ) تَقْلِبُ الشَّيْءَ عن جِهَتِهِ، ألا تَرى أنَّكَ تَقولُ: (هذا حَقٌّ غَيْرُ باطِلٍ) فيصِيرُ (غيرُ باطِلٍ) نَعْتًا لـ(حَقٌّ)؛ لأنَّ غيرَ باطِلٍ حَقٌّ.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الِاسْتِفْهَامِ: (أَجِدَّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَحَقًّا لَا تَفْعَلُ كَذا وَكَذَا)»[(٣)].

(ط):

هذا الكلامُ تَقْرِيرٌ لقائلٍ يقولُ: (لا أَفْعَلُ كذا)، فقُلْتَ: (أَجَدَّكَ لا تَفْعَلُ كذا وكذا)، أيْ: أَتَجِدُّ جِدًّا في هذا القولِ، فحَكَيْتَ قَوْلَهُ وصِرْتَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩ب]: «لا كقولك»، وهو خلاف مراد الخليل.

(٢) ذُكِرَ هذا الرمز مرتين فقط هنا وفي ص١٧٨٣، ولم يذكر في قائمة الرموز، ولم أعرف المراد به، إلا أن يكون المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨٩، (هارون) ١/ ٣٧٩.

كالمُسْتَفْهِمِ له، وإنَّما تُقرِّرُ بهذا مَن رَأَيْتَهُ في عَزِيمةٍ على ما قال.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (غَيْرَ قَوْلٍ) أَوْ (لَا قَوْلًا) لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا بَيَانٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلًا»[1].

(فا):

أيْ: فإذا قالَ: (غَيْرَ قَوْلٍ) أو (لا قَوْلًا) فكأنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ كُلَّ القَوْلِ غيرِ قَوْلِهِ، وهذا لا يَكونُ.

قال سيبويه: «وَلَوْ قالَ: (هَذَا الأَمْرُ غيرَ قِيلٍ باطِلٍ) كانَ حَسَنًا»[2].

في (سح): «هذا القَوْلُ». و«هذا الأَمْرُ»[3] مَضْرُوبٌ عليه.

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (قَدْ قَعَدَ الْبَتَّةَ)»[4].

(ط)[5]:

لأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (قَدْ قَعَدَ) فقَدْ أَوْجَبْتَ قُعُودًا، ثم قُلْتَ (البَتَّةَ) على جِهَةِ التأكيدِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٧٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٧٩.

(٣) هذه رواية الشرقية [انظر: (ش١)٨٣ب]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٢٩ب].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٧٩، وقد كُتِبت كلمة (البَتَّة) في جميع النسخ بهمزة وصل، وانظر الكلام على قطع همزتها ووصلها في تاج العروس ٤/ ٤٣١.

(٥) ليس في (ش٢)١٠٠ب.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمَا لَمْ يَنْزِلَا مَنْزِلَةَ مَا لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ الْـمَصَادِرِ»[(١)].

في (سح)، (ح)[(٢)]، في (أُخْرَى):

«لم يَتَمَكَّنْ من المُضَافِ»[(٣)].

هكذا في مَتْنِ (ط)، وقد صُحِّحَ على الطُّرَّةِ «مِنَ المصادِرِ»[(٤)].

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمَا أَنْزَلُوهُمَا مَنْزِلَةَ (الظَّنِّ)، وَكَذَلِكَ (الْيَقِينُ)»[(٥)].

(ط)[(٦)]:

أيْ: في التَّصَرُّفِ؛ لأَنَّكَ تَقولُ: (أَظُنُّ ظَنًّا)، و(أَظُنُّ الظَّنَّ)، و(ظَنِّي خَيْرٌ لكَ)، فكذلك (الحقُّ) و(الباطِلُ) في هذا الباب.

في (أُخْرَى):

وتَقولُ: (هذا لكَ اليَقِينُ، ويَقِينًا)، على معنى (الحَقَّ وحَقًّا)، و(هو لك البَتَّةَ)، إِلَّا أَنَّها لا تكونُ نَكِرَةً، ولكنَّ نَصْبَها كنَصْبِ النَّكِرةِ، مِثْلُ (جَهْدَكَ) و(العِرَاكَ). [٨٤/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٨٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠أ]: (من المضاف).

(٢) ليس في (ش٢)١٠٠ب.

(٣) هذه رواية الرَّباحية كما سبق في التخريج، وذكر السيرافي ٥/ ١٥٧ أنها رواية نسخة الزجاج.

(٤) هذه العبارة من كلام الزمخشري الذي قابل بنسخة ابن طلحة، وما قبلها من كلام الفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٨٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠أ]: (ولكنهم).

(٦) ليس في (ش٢)١٠٠ب.

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الـمَصْدَرُ فِيهِ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ نَصْبًا

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا)»[١].

قُلْتُ:

المصدَرُ في هذا البابِ توكيدٌ لنَفْسِهِ؛ لأنَّ قولَكَ: (عليَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ) معناهُ الاعْتَرافُ، وقولُكَ (عُرْفًا) بمعنى الاعْتَرافِ أيضًا، فلمَّا كانَ كُلُّ واحِدٍ مِن المصدَرِ المُؤَكِّدِ والجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ اعْتَرافًا كانَ المصدَرُ إِذَنْ[٢] مُؤَكِّدًا لنَفْسِهِ، كقولِك: (سِرْتُ سَيْرًا).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَحْوَصِ:

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي ... قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ»[٣].

(ط):

روايةُ أبي الحسن[٤]: «أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ»، وقالَ: لأَنَّهُ حِينَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٨٠.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو مذهب في كتابة (إذنْ) بالنون مطلقًا، وبعضهم يكتبها بالألف مطلقًا، كتابة المصحف، وبعضهم يفرق فيكتبها بالنون إذا كانت جوابية عاملةً، وإلا فبالألف، وقيل: بالعكس. انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٨- ورصف المباني ٦٨- والجنى الداني ٣٦٦- ومغني اللبيب ١/ ١١٥- والهمع ٦/ ٣٠٧- والمطالع النصرية ١٦٧- والإملاء لحسين والي ٩٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٨٠، والبيت من الكامل، وهو للأحوص، كما في: ديوانه ١٦٦- والزاهر لابن الأنباري ١/ ٣٠- والخزانة ٤/ ٤٨، وذكر رواية الأخفش الأصغر.

(٤) هو الأخفش الأصغر، وهذه رواية الديوان ١٦٦- وشرح السيرافي ٢/ ٢٦٧ (العلمية).

قالَ «وإنَّني» عُلِمَ أَنَّهُ حلَفَ، فكأَنَّهُ قالَ: (أَقْسَمْتُ)، ثم قالَ: (قَسَمًا) توكيدًا.

قال سيبويه: «فَأَجْرِهَا فِي هَذَا الْبَابِ مُجْرَاهَا هُنَاكَ»[1].

(سح):

«مجراها» يعني: ما مَضَى مِن (الحَذَرَ الحَذَرَ).

قال سيبويه: «لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ: وَعْدٌ وَصُنْعٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَعْدًا، وَصُنْعًا، وَخَلْقًا، وَكِتَابًا)»[2].

(ط):

واعلمْ أَنَّهُ قَرَّرَ لك أنَّ المصادِرَ دونَ إضافةٍ ودونَ أَلِفٍ ولامٍ؛ ليُرِيَكَ كَيْفَ وَجْهُ انتصابِها؛ لأنها إذا كانتْ دونَ تعريفٍ فهو أَشْبَهُ بها وأَمْكَنُ لنَصْبِها؛ لأنها إنما هي بَدَلٌ من اللَّفْظِ بالفِعْلِ، ومعلومٌ أنَّ الأفعالَ لا يَدْخُلُها أَلِفٌ ولامٌ ولا إضافةٌ، فانتصابُها أبدًا إنما يَقَعُ دونَ تعريفٍ، ثم يَدْخُلُها التعريفُ بَعْدَ ذلك لمضارعتِها الأسماءَ، فاعلم.

قال سيبويه: «قَالَ رُؤْبَةُ:

إِنَّ نِـــزَارًا أَصْـــبَحَتْ نِـــزَارَا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٠، (هارون) ١/ ٣٨١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ١/ ٣٨١.

دَعْــوَةَ أَبْــرَارٍ دَعَــوْا أَبْــرَارَا»[1].

(ط):

لَمَّا قالَ: «إنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارا» عُلِمَ أَنَّهُ ادَّعَى هذا، ثُمَّ أَكَّدَ، ويَجُوزُ رَفْعُ الدَّعْوةِ مِثْلَ ﴿بَلَغٌ﴾[2].

وقالَ أَهْلُ اللغةِ[3]: (الدِّعْوةُ): النَّسَبُ، و(الدَّعْوةُ): إلى الطَّعامِ وغيرِه.

[٨٤/ ب] قوله: «أَصْبَحَتْ نِزَارَا) إِنَّمَا اجْتَمَعَتْ على اليَمَنِ، فلم يكن بين ربيعةَ ومُضَرَ على عَدُوِّهم اليمن، فقال: أصبحوا على دَعْوةٍ بارَّةٍ، أي: لم يختلفوا.

وقد زَعَمَ بعضهم أنَّ ﴿كِتَابَ اللهِ﴾ نَصْبٌ على قوله (عليكم كتابَ الله)، وقال بعضهم: إنَّ ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[4] على الأَمْرِ، وقال بعضهم: لا، بل

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ١/ ٣٨٢، والبيتان من الرجز، وهما لرُؤْبة، كما في نسخ الشرقية [انظر: (ش١) ٨٤أ] والرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠أ]- وعلل النحو للوراق ٣٦٦، وليس في ديوانه، وهما بلا نسبة في: المخصص ١٥/ ١٣٧- وشرح المفصل ١/ ١١٧.

(٢) جزء من آية في سورة الأحقاف ٣٥، وسيأتي الكلام عليها في الحاشية القادمة.

(٣) في الصحاح (دعو) ٦/ ٢٣٣٦: «الدَّعْوة إلى الطعام بالفتح .... والدِّعْوةُ بالكسر في النسب، يقال: فلانٌ دَعِيٌّ .... هذا أكثر كلام العرب إلا عَدِيَّ الرَّبابِ فإنهم يفتحون الدال في النسب، ويكسرونها في الطعام».

(٤) (كتابَ الله) جزء من آية في سورة النساء ٢٣، و(صبغةَ الله) جزء من آية في سورة البقرة ١٣٨.

توكيدٌ، والصِبْغَةُ: الدِّينُ. (ط)[١].

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -عَلا-: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾[٢]، كَأَنَّهُ قَالَ: (ذَاكَ بَلَاغٌ)»[٣].

(ط):

وقد كانَ يَجُوزُ النَّصْبُ فيهِ في الكلامِ، ولا يُقْرَأُ بهِ لمخالفةِ المُصْحَفِ[٤]، إِلَّا أنَّهُ جائِزٌ في العربية؛ لأنَّهُ لَمَّا قالَ -جَلَّ ذِكْرُهُ-: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ فقَدْ دَلَّ الكلامُ على أنَّهُم قد بُلِّغُوا

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٠٣ب. وانظر تفسير البيت في: شرح السيرافي ٢/ ٢٦٩- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢٨- وشرح المفصل ١/ ٢٨٩. وانظر إعراب الآية في: معاني الفراء ٢/ ٨٢- والتبيان للعكبري ١/ ١٢٢- والدر المصون ٢/ ١٤٢.

(٢) في نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٨٤ب] والرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠أ]: «كأنْ لم»، والصواب حذف (كأن)؛ لأن المراد هنا الآية (٣٥) من سورة الأحقاف، وتلاوتها: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾، أما (كأن لم) فجاء في الآية (٤٥) من سورة يونس، وتلاوتها: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾، والغريب أن صاحب الحاشية القادمة لم ينبه على ذلك مع ذكره الآية على الصواب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ١/ ٣٨٢.

(٤) القراءة بالنصب (بلاغًا) قراءة شاذة، للحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر. انظر: المحتسب ٢/ ٢٦٨- والبحر المحيط ٨/ ٦٨- وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩٣.

ذلك الموعودَ الذي وُعِدُوا، ثم أَتَى بَعْدَ ذلك بقولِهِ: (بَلاغًا) أو ﴿بَلَٰغٌ﴾ على التأكيدِ، كأَنَّهُ قالِ: (بُلِّغُوا بَلاغًا)، و(ذلك بَلاغٌ).

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَابَ انتَصَبَ كَمَنْصُوبٍ[1] بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْـمَصَادِرِ»[2].

(ط):

تقريرُ هذا الكلامِ أنْ تَقولَ: واعلمْ أنَّ هذا البابَ مِن المصادرِ إنَّما يَقَعُ انتصابُهُ بِما قَبْلَهُ مِن الفِعْلِ المُضْمَرِ، لا يَجُوزُ إلَّا هذا، وذلك أَنَّهُ ليسَ في مَوْضِعِ المفعولِ من أَجْلِهِ فتكونَ الجُمَلُ الأُوَلُ عاملةً فيه، نحوُ: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، و(فَعَلْتُ ذلك حِذارَ الشَّرِّ)، ولكنَّهُ إنَّما يَجِيءُ على سبيلِ التأكيد لِمَا قَبْلَهُ مِن الجُمَلِ، فإنَّما هو بَدَلٌ مِن اللَّفْظِ بالفِعْلِ، ولذلك جاءتْ فيه الإضافةُ وحَسُنَ فيه الألفُ واللامُ إذْ كان إنما يَجِيءُ على جِهَةِ التأكيدِ بَدَلًا من اللَّفْظِ بالفِعْلِ.

قال سيبويه: «وَمِثْلُ نَصْبِ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهْوَ الرَّاعِي:

دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَما تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠ب]: منصوبٌ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ١/ ٣٨٣.

وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي -وَلَمْ يَنْزِلُوا-: أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوَّحُوا»[١].

(ط)[٢]:

عن أبي الحسن: (دَأَبْتُ) بمعنى: أَوْجَفْتُ؛ لأنَّ الإِيجَافَ سُرْعةٌ في السَّيرِ، و(يَمْصَحُ): يَذْهَبُ ماؤُهُ[٣].

الشاهدُ أنَّهُ نَصَبَ (وَجِيفَ المطايا) على (دَأَبْتُ)؛ لأنَّ الدُّؤُوبَ دالٌّ على (أَوْجَفْتُ)، والإِيجافُ: سَيْرٌ شديدٌ.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ نَصْبَ هَذَا الْبَابِ الْمُؤَكَّدِ بِهِ الْعَامُّ مِنْهُ وَمَا وُكِّدَ بِهِ نَفْسُهُ يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ غَيْرِ كَلَامِكَ الْأَوَّلِ»[٤].

(ط):

«العَامُّ منه» أي: ما وَقَعَ لك ولغيرِك في البابِ الذي قَبْلَ هذا وما وَقَعَ منه في هذا، و(الخاصُّ منه) إنما هو ما خَصَّ المتكلِّمُ به نَفْسَهُ، وهو الذي صَدَّرَ به في هذا البابِ، نحوُ قولِك: (عليَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ١/ ٣٨٣، والبيت من الطويل، وهو للراعي النُميري، كما في: ديوانه ٤٤- والإنصاف ١/ ٢٣١.

(٢) ليس في (ش٢)١٠١ب.

(٣) انظر: الصحاح (دأب) ١/ ١٢٣، و(وجف) ٤/ ١٤٣٦، و(مصح) ١/ ٤٠٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٣، وفي الشرقية [انظر: (ش١)٨٤ب] تحت (العامُّ) حاشية لفظها: «**مرتفع بـ(المُؤَكَّد)**».

وقولِهِ: (قَسَمًا)[1]، فاعلمْ ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالى. [٨٥/ أ]

«العَامُّ منه» يعني: (هذا عبدُالله حَقًّا)؛ لأنَّ (هذا) يَعُمُّ كُلَّ خَبَرٍ.

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ المَصَادِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ صَارَ فِيهِ الـمَذْكُورُ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَمَّا سِمَنًا فسَمِينٌ) وَ(أَمَّا عِلْمًا فَعَالِـمٌ)، وَ(أَمَّا نُبْلًا فَنَبِيلٌ)»[2].

(ط):

التقديرُ: أمَّا ذِكْرُكَ سِمَنًا فهو سَمِينٌ[3].

قال أبو عمر: هذا كلُّه مصدرٌ، وقد أَضْمَرَ المبتدأَ، كأنه قال: أمَّا هو فنَبِيلٌ نُبْلًا، وسَمِينٌ سِمَنًا، وأمَّا هو فضارِبٌ الضَّرْبَ الشديدَ، ولكنَّه قَدَّمَ المصدرَ[4].

---

(١) جزء من بيت سبق ذكره في ص ٤٦١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٤. وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح٢)٥٥أ]- ونسخة كتاهيه ١٢١أ. وليس في الشرقية: (وَأَمَّا نُبْلًا فَنَبِيلٌ).

(٣) ليس في (ش٢)١٠١ب.

(٤) نقلت الحاشية من طرة نسخة كتاهيه ١٢١أ- وطرة نسخة العابدي ١/ ١٠٤أ.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: .... وَ(أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ)، .... وَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ»[١].

يعني: فـ(عالمٌ) يَعْمَلُ في (عِلْمًا) إذا قُلْتَ: (أَمَّا عِلْمًا فَأَنْتَ عالمٌ)، التقديرُ: (مَهْما يَكُنْ من شيءٍ فَأَنْتَ عالمٌ في حالِ عِلْمِكَ)، و«ما قَبْلَهُ» يعني (أَمَّا) يَعْمَلُ في (العِلْمِ)ـ[٢].

قال سيبويه: «وَ(أَنْتَ الرَّجُلُ فَهَمًا)»[٣].

(فا):

«أَنْتَ الرَّجُلُ فَهَمًا» نَصْبٌ عِنْدَهُ على ما دَلَّ عليه (أَنْتَ الرَّجُلُ) مِن (يَكْمُلُ، ويَفْهَمُ) ونحوِه، على ذا يَدُلُّ قَوْلُهُ فيهِ في باب الظَّرْفِ[٤]؛ لأَنَّهُ شَبَّهَهَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٤.

(٢) ليس في (ش٢)١٠١ب، ومعنى هذه الحاشية في التعليقة ١/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٤، وفي الشرقية [انظر: (ش١)٨٤ب]: (فَهَمًا) بفتح الهاء، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥٥أ]: (فَهْمًا) بسكون الهاء، وهما لغتان، انظر (فهم) في: المحكم ١/ ٣٨٨- واللسان ١٢/ ٤٥٩، وفي القاموس ١٤٧٩ عن لغة الفتح: «وهي أفصح».

(٤) قال في باب (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف) ١/ ٤٠٤ (هارون): «كما أَنَّ (العِلْم) إذا قلتَ: (أنت الرَّجُلُ عِلْمًا) عَمِلَ فيه ما قبله، وكما عَمِلَ في (الدِّرْهمِ) (عِشرون) إذا قلت: (عشرون دِرْهمًا)».

بـ(عِشْرينَ دِرْهمًا)، كما شَبَّهَ الاستثناءَ بهِ[1] وليس يَنْتَصِبُ عِنْدَهُ بـ(يَفْهَمُ).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِـمٌ بِالْعِلْمِ)، وَ(أَمَّا الْعِلْمَ فَعَالِـمٌ بِالْعِلْمِ)»[2].

إذا قُلْتَ: (أمَّا العِلْمَ فعالِمٌ بالعِلْمِ)، فإذا نَصَبْتَ لم يُحْتَجْ إلى عائدٍ، وإذا رَفَعْتَ فلا بُدَّ مِن عائدٍ إلى (العِلْم) كأَنَّكَ قُلْتَ: (أمَّا العِلْمُ فأَنْتَ عالِمٌ به)، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ تقولَ: (أمَّا العِلْمُ فأَنْتَ عالِمٌ بالعِلْمِ) ولا تَأْتِي بضميرٍ، ولكنْ تَجْعَلُ الظاهِرَ مَوْضِعَ المُضْمَرِ، كما قالَ:

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ . . . .[3].

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ)، وَ(أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ عِنْدَهُ)، وَ(أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ) وَتُضْمِرُ لَهُ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَعْنِي رَجُلًا،

---

(١) قال ٢/ ٣٣٠ (هارون): «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلَّا نَصْبًا؛ لأنه مُخْرَجٌ مِمَّا أَدْخَلْتَ فيه غيرَه فعَمِلَ فيه ما قَبْلَهُ كما عَمِلَ (العشرون) في (الدرهم) حينَ قلت: (له عشرون درهما) .... وذلك قولك: (أتاني القومُ إلا أباك) .... ».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٥، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠ب] المثال الثاني.

(٣) من الخفيف، والمذكور صدر البيت، وعجزه: (نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقِيرا)، وهو لعدي بن زيد، كما في: ديوانه ٦٥- والخزانة ١/ ٣٧٨، وهو لسوادة بن عدي، كما في: الكتاب (هارون) ١/ ٦٢- وشرح شواهد المغني ٢/ ١٧٦.

وَقَدْ يُرْفَعُ هَذَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ»[١].

(فا)

بنو تَمِيمٍ تَنْصِبُهُ في هذا البابِ على الحالِ، وأَهْلُ الحِجَازِ يَنْصِبُونَ على أنَّهُ مفعولٌ له، فإذا أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ فعلى لغةِ تَمِيمٍ لا يَجُوزُ إلَّا الرَّفْعُ، وعلى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ يَجُوزانِ جَمِيعًا.

ويعني بقولِهِ: «وقد يُرْفَعُ هذا في لُغَةِ تَمِيمٍ» يعني: في حالِ التنكيرِ.

قال سيبويه: «وَعَلَى هَذَا الْبَابِ فَأَجْرِ جَمِيعَ مَا أَجْرَيْتَهُ نكِرةً حَالًا إِذَا أَدْخَلْتَ فِيهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ»[٢].

(ط):

أيْ: على هذا النَّحْوِ مِن التقدير، فقَدِّرْ كُلَّ مُعَرَّفٍ بالألفِ واللامِ في هذا البابِ في ما يَتَعَدَّى خاصَّةً، وأمَّا ما يَتَعَدَّى فليسَ بك حاجةٌ إلى تَقْدِيرِك هذا؛ لأنَّكَ تُقَدِّرُ فيه على المفعولِ.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾، أَضْمَرَ فِيهِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ .....:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ١/ ٣٨٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٣، (هارون) ١/ ٣٨٦.

أَلَا يَـــا لَيْـــلَ وَيْحَـــكِ نَبِّئِينَـــا فَأَمَّا الْـجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ»[1].

(ط):

(الجُودُ) رَفْعٌ بالابتداءِ، أيْ: مَهْما يَكُنْ مِن شيءٍ فالجُودُ منكَ جُودٌ لنا، فحَذَفَ، وشَبَّهَهُ بقولِهِ:﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾[2]، أيْ: (فيهِ).

الشاهدُ رَفْعُ (الجُودُ) وقد حُذِفَ العائدُ مِن الخبرِ، والتقديرُ (بهِ)، وهذا مَذْهَبُ بني تَميمٍ، ويَجوزُ نَصْبُهُ عندَ الحجازيين. [٨٥/ ب]

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَنْتَصِبُ مِنَ الصِّفَاتِ حَالًا كَمَا انْتَصَبَ الْـمَصْدَرُ الَّذِي يُوضَعُ مَوْضِعَهُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا»[3].

(ط):

أيْ: الذي يُوضَعُ مَوْضِعَ اسمِ الفاعِلِ، وهو الصِّفَةُ، ولا يكونُ ذلك المصدَرُ الذي يُوضَعُ مَوْضِعَ هذه الصِّفةِ إِلَّا حالًا، نحوُ قولِك: (أمَّا سِمَنًا فسَمِينٌ)، و(قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، ونحوُهُ.

قال سيبويه: «قَوْلُهُ: (أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ) ....

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٣، (هارون) ١/ ٣٨٦، والبيت من الوافر، وهو لعبدالرحمن بن حسان، كما في: الشرقية [انظر: (ش١)٨٥أ]- وديوانه ٢١.

(٢) قال الله -تعالى-:﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا﴾، وهذا جزء من آيتين في سورة البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٣، (هارون) ١/ ٣٨٧.

وَ(أَمَّا عَالِـمًا فَعَالِـمٌ)، فهَذَا نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ جَعلَهُ كَائِنًا فِي حَالِ عِلْمٍ وَخَارِجًا مِنْ حَالِ ... وَمُصَادَقَةٍ، وَالرَّفْعُ لَا يَجُوزُ هَهُنَا؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَضْمَرْتَ صَاحِبَ الصِّفَةِ»[1].

قال الأخفشُ[2]:

ليسَ تفسيرُ سيبويه في (عالمٍ) وما أَشْبَهَهُ بشَيْءٍ، قد يَجُوزُ أنْ تُضْمِرَ في (عالمٍ) فتَنْصِبَ، ويَجُوزُ أنْ لا تُضْمِرَ فتَرْفَعَ (عالمًا)، فحالُ (عالمٍ) وما أَشْبَهَهُ من الصِّفاتِ مِمَّا يَجُوزُ فيه كحالِ (عالمٍ) في أحوالِهِ كُلِّها، وأنَّ (عالمًا) صِفةٌ.

(ط):

هو الرَّجُلُ[3]، فلو أَخْبَرْتَ عن الصِّفةِ دُونَ الموصوفِ لاسْتَحالَ الكلامُ؛ لأنكَ كُنْتَ تَتْرُكُ الرَّجُلَ الأَوَّلَ الذي كُنْتَ قاصِدًا الإخبارَ عنه بأنْ يُجْعَلَ له الحالُ، ألا تَرَى أنك كُنْتَ تَقْطَعُ الصِّفةَ مِن الأَوَّلِ ثم تَسْتَأْنِفُ الإخبارَ عنها وأَنْتَ لا تُرِيدُ ذلك المعنى.

يعني: صاحبَ الصِّفةِ المذكورَ الذي هو (صَدِيق)، كأَنَّكَ قُلْتَ: (مَهْما يُذْكَرْ زيدٌ صَدِيقًا)، فلَمَّا أَضْمَرْتَ المذكورَ نَصَبْتَ وفارَقَ قولَكَ: (أَمَّا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٤، (هارون) ١/ ٣٨٧.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية في نهاية الباب [انظر: (ش١)٨٥ب]، وانظر رأي الأخفش في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٠٩، ١١٠).

(٣) هذا تفسير لـ(صاحب الصفة).

العِلْمُ فعالِمٌ)؛ لأَنَّكَ لم تُضْمِرْ مذكورًا، فرَفَعْتَ مُبْتَدِئًا.

زيادةٌ، (مع):

وإذا قُلْتَ: (أَمَّا الصَّدِيقُ المُصَافي فليسَ بصَدِيقٍ مُصَافٍ) فلا يكونُ فيه إِلَّا الرَّفْعُ على كُلِّ حالٍ، وقد أَجازهُ (س).

هَذَا بَابُ مَا يُختارُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَيَكُونُ فِيهِ الْوَجْهَ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الرَّفْعُ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْبَابِ أَسْمَاءٌ لَا تَجْرِي مَجْرَى الْـمَصادرِ»[1].

(فا):

إنَّما لم يَحْسُنْ في هذا البابِ إِلَّا الرَّفْعُ ‹لأَنَّا كُنَّا نُجَوِّزُ في البابِ الأَوَّلِ الرَّفْعَ›[2] والنَّصْبَ وهُنَّ مَصادِرُ، فهذه لَمَّا كانتْ أسماءَ أَشْخاصٍ لم يَحْسُنْ إِلَّا الرَّفْعُ، وقد نُصِبَ في هذا البابِ، فمَن نَصَبَ فعلى المفعولِ له، كأَنَّهُ يقولُ: (هذا زيدٌ العَبِيدَ)، أي: للتَعَبُّدِ.

قال سيبويه: «فَلَـمَّا قَبُحَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْـمَصْدَرِ، وَلَمْ يَكُنْ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ حَمَلُوهُ عَلَى هَذَا .... كَمَا فَعَلَتْ تَمِيمٌ ذَلِكَ فِي (الْعِلْمِ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٤، (هارون) ١/ ٣٨٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٥٦ب]: أسماءٌ والأسماء لا تجري مجرى المصادر.

(٢) ليس (ش٣)١٠٢ب.

حِينَ رَفَعُوهُ»[1].

(فا):

«كما فَعَلَتْ تَمِيمٌ ذلك في (العِلْمِ) حينَ رَفَعُوه» أيْ: حينَ قالوا: (أَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ)؛ لأنَّهم كانوا لا يَتَوَهَّمُونَ غيرَ الحالِ، فلمَّا دَخَلَ الحَرْفانِ رَفَعُوا، ولم يَجْعَلُوهُ مَصدرًا كما فَعَلَ أَهْلُ الحِجَازِ، أي: لَمَّا أَدْخَلُوا الألفَ واللامَ -لم يكونوا يُقَدِّرُونَهُ إِلَّا حالًا، ولم يُقَدِّرُوه مَصدرًا كما قَدَّرَهُ أَهْلُ الحِجازِ- رَفَعُوا، وكانَ أَحْسَنَ.

(ط):

أيْ: إذْ لم يَجُزْ أنْ يُدْخِلُوا على الحال ما لا يَحْسُنُ فيها، وهي الألفُ واللامُ. [٨٦/ أ]

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ ذَلِكَ الْمَعْنَى تُرِيدُ»[2].

(فا):

قولُهُ: «لأنَّكَ ذلك المعنى تُرِيدُ» أيْ: إذا قُلْتَ: (أمَّا العَبْدُ فأَنْتَ ذُو عَبْدٍ) كأنَّكَ قُلْتَ: (أمَّا العَبْدُ فلَكَ عَبْدٌ) إِلَّا أنَّ الكلامَ على الإِضْمارِ جُمْلتانِ.

قال سيبويه: «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (أَمَّا ابْنُ مُزَنِيَّةٍ فَأَنَا ابْنُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٤، (هارون) ١/ ٣٨٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٤، (هارون) ١/ ٣٨٨. وفي (ح١)٣٠ب: لأنَّ ذلك المعنى أدرتَ.

مُزَنِيَّةٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: أَمَّا ابْنُ مُزَنِيَّةٍ فَأَنَا ذَلِكَ، جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ، كَمَا كَانَ قَائِلًا ذَلِكَ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ»[١].

(ط)[٢]:

أيْ: فرَفَعَ الاسمَ في النكرةِ كما كانَ رافِعًا له في ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ، نحوُ: (العَبْدِ) و(العَبِيدِ)، وإنَّما حَسُنَ له ذلك لأَنَّهُ إنَّما يُرِيدُ الجِنْسَ، ومَعْلُومٌ أنَّ النَّكِرةَ والمعْرِفةَ في الجِنْسِ واحدٌ، وقد تَقَدَّمَ شَرْحُهُ[٣].

قال سيبويه: «فَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: (أَمَّا الْعِلْمَ وَالْعَبِيدَ فَذُو عِلْمٍ وَذُو عَبِيدٍ)، وَهَذَا قَبِيحٌ»[٤].

(ط)[٥]:

يعني: أنَّ النَّحْوِيِّينَ أَتْبَعُوهُ المصدَرَ فنَصَبُوهُ كما نَصَبُوا المصدرَ وليس قَبْلَهُ شيءٌ، ولكنَّهم عَرَضَ لهم فيهِ ما عَرَضَ مِن (وَيْحَ) و(وَيْبَ) حيثُ أَتْبَعُوهُ ما لا يَجُوزُ لهم إِتْباعُهُ.

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ لَوْ أَفْرَدْتَهُ كَانَ الرَّفْعُ الصَّوَابَ»[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٤، (هارون) ١/ ٣٨٨. وفي الرباحية [انظر (ح١)٣٠ب]: فأنا ذاك.

(٢) في (ش٢)١٠٣أ: «فا».

(٣) سبقت إشارة إلى ذلك في الحاشية (٥٢٤).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٨٩.

(٥) ليس في (ش١)٨٦أ.

يعني: لم تَعْطِفْهُ على (العِلْمَ).

أي: من الإتباعِ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا أَبُوكَ فَلَا أَبَا لَكَ»[٢].

(ط)[٣]:

والخبرُ محذوفٌ، كأنَّهُ[٤]: (لا أبا لك موجودٌ).

قال سيبويه: «فهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ أَبَدًا إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ اسمٌ مَعْرُوفٌ وَمَعْلُومٌ»[٥].

أيْ: إذا عَرَفَهُمْ لم يَكُنْ فيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، كما لم يَكُنْ في (الحارِثِ) و(البَّصْرةِ) إِلَّا الرَّفْعُ؛ لأنَّهما مَعْرِفتانِ.

قال سيبويه: «وَلَوْ قالَ: (أَمَّا أَبُوكَ فلَكَ أَبٌ) لَكَانَ عَلَى قَوْلِهِ: (فَلَكَ بِهِ أَبٌ) أَوْ (فِيهِ أَبٌ)»[٦].

(ط):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٨٩.

(٣) ليس في (ش٣)١٠٣أ.

(٤) في (ش١)٨٦أ: «كأنكِ».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٨٩.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٨٩.

ولا بُدَّ لكَ مِن أنْ تُضمِرَ ما يَعودُ على المرفوعِ المبتدأِ، فاعلمْ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ فِي (الْعَبِيدِ) حِينَ لَمْ يَجْعَلْهُمْ شَيْئًا مَعْرُوفًا بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ بِالْـمَصْدَرِ»[1].

(ط):

لأنَّ العَبِيدَ أَجْناسٌ، كما أنَّ المصدَرَ جِنْسٌ. [٨٦/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَةٍ وَلَا مَصَادِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ الْأَمْرُ فَيَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ

(عنده): «مفعولٌ بِهِ»، قالَ: وقالَ أبو العبَّاسِ: «مَوْقُوعٌ فيهِ»[2].

(سح): «مفعول به»، وعلى الحاشية: «موقوع فيه».

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلَى فِيَّ)، وَ(بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً) وَ(بَايَعْتُهُ نَقْدًا)، أَيْ: كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَانْتَصَبَ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٩٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٠ب]: يُشَبِّهُهُ بالمصدر.

(٢) في هذه الحاشية والتي بعدها بيان اختلاف النسخ في قوله في العنوان (مفعول فيه)، والذي وجدت فيها ثلاث روايات: ١-(مفعول فيه)، وهي رواية الشرقية [انظر: (ش١)٨٦ب]، ٢-(مفعول به)، وهي رواية الرَّباحية [انظر: (ح١)٣١أ]، ورواية (عنده) ومتن (سح)، ٣-(موقوع فيه)، وهي رواية المبرد وحاشية (سح).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٥، (هارون) ١/ ٣٩١، هذا الذي في الشرقية [انظر: (ش١)٨٦ب]، وأما الذي في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣١أ] فسيأتي ذكره في الحاشية.

في (أخرى):

«وبَعْضُ العرَبِ يقولُ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ)، كأنَّهُ يقولُ: (كَلَّمْتُهُ وفُوهُ إلى فِيَّ)، أيْ: (كَلَّمْتُهُ وهذه حالُهُ)، فالرَّفْعُ على[1]: (كَلَّمْتُهُ وهذه حالُهُ)، والنَّصْبُ على قَوْلِهِ: (كَلَّمْتُهُ في هذه الحالِ)، فانْتَصَبَ[2] لأنَّهُ حالٌ».

هذا مُثْبَتٌ في متن (سح)[3] بَعْدَ قولِهِ: «أي: (كَلَّمْتُهُ في هذه الحالِ)».

قال سيبويه: «وَإِذَا قَالَ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ) فَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ قُرْبِهِ مِنْهُ»[4].

يَجُوزُ أنْ تُقَدِّمَ فتقولَ: (فاهُ إلى فِيَّ كَلَّمَنِي)، والكوفيون لا يُقَدِّمُون.

قال سيبويه: «كَأَنَّهُ قَالَ: (انْثَنَى عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ)، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ قَوْلُهُ: (رَجَعَ عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ)، وَلَكِنَّهُ مُثِّلَ بِهِ»[5].

في نسخةِ (ح):

كما تقولُ (رَجَعَ القَهْقَرَى)، وأمَّا قَوْلُهُ: (رَجَعَ عَوْدًا على بَدْءٍ) فلا

---

(١) تحته في الحواشي [انظر: (ش١)٨٦ب]: «(سح): على قوله: (كَلَّمْتُهُ)».

(٢) تحته في الحواشي [انظر: (ش١)٨٦ب]: «(سح): وانتصب».

(٣) وهو الذي في الرَّباحية، انظر: (ح١)٣١أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٦، (هارون) ١/ ٣٩١. وفي الحواشي [انظر: (ش١)٨٦ب] على كلمة (فوه): «**فاه (مع)**»، يعني: أن كلمة (فوه) في نسخة (مع) كتبت بالألف (فاه)، وهي أنسب للحاشية القادمة.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٦، (هارون) ١/ ٣٩٢.

يُسْتَعْمَلُ في الكلامِ، ولكنَّهُ مُثِّلَ. [٨٧/ ب]

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: (رَبِحْتُ الدِّرْهَمَ دِرْهَمًا) مُحَالٌ حَتَّى تَقُولَ: (فِي الدِّرْهَمِ) أَوْ (لِلدِّرْهَمِ)، وَكَذَلِكَ وَجَدْنا الْعَرَبَ تَقُولُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاحْذِفْ حَرْفَ الْجَرِّ وَانْوِهِ. قِيلَ لَهُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجُوزُ: (مَرَرْتُ أَخَاكَ) وَأَنْتَ تُرِيدُ (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ). فَإِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ مَنْ هَذَا، قِيلَ لَهُ: فَهَذَا لَا يُقَالُ أَيْضًا»[1].

قالَ أبو زيدٍ[2]:

(بِعْتُهُ رِبْحُ الدِّرْهَمِ للدِّرْهَمِ)، وقالَ: هكذا سَمِعْتُهم يقولون، وكذلك إنْ قُلْتَ: (بِعتُ رِبْحُ الدِّرْهَمِ للدِّرْهَمِ).

أيْ: أنَّك لم تَبِعْهُ الرِّبْحَ، وإنما بِعْتَهُ المَتاعَ. [٨٨/ أ]

ومَن زَعَم أنَّه يُرِيدُ معنى الباء ويُسْقِطُها من قوله: (رَبِحْتُ الدِّرْهَمَ دِرْهمًا)، يُرِيدُ (رَبِحْتُ بِالدِّرْهَمِ دِرْهمًا)، قِيلَ له: لا يجوزُ أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ أَخِيكَ)، وهو يُرِيدُ (بِأَخِيكَ)[3].

ولو قلتَ: (وَلَّيْتُهُ رِبْحُ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ) لم يَجُزْ؛ لأنَّك تُولي كما

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٧، (هارون) ١/ ٣٩٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣١أ]: في الدرهم وللدرهم.

(٢) لم أجد كلامه في النوادر.

(٣) جاء هذا الكلام في نسخة كتاهيه ١٢٩أ بعد قوله: «مررتُ بأخيك».

تأخُذ، ولو قلتَهُ وأنت تريد الحال -نحو: (وَلَّيْتُهُ مَتَاعًا رِبْحُ الدِّرْهَمِ مِنْهُ دِرْهَمٌ)- جازَ.

أَرادَ في قوله (رِبْحُ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ)، أي: (رِبْحُ الدِّرْهَمِ مِنْها دِرْهَمٌ)، وأراد بقوله: (ومَن زَعَمَ أَنَّه يُريدُ بمعنى الباءِ اللامَ ولكنَّه غَلِطَ) معنى (قَامَرْتُهُ في دِرْهَمٍ)؛ لأنَّ معنى المُقَامَرةِ والمُخَاطَرةِ سَوَاءٌ[1].

هَذَا بَابُ يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِقُبْحِهِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً

قال سيبويه: «فقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ حَسَنًا إِذَا كَانَ خَبَرًا وَقَبِيحًا إِذَا كَانَ صِفَةً»[2].

(فا):

الصِّفةُ لا تكونُ إِلَّا فِعْلًا أو ما اشْتُقَّ منهِ، والحالُ تكونُ فِعْلًا وتكونُ اسْمًا؛ لأَنَّهُ زِيادةٌ في الإخبارِ، وقال: الصِّفةُ تكونُ حالًا، وليسَ كُلُّ حالٍ صِفةً . [٨٨/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ

قال سيبويه: «وَكَانَ عِيسَى يَقُولُ: (ادْخُلُوا الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ)؛ لِأَنَّ

---

(١) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتاهيه ١٢٩أ، وفي أولها كتب الناسخ: (**زيادة**)، وختمها بدارة منقوطة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٨، (هارون) ١/ ٣٩٦.

مَعْنَاهُ: (لِيَدْخُلْ)، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى»[1].

(فا)[2]:

عيسى يُجِيزُ البَدَلَ، وأبو العبَّاسِ أيضًا؛ لأنَّ معناهُ (لِيَدْخُلْ)، فحَمَلَ على المعنى.

قال أبو العباس[3]: «إذا قالَ: (ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ) فهو غيرُ شاذٍّ، وذلك أنَّ الألفَ واللامَ دَخَلَتا على غيرِ مَعْهُودٍ، وإنما دَخَلَتْ تَعْرِيفًا للجِنْسِ». [٨٩/ أ]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لأَنَّهَا أَحْوَالٌ تَقَعُ فِيهَا الأُمُورُ

قال سيبويه: «وَهْوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ تَسْعَى بِبِزَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ»[4].

(عنده):

أَنَّثَ الأَوَّلَ لأَنَّهُ فُتَيَّةٌ في المعنى، أَقَامَ المُضَافَ مُقَامَ المُضافِ إليه،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٩، (هارون) ٣٩٨.

(٢) انظر معنى هذه الحاشية والنسبة في: التعليقة ١/ ٢١٣.

(٣) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢١٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٠، (هارون) ١/ ٤٠١، والبيت من الكامل، وهو لعمرو بن معديكرب، كما في: ديوانه ١٥٤- وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٦٦، ولامرئ القيس، كما في ملحق ديوانه ٣٥٣.

و(نَهارُكَ صائِمٌ)[1] نَظِيرُهُ في الحَذْفِ.

قال: والاختيارُ عِنْدَ أبي العبَّاسِ الرَّفْعُ.

قال سيبويه: «فأمَّا (عَبْدُاللهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ قَائِمًا) فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أَحْسَنَ أَحْوَالِهِ قَائِمًا عَلَى وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ»[2].

في (أُخْرى):

«إِلَّا أنْ تُرِيدَ بـ(قائمٍ) أَمْرًا مَعْرُوفًا، فيجوزُ، كأنَّهُ قالَ: (أَحْسَنُ ما يكونُ عبدُاللهِ قائمٌ)، أيْ: مَعْرُوفٌ».

قال[3]: وهذا أَظُنُّهُ ليس مِن كلامِ سيبويه.

وقالَ (ح)[4]: «يَجُوزُ أنْ تقولَ: (أَحْسَنُ ما يكونُ زيدٌ قائمٌ)، تَجْعَلُ (ما) لأحوالِهِ، كأنَّكَ قُلْتَ: (أَحْسَنُ أحوالِهِ قائِمٌ)». [٨٩/ ب]

---

(١) من مقولة للعرب، لفظها: «نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ»، أي: أنك صائمٌ في النهار قائمٌ في الليل. انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٣٧، ٤٠١- والأصول في النحو ٢/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٠، (هارون) ١/ ٤٠٢.

(٣) الظاهر أن القائل أبو علي الفارسي.

(٤) نسب السيرافي في شرحه ٦/ ٢٢ إلى الزجاج منع الرفع، ونسب جوازه إلى الأخفش والمبرد، مع أن المبرد قال في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١١١): «أما قوله: «ولا يجوز فيه إلا النصب» فليس بين أحد في هذا اختلافٌ».

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الأَمَاكِنِ وَالْوَقْتِ

قال سيبويه: «وَعَمِلَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا .... وَكَمَا عَمِلَ فِي (الدِّرْهَمِ) (عِشْرُونَ) إِذَا قُلْتَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) .... وَ(زَيْدٌ خَلْفَكَ) بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ، وَالْعَامِلُ فِي (خَلْفِ) الَّذِي هُوَ مَوْضِعٌ لَهُ وَالَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ) فَالْآخِرُ قَدْ رَفَعَهُ الْأَوَّلُ وَعَمِلَ فِيهِ»(١).

وقال أبو عمر: إنَّ رَفْعَ المبتدأِ بتَعْرِيَتِكَ إياه من العوامل، كما ارتفعَ الأفعالُ المضارعةُ بوقوعها مَوْقِعَ الأسماءِ، والابتداءُ رَفَعَ الخبرَ. (ط)(٢).

قالَ أبو العَبَّاسِ(٣):

ذَكَرَ سيبويه أنَّ هذه الظُّرُوفَ يَعْمَلُ فيها ما قَبْلَها، وليسَ هو كما ذَكَرَ؛ لأنَّا لم نَرَ شيئًا يكونُ خَبَرًا لشَيْءٍ ويَعْمَلُ فيه ذلك الشَّيْءُ، ولكنَّ هذه الظُّرُوفَ انْتَصَبَتْ لأنَّها ظُرُوفٌ.

فإنْ قِيلَ: فإذا قُلْتَ: (زيدٌ أَخُوكَ) فـ(زيدٌ) قد عَمِلَ في (الأَخِ) وهو خبر(٤)؟

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠١-٢٠٢، (هارون) ١/ ٤٠٤-٤٠٦.

(٢) انظر معنى اعتراض المبرد هذا في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١١٣).

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١١٢أ، وفيها: «ارتفع الأفعال».

(٤) ذكر المبرد هنا أن رافع الخبر هو المبتدأ، وهذا قول له في المقتضب ٤/ ١٢، وعزاه إليه: الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، ولكنه في موضعين في المقتضب ٢/ ٤٩، ٤/ ١٢٦ ذكر أن رافع الخبر الابتداء والمبتدأ معًا، وفي المسألة خلاف طويل بين النحويين، انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦١- وشرح الكافية ١/ ٢٢٧- والهمع ٢/ ٨.

فالفَرْقُ أنَّ الأَخَ هو زيدٌ، والظَّرْفُ ليسَ بالأَوَّلِ.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ -وَسَمِعْنا بَعْضَ الْعَرَبِ يُنْشِدُهُ كَذَا-:

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخُلُ[1]

أيْ: قَصْدَهُ»[2].

(سح)[3]:

بِشْرُ بنُ عَمْرِو بنِ مَرْثَدٍ.

(فا):

روايةُ أصحابِنا «حِلَّةَ» بالكسر[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبشر بن عمرو بن مرثد، كما في: الحاشية الأولى- وتاج العروس (حلل) ٢٨/ ٣٢٠، وهو بلا نسبة في: الأنواء لابن قتيبة ٢٥- ومقاييس اللغة ٢/ ٢٣- والأزمنة للمرزوقي ١/ ٢٧٤- وأساس البلاغة ١٣٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠١، (هارون) ١/ ٤٠٥. والذي وجدته في الشرقية [انظر: (ش١)٨٩ب] (حَلَّةَ) بكسر الحاء وفتحها وفوقها كلمة (معًا). والذي في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٢أ]: «سمعنا .... حَلَّتِ الغَوْرَ مُنْخُلُ، حَلَّتِ الغَوْرَ: قَصَدَتْهُ».

(٣) هذه حاشية على قوله «الشاعر»، قلتُ: هذه البيت لم ينسبه أحد من محققي كتاب سيبويه، حتى د. رمضان عبدالتواب في بحثه (أسطورة الأبيات الخمسين) ص٣٤٨ ذكر أنه من الأبيات المجهولة القائل، وقد وجدت نسبته -بحمد الله- إلى بشر بن عمرو بن مرثد هنا عن نسخة (سح)، ونَسَبَهُ إليه أيضًا صاحب تاج العروس كما سبق في تخريجه.

(٤) في (حلة الغور) ثلاث روايات: ١-(حِلَّةَ الغَوْرِ) بكسر الحاء، ونص الفارسي في هذه الحاشية على أنها رواية أصحابه. ٢-(حَلَّةَ الغَوْر) بفتح الحاء، وهي التي في نسخة ابن طلحة كما في الحاشية الآتية.
=

(ط): «حَلَّة» بالفتحِ.

ليسَ ذا مِن (قَصَدْتُ قَصْدَهُ)، إنما هو أَمَامَهُ[1]. [٩٠/ أ]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (أَنْتَ كَعَبْدِالله)، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَنْتَ كَعَبْدِالله، أَيْ: أَنْتَ فِي حَالِ كَعَبْدِالله»[2].

قولُهُ: «ومِثْلُ ذلك: (أَنْتَ كعبدِالله)»:

أيْ: جَعَلَهُ ظَرْفًا؛ لأنَّ هذه الكافَ قد تَدْخُلُ عليها كافٌ أُخْرى، فَسَّرَ أنَّ (كعبدِالله) ليسَ بالأَوَّلِ، فلذلك أَدْخَلَ الحالَ، أيْ: أنَّ (كعبدِالله) أَمْرٌ فيه الأَوَّلُ، وليسَ هو إياه، فأُجْرِيَ مُجْرَى (بِعبدِالله). [٩٠/ ب]

والروايتان في الشرقية كما سبق في التخريج. ٣-(حَلَّتِ الغورَ)، وهي التي في الرباحية كما سبق في التخريج، ونقلها الفارسي في البصريات ١/ ٥٠٠ من رواية القُطْرُبُّلي عن ثعلب، وجعلها في إيضاح الشعر ٣٨٥- ومختار التذكرة ٢٥٢ من إنشاد البغداذيين.

وهذه الحاشية تدل على أن في لفظ (حلة) أكثر من رواية، وسيأتي في الحاشية التالية رواية ابن طلحة (حَلَّة) بالفتح. و(حلة) بالكسر والفتح مذكوران في المعجمات بهذا المعنى، انظر: تاج العروس ٢٨/ ٣٢٠.

(١) وافق سيبويه في جعل (حلة الغور) في البيت بمعنى (قَصْدَه): الأصول ١/ ١٩٨- وشرح السيرافي ٦/ ٢٧- والأزمنة للمرزوقي ١/ ٢٧٤- وتحصيل الأعلم ٢٣٥- والتاج (حلل) ٢٨/ ٣٢٠. وصاحب هذه الحاشية ينكر هذا المعنى، ويجعل (حلة الغور) بمعنى (أمامه)، ولم أجد من ذكر هذا المعنى.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٣، (هارون) ١/ ٤٠٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٢أ]: «كأنه يقول -إذا قال أنت كعبدالله-: أنت في حالٍ كعبدالله»، مثله في (سح) كما في حواشي الشرقية [انظر: (ش١)٩٠أ]، إلا أن في آخرها: «حالِ عبدِالله».

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَ قُبْلُكَ وَنُحِيَ نَحْوُكَ؟) .... وَأَمَّا حِينَ قَالَ: (أُقْبِلَ قُبْلُكَ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: (كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَ النَّقْبَ الرِّكَابُ)، جَعَلَهُمَا اسْمَينِ»[1].

أيْ:

جُعِلَ (القُبْلُ) ليس بمصدَرٍ، كما جُعِلَ (الرِّكَابُ) مفعولًا به؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ بهِ عَكْسَ معنى المصدَرِ، فمِن ثَمَّ يَشُقُّ الرَّفْعُ.

وقوله: «جَعَلَهُما اسمينِ» يعني: (نَحْوُك) و(قُبْلُك)، أيْ: لم تَجْعَلْهما ظَرْفَينِ.

قال سيبويه: «كَمَا كَانَ هَذَا مَكَانَ ذَا فِي الْبَدَلِ مَثَلًا»[2].

(فا):

يُرِيدُ بقولِهِ: «مَثَلًا»، أيْ: مجَازًا واتِّسَاعًا.

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هُوَ دُونُكَ) إِذَا جَعَلْتَ الْأَوَّلَ الْآخِرَ، وَلَمْ تَجْعَلْهُ رَجُلًا»[3].

(فا):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٣، (هارون) ١/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٤، (هارون) ١/ ٤٠٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٤، (هارون) ١/ ٤١٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٢ب]: «ولم تجعله ظرفًا»، وكذا في (سح) كما في حواشي الشرقية [انظر: (ش١)٩٠ب].

«ولم تَجْعَلْهُ رَجُلًا» أيْ: لم تَجْعَلْهُ قَدْ تَمَّ، أيْ: هُوَ دُونَ الرَّجُلِ.

يعني: أنَّكَ جَعَلْتَهُ أَصْغَرَ مِن الذي فَوْقَهُ[1]. [٩١/ أ]

قال سيبويه: «وَ(سَقَبَكَ)، وَمَعْنَاهُ الْقُرْبُ»[2].

(ح)[3]:

وتَقُولُ: (هذا سَقَبًا مِنْكَ)[4].

قال سيبويه: «بِمَنْزِلَةِ (جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ)»[5].

(مَبْرَمَانُ):

أقولُ: (زيدٌ جَنْبَ الدَّارِ، وجانِبَ الدَّارِ)[6]، وجانِبُ الدَّارِ: ما قَرُبَ منها. [٩١/ ب]

---

(١) هذه الفقرة جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش١)٩٠ب]، ولم ترد في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٢ب].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٤، (هارون) ١/ ٤١١.

(٣) أي: أن العبارة القادمة جاءت في نسخة (ح) بعد العبارة المحشى عليها.

(٤) انظر: تاج العروس (سقب) ٣/ ٦٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٥، (هارون) ١/ ٤١٢، و(جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ) من بيت للأعشى في ديوانه١١٣، وقد ذكره سيبويه ١/ ٤٠٦ (هارون)، ولفظه:

نحنُ الفَوارِسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ.

(٦) في الصحاح (جنب) ١/ ١٠١: «تقولُ: (قَعَدْتُ إلى جَنْبِ فُلانٍ وإلى جانِبِ فُلانٍ، بمعنًى)».

هَذَا بَابُ مَا شُبِّهَ مِنَ الأَمَاكِنِ الـمُخْتَصَّةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الـمُخْتَصِّ

قال سيبويه: «وَ(هُوَ مِنْكَ مَنَاطَ الثُّرَيَّا)»[١].

قال أبو الحسن: «إذا قلتَ: (مَنَاطَ الثُّرَيَّا) جازَ (مَنَاطَ العقْرَبِ والعَيُّوقِ والقَمَرِ)، وإذا قلتَ: (مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ) جاز: (منزلة عَمْرٍو)، وكذلك هذا الباب يجري ذا المجرى، ولا يدخل غيرُ ما تكلَّموا به، وإذا قال: (مَنْزِلَةَ زَيْدٍ) لم يُقَلْ: (مَحَلَّهُ)، ولكنْ إذا أضافوا إلى (زَيْدٍ) أضفتَه إلى (عَمْرٍو) إنْ شئتَ، وكذلك (مَقْعَدَ عَمْرٍو) يجوز، ولا تقول: (مَجْلِسَ زَيْدٍ) إذا قالوا: (مَقْعَدَ عَمْرٍو)، ولا يُقاسُ هذا، ولا (مُعَلَّقَ الثُّرَيَّا)»، انتهى قول أبي الحسن[٢].

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهْوَ ابْنُ هَرْمَةَ:

أَنَصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ»[٣].

قال أبو الحسنِ:

سَمِعْتُهُ مِن يُونُسَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٦، (هارون) ١/ ٤١٥.

(٢) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتاهيه ١٤٧ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٦، (هارون) ١/ ٤١٥، والبيت من الوافر، وهو لابن هرمة، كما في: ديوانه ١٨١- والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٥- والخزانة ١/ ٤٢٤.

قال سيبويه: «وَ(هُوَ مِنِّي عَدْوَةُ الْفَرَسِ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ)»(١).

(ح):

(عَدْوةُ الفَرَسِ) و(خُطْوةُ(٢) الرَّجُلِ) لا تكونُ ظَرْفًا.

قال سيبويه: «وَكَمَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: (عَبْدُاللهِ خَلْفُكَ) إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْخَلْفَ»(٣).

قال أبو عُثمانَ:

«أُجِيزُ في (خَلْفَ) أنْ يكونَ اسمًا، نحوُ قولِك: (خَلْفُكَ واسِعٌ)».

قال أبو عُمَرَ: «أَخْطَأَ، لا أُجِيزُ أنْ يكونَ الخَلْفُ والفَوْقُ والتَّحْتُ والأَمَامُ أسماءً إِلَّا في الشِّعْرِ، وكذلك (قُدَّامَ) وما أَشْبَهَهُ».

[٩٢/أ]

قال سيبويه: «كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنِ اسْتِ الْجَمَلْ»(٤).

(ح):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٦، (هارون) ١/ ٤١٥.

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في نسخ الشرقية والرباحية (دَعْوةُ).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٧، (هارون) ١/ ٤١٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٧، (هارون) ١/ ٤١٧.

أَرادَ أنْ يُشَبِّهَ مَكانَهُ منهُ بِمَكانِ القُرَادِ مِنِ اسْتِ الجَمَلِ.

قال سيبويه: «(دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ فَرْسَخَانِ)، فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِكَ: (دَارُكَ مِنِّي فَرْسَخَانِ)؛ لِأَنَّ (خَلْفَ) هَهُنَا اسْمٌ، وَجَعَلَ (مِنْ) فِيهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الِاسْمِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ قَوِيٌّ»[١].

في حاشيةِ (سح):

مَبْرَمَانُ: يُرِيدُ جَعْلَ (مِنْ) مُلْغاةَ مَعَ (خَلْفٍ)، كما تكونُ مَلْغاةً مَعَ الياءِ في قولِك (مِنِّي).

(أُخْرى)[٢]:

قولُهُ: «وهذا مَذْهَبٌ قَوِيٌّ» يعنيْ: أنَّ جَعْلَ (مِنْ) في (خَلْفٍ) ليس بزائدةٍ، كما أنها ليستْ بزائدةٍ في قولك (مِنِّي)، فيصيرَ (خَلْفَ) ههنا بمنزلة (خَلْفِ) في[٣] هذا الموضعِ، يعني: أنَّهُ سَوَاءٌ عليك قُلْتَ: (خَلْفَ) أو (مِنْ خَلْفِ).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَنْتَ مِنِّي فَرْسَخَيْنِ)، أَيْ: أَنْتَ مِنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرْسَخَيْنِ، فَيَكُونُ ظَرْفًا كَمَا كَانَ مَا قَبْلَهُ مِمَّا شُبِّهَ بِالْمَكَانِ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٨، (هارون) ١/ ٤١٧.

(٢) ليس في (ش١)٩٢أ.

(٣) في (ش٢)١١١أ: «ما». وهو تحريف.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٨، (هارون) ١/ ٤١٧.

في (كتابه):

يعني: أنَّ (فَرْسَخَيْنِ) ههنا ظَرْفٌ، كأنَّهُ قالَ: (في[1] فَرْسَخَيْنِ).

في حاشيةِ (سح):

«مِنِّي» يعنى: الياءَ، «تكونُ ظَرْفًا» أيْ: الإنسانُ يكونُ ظَرْفًا بـ(مِنِّي). [٩٢/ ب]

قال سيبويه: «فَأَمَّا (الْيَوْمُ الْأَحَدُ) وَ(الْيَوْمُ الِاثْنَانِ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا»[2].

قالَ أبو العَبَّاسِ:

«إذا قُلْتَ: (يَوْمُ الأَحَدِ) فكأَنَّكَ قُلْتَ (يَوْمُ الإِفْرَادِ)، وإذا قُلْتَ: (يَوْمُ الاثْنَيْنِ) فكأَنَّكَ قُلْتَ (يَوْمُ الازْدِوَاجِ)، وعلى ذا يَجْرِي جميعُ هذا البابِ».

قال أبو عليٍّ: «ليسَ ذا بشيءٍ، هذا هَذَيَانٌ»[3].

قال سيبويه: «وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (الْيَوْمَ يَوْمُكَ)، فَيَجْعَلُ (الْيَوْمَ) الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ (الْآنَ)؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: (أَنَا الْيَوْمَ أَفْعَلُ ذَاكَ) وَلَا يُرِيدُ يَوْمًا بِعَيْنِهِ»[4].

---

(١) ليس في (ش١)٩٢أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٨، (هارون) ١/ ٤١٨.

(٣) هذا نقد شديد من الفارسي لشيخ مشايخه المبرد.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٨، (هارون) ١/ ٤١٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٣ب]: لأن الرجل قد يقول.

حاشيةٌ:

وتَجْعَلُهُ زَمَانًا على المجاز، وقال الشاعرُ:

قَـدْ كُـنَّ يَكْـنُنَّ الوُجُـوهَ تَسَـتُّرًا فـاليَوْمَ حِـينَ بَـرَزْنَ للنُّظَّـارِ[١]

وقد يَجُوزُ أنْ يكونَ قالَ هذا لأنَّهُ أَرادَ يَوْمًا بعَيْنِهِ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (ضَرْبِي عَبْدَالله قَائِمًا) عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ»[٢].

(ح)[٣]:

وهذا بمنزلة (أَحْسَنُ ما يكونُ زيدٌ قائِمًا).

و(ح): تقولُ: في ذا كُلِّهِ إِضْمارُ الخبرِ، ومنهم مَن يقولُ: اسْتُغْني بالحال. [٩٣/أ]

هَذَا بَابُ الجَرِّ

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْبَاءُ وَمَا أَشْبَهَها فَلَيْسَتْ بِظُرُوفٍ وَلَا أَسْمَاءٍ، وَلَكِنَّهَا يُضَافُ بِهَا إِلَى الاِسْمِ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ»[٤].

---

(١) من الكامل، وهو للربيع بن زياد، كما في: الأغاني ١٧/ ١٩٩ - والحماسة مع شرح المرزوقي ١/ ٤١٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٨، (هارون) ١/ ٤١٩.

(٣) في (ش٢)١١١ب: «سح».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠٩، (هارون) ١/ ٤٢٠.

(فا):

يُرِيدُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، و(بزيدٍ مَرَرْتُ).

قالَ:

يعني: إذا أَضافَ (فقد أَضافَ)[1] الأَوَّلَ إلى الآخِرِ، والآخِرَ إلى الأَوَّلِ. [٩٣/ ب]

هَذَا بَابُ مَجْرَى النَّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ وَالشَّرِيكِ عَلَى الشَّرِيكِ وَالْبَدَلِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

قال سيبويه: «فـ(أَيُّما) نَعْتٌ للرَّجُلِ في كَمَالِهِ وبَذِّهِ غيرَهُ»[2].

(ح)[3]:

«وزِيادَتِهِ على غيرِهِ».

قال سيبويه: «وَيُونُسُ يَقُولُ: (هَذَا مِثْلُكَ مُقبِلًا)، وَ(هَذَا زَيْدٌ مِثْلَك)، إِذَا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ مَعْرِفَةً، وَإِذَا أَخَّرَهُ جَعَلَهُ نَكِرَةً»[4].

في (أُخْرى):

وإنَّما صارَ هذا الذي أُضِيفَ إلى المعرفةِ نَكِرةً لأنَّ الأشياءَ أَوْلُ أَحْوالِها

---

(١) ليس في (ش٢)١١٢أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٠، (هارون) ١/ ٤٢٢.

(٣) أي: أن العبارة الآتية جاءت في نسخة (ح) بدل قوله (بذِّهِ غيره).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٠، (هارون) ١/ ٤٢٣، وليس هذه الفقرة في الرَّباحية، انظر: (ح١)٣٣ب.

النَّكِرةُ، فلم يَجِئْ في (غَيْرِك) شيءٌ يكونُ نكرةً فيكونُ هذا مَعْرِفتَهُ، فهو أَوَّلُهُ، فلذلك كانَ نكرةً، ولا يكونُ فيه (غيرُ ذلك[1]) ولا (حَسْبٌ بك) فيكونَ (غيرُك) و(حَسْبُك) مَعْرِفَتَهُ، وإما (مِثْلُك) و(ضَرْبُك) فإنَّهما يُسْتَعْمَلانِ (مِثْلٌ لك) و(ضَرْبٌ لك) في الأسماء، فالذين يَسْتَعْمِلُونه كذلك يَجْعَلُون (مِثْلَك) و(ضَرْبَك) مَعْرفةً، وهم الذين يقولون: (هذا مِثْلُك مُقْبِلًا)، وهُنَّ مُضافاتٌ إلى معرفةٍ صِفاتٌ للنكرة.

قال أبو إسحاقَ: إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ ما شِئْتَ مِن رَجُلٍ) أَرادَ بهِ مَشِيئَتِك[2]، وإلَّا فلا فائدةَ فيه؛ لأَنَّهُ إذا[3] أَرادَ أنْ يَسْأَلَ -فيقولَ: (برَجُلٍ أيَّ شيءٍ شِئْتَ[4] مِن رَجُلٍ)[5]- لا[6] فائدة فيه. [٩٤/أ]

قال سيبويه: «وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (حَسَنٍ وَجْهُهُ) فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ

---

(١) كذا في جميع النسخ، ويظهر أن الصواب (غيرٌ لك)، قلتُ: ليكون (غيرك) معرفته.

(٢) أي: أن (ما) مصدرية، والتقدير: مررتُ برجلٍ مشيئتِك.

(٣) ليس في (ش٢)١١٢ب.

(٤) ليس في (ش٢)١١٢ب.

(٥) أي: فتكون (ما) استفهامية بمعنى (أي شيء).

(٦) كذا في كل النسخ، وكان الظاهر أن يقترن جواب (إذا) الشرطية بالفاء؛ لأنه جملة اسمية، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٦٥- المقتضب ٢/ ٧٢- والأصول ٢/ ١٩٥- والمفصل ٤٤٠- وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٩. ولكنه جعل جملة (لا فائدة فيه) خبر (أنَّ)، و(إذا) ظرف مقدَّم.

الْـمَعْنَى وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الحُسْنَ هَهُنَا لِلْأَوَّلِ»[١].

(مع):

للوَجْهِ، يعني: في قولك (حَسَنٌ وَجْهُهُ)، فإذا قُلْتَ: (حَسَنُ الوَجْهِ) فأَنْتَ تَجْعَلُ الحُسْنَ للأَوَّلِ. [٩٤/ ب]

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهَا كَـ(مِائَةٍ) وَ(عِشْرِينَ)»[٢].

(مع):

وذلك أَنَّك إذا[٣] أَرَدْتَ معنى التنوين في قولِك (مِثْلُ لزيدٍ[٤]) فهو كقولِك (عِشْرُون دِرْهمًا)، وإذا لم تُرِدِ التنوينَ فمِثْلُ قولِك[٥] (مائةُ دِرْهَمٍ). [٩٥/ أ]

قال سيبويه: «فقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ»[٦].

(ح):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٠، (هارون) ١/ ٤٢٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٣ب]: بمنزلة حسن وجه في اللفظ، وإن كان في المعنى واحدًا.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٣، (هارون) ١/ ٤٢٧.

(٣) ليس في (ش١)٩٤ب.

(٤) ليس في (ش١)٩٤ب.

(٥) في (ش٢)١١٣ب: «ذلك».

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٣، (هارون) ١/ ٤٢٩.

يقولُ: يَجُوزُ أنْ يُقْتَصَرَ على الأَوَّلِ في قولِك (راكِعٍ أو ساجِدٍ)، ولا يَجُوزُ الاقتصارُ في (إمَّا)(١).

قال سيبويه: «وَمِنْهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ)؛ لِإِخْرَاجِ الشَّكِّ أَوْ لِتَأْكِيدِ الْعِلْمِ فِيهِمَا»(٢).

(ح)(٣):

ومنهُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ راكِعٍ بَلْ سَاجِدٍ)، إمَّا غَلِطَ فاسْتَدْرَكَ، وإمَّا نَسِيَ فذَكَرَ، ومِثْلُ ذلك تقولُ: (ما مَرَرْتُ برَجُلٍ راكِعٍ لكنْ ساجِدٍ). [٩٥/ ب]

قال سيبويه: «جَعَلْتَهُ تَفْسِيرًا لِنَعْتٍ»(٤).

في (ح)(٥):

(جَعَلْتَهُ) الهاءُ للرَّجُلِ، و(النَّعْتُ) قولُك (صالحٍ) و(طالحٍ).

قال سيبويه: «كَذَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ تُنْشِدُهُ، وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ»(٦).

---

(١) ليس في (ش٣)١١٤أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٣، (هارون) ١/ ٤٣٠.

(٣) أي: أن العبارة الآتية ثابتة في نسخة (ح) بعد النص المحشى عليه.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٤، (هارون) ١/ ٤٣١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤أ]: (صيَّرته) بدل (جعلته).

(٥) في (ش٢)١١٤ب: «خ».

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٥، (هارون) ١/ ٤٣٢.

في (س):

لا حَجَّةَ في قوله: «والقوافي مجرورةٌ»[1].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ نَفَرٍ: اثْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، وَوَاحِدٍ كَافِرٍ)، جَمَعْتَ الْعِدَّةَ، ثُمَّ ذَكَرْتَ (اثْنَيْنِ) وَ(وَاحِدًا) تَفْسِيرًا لِـ(النَّفَرِ)، وَ(مُسْلِمَيْنِ) وَ(كَافِرٍ) نَعْتُ التَّفْسِيرِ، وَإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْبَدَلِ وَالِابْتِدَاءِ، قَالَ الرَّاجِزُ .... فَهَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ»[2].

في (أُخْرى)[3]:

«وتقولُ: (مَرَرْتُ بثلاثةٍ: رَجُلينِ وامرأةٍ)، جَمَعْتَ العَدَدَ»، يعني

---

(١) يعني في قول الشاعر الذي أنشده سيبويه ١/ ٤٣١ (هارون):

بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ ... على رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبالِ

وانتقد هذه العبارةَ المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١١٦)، فقال: «ولا معنى لهذا الكلام؛ لأنها لو كانت مرفوعةً لم تكن القافية إلى هكذا»، وردَّ هذا الانتقاد ووجَّه العبارة: ابن ولاد في الانتصار ١١٦- والسيرافي ٦/ ٦٢- وأبو نصر في شرح عيون سيبويه ١٣٢.

(٢) هذا ثابت في متن الشرقية [انظر: (ش١)٩٥ب]، وليس هو في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤أ]، وليس في طبعة (بولاق) ١/ ٢٥١، ولا (هارون) ١/ ٤٣٢، وقبله في الرَّباحية: «ومنهُ أيضًا: (مَرَرْتُ بثلاثةِ نَفَرٍ: رَجُلينِ مُسْلِمَينِ، ورَجُلٍ كافرٍ)، فجَمَعْتَ الاسمَ، وفَصَّلتَ العِدَّةَ، ثم نَعَتَّهُ وفَسَّرْتَهُ، وإنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى الأَوَّلِ في البدل والابتداء»، وهو في طبعة بولاق وهارون.

(٣) يظهر أن معنى هذه الحاشية أن العبارة الآتية ثابتة في (الأخرى) بعد النص المحشى عليه ومتصلةٌ بما بعده، ومعنى ذلك أنه في الرَّباحية مثال واحد للمسألة، وفي الشرقية مثالان، وفي (الأخرى) ثلاثة أمثلة.

بالعدَدِ: (ثلاثةٍ) و(أربعةٍ) ونحوَ ذلك، «ونَعَتَّهُ بتَفْسِيره»، أي: إذا فَسَّرْتَ: ما هم؟ فإمَّا (رَجُلَينِ وامرأةٍ)، فقَدْ فَسَّرْتَ الثَّلاثةَ، وهو نَعْتٌ لها، «وإنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى الأَوَّلِ في البَدَلِ والابتداء، وقولُ الراجزِ .... يكونُ على وَجْهين». [٩٦/ أ]

قال سيبويه: «﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجُرُّ، وَالْجرُّ عَلَى وَجْهَينِ: عَلَى الصِّفَةِ وَعَلَى الْبَدَلِ»[1].

(مَبْرَمَانُ):

«عَلَى الصِّفةِ» لِأَنَّهُ لَمَّا قالَ: ﴿تُقَٰتِلُ﴾ جعَلَ قَالَ تعَالَىٰ: ﴿فِئَةٍ﴾ صِفةً؛ لأنَّ مَعَها ما يكونُ بهِ صِفةً.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بأَرْبَعَةٍ: صَرِيعٌ وَجَرِيحٌ)؛ لِأَنَّ الصَّرِيعَ وَالجرِيحَ غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ، فَصَارَ عَلَى قَوْلِكَ: (مِنْهُمْ صَرِيعٌ وَمِنْهُمْ جَرِيحٌ)»[2].

في بعض النسخ:

ولا يَجُوزُ الجَرُّ[3] حتى تَعُدَّ الأربعةَ، فإذا عَدَدْتَ الأربعةَ[1] جازَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٥، (هارون) ١/ ٤٣٢، والآية من سورة آل عمران ١٣، وقراءة الجر قراءة شاذة، للحسن ومجاهد والزهري وحميد. انظر: إعراب النحاس ١/ ٣١٤- والبحر المحيط ٢/ ٤١١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٦، (هارون) ١/ ٤٣٤.

(٣) في (ش٣)١١٦أ: «الرفع»، وهو تحريف.

الرَّفْعُ والجَرُّ.

في (أُخْرى):

هُما اثنانِ، وليس بأربعةٍ، ولو قُلْتَ: (صَرِيعٍ وجَرِيحٍ) جازَ على[2] الأَوَّلِ وكانَ هو الأربعةَ؛ لأنَّ اثنينِ واثنينِ أربعةٌ، فصارَ الرَّفْعُ في الأَوَّلِ على قولِك: (مِنْهم صَرِيعٌ، ومِنْهم جَرِيحٌ).

قال سيبويه: «وَقَدْ يَكُونُ خَبَرًا مَا لَا يَكُونُ صِفَةً»[3].

في (ح):

«ما لا يكونُ صِفةً» ولكنْ يكونُ بَدَلًا، كما قالَ:

إِنِّي وَجَدْتُكَ يا جُرْثُومَ[4] مِنْ نَفَرٍ ... جُرْثُومَةِ اللُّؤْمِ لا جُرْثُومَةِ الكَرَمِ[5].

بَدَلًا لأنَّهُ اسمٌ، وقد تقولُ: (ما مَرَرْتُ برَجُلٍ صالحٍ بَلْ طالحٍ)، و(ما مَرَرْتُ برَجُلٍ كريمٍ بَلْ لَئِيمٍ).

يعني بـ(الخَبَر) الحالَ؛ لأنَّ الحالَ زيادةٌ في الخبر.

---

(١) كأن تقول: (مررتُ بأربعة صريعين وجريحين)، أو: (مررت بأربعة صريعين وجريح وأسير).

(٢) ليس في (ش٢)١١٥ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٦، (هارون) ١/ ٤٣٤.

(٤) في (ش٢)١١٥ب: «جريثوم»، وهو تحريف.

(٥) من البسيط، وهو بلا نسبة في الحيوان ٦/ ١١٢.

قال سيبويه: «أَبْدَلْتَ الصِّفَةَ الْآخِرَةَ مِنَ الصِّفةِ الْأُولَى»(١).

قولُه: «أَبْدَلْتَ الصِّفَةَ»، يعني: في المعنى(٢) أنَّك مَرَرْتَ برَجُلٍ صالحٍ. [٩٦/ ب].

قال سيبويه: «لِأَنَّ (لَكِنْ) لَا يُتَدَارَكُ بِهَا بَعْدَ إِيجَابٍ، وَلَكِنَّهَا يُثْبَتُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ»(٣).

قال أبو عمر: ولكنَّها تُوجِبُ بَعْدَ نَفْيٍ(٤).

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ (بَلْ) وَ(لَا بَلْ) وَ(لَكِنْ) يُشْرِكْنَ بَيْنَ النَّعْتَيْنِ»(٥).

واعْلَمْ أنَّ (لكنْ) و(ولكنْ) سواءٌ، لا تُغَيِّرُ الواوُ شيئًا.

(ح)(٦):

قالَ: إنَّما دَخَلَتِ الواوُ على (لكنْ) -وهما جَمِيعًا حَرْفَا عَطْفٍ- لأنَّ الواوَ لازِمٌ للعَطْفِ لا يَزُولُ عنه، و(لكنْ) تُشَدَّدُ فتَعْمَلُ، وتَخْرُجُ عن

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٦، (هارون) ١/ ٤٣٤.

(٢) في (ش٢)١١٥ب: «المعنى يعني».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٦، (هارون) ١/ ٤٣٤.

(٤) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٢١أ. والجرمي هنا يشرح كلام سيبويه.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٦، (هارون) ١/ ٤٣٥.

(٦) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢١٩ نحو هذه الحاشية إلى ابن السراج.

حَدِّ الحُرُوف[1].

قال سيبويه: «وَ(لَكِنْ) وَ(بَلْ) يُبْتَدَآنِ، وَلَا يَكونَانِ إِلَّا عَلَى كَلَامٍ»[2].

في (سح) مِثْلُهُ.

في (ح): «لا يُبْتَدآنِ».

(رق) و(مع): أيْ: لا يُبْتَدَأُ بَعْدَهما كما يُبْتَدَأُ بَعْدَ (كَيْفَ) و(أَيْنَ)[3]. [٩٧/أ]

قال سيبويه: «وَقَالَ الخَلِيلُ: «لَا يَقُولُونَ إِلَّا: (هَذَانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ» .... وَلَا نُرَى هَذَا وَالأَوَّلَ إِلَّا سَوَاءً .... وَقَالَ العَجَّاجُ:

كَأَنَّ غَزْلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ[4]

فَالغَزْلُ مُذَكَّرٌ، وَالعَنْكَبُوتُ أُنْثَى»[5].

---

(١) المراد بالحروف هنا حروف العطف.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٧، (هارون) ١/ ٤٣٦، كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٩٦ب]، وكذا في (سح)، وهو في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤ب]: «لا يبتدآن»، وكذا في (ح) و(رق) و(مع) كما سيأتي في الحاشية.

(٣) كل هذه الحاشية ليست في (ش٣)١١٦ب.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج، كما في: ديوانه ١/ ٢٤٣- والخزانة ٥/ ٨٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٧، (هارون) ١/ ٤٣٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤ب]- ومتن نسخة ابن دادي٩٨أ: «كأن نسج .... والغزل مذكر»! وفي الرباحية: «والعنكبوت مؤنث».

وفي (أُخرى): وقالَ آخَرُ:

فإِيَّـــاكُمْ وحَيَّـــةَ بَطْـــنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لـيسَ لَكُـمْ بِسِـيٍّ[١]

هذا البيتُ الواحِدُ في حاشيه (سح)[٢].

وقالَ ذُو الرُّمَّةِ:

تُرِيكَ غُرَّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ مَلْساءَ ليسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ[٣]

سيبويه كانَ يقولَ: (هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبِينِ)، فإنْ قالَ قائِلٌ في هذه المسألةِ: (خَرِبٍ) على الغَلَطِ جازَ، وفيه قُبْحٌ.

هَذَا بَابُ مَا اشْتَرَكَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ فِي الْحَرْفِ الْجَارِّ فَجَرَيَا عَلَيْهِ «كَمَا اشْتَرَكَ» بَيْنَهُمَا فِي النَّعْتِ فَجَرَيَا عَلَى الْمَنْعُوتِ

قال سيبويه: «وَقَدْ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) تَعْنِي أَنَّك مَرَرْتَ بِهِمَا

---

(١) من الوافر، وهو للحُطيئة، كما في: الزاهر لابن الأنباري ١/ ٤٩٠- والخصائص ٣/ ٢٢٠- والخزانة ٥/ ٨٥، والشاهد جر (هموز) على الجوار، مع أنه نعت (حية) المنصوبة، و(هموز) أي: شديد العضّ، و(السِيُّ): المِثْل.

(٢) في الخزانة ٥/ ٨٥ عن هذا البيت: «وأنشد بعده .... على أن سيبويه استدلَّ به على جَرِّ الجوارِ رَدًّا على الخليل .... وهذا سيبويه لم يستشهد بهذا البيت، وإنما استشهد بقول العجاج»، ومعنى هذا الكلام أن البيت مختلف في ثبوته في نسخ كتاب سيبويه، كما في هذه الحاشية، وقد شبَّه هذا البيت والذي بعده ببيت العجاج: ابن خلف في لباب الألباب ١٠١٥.

(٣) من البسيط، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١/ ٢- واللسان ١٣/ ٢٢٤- والخزانة ٥/ ٩٠، والشاهد جر (غير) على الجوار، مع أنه نعت (غرة) المنصوبة، و(غير مُقْرِقة) أي: ليست بهجينة.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤ب]: ما أشرك.

مُرُورَيْنِ .... فَنَفْيُ هَذَا (مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو)»[١].

قال أبو عُثمانَ[٢]:

أَخْطَأَ سيبويه عندي في قوله: «نَفْيُ هذا (ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ، وما مَرَرْتُ بعَمْرٍو)»، ونَفْيُهُ على اللَّفْظِ: (ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو)، أيْ: ما مَرَرْتُ بواحِدٍ منهما. [٩٨/أ]

هَذَا بَابُ الْمُبْدَلِ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْمُبْدَلُ يَشْرَكُ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ[٣]

قال سيبويه: «وَإِذَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مَنْعُوتٌ فَأَضْمَرْتَهُ، أَوِ اسْمٌ أَضْمَرْتَهُ أَوْ أَظْهَرْتَهُ، فَهْوَ أَقْوَى»[٤].

(س)[٥] (ح):

«وإذا كانَ قَبْلَ ذلك مَنْعُوتًا، أَوْ مَذْكُورًا أَضْمَرْتَهُ، أَوْ اسمٌ أَضْمَرْتَهُ ....».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٨، (هارون) ١/ ٤٣٨.

(٢) انظر كلامه مختصرًا في: التعليقة ١/ ٢٢٠، ونقل تخطئته المبرد في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١١٧)- والسيرافي في شرحه ٦/ ٧٦ (دار الكتب المصرية). وقد تبع المازنيَّ تلميذه المبردُ في مسائل الغلط.

(٣) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٤ب].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٩، (هارون) ١/ ٤٤٠.

(٥) ليس في (ش٢)١١٧ب.

تفسيرٌ[1]:

أيْ: إذا كانَ الاسمُ مَنْعُوتًا، كقولِك: (ما مَرَرْتُ ببَغْلٍ طويلٍ)؛ لأنَّ الفِعْلَ[2] مُضْمَرٌ في (الطويل)، فإذا كانَ كذا فهو أَحْسَنُ.

وأما قولُهُ: «أو اسمٌ أَضْمَرْتَهُ» فهو كقولِك: (ما مَرَرْتُ بهِ بَغْلًا)، يُرِيدُ بـ(الاسم) الهاءَ التي في (بهِ[3]).

قال سيبويه: «لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (مَا مَرَرْتُ بِشَيءٍ هُوَ بَغْلٌ)، فَجَازَ هَذَا كَمَا جَازَ الْـمَنْعُوتُ الْـمَذكورُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، بَلْ طَالِحٌ)»[4].

(مع):

«مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لم تُثْبِتْ شَيْئًا، فجازَ هذا كما جازَ المنعوتُ المذكورُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: (ما مَرَرْتُ برَجُلٍ صالحٍ، بَلْ طالحٌ)».

قال سيبويه: «وَمَنْ جَرَّ هَذَا فَهُوَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: (مَا مَرَرْتَ بِعَبْدِاللهِ فَلِمَ أَخِيهِ؟)، وَ(مَا لَقِيتَ زَيْدًا مَرَّةً فَكَمْ أَبَا عَمْرٍو؟)»[5].

---

(١) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٢٢ هذا التفسير لفظًا إلى الزجاج.

(٢) في التعليقة ١/ ٢٢٢: «(ما مررت ببَغْلٍ فارهٍ)؛ لأنَّ البَغْلَ مُضْمَرٌ في (الفاره)»، وهذه العبارة أوضح.

(٣) في (ش٣)١١٨أ: (بابه)، وهو تحريف.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢١٩، (هارون) ١/ ٤٤٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٥أ]: (رجل) بدل (بغل).

(٥) ب ١/ ٢١٩، (هارون) ١/ ٤٤١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٥أ]: (تريد) بدل (يريد).

في (ح):

وليس يُتكَلَّمُ بشَيْءٍ مِن هذا. [٩٩/ أ]

هَذَا بَابُ مَجْرَى نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا

قال سيبويه: «وَلَا صِفَةَ لَهُ يُعْرَفُ بِهَا»(١).

(فا):

قولُهُ: «ولا صِفةً» أيْ: ولا الرَّجُلَ صِفةً.

قال سيبويه: «لَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنَ الِاسْمِ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ (هَذَا الرَّجُلِ)»(٢).

(فا):

أيْ: ليس قولُك (الرَّجُلِ) في قولك: (هذا الرَّجُلِ) بمنزلة (الطويلِ) في قولِك: (بزيدٍ الطويلِ)؛ لأَنَّكَ إنما وَصَفْتَ بـ(الطويلِ) لَمَّا خِفْتَ أَلَّا يُعْرَفَ، وأنت لا تُرِيدُ أنْ تَجْعَلَ قولَك (هذا) اسمًا خاصًّا مِثْلَ (زيدٍ)، وتَجْعَلَ (الرَّجُلِ) صِفةً له يُعْرَفُ بها كما كان يُعْرَفُ (زيدٍ) بـ(الطويلِ)، إنَّما (الرَّجُلِ) معَ ما بَعْدَهُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنك قُلْتَ: (بالرَّجُلِ) ولكنَّكَ قَرَّبْتَ بقولك (هذا). [٩٩/ ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢١، (هارون) ٢/ ٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢١، (هارون) ٢/ ٨.

قال سيبويه: «وَأَنْشَدَ لِبَعْضِ الْعَرَبِ الْـمَوْثُوقِ بِهِمْ:

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ ارْحَلُ نَاقَتِي عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ
مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الْوُفُودُ بِبَابِهِ غَرَفُوا غَوَارِفَ مُزْبِدٍ لَا تُنْزَفُ

وَمَنْ رَفَعَ فِي النَّكِرَةِ رَفَعَ فِي الْـمَعْرِفَةِ»[1].

(سح)[2]: «وأنشدنا».

(ح): بِشْرِ بنِ أبي خازِمٍ.

(سح): «فتَبْلُغُ».

(رق): «موارد»، (سح) مثله.

(سح): «يُنْزَفُ».

(مع)[3]: على الجواب: ماهو؟ وما هما؟

قال سيبويه: «وَقَالَ آخَرُ ....:

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفَيَّ ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخَرُ مَعْزُولٌ عَنِ البَيْتِ جَانِبُ[4]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٢، (هارون) ٢/ ٩، والبيتان من الكامل، وهما لبشر بن أبي خازم، كما في: ديوانه ١٥٥- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٥ب]: (وأنشدنا) بدل (وأنشد)، (عرفوا موارد) بدل (غرفوا غوراف)، و(يُنزف) بدل (تنزف).

(٢) كل هذه الحواشي فوارق نسخ.

(٣) بعد قوله: (رفع في المعرفة).

(٤) من الطويل، وهو للعُجير السلولي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥- والخزانة ٥/ ٣٤.

وَالنَّصْبُ جَيِّدٌ»[١].

(ط):

قال أبو الحسن[٢]: يعني النَّصْبَ في (ضَيْفٌ) على البَدَلِ، ويَرْفَعُ (جانبًا) بمعنى (هو جانِبٌ).

قال: ويجوزُ أنْ يكونَ قولُ سيبويه: «والنَّصْبُ جَيِّدٌ» أنْ يكونَ لا يَعْرِفُ القافيةَ[٣].

قال سيبويه: «قَالَ ....:

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخَرَ مَزْرِيًّا عَلَيْهِ وَزَارِيا»[٤].

في طُرَّةِ (ط): «بأَخِيهِمُ».

(ح): «وآخَرَ زارِيا»[٥].

في طُرَّةِ كتابِ أبي نَصْرٍ: «وآخَرَ مَسْرُورًا وآخَرَ راضيا».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٢، (هارون) ٢/ ١٠.

(٢) هو الأخفش الأصغر، وانظر قوله في: لباب الألباب ١٠٢١ - والخزانة ٥/ ٣٤.

(٣) هذا بعيد، بل مراد سيبويه أن النصب جائز في القياس النحوي، بغض النظر عن هذا البيت.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٢، (هارون) ٢/ ١٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٥ب]: (مرزيًّا وآخر رازيا) بدل (مزريًّا عليه وزاريا)، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي -رضي الله عنه- كما في: الشرقية [انظر: (ش١)٩٩ب]- وديوانه ١٧٨ - والخزانة ٥/ ٣٤.

(٥) بدل (عليه وزاريا).

(مع)[١]: وقالَ:

وساقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وجُعَلْ
سَقْبانِ مَمْشُوقانِ مَكْنُوزَا العَضَلْ[٢]. [[١٠٠/أ]]

قال سيبويه: «أَوْ يَجِيءُ تَوْكِيدًا، كَقَوْلِكَ: (لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُخْبِرٌ) وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ»[٣].

(ح)[٤]:

قولُهُ: «وقد بَقِيَ منهم» إنما يُرِيدُ تَكْثِيرَ ذلك، كقولِك: (رَأَيْتُ بني تَمِيمٍ اليومَ كُلَّهُمْ)، وإنَّما رَأَيْتَ بَعْضَهم، وقد بَقِيَ منهم قَوْمٌ لم تَرَهُمْ، ولكنَّكَ تُكَثِّرُ.

قال سيبويه: «وَمِنَ الصِّفَةِ (أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ)، وَ(مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ)، فَإِنْ قُلْتَ: (هَذَا عَبْدُاللهِ كُلُّ الرَّجُلِ)، أَوْ (هَذَا أَخُوكَ كُلُّ الرَّجُلِ)، فَلَيْسَ فِي الْـحُسْنِ كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ»[٥].

---

(١) أي: أن هذا الرجز ثابت في (مع) بعد البيت المحشى عليه، وسوف يذكره سيبويه في نهاية الباب التالي، انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ١٧.

(٢) من الرجز، وهما للحذلمي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠- ولباب الألباب ١٠٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٣، (هارون) ٢/ ١١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٥ب]: (ويجيء) بالواو.

(٤) ليس في (ش٢)١٢٠أ، وقد عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٢٨ هذه الحاشية لفظًا إلى الزجاج.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٣، (هارون) ٢/ ١٢.

(أُخْرى):

واعلمْ أنَّ (كُلَّ الرَّجُلِ) لا يكونُ صِفةً إلَّا لِمَا فيه[1] الألفُ واللامُ، ولكنْ يكونُ بَدَلًا، وإنْ شِئْتَ كانَ بَدَلًا مِمَّا فيهِ الألفُ واللامُ، وذلكَ أنَّهُ ليسَ بعَلَمٍ ثابتٍ.

أي: ليسَ (عبدُالله) و(أخوك) كقولِك (الرَّجُل).

قال سيبويه: «وَلَكِنَّكَ بَنَيْتَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى شَيْءٍ قَدْ أَثْبَتَّ مَعْرِفتَهُ»[2].

يعني: أنَّهُ لا يُرِيدُ أنْ يُثْبِتَ له صِفةً يَتَعَرَّفُ بها، كـ(الأَحْمَرِ) ونحوِه.

قال سيبويه: «وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُبَيِّنَ بِقَوْلِهِ (كُلُّ الرَّجُلِ) مَا قَبْلَ (الرَّجُلِ)، كَمَا يُبَيِّنُ (زَيْدًا) إِذَا خَافَ أَنْ يَلْتَبِسَ، فَلَمْ يُرِدْ ذَلِكَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَإِنَّمَا هَذَا ثَنَاءٌ يَحْضُرُكَ عِنْدَ ذِكْرِكَ إِيَّاهُ»[3].

يُرِيدُ[4]:

أنَّهُ لا يُبَيِّنُ بقولِك (كُلُّ الرَّجُلِ) ما قَبْلَهُ، كما يُبَيِّنُ بـ(الطَّويل)؛ لأنَّ قولَك (كُلُّ الرَّجُلِ) ليسَ بصِفةٍ مُخَلِّصَةٍ، وإنما هو ثَناءٌ. [١٠٠/ب]

في (ح)[5]:

---

(١) في (ش٣)١٢٠ب: «قبله»، وهو تحريف.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٤، (هارون) ٢/ ١٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٤، (هارون) ٢/ ١٣.

(٤) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٢٨ هذه الحاشية لفظًا إلى ابن السراج.

(٥) أي: أن النص المحشى عليه جاء في (ح) باللفظ الآتي.

«بـ(الطويلِ) وما أَشْبَهَهُ إذا خافَ أنْ يُلْبِسَ، كأنَّها صِفةٌ قد عُرِفَ بها، كما أَرَدْتَ ذلك بالألفِ واللامِ أنْ تُبيِّنَهُ به إذا ذَكَرْتَهُ، ثم خِفْتَ الالتباسَ، فإنما هذا ثَناءٌ يَحْضُرُكَ عِنْدَ ذِكْرِ مَن تُثْنِي عليه» .

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مَا يَحْسُنُ بِـ(عَبْدِالله مِثْلِكَ) عَلَى هَذَا الْـحَدِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (مَا يَحْسُنُ بِزَيْدٍ خَيْرٍ مِنْكَ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (كُلِّ الرَّجُلِ) فِي هَذَا»[1].

(فا):

أي: (مِثْلُك) بمنزلةِ (كُلِّ الرَّجُلِ) في أنَّهُ يَجْرِي على غيرِ الأعلامِ، كما جَرَى (كُلُّ الرَّجُلِ) على غيرِ الأعلامِ، وإنما يَجْرِيانِ على المعْرِفةِ بالألفِ واللامِ؛ لأنَّ (الرَّجُلَ) أَشَدُّ إِبْهامًا مِن (زيدٍ) والأسماءِ المخصوصةِ، فيَدْخُلُ في (الرَّجُلِ) ما لا يَدْخُلُ في (زيدٍ) ونحوِه[2]. [١٠١/أ]

هَذَا بَابُ بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَقَطْعِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مُبْتَدَأَةً

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ، وَهْو بَعْضُ الْهُذَلِيِّينَ[3] .....:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٤، (هارون) ٢/ ١٤.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٢٠ب

(٣) بعده في الشرقية [انظر: (ش١)١٠١أ]: «وَهْوَ صَخْرُ الْغَيِّ»، وهو: صخر بن عبدالله الهذلي، مختلف في اسمه، شاعر جاهلي صعلوك. وبعده في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٦أ]: «وهو مالك بن خويلد =

يَا مَيَّ إِنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمِ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ»[1].

(ح): وهو مالكُ بنُ خُوَيْلِدٍ الخُنَاعِيُّ.

في (سح) مِثْلُهُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ ...:

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقِرَى وَعَبْطَ الْـمَهَارِي كُومُهَا وَشَبُوبُهَا»[2].

قال أبو الحسن[3]:

«يُرْوَى (شَبُوبُها)، و(شَنُونُها)»، يعني: بالباءِ والنونِ[4].

الخُناعي»، فهي مثل (ح) و(سح)، وهذا دليل على أن هذه النسبة ليست من كلام سيبويه.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٥، (هارون) ٢/ ١٥، والبيت من البسيط، وهو على الأصح لمالك بن خويلد (أو خالد) الخُناعي الهذلي، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي، ولأمية بن أبي عائذ، ولعبدمناف بن ربع، وللفضل بن عباس، ولأبي زبيد الطائي، انظر: ديوان الهذليين ٣/ ١- وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٨- والخزانة ١٠/ ٩٥، ١٧٥، ولم أجد من نسبه لصخر الغي، كما جاء في الشرقية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٥، (هارون) ٢/ ١٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٦أ]: (المهارَى)، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: الشرقية [انظر: (ش١)١٠١أ]- وديوانه ١/ ٦٢- وشرح أبيات الكتاب ١/ ٥٠٣.

(٣) انظر: لباب الألباب ١٠٢٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٦/ ٩٢- ولباب الألباب ١٠٣٠، والمراد أن آخر البيت يروى (وشبوبها)، ويروى (وشنونها)، والبيت من قصيدة بائية للفرزدق، فرواية (وشنونها) سماع عن بعض العرب الذين غيَّروا بيت الفرزدق.

(شَبُوبُها) في (رق). [١٠١/ ب]

هَذَا بَابُ مَا تَجْرِي عَلَيْهِ صِفَةُ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِه

قال سيبويه: «قُلْتَ لَهُ: مَا بَالُ التَّنْوِينِ وَغَيْرِ التَّنْوِينِ اسْتَوَيَا؟»[١].

(مع) و(ح):

«الْمُنَوَّنِ وغيرِ الْمُنَوَّنِ»[٢]. [١٠٢/ أ]

قال سيبويه: «وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ عِيسَى»[٣].

(ح):

ليسَ قَوْلُهما بشَيْءٍ، والقياسُ قَوْلُ سيبويه، وهو كلامُ العَرَبِ.

هَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرِ الْعَمَلِ عَلَى الِاسْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِه

قال سيبويه: «حَتَّى صَارَتْ كَأَنَّها لَهُ»[٤].

في نسخة غيرِ أَصْلِ (س):

«كأنَّها له» يعني الصِّفةَ إذا كانتْ للسَّبَبِ، كما قُلْتَ: (أزيدًا ضَرَبْتَ أخاهُ)، فالضَّرْبُ وَقَعَ على الأَخِ وجَرَى مجْرَاه، أو وَقَعَ على زيدٍ، وكما قالَ -

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٧، (هارون) ٢/ ٢٠.

(٢) أي: بدل (التنوين وغير التنوين).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٨، (هارون) ٢/ ٢١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٨، (هارون) ٢/ ٢٢.

تعالى-: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وإنَّما وَقَعَ الفِعْلُ على العَذَابِ. [١٠٢/ ب]

هَذَا بَابُ الرَّفْعِ فِيهِ وَجْهُ الْكَلَامِ، وَهْوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ

يعني: العامَّة من النحويين(١).

قال سيبويه: «لَوْ قُلْتَ: (لَهُ خَاتَمٌ حَدِيدٌ) .... كَانَ قَبِيحًا، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ: (هَذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ) .... وَ(خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ)»(٢).

في (أُخْرى):

واعلمْ أنَّ قولَهُ (خاتَمٌ مِن حَدِيدٍ) أَجْوَدُ من قولِهِ (خاتَمٌ حَدِيدٌ)؛ لأنَّ الخاتَمَ يُعْمَلُ مِن حَدِيدٍ، وليسَ الخاتَمُ الحَدِيدَ، والجَرُّ(٣) جَيِّدٌ على ضَعْفِهِ، والأَوَّلُ أَجْوَدُ.

(سح): «وإنما».

(مع): «وَجْهُ الكلامِ».

قال سيبويه: «كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِحَسَنٍ) إِذَا جَعَلْتَ الْحَسَنَ لِلْمَمْرُورِ بِهِ»(٤).

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الحمزاوية (٨٢-١) ١٦٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٨، (هارون) ٢/ ٢٣.

(٣) يعني: (خاتَمُ حديدٍ).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٤.

«جَعلْتَ الحَسَنَ للمَمْرُورِ به»؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ) لم تَجْعَلْهُ للمَمْرُورِ به.

قال سيبويه: «وَلَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِخَزٍّ صُفَّتُهُ)»[1].

(فا):

لا يَجُوزُ عندي (مَرَرْتُ برَجُلٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ) مِن حيثُ جازَ (هذا صُفَّةٌ خَزٌّ)؛ لأَنَّهُ هنا بَدَلٌ غَيْرُ صِفةٍ، وإذا جَرَرْتَهُ فقَدْ أَخْلَصْتَهُ صِفةً.

قال سيبويه: «وَقَدْ يَكُونُ فِي الشِّعْرِ: (هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ)»[2].

قال أبو العباس:

إذا قُلْتَ: (هذا خاتَمٌ طِينٌ) فحَقُّهُ البَدَلُ.

هَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ صِفَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ صِفَةً

قال سيبويه: «مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفَاعِلَةٍ»[3].

أي:

ليستْ جاريةً على الفِعْلِ، يُرِيدُ بذلك الصِّفةَ المشبَّهةَ بالفاعلِ، نحوُ: (حَسَنٍ) و(شَدِيدٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٤.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ نَكِرَةً بِمَنْزِلَةِ الِاسْمِ الَّذِي يَكُونُ فَاعِلًا حِينَ تَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ مُلَازِمُ الرَّجُلِ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ)»[1].

(ح): «فتكون».

(مع) و(ح)[2]:

«ويُنَوَّنُ كما يُنَوَّنُ (مُلازِمُ)، ويُحْذَفُ منه كما يُحْذَفُ منه، وذلك قولك ....».

قال سيبويه: «وَمَا أَشْبَهَهُ يَتَصَرَّفُ هَذَا التَّصَرُّفَ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُفْرِدَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأُخَرِ»[3].

(مع):

مِن قِبَلِ أنَّ هذا لا يُفْرَدُ، ولا يُؤَنَّثُ بالهاءِ كما يُؤَنَّثُ (فاعِلٌ)، ولا يَدْخُلُهُ الألفُ واللامُ، ولا يُضافُ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ، فيكونُ نَكِرَةً بمنزلةِ الاسمِ الذي يكونُ (فاعلًا)، حتى تقولَ: (هذا رَجُلٌ ملازِمٌ الرَّجُلَ)، لا يُنَوَّنُ كما يُنَوَّنُ، ولا يُحْذَفُ منه كما يُحْذَفُ منه[4]. [١٠٣/ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٦ب]: (ويكون)، و(يقول)، وليس فيه (قولك).

(٢) أي: أن العبارة الآتية ثابتة في (مع) و(ح) بعد (ملازم الرجل) وقبل (وذلك قولك).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢٩، (هارون) ٢/ ٢٥.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٢٤أ.

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ) جَرَرْتَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ»[1].

(ح)[2]:

أيْ: أنَّ (سَواءً) ليسَ بفِعْلٍ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، كما يُثَنَّى (حَسَنٌ) ويُجْمَعُ.

قال سيبويه: «فَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتَ برَجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ أَبُوهُ) جَازَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ بِهِ»[3].

(ح):

واعلمْ أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ: (هذا الضارِبُ الحارِثِ) -و(الحارِثُ) كـ(زيدٌ)[4]- البَتَّةَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٠، (هارون) ٢/ ٢٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٦ب]: وإنْ قلت.

(٢) في (ش٢)١٢٤أ: مع.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٠، (هارون) ٢/ ٢٧.

(٤) يريد: أن المنع من ذلك إذا كان (الحارث) علمًا كـ(زيد)، أما إذا كان (الحارث) اسم فاعل من (حَرَثَ) لا علمًا فتجوز إضافته إلى ما فيه (أل) إضافةً لفظية؛ لأن الجمهور يمنعون هذه الإضافة إلى عَلَمٍ، ويجيزها الفراء. انظر: المقتضب ٤/ ١٦١- والأصول ١/ ١٢٩- والمفصل ١٢٩- وأوضح المسالك ٣/ ٩٩.

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الأَسْمَاءِ صِفَةً مُفْرَدًا، وَلَيْسَ بِـ(فَاعِلٍ) وَلَا صِفَةً تُشَبَّهُ[1] بِـ(الْفَاعِلِ)

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ تَقُولُ: (ذِرَاعٌ الطُّولُ)، وَلَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِذِرَاعٍ طُولُهُ)»[2].

(مع):

«لأَنَّكَ لا تقولُ: (ذِرَاعٌ الطُّولُ) مُنَوَّنًا ولا غَيْرَ مُنَوَّنٍ مَعَ ضَعْفِ الكلام».

كانَ هكذا في (سح)، فضُرِبَ عليه وصُحِّحَ كما هو في المتن[3].

قال سيبويه: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُرُّهُ، وَهْوَ قَلِيلٌ، كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ)»[4].

(مع):

وهو في هذا أَقْرَبُ؛ لأَنَّهُ قد يُوصَفُ به، كما يُوصَفُ بـ(خَيْرٍ مِنْكَ) و(سَوَاءٍ) و(أبي عَشَرَةٍ)، ومَن قالَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً) على ضَعْفِهِ

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٧أ]: تُشْبِهُ (الفاعِلَ).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٧أ]: لأنك لا تقول.

(٣) في التعليقة ١/ ٢٣٤: «الفصل ليس في كتاب أبي بكر، ولا معنى له ههنا أيضًا في تبعيد هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٨.

وقُبْحِهِ قالَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ)، وقد قالَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مائةٍ إِبلُهُ). [١٠٤/أ]

قال سيبويه: «يَقُولُونَ: (هُوَ نَارٌ حُمْرَةً)؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَبْنُونَ الْأَسْمَاءَ عَلَى الْـمُبتدأِ، وَلَا يَصِفُونَ بِهَا»[1].

يعني[2]:

أنَّ (النَّارَ) لا يَصِفُونَ بِها، وقد يَبْتَدِئُونَ بِها ويَبْنُونَها على المبتدأِ[3].

قال سيبويه: «وَجَرُّهُ كَجَرِّ (الْأَسَدِ)»[4].

وهو أَحْسَنُ مِن (الأَسَدِ)؛ لأنَّ (الأَسَدَ) ليسَ يُوصَفُ بهِ، وهذا وَصْفٌ.

قال سيبويه: «وَهْوَ فِيهِ أَبْعَدُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِـ(الْفَاعِلِ)»[5].

الرَّفْعُ في (حَسَنٍ) الصِّفةِ في الرَّداءةِ نَظِيرُ الجَرِّ في الاسمِ في الرَّداءةِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٩، وفي (ش١)١٠٤أ: (حُمْرَة) بتنوين النصب والرفع.

(٢) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٣٥ هذه الحاشية إلى الزجاج.

(٣) فسَّر الزجاج كلام سيبويه بأنه أراد أن (نارًا) تقع خبرًا، ولا تقع صفة. مع أن سيبويه مثَّل لوقوعها صفة في ١/ ٤٣٤ (هارون) بقوله: «وَمِثْلُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَارٍ حُمْرَةً)». وقد ردَّ السيرافي تفسير الزجاج في شرحه ٦/ ١٠٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٩.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بِوَصْفٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ»[١].

(مع)[٢]:

«لأَنَّهُ لا يُفْصَلُ بالوَصْفِ بَيْنَهُ ....».

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ أَبُوهُ) قَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيدٍ رَجُلٍ أَبُوهُ)»[٣].

لا تُرِيدُ معنى أَنَّهُ كامِلٌ، أيْ: ليسَ بصِفةٍ؛ لأنَّكَ تُرِيدُ أنَّ أباهُ رَجُلٌ بعَيْنِهِ.

قال سيبويه: «بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهَ)»[٤].

(مع): (حَسَنٍ الوَجْهَ أَبُوهُ).

في (سح): (حَسَنٍ الوَجْهَ)، كما في المتن. [١٠٤/ ب]

قال سيبويه: «كَمَا لَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالطِّينِ خاتَمُهُ)»[٥].

تُرِيدُ: (بالكِتابِ الطِّينِ خاتَمُهُ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٢٩.

(٢) أي: أن النص المحشى عليه جاء في (مع) باللفظ الآتي. قلتُ: مُؤَدَّى العبارتين واحد.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣١، (هارون) ٢/ ٣٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٢، (هارون) ٢/ ٣٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٢، (هارون) ٢/ ٣١.

قال سيبويه: «لِأَنَّ فِي (سَوَاءٍ) اسْمًا مُضْمَرًا مَرْفُوعًا»(٢).

يُرِيدُ أَنْ يُرِيَ أَنَّ ههنا ضميرًا وإنْ كانَ اسمًا.

قال سيبويه: «وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَبْتَدأً رَفَعْتَ (سَوَاءً)»(٣).

يعني: إنْ جَعَلْتَ (هو) مَبْتدأً رَفَعْتَ (سَوَاءً).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: .... وَ(مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ)، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (خيرٌ مِنْهُ أَبُوهُ)»(٤).

(ح): وفَرْقُ ما بينَ (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) وبينَ (أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ) مِن قِبَلِ أَنَّ (خَيرًا مِنْهُ) يَحْسُنُ ابتداؤُهُ، و(أَحْسَنَ) لا يَحْسُنُ ابتداؤُهُ مِن قِبَلِ أَنَّكَ مُفَضِّلُ الأَبَ على الاسمِ الذي(٥) في (مِنْ). [١٠٥/أ]

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ: (مَرَرْتُ بزيدٍ أَخُوهُ عَمْرٌو) لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٌو أَبُوهُ)»(٦).

---

(١) في (ش١)١٠٤ب: «بالطين الكتاب».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٢، (هارون) ٢/ ٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٢، (هارون) ٢/ ٣١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٢، (هارون) ٢/ ٣١.

(٥) ليس في (ش٢)١٢٥ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٤، (هارون) ٢/ ٣٤.

قال:

معناهُ: إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزيدٍ أَخُوهُ عَمْرٌو) فجازَ حَذْفُ الواوِ؛ لأنَّ في[1] الآخِرِ ضَميرًا مِن الأَوَّلِ، فإذا لم يَكُنْ فيه ضميرٌ فلا يَجُوزُ إِلَّا بالواوِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ والسَّماءُ تُمْطِرُ). [١٠٥/ ب]

قال سيبويه: «وَهْيَ فِي (مَرَرْتُ بِأَبِي عَشَرَةٍ أَبُوهُ)»[2].

إذا قالَ: (بأبي عَشَرَةٍ أَبُوهُ) فمعناهُ: برَجُلٍ أبي عَشَرَةٍ أَبُوهُ، وإنَّما يُذْكَرُ النَّعْتُ وَحْدَهُ اختصارًا.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُونَ: (قَوْمٌ مَعْلُوجَاءُ) وَ(قَوْمٌ مَشْيَخَةٌ) وَ(قَوْمٌ مَشْيُوخَاءُ)، يَجْعلُونَهُ صِفَةً، بِمَنْزِلَةِ (شُيُوخٍ) وَ(عُلُوجٍ)»[3].

(مع)[4]: قالَ الأخفشُ.

ليس في (سح).

---

(١) ليس في (ش٢)١٢٦ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٤، (هارون) ٢/ ٣٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٤، (هارون) ٢/ ٣٥.

(٤) أي: أن النص المحشى عليه قبله في (مع) عبارة (قال الأخفش)، وليست هذه العبارة في (سح)، كما أنها ليست في الشرقية والرباحية.

هَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي مِنَ الأَفْعَالِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِعَمَلٍ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوَاهُ)، وَ(أَحَسَنٌ أَبَواهُ؟)، و(أَخارِجٌ قَوْمُك؟)، فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (قَالَ أَبواك) وَ(قَالَ قَوْمُك)، عَلَى حَدِّ مَنْ قَالَ: (قَوْمُكَ حَسَنُونَ)»[1].

(عنده):

أو يُصَرَّفُ (حَسَنٌ) تَصْرِيفَ[2] اسمِ الفاعِلِ، فيقولونَ (حَسَنُونَ)[3]، كما يقولون (مُنْطَلِقُونَ).

ويُرِيدُ: أنْ يُبَيِّنَ في ذا البابِ كَيْفَ يكونُ مَعَ المُضْمَرِ كما يكونُ معَ الظاهِرِ، وأنَّ المُضْمَرَ يَرْتَفِعُ كما يَرْتَفِعُ الظاهِرُ. [١٠٦/أ]

قال سيبويه: «وَحَذَفُوا الأَلِفَ وَالنُّونَ»[4].

(سح): حاشيةٌ[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٤، (هارون) ٢/ ٣٦.

(٢) في (ش١)١٠٥ب، و(ش٢)١٢٧أ: «بظريف»، وهو تحريف.

(٣) ليس في (ش٣)١٢٧ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٥، (هارون) ٢/ ٣٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٧ب]: (والواو)، فهي مثل ما في الحاشية.

(٥) أي: أن ما المتن قد جاء في حاشية (سح)، وأما الذي في متن (سح) وفي (ح) وفي (ط) فهو (وحذفوا الألف والواو).

عند (ح): «وحَذَفُوا الأَلِفَ والواوَ».

صح (ط).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَهُمَا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ»[١].

قولُهُ: «ولم يَفْصِلُوا بَيْنَهما في التثنيةِ والجَمْعِ»:

يقولُ[٢]: لم يقولوا: (ذَهَبَا أَخَواك) و(ذَهَبُوا إِخْوَتُكَ) فيَفْصِلُوا بينَ التثنيةِ والجَمْعِ بشَيْءٍ كما فَصَلُوا بينَ التذكيرِ والتأنيثِ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جَاؤُوا بِالتَّاءِ لِلتَّأْنِيثِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةَ إِضْمَارٍ»[٣].

في حاشية (سح):

وإنَّما جاؤُوا بالتاءِ[٤] لأنَّ التثنيةَ والجَمْعَ ليسَ بلازمٍ كالتأنيث؛ لأنَّها عَلامةٌ. [١٠٦/ ب]

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ لِلْحَذْفِ أَجْمَلَ»[٥].

(سح): «كانَ الحَذْفُ أَجْمَلَ».

هكذا في متن (ط).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٥، (هارون) ٢/ ٣٨.

(٢) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٤٣ هذه الحاشية إلى ابن السراج.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٥، (هارون) ٢/ ٣٨.

(٤) في (ش٢)١٢٧ب: (بالياء)، وهو تحريف.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٥، (هارون) ٢/ ٣٨.

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالُوا فِي (مُغْتَلِمٍ): (مُغَيْلِمٌ، وَمُغَيْلِيمٌ)»[١].

(ط) و(سح):

(مُغَيْلِيمٌ، ومَغَالِيمُ). [١٠٦/ب]

قال سيبويه: «لِأَنَّهُمْ الْأَوَّلُونَ وَأَنَّهُمْ قَدْ فُضِّلُوا بِمَا لَمْ يُفَضَّلْ بِهِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ»[٢].

قال أبو عليٍّ:

قد أَعْلَمَكَ بقولِهِ: «لأنَّهم الأَوَّلُون قد فُضِّلُوا بِمَا لم يُفَضَّلْ بِهِ غيرُهم ....» أنَّ الأَوَّلَ عندَه قد يكونُ أَوَّلًا في المَرْتَبةِ كما يكونُ أَوَّلًا في القِدَمِ، وأنه قد يَسْتَحِقُّ التَقْدِمةَ والقُوَّةَ مِن أَجْلِ أَنَّهُ أَوَّلٌ في المرتبة، كما يَسْتَحِقُّ ذلك من أَجْلِ أنَّهُ أَوَّلٌ في القِدَمِ، وأنَّهم به لهذا أَعْنى، كما أَنَّهم بالأَوَّلِ في القِدَمِ أَعْنى.

قال سيبويه: «قَالُوا: (جَاءَ جَوَارِيكَ) وَ(جَاءَ نِسَاؤُكَ) وَ(جَاءَ بَنَاتُكَ) .... إِذْ كَانَ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٥، (هارون) ٢/ ٣٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٧ب] مثل ما في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٦، (هارون) ٢/ ٣٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٦، (هارون) ٢/ ٤٠، والآية من سورة يوسف٣٠. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٧ب]: (قد جاء جواريك)، (معنى الجميع).

(عندَه)، في (أُخْرى):

(جاءَ جَوَارِيكَ)، أيْ: جماعةٌ، فليس هذا تأنيثًا حقيقيًّا، إنما قَصَدَ قَصْدَ (جماعةٍ) في هذا كما قال.

حاشيةٌ:

أي: قولُهُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ على المعنى؛ إذْ[1] كانَ تأنيثُ الجَمْعِ ليسَ بأَصْلٍ.

(مع):

وقد جاءَ في القرآنِ مَوْضِعٌ قد حُذِفَتِ التاءُ من المؤنَّثِ الذي من الحيوانِ، وذلك قولُهُ -عَجَّلَ-: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾، وهو في الواحِدة.

في (أُخْرى) -بَعْدَ الآيةِ-:

لَمَّا كانتْ (نِسْوَةٌ) في المعنى جَماعةً قالَ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ على المعنى.

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ كَأَنَّهُ قَالَ: (انْطَلَقُوا)، فَقِيلَ لَهُ: (مَنْ؟) فَقَالَ: (بَنُو فُلَانٍ)»[2].

(عنده):

---

(١) في (ش١)١٠٦ب: «إذا».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٦، (هارون) ٢/ ٤١، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٨أ] (أو).

قال أبو العباسِ[1]: بابُهُ أنْ يَجِيءَ على وَجْهَيْنِ: على[2] البَدَلِ، أو يكونَ ذَكَرَ رَجُلٌ قَوْمًا انطَلَقُوا، فقال له: (مَنْ؟)، فيقولُ: (بنو فلانٍ).

قال سيبويه: «تَجْعَلُهُ اسْمًا، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ)»[3].

(مع)، حاشيةٌ:

زَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ على هذا، وعلى قَوْلِ مَنْ قالَ: (أَكَلُوني البراغِيثُ)، فأَظْهَرَ علامةَ الجَمْعِ قَبْلَ الأسماءِ، وهو قَوْلُ الخليلِ، فعلى هذا تَجْرِي الصِّفاتُ. [١٠٧/ أ]

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهْوَ النَّابِغَةُ الجَعْدِيُّ:

وَلَا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الْأَصَمُّ كُعُوبُهُ بِثَرْوَةِ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْـمُتَظَلِّمِ»[4].

قالَ أبو عليٍّ:

رَوَى الرِّيَاشيُّ (المُتَظَلَّمِ)، وقالَ: «يُريدُ (المُتظَلَّمِ مِنْهُ)».

قالَ أبو عليٍّ: «و(المُتَظَلِّمُ) مِن قولِك: (تَظَلَّمْتُ فُلانًا) أيْ: ظَلَمْتُهُ».

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢٤٤.

(٢) في (ش٢)١٢٨ب: «في».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٧، (هارون) ٢/ ٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣٧، (هارون) ٢/ ٤٢، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي -رضي الله عنه- كما في: ديوانه ١٤٤- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٧.

[١٠٧/ ب] قال سيبويه: «وَقَالَ الْآخَرُ، وَهْوَ طُفَيْلٌ الْغَنَوِيُّ:

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ»[١].

قال أبو عليٍّ:

يُرِيدُ: أَنَّهُ مِثْلُ[٢] أَحْوَى، و(مِنَ الرِّبْعِيِّ) خَبَرُ (حاجِبُهُ)، ويَجُوزُ أنْ يكونَ (مِنْ) مُتَعَلِّقًا بـ(أَحْوَى)، ويكونَ (حاجِبُهُ) مُرْتَفِعًا بـ(أَحْوَى)، كقولِهِ: (الأَصَمُّ كُعُوبُهُ)، و(مَكْحُولٌ) خَبَرُ (العَيْن)، وذا مَوْضِعُ الشاهِدِ. [١٠٨/ أ]

قال سيبويه: «وَقَالُوا: (وَضَعَا رِحَالَهُمَا)، يُرِيدُ: رَحْلَيْ رَاحِلَتَيْنِ، فَأَجْرَوْهُ مُجْرَى شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ»[٣].

«وحَدُّ الكلامِ أنْ يَقولَ: (وَضَعْتُ رَحْلَيِ الرَّاحِلَتَيْنِ)»، هكذا هو في (سح) وفي (ط)[٤].

هَذَا بَابُ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الِاسْمِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَحْسَنُ

قال سيبويه: «فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ وَصْفٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا، وَلَوْ كَانَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٠، (هارون) ٢/ ٤٦، والبيت من البسيط، وهو لطفيل الغنوي، كما في: ديوانه ٥٥- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٧.

(٢) ليس في (ش١)١٠٧ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤١، (هارون) ٢/ ٤٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣٨أ] مثل ما في الحاشية.

(٤) أي: أن العبارة السابقة ثابتة في (سح) و(ط) بدل (فأجروه مجرى شيئين من شيئين).

هَذَا عَلَى الْقَلْبِ»[1].

(مع)[2]:

والجَرُّ فيه جائِزٌ على الوَصْفِ، وأمَّا قَوْلُهم: (هذا لا يكونُ فيهِ وَصْفٌ ولا يكونُ إِلَّا خَبَرًا) فهو باطِلٌ لو كانَ على القَلْبِ. [١٠٨/ ب]

قال سيبويه: «كَمَا يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ»[3].

(ح): بعض النحويين.

في (سح): النحويون.

قال سيبويه: «وَلَا أَنَّهُ (حَسَنٌ وَجْهُهُ جَمِيلًا)»[4].

قال أبو العباس:

(حَسَنٌ وَجْهُهُ جَمِيلًا).

قالَ[5]: وكانَ في كتابِهِ (حَسَنٌ[6] وَجْهُهُ جَمِيلًا).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥٠.

(٢) أي: أن النص القادم ثابت في (مع) بدل النص المحشى عليه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٨أ]: (حَسُنَ وجهُهُ جميلًا وجهُهُ).

(٥) ليس المبرد، ولكن لعله الفارسي بيَّنَ ما في نسخة ابن السراج بعد أن نقل عنه ما نقل عن المبرد.

(٦) كذا الحاشية في كل النسخ، ولعله (حَسُنَ) -فعل ماض- كما في الرَّباحية و(سح) و(ط).

(سح): (حَسُنَ وَجْهُهُ).

(ط): (حَسُنَ وَجْهُهُ جَمِيلًا وَجْهُهُ).

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ فِي أَنَّ الْوَصْفَ أَحْسَنُ (هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَبِيبٌ)»[1].

في (أُخْرى):

وزَعَمَ أبو الحسنِ أنَّ قولَهُ: (هذا رَجُلٌ عاقِلٌ لَبِيبٌ) أنَّ (لَبِيبٌ) بَدَلٌ مِن (عاقِلٌ)، وقد يجوزُ أنْ يكونَ صِفةً له.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا ضَعُفَ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الْأَوَّلَ وَقَعَ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُمَا فِيهِ ثَابِتَانِ لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ»[2].

(ح):

لأنَّ الحالَ في كُلِّ شيئين أحدُهما قَبْلَ الآخَرِ أَحْسَنُ منه في الشيئين اللذَيْنِ يكونانَ مَعَهُ، ألا تَرى أنَّكَ لو قُلْتَ: (هذا رَجُلٌ مُتكَلِّمٌ قائِمًا) لحَسُنَ؛ لأنَّ الكلامَ يكونُ في حالِ القيامِ، فكُلُّ ما صَحَّ فيه معنى الحالِ فهو حَسَنٌ.

قال سيبويه: «وَلَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمُّهُ لَبِيبَةً)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ....»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٢، (هارون) ٢/ ٥١.

(ح) و(مع):

(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلةٍ امْرَأَتُهُ لَبِيبةً أُمُّها)؛ لأنَّهُ لا يَصْلُحُ. [١٠٩/أ]

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ فِي هَذَا الْبَابِ فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا) فَالنَّصْبُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِابْتَدَاءٍ، وَلَا يُشْبِهُ (فِيهَا عَبْدُاللهِ قَائِمٌ غَدًا)؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ تُلْغَى حَتَّى يَكُونَ الْـمُتَكَلِّمُ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْها فِي هَذَا الْـمَوضِعِ، فَإِذَا صَارَ الِاسْمُ مَجْرُورًا أَوْ عَامِلًا فِيهِ فِعْلٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ لَمْ تُلْغِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَرْفَعُهُ الِابْتِدَاءُ، وَفِي الظُّرُوفِ إِذَا قُلْتَ: (فِيهَا أَخَوَاكَ) يَرْفَعُهُ الِابْتِدَاءُ»[١].

(فا)[٢]:

قولُهُ: «لأنَّ هذا ليسَ بابتداءٍ» يعني «مَعَهُ صَقْرٌ»؛ لأنَّ (مَعَهُ) عندَهُ هنا صِفةٌ، وهو يُرْفَعُ هنا بالظَّرْفِ[٣]، ويُمْتَنَعُ[١] مِنْهُ في غيرِ هذا الموضعِ، قال:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٣، (هارون) ٢/ ٥٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٨ب]: (فيها أخواك قائمان).

(٢) ليس في (ش٢)١٣١ب، وقد عزا الفارسي كل هذه الحاشية في التعليقة ١/ ٢٥٠ إلى ابن السراج، ثم نَقَدَ بعض ما فيها.

(٣) أي: أن (صقرٌ) هنا فاعل مرفوع بالظرف (معه)، والمشهور أن هذا قول الكوفيين، وجوَّزه الأخفش، أما سيبويه فيرى أنه مبتدأ لا فاعل، قال الفارسي في التعليقة ١/ ٢٥١ على هذه الحاشية: «من مذهب سيبويه إذا قال: (فيها زيدٌ) أن يُرفع بالابتداء، ولا يرفع بالظرف»، قلتُ: وعلى هذا أكثر كلام سيبويه، ومن ذلك قوله ١/ ٥٤-٥٥ (هارون): «(هذا بابٌ تُخبر فيه عن النكرة بنكرة) .... وتقول: (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك .... إذا جعلتَ (فيها) مستقَرًا»، وأصرح منه في ٢/ ٩٠، وجاء في كلامه =

وإنما رُفِعَ هنا بالظَّرْفِ لأَنَّهُ لا سبيلَ إلى التقديمِ، كما رُفِعَ في قولِكِ: (في الدَّارِ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) بالظَّرْفِ.

قال: وقولُهُ:«لا يُشْبِهُ (فيها عبدُاللهِ قائِمٌ غَدًا)» يعني: لا يُشْبِهُ (فيها)[٢]، و(صَقْرٌ) لا يُشْبِهُ (عبدُاللهِ)، و(صائدًا بهِ غَدًا) لا يُشْبِهُ (قائمٌ غَدًا).

وقولُهُ: «لأنَّ الظُّرُوفَ تُلْغَى، حتى يكونَ المتكلِّمُ كأَنَّهُ لم يَذْكُرْها في ذا الموضِعِ» يعني: قولَهُ (فيها عبدُاللهِ قائمٌ غَدًا).

وقولُهُ: «فإذا صارَ الاسمُ مجرورًا» يعني: في قولِهِ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ).

«أو عامِلًا فيه فِعْلٌ» نحوُ: (رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَهُ صَقْرٌ).

وقولُهُ:«أو مبتدأٌ» يعني: (هذا رَجُلٌ مَعَهُ صَقْرٌ).

فقال: في جميعِ ذا إذا صارَ الاسمُ كذا لم تُلْغِهِ، يعني الظَّرْفَ.

وقولُهُ:«في الظُّرُوفِ (فيها أَخَوَاكَ قائمانِ) يَرْفَعُهُ الابتداءُ» أيْ: يَجُوزُ أنْ يَجْعَلَ فيها خَبَرًا لـ(أَخويك)، فيَرْفَعُهُ الابتداءُ.

ما يُشعر بأنه فاعل، فقال في ١/ ٣٩٦ (هارون): «كما كان (فيها زيدٌ قائمًا) بمنزلة (استقرّ زيدٌ قائما)»، وانظر: مسائل الغلط مع الانتصار١٢٧- وشرح السيرافي ٦/ ١٧٥- وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٥٩- والبسيط لابن أبي الربيع١/ ٥٨٥- وشرح الشذور ٥٢٥- والمغني ٧٢٢.

(١) في (ش١)١٠٩أ: «ويمنع».

(٢) في التعليقة ١/ ٢٥٠: «يعني أن (معه) لا يشبه (فيها)».

في حاشية (سح):

قوله «لم تُلْغِهِ» يعني: (مَعَهُ)؛ لأنَّ (الصَّقْرَ) لم يَرْفَعْهُ الابتداءُ، وإنما هو رَفْعٌ بقولِك (مَعَهُ)، فلو أَلْغَيْتَ (مَعَهُ) لم يَصْلُحْ.

وقولُهُ: «فإذا صارَ الاسمُ مجرورًا» مِثْلُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ)، «وعامِلًا فيهِ فِعْلٌ» مِثْلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ)، «أو مبتدأً» مِثْلُ: (زيدٌ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ)، لم تُلْغِ (مَعَهُ)؛ لأنَّ (الصَّقْرَ) ليسَ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ، إنما يَرْتَفِعُ بـ(مَعَهُ)، ولو أَلْغَيْتَ (مَعَهُ) فَسَدَ الكلامَ؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (مَرَرْتَ برَجُلٍ صَقْرٌ صائدًا بِهِ) أو (رَأَيْتُ رَجُلًا صَقْرٌ صائدًا بِهِ) أو (زَيْدٌ صَقْرٌ صائدًا بِهِ) لم يَكُنْ كلامًا؛ لأنَّ ما أَلْغَيْتَهُ بمنزلة ما لم تَذْكُرْهُ.

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِها زَيْدٌ)، وَلَا (مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ ضَارِبَهَا خَالِدٌ)، وَكَمَا لَمْ يَجُزْ (يا ذَا الْـجَارِيَةِ الْوَاطِئَهَا زَيْدٌ)»[1].

(س)[2]:

يعني: إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بالجاريةِ التي وَطِئَها) أو قُلْتَ[3] مكانَ ذلك: (الواطِئَها) لم يَكُنْ حتى تقولَ (هُوَ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٣، (هارون) ٢/ ٥٣.

(٢) ليس في (ش٢)١٣١ب.

(٣) في (ش١)١٠٩أ: «لو قلت»، وفي (ش٣)١٣٢ب: «لقلت».

أي: لا يجوزُ أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ امرأةٌ ضارِبَها زيدٌ)، ولا إنْ نَصَبْتَ أيضًا، تَمْثِيلُ هذا بقولِهِ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ امرأةٌ ضارِبَها أَبُوهُ)، فنَصَبْتَ للهاء؛ لأنَّ الهاءَ مَعْرِفةٌ، كما تَنْصِبُ (ضارِبًا) لمكانِ (زيدٌ). [١٠٩/ ب]

قال سيبويه: «وَجَعَلْتَ (هُوَ) مُنْفَصِلًا»(١).

أي(٢): إذا جَعَلْتَ (هُوَ) مُنْفَصِلًا كانَ حُكْمُهُ حُكْمَ (زيد)، فلم يَجْرِ على هذا إلَّا على (الجارية).

قال سيبويه: «تُرِيدُ (هُوَ) أَوْ (أَنْتَ)»(٣).

قولُهُ: «تُرِيدُ (هُوَ) أو (أَنْت)» أيْ: إذا أَجْرَيْتَ (الواطِئَ) على (الجاريةِ) لم يَسْتكِنَّ ضميرُ المنادى في (الواطِئِ)؛ لأنَّها صِفةٌ جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له.

قال سيبويه: «فَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ ذَلِكَ الْـمُضمرُ بِـ(هُوَ)»(٤).

(فا):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٤، (هارون) ٢/ ٥٣.

(٢) ليس في (ش١)١٠٩ب، و(ش٣)١٣٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٤، (هارون) ٢/ ٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٤، (هارون) ٢/ ٥٤.

يقولُ: إذا كانَ وَصْفًا للأَوَّلِ -فِعْلًا كانَ أو اسمًا- فأنت تُضْمِرُ، كقولك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الذَّاهِبِ)، فـ(الرَّجُلِ) مُضْمَرٌ في (الذَّاهِبِ).

قال سيبويه: «فَفِي هَذَا إِضْمَارُ (هُوَ)، وَ(هُوَ) اسْمُ الْـمُنادَى، وَالصِّفَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَوَّلِ الْـمُنادَى»[1].

أيْ: لجازَ أنْ تَصِفَ الْمُضْمَرَ في الاسمِ، كما تَصِفُ الْمُضْمَرَ الذي في الفِعْلِ، وإنما مَجِيئُكَ بـ(هُوَ) إظهارٌ للفاعلِ، لا صِفةٌ بـ(هُوَ)، فتقولُ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الآخِذَتِهِ أَنْتِ)، فتَرْفَعُ (أَنْتِ) على التوكيدِ لا على فِعْلِهِ، فإنْ كان على التوكيدِ فإنَّكَ قد تَسْتَغْنِي عنه.

قال سيبويه: «فَإِنْ قِيلَ: أَمُضَافَةٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ نكِرَةٍ؟ فَإِنَّكَ قَائِلٌ: إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَلَكِنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى النَّكِرَةِ»[2].

وقال أبو الحسن:

الهاء في كُلِّ حالٍ مَعْرِفةٌ.

يعني: في (كُلِّ رَجُلٍ وأَخِيهِ)، وإنما النَّكِرةُ (الأَخُ)؛ لأنَّ مَعْناهُ و(أَخٍ له). [١١٠/أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٤، (هارون) ٢/ ٥٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٤، (هارون) ٢/ ٥٥.

قال سيبويه: «فَهَذَا الِاسْمُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ نَكِرَةً وَحْدَهُ»[١].

(ح)[٢]:

و(أَعْقادِها)[٣]؛ لأَنَّهُ عَطَفَها على (صَفْصَفٍ)، و(أَعْقادِها) مَعْرِفةٌ و(صَفْصَفٍ) نكِرةٌ؛ لأنَّ (مِنْ) لا تَجُرُّ في (كَمْ) إِلَّا نكرةً.

قال سيبويه: «وَلَمْ يُبْتَدَأْ بِهِ كَمَا يُبْتَدَأُ بِـ(مِثْلِك)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَصِرْ هَذَا نَكِرَةً إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .... كَمَا أَنَّ (أَيًّ) تكُونُ فِي النِّدَاءِ، كَقَوْلِكَ: (يَا هَذَا)، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا مَوْصُوفًا»[٤].

(ح)[٥]:

ليس كُلُّ مَوْصُوفٍ يَسْتَغني عن وَصْفِهِ، كما أَنَّ (أَيٌّ) لا تَسْتَغْنِي عن وَصْفِها، يعني في النداء.

يعني: أَنَّ (جارِها)[٦] و(إِغْمادِها)[٧] وما أَشْبَهَهُما من المعارفِ لا يَجْرِي

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٥، (هارون) ٢/ ٥٦.

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢٥٥.

(٣) في بيت ذكره سيبويه ٢/ ٥٦ (هارون)، للأعشى (انظر: ديوانه ١٢٣)، ولفظه:

وكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ ... ودَكْدَاكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٥، (هارون) ٢/ ٥٦.

(٥) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢٥٥.

(٦) في بيت ذكره سيبويه ٢/ ٥٥ (هارون) غير منسوب، ولفظه:

وأَيُّ فَتى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجارِها ... إذا ما رِجالٌ بالرِّجالِ استَقَّلتِ.

(٧) في بيت ذكره سيبويه ٢/ ٥٦ (هارون)، للأعشى (انظر: ديوانه ١٢٣)، ولفظه:

ووَضْعِ سِقَاءٍ وإِحْقابِهِ ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإِغْمادِها.

واحِدٌ منها مَجْرَى (مِثْلِك) وَحْدَهُ؛ لأنَّ (مِثْلَك) إذا كانَ وَحْدَهُ فهو نكرةٌ، وهذه الأشياءُ إذا كُنَّ وَحْدَهُنَّ فهُنَّ [معارف][1].

هَذَا بَابُ مَا يُنْصَبُ[2] فِيهِ الِاسْمُ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً

قال سيبويه: «وَيَدُلُّك عَلَى أَنَّهُ مُضْمَرٌ فِي النِّيَّةِ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ مَعَ فُلَانٍ أَجْمَعُونَ)»[3].

(فا):

أقولُ: إنما لم يَجُزْ أنْ يكونَ الضميرُ في (مَعَهُ) رَفْعًا لأَنَّهُ قد ارْتَفَعَ به ظاهِرٌ.

قال سيبويه: «وَ(قَدْ جِئْتُكَ بِرَجُلٍ آخَرَ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ)»[4].

قال أبو بكرٍ[5]:

(عاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ) نَصَبَهُ على المَدْحِ، وعليه يَدُلُّ كلامُهُ وتفسيرُهُ.

قال سيبويه: «وَتَنْصِبُهُ عَلَى الْـمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ»[1].

---

(١) في جميع النسخ (نكرة)، وهو تحريف، والتصحيح من التعليقة ١/ ٢٥٥.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣٩أ]: ينتصب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٧.

(٥) ذكر كلام ابن السراج هذا منسوبًا إليه الفارسي في التعليقة ١/ ٢٥٧.

لَحَقٌ في (ح):

ولكنِ الرَّفْعُ أَكْثَرُ وأَحْسَنُ في كُلِّ شَيْءٍ كانَ تَعْظِيمًا؛ لأَنَّكَ إذا أَثْنَيْتَ على قَوْمٍ فإنَّكَ تقولُ: (هُمْ كذا وهُمْ كذا)، والنَّصْبُ جَيِّدٌ[2]. [١١٠/ب]

(مع):

«وقد يَجُوزُ (مَرَرْتُ برَجُلٍ وجاءني الرَّجُلُ المُسْلِمانِ الصَّالِحانِ الفاضِلانِ)، وهو بالواوِ أَحْسَنُ؛ للاختلافِ»، قاله أبو الحسن.

قال سيبويه: «وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ»[3].

(ح) و(مع):

وإنْ كانَ فيهِ الألِفُ واللامُ أوْ لم يَكونا.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: (هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ) أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ) فَقَدْ دَخَلَ الآخَرُ مَعَ الْأَوَّلِ فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ»[4].

زيادةٌ في (أُخرى):

وكُلَّما كانَ مَعْناهما واحدًا فهو على الحال، وإذا كانَ مَعْناهما مُخْتَلِفًا فهو على (أَعْني).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٧.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٦/ ١٤٤، وعزا هذا القول إلى (بعض أصحابنا).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٨.

قال سيبويه: «كَمَا فَرُّوا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)»[(١)].

(ح):

يقولُ: كَرِهُوا أنْ يَرْفَعُوا (قائِم) ويُصِيِّرُوا (الرَّجُل) صِفةً، ومعَ هذا أنَّ (قائِم) مِن الفِعْلِ، وقد يَجُوزُ رَفْعُهُ، ولكنَّ النَّصْبَ فيه أَكْثَرُ وأَجْوَدُ.

قال سيبويه: «وَقَبَّحَهُ بِقَوْلِهِ: (هَذَا لِابْنِ إِنْسانَيْنِ عِنْدَنا كِرَامًا)»[(٢)].

قال أبو الحَسَنِ:

«إنما قال سيبويه (هذا لابْنِ إِنْسانَيْنِ عندَنا كِرامًا) فنَصَبَ (كِرامًا) وهو كُلُّهُ مَجْرُورٌ لأنَّ الاسمَ[(٣)] الأَوَّلَ جَرَّتْهُ اللامُ، والثاني مَجْرُورٌ بإضافَتِكَ الاسمَ الأَوَّلَ إليهِ».

وذَكَرَ[(٤)] أَنَّهُ كُلَّهُ عندَه سَوَاءٌ؛ لأَنَّ جَرَّهُ كُلَّهُ بالإضافةِ.

(ح)[(٥)]:

قالَ أبو الحَسَنِ[(٦)]: «هذا كُلُّهُ عندي سَوَاءٌ؛ لأنَّ جَرَّ ذا بالإضافةِ» ، وقد رُدَّ عليه. [١١١/أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٦، (هارون) ٢/ ٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٧، (هارون) ٢/ ٥٩.

(٣) الاسم الأول (ابن)، والاسم الثاني (إنسانين).

(٤) أي: الأخفش، تبيِّن ذلك الحاشية القادمة.

(٥) ليس في (ش٢)١٣٣ب، و(ش٣)١٣٤ب.

(٦) ذكر الفارسي في التعليقة ١/ ٢٥٩ كلام الأخفش هذا، والتعليق عليه، وأما السيرافي ٦/ ١٤٥ فلم يذكر كلام الأخفش ولا خلافه هنا.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: .... (ذَهَبَ أَخُوكَ وَقَدِمَ عَمْرٌو الرَّجُلَانِ الحَلِيمَانِ)»[١].

في (ق) و(رق)[٢]:

تفسيرُ هذا على (هُما الرَّجُلانِ)، كما قالَ في غيرِ هذا المَوْضِعِ[٣].

وليس في (س) ولا في (ح).

في نسخة المعقلي «ذَهَبَ عبدُالله وقَدِمَ عَمْرٌو الرَّجُلانِ الصالحانِ»، فغَيَّرَهُ، وقالَ: «ومَضَى عَمْرٌو»؛ ليكونَ على (ذَهَبَ) في المعنى، فيجوزَ لك النَّعْتُ عليه[٤].

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ صَارَ فِيهَا الْمَسْؤُولُ وَالْمَسْؤُولُ عَنْهُ

(فا):

المسؤولُ: (ما لَكَ قائِمًا)، والمسؤولُ عنه: (ما لزيدٍ قائِمًا)[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٧، (هارون) ٢/ ٦٠.

(٢) في (ش٣)١٣٤ب: «في (رق) و(ق)».

(٣) قال في ٢/ ٥٧: «وتقول: (اصنع ما سَرَّ أخاك وأَحَبَّ أبوك الرَّجُلانِ الصالحانِ) على الابتداء».

(٤) قال السيرافي ٦/ ١٤٦: «لا خلاف بين أصحابنا أن الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أن يوصف فاعلاهما بلفظ واحدٍ، كقولك: (مضى زيدٌ وانطلق عمرٌو الصالحان) .... وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحدٌ، فأجازا: (ذهب أخوك وقدم عمرٌو الرجلان الحكيمان)، وكان المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلا في المتفقين».

(٥) أي: المسؤول كالمثال الأول، والمسؤول عنه كالمثال الثاني.

[١١١/ ب] **قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَنْ ذَا قَائِمًا؟)»**[١].

بَعْضُ الناسِ[٢] يَعِيبُ ذا على سيبويه.

بِخَطِّ (ح)[٣]: «غَلِطَ في هذه المسألةِ»[٤].

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَنْ ذَا خَيْرٌ مِنْكَ؟)، فَهْوَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَنْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ؟)»[٥].

(عنده):

يَصِيرُ في الرَّفْعِ على جِهَةِ الإِنْكارِ والبَدَلِ.

وفي تفسير (أُخْرى):

وإنَّما تقولُ: (مَنْ ذا خيرٌ منك) إذا لم تَعْرِفْ أَنَّهُ خيرٌ مِن المسؤولِ[٦]؛ لأنَّكَ تُرِيدُ (مَنْ ذا الذي هو خيرٌ مِنْكَ)، وذلك أنَّ (ذا) تَجْرِي مَجْرَى (الذي)، فإذا قُلْتَ: (مَنْ ذا خيرًا مِنْكَ) فقد عَرَفْتَ أَنَّهُ خيرٌ منه، ولكنَّكَ سَأَلْتَ عن الرَّجُلِ: مَنْ هُوَ؟. [١١٢/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٧، (هارون) ٢/ ٦١.

(٢) منهم المبرد، انظر: المقتضب ٣/ ٢٧٣- والتعليقة ١/ ٢٦٠، ومنهم الزجاج كما في بقية الحاشية.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ١/ ٢٥٩: «قرأتُ بخَطِّ أبي إسحاق: غَلِطَ سيبويه في شرح هذه المسألة غَلْطَةً مِن حيثُ غَلَّطَهُ أبو العباس»، وأما السيرافي ٦/ ١٤٩ فلم يذكر كلام المبرد والزجاج ولا خلافهما.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش١)١١١أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٨، (هارون) ٢/ ٦١.

(٦) قال السيرافي ٦/ ١٤٩: «وأكثر ما يُستعمل هذا على إنكار أن يكون أحدٌ خيرًا منه».

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ

قال سيبويه: «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ)[١]، فَهَذَا مِثْلُ: ﴿وَٱلصَّـٰبِرِينَ﴾[٢]»[٣].

قَرَأْتُ بخَطِّ (ح):

مِن ههنا أَخَذَ القُرَّاءُ نَصْبَ المَدْحِ[٤].

قال سيبويه: «وَزَعَمَ عِيسَى أَنَّهُ سَمِعَ ذَا الرُّمَّةِ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصْبًا:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا ... عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوائِبِ وَالْحَرْبِ

أَخَاها إِذَا كَانَتْ غِضَابًا سَمَا لَهَا ... عَلَى كُلِّ حالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ»[٥].

---

(١) يريد في بيتي خِرْنِقَ (انظر: ديوانها ٤٣)، وقد ذكرهما سيبويه في ٢/ ٦٤ (هارون)، ولفظهما:

لَا يبْعَدنْ قَومِي الذِّينَ هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

(٢) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٧: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٤٩، (هارون) ٢/ ٦٥.

(٤) أي: التخريج على نَصْبِ المدح.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٠، (هارون) ٢/ ٦٥، وهذان البيتان من الطويل، وهما للأخطل، كما في: ديوانه ١٨٥ - والمحلى لابن شقير ٣٥ - وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٨، وكذا في (نسخة (سح)، وهو =

(مع): «يونس». (سح): «عيسى»[١].

(سح): «الأخطل»[٢].

(ح): «حَرْبَنا»[٣].

في (رق) و(ح): «عِضَاضًا»، و(عنده) كما في البيت[٤].

(سح): «عَضُوضًا».

قال سيبويه: «وَسَتَرَاهُ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مُبَيَّنًا فِي بابِهِ فِي بَابِ النِّدَاءِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ ....»[٥].

(سح)[٦]:

لذي الرمة في ملحق ديوانه ٣/ ١٨٤٧، وكذا في النسختين الشرقية والرباحية، وقد تبيَّن بذلك أن هذه النسبة ليست من كلام سيبويه، وانظر الروايات المذكورة في الحواشي القادمة في هذه المراجع وفي: لباب الألباب ١٠٦٧.

(١) هذه الحاشية على قوله: «وزعم عيسى».

(٢) هذه الحاشية على قوله: «ذا الرمة».

(٣) هذه الحاشية على قوله: «حربها».

(٤) هذه الحاشية والتي بعدها على قوله: «غضابًا».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٠، (هارون) ٢/ ٦٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٠ب] مثل (سح) إلا: «وستراه -إن شاء الله ﷻ- في بابه باب النداء مبينًا، وتُرِكَ إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه ....».

(٦) هذه الحاشية والتي بعدها بيان لفروق نسخ.

«مُبَيَّنًا في بابِ النِّداءِ، وتُرِكَ إِظْهارُ الفِعْلِ فيهِ[1] حيثُ ضارَعَ هذا وأَشْبَهَهُ لأنَّ (إنَّا بني فُلانٍ) ونحوَهُ بمنـزلة النِّداءِ، وقد ضارَعَهُ هذا البابُ، ومِن هذا البابِ ....». صح في (ط) في المتن.

(أُخْرى):

«لأنَّكَ إذا قُلْتَ: (يا عبدَالله) وأَنْتَ تَخْتَصُّهُ بالنِّداءِ كما اخْتَصَصْتَ نَفْسَكَ بالفَضْلِ في قولِك: (نحنُ بني فُلانٍ)، فلذلك تُرِكَ إِظْهارُ الفِعْلِ ههنا كما تُرِكَ في النِّداءِ، فقد ضارَعَهُ ذا البابُ في هذا على النِّداءِ»، يعني: على الاختصاص. [١١٢/ب]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكُ بْنُ خُوَيْلِدٍ الْـخُنَاعِيُّ:

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيَدٍ فِي حَوْمَةِ الْـمَوْتِ رَزَّامٌ وفَرَّاسُ»[2].

رَوَى الجَرْمِيُّ في (التثنيةِ والجَمْعِ)[3] «حِيَدٍ» بكَسْرِ الحاءِ[1]، قال:

---

(١) ليس في (ش٢)١٣٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥١، (هارون) ٢/ ٦٧، وفي أكثر النسخ (حَيَدٍ). وفي (ح١)٤٠ب، و(ش٢)١٣٥ب: (حِيَدٍ) بكسر الحاء، وهما روايتان، والبيت من البسيط، وهو على الأصح لمالك بن خويلد (أو خالد) الخُنَاعي الهذلي، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي، ولأمية بن أبي عائذ، ولعبدمناف بن ربع، وللفضل بن عباس، ولأبي زبيد الطائي، انظر: ديوان الهذليين ٣/ ١- وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٨- والخزانة ٥/ ١٠،١٧٤/ ٩٥.

(٣) هذا كتاب لأبي عمر الجرمي، انظر: الفهرست ٨٤- والوافي بالوفيات ١٦/ ١٤٥- وإيضاح المكنون ٤/ ٢٨٠.

«هو جَمْعُ (حَيْدَةٍ) ، وهو القَرْنُ[2]، كأَنَّهُ: (وَعِلٌ ذُو حِيَدٍ)، ويكونُ قولُهُ: (رَزَّامٌ وفَرَّاسُ) يَرْجِعُ إلى الأَسَدِ، لا إلى وَعِلٍ، ولكنْ أَنْشَدَ الشِّعْرَ مُخْتَلِطًا[3]».

في (سح): مثله[4].

(سح): هَزَّامٌ[5].

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْـمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَحْسُنُ فِيهِ التَّعْظِيمُ فَأَنْ تَذْكُرَ رَجُلًا لَيْسَ بِنَبِيهٍ عِنْدَ النَّاسِ وَلَا مَعْرُوفٍ بِالتَّعْظِيمِ، ثُمَّ تُعَظِّمُهُ كَمَا تُعَظِّمُ النَّبِيهَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ الصَّالِحَ)»[6].

تفسيرٌ (ح)[7]:

لا يَجُوزُ لك أنْ تُعَظِّمَهُ بالصلاحِ إِلَّا أنْ يكونَ قد عُرِفَ عبدُاللهِ حَقَّ

---

(١) انظر روايات البيت في مراجعه وفي: شرح السيرافي ٦/ ١٥٤- ولباب الألباب ١٠٧١.

(٢) انظر: الصحاح (حيد) ٢/ ٤٦٨.

(٣) قال السيرافي ٦/ ١٥٤: «وقع في البيت .... غَلَطٌ في كتاب سيبويه؛ لأن قوله (ذو حيد) وَعِلٌ، و(رَزَّام وفرَّاس) أسد، والصواب الذي حملته الرواة:

يا ميَّ لا يُعجِزُ الأيامَ ذو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ ....

يا ميَّ لا يُعجِزُ الأيامَ مُبْتَرِكٌ ... في حَوْمَةِ الموتِ رَزَّامٌ وفَرَّاسُ».

(٤) هذه حاشية على قوله: (حَيَدٍ)، يقول: الكلمة في (سح) بفتح الحاء، كما في الشرقية.

(٥) هذه الحاشية على قوله: (رَزَّامٌ).

(٦) ١/ ٢٥١، (هارون) ٢/ ٦٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤١أ]: (لا يجوز) بدل (لا يحسن).

(٧) أي: تفسيرٌ في نسخة (ح)، وقد ذكر الفارسي في التعليقة ١/ ٢٦٣ كلام الزجاج منسوبًا إليه.

مَعْرِفتِهِ بالصلاحِ، (وإِلَّا فلا)[1].

(سح): لا يجوز[2].

(سح): بالتَّعْظِيمِ تُعَظِّمُهُ[3].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ إِذَا وَصَفَهُم صَارُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عَرِفَ مِنْهُمْ ذَلِكَ»[4].

(ح):

لأَنَّهُ قد وَصَفَهُم، وكُلُّ ما قد وُصِفَ فكأَنَّهُ قد عُرِفَ، وإنْ لم يكن يَحْسُنُ ما[5] قد عُرِف بالشيء.

هَذَا بَابُ مَا يَجْرِي مِنَ الشَّتْمِ مَجْرَى التَّعْظِيمِ وَمَا أَشْبَهَهُ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَتَانِيَ زَيْدٌ الْفَاسِقَ الْـخَبِيثَ)، لَمْ تُرِدْ أَنْ يُكَرِّرَهُ وَلَا يُعَرِّفَكَ شَيْئًا تُنْكِرُهُ، وَلَكِنَّهُ شَتَمَهُ بِذَلِكَ، وَبَلَغَنا أَنْ بَعْضَهُمْ

---

(١) ليس في (ش٣)١٣٦ب.

(٢) هذه حاشية على قوله: (لا يحسن)، أي: أن العبارة جاءت في (سح) بلفظ (لا يجوز).

(٣) هذه حاشية على قوله: (بالتعظيم ثم تعظمه)، أي: أن العبارة جاءت في (سح) بلفظ (بالتعظيم تعظمه).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥١، (هارون) ٢/ ٦٩.

(٥) كذا في النسخ، وكأن صوابه: (يحسن حُسْنَ ما).

قَرَأَ....»[١].

(ح):

«لم يُرِدْ أنْ تُكَرِّرَهُ ولا تُعَرِّفَهُ[٢] ....».

(مع)[٣]:

فإنْ لم يَكُنْ قد عُرِفَ بالفِسْقِ والخُبْثِ لم يَجُزْ، وقد قَرَأَ ....

[١١٣/ ب]

قال سيبويه: «قَالَ عُرْوَةُ الصَّعَالِيكِ الْعَبْسِيُّ:

سَقَوْنِي الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورِ»[٤].

في (أُخرى):

«سَقَوْنِي النَّسْءَ»[٥]، وكذلك في (ح) و(مع)[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٢، (هارون) ٢/ ٧٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٤١أ]: (تقول) بدل (وذلك قولك)، و(ولم يُرِدْ أنْ يُكرِّره ولا يعرفَك).

(٢) في (ش١)١١٢ب: يكرره ولا يعرفه.

(٣) أي: أن العبارة القادمة جاءت في نسخة (مع) بعد قوله: (بذلك).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٢، (هارون) ٢/ ٧٠، والبيت من الوافر، وهو لعُروة بن الوَرْدِ، كما في: ديوانه ٥٨- والكامل ٢/ ٩٣٢- واللسان (نسأ) ٥/ ٣٠١.

(٥) (النَّسْءُ): الشَّراب الذي يزيل العقل، وقيل: اللبن المخلوط بماء، انظر: اللسان (نسأ) ١/ ١٧٠، وهذه روايةٌ في البيت في الديوان، انظر: ديوان عروة بن الورد ٨٥- ولباب الألباب ١٠٧٥.

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ الْفَرَزْدَقَ يُنْشِدُ»[٢].

«عيسى»، (ح) و(مع)[٣].

قال سيبويه: «وَهْوَ فِعْلٌ يَظْهَرُ»[٤].

(ط)[٥]:

في متْنِهِ: «لا يَظْهَرُ».

وفي طُرَّتِهِ: «لا يظهر» هُوَ الصوابُ، كما قالَ[٦] في (أَذْكُرُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ): «وإن كانَ فِعْلًا لا يُسْتَعْمَلُ».

وفي طُرَّتِهِ -أيضًا-: الصَّوابُ «هو فِعْلٌ يَظْهَرُ» دُونَ (لا)؛ لأَنَّ بِظُهُورِهِ زالَ المَدْحُ.

قال سيبويه: «عَلَى الإِضْمَارِ الَّذِي جَازَ فِي (مَرَرْتُ)»[٧].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش١)١١٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٣، (هارون) ٢/ ٧٢.

(٣) أي: في (ح) و(مع) «عيسى» بدل «يونس»، وفي شرح السيرافي ٦/ ١٥٧: «وفي بعض النسخ: عيسى».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٤، (هارون) ٢/ ٧٤.

(٥) ليس في (ش٢)١٣٧أ.

(٦) قال في ٢/ ٧٠: «وبَلَغنا أنَّ بَعْضَهم قَرَأَ هذا الحَرْفَ نَصْبًا: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾، لم يَجْعَلِ الحَمَّالةَ خَبَرًا للمرأة، ولكنه كأَنَّهُ قال: أَذْكُرُ حَمَّالةَ الحَطَبِ؛ شَتْمًا لها، وإنْ كانَ فِعْلًا لا يُسْتَعْمَلُ إظهارُهُ».

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٥، (هارون) ٢/ ٧٦.

الإضمارُ الذي جازَ في (مَرَرْتُ بهِ) قولُهُ قَبْلُ: (مَرَرْتُ بهِ المسكينُ)[١]. [١١٤/أ]

قال سيبويه: «وَجَازَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فَصْلًا»[٢].

قولُهُ: «وجازَ هذا أنْ يكونَ فَصْلًا» يعني قولَهُ (المسكينُ)؛ لأَنَّهُ فَصْلٌ بَيْنَ الهاءِ و(أَحْمَقُ).

قال سيبويه: «لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْـمَنْصُوبِ الَّذِي أَجْرَيْتَهُ مَجْرى (إِنَّا تَمِيمًا ذَاهِبُونَ)»[٣].

«المنصوبِ الذي أَجْرَيْتَهُ مَجْرى (إِنَّا تَمِيمًا ذاهِبُون)» هو (مَرَرْتُ بهِ المسكينُ) يُرِيدُ أنَّ المرفوعَ جازَ كما جازَ المنصوبُ؛ لأَنَّهُ بمعناهُ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا يُونُسُ فَزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَرْفَعُ شَيْئًا مِنَ التَّرَحُّمِ عَلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ يَرْفَعُ .... وَيَزْعُمُ أَنَّ الرَّفْعَ الَّذِي فَسَّرْنَا خطَأٌ»[٤].

(أخرى):

وزَعَمَ الأخفشُ أنَّ قَوْلَ يُونُسَ ليسَ بشَيْءٍ.

---

(١) انظر هذا الحاشية والتي بعدها للفارسي في التعليقة ١/ ٢٥٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٥، (هارون) ٢/ ٧٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٥، (هارون) ٢/ ٧٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٥، (هارون) ٢/ ٧٧.

حاشية في (سح):

فإنْ نَصَبَ يُونُسُ منه شيئًا نَصَبَهُ على الحالِ، وهو خَطَأٌ.

بَابُ[1] مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمَعْرُوفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى مَا هُوَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ (هَذَا) كَلَامًا حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ أَوْ يُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ»[2].

يعني بـ«هذا» هذه الكلمةَ[3]، «حتى يُبْنَى عليهِ[4]» نحوُ: (هذا زيدٌ)، «أو يُبْنَى على ما قَبْلَهُ» نحوُ: (زيدٌ هذا).

قال سيبويه: «وَحَالَ بَيْنَ (مُنْطَلِقٍ) وَ(هَذَا)»[5].

«وحالَ بَيْنَ (مُنْطَلِقٍ)» أي: حالَ (عبدُاللهِ).

(مع):

«وحالَ (عبدُاللهِ) بَيْنَ (مُنْطَلِقٍ) و(هذا)». [١١٤/ ب]

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٤١ب]: (هذا باب)، وفيها: (على ما قبله)، وكذا في **(سح)** كما في حواشي الشرقية.

(٢) بب١/ ٢٥٦، (هارون) ٢/ ٧٨.

(٣) أي: كلمة (هذا).

(٤) في (ش١)١١٤أ، و(ش٣)١٣٨ب: (عليها)، وهو تحريف، صوابه (عليه) كما في المتن المحشى عليه.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٦، (هارون) ٢/ ٧٨.

قال سيبويه: «فَإِنَّ النَّحْوِيِّينَ يَتَهاوَنُونَ بِالْخَلْفِ إِذَا عَرَفُوا الإِعْرَابَ»(١).

(رق) و(مع):

«مِمَّا يَتَهاوَنُونَ»، هكذا في (سح)، وفي (ط).

قال سيبويه: «لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ بِأَمْرٍ، فَقَالَ: (أَنَا عَبْدُاللهِ مُنْطَلِقًا)، وَ(هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا) كَانَ مُحَالًا»(٢).

أي(٣):

إذا أَخْبَرَكَ عنه أو عن غيرِه رَفَعَ، فقال: (أنا مُنْطَلِقٌ)، أو (هو مُنْطَلِقٌ)، ولم يَحْتَجْ أنْ يقولَ: (أنا زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، أو (هُوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ)؛ لأَنَّهُ لا يُضْمِرُهُ حتى يُعْرَفَ. [١١٥/أ]

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ خَلْفَ حَائِطٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ تَجْهَلُهُ فِيهِ، فَقُلْتَ: (مَنْ أَنْتَ؟)، فَقَالَ: (أَنَا عَبْدُاللهِ مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ) كَانَ حَسَنًا»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٧، (هارون) ٢/ ٨٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤١ب]: (مِمَّا يتهاونون)، فهي كالنسخ التي في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٧، (هارون) ٢/ ٨١.

(٣) انظر هذه الحاشية للفارسي في التعليقة ١/ ٢٦٤، وفيها: (أنا زيدٌ منطلقًا، أو هو زيدٌ منطلقًا).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٨، (هارون) ٢/ ٨١.

قال أبو إسحاق[1] في قولِهِ: (أنا زيدٌ مُنْطَلِقًا في حاجتِكَ):

«كأني قد تَقَدَّمْتُ إليه أنْ يَمْضِيَ في حاجتي، فأَحْسَسْتُ بماشٍ خَلْفَ الحائطِ، فقُلْتُ: مَنْ أنتَ؟ فقالَ: (أنا زيدٌ مُنْطلقًا في حاجتِك)، أي: على ما فارَقْتُكَ، فصارَ بمنـزلة (أنا زيدٌ مَعْرُوفًا)».

قال أبو عُمَرَ:

«هذا مُحالٌ، مَنْ أجازَ هذا أجازَ (هو عبدُاللهِ مَعْرُوفًا)».

قال أبو عليٍّ:

إذا كانَ خَلْفَ حائطٍ احتَمَلَ السائلُ الجَهَالَةَ، وبحَسَبِ احتمالِهِ للجَهالةِ تَحْسُنُ الإفادةُ، وبحَسَبِ الإفادةِ يَصِحُّ مَعْنَى الفِعْلِ، فوَجَبَ -لِمَا قُلْنا- أنْ يكونَ قولُهُ: (أنا زيدٌ مُنْطَلِقًا في حاجتِكَ) أَحْسَنَ إذا كانَ خَلْفَ الحائطِ منه إذا لم يكنْ خَلْفَ الحائطِ، بل كانَ مُواجِهًا له[2]؛ لأَنَّهُ إذا كانَ مُواجِهًا له كانَ أَبْعَدَ له من الجَهَالةِ، وإذا كانَ غيرَ مُواجِهٍ له كانَ أَقْرَبَ له إلى الجَهالةِ.

قال أبو عليٍّ:

إنما انْتَصَبَ قولُهُ (مُنْطَلِقًا) في قولِك: (أنا زيدٌ مُنْطَلِقًا في حاجتِكَ)

---

(١) نقل الفارسي في التعليقة ١/ ٢٦٥ كلام الزجاج منسوبًا إليه، واكتفى به في شرح نص سيبويه.

(٢) ليس في (ش٣)١٣٩ب.

لأَنَّهُ إذا قالَ: (أنا زيدٌ) فقد أَفادَهُ مَعْنَى فِعْلٍ، وهو التعريفُ؛ لأَنَّهُ إذا قال: (أنا زيدٌ) فقد عَرَّفَهُ أنه زيدٌ، وإذا لم يُرِدْ أنْ يُفِيدَ أنه زيدٌ فلا يَجُوزُ النَّصْبُ، فلا يقولُ: (أنا زيدٌ مُنْطَلِقًا)؛ لأنه الآنَ ليسَ فيه معنى فِعْلٍ؛ لأَنَّهُ إذا لم يُرِدْ أنْ يُفِيدَهُ أَنَّهُ زيدٌ بَطَلَ أنْ يكونَ في قوله: (أنا زيدٌ) معنى التعريفِ، وإذا بَطَلَ لم يَجُزْ نَصْبُ الحالِ عنه.

قال أبو عليٍّ: اضْبِطْ هذا؛ فإنَّهُ لا يُقالُ فيه أَجْوَدُ من هذا. [١١٦/أ]

هَذَا بَابُ مَا يَرْتَفِعُ فِيهِ الْخَبَرُ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُبْتَدَإٍ أَوْ يَنْتَصِبُ فِيهِ الْخَبَرُ لِأَنَّهُ حَالٌ لِمَعْرُوفٍ مَبْنِيٍّ عَلَى مُبْتَدَإٍ

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا يُرِيدُ فِي هَذَا الْـمَوضِعِ أَنْ يَذْكُرَ الْـمُخاطَبَ بِرُجَلٍ قَدْ عَرَفَهُ قَبْلَ ذَلِكَ»(١).

«يُريدُ في هذا الموضِعِ» أي: يُريدُ في النَّصْبِ أنْ يُذَكِّرَ المخاطَبَ برَجُلٍ قد عَرَفَهُ، لا يُريدُ أنْ يُخْبِرَهُ بانطلاقِهِ، ولو أرادَ ذلك لرَفَعَ (مُنْطلقًا)، ولو جَعَلْتَ بَدَلَ (هذا) (هو) لم يكنْ غيرُ النَّصْبِ في (مُنْطلقٍ)، وذَكَرَ هذا في البابِ الثالثِ قَبْلَ ذا(٢)(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٠، (هارون) ٢/ ٨٧، وفي الشرقية [انظر: (ش١)١١٦أ]: (يَذْكُرَ)، وتحتها (صح)، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤١ب]: (يُذَكِّرَ).

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ٧٨.

(٣) هذه الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في التعليقة ١/ ٢٦٦.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فَإِنَّ (الحَقَّ) لَا يَكُونُ (صِفَةً)»[1].

أيْ:

لم يكنِ الرَّفْعُ في قولِك: (مُصَدِّقًا) بَعْدَ (هُوَ الحَقُّ) كما كانَ في (مُنْطلقٍ) بَعْدَ قولِك: (هذا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ أنْ يكونَ صِفةً لذا ويكونَ (مُنْطلِقٌ) خَبرًا، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ (الحَقُّ مُصَدِّقًا[2]) صِفةً لـ(هو) ويكونَ (مُصَدِّقًا) خَبرًا . [١١٦/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْخَبَرُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِمَعْرُوفٍ يَرْتَفِعُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، قَدَّمْتَهُ أَوْ أَخَّرْتَهُ

قال سيبويه: «وَهَذَا يَدُلُّك عَلَى أَنَّ (فِيهَا) لَا يُحْدِثُ الرَّفْعَ أَيْضًا فِي (عَبْدُاللهِ)؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانتْ بِمَنْزِلَةِ (هَذَا) لَمْ تكُنْ لِتُلْغَى»[3].

للأخفش هنا كلامٌ في (ح)[4]. [١١٧/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٠، (هارون) ٢/ ٨٧. والآية من سورة فاطر ٣٥.

(٢) ليس في (ش١)١١٦أ، و(ش٢)١٤٠ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٢، (هارون) ٢/ ٩٠.

(٤) لم أقف على كلام الأخفش في نسخة (ح)، ولكنه -على ما يظهر- يتعلق برافع الاسم بعد الظرف في نحو: (فيها زيدٌ)، فسيبويه يرى أن (زيدٌ) مبتدأ رفعه الابتداء، والأخفش يجيز هذا ويجيز أن يكون فاعلًا رَفَعَهُ الظرف، وقد سبق ذكر هذا الخلاف في ص٥٣٠ هـ٣.

قال سيبويه: «وَمِمَّا جاءَ فِي الشِّعْرِ قَدِ انْتَصَبَ خَبَرُهُ وَهْوَ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الظَّرْفِ»(١).

قولُهُ «وهو مُقَدَّمٌ قَبْلَ الظَّرْفِ» يُرِيدُ: أنَّ حَقَّهُ أنْ يكونَ مُقَدَّمًا قَبْلَ الظَّرْفِ، يعني الاسمَ.

«قَبْلَ الظَّرْفِ» يعني: إذا كانَ يَقُومُ مَقامَ (مُنْطَلِقٍ)، وليسَ في الكلامِ ذِكْرُ (مُنْطَلِقٍ) ولا (قائِمٍ) ولا ما أَشْبَهَهُ، وإنما هو (زيدٌ فيها) فَقَطْ، وإنما لك أنْ تُلْغِيَ ولا تُلْغِيَ إذا ذَكَرْتَ مع (فيها): (مُنْطَلِقًا) أو (قائِمًا)(٢). [١١٧/ ب]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْـمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الِاسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ

قال سيبويه: «فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (هَذَا زَيْدٌ) قُلْتَ: (هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي مِنْ حِلْيَتِهِ وَمِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا بِعَيْنِهِ)، فَاخْتَصَّ هَذَا الْـمَعْنَى بِاسْمِ عَلَمٍ»(٣).

كانَ أبو بكرٍ يقولُ:

«العَلَمُ مجموعُ صِفاتٍ».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٢، (هارون) ٢/ ٩٢.

(٢) هذه الحاشية والتي قبلها نسبهما الفارسي في التعليقة ١/ ٢٦٦-٢٦٧ إلى المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٣، (هارون) ٢/ ٩٣.

(ط):

أيْ: ليَتْرُكَ النَّعْتَ الذي به يَتَعَرَّفُ المشتَرَكُ. [١١٨/ أ]

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الضُّرُوبَ لَيْسَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ تَدْخُلُهُ الْـمَعرِفةُ وَالنَّكِرَةُ، بِمَنْزِلَةِ (الْأَسَدِ)»[١].

(ح):

يعني (ابنَ عِرْسٍ) و(سَامَّ أَبْرَصَ) و(أُمَّ حُبَيْنٍ)[٢] ونحوَها، يقولُ: ليس له اسمٌ سِوَى ابْنِ عِرْسٍ، كما أنَّ لأبي الحارِثِ (أَسَدًا والأَسَدَ)، يعني: مَعْرِفةً ونِكرةً. [١١٨/ ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ أَبُو عَطَاءٍ السِّنْدِيُّ»[٣].

قال أبو عليٍّ:

أبو عَطَاءٍ السِّنْدِيُّ رَجُلٌ مُحْدَثٌ، وأبو عَطَاءٍ الهِنْدِيُّ رَجُلٌ قديمٌ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٤، (هارون) ٢/ ٩٥.

(٢) (ابن عِرس): دُوَيْبَّةٌ كالفأرة تأكل الدجاج ونحوها، و(سامُّ أبرصَ): الوزغة، و(أم حُبين): دُوَيْبَّةٌ تشبه الحرباء عظيمة البطن. انظر: القاموس (عرس) ٧١٨، و(برص) ٧٩٠، و(حبن) ١٥٣٣، وحياة الحيوان الكبرى ١/ ٣٦٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٥، (هارون) ٢/ ٩٨.

(٤) الخلاف المذكور في نسبة البيت يتردد بين أبي عطاءٍ السِّندي، وأبي عَطَاءٍ الهِنْدي، أدركا الدولة العباسية، أما السندي فهو مرزوق وقيل: أفلح بن يسار، مولى بني أسد بن خزيمة، أعجمي من السند، في لسانه لكنة، توفي سنة (١٨٠)، وأما الهندي فهو غالب، وقيل: عبدالمؤمن بن عبدالقدوس، =

وقال (ب): «الصحيحُ الهِنْدِيُّ».

«ويُقالُ: الهِنْدِيُّ»، بخَطِّ (رق).

قال سيبويه: «قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا ... وَرَمْيُ السَّفَا أَنْفاسَها بِسَهَامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ ... بِهَا يَوْمَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيَامِ»[١].

(فا):

أيْ: لاحَها جَنُوبٌ ورَمْيُ السَّفَا، ومِثْلُهُ:

بِرِيحِ خُزَامى هَيَّجَتْها وخَبْطَةٌ ... مِنَ الطَّلِّ أَنْفَاسُ الرِّيَاحِ اللَّواغِبِ[٢]

[١١٩/أ] هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اسْمٌ يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّتِهِ أَوْ كَانَ فِي صِفَتِهِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا مَا لَزِمَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ»[٣].

من بني يربوع، شاعر مطبوع، أكثر شعره في الخمر، توفي سنة (١٤٠)، وقيل (١٨٠)، انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٢، ٥٧٢- ومعجم المرزباني ٤٥٦- وسمط اللآلي ٦٠٢، ١٦٨- وفوات الوفيات ١/ ٢٢٨، ٢/ ٢٠٣.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٦، (هارون) ٢/ ٩٩، والبيتان من الطويل، وهما لذي الرمة، كما في: ديوانه ١٠٧١- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣.

(٢) من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١/ ٤٢، وفيه: (الخُزامى).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٧، (هارون) ٢/ ١٠١.

(فا):

مِثْلُ: (النَّجْمِ) و(ابنِ الصَّعِقِ). [١١٩/ب]

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (هَذَانِ زَيْدَانِ مُنْطلِقَانِ) .... لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا نكِرةً؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ جعَلْتَهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ رَجُلٍ مِنْها زَيْدٌ»[١].

بخَطِّ (ح)[٢]:

ههنا بَيَّنَ سيبويه قِصَّةَ دُخُولِ الأَلِفِ واللامِ في التَّثْنِيةِ[٣] بقولِهِ: «وعلى هذا الحَدِّ: (هذانِ زَيْدانِ مُنْطَلِقانِ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ جَعَلْتَهُما مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ واحِدٍ منها زيدٌ»[٤]. [٢/ ١ب]

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الاسْمُ فِيه بِمَنْزِلَة (الَّذِي) فِي الْمَعْرِفَة إِذَا بُنِيَ عَلَى مَا قَبْلَهُ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا مَنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا)، وَ(هَذَا مَنْ لَا أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا)، وَ(هَذَا مَا عِنْدِي مَهِينًا)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٨، (هارون) ٢/ ١٠٣.

(٢) نقل الفارسي في التعليقة ١/ ٢٦٧ كلام الزجاج منسوبًا إليه.

(٣) انظر تنكير العلم عند تثنيته وجمعه ودخول (أل) عليه في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

(٤) كذا في الحاشية، فيكون الزجاج قد ذكر كلام سيبويه بالمعنى.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٩، (هارون) ٢/ ١٠٥. وهذا لفظ الشرقية، وسيأتي في الحواشي اختلاف النسخ.

في نُسْخةِ (القاضي) و(ح): «و(هذا ما عندي مُهَيَّئًا)».

وفي (رق) و(مع): «مَهِينًا[1]»، كما (عنده): «أيْ: هذا الذي قد عَلِمْتَ أني لا أَعْرِفُهُ مُنْطَلِقًا، و(هذا ما عندي مَهِينًا)».

متن (ط): «أيْ: هذا الذي قد عَلِمْتُ أني لا أَعْرِفُهُ مُنْطَلِقًا»[2].

قال سيبويه: «وَهْوَ قَوْلُ الْأَنْصارِيِّ:

فكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُـبُّ النَّبِـيِّ مُحَمَّـدٍ إِيَّانَـا»[3].

(ح): «في النَّاسِ حُبُّ مُحَمَّدٍ إِيَّانا».

في (ح): وقال الخليلُ[4]: إذا جَرَرْتَ (غَيرِ) فهو صِفةٌ للنَّكرةِ، كأنَّهُ قالَ: على ناسٍ غَيْرِنا. [٢/ ٣أ]

هَذَا بَابُ مَا لَا يَكُونُ الِاسْمُ فِيهِ إِلَّا نَكِرَةً

قال سيبويه: «يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ، وَهْوَ قَوْلُ الشَّمَّاخِ:

---

(١) ليس في (ش٣)١٤٦أ.

(٢) هذه العبارة جاءت بعد المثال الثاني في متن الرباحية [انظر (ح١)٤٣ب].

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦٩، (هارون) ٢/ ١٠٥، والبيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك، كما في: ديوانه ٢٨٩- والخزانة ٢/ ١٢٠، وقيل: لحسان بن ثابت، ولعبدالله بن رواحة، ولبشير بن عبدالرحمن بن كعب ابن مالك، انظر: شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧- والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٠٥ بالمعنى.

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمِ نَفْسِهِ لِوَصْلِ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزُ»[١].

(ط)[٢]:

(المُعَارِز): المُنْقَبِضُ، وهَضَمَ نَفْسَهُ: ظَلَمَها وانْتَقَصَها[٣].

قال أبو إسحاق: معناهُ أنَّ الصَدِيقَ إذا لم يَهْضِمْ نَفْسَهُ للصَدِيق، فيَتَحَمَّلُهُ ويُغْضِي عنه، وَقَعَ الصُرْمُ، وهو القَطِيعةُ أو الانْقِباضُ؛ إذا اسْتَقْصى عليهِ ولم يَهْضِمْ نَفْسَهُ له. [٢/ ٥أ]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ خَبَرُهُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَهْيَ مَعْرِفَةٌ لَا تُوصَفُ وَلَا تَكُونُ وَصْفًا

قال سيبويه: «وَقَالَ: (أَكَلْتُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ) حَسَنٌ»[٤].

وقال (ح):

(أَكَلْتُ شاةً كُلَّها) (كُلَّها) مَعْرِفةٌ بَدَلٌ مِن (شاةً). [٢/ ٥ب]

قال سيبويه: «بِمَنْزِلَةِ (عَامَّتِهم) وَ(جَمَاعَتِهِمْ)، يُبْتَدَأُ وَيُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧١، ٢/ ١١٠، والبيت من الطويل، وهو للشمّاخ، كما في: ديوانه ١٧٣- والمعاني الكبير ١٢٥٦- وسمط اللالي ٤٧٣.

(٢) ليس في (ش٣) ١٤٦أ.

(٣) في (ش٣)١٤٧أ: «أو انتقصها».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٤، (هارون) ٢/ ١١٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٤، (هارون) ٢/ ١١٦.

(مع):

فتقولُ: (جَمِيعُهُمْ مُنْطَلِقونَ) و(أَتَاني جَمِيعُهُمْ)، إذا بَنَيْتَ عليهِ (جَمِيعَهم).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (كُلُّ شَيْءٍ) وَ(كُلُّ رَجُلٍ)»[1].

(ح)[2]، (مع):

إذا أَرادَ (كُلُّ الرِّجالِ) و(كُلُّ الأَشْياءِ).

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا يُبْنَيانِ عَلَى غَيْرِهِمَا»[3].

في (أُخرى):

نحوُ: (عندي كُلُّ شَيْءٍ)، و(ما لي كُلُّ شَيْءٍ)، و(مَرَرْتُ بِكُلٍّ[4])، و(مَرَرْتُ بالقَوْمِ كُلًّا)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلٍّ) فتَجُرُّ[5]، قالَ الشاعرُ:

ولكنْ إلى أَمْرِ الإلهِ وقَدْرِهِ ... وعَدْلِ قَضَاءٍ في خَلِيقَتَهِ كِلِ[6]

لأنه لا يُوصَفُ. [٢/ ٦ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٤، (هارون) ٢/ ١١٦.

(٢) ليس في (ش٢)١٤٦ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٤، (هارون) ٢/ ١١٧.

(٤) في (ش٣)١٤٩أ: «بكل شيء».

(٥) في (ش١)١٢٧أ: «فتجره».

(٦) من الطويل، ولم أجده.

هذا شيءٌ يَنْتَصِبُ على أَنَّهُ ليسَ مِن اسمِ الأَوَّلِ ولا هُوَ هُوَ

قال سيبويه: «هَذَا شَيْءٌ يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنِ اسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ هُوَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا عَرِبِيٌّ مَحْضًا)، وَ(هَذَا عَرَبِيٌّ قَلْبًا)»(١).

تفسيرُ السَّرَّاجِ(٢):

الفَرْقُ بَيْنَ [هذا](٣) والأَوَّلِ أنَّ(٤) الأَوَّلَ فيه ما يَدُلُّ على المنصوبَ؛ لأَنَّك إذا قُلْتَ: (ابنُ عَمِّي دِنْيًا) فقولُك (ابنُ عَمِّي مُدَاناةً)، وليسَ في ذا ما يَدُلُّ على (المَحْضِ) و(القَلْبِ). [٢/ ٧ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ(٥) أَنْ يُوصَفَ بِمَا بَعْدَهُ وَيُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ)»(٦).

وفي نُسْخةٍ (أُخْرى): «(وفيها قائِمًا رَجُلٌ)».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٥، (هارون) ٢/ ١٢٠.

(٢) نقل كلام ابن السراج منسوبًا إليه الفارسي في التعليقة ١/ ٢٨٠.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام، ليست في النسخ، وفي التعليقة ١/ ٢٨٠: «الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله».

(٤) ليس في (ش٢)١٤٧أ.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٥أ]: يقبح.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٦، (هارون) ٢/ ١٢٢.

وفي نُسْخةِ السَّرَّاجِ: «(وهو قائِمًا رَجُلٌ)[١]»، وقد ضَرَبَ عليه، قال: «لا يكونُ هذا عندي، إلَّا أنْ يكونَ (هو) للتَّنْبِيهِ، فيكونَ في الإشارةِ إلى الغائبِ بمنزلةِ (هذا) للمخاطَبِ».

قال سيبويه: «قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ... ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

وَقَالَ الْآخَرُ:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ»[٢].

(مع)[٣]:

سَمِعْنا هذينِ البَيْتَينِ مِمَّنْ يَرْوِيهِ مِن العَرَبِ الموثوقِ بهم. [٢/ ٨أ]

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ صَارَ (مَرَرْتُ قَائِمًا بِرَجُلٍ) لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَبْلَ الْعَامِلِ فِي الِاسْمِ»[٤].

يُرِيدُ: إذا كانَ (قائِمًا) لـ(رَجُلٍ)، لا لـ(التاء) الفاعِلةِ. [٢/ ٩أ]

---

(١) ذكر المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٣٤) هذه الرواية، ونقدها.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٦، (هارون) ٢/ ١٢٣، والبيت الأول من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١٠٢٤- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٢، والبيت الثاني من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٤٢٢- والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٧.

(٣) ليس في (ش٣)١٥٠ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٧، (هارون) ٢/ ١٢٤.

بَابُ الِابْتِدَاءِ

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْـخَلِيلُ أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ يَقُولَ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، وَذَاكَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْ (قَائِمًا) مُقَدَّمًا مَبْنِيًّا عَلَى الْـمُبْتَدَإِ»[1].

قالَ[2]: «قَرَأَ عليَّ أبو عليٍّ»، قُلْتُ -يعني أَنَّهُ قالَ لابن السَّرَّاجِ-: «مَنْ أَيْنَ قَبُحَ أنْ تَرْفَعَ (زيدًا) بـ(قائِمٍ) هنا؟».

قال: «لأنَّ الكلامَ على ضَرْبَيْنِ: فِعْلٌ وفاعِلٌ، ومَبْتدأٌ وخَبرٌ، نحوُ: (قائمٌ[3] زيدٌ) و(زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، وليسَ هذا لواحِدٍ منهما؛ لأَنَّهُ ليسَ بفِعْلٍ ولا هُوَ مُبْتدأٌ يَجِيءُ خَبَرُهُ بَعْدَهُ؛ لِخُرُوجِهِ مِن حَدِّ ما عليهِ الكلامُ، فقَبُحَ، فإذا أَرَدْتَ بذلك التأخيرَ كانَ أَحْسَنَ كلامٍ». [٢/ ١٠ب]

هَذَا بَابٌ مِنَ الِابْتِدَاءِ يُضْمَرُ فِيهِ مَا بُنِيَ[4] عَلَى الِابْتِدَاءِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (حِينَئِذٍ الْآنَ)، إِنَّمَا تُرِيدُ: وَاسْمَعِ الْآنَ»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٨، (هارون) ٢/ ١٢٧.

(٢) الحاشية كاملة في التعليقة ١/ ٢٨١، «وأولها: قال أبو عليٍّ: قُلْتُ لأبي بكرٍ ....».

(٣) كذا في جميع النسخ، وظاهره أنه تصحيفٌ صوابه: (قامَ) ليكون مثالًا للفعل والفاعل، والمثال الثاني مثال للمبتدأ والخبر، ويمكن أن يكون صوابًا فيكون المثالان للمبتدأ والخبر، الأول بتقديم الخبر والثاني بتأخيره.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٥ب]: يُبْنى.

في نُسْخةٍ -يُقالُ: إنها بخَطِّ سيبويهِ-:

«كانَ هذا حَينئذٍ، واسْمَعِ الآنَ».

قال سيبويه: «وَ(مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ، شَيْئًا)، أَيْ: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، فَحَذَفَ هَذَا؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ»[٢].

قال المبرِّدُ:

(ما أَغْفَلَهُ عنك شيئًا)، ليس يَدْرِي أصحابُنا ما معناه!

قيل للأخفش: ما معنى هذا؟ فقال: أنا أسأَلُ عنه مُذْ ستون سنة، ما رأيتُ أحدًا يعرِفُهُ[٣]!

(مع):

و(خُذْ عَنْكَ)، أيْ: خُذْ ودَعْ عَنْكَ الشَّكَّ، فحَذَفَ (دَعِ الشَّكَّ)، و(ما أَغْفَلَهُ شَيْئًا)، أيْ: ما[٤] أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا، أيْ: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ[٥]. [١٣٠/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٩، (هارون) ٢/ ١٢٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٩، (هارون) ٢/ ١٢٩.

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة ابن يبقى ٧٨ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) ليس في (ش٢)١٥٠أ.

(٥) انظر كلامًا على قول سيبويه: (ما أغفله عنك شيئًا) في: البغداديات ٢٦٩.

هَذَا بَابٌ يَكُونُ الـمُبْتَدَأُ فِيهِ مُضْمَرًا وَيَكُونُ الـمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مُظْهَرًا

هذا البابُ عَكْسُ ما قَبْلَهُ في البابِ الذي يليه[١].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ صُورَةَ شَخْصٍ، فَصَارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّخْصِ، فَقُلْتَ: (عَبْدُاللهِ وَرَبِّي)....»[٢].

(مع):

ويجوزُ النَّصْبُ في جميعِ هذا على[٣] الفِعْلِ، والرَّفْعُ أَجْوَدُ. [٢/ ١٢أ]

هَذَا بَابُ الحُرُوفِ الخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي مَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الفِعْلِ فِي مَا بَعْدَهُ

قال سيبويه: «وَلَوْ نَصَبْتَ هَذَا لَقُلْتَ: (إِنَّ الْيَوْمَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)»[٤].

(فا)[٥]:

لأنَّ (اليَوْمَ) لا يكونُ خَبرًا لـ(زيدٍ) إذا قُلْتَ: (اليَوْمُ زيدٌ)، كما لا[٦]

---

(١) الهاء تعود إلى (ما)، وفاعل (يليه) ضمير يعود إلى (الذي).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧٩، (هارون) ٢/ ١٣٠.

(٣) في (ش٢)١٥٠ب: «مع».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٠، (هارون) ٢/ ١٣٣.

(٥) نقل الفارسي هذه الحاشية بلفظها في التعليقة ١/ ٢٨٥، ونسبها إلى ابن السراج، وانظر: الأصول ١/ ٢٣١.

(٦) ليس في (ش٢)١٥١أ.

يكونُ (بِكَ) و(فِيكَ) مِن قولِك (مَأْخُوذٌ بِكَ) (راغِبٌ فِيكَ) خَبَرَيْنِ له، فلو جازَ في (بِكَ) لجازَ[1] في (اليَوْمِ).

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ (لَفِيهَا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ فِيهَا)»[2].

قال السَّرَّاجُ[3]:

اللامُ لا بُدَّ أنْ يكونَ خَبَرَ الاسمِ بَعْدَها على كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ اللامَ - يعني لامَ الابتداءِ[4]- كانَ حَقُّها أنْ تَقَعَ مَوْقِعَ (إِنَّ)؛ لأنَّها للتأكيدِ ووُصْلَةٌ للقَسَمِ، فلَمَّا أُزِيلَتْ عن المبتدأِ دَخَلَتْ في الخبر.

ولا يَجُوزُ (إِنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعامَكَ)، ولا (إِنَّ زيدًا راغِبٌ لَفِيكَ).

وزَعَمَ أبو الحَسَنِ أنَّ اللامَ مَوْضِعُها في المعنى في خَبَرِ (إِنَّ)، وليستَ بذاهِبةٍ مَعَ اللغةِ، يعني أنها واقِعةٌ على (مأخُوذٍ) و(قائِمٍ).

(فا): أيْ: أنَّ اللامَ دَخَلَتْ على (بِكَ)، وهي لا تكونُ خبرًا، فكذلك تَدْخُلُ على (عَنْكَ) و(فِيها)، ولا يكونانِ خَبَرَيْنِ؛ إذْ دَخَلَتْ على ما لا يكونُ خَبرًا. [٢/ ١٢ب]

---

(١) في (ش١): ١٣٠ب «جاز».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨١، (هارون) ٢/ ١٣٣.

(٣) نقل الفارسي في التعليقة ١/ ٢٨٥ هذه الحاشية عن ابن السراج منسوبةً إليه، وأكثرها في الأصول ١/ ٢٣١، دون زعم الأخفش.

(٤) هذه الجملة التفسيرية ليست من كلام ابن السراج، ولعلها من كلام الفارسي.

قال سيبويه: «وَشَبَّهَهُ بِمَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ .....:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[1]

وَقَالَ الْآخَرُ:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ هَهُنَا إِلَّا الإِضْمَارِ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ قَالَ، وَهْوَ الْفَرَزْدَقُ:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ[3]**»**[4]

(مع):

وإنَّما شُبِّهَ به لأنَّهُ مُضْمَرٌ فيهِ لا غَيْرُ، وليسَ هو مِثْلَهُ؛ لأنَّ الْمُضْمَرَ في (إنَّ بِكَ زيدٌ مَأْخُوذٌ) هو الحديثُ، والْمُضْمَرُ ههنا هو الْمَرْأَةُ، وهو أَقْبَحُ الإِضْمارَيْنِ، وإنما يجوزُ في الشِّعْرِ[5].

---

(١) من الطويل، واختلف في صاحبه، فقيل: لعلباء بن أرقم، ولأرقم بن علباء، ولزيد بن أرقم، ولكعب بن أرقم، ولباغت بن صَريم اليشكري، ولراشد بن شهاب اليشكري، ولابن أصرم اليشكري، انظر: الأصمعيات ١٥٧ - والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠١ - والخزانة ١٠/ ٤١١ .

(٢) من الهزج، وهو بلا نسبة في: المنصف ٣/ ١٢٨ - والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٥ - والخزانة ١٠/ ٣٩٨.

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٤٨١ - والخزانة ١٠/ ٤٤٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨١، (هارون) ٢/ ١٣٤.

(٥) ليست هذه الحاشية في (ش٢)١٥١ب، و(ش٣)١٥٤أ.

(فا)[١]:

قولُهُ: «لا يَحْسُنُ ههنا إِلَّا الإِضْمارُ» يَدُلُّ على رَفْعٍ في الرِّوايةِ[٢].

(مع): إذْ جاء خبر الثَّدْيَيْن[٣].

في (أُخْرى):

«إنْ شِئْتَ نَصَبْتَ (الثَّدْيَيْنِ)، وهو أَمْثَلُ مِن الإضمارِ؛ لأَنَّهُ لا يَحْسُنُ هذا الإضمارُ، وزَعَمَ الخليلُ» .

(فا)[٤]:

(كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) يُشْبِهُ (ولكنَّ زِنْجِيٌّ) في أَنَّ الإِضْمارَ مُرَادٌ في (لكنَّ) كما يُرادُ في قولِهِ (كأنْ ثَدْياه)، فأَمَّا النَّصْبُ بَعْدَ (لكنَّ) أَحْسَنُ[٥]، والرَّفْعُ في (كَأَنْ ظَبْيَةٌ) و(كَأَنْ ثَدْيَاهُ) أَحْسَنُ؛ لأَنَّهم جعَلُوا حَذْفَ (أَنَّ) عَلَمًا لحَذْفِ الإِضْمارِ في (أَنَّ)، وكذلك (كَأَنَّ)، وهذا قَوْلُ سيبويه.

---

(١) ليس في (ش٣)١٥٤أ، وهو في (ش٢)١٥١ب: «ط».

(٢) أي: أن (ثدياه) بالرفع في البيت، وهو رواية، والنصب رواية أيضًا، انظر: الخزانة ١٠/ ٣٩٨.

(٣) أي: أن بيت (كأنْ ثدياه حقان) لا يحسن فيه إلا إضمار ضمير الشأن للتصريح بخبر الثديين، بخلاف (كأنْ ظبيةٌ) فالمضمر ضمير المرأة لا الشأن.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) كذا في جميع النسخ، والقياس: (فأحسنُ)؛ لأنه جواب (أمَّا). انظر: الجنى الداني ٥٢٣، والذي في التعليقة ١/ ٢٨٩: «إلا أنَّ النصبَ بَعْدَ (لكنْ) أحسن».

(مع):

(كأنْ ظَبْيَةٌ)، فالإضمارُ هنا الأَوَّلُ الذي ذَكَرَهُ، والإضمارُ في (إنَّهُ بِكَ مَأْخُوذ) الحديثُ، ومِثْلُ (كأنْ ظَبْيَةٌ) قَوْلُ الفَرَزْدَقِ .

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْشَى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

.... وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا الْإِضْمَارَ .... كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي (كَأَنَّ)»[1].

(فا):

أجازَ في «باب (أنْ)»[2] أنْ تكونَ محذوفةً بمنزلة (إنْ) في قوله - تعالى-: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾[3]، و(لكنْ) و(إنَّما) وحروفِ الابتداءِ.

وقالَ[4]: لو جُعِلَ كذلك كانَ قَوْلًا قَوِيًّا، ثم قَبَّحَهُ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٢، (هارون) ٢/ ١٣٧.

(٢) في الكتاب (هارون) ٣/ ١٥١، (هذا باب أنْ وإنْ)، وذكر بيت الأعشى في ٣/ ١٦٤.

(٣) سورة الطارق ٤، وهذه قراءة جمهور السبعة، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (لَمَّا) بتشديد الميم. انظر: السبعة ٦٧٨- والنشر ٢/ ٢٩١، وذكر سيبويه هذه الآية في ٣/ ١٥٢ (هارون). وانظر كلامًا للفارسي على الآية في: الحجة ٦/ ٣٩٧- والبغداديات ١٧٥- والتعليقة ٢/ ٢٧٤-والإغفال ٢/ ٤٣٢- ومختار التذكرة ٢٠٤.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ١٦٥، ولفظه: «ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنما) كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهًا قويًا».

فقالَ[١]: الدليلُ على أنهم يُخَفِّفُونَ على إضمارِ الهاءِ أنهُ قَبيحٌ تقول: (عَلِمْتُ أنه يقولُ) أو (سوف) ونحوه[٢].

(مع):

أيْ: حِينَ قالوا: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ)، فالإضمارُ ههنا الحديثُ، كأَنَّهُ قالَ: الأَمْرُ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[٣]. [٢/ ١٣أ]

(فا)[٤]:

«في (كَأَنَّ)» يُريدُ: في قولِه: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ) و(كَأَنْ ثَدْياهُ[٥]).

قال سيبويه: «وَقَدْ كَانَ رُؤْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا .....:

قَالَتْ فَيَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدِ[٦]

فَرَفْعُهُ عَلَى وَجْهين: عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: ﴿مَثَلًا مَا

---

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ١٦٥، وفي النقلِ خَلَلٌ، ولفظه: «والدليلُ على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح (قد عَرَفْتُ أنْ يقولُ ذاك)، حتى تقول: (أنْ لا) أو تدخلَ (سوف) أو السين أو (قد)».

(٢) كل هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٥٢أ.

(٣) يشير إلى بيت الأعشى (انظر: ديوانه ١٠٩)، وقد أنشده سيبويه ٢/ ١٣٧ (هارون) قبل هذا الكلام، ولفظه: في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا ... أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ.

(٤) ليس في (ش١)١٣١أ.

(٥) في (ش٣)١٥٤ب: «طبياه».

(٦) من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٢٤- والخزانة ١٠/ ٢٥١.

بَعُوضَةٌ﴾[1]»[2].

«أَوْ» (مع) (ح)[3].

(مع):

كأنَّهُ قالَ: ألا لَيْتَ الذي[4] هُوَ هذا الحَمامُ لنا. [١٣١/ ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (لَعَلَّمَا) فَهْوَ بِمَنْزِلَةِ (كَأَنَّمَا)، وَقَالَ الشَّاعِرُ .....:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ... أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ»[5].

في نُسْخَةِ (مع):

«وقالَ الفَرَزْدَقُ:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا[6]»

---

(١) سورة البقرة ٢٦، وقراءة (بعوضةٌ) بالرفع قراءة شاذة، للضحَّاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب، انظر: المحتسب ١/ ٦٤- والبحر المحيط ١/ ٢٦٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٢، (هارون) ٢/ ١٣٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٦ب]: (ألا ليتما).

(٣) أي: أنَّ قوله: «ونصفه» جاء في (ح) و(مع) بلفظ «أو نصفه»، وهو رواية في البيت.

(٤) أي: أن (ما) اسم موصول، وصلته جملة اسمية حُذف مبتدؤها وبقي خبرها وهو (هذا). انظر: التعليقة ١/ ٢٨٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٣، (هارون) ٢/ ١٣٨، والبيت من الطويل، وهو لسُويد بن كُرَاعٍ العكلي، كما في: الأصول ١/ ٢٣٣- والأزهية ٨٩- والمفصل ٣٨٩، ولدُجانة بن أبي قيس، كما في: معجم البلدان ٥/ ٤٠٧.

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ١٨٠- وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣.

وقالَ (مع): «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لا يَعْرِفُ هذا البيتَ في الكتاب».

قال سيبويه: «وَقَالَ الْـخَلِيلُ: (إِنَّما) لَا تَعْمَلُ فِي مَا بَعْدَها .... كَما كَانَ نَظِيرُ (إِنَّ) مِنَ الْفِعْلِ مَا يَعْمَلُ»[1].

قالَ (ح)[2]:

الفَرْقُ بَيْنَ (إنَّ) و(إنَّما) أنَّ (إنَّما) يَجِيءُ لتَحْقِيرِ الخبرِ، قالَ (يه)[3]: «تقولُ: (إنَّما سِرْتُ حتى أَدْخَلَها) إذا كُنْتَ مُحَقِّرًا لسَيْرِكَ». [٢/ ١٤أ]

هَذَا بَابُ مَا يَحْسُنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةَ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ (إِنَّ مَالًا وَإِنَّ عَدَدًا)، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا»[4].

﴿(فا):

تقديرُهُ: (يا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رواجِعًا بِنا)، (لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصِّبَا)، مِثْلَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٣، (هارون) ٢/ ١٣٨.

(٢) التعليق الآتي بلفظه لابن السراج في الأصول ١/ ٢٣٤، وكذلك عزاه بلفظه الفارسي في التعليقة ١/ ٢٩٠ إلى ابن السراج، فربما كانت الحاشية للزجاج، وقال بها أيضًا ابن السراج.

(٣) أي: سيبويه، في الكتاب (هارون) ٣/ ٢٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٤، (هارون) ٢/ ١٤٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٦ب]: إن مالًا وإن ولدًا وإن عددًا.

قَوْلِ أبي عثمانَ[1] (وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)[2] في أنَّ (مِثْلَهُمْ) حالٌ عَمِلَ فيها معنى[3] الفِعْلِ مُضْمرًا، وهو (وإِذْ ما في الوجودِ مِثْلَهُمْ)، كما أنَّ (رواجِعا) حالٌ عَمِلَ فيها معنى فِعْلٍ مُضْمَرٍ، وهو (لَنا) .

قالَ (ح)[4]: إنَّما كانَ حَذْفُ الخبرِ معَ (لَا) أَكْثَرَ في الكلامِ لأَنَّهُ جوابٌ عن سؤالٍ عن الذَّاتِ، فإذا قُلْتَ: (لا رَجُلَ في الدارِ) فهو جوابٌ لقولِك: (هل مِن رَجُلٍ في الدار؟)، فالعِنايةُ هنا بالذَّاتِ، فكانَ إِبْقاءُ الذي العِنايةُ بِهِ أَحْسَنَ، وكذلك (إنَّ رَجُلًا وإنَّ مالًا) جوابٌ لِمَنْ قالَ: (هل لكم مالٌ؟)، فهذا في الإيجابِ نَظِيرُ ذلك في النَّفْيِ، والعِنايةُ هنا بالذَّاتِ كما كانَ ثَمَّ كذلك. [١٣٢/ أ]

قال سيبويه: «فَالدُّنُوُّ أَشَدُّ تَـمَكُّنًا فِي الظَّرْفِ مِنَ الْبُعْدِ»[5].

قالَ (ح):

قولُهُ:«فالدُّنُوُّ أَشَدُّ تمَكُّنًا في الظَرْفِ مِن البُعْدِ» لأنَّ حَقَّ الظَّرْفِ أنْ يُحِيطَ بالشيءِ مِن أَقْطارِهِ. [٢/ ١٤ب]

---

(١) سبق ذكر رأيه وتخريجه في الحاشية (١١٨).

(٢) في بيت الفرزدق (سبق ذكره قبل الحاشية ١١٨)، ولفظه:

فأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهمْ ... وإِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

(٣) ليس في (ش٢)١٥٥ب.

(٤) ليس في (ش٢)١٥٥ب، وقد عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٢٩٢ هذه الحاشية إلى ابن السراج.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٤، (هارون) ٢/ ١٤٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٦ب]: أشد تمكينًا.

هذا بابُ ما يكونُ محمولًا على (إنَّ)

قال سيبويه: «وَفِي الْقَرْآنِ مِثْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]»[2].

(ط):

أَخْبَرَنا الأُستاذُ أبو الحَسَنِ أنَّهُ وُجِدَ في تأليفٍ[3] مِن تآليفِ أبي عليٍّ الفارسيِّ: قِراءةُ سيبويه بالكَسْرِ[4] في (إِنَّ)، وهي قراءةُ عبدِالرحمنِ بنِ هُرْمُزَ

---

(١) سورة التوبة ٣، وتخريج القراءة في الحاشية القادمة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٥، (هارون) ٢/ ١٤٤.

(٣) لم أقف على هذا الكلام لأبي علي الفارسي.

(٤) اختُلف في نص الآية في كتاب سيبويه، فقيل بكسر (إنَّ) كما في هذه الحاشيه، وعليه لا تكون (أنَّ) بالفتح في حكم (إنَّ) في هذه المسألة عند سيبويه، وقيل: بفتح (أنَّ)، وعليه تكون (أنَّ) في حكم (إنَّ) في هذه المسألة، انظر: شرح السيرافي (العلمية) ٢/ ٤٧٣ وعد استشهاد سيبويه بالآية مكسورة وهمًا لأنها في القرآن مفتوحة- والتنبيه لابن جني ٣١، وفيه أنها مفتوحة- والجواهر ٩٣٨- وشرح اللمع للباقولي ١/ ٣٨٦- واللباب للعكبري ١/ ٢١٥- وشرح الكافية لمصنفها ٣/ ٩٦٨- وشرح الرضي ٤/ ٣٥٢- والبسيط لأبي أبي الربيع ٢/ ٧٩٤- والارتشاف ٣/ ١٢٨٩- والتذييل ٥/ ٢٠٠، ٢٠٤، قلتُ: الذي في نسخ الشرقية [انظر: (ش٣)١٥٥ب] والرَّباحية [انظر: (ح١)٤٦ب] بكسر (إنَّ)، وهو الذي يدل عليه قول سيبويه في موضع آخر، إذ قال ١/ ٢٣٨ (هارون): «كما جاز لك أن تقول: (إنَّ زيدًا فيها وعمرٌو)، ومثله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾، فابتدأ لأنَّ معنى الحديث - حينَ قال: (إنّ زيدًا منطلقٌ)- (زيدٌ منطلقٌ)، ولكنّه أَكَّدَ بـ(إنّ) كما أَكَّدَ فأَظهرَ (زيدًا) وأَضمره»، وقد شرح الزجاج كلام سيبويه هذا على أن الآية فيه بالكسر، انظر: التعليقة ١/ ١٥٧.

الأَعْرَجِ[1]. [٢/ ١٥ب]

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ (لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ) وَ(لَيْتَ) ثَلاثَتَهُنَّ يَجُوزُ فِيهِنَّ جَمِيعُ مَا جَازَ فِي (إِنَّ)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُرْفَعُ بَعْدَهُنَّ شَيْءٌ عَلَى الِابْتِدَاءِ»[2].

قالَ السَّرَّاجُ:

إنما لم يَجُزْ (وعَمْرٌو) في (لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ) لأنَّ لهذه الحروفِ معانيَ غيرَ الابتداءِ، و(إنَّ) و(لكنَّ) يُؤَكِّدانِ الخبرَ، والمعنى معنى الابتداءِ والخبرِ، فلم يَزُلِ الحديثُ عن وُجُوبِهِ بِدُخُولِهما. [٢/ ١٦أ]

هَذَا بَابٌ يَنْتَصِبُ فِيهِ الْخَبَرُ بَعْدَ الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ انْتِصَابَهُ إِذَا صَارَ مَا قَبْلَهُ مَبْنِيًّا عَلَى الِابْتِدَاءِ

قال سيبويه: «ومَنَعَهُ الاسمُ الذي قَبْلَهُ أنْ يكونَ محمولًا على (إنَّ)»[3].

(فا):

أيْ: مَنَعَهُ خَبَرُ اسمِ (إنَّ) أنْ يكونَ على (إنَّ).

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ(لَعَلَّ هَذَا زَيْدٌ

---

(١) وهي قراءة شاذةٌ له، وللحسن، ويحيى، ومجاهد، وعيسى، وإبراهيم، وابن محيصن، وهارون بن موسى وخالد عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه٩٩- وإعراب النحاس ٢/ ٤- وشواذ القراءات للكرماني ٢٠٩- والبحر المحيط ٥/ ٨- والتذييل ٥/ ٢٠٤- وإتحاف الفضلاء ٢/ ٨٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٦، (هارون) ٢/ ١٤٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٧، (هارون) ٢/ ١٤٧.

ذَاهِبًا)، وَ(كَأَنَّ هَذَا بِشْرٌ مُنْطَلِقًا)»[١].

(فا):

قَدَّمَ[٢] ما يُشْبِهُ (إنَّ) مِن الأفعالِ وهو ليس على (كانَ) و(ضَرَبَ).

[٢/ ١٦ب] **قال سيبويه: «ثُمَّ قُلْتَ: (أَلَيْسَ هَذَا زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، فَانْتَصَبَ (الْمُنْطَلِق) لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ فِي (إِنَّ)»**[٣].

(لَيْسَ) أَقْرَبُ إلى (إنَّ)؛ حيثُ كانا لا يَتَصَرَّفانِ تَصَرُّفَ (كانَ) و(ضَرَبَ). [٢/ ١٧ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ الْخَلِيلُ: (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا) عَلَى إِلْغَاءِ (كَانَ) .... وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ ....: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[٤]»[٥].

قال أبو الحسن[٦]: إنَّ ناسًا يتكلَّمون بـ(كان) حَشْوًا على ما تكلَّموا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٧، (هارون) ٢/ ١٤٨.

(٢) في (ش٢)١٥٧ب: «تقدم».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨٧، (هارون) ٢/ ١٤٨.

(٤) سورة القصص ٨٢، وتمام معنى الآية: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٠، (هارون) ٢/ ١٥٣-١٥٤.

(٦) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ١/ ١٦٢أ. وانظر الكلام على (ويكأن) في: شرح السيرافي ٢/ ٤٨١- والخصائص ٣/ ٤٢- وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨٤- والارتشاف ٥/ ٢٢٩٣- والجنى الداني ٣٥٣.

بها، فيقولون: (ضَرْبِي كانَ زَيْدٌ)، و(ضَرَبْتُ كانَ زَيْدًا)، و(ضَرَبْتُ كانَ إِخْوَتَكَ).

وزَعَمَ أنَّ في (وَيْكَأَنَّ) لغةً أخرى، وهي (وَيْكَ إِنَّ اللهَ)، معناها: وَيْلَكَ.

قال: ويجوز أنْ تكونَ (وَيْكَ) كلمةٌ تُنَبِّهُ بها، ثمَّ يقول: إنَّ اللهَ يَبْسُطُ، كأنَّه قيل له: انْتَبِهْ له، ومنه:

. . . . . . وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[1]

قال سيبويه: «وَقَالَ: (إِنَّ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ) عَلَى قَوْلِكَ: (إِنَّهُ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ)»[2].

(فا):

هذا مِثْلُ:

فلَوْ أنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إِقامةٌ . . . .[3]

---

(١) هذا جزء بيت من الكامل، وكماله:

ولقد شَفَى نفسي، وأَبْرَأَ سُقْمَها   قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وهو لعنترة العبسي، كما في: ديوانه ٢١٩ - وجمهرة أشعار العرب ١/ ٣٧٣ - والخزانة ٦/ ٤٢١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٠، (هارون) ٢/ ١٥٣.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وإنْ كانَ سَرْحٌ قدْ مضى فتَسَرَّعا)، وهو للراعي النميري، كما في: ديوانه ١٦٧ - والخزانة ١٠/ ٤٥١، ووجه الشبه بين البيت والمثال حذف ضمير الشأن بعد (إنَّ) فيهما.

[٢/ ١٨ب] هَذَا بَابُ (كَمْ)

قال سيبويه: «وَهُوَ الْحَرْفُ الْـمُسْتَفْهَمُ بِهِ، بِمَنْزِلَةِ (كَيْفَ) وَ(أَيْنَ)، وَالْـمَوْضِعُ الْآخَرُ ....»[١].

(مع):

«في أنَّهُ حَرْفُ استفهامٍ لَيْسَ غَيْرُ، والموضِعُ ....».

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا تَقُولُ: (كَمْ رَأَيْتَ رَجُلًا)»[٢].

قالَ أبو عليٍّ:

قد خَبَّرَ ههنا أنَّ (كَمْ) مُبتدأٌ مُقَدَّمٌ. [٢/ ١٩ب]

قال سيبويه: «وَلَوْ قَالَ: (أَتَاكَ ثَلَاثُونَ الْيَومَ دِرْهَمًا) كَانَ قَبِيحًا فِي الْكَلَامِ»[٣].

أبو عليٍّ:

عن السرَّاجِ، قال: قالَ أبو العبَّاس: قَرَأْتُ على عُمارَةَ[٤] لجَرِيرٍ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩١، (هارون) ٢/ ١٥٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ٢/ ١٥٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩١، (هارون) ٢/ ١٥٨.

(٤) هو عُمارةُ بن عَقيل بن بلال بن جرير، شاعر مجيد من ذرية الشاعر جرير، انظر: الوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٥٢- والخزانة ٢/ ٤٩٧.

في خَمْسَ عَشْرَةَ مِن جُمَادَى لَيْلَةً لا أَسْتَطِيعُ على الفِرَاشِ رُقَادِي[1]

قال سيبويه: «وَلَمْ يُجِزْ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ: (كَمْ غِلْمانًا لَكَ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (عِشْرُونَ ثِيابًا لَكَ)»[2].

أيْ:

تَجْعَلُ (غِلْمانًا) تمييزًا لـ(لَكَ)، فإذا فَعَلْتَ[3] ذلك لم يَجُزْ تقديمُ التمييز.

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ: (كَمْ جَرِيبًا أَرْضُكَ؟) فَـ(أَرْضُكَ) مُرْتَفِعَةٌ بِـ(كَمْ)؛ لِأَنَّهَا مُبْتَدَأَةٌ، وَ(الْأَرْضُ) مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا»[4].

قال أبو عليٍّ[5]:

قد خَبَّرَ ههنا أنَّ (كَمْ) مُبتدأٌ، و(أَرْضُكَ) مَبْنِيَّةٌ عليها[6]، وهذا خِلافُ قولِهِ[1]: لأنَّ (كَمْ) نكرةٌ، و(أَرْضُكَ) مَعْرِفةٌ، وقولِهِ[2]: إنَّ الابتداءَ بالمعرفةِ أَوْلى منه بالنَّكرةِ.

---

(١) من الكامل، وهو لجرير، كما في: ديوانه (الصاوي) ١٢٢ - ومعجم البلدان ١/ ١١٤، وقد ذكره المبرد غير منسوب في المقتضب ٣/ ٥٦، والشاهد فيه أن الشاعر فَصَلَ بين التمييز والمميَّز بشبه الجملة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩٢، (هارون) ٢/ ١٥٩.

(٣) في (ش٢)١٦٠أ: «قلت».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٢، (هارون) ٢/ ١٦٠.

(٥) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٠٢.

(٦) هذا قول سيبويه، ويرى غيره أن أسماء الاستفهام إذا وليها اسم مرفوعٌ، نحو: (مَنْ زيدٌ؟) و(كم مالُك؟)، أن اسم الاستفهام خبر مقدم، وهؤلاء يقولون: يعرب اسم الاستفهام بإعراب جوابه.
=

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ؟)، فَتَجْعَلُ (غِلْمَانٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (كَمْ)، وَتَجْعَلُ (لَكَ) صِفَةً لَهُمْ»(٣).

(فا)(٤):

إذا قالَ: (كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ؟) يكونُ المُفَسَّرُ (رَجُلًا) وما أَشْبَهَهُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: (أَعِشْرُونَ رَجُلًا غِلْمَانٌ لَكَ؟). [٢/ ٢٠أ]

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ (كَمْ) فِي الْخَبَرِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي مَا تَعْمَلُ فِيهِ (رُبَّ)»(٥).

(فا):

يجوزُ على ذا: (كَمْ رِجالًا عِنْدَكَ؟)، و(كَمْ عَبِيدًا لَكَ؟)، كما جازَ: (رُبَّ عَبِيدٍ). [٢/ ٢١ب]

قال سيبويه: «وَلَيْسَ زَيْدٌ مِنَ الْمِرَارِ»(٦).

انظر: اللمع ٣٠٠- وشرح الرضي ٣/ ١٦١- والمغني ٥٨٧، ٦٠٧، وجعل الخلاف فيه بين سيبويه والجمهور- وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠١، وهناك من جوَّز الإعرابين، انظر: شرح السيرافي ٦/ ١٤٨.

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ١٧٣، ٢٧٤.

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٢٩، قال: «فأَصْلُ الابتداءِ للمعرفة».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٣، (هارون) ٢/ ١٦٠.

(٤) لفظ هذه الحاشية قريب من كلام لابن السراج نقله الفارسي في التعليقة ١/ ٣٠٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٣، (هارون) ٢/ ١٦١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٥، (هارون) ٢/ ١٦٥.

(فا)[1]:

أي[2]: فلا يجوزُ أنْ تُفَسَّرَ بِهِ.

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

فَجَعَلَ (كَمْ) مِرَارًا، كَأَنَّهُ قَالَ: كَمْ مَرَّةً قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عَمَّتُكَ.

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ -فَفَصَلَ بَيْنَ الجَارِّ وَالْمَجْرُورِ-:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ -مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا- ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وَقَالَ الْآخَرُ:

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَمِيٌّ ... وَيَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمْحٌ هَضُومُ»[3].

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٠٣.

(٢) ليس في (ش٣)١٦١أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٥، (هارون) ٢/ ١٦٦. وهذا لفظ الشرقية، وجاءت الأبيات بهذا الترتيب في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣١، وتقدم بيت (هضوم) على بيت (الفراريج) في الرباحية- ونسخة ابن دادي- وشرح السيرافي، فجاء في الرباحية [انظر: (ح١)٤٩ب]: «وكأنه قال: كم مرةً قد حلبت عشاري عليَّ عمتُك، وقال: كم قد فاتني بطلٌ .... وقال ذو الرمة ففصل ....»، وفي نسخة ابن دادي ١٣٠ب: «.... عمتُك، وقال آخر: كم قد فاتني بطلٌ .... وقال ذو الرمة ....»، وفي شرح السيرافي (دار الكتب العلمية) ٢/ ٤٤٨: «.... فدعاءُ قد حلبت عليَّ عشاري. وقال الآخرُ: كم قد فاتني بطلٌ .... فجعل (كم) مرارًا، كأنه قال: كم مرةً قد حلبت عليَّ عماتُك، وقال ذو الرمة ....».

(مع) «.... الفرزدق، وأنشده بعض العرب»[١].

(مع): «كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٍ كَمِيٍّ ....»[٢].

قال سيبويه: «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أُضْمِرُ (مِنْ) بَعْدَ (فِيهَا)»[٣].

أيْ: أُضْمِرُ كلمةَ (مِنْ) بَعْدَ قولي (فِيها)، فأَجُرُّ بِهِ (رَجُلًا).

---

(١) أي: في نسخة (مع): «وقد قال الفرزدق، وأنشده بعض العرب».

(٢) سبق في تخريج النص أن (بطلٌ كميٌّ وياسرُ فتيةٍ سمحٌ هضومُ) جاءت بالرفع في جميع النسخ، ونصَّ على الرفعِ ابنُ السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٥، وذَكَرَ مع البيت بيتًا آخر قافتيه مرفوعة، والغُنْدِجاني في فرحة الأديب ١٨٨، وذكر قصة البيت بطولها والقصيدة بطولها، وهي مرفوعة القافية، وجاءت بالجر في نسخة (مع) كما في هذه الحاشية، وكذا في المقتضب ٣/ ٦٢، ونص المبرد على أن قافية البيت مجرورة، وكذا النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٣١.

والتحقيق أن في ترتيب البيت وإعرابه اختلافًا، فمن قدَّم البيت، فهو مِثْلُ البيت الذي قبله (كم عمةٌ ....) في الاستشهاد، فـ(عمةٌ) و(بطلٌ) مرفوعان، والشاهد مجيء (كم) ظرفًا لتكثير المِرار بمعنى (كم مرةً)، ولا إشكال في هذه الرواية، ومن أَخَّر البيت فجعله قبل البيت (كأن أصوات ....) فإن تنظيره لا يستقيم إلا على رواية الجر؛ لأن وجهَ التنظير والاستشهاد الفصلُ بين الجار والمجرور، ففي بيت (كأنَّ أصوات) فصلٌ بين (أصواتَ) وبين المضاف إليه المجرور (أواخرِ)، وفي هذا البيت فصلٌ بين (كم) وبين تمييزها المجرور (بطلٍ)، وأما على رواية الرفع (بطلٌ) فلا يستقيم التنظير، وجزم عضيمة في فهارس سيبويه ٢٤ بأن الرفع خطأ؛ لأنه «يخرجه عن الضرورة»، وأن الجر هو «ما يشهد به السياق»، وقول عضيمة: «أما الأعلم فقد أخطأ موضع الشاهد؛ إذ قال: الشاهد فيه وقوع (كم) ظرفًا» غير سليم؛ لأن الأعلم يتكلم على الرواية الأخرى، والشاهد فيها ما ذكره.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٦، (هارون) ٢/ ١٦٦.

قال سيبويه: «قِيلَ لَهُ: لَيْسَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُضْمَرُ الْـجَارُّ، وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّ وُقُوعَهَا بَعْدَ (كَمْ) أَكْثَرُ، وَقَالَ: يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ ....»[١].

(مع):

«أَحْسَنُ وأَكْثَرُ، وقد فَرَقْتَ بينَهما بـ(فِيها)، فلا تُضْمِرُ (مِنْ)؛ لأَنَّكَ إنَّما تُضْمِرُ (مِنْ) إذا كانتْ إلى جَنْبِ (كَمْ)، فالوَجْهُ أنْ لا تَجُرَّ (الرَّجُلَ) بـ(كَمْ) وقَدْ فَرَقْتَ بينَهما، وإنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ (مِنْ)، وفيهِ قُبْحٌ، وقد يجوزُ على قَوْلِ الشاعرِ ....». [١٣٦/ ب]

قال سيبويه: «يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٌ نَالَ الْعُلا ... وَكَرِيمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[٢]

الْـجَرُّ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى مَا فَسَّرْنَاهُ»[٣].

(فا)[٤]:

إذا رَفَعَ (كَمْ مُقْرِفٌ) جَعَلَ (كَمْ) مِرَارًا، وارْتَفَعَ لأَنَّهُ مُبْتدأٌ فاعِلُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٦، (هارون) ٢/ ١٦٦.

(٢) من الرمل، وهو لأنس بن زنيم، كما في: ديوانه ١١٣- والخزانة ٦/ ٤٧١، ولعبدالله بن كريز، كما في: الحماسة البصرية ٢/ ١٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٦، (هارون) ٢/ ١٦٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٨٥أ]: مقرفٍ، وكريمٍ.

(٤) ليس في (ش١) :١٣٦ب. وقد عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٣٠٨ هذا الكلام -باختلاف قليل- إلى ابن السراج.

(نال)[١]، وإذا نَصَبَ فلأَنَّهُ خَبَرٌ وقد فُصِلَ، وإذا جُرَّ فعَلى (كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيغالِهِنَّ بِنا)[٢]. [٢/ ٢٢أ]

قال سيبويه: «حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَا حَمَلَ عَلَيْهِ (كَمْ)، وَلَمْ يُرِدْ مِنَ الْـمَسْؤُولِ أَنْ يُفَسِّرَ لَهُ العَدَدَ .... حَتَّى يُجِيبَهُ الْـمَسؤولُ عَلَى العَدَدِ، ثُمَّ يُفَسِّرَهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ، فيُعْمِلَ فِي الَّذِي يُفَسِّرُ بِهِ الْعَدَدَ، كَمَا أَعْمَلَ السَّائِلُ (كَمْ) فِي الْعَدَدِ»[٣].

(فا)[٤]:

أيْ: على ما حَمَلَ السائلُ ....

(فا)[٥]:

قولُهُ: «ولم يُرِدْ مِنَ المَسْؤُولِ أنْ يُفَسِّرَ له العَدَدَ»، أيْ: إذا قالَ السائلُ: (كَمْ عَبْدًا[٦]؟)، أو (كَمْ رَجُلًا أَتاكَ؟)، لم يُرِدْ مِن المسؤولِ أنْ يُفَسِّرَ له العَدَدَ

---

(١) ليس في (ش٣) :١٦١أ. ومراده بالفاعلية هنا أنه فاعل (نال) في المعنى، كما صرَّح به في التعليقة ١/ ٣٠٨.

(٢) يشير إلى بيت ذي الرُّمَّة (انظر: ديوانه ٩٩٦)، وقد ذكره سيبويه قريبًا ٢/ ١٦٦ (هارون)، ولفظه:

كأنَّ أَصْواتَ -مِنْ إيغالِهِنَّ بنا- أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرارِيجِ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٧، (هارون) ٢/ ١٦٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٨٥أ]: لم يرد السائل من المسؤول.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١٠.

(٥) عزا الفارسي في التعليقة١/ ٣١٠ هذه الحاشية إلى (ونحو ذا) إلى ابن السراج، وجعل باقيها من كلامه هو.

(٦) في التعليقة ١/ ٣١٠: «عندك».

الذي يَسْأَلُ عنه، وهو (كَمْ)، إنَّما تَفْسِيرُ ذا على السائلِ، وعلى المسؤولِ أنْ يُجِيبَ على مَوْضِعِ إعرابِ (كَمْ)، فيقولَ: (عِشْرُونَ رَجُلًا)، ونحوَ ذا.

وقولُهُ: «حتى يُجِيبَهُ المسؤولُ على العَدَدِ»، أيْ: إذا سُئِلَ فقِيلَ له: (كَمْ رَجُلًا أَتاني؟)، قالَ: (رَجُلانِ) أو (عِشْرُونَ رَجُلًا)، فأَجابَهُ على ما يَسْتَحِقُّ (كَمْ) مِنَ الإعرابِ، وهو العَدَدُ، لا يُجِيبُهُ على ما يُفَسِّرُ العَدَدَ، وهو (رَجُلًا) في قولِك (كَمْ رَجُلًا أَتاني؟) .

(فا)[1]:

وقولُهُ: «ثم يُفَسِّرَهُ بَعْدُ إنْ شاءَ»، أيْ: يُفَسِّرَ الجوابَ الذي يُجِيبُ السائلَ، «إنْ شاءَ»، أيْ: إنْ كانَ مِمَّا يَحْتاجُ أنْ يُفَسَّرَ، نحوُ (عِشْرِين) و(ثلاثةٍ) وما أَشْبَهَهُ مِمَّا يَحتاجُ إلى التفسير، فأمَّا إذا أَجابَ بِما يَجْمَعُ النَّوْعَ والعَدَدَ - نحوُ (رَجُلانِ)- لم[2] يَحْتَجْ إلى التفسير.

(فا)[3]:

قولُهُ: «فيُعْمِلَ في الذي يُفَسِّرُ بهِ العَدَدَ»، وهو (رَجُلًا) مِن قولِك

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١١.

(٢) اختُلف في الجواب إذا وقع بعد (أمَّا) وشرطٍ، فقيل لـ(أمَّا)، وقيل للشرط، وقيل لهما، انظر: الجنى الداني ٥٢٥، فعلى الأول يجب اقتران الجواب بالفاء، وعلى الثاني لا يقترن، والثاني أحد قولي الفارسي صاحب الحاشية، فلا يكون في العبارة هنا ملحظ.

(٣) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١١-٣١٢.

(عِشْرُونَ رَجُلًا[1]) إذا كانَ جَوابًا لـ(كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟).

وقولُهُ: «العَدَدَ» هنا هو (عِشْرُونَ) ونحوُهُ إذا كانَ جوابَ (كَمْ رَجُلًا عندك؟).

وقولُهُ: «كما أَعْمَلَ السائلُ (كَمْ) في العَدَدِ»، أيْ: حينَ قالَ: (كَمْ عَبْدًا عندَكَ؟). [٢/ ٢٢ب]

قال سيبويه: «وَكَذلِكَ هُوَ فِي الْـخَبَرِ أَيْضًا، تَقُولُ: (كَمْ مَأْخُوذٌ بِكَ) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (مَأْخُوذًا بِكَ) فِي مَوْضِعِ (لَكَ) إِذَا قُلْتَ: (كَمْ لَكَ)[2]؛ لِأَنَّ (لَكَ) لَا تَعْمَلُ فِيهِ (كَمْ)»[3].

(فا)[4]:

إنَّما جازَ في الخَبَرِ (كَمْ لَكَ) و(كَمْ مَأْخُوذٌ بِكَ) لأنَّ (كَمْ) اسمٌ، فكأنَّكَ قُلْتَ: (ثلاثةٌ) أو (مِائةٌ) أو نحوَ ذلك مِمَّا يُضافُ مِن العَدَدِ، فأَخْبَرْتَ عنهُ غيرَ مُضافٍ إلى ما يُفَسِّرُهُ، ولا يجوزُ ذلك في (رُبَّ)، لو قُلْتَ: (رُبَّ مَأْخُوذٌ بِكَ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُعَلَّقُ.

---

(١) ليس في (ش٣) ١٦١ب.

(٢) ليس في الشرقية، [انظر: (ش١)١٣٦ب].

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٧، (هارون) ٢/ ١٧٠.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١٣.

(فا)[1]:

أيْ: لَمَّا جازَ أنْ تقولَ في الخَبَرِ: (كَمْ لَكَ) -فلا تُعْمِلَهُ في شيءٍ، ولم يكن (لَكَ) مِمَّا يجوزُ أنْ يُعْمَلَ فيهِ- جازَ لَمَّا ذَكَرْتَ بَعْدَهُ مِمَّا يَعْمَلُ فيهِ أنْ تَجْعَلَهُ بمنزلة ما لم يَعْمَلْ فيهِ، وهذا مِثْلُ إجازتِهِ الإلغاءَ في حَدِّ (إنَّ) في قولِهِ: (إنَّ زيدًا لَفِيها قائمٌ)؛ لَمَّا لم يكن قولُهُ: (إنَّ زيدًا لَبِكَ مَأْخُوذٌ) إِلَّا لَغْوًا.

قال سيبويه: «فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (رُبَّ رَجُلٌ لَكَ)»[2].

«رُبَّ رَجُلٌ لَكَ» هذا في جميعِ النُّسَخِ إِلَّا نَسْخَةَ (س): «رُبَّ رَجُلٌ لَكَ صالِحٌ».

في (أُخْرى)، ورَوَاهُ (مع)[3]:

ولا يجوزُ (رُبَّ لا رَجُلٍ ولا رَجُلَينِ أَتياني)، كما لا يجوزُ في العَدَدِ (ثلاثةَ لا ثوبٍ ولا ثَوبَينِ أَخَذْتُ)، ولا (كَمْ لا رَجُلًا ولا رَجُلَينِ أَتاني)، كما لا يجوزُ (لَهُ عِشْرُونَ لا ثَوْبًا ولا ثَوبَينِ).

هَذَا بَابُ مَا جَرَى مَجْرَى (كَمْ) فِي الِاسْتِفْهَامِ

(فا):

إنما كانَ هذا البابُ عندَه بمنزلة (كَمْ) في الاستفهامِ لانتصابِ الاسمِ

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٧، (هارون) ٢/ ١٧٠.

(٣) أي: أن النص الآتي جاء في متن (أخرى) و(مع) بعد آخر الباب.

فيه كانتصابِهِ في (كَمْ) إذا كانَ للاستفهامِ، ولِلُزُومِ (مِنْ) (كَأَيِّنْ)، وهي عندَه لا تَدْخُلُ في الإيجاب، وإلَّا فهذا البابُ إيجابٌ ليسَ باستفهامٍ، وفيه مُشابَهَةٌ لـ(كَمْ) في الخبرِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ أَتاني) تُكَثِّرُ كَما تُكَثِّرُ بـ(كَمْ)، وهذا معنى قولِهِ: «و(كَأَيِّنْ) مَعْناها[1] مَعْنى (رُبَّ)». [٢/ ٢٣أ]

قال سيبويه: «وَ(ذَيْتَ وَذَيْتَ)، وَ(كَيْتَ وَكَيْتَ)، صَارَ بِمَنْزِلَةِ التَّنوينِ»[2].

(ط): وصار ذا ....

(مع): و(كَيَّةَ) و(كَيَّةَ)، صارَ ذا بَعْدَ الكافِ في (كَذا) بمنزلةِ التنوينِ .

قال (س)[3]:

التاءُ في قَوْلِك: (ذَيْتَ وذَيْتَ[4]) و(كَيْتَ وكَيْتَ) إذا خُفِّفَ بَعْضُهم يَبْنِيها على الفَتْحِ، وبَعْضُهم على الضَّمِّ، وبَعْضُهم على الكَسْرِ[5].

---

(١) في (ش٢)١٦٢أ: «معناه»، وهو خلاف ما في نص الكتاب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٧، (هارون) ٢/ ١٧٠، وفي الرَّباحية، [انظر: (ح٢)٨٥ب]: صار ذا ....

(٣) كلام المبرد هذا جاء معناه في شرح السيرافي ٣/ ٢٣ب، وليس منه الفقرة الثانية كما هو واضح.

(٤) ليس في (ش٢) ١٦٢أ

(٥) ذكر المبرد هنا في (كيت) و(ذيت) تثليث الآخر، قال صاحب تاج العروس ٤/ ٥٢٣: «والمشهورُ الفتحُ، وحُكِيَ الكسرُ، وأَمَّا الضَّمُّ فغيرُ معروفٍ إلاّ ما جاءَ عن أَبي جعفر بْنِ القطّاعِ السَّعْدِي»، =

و(ذَيَّةَ) المُنْقَلِبةُ مفتوحةُ الآخِرِ -لا غَيْرُ- عندَ السَّرَّاجِ، وكذلك (كَيَّةَ وكَيَّةَ).

وليسَ فِيهِنَّ إذا ثَقَّلْتَ إِلَّا الفَتْحُ؛ لأنَّ الهاءَ وما قَبْلَها بمنزلة (خَمْسَةَ عَشَرَ) و(شَغَرَ بَغَرَ)[1].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ: (كَأَيِّنْ رَجُلًا) .... وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شَأْسٍ:

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ   يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا»[2].

عندَ السراج: وكذا في كتابِهِ (س):

كانَ حَقُّهُ أنْ يقولَ: «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ (كَائِنْ)»، ثم يُنْشِدُ ما أَنْشَدَهُ.

(مع):

ومَن قالَ (كَائِنْ) فإنَّهُ قَدَّمَ الياءَ المتحرِّكةَ قَبْلَ الهمزةِ، ثم جَعَلَها ألفًا؛

قلتُ: بل ذكره غيره، وسبقه المبرد كما هنا، وممن ذكره أيضًا: السيرافي في شرحه ٣/ ٢٣ب- وابن جني في سر الصناعة ١/ ١٥٣- وابن سيده في المحكم ٧/ ٧٤- والزمخشري في الفائق ٣/ ٢٩١- وابن الأثير في النهاية ٤/ ٢١٦- وصاحب القاموس ١٩٤، وأما ابن القطاع فلم أجد له في كتاب الأفعال كلامًا على (ذيت) و(كيت).

(١) يقال: (تفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ)، أي: في كل ناحية، انظر: الصحاح (شغر) ٢/ ٧٠٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٧، (هارون) ٢/ ١٧٠، والبيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٧- وسر الصناعة ١/ ٣٠٦.

لانفتاحِ ما قَبْلَها، وسَكَنَتِ الياءُ الثانيةُ؛ لأنَّها بَعْدَ همزةٍ مُنْكَسِرةٍ لا يَدْخُلُها الإعرابُ فخُفِّفَتْ.

(فا):

مِثْلُ القَلْبِ في (كَائِنْ) ما رواهُ ثَعْلَبٌ أنَّهم يقولونَ: (لَعَمْرِي) و(رَعَمْلِي)[1]، والقَلْبُ في (لَعَمْرِي) أَشَدُّ منهُ في (كَائِنْ)؛ لأَنَّهُ قد خَلَطَ اللامِ بـ(عَمْرِي)، وليست منها، والياءُ مِن (كَأَيِّنْ).

(فا):

أَصَبْتُ للفَرَزْدَقِ:

وكَائِنْ إليكم قادَ مِنْ رَأْسِ فَتْنَةٍ جُنُودًا، وأَمْثالُ الجِبالِ كَتائِبُهْ[2].

قال سيبويه: «وَقَالَ: إِنْ جَرَّها أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ فَعَسَى أَنْ يَجُرَّها بِإِضْمَارِ (مِنْ)»[3].

عند (ح) (س):

هذا خَطَأٌ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُضْمَرُ. [٢/ ٢٣ب]

---

(١) لم أجده في مجالس ثعلب، وذكر هذا القلب: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٥٤- واللامات للزجاجي ١٤١- والفائق ٣/ ٢١٣- والمحكم ١/ ١٨٩- واللسان ١٠/ ٢٤١- وتاج العروس ٢٦/ ١٣٤.

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٨٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٨، (هارون) ٢/ ١٧١.

هَذَا بَابُ مَا يُنْصَبُ نَصْبَ (كَمْ) إِذَا كَانَتْ مُنَوَّنَةً فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ

(فا)[1]:

الهاءُ في هذا البابِ مِثْلُ التَّنوينِ في (كَمْ) وغيرِه؛ لأنَّها تَفْصِلُ كما يَفْصِلُ التنوينُ.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (لِي مِثْلُهُ مِنَ الْعَبِيدِ) .... فَحَذَفَ ذَلِكَ تَخْفِيفًا، كَمَا حَذَفَهُ مِنْ (عِشْرِينَ) حِينَ قَالَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)»[2].

(فا):

أي يُحْذَفُ الألفَ واللامُ و(مِنْ) مِنْ قولِك: (لي مِثْلُهُ مِن العَبِيدِ)، كما يُحْذَفُ مِن قولِك: (عِشْرُونَ مِنَ الدَّراهِمِ).

(فا):

أَيْ: كما جازَ في (كَمْ) حينَ قُلْتَ: (كَمْ عَبِيدًا لَكَ) وأنتَ تُريدُ الخبرَ؛ لأَنَّكَ تقولُ: (رُبَّ عَبِيدٍ). [١٣٧/ ب]

قال سيبويه: «وَ(مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ فَارِسًا) .... فَكَذَلِكَ (مِثْلُهُ)، هُوَ مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى أَنْوَاعٍ: عَلَى الشَّجَاعَةِ وَالفُرُوسَةِ وَالْعَبِيدِ»[3].

---

(١) ليس في (ش١)١٣٧أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٨، (هارون) ٢/ ١٧٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٨، (هارون) ٢/ ١٧٢.

بخَطِّ (رق):

إنما يجوزُ (فارِسًا) لأَنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ كـ(زيدٍ) في لَوْنِهِ أو غيرِهِ، فلمَّا قالَ (فارِسًا) عُلِمَ أنَّهُ أرادَ الفُرُوسِيَّةَ[1].

قال سيبويه: «فَإِذَا قَالَ: (عَبْدًا) فَقَدْ بَيَّنَ مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْـمِثْلِ، وَالْعَبْدُ ضَرْبٌ مِن الضُّرُوبِ الَّتِي تكُونُ عَلَى مِقْدارِ الْـمِثْلِ»[2].

(ب)[3]:

إذا كانَ الْمُمَيِّزُ عَدَدًا كانَ الْمُمَيِّزُ واحِدًا، وإذا لم يكن عَدَدًا فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ واحِدًا، وإنْ شِئْتَ جميعًا.

(فا)[4]: القُرْآنُ على الوَجْهَينِ: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[5]، و﴿يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلًا﴾[6]. [٢/ ٢٤أ]

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنِ اسْمِهِ، وَالدِّرْهَمُ لَيْسَ مِنَ الْعِشْرِينَ»[7].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٦٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٨، (هارون) ٢/ ١٧٢.

(٣) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٣١٦ هذه الحاشية إلى الزجاج وابن السراج، وانظر: الأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣١٦.

(٥) سورة الكهف ١٠٣.

(٦) سورة غافر ٦٧، وهذه الحاشية ليست في (ش٢)١٦٣أ.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٨، (هارون) ٢/ ١٧٢.

(فا)[1]:

أيْ: ليسَ مِنْ إِعْرابِهِ.

(فا):

أيْ: ليسَ إيَّاها في المعنى.

(فا):

المعنى مُخْتلِفٌ؛ لأنَّ العَبِيدَ هو المِثْلُ، والدِّرْهَمُ ليس العِشْرِينَ، والعَدَدُ غيرُ المعدودِ.

قال سيبويه: «مِنْ ذَا الْـجِنْسِ تَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنوينِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ»[2].

مِتْنُ (س)[3]:

«بمنزلة المُنَوَّنِ مِنَ العَدَدِ، نحوُ: (عِشْرِينَ رَجُلًا)، وإنْ كانَ مُخالِفًا له ....». [٢/ ٢٤ب]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الاسْمِ بَعْدَ الْـمَقادِيرِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ عَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ:

وَمُرَّةُ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا[1]

---

(١) هذه الحاشية على العبارة الأولى، والحاشية الثانية على العبارة الأخرى.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٩، (هارون) ٢/ ١٧٣.

(٣) يعني نسخة المبرد.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: (فَكَفَى بِكَ فَارِسًا)»[٢].

السرَّاج:

بالتاءِ في الموضعين: (تَحْمِيهِمْ) و(تَطْعُنُهُمْ).

وفي نُسْخَةِ أبي عليٍّ سِوَى نُسخةِ أبي بَكْرٍ: (يَحْمِيهِمْ) و(تَطْعُنُهُمْ) الأولى بالياءِ والآخِرَةُ بالتاء، وهو أَجْوَدُ.

قال السرَّاج:

«مَوْضِعُها رَفْعٌ»، يعني (بِكَ) في: (كَفَى بِكَ فارِسًا).

(فا):

قد جاءَ مِثْلُهُ، وهو قَوْلُهم: (أَكْرِمْ بزيدٍ)، في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهُ فاعِلُ (أَكْرِمْ)، ولا يكونُ فاعِلُ (أَكْرِمْ) المخاطَبَ؛ لأنَّ المعنى ليسَ كذلك، ولا يَدُلُّ الوَقْفُ[٣] أَنَّهُ أَمْرٌ في اللَّفْظِ، وهو في المعنى خَبَرٌ وإخبارٌ بأَنَّهُ كريمٌ، وحَذْفُ الباءِ وإضمارُ ما دَخَلَتْ عليه في (أَفْعِلْ) في التَّعَجُّبِ يَدُلُّ على أَنَّ مَوْضِعَ (بِزَيْدٍ) رَفْعٌ، وذلك في قَوْلِ أَوْسِ بنِ حَجَرٍ يَصِفُ دِرْعًا:

. . . فَأَحْسِنْ وأَزْيِنْ لامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلا»[٤]

---

(١) من الطويل، وهو لعباس بن مرداس، كما في: ديوانه ٧١- والخزانة ٣/ ٢٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩٩، (هارون) ٢/ ١٧٤.

(٣) أي: إسكان آخر (أَكْرِمْ).

(٤) هذا عَجُزُ بيت من الطويل، وصدره: (تَرَدَّدَ فِيه ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا)، وهو لأوس بن حَجَرٍ، كما في: ديوانه ٨٤- واللسان (عزل) ١١/ ٤٤٢.

فحَذَفَ الباءَ وأَضْمَرَ الفاعِلَ المُتعَجَّبَ منه في (أَحْسِنْ) و(أَزْيِنْ)، وهو (الدِّرْعُ).

قال: ومِثْلُ (أَكْرِمْ بزيدٍ) في أنَّ (أَكْرِمْ) لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ ومَعناهُ الخبرُ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، فلَفْظُ (فلْيَمْدُدْ) لَفْظُ الأَمْرِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مَعناهُ معنى الأَمْرِ للرحمن، تعالى عَنْ ذلك، وإنما المعنى: مَنْ كانَ في الضلالةِ مَدَّ لهُ الرحمنُ، والدليلُ على أنَّ فاعِلَ (أَكْرِمْ) هوَ المُتعَجَّبُ منه لا المخاطَبُ أنَّهُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ تَثْنِيةَ المخاطَبِ ولا جَمْعَهُ. [٢/ ٢٥أ]

هَذَا بَابُ مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعروفِ إِلَّا مُضْمَرًا

قال سيبويه: «لِأَنَّ الْمَعْنَى واحِدٌ»[2].

(فا):

لأنَّ (نِعْمَ) لا تَتَصَرَّفُ، كما أنَّ هذه لا تَتَصَرَّفُ.

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: (نِعْمَ) وَلَا (رُبَّهُ) وَتَسْكُتَ»[3].

(ع): «نِعْمَهُ»[1].

---

(١) سورة مريم ٧٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٠، (هارون) ٢/ ١٧٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٠، (هارون)

(فا):

(نِعْمَهُ) جَعَلَهُ كِنايةً على شريطةِ التفسيرِ، [(1)] مِثْلَ (رُبَّهُ)[(2)]. [٢/ ٢٥ب]

قال سيبويه: «فَهْيَ مَرَّةً بِمَنْزِلَةِ (رُبَّهُ رَجُلًا)، وَمَرَّةً بِمَنْزِلَةِ (ذَهَبَ أَخُوهُ)»[(3)].

(فا)[(4)]:

(نِعْمَ رَجُلًا) بمنزلةِ (رُبَّهُ رَجُلًا)، و(نِعْمَ الرَّجُلُ) بمنزلةِ (ذَهَبَ أَخُوهُ).

[٢/ ٢٦أ] **قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ عَبْدُاللهِ حِينَ قُلْتَ: (عَبْدُاللهِ نِعْمَ الرَّجُلُ)»**[(5)].

(فا)[(6)]:

أيْ: إذا قُلْتَ: (عبدُاللهِ نِعْمَ الرَّجُلُ) فالرَّجُلُ هو عبدُاللهِ، ولسْتَ تُرِيدُ أنْ تُخبِرَ عن عبدِاللهِ بعَيْنِهِ، أيْ: ليسَ الرَّجُلُ هو عبدُاللهِ بعَيْنِهِ، ولكنَّهُ يكونُ

---

(١) أي: أنه جاء (نِعْمَهُ) في متن (ع) بدل كلمة (نِعْمَ)، ويظهر أن حاشية الفارسي عليها.

(٢) ليس في (ش٣)١٦٣ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٠، (هارون) ٢/ ١٧٧.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٧.

(٦) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢٢.

عبدَالله وغيرَه، فهو أَعَمُّ، فقد عادَ إلى عبدِالله ذِكْرُهُ مِن الرَّجُلِ.

قال سيبويه: «فَالِاسْمُ الَّذِي يَظْهَرُ بَعْدَ (نِعْمَ) .... كَمَا أَنَّ الِاسْمَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي (رُبَّ رَجُلٍ) قَدْ تَبْدَأُ بِإِضْمَارِ رَجُلٍ قَبْلَهُ .... وَتَبْدَأُ بِإِضْمَارِ (رَجُلٍ) فِي (نِعْمَ)»[1].

عندَ السراج:

الاسمُ الذي يَظْهَرُ في (رُبَّ) هو الرَّجُلُ في قولِك: (رُبَّهُ رَجُلًا) .

(فا)[2]:

أي[3]: الاسمُ الذي يَظْهَرُ بَعْدَ (نِعْمَ)، نحوُ (الرَّجُلُ)، قد يُضْمَرُ في (نِعْمَ)، كما أنَّ الذي يَظْهَرُ بَعْدَ (رُبَّ) قد يُضْمَرُ، فيقالُ: (رُبَّهُ رَجُلًا)، وهما اسمانِ شائعانِ.

قال سيبويه: «فَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ: (نِعْمَ الرَّجُلَ) إِذَا أَضْمَرْتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (حَسْبُكَ بِهِ الرَّجُلَ) إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٤٩ب]: (الرجل) بدل (رجل)، و(قد يُبْدأُ) بدل (قد تَبدأُ).

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢٣.

(٣) ليس في (ش٢)١٦٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٨.

(فا)[١]:

أيْ: لم يَجُزْ أنْ تُفَسِّرَ (نِعْمَ) بالمعرفةِ لمضارَعَتِهِ[٢] (عِشْرِينَ) و(حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا) ونحوَ ذا، إلَّا أنَّها لا تَتَصَرَّفُ كما أنَّ هذه الأشياءَ لا تَتَصَرَّفُ، ولا تُفَسَّرُ إلَّا بالنَّكِراتِ، ‹فكذلك (نِعْمَ) لم تُفَسَّرْ إلَّا بالنَّكِراتِ›[٣] إذا نَصَبْتَ. [١٣٩/أ]

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يُبَيِّنُوا مَا هُوَ»[٤].

ليس (عنده) –وهو جَيِّدٌ–[٥]:

فإذا بَيَّنْتَهُ وَصَفْتَهُ.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا قَبُحَ هَذَا الْمُضْمَرُ أَنْ يُوصَفَ لِأَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِهِ قَبْلَ الَّذِي يُفَسِّرُهُ، وَالْمُضْمَرُ الْمُقَدَّمُ قَبْلَ مَا يُفَسِّرُهُ لَا يُوصَفُ»[٦].

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢٣.

(٢) في (ش١)١٣٨ب، و(ش٣)١٦٤ب: لمضارعة.

(٣) ليس في (ش٢)١٦٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٨.

(٥) أي: أن العبارة الآتية جاءت في غير نسخة (عنده) بعد النص المحشى عليه.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٨.

عندَ السراج[1]:

إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ لا يجوزُ (نِعْمَ رَجُلًا هُوَ زيدٌ) فيُؤَكِّدَ المُضْمَرَ في (نِعْمَ)؟

قِيلَ: لا يجوزُ أيضًا؛ لأَنَّكَ تَنْوِي بـ(هُوَ) أنْ يكونَ قَبْلَ (رَجُلٍ)، والشيءُ المُضْمَرُ على شريطةِ التفسيرِ لا يُوصَفُ قَبْلَ ذِكْرِ المُفَسِّر.

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ (نِعْمَ) يَصِيرُ لِـ(عَبْدِالله) لَمَا قُلْتَ: (عَبْدُاللهِ نِعْمَ الرَّجُلُ)»[2].

(فا):

أيْ: لو كانَ عبدُاللهِ تَفْسِيرًا للمُضْمَرِ في (نِعْمَ) لم يَجُزْ أنْ تُقَدِّمَهُ. [٢/ ٢٦ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (هَذِهِ الدَّارُ)، (نِعْمَتِ الْبَلَدُ)، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْحَمُوا التَّاءَ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ: (مَنْ كَانتْ أُمَّكَ؟)، وَ(مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ؟)»[3].

---

(١) عزا الفارسي في التعليقة ١/ ٣٢٤ هذه الحاشية إلى المبرد، وانظر: المقتضب ٣/ ١٤٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠١، (هارون) ٢/ ١٧٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٢، (هارون) ٢/ ١٧٩.

(فا)[١]:

لَمَّا كانَ البَلَدُ هو الدَّارَ أُقْحِمَ التاءُ في (نِعْمَتْ)، كما أنَّ (مَنْ) لَمَّا كانتْ للأمِّ أُقْحِمَ التاءِ، وكانَ يَجِبُ أَلَّا يكونَ في (كانتْ) تاءٌ؛ لأنَّ فاعِلَهُ[٢] (مَنْ)، ولكنْ حُمِلَ على المعنى، وكذلك: (ما جاءَتْ) كانَ يجبُ أنْ يكونَ (جاءَ)؛ لأنَّهُ لِـ(مَا).

[٢/ ٢٧أ] **قال سيبويه: «وَلَكِنَّ (ذَا) وَ(حَبَّ) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْوُ (لَوْلَا)، وَهْوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ، كَمَا تَقُولُ: (يَا بْنَ عَمَّ)، فَـ(الْعَمُّ) مجْرُورٌ»**[٣].

(فا):

الأَوَّلُ مِن (حَبَّذَا) عامِلٌ[٤] في الثاني، كما أنَّ الأَوَّلَ مِن (يا ابْنَ عَمَّ) عامِلٌ فى الثاني، وبُنِيَ الأَوَّلُ معَ الثاني بَعْدَ أنْ عَمِلَ فيه، كما قِيلَ: (يا ابْنَ عَمَّ). [١٣٩/ ب]

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢٥، وأكثر الحاشية نقلها عن المبرد.

(٢) يريد: اسمه؛ قال ابن هشام في شرح القطر ١٢٧: «ويسمى الأولُ من باب (كان) اسمًا وفاعلًا»، وقال مثله في شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٥، وشرَحَ مراده في شرح الشذور ١٨٤، فقال: «فيرفعن المبتدأ، ويسمى اسمهن حقيقةً وفاعلهن مجازًا»، وشرح كشرحه أصحاب: التصريح ١/ ١٨٤- وحاشية الصبان ١/ ٢٢٦- وحاشية السُّجاعي على شرح القطر ١٨٧- وحاشية الخضري ١/ ١١١، واسم (كان) إنما رُفِع تشبيهًا له بالفاعل، انظر: الأصول ١/ ٨٢- وسر الصناعة ١/ ٢٨٩- واللمع ٣٦- وأسرار العربية ١٣٦- والإنصاف ٢/ ٨٢٦- وأوضح المسالك ١/ ٢٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٢، (هارون) ٢/ ١٨٠.

(٤) في (ش٢)١٦٥أ: «فاعل».

قال سيبويه: «وَلَا تكُونُ لِتُبيِّنَ الْعَدَدَ»(١).

ليس (عنده) -وهو جَيِّدٌ-(٢):

لأنَّهُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، فيكونُ واحِدًا يَدُلُّ على الجَمْعِ، ولا .....

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: (لَهُ عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ)»(٣).

ليس (عنده):

وقال أبو الحسن: (لَهُ عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ) يجوزُ، كأنَّهُ قالَ: (لَهُ عِشْرُونَ مِن هذا النَّوْعِ المحمودِين)، فتقومُ الصِّفةُ مَقامَ الاسمِ، كأنَّهُ قالَ: (لَهُ عِشْرُونَ رَجُلًا أَيَّمَا رَجُلٍ)، فتقومُ الصِّفةُ مَقامَ الموصوف(٤).

قال سيبويه: «وَلَا تُفَسِّرُ بِهَا عَدَدًا»(٥).

قال أبو عليٍّ:

سألتُ أبا بَكْرٍ، فقالَ: إنما لم يَكُنْ ذلك لأنَّ الذي يُبَيَّنُ بِهِ العَدَدُ واحِدٌ مِن جِنْسٍ، نحوُ: (رَجُلٍ) و(دِرْهَمٍ) وما أَشْبَهَهُ، وليس (أَيُّمَا) واحِدًا مِن

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٢، (هارون) ٢/ ١٨١.

(٢) أي: أن العبارة الآتية جاءت في غير نسخة (عنده) بعد النص المحشى عليه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٢، (هارون) ٢/ ١٨١.

(٤) جاءت هذه الحاشية في الحواشي بعد آخر الباب، وهذا محلها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٢، (هارون) ٢/ ١٨١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٠أ]: يُفَسَّرُ بها عددٌ.

جِنْسٍ[1]؛ فيُبَيَّنَ بهِ أو يُمَيَّزَ بهِ شيءٌ، وكذلك المثنَّى لا يكونُ إلَّا واحِدًا مِن جماعةٍ. [٢/ ٢٧ب]

قال سيبويه: «وَالنَّصْبُ يَجُوزُ كنَصْبِ (عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا) بَعْدَ التَّمامِ»[2].

(فا):

«بَعْدَ التَّمامِ» أيْ: بَعْدِ[3] تَمامِ المعنى في اللَّفْظِ، وإذا كانَ (بِيضًا) بَعْدَ تَمامِ المعنى فهو حالٌ؛ لأنَّ الْمُمَيِّزَ قد يَأْتي بَعْدَ تَمامِ اللَّفْظِ.

قال (فا):

(بِيضًا) انْتَصَبَ عَنْ تَمامِ الكلامِ، وما في (عليهِ) مِن معنى الفعل.

هَذَا بَابُ النِّدَاءِ

قال سيبويه: «وَالْمُفْرَدُ رَفْعٌ، وَهْوَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ»[4].

قرأتُ بخطِّ (ط س):

ليس إفرادُ الاسمِ شَرْطًا يَلْتَزِمُ به بناؤُه في النداء؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: (يا رجلًا أقبِلْ)، فـ(الرجل) مفردٌ، وإنما شَرْطُ المبنيِّ في النداء أن يكونَ مفردًا معرفةً.

---

(١) ليس في (ش٢)١٦٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٣، (هارون) ٢/ ١٨١.

(٣) ليس في (ش٢)١٦٥ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٣، (هارون) ٢/ ١٨٢.

وإنما ذَكَرَ سيبويه الإفرادَ وَحْدَهُ لأنَّ المعنى معروفٌ، ولأنه ذكَرَ معه المعرفةَ والمنكورَ، فعُلِمَ أنَّ المفردَ إنما المبنيُّ لديه المعرفةُ[١].

قال سيبويه: «فهْوَ نَصبٌ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْـمَتْرُوكِ إِظْهارُهُ»[٢].

قال أبو بِكْرٍ[٣]:

أُقِيمَ الفِعْلُ[٤] في النِّداءِ عندي مُقامَ العِبارةِ عنه فنَصَبَ الاسمَ بَعْدَ العَمَلِ، كما يَنْتَصِبُ بَعْدَ العِبارةِ عنه، وإنما جازَ إقامةُ العَمَلِ مُقامَ العِبارةِ ههنا لأنَّ العَمَلَ[٥] نُطْقِيٌّ. [٢/ ٢٨أ]

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُمْ نَصبُوا الْـمُضَافَ نَحْوُ (يَا عَبْدَ اللهِ) وَ(يَا أَخَانَا)، وَالنَّكِرَةَ حِينَ قَالُوا: (يَا رَجُلًا صَالِحًا)= حِينَ طَالَ الْكَلَامُ .... وَرَفَعُوا الْـمُفْرَدَ كَمَا رَفَعُوا (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) وَمَوْضِعُهُمَا وَاحِدٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (يَا زَيْدُ) وَ(يَا عَمْرُو)»[٦].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠) ٦٢أ. وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٣، (هارون) ٢/ ١٨٢.

(٣) كلامه معزوًّا إليه في التعليقة ١/ ٣٢٧، وقد شرحه الفارسي.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو في التعليقة ١/ ٣٢٧: «العَمَلُ».

(٥) في (ش٢) ١٦٥ب: «المعنى».

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٣، (هارون) ٢/ ١٨٢-١٨٣.

اطَّرَدَ الرفعُ في هذا فصارَ كأَنَّه يرتفعُ بهذا اللفظِ بأَنَّه دَخَلَ عليه شيءٌ فرَفَعه كما يدخل على المرتفع شيءٌ فيرفُعه، والمفردُ منذ زالَ تعريفه الذي كان له وقد صار له تعريفُ الإشارةِ إلَّا أنه اختصَّ من (رجل)، وهو شائع في الوجود.

وقال الخليل: «نصبوا المضاف .... حين طال الكلام»، ومعناه أنَّ المضافَ قد صار تعريفه في غيره، قال: اللفظ في موضع منصوب، ولولا ذلك لقلتَ: (يا أنت)، ألَا تراهم لا يقولون إلا: (يا إِيَّاك)[1]. (ط)[2].

قال سيبويه: «قَالَ: مِنْ قِبَلِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُفْرَدٍ فِي النِّدَاءِ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ فِي مَوْضِعِ (أَمْسِ) يَكُونُ مَجْرُورًا»[3].

(ط):

فإنْ قِيلَ: (لَكَ) كذلك.

أقولُ: إنَّ كُلَّ اسمٍ مَبْنِيٍّ يَقَعُ في مَوْضِعِ اسمٍ هو[4] مَبْنِيٌّ.

---

(١) نقل سيبويه ١/ ٢٩١ عن العرب نداء الضمير بلفظ المنصوب (يا إياك) والمرفوع (يا أنت). وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٧ عن داء الضمير: «ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع». وانظر: شرح السيرافي ١/ ٨٢- وشرح المفصل ١/٣١٦- وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٧- والهمع ٢/ ٤٥.

(٢) نقلت الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٦٨ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٣، (هارون) ٢/ ١٨٣.

(٤) في (ش٣)١٦٦أ: «فهو».

قِيلَ: (لَكَ) المبنيُّ الواقِعُ مَوْقِعَ (أَمْسِ) قد[1] كانَ مَبْنِيًّا قَبْلَ دُخُولِهِ، والاسمُ ههنا غيرُ مبنيٍّ، فلِوُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ يُبْنَى.

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا كَانَ فِي (الطَّوِيلِ) لِطُولِهِ»[2].

عند السَّرَّاج:

قوله: ما كانَ في الطويل لطوله، يعني: في قولِهِ: (يا زيدُ الطَّوِيلُ).

قال سيبويه: «وَ(يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ)»[3].

(فا)[4]:

جازَ أنْ يُقالَ: (كُلَّكُمْ)، فيُرْجِعَ ضميرَ الخِطابِ وإنْ كانَ الاسمُ للغائِبِ؛ لأنَّ هذا الغائِبَ وَقَعَ مَوْقِعَ الخِطابِ، ولذلك[5] بُنِيَ. [٢/ ٢٨ب]

قال سيبويه: «وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ، نَحْوُ (حَوْبِ)، وَمَا أَشْبَهَهُ»[6].

---

(١) ليس في ١٤٠أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٤، (هارون) ٢/ ١٨٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٤، (هارون) ٢/ ١٨٤.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٢٨، وبين النصين اختلاف طفيف.

(٥) في (ش١)١٤٠أ: «وكذلك».

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٤، (هارون) ٢/ ١٨٥.

(فا)[١]:

(حَوْبِ): الأَكْثَرُ المعرُوفُ[٢].

الأَصْواتُ مَبْنِيَّةٌ غيرُ مُعْربةٍ، فالمفردُ مِثْلُها في أَنَّهُ مَبْنِيٌّ.

(فا):

أي: بمنزلةِ (صَهْ) و(مَهْ) في أنَّها أسماءٌ للفِعْلِ قد أَغْنَتْ عنه وعن اللَّفْظِ بهِ، لا أنَّ (زيدًا) أَغْنى عن الفِعْلِ وعن اللَّفْظِ بهِ. [٢/ ٢٩أ]

قال سيبويه: «وَقَالَ رُؤْبَةُ:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا»[٣].

(س)، ليسَ (عنده) -جَيِّدٌ-[٤]:

---

(١) الفقرة الثانية في التعليقة ١/ ٣٣٢.

(٢) كلمة (حَوْب) في الشرقية [انظر: (ش١)١٤٠أ] بضمٍّ وكَسْرٍ، وعليها (معًا)، وهي في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٠أ] بكسر فقط، وهي في المعجمات مثلثة الباء، وهي زجر للإبل، انظر: الصحاح (حوب) ١/ ١١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٤، (هارون) ٢/ ١٨٥، والبيتان من الرجز، وهما لرؤبة، كما في: ديوانه ١٧٤- والخصائص ١/ ٣٤٠- والخزانة ٢/ ٢١٩.

(٤) أي: أن هذا التعليق في نسخة ابن السراج الأولى، وليس في نسخته الثانية، وهو تعليق جيِّدٌ. وانظر كلامًا لابن السراج على البيت في الأصول ١/ ٣٣٤.

قالَ أبو عُمَرَ: «بَعْضُهم يُنْشِدُ بيتَ رُؤْبةَ: (يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا)[١]، يُرِيدُ: عَطِيَّةً عَطِيَّةً، وزَعَمَ أبو عُبيدةَ أنَّ النَّصْرَ العَطِيَّةُ».

وقالَ بَعْضُهم: «أَرادَ تَكْرِيرَ (نَصْرٍ)، فلمَّا نَوَّنَهُ نَصَبَ لطُولِ الاسمِ».

وقالَ أبو العبَّاسِ محمدُ بنُ يَزيدَ: «حدَّثني المازِنيُّ[٢]، عن أبي عُبيدةَ، قال: «كانَ نَصْرُ بنُ سَيَّارٍ له حاجِبٌ يُقالَ له (نَصْرٌ)، وكانَ مُنْكَرًا، فالشِّعْرُ: (يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا)، أَرادَ أنْ يُغْرِيَهُ بِهِ»».

قال سيبويه: «وَقَالَ الْـخَلِيلُ: مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرَ) فَنَصَبَ فَإِنَّمَا نَصَبَ لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنَ الْـمَوَاضِعِ الَّتِي يُرَدُّ فِيهَا الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ»[٣].

الزَّجَّاجُ والسَّرَّاج[٤]:

لأنَّ الأَلِفَ واللامَ نَظِيرُ الإضافةِ، و(النَّضْرُ) فيه الأَلِفُ واللامُ.

(فا):

رَدَّهُ بالأَلِفِ واللامِ إلى الأَصْلِ كَما رَدَّ عيسى (يا مَطَرًا) لَمَّا نَوَّنَ إلى الأَصْلِ، فالأَلِفُ واللامُ نَظِيرُ التَّنوينِ، كَما أنَّ الإضافةَ نَظِيرُهما. [٢/ ٢٩ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ الْـخَلِيلُ: يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ: (النَّضْرَ) فَنَصَبَ .... أَنْ

(١) في البيت ثلاث روايات، هذه إحداها، انظر: مراجع البيت- وشرح السيرافي ٣/ ٣٦ب.

(٢) انظر حديث المازني هذا في: شرح السيرافي ٣/ ٣٧أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٥، (هارون) ٢/ ١٨٦.

(٤) انظر النقل عنهما في التعليقة ١/ ٣٣٢.

يَقُولَ: (كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَتَها بِدِرْهَمٍ)، فَيَنْصِبُ»[١].

عندَ السَّرَّاجِ[٢]:

هذا الذي قالَ الخليلُ عندي إنما لا يَلْزَمُ؛ لأنَّ المنادى مَوْضِعُهُ نَصْبٌ، و(سَخْلَتَها) لا مَوْضِعَ له[٣].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَقُولَ: (وَكُلُّ سَخْلَتِهَا)»[٤].

(فا)[٥]:

أيْ: لا يجوزُ أنْ يُعِيدَ (يا)، فيقولَ: (ويا النَّضْرَ)، كما لا يجوزُ أنْ يُعِيدَ (كُلُّ)، فيقولَ: (كُلُّ سَخْلَتِها).

قال سيبويه: «وَلَوْ جَاءَتْ تَلِي مَا وَلِيَهُ الِاسْمُ الْأَوَّلُ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ»[٦].

بخَطِّ الورَّاقِ، قال:

لأنَّ قَوْمًا زَعَمُوا أنَّ كُلَّ ما لا يجوزُ أنْ يَلِيَ العامِلُ المعمولَ فيهِ نَصَبْنا[٧]،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٥، (هارون) ٢/ ١٨٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٠ب]: والنضر.

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٣٤.

(٣) يريد: أن (سخلتها) ليس لها إعراب محلي يخالف إعرابها اللفظي، كالمنادي المبني.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٥، (هارون) ٢/ ١٨٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٠ب]: كل سخلتها.

(٥) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٣٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٥، (هارون) ٢/ ١٨٨.

(٧) في (ش٢)١٦٧أ، و(ش٣)١٦٧ب: نصبا.

قَوْمٌ مِن القُدَماءِ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ)»(١).

ليس (عنده): الرَّجُلُ.

(فا): تَرْكُ (الرَّجُلُ) الوَجْهُ(٢).

(فا): عَطْفٌ وليس بنَعْتٍ إذا جَعَلْتَهُ وَصْفَ (هذا). [٢/ ٣٠أ]

هَذَا بَابٌ لَا يَكُونُ الوَصْفُ الْمُفْرَدُ فِيه إِلَّا رَفْعًا وَلَا يَقَعُ فِي مَوْقِعِهِ غَيْرُ الْمُفْرَدِ

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا صَارَ وَصْفُهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ»(٣).

(فا):

أبو عثمانَ(٤) يُجِيزُ (يا أيُّها الرَّجُلَ) فتَنْصِبُ، ولم يُجِزْ ذا أَحَدٌ في (أَيٍّ) غيرُهُ، ولم يُرْوَ عن العَرَبِ إِلَّا بالرَّفْعِ

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا وَالْوَصْفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٦، (هارون) ٢/ ١٨٨.

(٢) يقول: الوجه أن تكون العبارة كما ذكر سيبويه (يا هذا ذا الجمة)، لا (يا هذا الرجل ذا الجمة).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٦، (هارون) ٢/ ١٩٠.

(٤) انظر مذهبه في: معاني الزجاج ١/ ٩٨- وإعراب النحاس ١/ ١٩٧- وشرح السيرافي ٣/ ٣٨أ- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٥- وأسرار العربية ٢٠٨- واللباب للعكبري ١/ ٣٣٧- وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٠- وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٩- واللسان ١٤/ ١٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٦، (هارون) ٢/ ١٨٩.

(فا):

ذَكَرَ في التَّوابِعِ[١]، فقال: كأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ)[٢]، وعَنَى إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ).

قال سيبويه: «لِأَنَّ (ذَا الْـجُمَّةِ) لَا تُوصَفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ الْـمُبْهَمَةُ»[٣].

(فا)[٤]:

أيْ[٥]: إذا قُلْتَ: (يا هذا ذا الجُمَّةِ) فإنما نَصَبْتَ ولم تَرْفَعْ لأَنَّهُ مِمَّا لا يُوصَفُ إِلَّا بالأجناسِ، السَّرَّاج والزجاج.

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (أيٌّ) ....»[٦].

زيادةٌ ليس (عنده):

أَنَّهُ لا يجوزُ لكَ أنْ تَنصِبَ ما بَعْدَها في قولك: (يا هذا الرَّجُلُ) أنَّ (أيٌّ) ....

---

(١) في باب (هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها)، انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ٥.

(٢) ولفظه في الكتاب (هارون) ٢/ ٨: «لأنها والمبهمةَ كشيء واحد .... وكأَنَّكَ أَرَدْتَ أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ)، ولكنَّك إنما ذَكَرْتَ (هذا) لتُقَرِّبَ بِهِ الشيءَ وتُشِيرَ إليه».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٦، (هارون) ٢/ ١٩٠.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٣٥، وليس فيها ذكر الزجاج وابن السراج.

(٥) ليس في (ش٢)١٦٧ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٦، (هارون) ٢/ ١٩٠.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ ذَا بِمَنْزِلَةِ: (يَا ذَا ذَا الْـجُمَّةِ)»[١].

قال (س):

(هذا) إذا لم يُضَفْ نَعْتُهُ كما لم يُضَفْ (هو)، وإنما لم يُضَفْ[٢] لأنَّهُ ونَعْتَهُ بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ، وقولك (هذا) معَ (الرَّجُلِ) بمنزلة (حَضْرَمَوْتَ).

(فا):

إنما لم تُضَفْ صِفَةُ (أَيٍّ) لأنَّ صِفَتَهُ مَعَهُ بمنزلة اسمٍ واحِدٍ، كـ(حَضْرَمَوْتَ)، فلا يجوزُ أنْ يكونَ ثلاثةُ أشياءَ اسمًا واحدًا. [٢/ ٣٠ب]

قال سيبويه: «وَلَكِنَّ مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرٌ لِـمَوْضِعِ الضُّمُورِ وَالْـحُسْنِ»[٣].

(عنده):

«المَوْصُوفَيْنِ»[٤]، أيْ: الموصُوفَيْنِ في المعنى؛ لأنَّ العَنْسَ موصوفٌ بالضُّمُورِ، والوَجْهَ موصوفٌ بالحُسْنِ. [٢/ ٣١أ]

قال سيبويه: «فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْـمَوَاضِعِ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ، لَا يَكُونَانِ إِلَّا كَذَلِكَ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٧، (هارون) ٢/ ١٩١.

(٢) ليس في (ش٢)١٦٨أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٧، (هارون) ٢/ ١٩١.

(٤) أي: جاءت كلمة (الموصوفين) في نسخة (عنده) بعد النص المحشى عليه.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٧، (هارون) ٢/ ١٩١.

يعني بقوله: «لَا يَكُونَانِ إِلَّا كَذَلِكَ» أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ من الموضعين من سَبَبِ الأوَّلِ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يقولَ: (يا ذا الحَسَنَ وَجْهَ زَيْدٍ)، كما يقول: (يا ذا الضَّارِبَ وَجْهَ زَيْدٍ). (ط)[1].

قال سيبويه: «وَلَوْ لَمْ يَجُزْ فِي مَا بَعْدَ (زيدٍ) الرَّفْعُ لَـمَا جَازَ فِي هَذَا»[2].

(فا):

أيْ: لو لم يَجُزْ (يا زيدُ الطَّوِيلُ) لَمَا جازَ (يا هذا الحَسَنُ الوَجْهُ).

قال سيبويه: «وَيُقَوِّي (يَا زَيْدُ الْـحَسَنُ الْوَجْهِ) -وَلَا تَلْتَفِتْ فِيهِ إِلَى الطُّولِ أَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُنادِيَهُ فتَجْعَلَهُ وَصْفًا مِثْلَهُ مُنادًى»[3].

ليس في نُسخةِ القَصْرِيِّ[4]:

أيْ: لو اعتُبِرَ طُولُ الاسمِ لنُصِبَ صِفةً، كما يَنْصَبُ غيرَ صِفةٍ

(فا)[5]:

إذا وَصَفْتَ المفردَ رَفَعْتَهُ مِن حيثُ تُرْفَعُ الصِّفاتُ المفرداتُ، فإذا نادَيْتَهُ ولم تَصِفْ بِهِ نَصَبْتَهُ، فقُلْتَ: (يا حَسَنَ الوَجْهِ).

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٧٠ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٧، (هارون) ٢/ ١٩١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٨، (هارون) ٢/ ١٩٢.

(٤) أي: أن الحاشية القادمة جاءت بعد النص المحشى عليه في بعض النسخ، وليست في نسخة (القصري).

(٥) هذه الحاشية في التعليقة ١/ ٣٣٧ معزوَّة إلى الزجاج وابن السراج.

فإنْ قِيلَ: فَهلاَّ رَفَعْتَهُ كما رَفَعْتَهُ إذا وَصَفْتَ بِهِ المفردَ؛ لأَنَّهُ في نِدائِك إِيَّاهُ مُفْرَدٌ كما كانَ في الوَصْفِ بهِ كذلك.

قِيلَ: نُصِبَ مِن حيثُ كانَ اسمًا طَوِيلًا مُضارِعًا للمُضافِ، لا من حيث كان مضافًا، كما نَصَبْتَ (يا عِشْرِينَ رَجُلًا)، وما أَشْبَهَهُ. [٢/ ٣١ب]

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ -الَّتِي تكُونُ وَالْـمُبْهَمَةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ- إِذَا وُصِفَتْ بِمُضَافٍ أَوْ عُطِفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا، كَانَ رَفْعًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ غَيْرُ مُنَادًى»[١].

يعني: أَنَّك إذا قلتَ: (يا أَيُّها الرَّجُلُ ذو الجُمَّةِ) فـ(ذو الجُمَّةِ) عَطْفٌ على (الرَّجُل)، و(الرَّجُل) ليس بمنادًى، فكُلُّ شيءٍ عَطَفْتَهُ أو وَصَفْتَهُ فهو رَفْعٌ مثله. (ط)[٢].

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (أَيٍّ)؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْطَفُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ»[٣].

أي[٤]: لا يجوزُ أنْ تَعْطِفَ عليهِ المضافَ كَما تَعْطِفُهُ على (هذا).

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُكَ: (يَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ)، فَإِنَّ (ذَا) وَصْفٌ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٨، (هارون) ٢/ ١٩٢.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ١٧١أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٨، (هارون) ٢/ ١٩٣.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٣٨.

لِـ(أَيٍّ)، كَمَا كَانَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَصْفًا»[١].

زيادةٌ ليس (عنده):

و(الرَّجُلُ) وَصْفٌ لـ(هذا)، كَمَا أَنَّ (الرَّجُلُ) وَصْفٌ لـ(أَيٌّ) في قَوْلِك: (يا أَيُّها الرَّجُلُ)، فصارَ (الرَّجُلُ) و(هذا) وَصْفًا لـ(أَيٌّ).

قال أبو عليٍّ:

كنتُ قدِيمًا استَوْحِشُ مِن[٢] وَصْفِ (أيٍّ) بـ(هذا)، وأُرَى أَنَّهُ لا فائدةَ فيه؛ لأنَّهما مُبْهمانِ لا اختصاصَ في (هذا)، حتى رَأَيْتُ لأبي عُمَرَ في بَعْضِ كُتُبِهِ مِثْلَ ما أَنْكَرْتُ، وذَكَرَ أبو عُمَرَ أَنَّهُ قليلٌ في كلامِ العَرَبِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ انضمامَ (الرَّجُلُ) إليهِ الذي صارَ مَعَهُ (أيُّ) معَ (هذا) كالاسمِ الواحِدِ يُفِيدُ اختصاصًا.

قالَ: فهذا يَقَعُ بـ(الرَّجُلُ)، فأَيُّ حاجةٍ إلى (هذا)؟

قال سيبويه: «وَإِنْ رَفَعَ (الطَّوِيلَ) وَبَعْدَهُ (ذُو الْـجُمَّةِ) كَانَ فِيهِ الْوَجْهَانِ»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٨، (هارون) ٢/ ١٩٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥١أ]: صار الألف.

(٢) ليس في (ش٢)١٦٩أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٨، (هارون) ٢/ ١٩٣.

عند السَّرَّاج[1]:

قال أبو العباس[2]: (يا زيدُ الطَّوِيلُ ذُو الجُمَّةِ) جازَ الرَّفْعُ على أنْ يكونَ (ذُو الجُمَّةِ) نَعْتًا لـ(الطويل)، فإنْ قُلْتَ: (يا زيدُ الطَّوِيلُ وذا الجُمَّةِ) كانَ النَّصْبُ لا غيرُ؛ لأَنَّكَ إنْ عَطَفْتَهُ على (الطَّوِيلِ) صَيَّرْتَهُ في مِثْلِ حالِهِ، ولا يكونُ في مِثْلِ حالِهِ إلَّا مَنصُوبًا. [٢/ ٣٢أ]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الـمَدْحِ والتَّعْظِيمِ أوِ الشَّتْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِلْأَوَّلِ وَلَا عَطْفًا عَلَيْهِ

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (يَا هَذَا وَيَا هَذَانِ الطِّوَالُ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (الطِّوَالَ)؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مَرْفُوعٌ، وَ(الطِّوَالُ) هَهُنَا عَطْفٌ»[3].

السَّرَّاج:

إنما صارَ عَطْفًا لا صِفةً لأَنَّكَ خَلَطْتَ بينَ المُبْهَمِ و(زيدٍ). [١٤٢/ ب]

قال سيبويه: «وَلَا (مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الـهَنِينَ)»[4].

(الهَنِينَ): كِنايةٌ عن بَعْضِ الصِّفاتِ[5]، كـ(المسلمِينَ)

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٣٩.

(٢) انظر قول المبرد في: المقتضب ٤/ ٢١٩ - ومختار التذكرة ١٨٢. وانظر: الكامل ٥٧٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٩، (هارون) ٢/ ١٩٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٩، (هارون) ٢/ ١٩٤.

(٥) (الهَنُ): كلمةٌ كناية، ومعناه شيءٌ، انظر: الصحاح (هنو) ٦/ ٢٥٣٦.

و(الهاشِمِيِّينَ)[١].

قال سيبويه: «فكُلُّ شَيْءٍ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَالْـمُبْهَمُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ هُوَ عَطْفٌ عَلَيْهِ»[٢].

قال أبو سعيد: «في نُسْختي (جَازَ)، وفي نُسخةٍ غيري: (جاوَزَ)، و(جازَ) أيضًا في معنى (جاوَزَ)»[٣].[٢/ ٣٢ب]

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ لَقُلْتَ: (يَا زَيْدُ ذُو الْـجُمَّةِ)، كَمَا تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الجُمَّةِ)، وَهْوَ قَوْلُ الْـخَلِيلِ رَحِمَهُ اللهُ»[٤].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٩٦ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٩، (هارون) ٢/ ١٩٤. وهذا لفظ الشرقية- و(ح١)٥٠أ- و(ح١٠)٦٣ب بلفظ (يكون والمبهمة)- وابن دادي ١٣٨ب. وجاء بلفظ (جاوَزَ) في نسخة السيرافي كما في الحاشية القادمة- وطرة (ح١٠) عن بعض النسخ. ولم ترد في المتن في: ابن يبقى ٨٦ب، بل أخرجها في الطرة، وكتب قبلها: ليس من الأصل. وجعلها أبو نصر في شرح عيون سيبويه ١٦٠ من كلام بعض المفسرين. قلتُ: لعل الخلاف في تفسير الفعل (جازَ) هو ما جعلهم يختلفون في جعل هذه العبارة لسيبويه، فمن فسرها بمعنى (جاوَزَ) كالسيرافي جعلها من كلام سيبويه، ومن جعلها بمعنى (ساغَ) جعلها معارضة لكلامه الذي صرَّح فيه بأنه ما بعد (أيٍّ) صفة لا عطف. راجع: اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه لعبدالعزيز الدباسي ص٤١١.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ١٣٩ب، وهي بنصها في شرح السيرافي ٣/ ٤١أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٩، (هارون) ٢/ ١٩٥. وجاء بعد هذا الكلام عبارة اختلفت في إثباتها النسخ، وهي المذكورة في الحاشيتين (واعلم أن قولك .... إلا بصلة)، فقد ثبتت في: ابن يبقى ٨٦ب. وثبتت هي ونسبتها إلى الأخفش في متن: (ح١) ٥٠أ- و(ح١٠)٦٣ب- وابن دادي ١٣٨ب. ولم ترد في الشرقية. وقد ذكر الأخفش أنها من كلامه، وليست من كلام سيبويه.

(فا):

أيْ: لو كانَ رَفْعُ (زيدُ) بمنزلة رَفْعِ (الرَّجُلُ) في قولك: (يا أيُّها الرَّجُلُ) لجازَ (يا زيدُ ذُو الجُمَّةِ)، كما جازَ (يا أيُّها الرَّجُلُ ذُو الجُمَّةِ).

وقال الأخفشُ: «وليسَ هذا قَوْلَ سيبويه، بل هو عندَ سيبويهِ صِفةٌ».

هذا كلامُ الأخفشِ.

«واعلمْ أنَّ قَوْلك: (يا أيُّها الرَّجُلُ) أنْ يكونَ (الرَّجُلُ) صِلةً لـ(أيٌّ) أَقْيَسُ؛ لأنَّ (أيُّ) لا تكونُ اسمًا في غيرِ الاستفهامِ والمجازاةِ إلَّا بصِلةٍ»، إلى هذا كلامُ الأخفش[1].

(ط):

قال الأخفش: «واعلمْ أنَّ قَوْلك: (يا أيُّها الرَّجُلُ) أنْ يكونَ (الرَّجُلُ) صِلةً لـ(أيٌّ) أَقْيَسُ؛ لأنَّ (أيُّ)[2] لا تكونُ اسمًا في غيرِ الاستفهامِ والمجازاةِ إلَّا بصِلةٍ».

قال الأخفش: «ليس هذا قَوْلَ سيبويهِ، بل هو عندَ سيبويهِ صِفةٌ».

---

(١) انظر قول الأخفش هذا في: معاني الزجاج ١/ ٩٩- وشرح السيرافي ٣/ ٤١أ. وأما الفارسي في التعليقة ١/ ٣٣٩-٣٤٠ فقال: «في الكتاب ....»، وذكر كلام الأخفش غير منسوب إليه، ثم قال: «قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه».

(٢) في طرة نسخة العابدي ١/ ١٧٢أ: «أيًّا».

قال المازِنيُّ[١]: «رَأَيْتُ الصِلةَ إنَّما تكونُ جُملةً، فلمَّا امْتَنَعَتْ (أَيٌّ) أنْ يَقَعَ بَعْدَها ما يَقَعُ بَعْدَ الموصولِ دَلَّ ذلك على أنَّ (الرَّجُلُ) صِفةٌ»[٢].

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ)، وَلَوْ كَانَ اسْمًا غَالِبًا بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو) لَمْ يَجُزْ ذَا فِيهِ»[٣].

(فا):

أيْ: إذا كان (الذي) اسمًا عَلَمًا لم يَجُزْ أنْ يكونَ صِفةً لـ(أَيٍّ)، كما لم تكنِ الإعلامُ صِفةً لها.

قال سيبويه: «بِمَنْزِلَتِهَا فِي (الصَّعِقِ)»[٤].

قال أبو بَكْرٍ[٥]:

قولُهُ: «في الصَّعِقِ»، أيْ: يكونُ أَوَّلًا صِفةً، ثم يَغْلِبُ على الواحِدِ،

---

(١) انظر كلام المازني في: شرح عيون سيبويه ١٦١.

(٢) وجاء كلام المازني في طرة نسخة العابدي ١/ ١٧٢أ بلفظ: «قال المازني: رأيتُ الصِّلةَ لا تكون إلا جملةً، وما بعد (أيّ) ليس كذلك، فبَطَلَ أن تكون صِلةً، وثَبَتَ كونُها صفةً». وفي متن (ح١) ٥٠أ: «.... فلما امتنعتْ، أيِ: امتنعتِ الصلةُ، أن يقع بعدها ما يقع بعد الموصول .... ». وفي طرة ابن يبقى ٨٦ب: «.... فلما امتنعتِ الصلةُ أن يقع بعدها ما يقع بعد الموصول .... ». قلتُ: ما في (ح١) تفسير خالفه الصواب! ثم غُيِّرت الحاشية في ابن يبقى بناءً على هذا التفسير!

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠٩، (هارون) ٢/ ١٩٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٦.

(٥) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤١.

فيصيرُ اسمًا.

قال سيبويه: «وَكَمَا كَانَتِ الْأَلِفُ فِي (يَمَانٍ) بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ»[١].

الأَلِفُ في (يَمانٍ) بَدَلٌ مِن الياءِ الأخيرةِ من ياءِ النَّسَبِ. [٢/ ٣٣أ]

قال سيبويه: «وَقَالَ الْخَلِيلُ: (اللَّهُمَّ) نِدَاءٌ، وَالْمِيمُ هَهُنَا بَدَلٌ مِنْ (يَا)»[٢].

قال (س)[٣]:

الدليلُ على أنَّ الميمَ بَدَلٌ مِن (يا) في قولِك (اللَّهُمَّ) أنَّك لا تقولُ: (أَخْزَى اللَّهُمَّ فُلانًا)، إنما تقولُ: (اللَّهُمَّ) في حالِ النِّداءِ[٤].

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ الْمِيمَ هَهُنَا فِي الْكَلِمَةِ مَبْنِيَّةٌ كَمَا أَنَّ نُونَ (الْمُسلِمِينَ) فِي الْكَلِمَةِ بُنِيَتْ عَلَيْهَا، فَالْمِيمُ فِي هَذَا الِاسْمِ حَرْفَانِ أَوَّلُهُمَا مَجْزُومٌ، وَالْهَاءُ مَرْتَفِعَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا الْإِعْرَابُ»[٥].

عند السَّرَّاج:

يعني: أنَّ النُّونَ بَدَلٌ مِن التَّنْوينِ، فقَدْ ثَبَتَ والتَّنْوينُ لا يَثْبُتُ في الوقف.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٦.

(٣) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٢٤١، عن ابن السراج عن المبرد كما هنا.

(٤) انظر الخلاف في أصل (اللهم) في: معاني الفراء ١/ ٢٠٣- والإنصاف ١/ ٣٤١- والشيرازيات ١/ ١٧٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٦، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥١ب]: مبنية.

قال أبو عليٍّ[1]: قال أبو بَكْرٍ: التَّوفيقُ[2] بينَ المِيمَيْنِ في (اللَّهُمَّ) وبينَ النُّونِ[3] في (مُسْلِمِينَ) أنَّ حَرْفَ الإعرابِ في (مسلِمِينَ) قَبْلَ النُّونِ، كما أنَّ حَرْفَ الإعرابِ في (اللَّهُمَّ) قَبْلَ المِيمَيْنِ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ -عز وجل-: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[4] فعَلَى (يا)»[5].

قال أبو إسحاقَ[6]:

أُجِيزُ أنْ يكونَ ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ صِفةً لقَوْلِهِ ﴿اللَّهُمَّ﴾، كما كانَ يكونُ صِفةً له في ما الميمُ عِوَضٌ منه.

قال سيبويه: «وَصَارَ الِاسْمُ بَيْنَهُمَا كَمَا صَارَ (هُوَ) بَيْنَ (هَا) وَ(ذَا) إِذَا قُلْتَ: (هَا هُوَ ذَا)»[7].

---

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٢.

(٢) في (ش٢)١٧٠أ: «التنوين»، وهو تحريف.

(٣) في (ش١)١٤٣أ: «التنوين»، وهو تحريف.

(٤) سورة الزمر ٤٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٦، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥١ب]: مبنية.

(٦) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٢، وقد سبق الزجاجَ إلى هذا القولِ والاحتجاجِ شيخُه المبردُ، انظر: المقتضب ٤/ ٢٣٩- وشرح السيرافي ٣/ ٤٢ب.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٧.

متنٌ بخطِّ (ح)[١]، في ذا المَوْضِعِ، وليسَ من الكتاب:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقُلْتَ لهم: هذا لَها هَا وذا[٢]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (يَا رَجُلُ) وَ(يَا فَاسِقُ) فَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى (يَا أَيُّهَا الْفَاسِقُ) وَ(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَصَارَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّكَ أَشَرْتَ إِلَيْهِ وَقَصَدْتَ قَصْدَهُ»[٣].

(فا)[٤]:

يُرِيدُ أنَّ (يا رَجُلُ) صارَ مَعْرِفةً بالإشارةِ إليهِ والقَصْدِ له، وإنْ لم يكن مَعْهُودًا، كما أنَّ (الفاسِقَ) و(الرَّجُلَ) صارَ هنا معرِفةً بالإشارةِ إليهِ، لا بعَهْدٍ له مُتَقَدِّمٍ، فهذا وَجْهُ التَّشْبِيهِ بينهما عندي. [٢/ ٣٣ب]

قال سيبويه: «وَصَارَ هَذَا بَدَلًا فِي النِّداءِ»[٥].

(فا)[٦]:

أيْ: القَصْدُ والإشارةُ.

قال سيبويه: «فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُدْخِلُوهُمَا فِي هَذَا وَلَا فِي النِّداءِ، وَمِمَّا يَدُلُّكَ

---

(١) من الطويل، وهو للَبِيد بن ربيعة ﷺ، في ملحق ديوانه ٣٦٠- وشرح المفصل ٨/ ١١٤- والخزانة ٥/ ٤٦١. وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٥٤.

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٧.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٠، (هارون) ٢/ ١٩٧.

(٦) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٤.

عَلَى أَنَّ (يَا فَاسِقُ) مَعْرِفَةٌ قَوْلُكَ: (يَا خَبَاثِ)»[١].

(فا)[٢]:

أيْ: لم يُدْخِلُوا الأَلِفَ واللامَ في قَوْلِك (هذا)، ولا في النِّداءِ في قَوْلِك (يا رَجُلُ) لأنَّهما تَعَرَّفَا بالإشارةِ إليهما والقَصْدِ لهما[٣].

(فا)[٤]:

(يا خَبَاثِ) لا تكونُ إلَّا للمَعْرِفةِ، فإذا كانتْ لغيرِ المعرِفةِ نُوِّنَ.

قال سيبويه: «وَلَا (لُكَعُ) وَلَا (فُسَقُ)، فَإِنَّمَا اخْتَصَّ النِّداءُ بِهَذَا الِاسْمِ أَنَّ الِاسْمَ مَعْرِفَةٌ»[٥].

(فا)[٦]:

صارَ مَعْرِفةً لأَنَّهُ مَعْدُولٌ، بمنـزلة (عُمَرَ).

قال سيبويه: «أَنَّ يُونُسَ زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (يَا فَاسِقُ الْـخَبِيثُ)»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١١، (هارون) ٢/ ١٩٨.

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٤.

(٣) هذه الحاشية والتي بعدها ليسا في (ش٢)١٧٠ب.

(٤) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٤٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١١، (هارون) ٢/ ١٩٨.

(٦) ليس في (ش٣)١٧١أ.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١١، (هارون) ٢/ ١٩٩.

(فا):

أيْ: نَعْتُ (يا فاسِقُ الخَبِيثُ) يَدُلُّ على أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ؛ لَـمَّا نَعَتَهُ بِما فيهِ الأَلِفُ واللامُ. [٢/ ٣٥أ]

قالَ -عليه السَّلامُ-: «يا نِسَاءُ المؤمناتُ»، ويُرْوَى: «يا نِسَاءَ المؤمناتِ»[1] على إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ[2].

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْأَحْوَصِ:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فَإِنَّمَا لَحِقَهُ التَّنْوِينُ كَمَا لَحِقَ مَا لَا يَنْصَرِفُ»[3].

قال: لأنَّ (مَطَرًا) وأشباهَه بمنزلة ما هو في موضعِ رفعٍ، وإنما لحقه التنوين كما كان لاحقًا (حَوْبِ) و(غَاقِ) لو اضْطُرَّ إلى ذلك شاعرٌ في قافية

(١) الحديث بلفظ (يا نساء المسلمات) رواه: البخاري ٣/ ١٥٣ (٢٥٦٦)- ومسلم ٢/ ٧١٤ (١٠٣٠). ورواه بلفظ (يا نساء المؤمنات): مالك في الموطأ (تحقيق الأعظمي) ٥/ ١٣٦٣ (٧٢٨)- وأحمد ٤٥/ ٤٤٠ (٢٧٤٤٩). وانظر روايتي الإتباع والإضافة في: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٧/ ٨٦- والاستذكار ٨/ ٣٧٤، ٦٠١- وشرح النووي على مسلم ٧/ ١٢٠- وفتح الباري ٥/ ١٩٧- وإكمال المعلم ٣/ ٥٦١- والمفهم ٣/ ٧٤- وعقود الزبرجد ٣/ ١٣٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠)٦٤أ. وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣١٣، (هارون) ٢/ ٢٠٢. والبيت من الوافر، وهو للأحوص، كما في: ديوانه ١٨٩- والخزانة ٢/ ١٥٠.

أو في حَشْوِ بيتٍ، وهو مما لا يُنَوَّن، ولم يلحقه التنوينُ على رفعٍ، وإنما لحقه على ضَمٍّ، كما أنَّ بعضَ العرب إذا أنشد قالَ:

. . . . . فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ[١]

يُنَوِّنُ على كسرةٍ ليست بإعرابٍ، وقد تفعل الشعراء أشباه ذلك[٢].

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الِاسْمُ وَالصِّفَةُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ

قال سيبويه: «الْـمَجْرُورِ الَّذِي يَنْضَمُّ قَبْلَ الْـمَرْفُوعِ، وَيَنْفَتِحُ فِيهِ قَبْلَ الْـمَنْصُوبِ، وَذَلِكَ الْـحَرْفُ هُوَ (ابْنُمٌ) وَ(امْرُؤٌ)»[٣].

(ح)[٤]:

«إذا صارَ ذلكَ الحَرْفُ المرفوعُ مجْرُورًا، ويَنْفَتِحُ إذا كانَ الحَرْفُ المرفوعُ مَنْصُوبًا، وهو (امْرُؤٌ)». [٢/ ٣٥ب]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للُجَيم بن صعب، كما في: مجمع الأمثال ٢/ ١٠٦- والتصريح ٢/ ٢٥٥- والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٠، وله أو لوشيم بن طارق، كما في: اللسان (نصت) ٢/ ٩٩. والمراد بالتنوين تنوين الترنم، وهو يدخل على الاسم والفعل والحرف، ويدخل على الاسم المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٩- وشرح المفصل ١/ ٨٨- وشرح الكافية الشافية ١/ ٦٦- والهمع ٢/ ٦٢٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العابدي ١/ ١٧٤ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣١٣، (هارون) ٢/ ٢٠٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٢أ]: ذلك الحرف، وهو ابنم وامرؤ.

(٤) أي: أن العبارة القادمة جاءت في متن (ح) بدل النص المحشى عليه.

قال سيبويه: «وَإِنَّما حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا أَنَّهم أَنْزَلُوا الرَّفْعَةَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ (زَيْدٌ) بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعَةِ فِي رَاءِ (امْرِئٍ)»[١].

(فا):

هذا مِثْلُ[٢] (مُسْلِماتٍ) اسمَ امْرَأَةٍ في نَقْلِ الضَّمَّةِ مِن التَّنْوينِ[٣]. [١٤٤/ ب]

قال سيبويه: «مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (هَذَا زَيْدُ ابْنُ أَخِينا)»[٤].

(فا):

أيْ: فلا تقولُهُ إِلَّا مُنَوَّنًا، فيَدُلُّ ذلك على أَنَّهُ لم يُجْعَلْ بمنزلة اسمٍ واحدٍ. [٢/ ٣٦ب]

قال سيبويه: «وَهْوَ عَلَى الْأَصْلِ»[٥].

يعني: أَنَّهُ على الأَصْلِ في مَوْضِعِهِ، لا في لَفْظِهِ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٤، (هارون) ٢/ ٢٠٤.

(٢) في (ش١)١٤٤أ: اسم.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٧٠ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٤، (هارون) ٢/ ٢٠٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٤، (هارون) ٢/ ٢٠٥.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش١)١٤٤]، ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٢أ].

هَذَا بَابٌ يُكَرَّرُ فِيهِ الاسْمُ فِي حَالِ الإِضَافَةِ، وَيَكُونُ الأَوَّلُ بِمَنْزِلَةِ الآخِرِ

قال سيبويه: «وَلَا يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ مَا جُعِلَ مِنَ الْغَايَاتِ كَالصَّوْتِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَا يُحْذَفُ هَاءَ (طَلْحَةَ) فِي الْخَبَرِ»[1].

(ح):

«وذلك (قَبْلُ) و(بَعْدُ) جُعِلَتَا بمنزلة قَوْلِك (حَوْبُ)، وإنَّما (حَوْبُ) صَوْتٌ يَزْجَرُ بِهِ، وإنما خَصُّوا (قَبْلُ) و(بَعْدُ) بهذا لكَثْرَتِهِ في كلامِهم»، بخَطِّ (ح).

ليس مِن كلامِ سيبويهِ، يَتْلُوهُ «مِنْ كلامِهم، ومعَ هذا أنَّ (طَلْحَةَ) لا يُحْذَفُ في الخَبَرِ». [١٤٥/أ]

قال سيبويه: «مَنْ قَالَ: (يَا زَيْدُ الكرِيمُ) قَالَ (يَا سَلَمَ الْكَرِيمُ)»[2].

(ح): «سَلامَ»، أَرادَ (سَلامَةُ)[3]. [٢/ ٣٧أ]

هَذَا بَابُ إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى نَفْسِكَ

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَا يَكُونُ كَلَامًا»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٦، (هارون) ٢/ ٢٠٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٦، (هارون) ٢/ ٢٠٩.

(٣) أي: أنه جاء في متن (ح) (سَلامَ) بدل (سَلَمَ). و(سَلَم) ترخيم (سَلَمَة)، و(سَلام) ترخيم (سَلامة)، وهذا معنى قوله (أراد سلامة)، ولا أدري لمن هذا القول؟ آللزجاج أم الفارسي أم غيرهما.

(فا):

«كما أنَّ التَّنوينَ إذا لم يكن فيهِ لا يكونُ كَلامًا»، أيْ: لا يكونُ كَلامًا صَوابًا.

قال سيبويه: «وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي) وَ(يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا)»[2].

(فا)[3]:

البَغْداديون يقولونُ: (يا قَوْمُ) مُضافٌ، فرَدَّ ذلك أبو العبَّاسِ عليهم.

[٢/ ٣٧ب] **قال سيبويه: «وَإِنَّمَا أَلْحَقْتَ الْـهَاءَ لِيَكُونَ أَوْضَحَ لِلْأَلِفِ؛ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا النَّحْوِ يَجُوزُ: (يَا أَبَاهْ) وَ(يَا أُمَّاهْ)»**[4].

ليس (عنده)[5]:

«وتقولُ (يا عَمَّا لا تَفْعَلْ)، و(يا أَبا لا تَفْعَلْ)، و(يا أُمَّا لا تَفْعَلِي)، أخبرَنا بذلك يُونُسُ عن العَرَبِ الموثوقِ بهم».

قال سيبويه: «كَمَا قَالُوا (أَيْنُقٌ) لَـمَّا حَذَفُوا الْعَيْنَ جَعَلُوا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٦، (هارون) ٢/ ٢٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٦، (هارون) ٢/ ٢٠٩.

(٣) ليس في في (ش١)١٤٥أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٧، (هارون) ٢/ ٢١٠.

(٥) أي: أن العبارة القادمة ثابتة في بعض النسخ بعد النص المحشى عليه، وليست في نسخة (عنده).

الْيَاءَ عِوَضًا»[١].

(فا):

هذا قَوْلٌ آخَرُ غيرُ القَلْبِ[٢]، يعني في (أَيْنُقٍ).

قال سيبويه: «كَمَا اخْتُصَّ النِّدَاءُ بِـ(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) .... فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ لَهُمْ أَنْ يَسْكُتُوا عَلَى (أَيٍّ)، وَلَزِمَهُ التَّفْسِيرُ»[٣].

(فا):

ذَهَبَ أبو عثمانَ[٤] عن هذا الموضِعِ في إجازتِهِ في القياسِ نَصْبَ (يا أيَّها الرَّجُلَ).

قال سيبويه: «وَيَكُونُ الشَّيْءُ الْمُؤَنَّثُ يُوصَفُ بِالْمُذَكَّرِ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٧، (هارون) ٢/ ٢١١.

(٢) لسيبويه في (أَيْنُقٍ) مذهبان، قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٧٥: «وذهب سيبويه في قولهم (أَيْنُقٍ) مذهبين، أحدهما: أن تكون عينُ (أَنْوُقٍ) قُلِبَتْ إلى ما قبل الفاءِ، فصارت في التقدير (أَوْنُقٍ)، ثم أَبْدِلَت الواو ياءً؛ لأنها كما أُعِلَّت بالقلب كذلك أُعِلَّت أيضا بالإبدال على ما مضى، والآخَرُ: أن تكون العين حُذِفَتْ ثم عُوِّضَت الياء منها قبل الفاء، فمثالها على هذا القول (أَيْفُلٌ)، وعلى القول الأول (أَعْفُلٌ)»، وانظر في وزن (أينق): المقتضب ١/ ٣٠- والأصول ٣/ ٣٣٧- واللسان ١٠/ ٣٦٢- والتاج ٢٦/ ٤٤٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٧، (هارون) ٢/ ٢١٢.

(٤) سبق ذكر مذهبه في ص٦٠٩ هـ٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٧، (هارون) ٢/ ٢١٢.

«نحوُ (امْرَأَةٍ طالِقٍ)»[١].

ليس (عنده)، ولا (س)، ولا (ح). [٢/ ٣٨أ]

قال سيبويه: «وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي)، جَعَلُوا هَذِهِ الْـهَاءَ بِمَنْزِلَةِ هَاءِ (طَلْحَةَ) إِذْ قَالُوا (يَا طَلْحَ أَقْبِلْ)»[٢].

قال أبو عليٍّ:

الأَصْلُ في هذا (يا أُمَّتِي)، فأَبْدَلَ مِن الياءِ أَلِفًا، فقالَ: (يا أُمَّتَا)، ثم رَخَّمَ، فقال: (يا أُمَّ).

هَذَا بَابُ مَا تُضِيفُ إِلَيْهِ وَيَكُونُ مُضافًا إِلَيْكَ قَبْلَ الـمُضَافِ إِلَيْهِ

(س): يعني: الآخَرُ كانَ مُضافًا إليك قَبْلَ أنْ تُضِيفَ إليه (الابْنَ). [٢/ ٣٩أ]

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ النِّداءُ فِيهِ مُضَافًا إِلَى الـمُنَادَى بِحَرْفِ الإِضَافَةِ

قال سيبويه: «فَاسْتَغَاثَ بِهِمْ لِأَنْ يُنْشِرُوا لَهُ كُلَيْبًا .... فَإِنَّمَا اسْتَغَاثَ بِهِمْ لَهُمْ»[٣].

(س): يعني بالاستغاثةِ الدعاءَ.

---

(١) أي: أن هذه العبارة في بعض النسخ بعد النص المحشى عليه، وليست في نسخ (عنده) ولا (س) ولا (ح).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٨، (هارون) ٢/ ٢١٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٨، (هارون) ٢/ ٢١٥.

قال سيبويه: «وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِذٍ الهُذَلِيُّ:

أَلَا يَـــا لَقَـــوْمٍ لِطَيْـــفِ الخَيَـــا ... لِ أَرَّقَ، مِـــنْ نَـــازِحٍ ذِي دَلَالِ»[1].

ليس (عنده): قال:

أَلَا يا لَقَوْمٍ ولا مَنْجَى من الهَرَمِ . . . . . .[2]

قال سيبويه: «أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ سَوَّوْا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ»[3].

قال أبو عليٍّ:

وَجْهُ الإشكالِ في تَسْوِيَتِهِمْ بينَ الجَمِيعِ والواحِدِ أنَّ الجَمِيعَ لَمَّا بَعُدَ مِن الاختصاصِ لِبُعْدِهِ من الواحِدِ، وكانَ الواحِدُ إنَّما دَخَلَتْ عليه هذه اللامُ مَفْتُوحةً لأنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ المُضْمَرِ، فكأنَّهُ مُضْمَرٌ، فدَخَلَتْ عليه كما تَدْخُلُ على المُضْمَرِ، والمُضْمَرُ في غايةِ الاختصاصِ، والواحِدُ معَ أنَّهُ في مَوْضِعِهِ يُشاكِلُهُ مِن جِهَةِ الاختصاصِ فإنَّهُ واحِدٌ، فلمَّا كانَ دُخُولُ اللامِ على الواحِدِ مِن

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٩، (هارون) ٢/ ٢١٥، والبيت من المتقارب، وهو لأمية بن عائذ الهذلي، كما في هنا- وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٤- والخزانة ٢/ ٤٢٩.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه: (أَمْ هَلْ على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِن نَدَمِ)، وهو لساعدة بن جؤية، كما في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٢- والأزهية ١٣١- والخزانة ٨/ ١٦١، ولم أجد الرواية المذكورة في الحاشية، ولكن جاءت رواية فيها استغاثة ذكرها السكري، وهي: (يا للرِّجالِ أَلَا مَنْجَى مِن الهَرَمِ)، والرواية المذكورة في الحاشية فيها خزم، وهو هنا زيادة حرف في أول الصدر، انظر: الكافي للتبريزي ٤٣- والعيون الغامزة ١٠٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١٩، (هارون) ٢/ ٢١٧، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٢ب]: كيف.

هذه الجِهةِ، وكانَ الجميعُ مُتَعَدِّيًا مِن الاختصاصِ الذي في الواحِدِ، صارَ دُخُولُ اللامِ على الجميعِ[1] مُشْكِلًا، فكَرَّرَ الاحتجاجَ له بالاستعمالِ في ما أَنْشَدَ. [٢/ ٣٩ب]

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (يا لَزَيْدٍ) وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ»[2].

أيْ: لَوْ كُنْتَ تُحَدِّثُهُ ولم تَسْتَغِثْ بِهِ لم يَجُزِ اللامُ.

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ بَدَلٌ مِنَ الزِّيادةِ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ الِاسْمِ إِذَا أَضَفْتَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (يا عَجَباهْ)»[3].

عند (ب):

يعني: أنَّ اللامَ في (يا لَلْعَجَبِ) و(يا لَبَكْرٍ) مُعاقِبةٌ للأَلِفِ والهاءِ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: (يا لَبَكْراهْ). [٢/ ٤٠أ]

هَذَا بَابُ مَا تَكُونُ اللَّامُ فِيهِ مَكْسُورَةً؛ لِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ لَهُ هَهُنَا[4] وَهُوَ غَيْرُ مَدْعُوٍّ

قال سيبويه: «وَاللَّامُ الْمَكْسُورَةُ أَضَافَتِ الْمَدْعُوَّ إِلَى مَا بَعْدَهُ»[5].

---

(١) ليس في (ش٣)١٧٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٠، (هارون) ٢/ ٢١٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٠، (هارون) ٢/ ٢١٨.

(٤) ليس في الرَّباحية، [انظر: (ح١)٥٢ب].

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٠، (هارون) ٢/ ٢١٩.

قال أبو بَكْرٍ[1]:

إنَّما فُتِحَتِ اللامُ عندي في المَدْعُوِّ لأنَّ المَدْعُوَّ كانَ حُكْمُهُ أنْ يكونَ اسمًا مَكْنيًّا، ولامُ الجرِّ تُفْتَحُ معَ المَكْنيَّاتِ، ففُتِحَتْ هذه كما فُتِحتْ معَ المَكْنيَّاتِ، وكُسِرَتْ إذا كانتْ للمَدْعُوِّ له كما تُكْسَرُ معَ سائرِ المُظْهَراتِ.

[١٤٧/ أ] **قال سيبويه: «فَـ(يا) لِغَيْرِ (اللَّعْنَةِ)»**[2].

في (مع) غيرَ مَنْسُوبٍ إلى أَحَدٍ:

قالَ: يُرِيدُ أنَّ (يا) لَوْ كانت (للَّعْنةِ) كانت مَنْصُوبةً؛ لأنَّها مُضافةٌ. [٢/ ١٤١أ]

هَذَا بَابُ النُّدْبَةِ

قال سيبويه: «إِذَا كَانَتْ زِيَادَةً غَيْرَ مُنْفَصِلَةٍ مِنَ الإِسْمِ»[3].

(فا):

لَمَّا كانَ التَّنوينُ قد يُحْذَفُ في الزِّيادةِ المُنْفَصِلةِ، نحوُ:

. . . . ولا ذاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلًا[4]

(١) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢١، (هارون) ٢/ ٢٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٢، (هارون) ٢/ ٢٢٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٣أ]: (إذ) بدل (إذا).

(٤) هذا عَجُزُ بيت من المتقارب، وصدره: (فأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ)، وهو لأبي الأسود الدؤلي، كما في: ديوانه ٥٤- والخزانة ١١/ ٣٧٤، وسبق ذكر البيت قبل الحاشية (٤٣٤).

وَجَبَ أنْ يَلْزَمَ معَ الزِّيادةِ المُتَّصِلةِ.

قال سيبويه: «وَلَمْ يُكْسَرْ مَا قَبْلَهَا كَرَاهِيَةً لِلْكَسْرةِ فِي الْيَاءِ»(١).

أيْ: قَبْلَ الياءِ الساكنةِ(٢).

قال سيبويه: «وَالْيَاءُ لَا تَدْخُلُها كَسْرَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ»(٣).

(فا): لأنَّ قَلْبَ هذهِ الأَلِفِ التي في (مُثَنًّى) و(مُعَلًّى) ياءً أَكْثَرُ، مِثْلُ: (مُثَنَّيَانِ).

[٢/ ٤١ب] **قال سيبويه: «فَإِنْ لَمْ تُضِفْ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: (وَامُثَنَّاهْ)، وَتَحْذِفُ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ حَرْفانِ، وَلَمْ يَخَافُوا الْتِبَاسًا، فَذَهَبَتْ كَمَا تَذْهَبُ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَمْ يَكُنْ كَالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُها نَصْبٌ»**(٤).

(ح):

ما فيهِ الياءُ الساكنةُ ⟨والأَلِفُ الساكنةُ⟩(٥) -وهو قَوْلُك: (واقاضِيَاهْ) (وامُثَنَّاهْ)- لم يَحْذِفْ ياءَ (قاضِي) لأنَّها بمنزلةِ دالِ (زيدٍ)، ولم تَعْتَلَّ مِن حَرَكَتِها لأنَّ حَرَكَتَها الفتحُ، والفَتْحُ قد يَدْخُلُ (يا قاضِيَ)، فلا يكونُ ذلك

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٢، (هارون) ٢/ ٢٢٣.

(٢) لا ياء الإضافة.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٢، (هارون) ٢/ ٢٢٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٣، (هارون) ٢/ ٢٢٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٣أ]: (إذ) بدل (إذا).

(٥) ليس في (ش٢)١٧٦ب.

لها اعتلالًا، ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: (رَأَيْتُ قاضِيَك).

وأمَّا الأَلِفُ التي في (مُثَنًّى) فإنَّكَ حَذَفْتَها لأنَّهُ لا يَنْجَزِمُ حَرْفانِ، ولم يَخافُوا التباسًا، فذَهَبَتْ -كما في المتنِ- إلى نَفْسِكَ الياءُ الساكنةُ، قُلْتَ: (واقاضِيَاهْ)؛ لأنَّ هذه الياءَ قد لَقِيَتْ أَلِفًا، وإنْ لم تُضِفْ إلى نَفْسِكَ الياءَ الساكنةَ قُلْتَ: (وامُثَنَّاهْ) وتَحْذِفُ[1].

قال أبو عليٍّ[2]:

الذي لا يَدْخُلُهُ نَصْبٌ هُوَ الأَلِفُ، والتي يَدْخُلُها نَصْبٌ هي الياءَ، نحوُ (قاضٍ) إذا نَدَبْتَهُ غيرَ مُضافٍ، تقولُ: (واقاضِيَاهْ)، فتُحَرِّكُ الياءَ بالفتحةِ، ولا يَحْذِفُها كما يَحْذِفُ الأَلِفَ مِن (وامُثَنَّاهْ) غيرَ مُضافٍ؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تَتَحَرَّكُ البَتَّةَ، والياءُ تَتَحَرَّكُ. [٢/ ٤٢ب]

هَذَا بَابُ مَا لا تَلْحَقُهُ الأَلِفُ الَّتِي تَلْحَقُ الـمَنْدُوبَ

قال سيبويه: «وَلَا تَقَعُ عَلَى الْـمُضافِ وَالْـمَوْصُوفِ، إِنَّمَا تَقَعُ أَلِفُ النُّدْبةِ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْوَصْفِ»[3].

قُلْتُ[4] لأبي عليٍّ: ألا امْتَنَعْتَ مِن وَصْفِ المندوبِ؛ لاختلاطِ

---

(١) في (ش١)١٤٧ب، و(ش٣)١٧٦أ: «تحذف».

(٢) انظر الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٦٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٣، (هارون) ٢/ ٢٢٦.

(٤) لعل القائل القَصْريُّ تلميذ أبي علي الفارسي.

الحَرْفِ به وهو حَرْفُ النُّدْبةِ، كما امْتَنَعْتَ مِن وَصْفِ (اللَّهُمَّ)؛ لاختلاطِ الحَرْفِ بهِ وهو المِيمانِ؟

فقال: الأَلِفُ قد تأتي بَدَلًا مِن التنوينِ، واختلاطُ التنوينِ بالاسمِ لا يَمْنَعُ مِن وَصْفِهِ، والمِيمانِ في (اللَّهُمَّ) بَدَلٌ مِن (يا)، واختلاطُهما بالاسمِ يُصَيِّرُ الاسمَ كالصَّوْتِ، فيَمْنَعُ ذلك وَصْفَهُ.

قال سيبويه: «(وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ)»[1].

(فا):

(الجُمْجُمَةُ)[2]: قَدَحٌ صغيرٌ يُشْرَبُ فيه السَّوِيقُ.

قال سيبويه: «(وَإِذَا نَدَبْتَ رَجُلًا يُسَمَّى (ضَرَبُوا) قُلْتَ: (وَاضَرَبُوهْ)، وَإِنْ سُمِّيَ (ضَرَبَا) قُلْتَ: (وَاضَرَبَاهْ)»[3].

(فا):

الفاعِلُ مُضْمَرٌ في (ضَرَبُوا هذا)، و(ضَرَبَا)، ولولا ذاك لجاءَ بالنُّونِ، فقالَ: (ضَرَبُونَ) و(ضَرَبَانِ)[4]. [٢/ ٤٢أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٣، (هارون) ٢/ ٢٢٦.

(٢) في الصحاح (جمم) ٥/ ١٨٩١: «الجُمْجُمَةُ: القَدَحُ من خَشَبٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٤، (هارون) ٢/ ٢٢٦.

(٤) سبق بيان ذلك في الحاشية (٤٣).

هذا بابٌ يكونُ الاسْمانِ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ مَمْطُولٍ ....

قال سيبويه: «**كأنَّكَ قُلْتَ: (يا ضارِبًا رَجُلًا)**»(١).

تَعْرِيفُ (يا ضارِبًا رَجُلًا) مِن وَجْهَينِ: إمَّا أنْ تُسَمِّيَ(٢) بهِ رَجُلًا بعَيْنِهِ، وإمَّا أنْ تَقْصِدَ بهِ الإشارةَ إلى رَجُلٍ بعَيْنِهِ، فيَصِيرَ مَعْرِفةً بالإشارةِ والقَصْدِ، نحوُ: (يا رَجُلُ)(٣).

قال سيبويه: «**نحوُ قولِك: (هذا ضارِبُكَ قاعِدٌ)**»(٤).

(ط):

(قاعِدًا) في مَتْنِهِ، وفي طُرَّتِهِ: الصَّوابُ (قاعِدٌ) بالرَّفْعِ؛ لأنَّ (ضارِبُكَ) نَكِرةٌ، ولذلك قالَ: «كما أنَّ الموصوفَ بالنَّكِرةِ لا يكونُ إلَّا نَكِرةً»(٥). [٢/ ٤٤أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٤، (هارون) ٢/ ٢٢٨.

(٢) كذا في (ش٣)٤٣ب- و(ش٥)١١٥ب، وهو المناسب لقوله بعد قليل: (تقصد)، وهو في (ش٣)١٧٩أ- و(ش٤)١٠٩ب: (يسمي) بالياء، ولم ينقط في (ش٢)١٧٨أ، وكُتِب (تقصد) في (ش٣) بالتاء والياء.

(٣) نقل الفارسي هذه الحاشية في التعليقة ١/ ٣٧٠ عن المبرد، ووقع فيها في التعليقة سقط، وانظر كلام المبرد في المقتضب ٤/ ٢٢٤، وانظر هذه الحاشية بلفظ قريب في: الإيضاح للفارسي ١٩٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٥، (هارون) ٢/ ٢٢٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٣ب]: قاعدًا.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٥، (هارون) ٢/ ٢٢٩.

قال سيبويه: «ولا يكونُ (الرَّجُلُ) ههنا بمنزلتِهِ إذا كانَ مُنادًى؛ لأنَّهُ ثَمَّ يَدْخُلُهُ التنوينُ، وجازَ لكَ أنْ تُرِيدَ مَعْنَى الأَلِفِ واللامِ ولا تَلْفِظُ بِهِا»[١].

تفسيرٌ:

لأنَّهُ ليسَ هُنا تَنْوِينٌ، فتَنْوِيَ بهِ الانفصالَ، كما قالَ في (ضارِبٍ)، (س)[٢].

(فا): أيْ: إذا أَضَفْتَ إليهِ (أَخًا)[٣].

(فا)[٤]:

«لأنَّهُ ثَمَّ لا[٥] يَدْخُلُه التَّنْوينُ»، أي: إذا قُلْتَ: (يا ضارِبَ رَجُلٍ) يَدْخُلُهُ التَّنْوينُ إذا أَرَدْتَ الانفصالَ، فتقولُ: (يا ضارِبًا رَجُلًا)، وإلى ذاك يَرْجِعُ الكلامُ.

عندَ (ب): يَنْبَغِي أنْ يكونَ هذا[٦]؛ لأنَّهُ ثَمَّ لا يَدْخُلُهُ التَّنْوينُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٥، (هارون) ٢/ ٢٢٩.

(٢) أي: أن هذه الحاشية من كلام المبرد، نقلها عنه ابن السراج في نسخته الأولى، ونقلها الفارسي في التعليقة ١/ ٣٧١ عن المبرد، وانظر: المقتضب ٤/ ٢٢٦.

(٣) هذه الحاشية على قول سيبويه: «ولا يكون الرجل ههنا»، وانظر الحاشية في التعليقة ١/ ٣٧٢.

(٤) الحاشية بنحوها في: التعليقة ١/ ٣٧٢، وليس فيها (لا)، ولا ما نُقل عن (ب).

(٥) كذا في جميع النسخ، والعبارة في كتاب سيبويه ليس فيها حرف نفي، وسيأتي عن نسخة ابن السراج أن هذا هو تصحيح العبارة عند بعضهم.

(٦) أي: أن تكون العبارة بالنفي، هكذا: (لا يدخله التنوين).

(فا)[1]:

أيْ: جازَ أنْ تُرِيدَ بـ(يا ضارِبًا رَجُلًا) معنى الأَلِفِ واللامِ.

هذا بابُ الحُرُوفِ التي يُنَبَّهُ بِها المَدْعُوُّ

قال سيبويه: «وذلك أَنَّهُ جَعَلَهُم بمنزلة مَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عليك بحَضْرَتِهِ يُخاطِبُهُ»[2].

(فا)[3]:

إذا نادَيْتَ الـمُقْبِلَ عليك بِمَا تُنادِي بِهِ الـمُتَراخِيَ البَعِيدَ عنكَ -نحوُ: (يَا) و(هَيَا)[4]- كانَ بمنزلةِ قَوْلِك: (يا أبا فُلانٍ) للمُقْبِلِ عليكَ؛ توكيدًا في اسْتَعْطافِهِ، وإنْ كُنْتَ قد استغْنَيْتَ عن دُعَائِهِ بإِقْبالِهِ عليك. [٢/ ٤٤ب]

---

(١) الحاشية في : التعليقة ١/ ٣٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٣٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٣ب]: مقبِلٌ عليه.

(٣) الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٧٣- وشرح أبيات المغني ١/ ٦٨.

(٤) قرَّر سيبويه في كلامه المحشى هنا على بعضه أن أحرف النداء (يا) و(أَيَا) و(هَيَا) و(أَيْ) تُستعمل تُستعمل للبعيد والـمُعْرِض، وقد تُستعمل للقريب، ويجوز استعمالها للقريب جدًّا الـمُقْبِل عليك توكيدًا؛ لذا ذكر الفارسي هنا أن (يَا) و(هَيَا) لنداء البعيد أصلًا، وكون (هَيَا) لنداء البعيد متَّفقٌ عليه، وكون الأصل في (يا) أنها لنداء البعيد قول سيبويه، ونقله روايةً عن العرب، وصحَّحه ابن مالك وغيره، وقال آخرون: (يَا) لنداء القريب والبعيد حقيقة وحكمًا. انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩ (هارون)- والمقتضب ٤/ ٢٥٨- وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٦- والارتشاف ٤/ ٢١٧٩- والمغني ١٧.

قال سيبويه: «وقد يجوزُ حَذْفُ (يا) مِن النَّكِرةِ في الشِّعْرِ، قالَ العَجَّاجُ:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي»[1].

قالَ أبو عليٍّ[2]:

اعتَرَضَ أبو العَبَّاسِ[3] في قَوْلِهِ: «وقد يجوزُ حَذْفُ (يا) مِن النَّكِرةِ»، وقالَ: «حَذْفُها مِن النَّكِرةِ غَيْرُ جائزٍ»، قالَ: «والدَّلِيلُ على أنَّ (جَارِيَ) غَيْرُ نَكِرةٍ أنَّها مُرَخَّمةٌ، والنَّكِرةُ لا تُرَخَّمُ».

قالَ أبو عليٍّ: يجوزُ أنْ يكونَ سيبويه أَرادَ بقَوْلِهِ: «تُحْذَفُ (يَا) مِن النَّكِرةِ»[4] ما كانَ غَيْرَ عَلَمٍ مِمَّا تَعَرَّفَ في النِّداءِ بالإشارةِ نَحْوَهُ والقَصْدِ إليه[5]، وكانَ قَبْلَ النِّداءِ نَكِرةً، ليسَ يُرِيدُ أَنَّهُ نَكِرةٌ كما رَدَّ (س) عِنْدِي.

هذا بابُ ما جَرَى على حَرْفِ النِّداءِ وَصْفًا لَهُ

في (س) و(مع):

أَوْ صِلَةً[6].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٥، (هارون) ٢/ ٢٣٠، والبيت من الرجز، وهو للعَجَّاج، كما في: ديوانه ١/ ٣٣٢- والمقتضب ٤/ ٢٦٠- والخزانة ٢/ ١٢٥.

(٢) الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٧٣-٣٧٤، كلام المبرد باللفظ، وكلام الفارسي بلفظ مختصر.

(٣) مسائل الغلط (انظر: الانتصار) ١٥١.

(٤) يُلحظ أنَّ الفارسيَّ هنا تصرَّف قليلًا في كلام سيبويه.

(٥) قال الفارسي في الإيضاح ١٩٢: «وإنما يُرخَّم من الأسماء ما عَمِلَ فيه النداءُ البناءَ»، وهذا يشمل النكرة المقصودة.

(٦) أي أن العنوان في (س) و(مع): (هذا بابُ .... وَصْفًا له أو صلةً).

(فا):

قَوْلُهُ: «أَوْ صِلَةً» يعني الاتِّصالَ في اللَّفْظِ حَسْبُ، لا ما يعني النَّحْويون إذا قالوا: «صِلَةُ الَّذِي».

قال سيبويه: «ولكنَّهُ اخْتُصَّ كما أنَّ المنادى مُخْتَصٌّ مِن بينِ أُمَّتِهِ»[(١)].

قالَ أبو بَكْرٍ[(٢)]:

كُلُّ مُنادًى مُخْتَصٌّ، وليسَ كُلُّ مُخْتَصٍّ مُنادًى، كما أنَّ كُلَّ استفهامٍ تَسْوِيةٌ، وليسَ كُلُّ تَسْوِيةٍ استفهامًا. [٢/ ٤٥أ]

قال سيبويه: «و(على الـمُضارِبِ الوَضِيعَةُ أَيُّها البائِعُ)»[(٣)].

قُلْتُ لأبي عليٍّ: (الـمُضارِبِ الوَضِيعَةُ) على أيِّ مَذْهَبٍ؟

فقال[(٤)]: لا، واللهِ ما أَدْرِي! وقَدْ كُنْتُ أُنْكِرُهُ حتى رَأَيْتُ النُّسْخَةَ الأُخْرَى[(٥)]: «وعَلَيَّ صارَتِ الوَضِيعَةُ أَيُّها ....»[(٦)]. [٢/ ٤٥ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٦، (هارون) ٢/ ٢٣١.

(٢) الحاشية معزوة إليه في: التعليقة ١/ ٣٧٥، وقال ابن السراج في الأصول ١/ ٣٦٧: «اعلمْ أنَّ كُلَّ مُنادًى مُخْتَصٌّ، وأنَّ العَرَبَ أَجْرَتْ أشياءَ لَمَّا اخْتَصَّتْها مُجْرَى المنادى، كما أَجْرَوا التَّسْوِيةَ مُجْرَى الاستفهامِ؛ إذْ كانَت التَّسويةُ موجودةً في الإستفهام».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢٣، (هارون) ٢/ ٢٣٢.

(٤) في الارتشاف ٥/ ٢٢٤٧: «وقال الفارسي: لا عِلْمَ لي بوَجْهِ ذلك».

(٥) ليس في (ش٣)١٨٠أ.

(٦) لم أجد هذه الرواية في شيء من النسخ المخطوطة التي عندي، أما قول: (على الـمُضارِبِ =

هذا بابٌ مِن الاختصاصِ يَجْرِي على ما جَرَى عليه النِّداءُ

قال سيبويه: «وذلك نحوُ قَوْلِهِ، وَهْوَ عَمْرُو بنُ الأَهْتَمِ»[١].

ليس (عنده)[٢]:

«قَوْلِ الشاعِرِ:

نحنُ -بني ضَبَّةَ- أَصْحَابُ الجَمَلْ[٣]

وقالَ عَمْرُو ....». [٢/ ٤٦ب]

قال سيبويه: «وقال: (نَحْنُ -العُرْبَ- أَقْرَى الناسِ لضَيْفٍ)»[٤].

الوضيعةُ أيُّها البائعُ) فانظره في: المقتضب ٣/ ٢٩٩- والارتشاف ٥/ ٢٢٤٧، وفي الهمع ٣/ ٣٢: «وقَلَّ وُقُوعُ الاختصاص بَعْدَ ضميرِ المخاطبِ .... وبَعْدَ لَفْظِ غائِبٍ في تأويلِ المتكلِّمِ أو المخاطَبِ، نحوُ: (على المضارِبِ الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ)، فـ(المضارب) لَفْظُ غَيْبَةٍ؛ لأَنَّهُ ظاهرٌ، لكنه في معنى (عَلَيَّ) أو (عليكَ)».

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٧، (هارون) ٢/ ٢٣٣.

(٢) أي: أن النص في نسخةٍ -وليس هو في نسخة ابن السراج- هكذا: «وذلك نحو قول الشاعر: نحن بني ضبةَ أصحابُ الجملْ، وقال عمرو بن الأهتم ....».

(٣) من الرجز، قيل للحارث الضبي، وقيل للأعور المَعْنِيِّ الضبي، وقيل: لعمرو بن يثربي الضبي، انظر: الحماسة لأبي تمام ١/ ١٦٩- وشرحها للتبريزي ١/ ٢٨٠- والإصابة ٥/ ١٥٦- والدرر ٣/ ١٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٧، (هارون) ٢/ ٢٣٤، والمنقول هنا من أقوال العرب، انظر: المفصل ٧٠، والمغني ٨٩١.

ليس (عنده):

«وقالَ: (إنَّا -أَصْحابَ الشَّاءِ- لا يَبْقَى لَنَا مالٌ، ولا تَصْبِرُ أَمْوالُنا على السَّنَةِ)، وقالَ: (نحنُ ....)».

قال سيبويه: «كأَنَّهُ قالَ: (يا قائِلَ الشِّعْرِ شاعِرًا)»[١].

ليس (عنده):

على الحالِ، أو قالَ: تَعَجَّبْتُ لَكَ [شاعِرًا، حَالٌ][٢].

قال سيبويه: «قَوْلُ شُرَيْحِ بنِ الأَحْوَصِ الكِلابِيِّ:

تَمَنَّـــانِيْ لِيَلْقَـــانِي لَقِـــيطٌ أَعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بْـنِ سَـعْدِ»[٣].

(فا):

(عامِرٌ): حَيٌّ، كَما قالَ:

. . . . . . ولا تَقُولوا لَنَا أَمْثالَهَا عَامِ[٤]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٨، (هارون) ٢/ ٢٣٧.

(٢) ليس في (ش٣)١٨١أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٩، (هارون) ٢/ ٢٣٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: «الأحوص بن شريح الكلابي»، وفيها «ليقتلني» بدل «ليلقاني»، والبيت من الوافر، وهو منسوب إلى الأحوص بن شريح الكلابي في: المقاصد النحوية ٤/ ٣٠٠.

(٤) عجز بيت من البسيط، صدره: (فَصالِحُونا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمُ)، وهو للنابغة الذبياني، كما في: الكتاب ٢/ ٢٥٢- والخزانة ٢/ ١٣٣.

قال سيبويه: «وإنَّما دَعاهُمْ لهم تَعَجُّبًا»[١].

(فا)[٢]:

كَما أَنَّهُ دَعاهُمْ لَهُمْ في قَوْلِهِ:

. . . . يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ![٣]

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا البيتَ مِثْلُ ذلك:

أَيامَ جُمْلٌ خَلِيلًا لو يَخافُ لها

صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ العَقْلُ والجَسَدُ»[٤].

هذا بَيْتُ الأَخْطَلِ[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٩، (هارون) ٢/ ٢٣٨.

(٢) الحاشية بلفظ قريب في: التعليقة ١/ ٣٧٩، وتحرَّفت كلماتها على المحقق الكريم.

(٣) هذا عجز بيت من المديد، وصدره: (يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا)، وهو للمُهَلْهِل بن ربيعة، وقد أنشده سيبويه من قبل، انظر: الكتاب ٢/ ٢١٥ (هارون)، وهو له في: اللامات للزجاجي ٨٧- والخزانة ٢/ ١٦٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٩، (هارون) ٢/ ٢٣٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: «مثل ذلك للأخطل»، و«جُمْلٍ» بالجر، والبيت برواية الشرقية في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥١١- وسر الصناعة ٢/ ٥٠٨، والبيت من البسيط، وهو للأخطل، كما في حواشي الشرقية- ومتن الرباحية- وشرح أبيات سيبويه، وليس في ديوانه.

(٥) سبق في الحاشية التي قبل هذه أن نسبة البيت للأخطل وقعت في متن الرَّباحية، وجاءت هنا في الحاشية؛ مِمَّا يدل على أن نسبة البيت ليست من كلام سيبويه.

عند (ب): أيْ: أَفْعِلْ بِها خليلًا[١].

(جُمْلٍ): (مع)، وكانَ (عنده)، فضَرَبَ عليهِ، وأَصْلَحَهُ بالرَّفْعِ[٢].

قال سيبويه: «وقالَ في قَوْلِ الشاعر:

يا هندُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وكَبِدْ[٣]

إنَّهُ أَرادَ: (أَنْتِ بَيْنَ خِلْبٍ وكَبِدٍ)، يَجْعَلُها نكِرةً»[٤].

قال (ب):

(هِنْدٌ) في هذا الوَجْهِ خَبَرُ مَبْتَدأٍ محذوفٍ.

في (مع) و(أُخْرى): وقَدْ فَسَّرَهُ (س) على ما في متنِ كتابي، فقالَ: «أَرادَ (أَنْتِ هِنْدٌ في المكانِ)، فجَعَلَها نَكِرةً».

(فا): قد يجوزُ أنْ يكونَ (بينَ[٥] خِلْبٍ وكَبِدْ) حالًا مِن (هِنْدٍ) الأُولى، و(هِنْدٌ) الثانيةُ مَبْتدأٌ، وخَبرُهُ محذوفٌ هُوَ (بِهِ)، و(هِنْدٌ) وخَبرُها المحذوفُ جملةٌ مَعْتَرِضةٌ بينَ (هِنْدٍ) الأُولى وحالِها، ومُجازٌ اعتراضُها مُشَدِّدَةً ومُؤَكِّدَةً لِمَا

---

(١) أي: أَعْجِبْ بها خليلًا.

(٢) أي: أن كلمة (جُمْل) جاءت في نسخة (مع) بالجر، كما في الرَّباحية كما سبق في التخريج، وكانت كذلك في نسخة ابن السراج الثانية، فأصلحها إلى الرفع.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٣٠٣- واللسان (خلب) ١/ ٣٦٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٢٩، (هارون) ٢/ ٢٣٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: فجعلها.

(٥) في (ش٢)١٨١أ: «من».

اعْتَرَضَتْ بينَهما. [٢/ ٤٧أ]

هذا بابُ التَّرْخِيمِ

قال سيبويه: «فحَذَفُوا ذلك كما حَذَفُوا التنوينَ، وكما حَذَفُوا الياءَ مِن (قَوْمِي) ونَحْوِهِ في النِّداءِ»[١].

(س):

لأنَّ الحَذْفَ تَغْيِيرٌ، وإنَّما[٢] تُغَيِّرُ ما تُغَيِّرُ مِثْلَهُ.

قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ التَّرْخِيمَ لا يكونُ في مُضافِ البَتَّةَ»[٣].

(س)[٤]:

قالَ: «لا يجوزُ أنْ تُرَخِّمَ المضافَ؛ لأنَّكَ لا تُرَخِّمُ اسمًا قَبْلَ آخِرِهِ وتَمامِهِ، وإذا أَتْمَمْتَهُ بالإضافةِ لم يَجُزْ تَرْخِيمُ المضافِ إليه؛ لأنَّهُ غيرُ مُنادًى».

قال سيبويه: «ولا تُرَخِّمُ مُضافًا ولا اسمًا مُنَوَّنًا في النِّداءِ؛ مِن قِبَلِ أنَّهُ جَرَى على الأَصْلِ، وسَلِمَ مِن الحَذْفِ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٠، (هارون) ٢/ ٢٣٩.

(٢) في (ش)٢/ ٥٣أ: «فإنما».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٠، (هارون) ٢/ ٢٤٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: «إليه» بدل «البتة».

(٤) عزا الفارسي هذه الحاشية في: التعليقة ١/ ٣٨٢ إلى ابن السراج.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٠، (هارون) ٢/ ٢٤٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: ولا يُرخَّمُ مضافٌ ولا اسمٌ منونٌ.

بخَطِّ (رق):

يقولُ: إنَّ المحذوفَ في التَّرْخِيمِ إنَّما يَقَعُ على النِّداءِ لا على الإعرابِ، وحينَ قُلْتَ: (يا زَيْدِ أَقْبِلْ) -فحَذَفْتَ ياءَ الإضافةِ- إنَّما حَذَفْتَ بِناءَ الإعرابِ، صَحَّ.

يعني بِـ(بِناءِ الإعرابِ) الياءَ؛ لأنَّها مَبْنِيةٌ للخَفْضِ عندَ (ب). [٢/ ٤٧ب]

هذا بابُ ما أواخِرُ الأسماءِ فيه الهاءُ

قال سيبويه: «فنحوُ قَوْلِك: (يا شا ادْجُني)»(١).

(الدَّاجِنُ): الـمُقامَةُ(٢) على كَرامةٍ، و(الرَّاجِنُ): الـمُقامَةُ على هَوَانٍ وعَسْفٍ، هكذا فَرَّقَ مقابلي من المكية(٣).

قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ ناسًا مِن العَرَبِ يُثْبِتُونَ الهاءَ، فيقولون: (يا سَلَمَةُ أَقْبِلْ)، وبَعْضُ مَنْ يُثْبِتُ الهاء يقولُ: (يا سَلَمَةَ أَقْبِلْ)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٠، (هارون) ٢/ ٢٤١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤أ]: ارْجُني.

(٢) بمعنى: التي أُقِيمتْ، فهي اسم مفعول من (أُقِيمَتْ).

(٣) يقال: شاةٌ داجنٌ وراجنٌ، إذا أَلِفَتِ البيوت واستأنست، وجاء عن الفراء وابن شميل أنه يقال: رَجَنَتِ الدابةُ، إذا حُبِست وأُسيء عَلَفُها حتى تَهْزَل. انظر: الصحاح ٥/ ٢١١٠، ٢١٢١- واللسان ١٣/ ١٤٨، ١٧٦، قلتُ: المعنى الثاني يشير إلى الفرق المذكور في الحاشية بين الداجن والراجن، وعبارة «مقابلي من المكية» هكذا في النسخ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٠، (هارون) ٢/ ٢٤٢.

(فا):

(سَلَمَةُ): اسْمُ رَجُلٍ، كـ(طَلْحَةَ) وكـ(سَلَمَةَ) صاحِبِ الفَرَّاءِ[1]. [٢/ ٤٨أ]

قال سيبويه: «ولم يَجْعَلُوها بمنزلتِها إذا بَيَّنْتَ حَرَكَةَ ما لم يُحْذَفْ بَعْدَهُ شيءٌ»[2].

قالَ السَّرَّاجُ:

كانَ في النُّسْخةِ (إذَا)، ولكنْ غَيَّرَها أبو العبَّاسِ[3].

قال سيبويه: «مِن قِبَلِ أنَّ الهاءَ في الوَصْلِ في غيرِ النِّداءِ تُبْدَلُ مَكانَها التاءُ»[4].

ليسَ يُرِيدُ بقَوْلِهِ: «تُبْدَلُ مَكانَها التاءُ» أنَّ التاءَ بَدَلٌ مِنَ الهاءِ على أنَّ العلامةَ التي تَلْحَقُ للتأنيثِ هي الهاءُ، ثمَّ تُبْدَلُ مَكانَها التاءُ، لكنَّ العلامةَ

---

(١) هو: سَلَمة بن عاصمٍ النحوي الكوفي، أبو محمد، أخذ عن الفراء، وروى عنه كتبه، وأخذ عنه ثعلب، انظر: طبقات الزبيدي ١٥٠ - ونزهة الألباء ١٣٠ - وإنباه الرواة ٢/ ٦٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣١، (هارون) ٢/ ٢٤٢.

(٣) يعني: أن المبرد غَيَّرَ (إذا) إلى (إذْ)، وقد كُتِبَت الكلمة في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٤٨أ]: (إذْا) بسكون الذال وبالألف بعدها، وكُتِبت في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٤ب]: (إذا) دون ضبط.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣١، (هارون) ٢/ ٢٤٤.

عنده التاءُ، والهاءُ بَدَلٌ منها في الوَقْفِ[1]، فقالَ على المجازِ والاتِّساعِ في استعمالِ لَفْظِ البَدَلِ: إنَّ التاءَ بَدَلٌ مِن الهاءِ في الوَصْلِ[2].

قال سيبويه: «وسَمِعْنا الثِّقَةَ مِن العَرَبِ يقولُ: (يا حَرْمَلْ)»[3].

ليسَ (عنده): «في الوَقْفِ»[4].

(فا): وهو صَحِيحٌ جَيِّدٌ. [٢/ ٤٨ب]

قال سيبويه: «فإذا لَحِقَتْهُ الزَّوائِدُ لم تَحْذِفْهُ مَعَ الزوائِدِ»[5].

أي[6]: لم تَحْذِفْ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ، مِثْلُ (حارِثَة)، فإنك تقولُ تقولُ في تَرْخِيمِهِ: (يا حارِثَ[7]). [٢/ ٥١ب]

---

(١) هذا قول سيبويه والبصريين، انظر: الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣- والمقتضب ١/ ٦٠- والأصول ٢/ ٤٠٧، وقال الكوفيون بعكسه، انظر: معاني الفراء ١/ ٣٨٨- والمذكر لأبي بكر بن الأنباري ١٦٦، وانظر: شرح المفصل ٥/ ٨٩- وشرح الكافية ٣/ ٣٢٢- والارتشاف ٢/ ٦٣٦.

(٢) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ١/ ٣٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣١، (هارون) ٢/ ٢٤٤.

(٤) أي: جاء في نسخةٍ -وليس هو في نسخة ابن السراج-: «يا حرملْ في الوقف»، وقد استحسن الفارسي هذه الزيادة.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٢، (هارون) ٢/ ٢٤٥.

(٦) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ١/ ٣٨٦.

(٧) ليس في (ش٣)١٨٣أ.

هذا بابٌ إذا حَذَفْتَ منهُ الهاءَ وجَعَلْتَ الاسمَ بمنزلةِ ما لم تكن فيهِ الهاءُ أبْدَلْتَ حَرْفًا مَكانَ الحَرْفِ الذي يَلِي الهاءَ

قال سيبويه: «لأَنَّهُ أَخَفُّ شيءٍ عندَهم في كلامِهم ما لم يُنتَقَصْ»(١).

(فا)(٢):

لأَنَّهُ إذا نُقِصَ لم يكنْ عندَهم خَفِيفًا. [٢/ ٥٢أ]

هذا بابُ ما يُحْذَفُ مِن آخِرِه حَرْفانِ

قال سيبويه: «ثُمَّ لَحِقَتْها زائدةٌ لم تكُنْ حَرْفَ الإعرابِ»(٣).

أيْ: لم تكنِ الواوُ والياءُ حَرْفَ الإعرابِ.

قال سيبويه: «وكذلك رَجُلٌ اسْمُهُ (مُسْلِمانِ)، تَحْذِفُ الأَلِفَ والنونَ»(٤).

وليسَ (عنده)، زِيادةُ بَيَانٍ:

تَحْذِفُ النُّونَ وما قَبْلَها كَما حَذَفْتَ في (المسلِمِينَ) النُّونَ وما قَبْلَها. **[٢/ ٥٢ب]**

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٧، (هارون) ٢/ ٢٥٥.

(٢) ليس في (ش٢)١٨٤ب، والحاشية بالمعنى في: التعليقة ١/ ٣٨٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٨، (هارون) ٢/ ٢٥٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٨، (هارون) ٢/ ٢٥٩.

هذا بابٌ يكونُ فيهِ الحَرْفُ الذي مِن نَفْسِ الاسمِ(١) وما قَبْلَه بمنزلةِ زائدٍ وَقَعَ وما قَبْلَهُ جميعاً

قال سيبويه: «ولم يَكُنْ لازمًا لِما قَبْلَهُ مِن الحروفِ، ثُمَّ لَحِقَهُ ما بَعْدَهُ»(٢).

(فا):

أيْ: لم تكن الزِّيادةُ -وهي الواوُ- لازِمةً لِما قَبْلَها قَبْلَ لَحَاقِ الرَّاءِ، كما أنَّ ما(٣) قَبْلَ الهاءِ مِن (حَمْدَةَ) لازِمٌ، فيَدَعَ الواوَ ولا يَحْذِفَها، كما يَدَعُ حَذْفَ ما كانَ لاحِقًا قَبْلَ (حَمْدَةَ).

قال سيبويه: «فلمَّا كانتْ حالُ هذه الزِّيادةِ حالَ تلك الزِّيادةِ وحُذِفَتِ الزائدةُ وما قَبْلَها حُذِفَ هذا الذي مِن نَفْسِ الحَرْفِ»(٤).

يعني: وما قَبْلَهُ(٥)، وجُعِلَ وما قَبْلَهُ بمنزلةِ الزِّيادةِ وما قَبْلَهُ، وهو قَوْلُ يونسَ(٦)، يَحْذِفُ الذي مِن نَفْسِ الحَرْفِ والزَّائدَ.

---

(١) في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٥٢ب]: الأمر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٨، (هارون) ٢/ ٢٥٩.

(٣) ليس في (ش٢)١٨٥ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٨، (هارون) ٢/ ٢٥٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٥ب]: وحُذفت الزيادة.

(٥) عبارة «يعني وما قبله» جاءت في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٥ب]، وقد جاءت في هذه الحاشية في آخرها، والمراد: حُذِفَ هذا الذي من نفس الحرف وما قبله.

(٦) ولم أجد خلافًا في هذه المسألة، أي أن نحو: (منصور وعَمَّار) يرخمان بحذف الحرف الأصلي =

هذا بابٌ تكونُ الزوائدُ فيه بمنزلةِ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك في (قَنَوَّرٍ): (يا قَنَوَّ أَقْبِلْ)، وفي رَجُلٍ اسْمُهُ (هَبَيَّخٌ): (يا هَبَيَّ أَقْبِلْ)»[١].

(القَنَوَّرُ): العَبْدُ[٢]، (الهَبَيَّخُ): الصَّغِيرُ[٣]، لم تُحْذَفِ الواوُ والياءُ في (قَنَوَّرٍ) و(هَبَيَّخٍ) لأنَّها مُلْحِقَةٌ، والـمُلْحِقُ[٤] بمنزلةِ الأَصْلِ. [٢/ ٥٣أ]

قال سيبويه: «ويَدُلُّك على أنَّها بمنزلتِها أنَّ الأَلِفَ التي تَجِيءُ لَتُلْحِقَ

الأخير منهما، وحذف الزائد قبلهما، انظر: الأصول ١/ ٣٦٠- والخصائص ٢/ ١٠٠- واللمع ١١٦- واللباب للعكبري ٢/ ١٧٨- وأوضح المسالك ٤/ ٦٦.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٨، (هارون) ٢/ ٢٦٠.

(٢) الذي في كتب اللغة: «القَنَوَّرُ -كهَبَيَّخٍ-: الضَّخْمُ الرَّأْسِ، والشَّرِسُ الصَّعْبُ مِن كُلِّ شيءٍ، وكسِنَّوْرٍ: العَبْدُ، والطَّوِيلُ»، انظر: تهذيب اللغة ٩/ ٩٤- واللسان ٥/ ١٢٠- والقاموس ٥٩٩، ومنه النقل- والتاج ١٣/ ٤٧٥- وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٤٥، ويبدو أن صاحب هذه الحاشية اختلط عليه (القَنَوَّرُ) بـ(القِنَّوْرِ)، ومراد سيبويه الأول، بدليل قوله بعد أسطر ٢/ ٢٦١ (هارون): «فصارَ (قَنَوَّرٌ) بمنزلة (فَدَوْكَسٍ)».

(٣) يُطلق (الهَبَيَّخُ) على الصبيِّ في لسان أهل اليمن، أما في لغة أهل البادية فهو: «الأَحْمَقُ الـمُسْتَرْخِي، ومَن لا خيرَ فيه، والوادي العظيم، والنَّهْرُ الكبير، ووادٍ، والغلامُ الناعم»، انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ١٤٧- وتهذيب اللغة ٥/ ٢٥٢- والمحكم ٤/ ١١٤- واللسان ٣/ ٦٥- والقاموس ٣٣٦، ومنه النقل- والتاج ٧/ ٣٦٨.

(٤) في (ش٢)١٨٥ب: «وأصلي»، وهو تحريف.

الثلاثةَ بالأَرْبعةِ مُنوَّنةٌ، كما يُنوَّنُ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ، وذلك نحوُ (مِعْزًى)»[1].

«ولا تَقَعُ الأَلِفُ مُلْحِقَةً إلَّا آخِرَ الاسْمِ، فكَرِهُوا أنْ يَحْذِفُوها».

ليس (عنده).

(فا): وهو صحيحٌ[2].

قال سيبويه: «ومَعَ ذلك أنَّ الزيادةَ تَلْحَقُها كما تَلْحَقُ ما ليسَ فيهِ زيادةٌ»[3].

(فا)[4]:

قَوْلُهُ: «ومَعَ ذلك أنَّ الزِّيادةَ تَلْحَقُها كما تَلْحَقُ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ»[5]، يعني: أنَّ المُلْحِقَ قَدْ وَقَعَتِ الزِّيادةُ بَعْدَهُ في (قِرْوَاحٍ)[6]، وقَبْلَهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٩، (هارون) ٢/ ٢٦٠.

(٢) أي: أن عبارة (ولا تقع ....) جاءت في بعض النسخ، وليست في نسخة ابن السراج، وقد صحَّحَ الفارسي معناها.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٩، (هارون) ٢/ ٢٦٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٥ب]: أنَّ الزوائد.

(٤) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٨.

(٥) يُلحظ أن الفارسيَّ غيَّر في كلام سيبويه قليلًا.

(٦) (القِرْواحُ): الفضاء من الأرض. انظر: شرح غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٥٩- وتهذيب اللغة ٤/ ٤٢- واللسان ٢/ ٤٥٢- والتاج ٧/ ٤٩.

في (حُطَائِطٍ)[1]، كما وَقَعَتْ بَعْدَ الأَصْليِّ في (سِرْدَاحٍ)[2]، وقَبْلَهُ في (عُذَافِرٍ)[3]، ومِثْلِ وُقُوعِ الزِّيادةِ قَبْلَ[4] الـمُلْحِقِ بـ(قَنَوَّرٍ) و(هَبَيَّخٍ). [٢/ ٥٣ب]

هذا بابٌ تكونُ الزوائدُ فيه أيضاً بمنزلةِ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ

قال سيبويه: «ولَجَاءَ بِناءٌ آخَرُ»[5].

(فا)[6]:

قَوْلُه: «ولجاءَ بِناءٌ آخَرُ»، أي: لو تَحَرَّكَ الحَرْفُ الذي قَبْلَ همزةِ (حَمْراءَ) لصارتْ للإلحاقِ، ولو صارتْ للإلحاقِ لَجَاءَ بِناءٌ آخَرُ؛ لأنَّ (فَعْلاءَ) لا تكونُ مُلْحَقًا[7]، أيْ: يكونُ مِثْلَ (حُبْلَى)، لا يكونُ كـ(حَمْراءَ)[1].

---

(١) (الحُطائِطُ): الصغيرُ الجِرْمِ. انظر: شرح غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٤١- والصحاح ٣/ ١١١٩.

(٢) (السِّرْداحُ): الأرضُ الواسعة اللَّيِّنة، والشيء الضخم. انظر: شرح غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٢٦٥- وتهذيب اللغة ٥/ ٣٢٢- واللسان ٢/ ٤٨٢- والتاج ٦/ ٤٧١.

(٣) (العُذافِرُ): الغليظُ الشديدُ. انظر: شرح ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٢٦٣- والصحاح ٢/ ٧٤٢.

(٤) في (ش٢)١٨٥ب: «من».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٩، (هارون) ٢/ ٢٦١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٥ب]: بناءً آخرَ.

(٦) الحاشية بمعناها في: التعليقة ٢/ ١١.

(٧) كون (فَعْلاء) خاصةً بالتأنيث ولا تكون للإلحاق قول الجمهور، وجوَّز بعضهم مجيئها للإلحاق، وجعل منه (غَوْغاء) ملحَقًا بـ(خَزْعالٍ). انظر: المقتضب ٤/ ٤- والمنصف ١/ ٣٧- والخصائص ١/ ٢٧٣- شرح الكافية ٣/ ٣٣٦- وأبنية الإلحاق في الصحاح ٦٨.

قال سيبويه: «لأنَّ حالَ الحَرْفِ الذي قَبْلَها كحالِ الحَرْفِ الذي قَبْلَ الهاءِ»[٢].

السَّرَّاج:

أيْ: كُنْتَ تقولَ: (سُعَيْلاةٌ)، كَما تقولُ: (حُمَيْرَاءُ).

قال سيبويه: «وإنَّما كانتْ هذه الأَحْرُفُ الثلاثةُ الزوائدُ: الياءُ والواوُ والألفُ وما بعدها بمنزلة ....»[٣].

في (ح):

«الياءُ في (عَنْتَرِيسٍ)، والواوُ في (مَنْصُورٍ)، والأَلِفُ التي في (عَمَّارٍ)، وما بَعْدَها ....». [٢/ ٥٤ب]

هذا بابٌ يُحَرَّكُ فيه الحَرْفُ الذي يليهِ المحَذُوفُ لأنَّهُ لا يَلْتَقِي ساكنانِ

قال سيبويه: «وإنْ سَمَّيْتَهُ بـ(مُضَارٍّ) .... ومَنْ زَعَمَ أنَّ الراءَ الأُولى زائدةٌ كزِيادةِ الواوِ والياءِ والأَلِفِ فَهْوَ لا يَنْبَغِي لَهُ أنْ يَحْذِفَها مَعَ الرَّاءِ الآخِرَةِ؛ مِن قِبَلِ أنَّ هذا الحَرْفَ ليس مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ»[٤].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٨٦أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٩، (هارون) ٢/ ٢٦١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٩، (هارون) ٢/ ٢٦٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٠، (هارون) ٢/ ٢٦٤.

قال (ب):

منهم مَنْ يقولُ: إنَّ الرَّاءَ الأُولى الزَّائدةُ، ومنهم مَنْ يقولُ: الثانيةُ.

(فا)(١):

أيْ: لا يَنْبَغِي له أنْ يَحْذِفَها وإنْ كانتْ عنده زائدةً، كما يَحْذِفُ الزَّائدَ مَعَ الأَصْليِّ في (مَنْصُورٍ).

قال سيبويه: «وأمَّا (مُحْمَرٌّ) .... ولو جَعَلْتَ هذا الحَرْفَ بمنزلةِ الأَلِفِ والياءِ والواوِ لَثَبَتَتْ في التحقيرِ والجَمْعِ الذي يكونُ ثالِثُهُ أَلِفًا»(٢).

قال أبو بَكْرٍ(٣):

يقولُ: إنَّهُ كانَ يَلْزَمُ أنْ تقولَ: (مُحَيْمِرٌّ) (ومُحامِرٌّ)، فتَثْبُتُ الرَّاءُ الأُولى كما تَثْبُتُ حُرُوفُ اللِّينِ في قولِك (دَنانِيرُ) إذا جَمَعْتَ، و(دُنَيْنِيرٌ) إذا صَغَّرْتَ. [٢/ ٥٥أ]

قال سيبويه: «وأمَّا رَجُلٌ اسْمُهُ (أَسْحَارٌّ)»(٤).

---

(١) الحاشية في: التعليقة ٢/ ١٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٠، (هارون) ٢/ ٢٦٤.

(٣) الحاشية في: التعليقة ٢/ ١٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٠، (هارون) ٢/ ٢٦٤، وهذا لفظ الشرقية، وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)٥٦أ]- وفي ابن دادي ١٥١أ: «وأما (إسحار) ....».

(فا):

(إِسْحَارٌّ): نَبْتٌ[1].

قالَ (فا): «قَرَأْتُ على أبي إسحاقَ: (أَسْحَارٌّ) بفَتْحِ الأَلِفِ، وكانَ في نُسْخةِ أبي بَكْرٍ بكَسْرِها» -يعني: الهَمْزةَ- «ورَواهُ أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ على الوَجْهَيْنِ»[2].

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ فَتَحْتَ اللامَ إذا أَسْكَنْتَ على فَتْحةِ (انْطَلْقَ)»[3].

(فا):

قَوْلُه: «اللام»، أيْ: لامُ (مُدَّ)، وقَوْلُه: «إذا أَسْكَنْتَ» غَيْرَ[4] (مُدَّ).

قالَ (ب): تُطْرَحُ حَرَكةُ الدَّالِ الأُولى على الميمِ؛ لأنَّ الأَصْلَ (امْدُدْ). [٢/ ٥٦أ]

---

(١) (الأَسْحَارُّ): بَقْلٌ تُسَمِّنُ الماشيةَ، وهي بفتح الهمزة وكسرها. انظر: اللسان ٤/ ٣٥٢- والتاج ١١/ ٥١١.

(٢) همزة (إسحارّ) في جميع النسخ عندي بالكسر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤١، (هارون) ٢/ ٢٦٥، وليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٦أ] «على فتحة».

(٤) كذا في جميع النسخ، والظاهر أنه تحريف، صوابه: (عَيْنَ).

هذا بابُ الترخيمِ في الأسماءِ التي كلُّ اسمٍ منها شَيْئَيْنِ كانا بائِنينِ، فضُمَّ أحدُهما إلى صاحبِهِ فجُعِلا اسماً واحداً

قال سيبويه: «وفي الوَقْفِ تُبَيِّنُ الهاءَ»[1].

قالَ (ب):

إنَّما قالَ ذلك لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا يُنْطَقُ بها إلَّا في الوَصْلِ، فإذا وَقَفْتَ عليها وَقَفْتَ بالهاءِ.

هذا بابُ ما رَخَّمَتِ الشعراءُ في غيرِ النِّداءِ

قال سيبويه: «قالَ الرَّاجِزُ:

وقــد وسَــطْتُ مالِكًــا وحَــنْظَلا»[2].

في (أُخْرى) و(مع):

صُــيَّابَها والعَــدَدَ الــمُجَلْجَلا[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٢، (هارون) ٢/ ٢٦٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٢، (هارون) ٢/ ٢٦٩، والبيت من الرجز، وتاليه سيأتي في الحاشية، وهو لغَيْلان بن حُرَيث، كما في: اللسان ٧/ ٤٢٩ - والتاج ٧/ ٤٢٩.

(٣) من الرجز، وهو تالي البيت المذكور في النص المحشى عليه، وروي البيتان لغيلان في: مجالس ثعلب ١/ ٢٥٤ - واللسان ٩/ ٣٠٨، و(الصُيَّاب): صميم الشيء وأصله وخياره، و(الـمُجَلْجَل) جاء في النسخ بفتح الجيم الثانية، ومعناه: التامُّ الشدةِ، والخالصُ النَّسَب، والمنخولُ المغَرْبَلُ، انظر: اللسان (صيب) ١/ ٢٥٧، و(جلل) ١١/ ١٢٢ - والتاج (صيب) ٣/ ٢٢٤، و(جلل) ٢٨/ ٢٢٣. وفي شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠ أن معنى (الـمُجَلْجَل): =

قال سيبويه: «وقالَ ابنُ أَحْمَرَ:

أَبُـو حَـنَشٍ يُؤَرِّقُنـا وطَلْـقٌ ... وعَــمَّارٌ وآوِنَــةً أُثَــالا»[١]؛

أَرَى ذا شَـيْبَةٍ حَمَّـالَ ثِقْـلٍ ... وأَبْيَضَ مِثْلَ صَدْرِ الرُّمْحِ نـالا[٢]

ثم قالَ[٣]: أَبُو حَنَشٍ ....

(نالٌ) مِثْلُ (خافٍ)، أيْ: مُنِيلٌ[٤].

قالَ (ب): قالَ الأَصْمَعيُّ في تفسيرِ شِعْرِ ابنِ أَحْمَرَ: «هؤلاءِ مِن قَوْمِهِ، يَرَاهم في النَّوْمِ إذا أَغْفَى؛ لأَنَّهُ يَتَشَوَّقُ إليهم».

قال سيبويه: «وقالَ جَرِيرٌ: ....

الكثير، وذكر النحاس في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦- وابن الشجري في أماليه ١/ ١٩٣ أن سيبويه ذكر البيتين.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٢، (هارون) ٢/ ٢٧٠، والبيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر كما في: شعره ١٢٩- واللسان ٦/ ٢٨٩.

(٢) من الوافر، وقد ذكر النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٧- وابن الشجري في أماليه ١/ ١٩٢- والعيني في المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٢ أن سيبويه ذكر هذا البيت قبل البيت المذكور في النص المحشى عليه.

(٣) الذي في شعره ١٢٩-١٣٠ أن بيت (أرى ذا شيبة) بعد بيت المتن ببيتين.

(٤) (النَّالُ): الكثيرُ النَّوَالِ، و(الخَافُ): الشديدُ الخوف، انظر: الصحاح ٥/ ١٨٣٧، ٤/ ١٣٥٨، يجوز أن يكون (فَعِلًا) ثم قُلبت عينه ألفًا، وأن يكون (فاعِلًا) حُذِفت عينه، انظر: اللسان ١١/ ٦٨٣.

يَشُقُّ بِها العَساقِلَ مُؤْجَداتٌ وكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَاما»[1].

(يَشُجُّ) كذا (مع).

عنـد (ب) في مَوْضِـعِ (العَسَـاقِلَ): (الأَمَـاعِزَ)، وفي مَوْضِـعِ (مُؤْجَداتٌ): (مُنْجِداتٌ)[2]. [٢/ ٥٦أ]

قال سيبويه: «وقالَ آخَرُ، وَهُوَ ابنُ حَبْناءَ ....»[3].

«وقالَ حَسَّانُ»: -ذَكَرَ أَنَّهُ ليسَ مِن الكِتابِ[4]، وليسَ عند أبي عليٍّ-

«أَتـانِي عَـنْ أُمَـيَّ نَثَـا حَـدِيثٍ وما هُـوَ في المَغِيـبِ بـذِي حِفَـاظِ»[5] [٢/ ٥٧ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٣، (هارون) ٢/ ٢٧١، والبيت من الوافر، وهو لجرير، كما في: المقاصد النحوية ٤/ ٢٨٢- والخزانة ٢/ ٣٦٧، وليس البيت في الديوان ٢٢١.

(٢) رواية (يشج) و(منجدات) هي رواية الرماني في شرحه (تحقيق سيف العريفي) ١/ ٣٢٧، ٣٣٤، وانظر رواية (الأماعز) في: الخزانة ٢/ ٣٦٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٣، (هارون) ٢/ ٢٧١.

(٤) ذكر النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٩- وابن الشجري في أماليه ١/ ١٩١ أن سيبويه ذكر هذا البيت في كتابه.

(٥) من الوافر، وهو لحسَّان بن ثابت ﷺ، كما في: ديوانه ١٩٨- والتاج ٢٠/ ٢٣٩، وفيهما: «أَتاني عن أُمَيَّةَ زُورُ قَوْلٍ»، وهو كرواية المتن في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٩- وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩١، و(النَّثا): الخبر، انظر: اللسان ١٥/ ٣٠٤.

هذا بابُ النَّفْي بـ(لا)

قال سيبويه: «لأنَّ (رُبَّ) إنَّما هِيَ لِلْعِدَّةِ، بمنزلة (كَمْ)»[(١)].

(س):

الظُّرُوفُ[(٢)] تُضِيفُ الأَوَّلَ إلى الآخِرِ، وتَصِلُ ما قَبْلَها بِما بَعْدَها، و(رُبَّ) تُقَرِّبُ الشيءَ مِن نَعْتِهِ[(٣)].

قال سيبويه: «كَما خُولِفَ بـ(أَيُّهُم) حِينَ خالَفَتِ (الذي)»[(٤)].

(رق)[(٥)]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٥، (هارون) ٢/ ٢٧٤.

(٢) يريد (حروف الجر)، وفي هذا المعنى يقول المبرد في المقتضب ٤/ ٣٣: «لأن هذه الحروف .... توصل ما قبلها إلى ما بعدها». والظروف قد تطلق على حروف الجر، قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣٠٢: «وتقول: (زيدٌ في الدارِ أبوه قائمًا)، على أن تجعلَ (قائمًا) حالًا لأبيه، وإنْ شئتَ رفعتَ، فإن جعلته حالًا لزيدٍ لم يستقم؛ لأنَّ زيدًا ليس له في الظرف ضميرٌ»، وانظر: الأصول ١/ ٨٩- والخصائص ١/ ١٠٣- والإنصاف ١/ ٥٢- واللباب للعكبري ١/ ١٤٣- ومغني اللبيب ١٢٥، ٥٧٩، ٩١١.

(٣) في (ش٢)١٨٩أ: نفسه. ولم يَبِنْ لي معنى هذه العبارة، وقد يكون فيها تحريف، أما المبرد في المقتضب فوافق الجمهور على أن الأصل في (رُبَّ) أنها للتقليل، فقال ٤/ ١٣٩: «و(رب) معناها الشيء يقع قليلًا»، وانظر: ٤/ ١٥٠، ٢٨٩، وفي الجنى الداني ٤٤٥: «قال بعضهم: (رُبَّ) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير»،

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٥، (هارون) ٢/ ٢٧٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٦ب]: بأيِّهم.

(٥) عزاه الفارسي في التعليقة ٢/ ٢١ إلى كثير من النحويين المتقدمين، وذكر اعتراض ابن السراج له.

لأنَّ (أيُّ) تُعْرَبُ و(الذِّي) مَبْنِيَّةٌ؛ لأنَّ (أيُّ) تُضافُ، والإضافةُ مِمَّا تُمَكِّنُ. [٢/ ٥٨ب]

هذا بابُ المنْفِيِّ المضافِ بلامِ الإضافةِ

قال سيبويه: «قَوْلُ العَرَبِ: (لا أبا لَكَ)، و(لا غُلامَي لَكَ) .... وزَعَمَ الخليلُ أنَّ النُّونَ إنَّما ذَهَبَتْ للإضافةِ»[١].

(فا)[٢]:

أيْ: دَلَّ حَذْفُ النُّونِ مِن المثنَّى أَنَّهُ إنَّما حُذِفَ للإضافةِ، ولو لم تكنِ الإضافةُ لَثبَتَتِ النُّونُ، كما ثَبَتَتْ في (لا رَجُلَيْنِ).

قال سيبويه: «ومِثْلُ هذا الكلامِ قَوْلُ الشاعِرِ إذا اضْطُرَّ:

. . . . يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوامِ»[٣].

ليس (عنده)، (فا): جَيِّدٌ:

يــا بُــؤْسَ للحَــرْبِ التــيْ وَضَــعَتْ أَرَاهِــطَ فاسْــتَرَاحُوا[٤]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٥، (هارون) ٢/ ٢٧٦.

(٢) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٦، (هارون) ٢/ ٢٧٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٧أ]: «ومثل هذه اللام قول الشاعر إذا اضطر، للنابغة»، وهذا عجز بيت من البسيط، وصدره: (قالت بنو عامرٍ خالُوا بني أسدٍ)، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٨٢- والخزانة ٢/ ١٣٠.

(٤) من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة، كما في: أمالي القالي ٣/ ٢٨- والخزانة ١/ ٤٦٨.

[٢/ ٥٩أ] **قال سيبويه: «وذا تَمثِيلٌ وإنْ لم يُتكَلَّمْ بـ(لا مُسْلِمَيْكَ) .... وتقولُ: (لا يَدَيْنِ ....)»[١].**

ليس (عنده)، ولا (ق):

«لِنُعْلِمَ أنَّ النُّونَ إنَّما ذَهَبَتْ حَيْثُ صارتِ اللامُ ههنا بمنزلتِها بَعْدَ (الأَبِ) إذا قُلْتَ: (لا أَباكَ)، وتقولُ: (لا يَدَيْنِ....)[٢]».

قال سيبويه: «وكذلك إنْ لم تَجْعَلْ (لَكَ) خَبَرًا، ولم تَفْصِلْ بينهما، وجِئْتَ بـ(لَكَ) بَعْدَ أنْ تُضمِرَ في مَكانٍ أو زمانٍ، كإضمارِك إذا قُلْتَ: (لا رَجُلَ) و(لا بَأْسَ)، وإنْ أَظْهَرْتَ فحَسَنٌ، ثم تقولُ (لَكَ)؛ لتُبَيِّنَ المنفيَّ عنه»[٣].

يقولُ[٤]: إذا أَضْمَرْتَ خَبَرَهُ -كما تُضْمِرُ إذا قُلْتَ: (لا بَأْسَ)، ثمَّ جِئْتَ بـ(لَكَ) بَعْدَ إِضْمارِكَ[٥] الخَبَرَ- ثَبَتَتِ النُّونُ في (لا مُسْلِمَيْ لِكَ)، وسَقَطَتِ الأَلِفُ مِن (لا أَباكَ)، ويَصِيرُ (لَك) للتَّبْيِينِ. [٢/ ٥٩ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٦، (هارون) ٢/ ٢٧٨.

(٢) أي: أن هذا العبارة جاءت في بعض النسخ قبل قوله: (وتقول: لا يدين ....).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٧، (هارون) ٢/ ٢٧٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٧أ]: تضمر مكانًا أو زمانًا.

(٤) الحاشية للفارسي، وهي بتغيير قليل في: التعليقة ٢/ ٢٧.

(٥) في (ش٢)١٩٢ب: «إضمار».

قال سيبويه: «كقُبْحِ (رُبَّ فيها رَجُلٍ)»[١].

❁كانَ في متن نُسْخَتِهِ[٢]: «كقُبْحِ (كَمْ فِيها رَجُلٌ)»، فضَرَبَ على (كَمْ)، وكَتَبَ (رُبَّ)، وقالَ: «كذا عندَ السَّرَّاجِ». [٢/ ٦٠أ]

قال سيبويه: «ولكنَّهُم لا يَتكَلَّمُونَ به، فإنَّما اختُصَّتْ (لا) في (الأَبِ) بهذا كَما اختُصَّ (لَدُنْ) معَ (غُدْوَةَ) بما ذكرتُ لك»[٣].

❁(ط):

يعني: لا يَتكَلَّمُونَ بحَذْفِ اللامِ إلَّا في (الأَبِ)، يقولون: (افْعَلْ هذا لا أَباكَ)، يُرِيدون: (لا أَبا لَكَ).

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو جازَ (تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ) في غيرِ النِّداءِ لم يَسْتَقِمْ لك إلَّا أنْ تقولَ: (ذاهِبونَ)»[٤].

❁(فا)[٥]:

شَبَّهَ اللامَ بـ(تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ)؛ لأنَّ اللامَ عندَهُ مُقْحَمةٌ، كَما أنَّ (تَيْمُ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٧، (هارون) ٢/ ٢٨١.

(٢) المراد: نسخة أبي علي الفارسي، وهذه العبارة من أحد تلاميذه، وقوله (وقال) يعني أبا علي الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٨، (هارون) ٢/ ٢٨١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٨، (هارون) ٢/ ٢٨٢.

(٥) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٣١.

الثانيَ مُقْحَمٌ. [٢/ ٦٠ب]

قال سيبويه: «قال الشاعرُ .... في ما جَعَلَهُ خَبَرًا

أَبِي الإِسْلامُ لا أَبَ لِي سِوَاهُ إذا افْتَخَرُوا بقَيْسٍ أَوْ تَميمِ»[1].

يجوزُ أنْ يكونَ (لِي) و(سِوَاهُ) صِفَةً لـ(الأَبِ)، والخبرُ مُضْمَرٌ. [٢/ ٦١أ]

قال سيبويه: «كما أنَّ الاسمَ الذي يُثَنَّى بِهِ لا يُغَيِّرُ المعنى»[2].

عند (ب):

يعني بـ(الاسمُ[3] الذي يُثَنَّى بِهِ): (تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ).

قال سيبويه: «وقالَ رَجُلٌ مِن بَنِي سُلَيْمٍ ....:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الفَتْقُ على الراتِقِ»[4].

حكى سيبويهِ[5] أنَّ يُونُسَ يقولُ: إنَّهُ نَوَّنَ (خُلَّةً) مُضْطَرًّا. [٢/ ٦١ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٨، (هارون) ٢/ ٢٨٢، والبيت من الوافر، وهو لنَهَارِ بن تَوْسِعةَ اليشكري، كما في: المفصل ١٠٧- والدرر ٢/ ٢١٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٩، (هارون) ٢/ ٢٨٤.

(٣) في (ش٢)١٩٢أ: «الاسم».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٩،، (هارون) ٢/ ٢٨٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٧ب]: اتسع الخرق على الراقع.

(٥) في الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٩، (هارون) ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: (لا غُلامَيْنِ ولا جارِيَتَيْنِ لَكَ) إذا كانتِ الثانيةُ هي الأولى أَثْبَتَّ النُّونَ؛ لأنَّ (لَكَ) خَبَرٌ عنهما»[(١)].

إذا أَضْمَرْتَ للأَوَّلِ ولم تَجْعَلْ (لَكَ) خَبَرًا عنهما جازتِ الإضافةُ في الثاني وحَذْفُ النُّونِ منه، وقد ذَكَرَ هذا قَبْلَ هذا الباب[(٢)].

قال سيبويه: «وقالَ: (ولا سِيَّما زيدٌ) كقولِهم: (دَعْ ما زيدٌ)، وكقولِهِ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[(٣)]»[(٤)].

قال (ب):

(ما) في كُلِّ ذا بمعنى (الذي).

هذا بابُ ما يَثْبُتُ فيهِ التنوينُ مِن الأسماءِ المنْفِيَّةِ

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ كأَنَّكَ قُلْتَ: (لا لا آمِرَ يَوْمَ الجُمعَةِ فيها)»[(٥)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٩، (هارون) ٢/ ٢٨٦.

(٢) ذكر سيبويه هذا في الباب نفسه، انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤٧، (هارون) ٢/ ٢٨١، ونصه: «وتقولُ: (لا غُلامَيْنِ ولا جارِيتَيْ لك) إذا جَعَلْتَ الآخِرَ مُضافًا ولم تَجْعَلْهُ خَبرًا له، وصار الأوَّلُ مُضمرًا له خَبَرٌ».

(٣) سورة البقرة ٢٦. وقراءة (بعوضةٌ) بالرفع قراءة شاذة، انظر إعراب النحاس ١/ ١٥٣، وجامع القرطبي ١/ ٢٤٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٠، (هارون) ٢/ ٢٨٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٠، (هارون) ٢/ ٢٨٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٧ب]: لا آمِرَ.

أيْ[١]: إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ إِضْمارَ الخبرِ قَبْلَ (بِمَعْروفٍ)[٢]، وإنْ شِئْتَ بَعْدَهُ. [٢/ ٦٢أ]

قال سيبويه: «فإِنَّ النَّكِرَةَ في هذا البابِ بمنزلةِ المعْرِفةِ في النِّداءِ»[٣].

(فا):

أيْ: لا تُنَوَّنُ النَّكِرةُ هنا، وهو قَوْلُك: (لا رَجُلَ)، كَما لا تُنَوَّنُ المعرِفةُ في النِّداءِ، وهو قَوْلُك: (يا زَيْدُ).

قال سيبويه: «فالنَّكِرةُ ههنا كالمعْرِفةِ هناك»[٤].

آخِرُ البابِ عندَ (ب)، متن.

«إلَّا مَا ذَكَرْتُ لك في النِّداءِ»، وقد خَطَّ عليه أبو عليٍّ[٥].

هذا بابُ وَصْفِ المنْفِيِّ

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ لم تُنَوِّنْ، وذلك قَوْلُك: (لا ماءَ ماءَ بارِدًا)،

---

(١) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ٢/ ٣٣.

(٢) في قوله: (لا آمِرَ بمعروفٍ)، انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٠، (هارون) ٢/ ٢٨٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥١، (هارون) ٢/ ٢٨٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥١، (هارون) ٢/ ٢٨٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٧ب]: فالنكرة هنا بمنزلة المعرفة هناك، إلَّا ما ذكرت لك.

(٥) أي: أن هذه العبارة ليست في (ب)، ولذا خط عليها أبو علي في نسخته، قلت: هي ثابتة في الرَّباحية، كما سبق في تخريج النص المحشى عليه.

و(لا ماءَ ماءَ بارِدًا)، ولا يكونُ (بارِدًا) إلَّا مُنَوَّنًا؛ لأنَّهُ وَصْفٌ ثانٍ»[1].

ليس (عنده)، وهو في (أُخْرى):

وتَرَكُوا التَّنوينَ في (مَاءٍ) الثاني؛ لأنَّهم جعَلُوه وَصْفًا للأوَّلِ، كما قالوا: (مَرَرْتُ بدارِ آجُرٍّ، وبابِ ساجٍ)، فوَصَفُوهما بـ(آجُرٍّ) و(ساجٍ)، و(آجُرٌّ) و(ساجٌ) اسمانِ كَمَا أنَّ الثانيَ اسمٌ، وقد وَصَفُوا بهِ حَيْثُ قالوا: (أَلا ماءَ ماءً بارِدًا)»، إلى هنا ليس (عنده).

(فا)[2]: لا يكونُ (بارِدًا) إلَّا مُنَوَّنًا؛ لأنَّ ثلاثةَ أشياءَ لا تكونُ اسمًا واحِدًا[3]، كَمَا لم يكنْ (عاقِلًا) في (لا غُلامَ ظَرِيفًا عاقِلًا) إلَّا مُنَوَّنًا لهذه العِلَّةِ بِعَيْنِها. [٢/ ٦٢أ]

هذا بابٌ لا يكونُ الوَصْفُ فيه إلَّا مُنَوَّنًا

قال سيبويه: «وإنَّما يَذْهَبُ التَّنوينُ منه»[4].

أيْ: مِن قَوْلِك: (لا ماءَ) في قَوْلِك: (لا ماءَ سَماءٍ) للإضافةِ لا للبِناءِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥١، (هارون) ٢/ ٢٨٩.

(٢) الحاشية بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٣٥.

(٣) ليس في (ش٢)١٩٣أ. والمراد لا تكون اسمًا واحدًا بالتركيب المزجي، وفي المقتضب ٢/ ١٨٢: «ثلاثة أسماء لا تُجعل اسمًا واحدًا في غير الإضافة»، وانظر: المقتضب ٢/ ١٦٥- وعلل النحو ٥٠٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥١، (هارون) ٢/ ٢٩٠.

قال سيبويه: «فلمَّا صارَ التَّنوينُ إنَّما يُكَفُّ للإضافةِ جَرَى على الأَصْلِ»(١).

ليس (عنده):

«كَما جَرَى (أَيَّتُها العِصَابةُ) على الأَصْلِ».

(فا): «كَما جَرَى (أَيَّتُها العِصابةُ) على الأَصْلِ»، أيْ: على الاختصاصِ؛ لأنَّ الأَصْلِ في النِّداءِ الاختصاصُ. [٢/ ٦٢ب]

هذا بابٌ لا يَسْقُطُ فيهِ النُّونُ وإنْ وَلِيَتْ (لَك)

قال سيبويه: «وإنَّما جازَ التَّخْفِيفُ في النَّفْيِ»(٢).

(رق):

يعني بـ(التَّخْفِيفِ) إذا أَضافَ، إذا قالَ: (لا غُلامَ لَكَ) فحَذَفَ التَّنوينَ وهو يُرِيدُهُ؛ لأَنَّهُ لو لم يُرِدْهُ لصار مَعْرِفةً، و(لا) لا يَقَعُ على مَعْرِفةٍ.

قال سيبويه: «أشياءُ لا تَجُوزُ في وَصْفِهِ مِن الحَذْفِ والاستخفافِ»(٣).

قال (ب):

هذا يَدُلُّ على أَنَّهُ يُرِيدُ النُّونَ إذْ أَضافَهُ. [٢/ ٦٣أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥١، (هارون) ٢/ ٢٩٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٩١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٩١.

هذا بابُ ما جَرَى على مَوْضِعِ المنْفِيِّ لا على الحَرْفِ الذي عَمِلَ في المنْفِيِّ

قال سيبويه: «فزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا أُجْرِيَ على الموضِعِ، لا على الحَرْفِ الذي عَمِلَ في الاسمِ»(١).

﴾ جَعَلْتَهُ صِفَةً لـ(لا) وما عَمِلَتْ فيه، وحَمَلْتَهُ على (لا).

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك أيضًا قَوْلُ العَرَبِ: (لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ)، رَفَعُوهُ على الموضِعِ»(٢).

﴾ و(لا مالٌ قَلِيلٌ ولا كثيرٌ لَهُ) إذا كانتْ (لا) غيرَ عاملةٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (لا مالَ له قَلِيلًا ولا كَثِيرًا) إذا حَمَلْتَ الكلامَ على (لا) كما تَحْمِلُهُ على (مِنْ) إذا قُلْتَ: (ما أَتاني مِنْ رَجُلٍ ظَرِيفٍ)، و(ما أَتاني مِنْ مالٍ قليلٍ ولا كثيرٍ)، ولو حَمَلْتَهُ على الموضِعِ رَفَعْتَهُ.

قال سيبويه: «وقالَ ذو الرُّمَّةِ:

هَيَ الدَّارُ إِذْ مَيٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ ... لَيالِيَ لا أَمْثالَهُنَّ لَيالِيَا»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٩٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٨أ]: (يَجري) بدل (أُجري).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٩٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٨أ]: ومن ذلك.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٢، (هارون) ٢/ ٢٩٢، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١٣٠٣- والمقتضب ٤/ ٣٦٤- وشرح المفصل ٢/ ١٠٣- وشرح وشواهد المغني ١/ ١٤٠.

نَصَبَ (لياليَ) الثانيةَ على البَدَلِ[1]، ويَقْبُحُ أنْ يكونَ على قَوْلِهِ (لِي مِثْلُهُ عَبْدًا)؛ لأنَّ هذا النَّحْوَ إنَّما بُيِّنَ بالواحِدِ[2]، وإنْ شِئْتَ فَعَلْتَ ذلك إذا جَعَلْتَ هُنا الجَمِيعَ كأنَّهُ واحِدٌ مِنْ جَمْعٍ.

قال سيبويه: «وقالَ الخليلَ -حِينَ مَثَّلَهُ-: كأَنَّكَ قُلْتَ: (رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)»[3].

(ط):

كأَنَّهُ يُنْكِرُ تَمْثِيلَ الخليلِ؛ لأَنَّهُ أَتى بِمَا لا يكونُ؛ لأنَّ (رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ) لا يجوزُ؛ لأَنَّهُ نَكِرةٌ أُخْبِرَ عنه فلم يُفِدْ شيئًا، دَلَّ على إِنْكارِهِ تَمْثِيلَهُ قَبْلَ ذلك[4] (زيدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ).

قال سيبويه: «فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ العَشِيَّةَ لَيْسَتْ بِالزَّائِرِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: لَا أَرَى كَالعَشِيَّةِ زَائِرًا، كَمَا تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا)»[5].

---

(١) هذا من قائله تضعيف لقول سيبويه في البيت: إنَّ (لياليا) تمييز، لأنه شبَّه البيت بقوله: (لي مثلُه غلامًا)، ومثل سيبويه قال في الأصول ١/ ٤٠٤.

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٣، (هارون) ٢/ ٢٩٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٨أ]: «وقالَ الخليلُ -رحمه الله-: كأنك قلتَ: (رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنك) حِينَ مَثَّلَهُ)».

(٤) في الفقرة نفسها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٣، (هارون) ٢/ ٢٩٣. والتعليق على قول جرير: (لا كالعَشِيَّةِ زائرًا ومزورا). وهو من الكامل، وصدره (يا صاحبَيَّ دنا الرَّوَاحُ فَسِيرَا). انظر: ديوان جرير ٢٢٨- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦- والخزانة ٤/ ٩٥.

عند (ب) عن (س):

أيْ: لا أَرَى زائِرًا ومَزُورًا كالذي رَأَيْتُهُ[1] العَشِيَّةَ، ويُنْصَبُ (زائِرًا) على أَنَّهُ مفعولٌ. [٢/ ٦٣ب]

مثلُ هذا قولُ نبينا -صلواتُ الله عليه-: «فلَمْ أَرَ كاليومِ مَنْظَرًا»[2]، وتلخيصُه: ما رأيتُ كرجلِ اليومِ رجلًا، ولم أرَ كمنظرِ اليومِ منظرًا، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، وجازتْ إضافةُ (الرجلِ) و(المنظَرِ) إلى (اليومِ) لوقوعِهما فيه، كما يُضافُ الشيءُ إلى ما يلتبِسُ بوَقْتِهِ.

وقوله: «لا كَالعَشِيَّةِ»، أي: الزائرِ والمزورِ، ولا يَصِحُّ تشبيهُهما بالعَشِيَّةِ، وإنما المعنى: لا أَرى زائرًا ومزورًا كزائرِ العشيَّةِ ومزورِها[3].

قال سيبويه: «كما قالَ: (تاللهِ ما رَأَيْتُ رَجُلًا)»[4].

«(رَجُلًا) و(سبحان الله رَجلا)، إنَّما يُرِيدُ: (تاللهِ)، و(سُبْحانَ اللهِ فارِسًا)»[5].

---

(١) في (ش٢)١٩٤ب: «رأيت».

(٢) رواه البخاري ٧/ ٣١ (٥١٩٧)- ومسلم ٢/ ٦٢٦ (٩٠٧).

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠) ٧٤أ، وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٣، (هارون) ٢/ ٢٩٣.

(٥) هذا اللفظ قريب من لفظ الرَّباحية المذكور في تخريج النص المحشى عليه.

ليس (عنده).

(فا): جَيِّدٌ، إنَّما يُرِيدُ (ما رَأَيْتُ كرَجُلٍ أَراهُ[1] اليَوْمَ رُجَلًا)، فأُوقِعَتِ الكافُ على (اليومِ) في المَجازِ، قالَ الشاعِرُ:

وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خُلالَتُهُ كأبي مَرْحَبِ[2]

يُرِيدُ: (كخُلالةِ أبي مَرْحَبٍ).

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى نَصْبِهِ:

. . . . . . فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدَا

كَأَنَّهُ قَالَ: (لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ رَجُلًا)، وَحَمَلَ الرَّجُلَ عَلَى (زَيْدٍ)، كَمَا حَمَلَ (المِرْفَدَ) عَلَى (ذَلِكَ)»[3].

أيْ[4]: على لَفْظِةِ (ذلكَ) في قَوْلِهِ: (فَوْقَ ذلكَ)، أيْ: يكونُ نَصْبُهُ تَمْيِيزًا عن تَمامِ الاسمِ.

---

(١) في (ش٢)١٩٤: «أراد».

(٢) من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، كما في: ديوانه ٢٦- وأمالي القالي ١/ ١٩٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٣، (هارون) ٢/ ٢٩٤. والبيت من الطويل، وصدره: وصدره: (لنا مِرْفَدٌ سَبْعونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ)، وقد ذكره سيبويه كاملًا في ١/ ١٧٣ (هارون)، وهو لكعب بن جعيل، كما هنا، وكما في: شرح السيرافي (العلمية) ٢/ ٢٩٧- وشرح أبيات الكتاب ٢/ ١٩. وأغرب الرماني في شرحه ١/ ٣٩٥ فعزاه إلى جرير. وهو بلا نسبة في: كتاب الشعر للفارسي ٣٠٥- وشرح المفصل ٢/ ١١٤.

(٤) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ٢/ ٣٩.

قرأتُ بخطِّ (ط س): إنَّما صَلَحَ التمييزُ ههنا لأنَّهُ لو قال: (فَهَلْ في مَعَدٍّ فوقَ ذلك) وسَكَتَ لاحتملَ أن يريدَ: أنَّ عَدَدَ مَعَدٍّ كلِّهم لا يَبْلُغُ عَدَدَ الـمِرْفَد مِنَّا، واحتملَ أن يريدَ: هل لهم مِرْفَدٌ كعَدَدِ مِرْفَدِنا، فبَيَّنَ المعنى الذي أرادَ[1].

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ على ما نَصَبْتَ عليه: (لا مالَ لَهُ قليلًا ولا كثيرًا)»[2].

أيْ: تَجْعَلُهُ صِفَةً، وتَنْصِبُ؛ لِحَمْلِكَ إِيَّاه على لَفْظِهِ دُونَ المَوْضِعِ.

وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ نَصبَهُ على مِثْلِ قَوْلِك: (لي مِثْلُهُ رَجُلًا)، تُرِيدُ: (لي مِثْلُهُ مِن الرِّجالِ). [٢/ ٦٤أ]

هذا بابُ ما[3] لا تُغَيِّرُ فيهِ (لا) الأسماءَ عنْ حالِها التي كانت عليها قَبْلَ أنْ تَدْخُلَ (لا)

قال سيبويه: «فمِنْ ذلك قَوْلُ سَعْدِ بنِ مالكٍ:

مَــــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرانِهـــا ... فَأَنـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لا بَـــراحُ»[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح١٠) ٦١أ. وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٤، (هارون) ٢/ ٢٩٤.

(٣) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٨أ]، وفيها أيضًا: (تُغَيِّرُ فيه الأسماءُ).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٤، (هارون) ٢/ ٢٩٦، والبيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن بن ضبيعة، كما في: شرح المفصل ١/ ١٠٩- والخزانة ١/ ٤٦٧.

ليس (عنده)، وهو في (أُخْرى) و(مع)[1]:

«وقالَ الآخَرُ:

تـــالله لـــولا أنْ تَحُـــشَّ الطُّـــبَّخُ
بيَ الجَحِـــيمَ حَـــينَ لا مُسْتَــصْرَخُ»[2]

[٢/ ٦٤ب] **قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ المعارِفَ لا تَجْرِي مَجْرَى النَّكِرةِ في هذا البابِ؛ لأنَّ (لا) لا تَعْمَلُ في مَعْرِفةٍ أَبَدًا .... وتقولُ: (قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ) تَجْعَلُهُ نكِرةً، قُلْتُ: فكيفَ يكونُ هذا وإنَّما أَرادَ عَلِيًّا ﷺ؟ ....»[3].**

سألَ أبو عليٍّ أبا بَكْرٍ عن وَجْهِ امتناعِ هذا في الكلامِ؟

فقال: ليس فيه -أيْ: في الاحتجاجِ- أَكْثَرُ مِن أنَّهُ اسْتَعْمَلَ في المعرفةِ (ما[4]).

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ قَوْلُ الشاعِرِ:

فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِمَا بُتَّ فانْقَضَى ... ولكنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمُ»[5].

---

(١) ويرجَّح ما في (مع) و(أخرى) أن سيبويه ذكر بيتي سعد بن مالك والعجاج بُعَيْدَ ذلك ٢/ ٣٠٣ (هارون) مختصرين مقتصِرًا منهما على الشاهد فقط.

(٢) من الرجز، وهما للعجاج، كما في: ديوانه ٢/ ١٧٣- واللسان ٣/ ٤٦، و(الطُّبَّخ): الملائكة الموكَّلون بعذاب أهل النار، انظر: اللسان ٣/ ٣٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٤-٣٥٥، (هارون) ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) هكذا في جميع النسخ، وظاهر الكلام أن يُقال: (لا)؛ لأن الكلام على (لا) التي لنفي الجنس.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٥، (هارون) ٢/ ٢٩٨، وفي الرَّباحية [انظر: ٥٨ب]: (بُتَّ وانقضى)، =

مُزاحِمٌ العُقَيليُّ.

قال أبو بَكْرٍ:

وَجَدْتُهُ في شِعْرِ مُزاحِمٍ العُقَيليِّ (تَعَوَّضْ)[(١)].

قال سيبويه: «قالَ الشاعِرُ:

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثمَّ آذَنَتْ ... رَكائِبُها أَنْ لا إلينا رُجُوعُها»[(٢)].

(س):

(هَلْ إِلينا رُجُوعُها)، جَوابُهُ: (لا إِلينا رُجُوعُها). [٢/ ٦٥أ]

قال سيبويه: «لأنَّ (لا) لا تَعْمَلُ إذا فُصِلَ بينَها وبينَ الاسمِ، رافِعةً ولا ناصِبةً»[(٣)].

(فا): في المتن، هذا أَبْيَنُ:

«وبينَ ما تَعْمَلُ فيهِ بحَشْوٍ، رافِعةً....».

قال سيبويه: «ويُجْرِيها مُجْراها ناصِبةً في الموضِعِ»[(٤)].

وليس فيها (قول الشاعر)، والبيت من الطويل، وهو لمُزاحم العُقيلي، كما في: الحاشيتين الآتيتين، ولم أجده منسوبًا، وهو غير منسوب في: اللسان ٧/ ١٢١- والتاج ١٨/ ١٤٩.

(١) انظر هذه الرواية في: تحصيل عين الذهب ٣٥١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٥، (هارون) ٢/ ٢٩٨، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ٤/ ٣٦١- والخزانة ٤/ ٣٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٦، (هارون) ٢/ ٢٩٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٦، (هارون) ٢/ ٣٠٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٨ب]: في المواضع.

«يُجْرِيها مُجْرَاها ناصِبةً» في الرَّفْعِ، أيْ: يُجْرِيها -في أنَّها وما رَفَعَتْ في مَوْضِعِ رَفْعٍ- مُجْراها في أنَّها وما نَصَبَتْ في (لا رَجُلَ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ، وهذا كقَوْلِهِ قَبْلَهُ: «وإنْ جعَلْتَها بمنزلةِ (لَيْسَ) كانتْ حالُها كحالِ (لا) في أنَّها في مَوْضِعِ ابتداءٍ»(١).

(فا): لهذا معنًى آخَرُ.

يعني بـ(الموضِعِ) هنا أنَّ (لا) إنَّما تَعْمَلُ في النَّكِرةِ خاصةً وإنْ كانتْ بمنزلةِ (لَيْسَ). [٢/ ٦٥ب]

هذا بابُ ما إذا لَحِقَتْهُ (لا) لم تُغَيِّرْهُ عن حالِهِ التي كانَ عليها قَبْلَ أنْ تَلْحَقَ

قال سيبويه: «كَمَا لا تُثَنِّي (لا) في الأَفْعالِ التي هِيَ بَدَلٌ منها»(٢).

قال (س)(٣):

(هي) كِنايةٌ عن الأسماءِ التي هي بَدَلٌ مِن الأفعالِ. [٢/ ٦٦أ]

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لا يَجُوزُ (لا اضْرِبْ) في الأَمْرِ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٤، (هارون) ٢/ ٢٩٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٦، (هارون) ٢/ ٣٠١.

(٣) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٤١، من كلام الفارسي، غير معزوة.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٧، (هارون) ٢/ ٣٠٢.

عند (ب):

لأنَّ (اضْرِبْ) فِعْلٌ مَبْنِيٌّ للمُخاطَبِ لا يُصَرَّفُ.

قال سيبويه: «ألا تَرَى أنَّكَ لا تَقولُ: (هذانِ لا سَوَاءٌ)»[1].

قال (س)[2]:

قَوْلُهُ: «لا تَقولُ»، أيْ: لا تَكادُ تَقولُ، ولو قُلْتَ جازَ.

قال سيبويه: «فدَخَلَ فيه ما دَخَلَ في (يَنْبَغِي)، كما دَخَلَ في (لا سَلامٌ) ما دَخَلَ في (سَلَّمَ)»[3].

أيْ: لم يُثَنَّ (لا) معَ قَوْلِك (لا نَوْلُكَ) كما يُثَنَّى معَ سائرِ المعارِفِ؛ للمُعاقَبةِ فيه، كما لم يُثَنَّ معَ (لا سَلامٌ) لذلك.

قال سيبويه: «و(إنَّكَ ولا شَيْئًا سَوَاءٌ)»[4].

(ح)، مِن المتن:

قالَ أبو الحَسَنِ: إنَّما جازَ (إنَّكَ ولا شَيْئًا سَوَاءٌ) على[5] السَّعَةِ، كأنَّهُ قالَ: (إنَّكَ وشَيْئًا صَغِيرًا سَوَاءٌ)؛ لأنَّهُ إذا قالَ: (إنَّكَ ولا شَيْئًا) -فلم يُثْبِتْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٧، (هارون) ٢/ ٣٠٢.

(٢) نقله بلفظه عن المبردِ ابنُ السراج في الأصول ١/ ٣٩٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٧، (هارون) ٢/ ٣٠٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٧، (هارون) ٢/ ٣٠٣.

(٥) في (ش٢)١٩٦ب: «في».

شَيْئًا- فكيفَ يكونُ تَسْوِيةً؟ [٢/ ٦٦ب]

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

ما بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ وقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ»[1].

قال أبو عليٍّ[2]:

لا يجوزُ أنْ تكونَ (لا) في هذا البيتِ -يعني بَيْتَ جَرِيرٍ- هي التي معَ الاسمِ كشَيْءٍ واحِدٍ[3]؛ لأنَّ ذلك مُحالٌ، وذاك أنَّهُ إذا قالَ: (وقَدْ علاكَ مَشِيبٌ حِينًا) فقَدْ أَثْبَتَ حِينًا عَلاهُ فيهِ المَشِيبُ، فإذا قالَ: (لا حِينَ) فقَدْ نَفَى كُلَّ حِينٍ، فصارَ نافِيًا لِمَا أَثْبَتَهُ ومُناقِضًا له. [٢/ ٦٧أ]

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ (لا) إذا كانَتْ مَعَ أَلِفِ الاستفهامِ ودَخَلَ فيها معنى التَّمَنِّي عَمِلَتْ في ما بَعْدَها فنَصَبَتْهُ .... ويَسْقُطُ النُّونُ والتَّنْوِينُ في التَّمَنِّي .... ولا يكونُ الرَّفْعُ في هذا المَوْضِعِ .... لأنَّهُ دَخَلَ فيه معنى التَّمَنِّي، وصارَ مُسْتَغْنِيًا عن الخبرِ كاستغناءِ (اللهُمَّ غُلامًا)، ومعناه: (اللهُمَّ هَبْ لي غُلامًا)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٨، (هارون) ٢/ ٣٠٥، والبيت من البسيط، وهو لجرير، كما في: ديوانه ٥٥٧- والخزانة ٣/ ٢٠٥.

(٢) الحاشية بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٤٢، وقد قرَّر أبو علي ما قرَّره هنا أيضًا في: المسائل المنثورة ١٠٢.

(٣) يعني: (لا) التي لنفي الجنس، بل هي (لا) الزائدة، و(حينِ) مضاف إليه.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٩، (هارون) ٢/ ٣٠٧، وفي الرَّباحية [انظر:(ح١)٥٩أ]: «وتسقط النون والتنوين من التمني»، وليس فيها «عن الخبر».

قال أبو عُثمانَ[1]:

الرَّفْعُ عندي في التَّمَنِّي جَيِّدٌ بالِغٌ، أقولُ: (أَلَا غُلامٌ وأَلَا جارِيةٌ)، كما قُلْتُ في الخَبرِ.

وقالَ أبو عُثمانَ: أقولُ في الاستفهامِ كَما أَقولُ في الخَبرِ سَوَاءً، أَقولُ: (أَلَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْك؟). [٢/ ٦٧ب]

قال أبو بَكْرٍ[2]:

قال أبو العبَّاسِ[3]: زَعَمَ أبو عُمَرَ[4] أَنَّهُ لم يَجُزْ في (أَلَا) التي للتَّمَنِّي مَا كانَ في (لا) مِن رَفْعِ الصِّفَةِ، نحوُ: (لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ)؛ لأَنَّهُ إذا رَفَعَ في النَّفْيِ فإنَّما هو على المَوْضِعِ؛ لأنَّ مَوْضِعَهُ الابتداءُ، ولمَّا دَخلَهُ مَعْنى التَّمَنِّي

---

(١) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٦٧أ]، ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٩أ]، وفي الرَّباحية: «قال أبو عثمان بكر بن محمد»، وهو المازني. وجاءت الحاشية في طرة نسخة العابدي ١/ ٢٠٠ب بلفظ: «قال أبو العباس: قال أبو عثمان المازني: الرفعُ عندي جيِّدٌ بالغٌ، أقول: (ألا غلامٌ وجاريةٌ وألا جاريةٌ)، كما قلتُ في الخبر: (ألا رجلَ أفضلُ منك)». وانظر رأي المازني في: المقتضب ٤/ ٣٨٣- ومسائل الغلط (انظر: الانتصار) ١٥٨- والأصول ١/ ٣٩٧- والتعليقة ٢/ ٤٣.

(٢) هذه الحاشية والتي بعدها على حاشية المازني السابقة.

(٣) كلام المبرد عن رأي الجرمي تجده بكثير من ألفاظه في: الانتصار لابن ولاد ١٦٠، وذكره المبرد بمعناه دون عزو في: المقتضب ٤/ ٣٨٣.

(٤) انظر رأي الجرمي في: الأصول ١/ ٣٩٧.

زالَ الابتداءُ عنه؛ لأنَّهُ قَدْ تحوَّلَ إلى مَعْنًى آخَرَ، وصارَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، كما لا يجوزُ في (لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ) مِن الحَمْلِ على المَوْضِعِ ما جازَ في (إنَّ) و(لكنَّ).

وكذلك زَعَمَ: لم يَجُزْ (ألَا ماءَ ولا لَبَنٌ)، كما كانَ يَقولُ في النَّفْيِ.

وقد أَوْضَحَ هذا سيبويهِ، فقالَ[1]: هو بمنزلةِ (اللَّهُمَّ غُلامًا)، أيْ: هَبْ لي غُلامًا.

قال أبو عليٍّ[2]:

حُجَّةُ المازِنيِّ[3] أنَّهُ يَقولُ: يكونُ اللَّفْظُ على لَفْظِ الخَبرِ في التَّمَنِّي وإنْ دَخَلَهُ مَعْناهُ، كما أنَّ (غَفَرَ اللهُ لِزَيْدٍ) لَفْظُهُ لَفْظُ الخَبرِ ومَعْناهُ الدُّعاءُ.

(فا):

(لا) واسمُها في التَّمَنِّي في مَوْضِعِ اسمٍ منصوبٍ، كما أنَّ (لا) واسمَها في قَوْلِك (لا رَجُلَ) في مَوْضِعِ اسمٍ مرفوعٍ. [٢/ ٦٨أ]

يعني: أنَّ التَّمَنِّي دَلَّ عل الفِعْلِ المضمَرِ كما دَلَّ عليه الدُّعَاءُ.

---

(١) ولفظه في الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥٩، (هارون) ٢/ ٣٠٩: «كاستغناءِ (اللَّهُمَّ غُلامًا)، ومعناهُ (اللَّهُمَّ هَبْ لي غُلامًا)».

(٢) الحاشية بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٤٣.

(٣) انظر حجة المازني بلفظ قريب في: المقتضب ٤/ ٣٨٣- والأصول ١/ ٣٩٩.

حاشيةٌ من ابن الباذِش[١].

هذا بابُ ما يكونُ استثناءً بـ(إلَّا)

قال سيبويه: «اعلَمْ أنَّ (إلَّا) يكونُ الاسْمُ بَعْدَها على وَجْهَيْنِ، فأَحَدُ الوَجْهينِ .... والوَجْهُ الآخَرُ .... فأَمَّا الوَجْهُ الذي يكونُ فيه الاسْمُ بمنزلتِهِ قَبْلَ أنْ تُلْحَقَ (إلَّا) فَهْوَ ....»[٢].

عند (ب):

فَسَّرَ أَحَدَ الوَجْهَيْنِ، ولم يُفَسِّرِ الآخَر، فالأَوَّلُ مِنْهما يُرِيدُ النَّفْيَ، والثاني يُرِيدُ بِهِ الإِيجابَ. [٢/ ٦٨ب]

هذا بابُ ما يكونُ الـمُسْتَثْنى فيهِ بَدَلًا مِمَّا نُفِيَ عنهُ ما أُدْخِلَ فيه

قال سيبويه: «ولكنَّ الـمُسْتَثْنَى في ذا المَوْضِعِ مَبْدَلٌ من الاسْمِ الأَوَّلِ، ولو كانَ مِنْ قِبَلِ الجماعةِ لَمَا قُلْتَ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠) ٧٥ب، وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣. ولعل المراد بابن الباذش أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أحد علماء الأندلس الكبار في اللغة والقراءات والحديث، له (شرح كتاب سيبويه)، توفي سنة ٥٢٨. انظر: بغية المتلمس ٤١٩- وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٧- وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٠، (هارون) ٢/ ٣١٠.

﴿إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾»[١].

قال أبو عليٍّ[٢]:

قَوْلُهُ: «ولو كانَ مِن قِبَلِ الجَماعةِ»، كأنَّ قَوْمًا مِن قُدَماءِ النُّحاةِ[٣] قالوا: إذا اسْتَثْنَيْنا مِنْ جَميعٍ نَصَبْنا، سَوَاءٌ كانَ الاستثناءُ مِن مَنْفِيٍّ أَوْ مُوجَبٍ، كقَوْلِك في المَنْفِيِّ: (ما أَتاني القَوْمُ إلَّا زَيْدًا)، وفي الـمُوجَبِ: (أَتاني القَوْمُ إلَّا زَيْدًا)، فهُمْ يُسَوُّونَ -مِن أَجْلِ أنَّ الاستثناءَ مِن جَماعةٍ- بينَ المَنْفِيِّ والـمُوجَبِ، وبينَ ما يجوزُ أنْ يكونَ الاسمُ المستثنى فيهِ بَدَلًا وبينَ ما لا يجوزُ إذا كانَ المستثنى منه جَماعةً.

فقال: لو كانَ هذا هكذا لَمَا جازَ في هذه المسائلِ -التي خَرَّجْتُها عليهم- الرَّفْعُ.

وكأنَّهم -أيضًا- قالوا: إذا كانَ المستثنى منه واحِدًا لم يكنْ في المستثنى إلَّا الرَّفْعُ.

فأَراهُم مَوْضِعًا المستثنى منه واحِدٌ والذي يجوزُ في المستثنى النَّصْبُ، وذلك قَوْلُك: (ما أَتاني أَحَدٌ إلَّا قَدْ قال ذاكَ إلَّا زَيْدًا)، قال سيبويه في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٠، (هارون) ٢/ ٣١٢. والآية من سورة النور ٦.

(٢) الحاشية بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٤٤-٤٥.

(٣) في التعليقة ٢/ ٤٤: (النحويين).

مَوْضِعٍ آخَرَ: امْتَنَعَ رَفْعُ (زَيْدٍ) في هذه المسألةِ لأنَّ تَقْدِيرَها (كُلُّهُم قالوا ذاكَ إلَّا زَيْدًا)[١]، فليسَ العِبْرَةُ -في رَفْعِ الاسمِ المستثنى بَعْدَ المَنْفِيِّ ونَصْبِهُ- الواحِدَ والجَمِيعَ، بل هو البَدَلُ واعتبارُ تَمامِ الجملةِ.

قال سيبويه: «ولكانَ يَنْبَغِي لَهُ أنْ يقولَ: (ما أَتاني أَحَدٌ إلَّا قَدْ قالَ ذاكَ إلَّا زَيْدٌ)؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ واحِدًا»[٢].

تَصْحِيحُها[٣]: (إلَّا زَيْدًا).

قال (ب): وكأَنَّهُ قالَ: (قَدْ قالوا ذاكَ إلَّا زَيْدًا)[٤].

أيْ: تَصْحِيحُ (ما أَتاني أَحَدٌ إلَّا قَدْ قالَ ذاك إلَّا زيدٌ).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَبْدِالله)»[٥].

---

(١) ذكر هذا التقدير: (ب) في الحاشية القادمة، وذكره المبرد في المقتضب ٤/ ٤٠٤- وابن السراج في الأصول ١/ ٢٩٨، ولم أجده لسيبويه بلفظه، ولكنه فيه بمعناه، قال ٢/ ٣١٣ (هارون): «وتقولُ: (ما ضَرَبْتُ أَحَدًا يقولُ ذاك إلَّا زيدًا)، لا يكونُ في ذا إلَّا النَّصْبُ، وذلك لأنك أَرَدْتَ في هذا الموضع أنْ تُخْبِرَ بموقوع فِعْلِك، ولم تُرِدْ أنْ تُخْبِرَ أنه ليس يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ، ولكنك أَخْبرتَ أنك ضَرَبْتَ مِمَّنْ يقولُ ذاك زيدًا».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٠، (هارون) ٢/ ٣١٢.

(٣) أي: تصحيحها على مذهب سيبويه، أما سيبويه فذكر ما كان ينبغي على مذهب أبي عمرو الذي ردَّه.

(٤) وذكر ذلك المبرد أيضًا في: المقتضب ٤/ ٤٠٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٠، (هارون) ٢/ ٣١٢.

(ع): كذا نقَله ابن السرَّاج: (مَا مَرَرْتُ).

وإنما كَتَبَ هذا لأنَّ بعضهم قال: إنما هو (مَا شَعَرْتُ)[١].

قال سيبويه: «قالَ الشاعِرُ .....:

في لَيْلَةٍ لا نَرى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنا إلَّا كَواكِبُها[٢]

وكذلك (ما أَظُنُّ أَحَدًا يقولُ ذاك إلَّا زيدًا)، وإنْ رَفَعْتَ فجائِزٌ حَسَنٌ .... وَتَقُولُ: (مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا يقُولُ ذَاكَ إلَّا زَيْدًا)، لَا يَكُونُ فِي ذَا إلَّا النَّصْبُ»[٣].

في (الـمُقْتَضَبِ)[٤]:

«تقولُ: (ما ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقولُ ذاك إلَّا زيدًا)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إلَّا زيدٌ)، أمَّا النَّصْبُ فعلى البَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)، وإنْ شِئْتَ فعلى أَصْلِ الاستثناءِ، وأمَّا الرَّفْعُ فعلى أنْ تُبْدِلَهُ مِن الـمُضْمَرِ في (يَقولُ)؛ لأنَّ مَعْناهُ (ما أَظُنُّهُ يَقولُ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من حاشية نسخة العبدري ٢/ ٢أ. ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) من المنسرح، والبيت لعدي بن زيد، كما في: الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٦٨ب]- والرَّباحية [انظر: (ح١)٥٩ب]- وملحق ديوانه ١٩٤- وشرح أبيات الكتاب ٢/ ١٧٦، ولأحيحة بن الجلاح الأنصاري، كما في: ديوانه ٦٢- والأغاني ١٥/ ٣١- والخزانة ٣/ ٣٤٨، وفي أمالي ابن الشجري: «والبيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نسخ الكتاب غير منسوب إلى شاعر مسمى».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٢.

(٤) المقتضب ٤/ ٤٠٢-٤٠٤.

ذاكَ أَحَدٌ إلَّا زيدٌ)، فالذي أَضْمَرْتَهُ في (يَقولُ) مَنْفِيٌّ عنهِ القولُ.

ومِثْلُهُ قَوْلُ الشاعِرِ:

في لَيْلَةٍ . . . . البيتَ

أَبْدَلَ (الكواكِبَ) مِن الـمُضْمَرِ في (يَحْكِي)، ولو أَبْدَلَهُ مِن (أَحَد) كانَ أَجْوَدَ؛ لأنَّ (أَحَدًا) مَنفِيٌّ في اللَّفْظِ[1]، والذي في الفِعْلِ بَعْدَهُ مَنْفِيٌّ في المعنى.

ومِثْلُ ذلك: (ما عَلِمْتُ أَحَدًا دَخَلَ الدَّارَ إلَّا زَيْدًا، وإلَّا زَيْدٌ)، وإنْ شِئْتَ على ما تَقَدَّمَ مِن قَوْلِنا.

فأمَّا قَوْلُك[2]: (ما ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقولُ ذاك إلَّا زَيْدًا) فالنَّصْبُ لا غَيْرُ؛ لأنَّكَ لم تَنْفِ القَوْلَ، إنَّما ذَكَرْتَ أنَّ القَوْلَ واقِعٌ، ولكنَّكَ لم تَضْرِبْ مِمَّنْ قالَ إلَّا زَيْدًا.

والفَصْلُ بينَ (عَلِمْتُ) و(ظَنَنْتُ) وبابِهما وبينَ سائِرِ الأَفْعالِ أنَّ (عَلِمْتُ) وبابَها ليستْ أَفْعالًا واصِلةً مِنْك إلى غيرِك، وإنَّما هي إِخْبارٌ بِما يَهْجِسُ[3] في نَفْسِكَ مِن يقينٍ أو شَكٍّ، فإذا قُلْتَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا قائِمًا) أَثْبَتَّ[4]

(١) كذا في جميع النسخ، وكذا في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٣، ولكن المحقق زاد (اللفظ والمعنى)؛ استنادًا إلى رواية النحاسِ النصَّ، كما في الخزانة ٣/ ٣٤٨.

(٢) ليس في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٣.

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٣: (هَجَسَ).

(٤) في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٤: (فإنما أثبتَّ).

القيامَ لزَيْدٍ[1] في عِلْمِكَ، ولم تُوصِلْ إلى ذاتِ زَيْدٍ شَيْئًا.

فإذا قُلْتَ: (ما عَلِمْتُ زَيْدًا قائمًا) فإنَّما أَخْبَرْتَ أنَّهُ لم يَقَعْ عِلْمُكَ بِقيامِ زَيْدٍ[2].

و(ضَرَبْتُ) وبابُها أَفْعالٌ واصِلةٌ إلى الذَّاتِ، مُكْتَفِيةٌ بِمَفْعولاتِها، فما كانَ بَعْدَها فلَهُ مَعْناهُ». [٢/ ٦٨ب]

قال سيبويه: «والمعنى في الأَوَّلِ أَنَّكَ أَرَدْتَ ....»[3].

الأَوَّلُ: (ما أَظُنُّ أَحَدًا يقولُ ذاكَ إلَّا زَيْدًا).

قال سيبويه: «قالَ الخليلُ: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ ....»[4].

أيْ: في المسألةِ الأولى.

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)، و(مَا أَظُنُّهُ يَقُولُهُ إِلَّا عَمْرٌو)، فهذا يَدُلُّك على أَنَّك إنَّما انْتَحَيْتَ على القَوْلِ»[5].

سألتُ أبا عليٍّ عَنْ وَجْهِ دَلالةِ هذا؟

فقالَ: إنَّها للقِصَّةِ والشَّأْنِ، والشَّأْنُ: القَوْلُ والضَّرْبُ.

---

(١) ليس في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٤.

(٢) في مطبوعة المقتضب ٤/ ٤٠٤: (في علمك).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٥٩ب]: وما ظَنَنْتُهُ.

قوله: «انْتَحَيْتَ عَلَى القَوْلِ»، أي: جَعَلْتَ فاعلَهُ زيدًا[1].

(ع): الهاءُ ضميرُ الأمرِ والشأنِ[2].

قال سيبويه: «ولكنْ (قَلَّ رَجُلٌ) في مَوْضِعِ (أَقَلُّ رَجُلٍ)، ومَعْناهُ كمَعْناهُ»[3].

(فا):

ليسَ يَعْنِي مَوْضِعَ (أَقَلُّ) مِن جِهَةِ الإِعْرابِ، ولكنْ يَعْنِي في مَوْضِعِهِ الذي (ما هُوَ رَجُلٌ)[4].

قال سيبويه: «و(أَقَلُّ رَجُلٍ) مَبْتدأٌ مَبْنِيٌّ عليهِ، والمستثنى بَدَلٌ مِنْهُ»[5].

(فا):

أي: بَدَلٌ منه في المعنى، والمعنى: (ما رَجُلٌ)، فالمستثنى بَدَلٌ مِن (رَجُلٍ). [٢/ ٦٩ب]

هذا بابُ ما حُمِلَ على مَوْضِعِ العامِلِ في الاسمِ والاسمِ

هذا المَوْضِعُ يُفْصَحُ فيه في المَوْضِعِ[6].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥) ٢ب.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٢ب. ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٤.

(٤) كذا في جميع النسخ، وكأنَّ (ما) مقدَّمةٌ على (هو)، والصواب: «موضعه الذي هو (ما رجلٌ)».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦١، (هارون) ٢/ ٣١٤.

(٦) الحاشية للفارسي، وهي في: التعليقة ٢/ ٤٩، وفيها: (يفصح فيه بالموضع).

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (ما أَنْتَ بِشَيْءٍ إلَّا شَيْءٌ لا يُعْبأُ بِهِ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (بِشَيْءٍ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ في لُغَةِ بني تَميمٍ»[١].

(فا)[٢]:

لا يجوزُ (إلَّا شَيْءٍ) بِجَرِّ (شَيْءٍ)؛ لأَنَّهُ إذا جَرَرْتَ الشَّيْءَ صارَ (ما أَنْتَ إلَّا بِشَيْءٍ)، فيكونُ كأَنَّكَ قُلْتَ: (أَنْتَ بِشَيْءٍ)، وهذا لا يجوزُ، وكذلك لو نَصَبْتَ لكانَ يَصِيرُ كأَنَّكَ قُلْتَ: (ما أَنْتَ إلَّا شَيْئًا)، وهذا لا يجوزُ. [٢/ ٧٠أ]

قال سيبويه: «لأَنَّهما لَيْسَا بِفِعْلٍ فيُحْتَمَلَ قَلْبُهُما»[٣].

ليسَ القَلْبُ فيهما حتى يكونا إلى جَنْبِ ما عَمِلَتا فيه. [٢/ ٧٠ب]

قال سيبويه: «ولكنَّهُ لَمَّا طالَ الكَلامُ قَوِيَ»[٤].

«يعني: أَنَّهُ لَمَّا طالَ الكلامُ بقَوْلِك: (ما عَلِمْتُ أنَّ فيها إلَّا زَيْدًا)، فطالَ بدُخُولِ (فيها)، ولو قَلَبْتَ -فجَعَلْتَ (إلَّا) تَلِي (أَنَّ)- لم يَجُزْ». عند (ب)[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٢، (هارون) ٢/ ٣١٦.

(٢) الحاشية بمعناها في: التعليقة ٢/ ٥٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٧.

(٥) الحاشية في التعليقة ٢/ ٥٢ معزوة إلى ابن السراج، وفيها: «بدخول (إلَّا) فيها».

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ)، وَهْوَ ضَعِيفٌ خَبِيثٌ؛ لِأَنَّ (أَحَدًا) لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ، وَإِنَّمَا نَفَيْتَ بَعْدَ أَنْ أَوْجَبْتَ، وَلَكِنَّهُ قَدْ احْتُمِلَ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُ النَّفْيَ)»[١].

قال أبو بكر: قال أبو العباس: يَقَعُ (أَحَدٌ) في الواجب في مثل قولك (قد قالَ إلى كُلِّ أَحَدٍ).

ولكنَّ حقيقةَ (أَحَدٍ) أنَّها لا تَعُمُّ دونَ أن تَخْتَصَّ، ولا تختصُّ دون أن تَعُمَّ، فهي تقعُ في كُلِّ موضعٍ يقع فيه الواحدُ بمعنى الجميعِ والجميعُ.

فإنْ كان موضعٌ لا يقعُ فيه الجميعُ والواحدُ بمعنى الجميع لم يقع فيه، تقولُ: (ما جاءني من أَحَدٍ) كما تقول: (ما جاءني من رَجُلٍ)، فـ(رَجُلٍ) في معنى الجميع.

ولا يجوز: (إنَّ أَحَدًا لا يقولُ ذاك)؛ لأنَّ (أَحَدًا) ليس في معنى الجميع ههنا، ولا يجوز أن تقول: (إنَّ رجلًا ذاك) فيكون (رجل) بمعنى الجميع، ولا يجوز أن تقول: (عندي عشرون أَحَدًا)؛ لأنَّ قولك (عشرون درهمًا) مَوْضِعٌ يقعُ فيه الواحدُ بمعنى الجميعِ ولا يقعُ فيه الجميعُ. (ط)[٢].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢٠٢ب. وقد ذكر المبرد رأيه هذا، وغلط فيه سيبويه في مسائل الغلط (مع الانتصار ٥٣). وانظر الخلاف في وقوع (أحد) في الواجب في: شرح السيرافي ١/ ٣١٨، ٣/ ٥٦- وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٦.

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إلَّا زَيْدٌ)، فحَمَلْتَهُ على (يَقولُ)»[١].

«إلَّا زَيْدٌ» يُرِيدُ في المسألةِ الأُولى، وهو قَوْلُه: (إنَّ أَحَدًا لا يَقولُ ذاك إلَّا زَيْدٌ)[٢]، ولا يجوزُ الرَّفْعُ في المسألةِ الثانية[٣] في (زيدٍ) إذا كانَ (رَأَيْتُ) مِن رُؤْيةِ العينِ[٤].

قال سيبويه: «وليسَ هذا في القُوَّةِ كقَوْلِكَ: (لا أَحَدَ فيها إلَّا زيدٌ)»[٥].

أيْ[٦]: ليسَ (إنَّ أَحَدًا) و(رَأَيْتُ) كقَوْلِك: (لا أَحَدَ).

قال سيبويه: «وهذا مَوْضِعُ إيجابٍ»[٧].

«وهذا مَوْضِعُ إيجابٍ» رَجَعَ إلى المسألةِ، أيْ: قَوْلُك: (إنَّ أَحَدًا) إيجابٌ، وَجِئْتَ بالنَّفْيِ بَعْدَ ذلك، أيْ: جِئْتَ بقَوْلِك: (لا يَقولُ) بَعْدَ أنْ أَوْجَبْتَ[٨].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٣) وهي قوله: (رأيتُ أحدًا لا يقول ذاك إلَّا زيدًا)، انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٤) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٥٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٦) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٥٣.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٨) الحاشية بمعناها في: التعليقة ٢/ ٥٣.

قال سيبويه: «فَجَازَ الاستثناءُ أَنْ يكونَ بَدَلًا مِنَ الابتداءِ حِينَ وَقَعَ مَنْفِيًّا»(١).

«مِن الابتداءِ»، أيْ: مِن (أَحَدٍ) في قَوْلِك: (إنَّ أَحَدًا) حينَ وَقَعَ مَنْفِيًّا، أيْ: لَمَّا كانَ بَعْدَهُ (لا يَقولُ)، فصارَ في المعنى مَنْفِيًّا.

قال سيبويه: «وجازَ أَنْ يُحْمَلَ على أنَّ هُنَا حَيْثُ صارتَ (أَحَدٌ) كأَنَّها مَنْفِيَّةٌ»(٢).

«هُنا» في قَوْلِك: (إنَّ أَحَدًا لا يَقولُ ذاك إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا زَيْدًا)(٣). [٢/ ٧١ب]

هذا بابٌ يُخْتارُ فيهِ النَّصْبُ لأنَّ الآخِرَ ليسَ مِن نَوْعِ الأَوَّلِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ: (ما فيها أَحَدٌ إلَّا حِمَارًا)، جاؤُوا بِهِ على مَعْنى (ولكنَّ حِمَارًا)»(٤).

زَعَمَ أبو عُثمانَ(٥): أنَّ الوَجْهَ عندَهُ في (ما جاءني أَحَدٌ إلَّا حِمَارًا) أنْ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٨، والحاشية بمعناها في: التعليقة ٢/ ٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٣، (هارون) ٢/ ٣١٩.

(٥) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٧١ب]. وجاءت الحاشية في طرة نسخة العابدي ١/ ٢٠٣ب، وفي أولها: «قال أبو العباس: زعم أبو عثمان ....».

يكونَ نَفَى -بقَوْلِهِ (أَحَدٌ)- الأَحَدِينَ وغيرَهم، ولكنْ غَلَبَ اسمُ (الأَحَدِ) كَما يَغْلِبُ المذَكَّرُ المؤَنَّثَ إذا اجْتَمَعا، و(الحِمارُ) بَدَلٌ مِن (أَحَدٌ)؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ بـ(أَحَدٍ) النَّاسَ وغيرَهم.

قال سيبويه: «وعلى هذا أَنْشَدَتْ بَنُو تَميمٍ قَوْلَ النَّابِغةِ الذُّبيانيِّ .....:

إِلَّا أَوَارِيُّ لأْيــًا مــا أُبَيِّنُهــا ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومةِ الجَلَدِ»[1].

في نُسْخةٍ (إِلَّا الأَوَارِيُّ).

عند (ب): قال (س): «(إِلَّا الأَوَارِيُّ) الاختيارُ عندي؛ لأَنْ يكونَ معرفةً بمنزلةِ ما عُطِفَ عليه».

قال سيبويه: «وَهْوَ على كِلا المَعْنَيَيْنِ إذا لم تَنْصِبْ بَدَلٌ»[2].

«كِلا المَعْنَيَيْنِ»، أَحَدُهما: أنْ يَجْعَلَهُ إِنْسانَها، والآخَرُ: أنْ تَذْكُرَ (أَحَدًا) توكيدًا. [٢/ ٧٢أ]

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ كانَ على ما فَسَّرْتُ لَكَ في الحِمارِ إذا لم تَجْعَلْهُ أَنِيسَ ذلك المكانِ»[3].

(فا): أيْ: تَنْصِبُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٤، (هارون) ٢/ ٣٢١، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ١٥- والخزانة ٤/ ١٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٥، (هارون) ٢/ ٣٢٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٠أ]: «في كِلا».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٦، (هارون) ٢/ ٣٢٤.

في المتن «إذا جَعَلْتَهُ أَنِيسَ».

قالَ أبو عليٍّ: هو الصَّوابُ[1]. [٢/ ٧٢ب]

هذا بابُ ما لا يكونُ إلَّا على مَعْنَى «وَلَكِنْ»

البابُ الذي قَبْلَهُ جازَ فيه الوَجْهانِ: أنْ يكونَ مُنْقَطِعًا، وأنْ يكونَ مِن الجِنْسِ الأَوَّلِ، وهذا البابُ لا يجوزُ أنْ يكونَ فيهِ إلَّا مُنْقَطِعًا[2].

قال أبو عليٍّ: سَأَلْتُهُ -يعني أبا بَكْرٍ-؟

فقال: إنَّما مُثِّلَ (إلَّا) في الاستثناءِ الـمُنْقَطِعِ بـ(لَكِنْ) لأنَّ (لَكِنْ) للاستدراكِ بَعْدَ النَّفْيِ، فأَنْتَ تُوجِبُ بِها للثاني ما نَفَيْتَ عَنِ الأَوَّلِ، وكذلك (إلَّا)، فلذلك مُثِّلَ.

قال سيبويه: «فمِنْ ذلك قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]»[4].

قالَ أبو العَبَّاسِ[5]: «الفَرْقُ بينَ قَوْلِهِ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ وقَوْلِك: (ما فيها أَحَدٌ إلَّا حِمارٌ) أنَّ الحِمارَ يَصْلُحُ أنْ يكونَ

---

(١) يريد: أن الصواب «إذا لم تجعله»، لا ما في المتن.

(٢) الحاشية في التعليقة ٢/ ٥٧ معزوة إلى ابن السراج.

(٣) سورة هود ٤٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٦، (هارون) ٢/ ٣٢٥، وذكر سيبويه بعد ذلك الآيات التي ذكرها المحشي.

(٥) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٥٧، وانظر: المقتضب ٤/ ٤١٢-٤١٦.

الأَحَدَ الذي في ذلك المَوْضِعِ، وإذا قُلْتَ: (لا عاصِمَ اليَوْمَ) فـ(عاصِمَ) فاعِلٌ، وقَوْلُهُ: (إِلَّا مَنْ رَحِمَ) مَفعولٌ، ولا يكونُ مَفْعولًا مَرْدُودًا على (فاعِلٍ)، أي: بَدَلًا منه.

وقَوْلُه: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾[١] لا يكونُ إِلَّا مُنْقَطِعًا؛ لأَنَّهُ لا يَرْجِعُ على قَوْلِك (بغَيْرِ حَقٍّ).

وكذلك قَوْلُك: (ما زادَ إِلَّا ما نَقَصَ)[٢] لا يَرْجِعُ على الأَوَّلِ؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ: (ما زادَ إِلَّا النُّقْصانُ) كانَ مُحَالًا.

وقَوْلُهُ ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْۗ﴾[٣] لولا الخَطُّ[٤] لجازَ فيهِ ما جازَ في قَوْلِهِ ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٥] على قَوْلِ أبي عَمْرٍو».

وأبو عَمْرٍو[٦] يُجِيزُ في قَوْلِه -تعالى-: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾[٧] الرَّفْعَ في (قَوْمَ يونَسَ) على الوَصْفِ، وكذلك يُجِيزُ الرَّفْعَ

---

(١) سورة الحج ٤٠.

(٢) حكاه سيبويه عن أبي الخطاب عن العرب، انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٦ (هارون).

(٣) سورة هود ١١٦.

(٤) يعني: موافقة خط المصحف، وهو الخط العثماني.

(٥) سورة يونس ٩٨، وتمامها: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٤١٦- والتعليقة ٢/ ٥٨.

(٧) سورة يونس ٩٨.

في قوله -تعالى-: ﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ ....﴾[1].

[٢/ ٧٣أ] قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وَمَا سَجَنُوني غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غالِبٍ وأَنِّيْ مِنَ الأَثْرَيْنَ غَيرِ الزَّعانِفِ[2]

كأنه قال: ولكني ابن غالب»[3].

في (أُخْرى):

قالَ المازِنيُّ: «ليسَ هذا على الاستثناءِ[4]، إنَّما مَعْناهُ: (ما سَجَنُوني لغَيْرِ أنِّي ابنُ غالِبٍ)، فحَذَفَ لامَ الجَرِّ».

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُهُ .....:

مَنْ كانَ أَشْرَكَ في تَفَرُّقِ فالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ

إلَّا كَناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُمُ كالغُصْنِ في غُلَوائِهِ المُتَنَبِّتِ»[5].

---

(١) سورة هود ١١٦، وتمامها: ﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾.

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ١٠- والأزهية ١٨١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٧، (هارون) ٢/ ٣٢٧.

(٤) ونفى كون (غير) في البيت للاستثناء المبردُ في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار) ١٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٨، (هارون) ٣٢٨، والبيتان من الكامل، وهما: لعَنْز بن دَجاجة المازني، أو لمعاوية بن كاسر المازني، أو لشهاب المازني، أو لكابية بن حرقوص المازني، انظر: شرح أبيات الكتاب ٢/ ١٧٢- والأزهية ١٧٦- والخزانة ٦/ ٣٦٢.

(فالِجٌ): قَبيلةٌ، و(ناشِرةُ): قَبيلةٌ أُخْرَى، وليسَ يجوزُ أنْ يُسْتَثْنى بَعْضُها مِن بَعْضٍ[١].

في (نُسْخةٍ):

كأنَّهُ قالَ: ولكنْ هذا الفِعْلُ فَعَلْتُمُوهُ كناشِرَةَ الذِّي ضَيَّعْتُمْ. [٢/ ٧٣ب]

هذا بابُ ما تكونُ فيهِ (أنَّ) و(أنْ) مَعَ صِلَتِهما بمنزلةِ غَيْرِهما من الأسماء

قال سيبويه: «سَمِعَ مَنْ العَرَبِ الموثوقِ بهم مَنْ يُنْشِدُ هذا البيتَ رَفْعًا:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ»[٢].

كانَ (عندَه):

(الشُّرْبَ) بضَمِّ الشِّينِ، فأَصْلَحَهُ (الشِّرْبَ) بكَسْرِها[٣]، وضَرَبَ على الضَّمِّ، والرِّوايةُ بالضَّمَّةِ تَدلُّ على (مِنْها)[٤]. [٢/ ٧٤ب]

---

(١) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ٢/ ٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦٩، (هارون) ٢/ ٣٢٩، والبيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، أو لأبي قيس بن رفاعة، انظر: ديوان ابن الأسلت ٨٥- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠- والخزانة ٣/ ٤٠٦، وجاء في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٠ب] أنه للكناني.

(٣) (الشِّرْب) -بكسر الشينِ- في: الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٧٣ب]- وفي (م٥) ٥ب. وفي الرباحية [انظر: (ح١)٦٠ب]: بضم الشين وكسرها. وجاء في نسخة العبدري ٢/ ٣أ: (الشُّرب) مثلثة الشين، وفوقها (معا).

(٤) في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٧٣ب]: (منها)، وفي الرباحية [انظر: (ح١)٦٠ب]: (مِنَّا).

هذا بابُ ما يكونُ فيهِ (إلَّا) وما بَعْدَهُ وَصفًا بمنزلةِ (مِثْلٍ) و(غَيْرٍ)

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[1]، وَقَوْلُهُ -عَزَّ ذِكْرُهُ-: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]»[3].

قال الأخفش[4]: لا يجوز أن نجعله استثناءً من القاعدين، ولكنَّه صفةٌ لهم، أراد: لا يستوي القاعدون الذين [ليسوا بـ]أولي ضَرَرٍ، ومَنْ قَرَأَ (غَيْرِ) جعله نعتًا للمؤمنين.

قال الأخفش[5]: ([غيرُ] المغضوبِ) نعتٌ لـ(الذين) على معنى: الذين لم يُغْضَبْ عليهم. (ط)[6].

---

(١) سورة النساء ٩٥. وتمام معنى الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾.

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧١، (هارون) ٢/ ٣٣٣.

(٤) جعل الأخفش في معانيه ١/ ٢٤٤ (غيرُ) بالرفع صفة للقاعدين، و(غيرِ) بالجر صفة للمؤمنين، و(غيرَ) بالنصب منصوبة على الاستثناء من القاعدين. وجعله (غيرَ) بالنصب استثناءً يجيز كون (غيرُ) بالرفع بدلًا من المستثنى منه (القاعدون)، وهذا خلاف ما في هذه الحاشية، فهو من اختلاف أراء الأخفش. وانظر إعراب الآية في: الدر المصون ٤/ ٧٤.

(٥) جوَّز الأخفش في معانيه ١/ ١٧ كون (غيرِ) نعتًا لـ(الذين) أو بدلًا منه، وجعل البدل أجود.

(٦) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢٠٥ب. وما بين [] زيادة مني يستقيم بها الكلام.

قال سيبويه: «ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (ما أَتاني إلَّا زيدٌ) وأنت تُريدُ أنْ تجْعَلَ الكلامَ بمنزلة (مِثْلٍ)، وإنما يجوزُ ذلك صِفَةً»(١).

ليسَ (عنده)، مَعْناهُ تفسيرُ (ب):

فإذا جَعَلْتَهُ صِفَةً لم يَجُزْ أنْ تَقولَ: (ما أَتاني إلَّا زَيْدٌ)؛ لأنَّ (إلَّا) لا تكونُ صِفَةً إلَّا وقَبْلَها مَوْصُوفٌ. [٢/ ٧٥أ]

هذا بابُ ما يُقَدَّمُ فيه الـمُسْتَثْنَى

قال سيبويه: «إنَّما وَجْهُهُ عندَهم أنْ يكونَ بَدَلًا، ولا يكونَ مُبْدَلًا منه؛ لأنَّ الاستثناءَ إنَّما حَدُّهُ....»(٢).

ليسَ في (القَصْرِيِّ):

أيْ: لو رَفَعْتَ الاستثناءَ -إذا قَدَّمْتَهُ- لأَبْدَلْتَ المستثنى منه مِن المستثنى، وهذا عَكْسُ ما عليهِ هذا الحَدُّ؛ لأنَّكَ إنَّما تُبْدِلُ المستثنى مِن المستثنى منه، لا المستثنى منه مِن المستثنى(٣).

قال سيبويه: «إنَّما حَدُّهُ أنْ تَتَدارَكَهُ بَعْدَما تَنْفِي فتُبْدِلَهُ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧١، (هارون) ٢/ ٣٣٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧١، (هارون) ٢/ ٣٣٥.

(٣) هذه الحاشية في: التعليقة ٢/ ٦٥، باختلاف يسير.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧١، (هارون) ٢/ ٣٣٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)(٦١أ)]: (تَدَارَكَ به به) بدل (تتداركه)، وفي التعليقة ٢/ ٦٥: (تَدَارَكَهُ).

أيْ: تُبْدِلُهُ مِن الذي نُفِيَ عنهِ الفِعْلُ، وهو (أَحَدٌ) في قَوْلِك: (ما أَتاني أحدٌ)[1]. [٢/ ٧٥ب]

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: (ما أَتاني أَحَدٌ إلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زيدٍ)، و(ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلَّا عَمْرٍو خَيْرٍ مِنْ زيدٍ) كانَ الرَّفْعُ والجَرُّ جائزًا»[2].

قال أبو عُثْمانَ[3]: «والنَّصْبُ عندي الوَجْهُ، ويكونُ (خَيْرٌ مِن زَيْدٍ) صِفَةً لـ(أَحَدٌ)؛ لانَّ المُبْدَلَ منهِ لَغْوٌ، فلا يُوصَفُ وقد أَبْدَلْتَ منهِ (عَمْرًا)، فلمَّا نَصَبْتَ (عَمْرًا) زالَ عنهِ الإبدالُ».

أيْ: الرَّفْعُ في قَوْلِك: (إلَّا أَبُوكَ)، والجَرُّ في قَوْلِك: (إلَّا عَمْرٍو).

قال سيبويه: «وحَسُنَ البَدَلُ لأنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعَ والجارّ، ثُمَّ أَبْدَلْتَهُ مِن المرفوعِ والمجرورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذلك»[4].

(فا)[5]:

«وحَسُنَ البَدَلُ لأنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ»، أيْ: حَسُنَ بَدَلُ

---

(١) هذه الحاشية في: التعليقة ٢/ ٦٥، باختلاف يسير.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ]: والجر جائزَين.

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٧٥ب]- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ]. وجاءت في طرة نسخة العابدي ١/ ٢٠٦ب، وفي أولها: (قال أبو العباس: قال أبوعثمان). وهي في: التعليقة ٢/ ٦٦، وانظر رأي المازني في: المقتضب ٤/ ٣٩٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٦.

(٥) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٦٧.

(أَبُوكَ) و(عَمْرٍو).

«لأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعَ والجارَّ»، أيْ: لم تُقَدِّمِ المستثنى قَبْلَ أنْ تَشْغَلَ العامِلَ، ⁽كقَوْلِك: (ما جاءني إِلَّا أباكَ أَحَدٌ)، ولكنَّكَ شَغَلْتَ العامِلَيْنِ⁾[1] ثمَّ جِئْتَ بِمَا يكونُ بَدَلًا مِن الذي شُغِلَ بهِ العامِلُ، وهو قَوْلُك (أَبُوكَ) و(عَمْرٍو)، فأَبْدَلْتَهُما مِن المرفوعِ والمجرورِ.

«ثمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذلك»، أيْ: وَصَفْتَ المَبْدَلَ منه.

قال سيبويه: «وكذلك (مَنْ لي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا) حالٌ؛ لأَنَّكَ أَخْلَيْتَ (مَنْ) للأَبِ، ولم تُفْرِدْهُ لأَنْ يَعْمَلَ كما يَعْمَلُ المبتدأُ»[2].

في متن نسخة (ب):

«أَخْلَيْتَ (مَن) مِن (صَدِيقٍ)، ولم ....

(فا):

قَوْلُهُ: «حَالٌ» لِـ(مَنْ)، أيْ: (صَدِيقًا) حالٌ مِن الضميرِ في (لي)، وهو ضميرُ (مَن).

---

(١) ليس في (ش٢)٢٠٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٦، وكلمة (حالٌ) ليست في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ]، وفي قوله: (أخليت مَن للأب) ثلاث روايات، رواية المتن هنا، وهي في الشرقية والرباحية ، ورواية نسخة (ب) وستأتي في الحاشية الأولى، ورواية نسخة (مع) وستأتي في الحاشية الثانية.

وقَوْلُه في نُسْخةٍ: «لأنَّكَ أَخليْتَ (مَنْ) لـ(الأَبِ)»، أيْ: أَخلَيْتَها لهُ بأنْ أَبْدَلْتَهُ منها، ولم تُفْرِدْ (مَنْ) لـ(صَدِيقٍ) لأَنْ تَعْمَلَ في (صَدِيقٍ) كما يَعْمَلُ المبتدأُ، فتقولُ: (مَنْ لي إلَّا أباكَ صَدِيقٌ)، فلو قُلْتَ ذلك لأَخْلَيْتَ (مَنْ) مِن (الأَبِ)، ولم تُخْلِها لَهُ، ولا أَفْرَدْتَها لأَنْ تَعْمَلَ في (صَدِيقٍ) كما يَعْمَلُ المبتدأُ.

وقَوْلُهُ في نُسْخةِ (ب): «لأَنَّكَ أَخليْتَ (مَنْ) مِنْ (صَدِيقٍ)»، أيْ: أَخليْتَ (مَنْ) مِنْ أنْ تَجْعَلَ (صَدِيقًا) خبرًا لها، فتقولَ: (مَنْ لي إلَّا أباكَ صَدِيقٌ)، ولم تُفْرِدْ (مَنْ) لأَنْ تَعْمَلَ في (صَدِيقٍ) كما يَعْمَلُ المبتدأُ.

وقَوْلُهُ في نسخةِ (مع): «لأَنَّكَ أَخلَيْتَ (الأَبَ) مِنْ (صَدِيقٍ)»، أيْ: نَصبْتَ (صَدِيقًا) لأَنَّكَ أَخلَيْتَ (الأَبَ) منه، ولم تُفْرِدْ (الأَبَ) لأَنْ يَعْمَلَ في (صَدِيقٍ) كما يَعْمَلُ المبتدأُ.

قال سيبويه: «وكذلك: (مَنْ لي إلَّا زَيْدًا صَدِيقًا)»[1].

تفسيرٌ عند (ب)[2]:

(مَنْ لي -إلَّا زَيْدٌ- صَدِيقٌ)، تُبْدِلُ (زَيْدًا) مِن (مَنْ)، وتَجْعَلُ (صَدِيقًا) خَبرَ الابتداءِ، وعلى هذا قَوْلُ مَن قالَ: (ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ خَيْرٍ مِنْكَ)، فأَبْدَلَ قَبْلَ الوَصْفِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٧.

(٢) انظر هذا الإعراب للمثال المذكور في: المقتضب ٤/ ٣٩٨.

قال سيبويه: «كَمَا قُلْتَ: (مَنْ لي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا) حِينَ جَعَلْتَهُ مِثْلَ (ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلَّا أَبِيكَ خيرًا مِنْهُ)»(١).

قال (س)(٢):

هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الاستثناءَ يُبْنى على ما قَبْلَهُ. [٢/ ٧٦أ]

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ قَوْلُ الشاعِرِ، وَهْوَ الْكَلْحَبَةُ(٣):

أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بمَنْقَطَعِ اللِّوَى ... ولا أَمْرَ للمَعْصِيِّ إِلَّا مُضَيَّعَا»(٤)

كأَنَّهُ قالَ: (للمَعْصِيِّ أَمْرٌ مُضَيَّعًا)، كَمَا جازَ (فيها رَجُلٌ قائِمًا)»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٦، وما قبل (حين) ساقط من الرَّباحية مع كلام سابق [انظر: (ح١)٦١أ].

(٢) يرى سيبويه أن (أبوك) في المثال الأول بدل مِن (مَن)؛ ولذا مثَّله بالمثال الثاني، ولا يجيز المبرد هنا هذا الإعراب؛ لأنه يرى أن (أبوك) خبرُ (مَن)، انظر: المقتضب ٤/ ٣٩٨- وشرح السيرافي ٣/ ١١٨ب.

(٣) كذا في الشرقية- و(ح١)٦٠أ- و(م٥)٧أ. وجاء في نسخة العبدري ٢/ ٦أ: (الكَلْحَبة اليَرْبُوعي). وجاء في نسخة ابن يبقى ١٠٢ب: (التَّغْلِبي)، ولعله تصحيف عن (الثعلبي)؛ لأن نسب الشاعر: هُبيرة بن عبدالله بن عبدمناف بن عَرِين بن ثعلبة بن يربوع.

(٤) من الطويل، وهو للكَلْحَبةِ العَرِيني اليَرْبُوعي، كما في: المفضليات ١٣-٢٣- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١- والخزانة ١/ ٣٨٨. ونسبه الزمخشري في المفصل ١٥٧ إلى أبي الأسود بن يعفر، وانظر: المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢- والمعجم المفصل في شواهد العربية ٤/ ٢٤٩. ونسبه ابن الكلبي في نسب معد ١/ ٨١ إلى القعقاع بن ثمامة اليشكري كما في الحاشية القادمة.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٧، وصدر البيت ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ].

حالٌ مِمَّا في (مَعْصِيٍّ)، عند (ب).

قال أبو عليٍّ: للإنشادِ -وهو قَوْلُهُ: (ولا أَمْرَ للمَعْصِيِّ)- يكونُ (مُضَيَّعًا) حالًا للضميرِ في (المَعْصِيِّ) عندَ سيبويهِ وعندَ أبي الحسن.

وعلى التَّأْوِيلِ -وهو قَوْلُهُ: (للمَعْصِيِّ أَمْرٌ مُضَيَّعًا)- يكونُ (مُضَيَّعًا) حالًا للضميرِ في (للمَعْصِيِّ) في قولِ سيبويه؛ لأنَّ (للمَعْصِيِّ) عندَهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، ولا[1] يكونُ حالًا للنَّكِرةِ، وهو أَبْيَنُ عندَ أبي الحسنِ؛ لأَنَّهُ ليسَ بخَبرٍ مُقَدَّمٍ، بل هو رافِعٌ لـ(أَمْر)[2].

(ع): نسبه ابن الكَلْبي للقَعْقَاعِ بن ثُمامةَ اليَشْكُرِيِّ[3].

قال سيبويه: «وقَدْ يكونُ -أيضًا- على قَوْلِهِ: (لا أَحَدَ فيها إلَّا زيدًا)»[4].

(فا):

(مُضَيَّعًا) على هذا الوَجْهِ يكونُ صِفَةً، قامَ مَقَامَ الموصوفَ، كأَنَّهُ قالَ:

---

(١) ليس في (ش)٢/ ٧٦أ، و(ش٣)٢٠٤ب

(٢) سبق ذكر الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف، في نحو: (في الدار زيدٌ)، في ص١٥٩.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٦أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. وقد نسب ابن الكلبي هذا البيت إلى القعقاع بن ثمامة بن قيس بن عبدالله اليشكري في نسب معد واليمن الكبير ١/ ٨١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٧٢، (هارون) ٢/ ٣٣٨.

(ولا أَمْرَ للمَعْصِيِّ إلَّا أَمْرًا مُضَيَّعًا). [٢/ ٧٦ب]

هذا بابُ تَثْنِيَةِ المُسْتَثْنى

قال سيبويه: «وعلى ذا أَنْشَدَ بَعْضُ الناسِ هذا البَيْتَ رَفْعًا ...:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ   دارُ الخليفةِ إلَّا دارُ مَرْوانا[1]

.... ومَنْ جَعَلَه استثناءً لم يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَنْصِبَ أَحَدَهما»[2].

(ط)[3]: «ومَنْ جَعَلَها بمنزلةِ الاستثناءِ».

(عنده): «بمنزلةِ الاستثناءِ استثناءً[4]»[5].

(فا): أيْ: ومَنْ جَعَلَ (غير واحِدةٍ) و(إلَّا دار مَرْوانَ) جميعًا استثناءً. [٢/ ٧٧أ]

قال سيبويه: «قَوْلُهُ:

مــا لَــكَ مِــنْ شَــيْخِكَ إلَّا عَمَلُــهْ

إلَّا رَسِــــيمُهُ وإلَّا رَمَلُــــهْ»[1].

---

(١) من البسيط، وقد نُسب للفرزدق في: الشرقية [انظر: (ش)٢/ ٧٦ب]- والرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ]، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٤٢٥- والأصول ١/ ٣٠٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٣، (هارون) ٢/ ٣٤٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١أ]: ومن جعلها بمنزلة الاستثناء.

(٣) ليس في (ش٢)٢٠٤أ.

(٤) ليس في (ش٢)٢٠٤أ.

(٥) أي: ومن جعله بمنزلة الاستثناء استثناءً.

(الرَّسِيمُ) و(الرَّمَلَ) تَوْكِيدانِ لـ(العَمَلِ)؛ لأنَّهما ضَرْبانِ منه[2].

[٢/ ٧٧ب] هذا باب (غيرٍ)

قال سيبويه: «فيَجْرِي مجْرَى الاسمِ الذي بَعْدَ (إلَّا)، وَهْوَ الاسمُ الذي يكونُ داخِلًا في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ، وخارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فيه غَيْرُهُ، فأمَّا دُخُولُهُ في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ فـ(أتاني القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ)، فغيرُهم الذين جاؤوا، ولكنْ فيه معنى (إلَّا)، فصارَ بمنزلةِ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلَّا)، وأمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فيهِ غَيْرُهُ فـ(ما أَتاني غَيْرُ زيدٍ)»[3].

(فا):

قَوْلُهُ في نُسخةِ أبي عليٍّ: «فأمَّا دُخولُهُ في ما يَخْرُجُ منه غَيْرُهُ فـ(أتاني القَوْمُ غيرَ زيدٍ)»، أيْ: فأمَّا دُخُولُ (غيرٍ) في ما يَخْرُجُ منه غيرُهُ، أيْ: غَيْرُ غَيْرٍ، وهو (زيدٌ)؛ ألَا تَرى أنَّ (زَيْدًا) قد خَرَجَ من الإتيانِ، و(زيدٌ) (غيرٌ) المضافةُ إليهِ، و(غيرٌ) المضافةُ إليه قد دَخَلَتْ في الإتيانِ الذي قد خَرَجَ زيدٌ منه، وكذلك قَوْلُهُ: «وأمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فيه غيرُه فـ(مَا أَتاني غيرُ زيدٍ)»، يُرِيدُ: فأمَّا خُرُوجُ (غيرٍ) مِمَّا يَدْخُلُ فيه (زيدٌ) الذي هو غيرُها؛ ألَا تَرى أنَّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٢/ ٣٤١، والبيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: المحلى لابن شقير ٢٧٩- والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧.

(٢) الحاشية للفارسي، وهي بلفظها في: التعليقة ٢/ ٧٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٣٤٣، وسيذكر الفارسي في الحاشية الآتية عدة روايات.

زَيْدًا في النَّفْيِ داخِلٌ في الإتيانِ، و(غيرٌ) خارِجةٌ منه.

ونُسْخةُ أبي عليٍّ الكلامُ فيها إنَّما هو على (غيرٍ)، وهو أَشْبَهُ بالباب؛ إذْ كانَ عَقْدُ البابِ على الكلامِ في (غيرٍ)، ونُسخةُ المَعْقِلِيِّ الكلامُ فيها مَصْرُوفٌ إلى (زيد) دُونَ (غيرٍ).

وما في نسخةِ أبي عليٍّ يَدُلُّ على صِحَّةِ نُسخةِ (مع)؛ ألَا تَرى أنه قال[1]: «فيَجْرِي (غيرٌ) مَجْرَى الاسمِ الذي بَعْدَ (إلَّا)، وهو الاسمُ الذي يكونُ داخِلًا في ما يَخْرُجُ منه غيرُه، وخارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فيه غيرُهُ، فأمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فيه غيرُهُ فـ(أَتاني القَوْمُ غيرَ زيدٍ)، وأمَّا دُخُولُهُ في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غيرُهُ فـ(مَا أَتاني أَحَدٌ غيرَ زَيْدٍ)».

(أُخرى): «فأمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا دَخَلَ فيه غيرُهُ فقَوْلُك: (أَتاني القَوْمُ غيرَ زَيْدٍ)، فـ(زيدٌ) غيرُ الذِينَ جاؤُوا، وفيه مَعْنى (إلَّا زَيْدًا)، وأمَّا دُخُولُ (غيرٍ) في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غيرُهُ فـ(مَا أَتاني أَحَدٌ غيرُ زَيْدٍ).

قال (ب)[2]:

قَوْلُه: «فصارَ بمنـزلةِ الاسْمِ الذي بَعْدَ (إلَّا)»، يعني في الإعرابِ لا في المعنى.

---

(١) أي: في نسخة المعقلي، وهي نسخة (مع).

(٢) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٧١، وجعلها الفارسي من كلامه هو، مبتدئًا بها الحاشية القادمة.

(فا)[1]: فأمَّا في المعنى فالاسْمُ الذي بَعْدَ (غيرٍ) المضافُ إليه بمنزلةِ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلَّا) هذا؛ ألَا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءني القَوْمُ إلَّا زيدًا) و(زيدٌ) خارِجٌ مِمَّا دَخَلَ فيهِ غيرُهُ، وإذا قُلْتَ: (جاءني القَوْمُ غيرَ زيدٍ) فـ(زيدٌ) المضافُ إليهِ خارِجٌ مِمَّا دَخَلَ فيه غيرُهُ، وهذا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: «وقَدْ يكونُ بمنزلةِ (مِثْلٍ)، ليسَ فيه معنى (إلَّا)»[2].

(فا):

جَعَلَهُ غيرَ استثناءٍ في قَوْلِهِ: (ما أَتاني غيرُ زَيْدٍ)[3]، إنَّما جازَ -وإنْ لم يكنْ قَبْلَ (غيرٍ) مَوْصوفٌ سابقٌ ثالثٌ- لأنَّ معنى الكلامِ معنى ما قَبْلَ (غيرٍ) فيهِ موصوفٌ؛ ألَا تَرى أنَّ المعنى (ما أَتاني أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ، وغيرُ زيدٍ).

وأبو الحَسَنِ يَسْتَنْكِرُ تَقْدِيرَ (أَحَدٍ) ههنا؛ لأَنَّهُ حَذَفَ الفاعِلَ، وغيرُهُ مِن أَصْحابِنا إنَّما يُثْبِتُهُ في المعنى لا في التَّقْدِيرِ، فلا يَلْزَمُهُ أنْ يكونَ قد حَذَفَ الفاعِلَ.

قال سيبويه: «ولو جازَ أنْ تقولَ: (أَتاني القَوْمُ زيدًا) تُريدُ الاستثناءَ ولا تَذْكُرُ (إلَّا) لَمَا كانَ إلَّا نَصْبًا»[4].

---

(١) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٢/ ٣٤٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٢/ ٣٤٣، وقد نقلت كلامه في النص المحشى عليه قبل هذا.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٢/ ٣٤٣.

قد أَوْضَحَ أنَّ المستثنى[1] مِن جُمْلةٍ واحِدة في قَوْلِهِ: (أَتاني القَوْمُ إلَّا زيدًا)، «لمَا كانَ إلَّا نَصْبًا». [٢/ ٨٧أ]

قال سيبويه: «وإنَّما أَدْخَلُوا فيهِ مَعْنى الاستثناءِ في كُلِّ مَوْضِعٍ يكونُ فيهِ بمنزلةِ (مِثْلٍ)، ويُجْزِئُ مِن الاستثناءِ»[2].

ليسَ يكونُ (غيرٌ) استثناءً إلَّا في المَوْضِعِ الذي يكونُ فيهِ صِفَةً، ولا يكونُ صِفةً إلَّا في المَوْضِعِ الذي يكونُ فيهِ استثناءً[3]. [٢/ ٧٨ب]

هذا بابٌ يُحْذَفُ المُسْتَثْنى فيهِ اسْتِخْفافًا

قال سيبويه: «وسَمِعْنا بَعْضَ العَرَبِ الموثوقِ بهم يقولُ: (ما مِنْهُما ماتَ حتى رَأَيْتُهُ في حالِ كذا وكذا)، وإنَّما يُرِيدُ: (ما مِنْهما واحِدٌ ماتَ)»[4].

ومِثْلُ ذلك -أيضًا- (ما مِنْهُم إلَّا يقولُ ذاك)، إنما يُرِيدُ: (ما مِنْهُم أَحَدٌ إلَّا يقولُ ذاك)، حَذَفَهُ تَخْفِيفًا واستغناءً بعِلْمٍ.

قال سيبويه: «أي: كأنَّكَ جَمَلٌ مِن جِمَالِ بني أُقَيْشٍ»[5].

لأنَّهُ أَوْمَأَ إلى واحِدٍ، (ب).

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد: أنَّ المستثنى والمستثنى منه من جملة واحدة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٤، (هارون) ٢/ ٣٤٣.

(٣) الحاشية في: التعليقة ٢/ ٧٣، معزوة إلى ابن السراج، وانظر: الأصول ١/ ٢٨٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٥، (هارون) ٢/ ٣٤٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦١ب]: في حالِ كذا، وإنما.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٥، (هارون) ٢/ ٣٤٥.

قال سيبويه: «وقَوْلُهُ ....:

بَعْـــدَ اللَّتَيَّـــا واللَّتَيَّـــا والَّتِـــي[(١)]

فليسَ حَذْفُ المضافِ إليهِ في كلامِهم بأَشَدَّ مِن حَذْفِ تَمَامِ الاسمِ»[(٢)].

حَذَفَ الصِّلَةَ مِن (اللَّتَيَّا) ومَا بَعْدَهُ لِعِلْمِ المخاطَبِ بِمَا يعني؛ لأَنَّهُ قَصَدَ تَعْظِيمَ الشَّيْءِ، أي: بَعْدَ (اللَّتَيَّا عَظُمَتْ).

يعني: في (ليسَ غيرُ)[(٣)].

(أُخْرى):

إذا عَلَتْهـــا أَنْفُـــسٌ تَـــرَدَّتِ[(٤)] [٢/ ٧٩أ]

هذا بابُ (لا يكونُ) و(ليسَ) وما أشْبَهَهُما

قال سيبويه: «فهذِهِ حالُهُما»[(٥)].

أيْ: (لَيْسَ) و(لا يَكونُ).

قال سيبويه: «إذا كانَ لا يَقُولُ في مَوْضِعِ (قائِلٌ ذاك)، ويَدُلُّكَ على

---

(١) من الرجز، وهو للعَجَّاج في: ديوانه ١/ ٤٢٠- وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٠- واللسان ٥/ ٢٤٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٦، (هارون) ٢/ ٣٤٧.

(٣) هذا مثال ذكره سيبويه قريبًا، ومثَّله بالبيت المذكور في النص المحشى عليه.

(٤) من الرجز، وهو البيت التالي للبيت الذي في النص المحشى عليه، انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٠- وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٠، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٢٨٩- والخزانة ٦/ ١٥٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٦، (هارون) ٢/ ٣٤٨.

أَنَّهُ صِفَةٌ ....»(١).

إذا قُلْتَ: (مَا أَتاني أَحَدٌ قائِلٌ ذاك). [٢/ ٧٩ب]

قال سيبويه: «ولكنْ فيهما إِضْمارٌ، كَما كانَ في (لَيْسَ) و(لا يَكونُ)»(٢).

ليس (عنده)، وهو في (أُخْرى):

وهُوَ إِضْمارُ قِصَّةٍ فيهما كقِصَّةٍ في (لَيْسَ) و(لا يَكونُ).

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ (خَلا) و(عَدا) فيهما مَعْنى الاستثناءِ، ولكني ذَكَرْتُ (جاوَزَ) لأُمَثِّلَ لَكَ بِهِ، وإِنْ كانَ لا يُسْتَعْمَلُ في هذا المَوْضِعِ، وتَقولُ: (أَتاني القَوْمُ ما عَدا زيدًا)، و(أَتوني ما خَلا زيدًا)، فـ(ما) هنا اسمٌ، و(خَلا) و(عَدا) صِلَةٌ لَهُ، كأَنَّهُ قالَ: (أَتوني ما جاوَزَ بَعْضُهُمْ زيدًا)»(٣).

عند (ب):

(ما) هُنا مَعَ ما بَعْدَها بمنزلةِ المصدرِ، وهي في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِما قَبْلَها.

ليس (عنده):

«إِلَّا أَنَّ (ما خَلا) و(ما عَدا) فيهما مَعْنى الاستثناءِ، وإِنَّما ذَكَرْتُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٦، (هارون) ٢/ ٣٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٧، (هارون) ٢/ ٣٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٧، (هارون) ٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

(جاوَزَ) لأُمَثِّلَ لك به، وتَقولُ: (لم يَأْتِني القَوْمُ ما عَدا زيدًا)، كأنَّهُ قالَ: (ما جاوَزَ بَعْضُهم زيدًا)».

قال سيبويه: «وأمَّا (حاشا) فلَيْسَ باسمٍ، ولكنَّهُ حَرْفٌ يَجُرُّ ما بَعْدَهُ»[1].

ليس (عنده):

وزَعَمَ أبو الحسنِ أنَّهم قد يَنْصِبُونَ[2] بـ(حاشَى[3])، ويقولونَ: (حاشَيْتُ زيدًا)، و(لا أُحاشِي أَحَدًا)[4]، وزَعَمَ[5] أنَّ (حاشَى لله) اللامُ فيهِ زائدةٌ في (الله)، مِثْلَ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[6]، وقَدْ قِيلَ: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[7] فحُذِفَتِ الأَلِفُ مِن (حاشى). [٢/ ٨٠أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٧، (هارون) ٢/ ٣٤٩.

(٢) في (ش٢)٢٠٦ب: «نصبوا».

(٣) أرجح الأقوال في كتابة ألف هذه الكلمة أنها إذا كانت اسمًا مَصْدَرًا أو فعلًا كُتبت ياءً، وإذا كانت حرفًا كُتبت ألفًا. انظر: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ٤٨- والإملاء لحسين والي ٧٣- ونتيجة الإملاء ١٨.

(٤) انظر: الصحاح (حشا) ٦/ ٢٣١٤- ومسائل الغلط (انظر: الانتصار) ١٦٩.

(٥) (حاشى) في نحو (حاشى لله) قيل هي فعلٌ، وهذا قول الأخفش هنا، وقيل مصدر، وقيل اسم فعل. انظر: الزاهر ٢/ ٢٨٨- والإنصاف ١/ ٢٧٨ – والمغني ١٦٥- والهمع ٣/ ٢٨٨.

(٦) سورة يوسف ٤٣.

(٧) سورة يوسف ٣١، ٥١، وهذه قراءة الجمهور، انظر: السبعة ٣٤٨- والنشر ٢/ ٢٩٥، وانظر: اللسان ٦/ ٢٩١- والتاج ١٧-١٦٥.

(حاشى) إذا خُفِضَ بِها فهي مَصْدَرٌ عندَ (س) و (ب)[1].

قال سيبويه: «ألَا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَتوني ما حاشا زيدًا) لم يكن كَلامًا»[2].

أي: فلا يكونُ (حاشا) إلَّا حَرْفًا، إذْ لو كانَ فِعْلًا لجازَ أنْ يكونَ صِلةً لِـ(ما)، وكانتْ تكونُ مَعَهُ بمنزلةِ المصدرِ مِثْلَ (أَنْ) والفِعْلِ، فلَمَّا لم يكنْ ذلك فيهِ عُلِمَ أنَّهُ حَرْفٌ، وهو قَوْلُ أبي عليٍّ[3].

قال سيبويه: «و(أَمَّا أَتاني القَوْمُ سِوَاكَ) فزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا كَقَوْلِك: (أَتاني القَوْمُ مَكانَكَ) و(ما أَتاني أَحَدٌ مَكانَكَ)، إلَّا أنَّ في (سِوَاكَ) مَعْنى الاستثناءِ»[4].

قال أبو عليٍّ:

(سَوَاكَ) ظَرْفٌ فيهِ مَعْنى الاستثناءِ، والدليلُ -على أنَّهُ ظَرْفٌ بمنزلةِ (مَكانَكَ)- أنَّكَ تَصِلُ بهِ (الذي) كَما تَصِلُهُ بالظُّرُوفِ، فتقولُ: (جاءني

(١) ذكر ذلك في مسائل الغلط، فبعدَ أن قرَّر أنَّ (حاشا) فعل، قال (انظر: الانتصار) ١٧٠: «وحَقُّ (حاشا) أن تكون في معنى المصدر ....»، والذي في المقتضب ٤/ ٣٩١، ٤٢٦، والأصول ١/ ٢٨٨-٢٨٩ أن (حاشا) إذا جرَّت فهي حرف جر، ويجوز أن تكون فعلًا متعدِّيًا فتنصب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٧، (هارون) ٢/ ٣٥٠.

(٣) هذا موافق لكلام أبي علي في: الإيضاح ١٧٨- والمسائل المنثورة ٦٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٧، (هارون) ٢/ ٣٥٠.

الذي سِوَاكَ[1]) و(مَنْ سِوَاكَ)، كما تقولُ: (جاءني الذي خَلْفَكَ) و(مَنْ عِنْدَكَ)، ووُقُوعُها استثناءً قَوْلُك: (أَتاني القَوْمُ سِوَاكَ)، فهذا مَوْضِعُ استثناءٍ كقَوْلِك: (أَتاني القَوْمُ إلَّا زيدًا) و(إلَّا إيَّاكَ[2]).

كانَ في نُسْخةٍ (سِوَاكَ)، فأَصْلَحَهُ (سَوَاءَكَ).

(فا): وقَوْلُ الخليلِ: إنَّ مَعْناهُ مَكانَكَ- يَدُلُّ على أَنَّهُ (سَوَاءَكَ).

قُلْتُ[3]: أَفَيَجُوزُ (سِوَاكَ) في هذه المسألةِ؟

قالَ: نَعَمْ، على[4] وَجْهٍ آخَرَ، وهو (غَيرُكَ). [٢/ ٨٠ب]

هذا بابُ عَلامةِ المُضْمَرِينَ للمَرْفُوعِينَ

قال سيبويه: **«لو قُلْتَ: (فَعَلَتْ هي) لم يَجُزْ، إلَّا أنْ يكونَ صِفَةً»**[5].

ليس (عنده)، (فا): بَيَانٌ:

وكذلَكَ (فَعَلْنَ هُنَّ) أو (يَفْعَلْنَ هُنَّ)، لم يَجُزْ ذلك إلَّا .....

قال سيبويه: **«في مَوْضِعِ شَيْءٍ مِن العَلاماتِ»**[6].

---

(١) في (ش٢)٢٠٦ب: «سواءك»، وكذا في المواضع الآتية.

(٢) في (ش)٢/ ٨٠أ: «أباك».

(٣) القائل من تلاميذ الفارسي، ولعله القصري.

(٤) في (ش٢)٢٠٦: «في».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٨، (هارون) ٢/ ٣٥١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٨، (هارون) ٢/ ٣٥٢.

يريدُ: الـمُتَّصِلةَ.

قال سيبويه: «ولا في مَوْضِعِ الـمُضْمَرِ الذي لا عَلامةَ له؛ لأنَّهم اسْتَغْنَوْا بهذا فأَسْقَطُوا ذلك»[1].

أي: اسْتَغْنَوا بالتاءِ وأَخواتِها عن الـمُنْفَصِلِ، كذا مَذْهَبُ سيبويهِ.

قالَ أبو عليٍّ: جَمَعْنا كلامَ سيبويهِ في الإِضْمارِ فَرَأَيْناهُ يَدُلُّ على أنَّ الأَصْلَ أنْ يكونَ في[2] مَوْضِعِ الـمُتَّصِلِ الـمُنْفَصِلُ، وأنَّهُ إنَّما جاؤوا بالـمُتَّصِلِ اجْتَزاءً.

أيْ: نحوُ: (ذَهَبَ) و(ذَهَبْتُ)[3].

«اسْتَغْنَوْا بهذا»، أيْ: الـمُتَّصِلِ، «فأَسْقَطُوا ذلك»، أيْ: الـمُنْفَصِلَ.

[٢/ ٨١أ]

هذا بابُ استعمالِهم عَلامَةَ الإِضْمارِ الذي لا يَقَعُ مَوْقِعَ ما يُضْمَرُ في الفِعْلِ إذْ لم يَقَعْ مَوْقِعَهُ.

أي[4]: مَوْقِعَ الضَّمِيرِ في الفِعْلِ، وهو الـمُتَّصِلُ.

أي[1]: لم يَقَعْ هذا الذي حَدَّهُ، وهو الضَّمِيرُ الـمُنْفَصِلُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٨، (هارون) ٢/ ٣٥٢.

(٢) ليس في (ش)٢/ ٨٠ب، و(ش٣)٢٠٨.

(٣) هذه حاشية على قوله: (المضمر الذي لا علامة له).

(٤) هذه حاشية تفسر قوله: (ما يُضْمَرُ في الفعل).

قال سيبويه: «لا تَقْدِرُ هُنا على الإِضْمارِ الذي في (فَعَلَ)»[٢].

يعني: الواوَ التي في (فَعَلُوا). [٢/ ٨١ب]

قال سيبويه: «و(ها أَنْتُمْ أُولاءِ)، و(ها أَنْتُنَّ أُولاءِ)، و(ها هُنَّ أُولَئِكَ)»[٣].

ليس (عنده)[٤]:

ومِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ: (أُولى)، ومنهم مَنْ يقولُ: (أُولاءِ)، وهم الذين يقولون (أُولَئِكَ)، ومَنْ قالَ: (أُولى) قالَ: (أُولاكَ)، ومِنْهم مَنْ يقولُ: (ذانِكَ)، [ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: (ذانِّكَ) بتَشْدِيدِ النُّونِ]، والذي يُثَقِّلُ النُّونَ[٥] هو الذي يقولُ (ذلِكَ)، يَجْعَلُ اللامَ مَكانَ تَثْقِيلِ النُّونِ[٦].

قال سيبويه: «كأَنَّهُ أَرادَ أَنْ يَقولَ: (وهذا لَيَا)، فصَيَّرَ الواوَ بينَ (ها) و(ذا)، وزَعَمَ أَنَّ مِثْلَ ذلك: (إِي ها الله ذا)، إِنَّما هُوَ (هذا)»[٧].

قال أبو عليٍّ: إنَّما جازَ الفَصْلُ بينَ (ها) و(ذا) بالواوِ، وبغَيْرِهِ مِمَّا

---

(١) هذه حاشية تُفَسِّرُ فاعل (يقع) في قوله: (لم يقع موقعه).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٨، (هارون) ٢/ ٣٥٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٩، (هارون) ٢/ ٣٥٣.

(٤) وجاءت هذه الحاشية في طرة (م٤)١٦أ، وما بين المعقوفتين منها.

(٥) فيقول: (ذانِّك).

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٢٧٩- وشرح التسهيل ١/ ٢٤٠- والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٦.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٩، (هارون) ٢/ ٣٥٤.

فُصِلَ بِهِ بينَهما؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بصِلةٍ وموصولٍ فيَمْتَنَعَ الفَصْلُ بينَهما، وإنما هو للتَّنْبيهِ، فأَيْنَ وَقَعَ جازَ.

قال أبو عليٍّ: أيْ: (ها الله ذا)[1] إنَّما هو (نَعَمْ، والله هذا)، ففُصِلَ بينَ (ها) التي للتَّنْبيهِ وبينَ (ذا) باسمِ الله تعالى، وصارَ (ها) عِوَضًا مِنَ الواوِ الجارَّةِ في القَسَمِ، فلم تَجْتَمِعَ مَعَها كَما لم يَجْتَمِعِ العِوَضُ والـمُعَوَّضُ عنه في الكلام. [٢/ ٨٢أ]

بعد آخر الباب[2].

ليس (عنده):

«وقَدْ يَجُوزُ في الشِّعْرِ (ضَرَبَ أَنْتَ)». [٢/ ٨٢ب]

هذا بابُ استعمالِهم (إيَّا) إذا لم تَقَعْ مَواقِعَ الحُرُوفِ التي ذَكَرْنا

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لا يَقْدِرُ على (نا) التي في (رَأَيْتُنا)»[3].

مِنْ قِبَلِ أنَّكَ لم تَقْدِرْ على (نا) التي في (رَأَيْتُنا) و(لَيْتَنا).

قال سيبويه: «إذا قُلْتَ: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ)، فـ(أَفْضَلَهُمْ) مُنْتَصِبٌ بـ(لَقِيتُ)»[4].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٩ (هارون)- والخصائص ١/ ٣٠٦- والمفصل ٤١٦- والقاموس ٣٧.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧٩، (هارون) ٢/ ٣٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٠، (هارون) ٢/ ٣٥٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨١، (هارون) ٢/ ٣٥٧.

لو كانَ مُنْتَصِبًا بـ(أَنْ) لكانَ الكلامُ مَسْتَقِلًا. [٢/ ٨٣أ]

قال سيبويه: «لا يُقالُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَنِي) إنْ بَدَأْتَ بِهِ قَبْلَ المُتكلِّمِ»[1].

قال أبو العبَّاسِ: «(مِنْ ضَرْبِكِي)».

قال أبو عليٍّ: ذَهَبَ أبو العبَّاسِ إلى أنَّ ما قَبْلَ ياءِ الإضافةِ يكونُ مَكْسورًا، وذَهَبَ مَنْ قالَ: (ضَرْبِكَنِي) على ما في النُّسْخةِ أنَّ فَتْحةَ الكافِ تَدُلُّ على التذكيرِ، فإذا كُسِرَتْ زالتِ الدِّلالةُ عنها، فجُلِبَتْ لها هذه النُّونُ لِتَسْلَمَ فَتْحَتُها، كما جُلِبَتْ في (ضَرَبَنِي) وفي (عَنِّي) لِتَسْلَمَ الفَتْحةُ والسُّكونُ[2].

قال أبو العبَّاسِ: «(مِنْ ضَرْبِكِي)»، كانَ في نُسْخَتِهِ (ضَرْبِكَنِي)، فأَصْلَحَهُ (ضَرْبِكِي)، حكاهُ عن (س)[3].

قال سيبويه: «لا مِنْ (ضَرْبِهِيكِ) إنْ بَدَأْتَ بالبَعِيدِ قَبْلَ القَرِيبِ»[4].

أيْ: لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ علامةِ المخاطَبِ على[1] المُتَكَلِّمِ، ولا الغائبِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨١، (هارون) ٢/ ٣٥٨.

(٢) انظر المسألة في: شرح السيرافي ٣/ ١٣٩ب.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٢٠٩أ، وأغلب هذه الحاشية -سوى الفقرة الأخيرة- بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٨٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨١، (هارون) ٢/ ٣٥٨.

على الحاضِرِ[٢].

قال سيبويه: «وتقولُ: (أَتوني لَيْسَ إِيَّاكَ)، و(لا يكونُ إِيَّاهُ)؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ على الكافِ ولا الهاءِ ههنا، فصارَتْ (إِيَّا) بَدَلًا مِن الكافِ والهاءِ في هذا المَوْضِعِ»[٣].

قال أبو العبَّاس[٤]: لم يَتَّصِلْ الضَّمِيرُ هنا بـ(لَيْسَ)؛ لأَنَّها في مَوْضِعِ (إِلَّا)، فأَشْبَهَتِ الحُرُوفَ، فلم يَحْسُنْ لذلك (وأَتوني ما خَلا إِيَّاكَ)، و(ما عَدا إِيَّاكَ)، و(ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ ضَرَبْتُهُ). [٢/ ٨٣ب]

قال سيبويه: «و(قَدْ جَرَّبْتُكَ فوَجَدْتُكَ أَنْتَ إِيَّاكَ)، جَعَلْتَ (أَنْتَ) صِفةً»[٥].

أيْ: تَأْكِيدًا لِضَميرٍ.

قال سيبويه: «وتقولُ: (أَنْتَ أَنْتَ) تُكَرِّرُها كَما تقولُ للرَّجُلِ: (أَنْتَ) وتَسْكُتُ، على حَدِّ قَوْلِكَ: (قالَ النَّاسُ: زَيْدٌ)»[٦].

---

(١) في (ش٢)٢٠٩: «في».

(٢) هذه الحاشية في التعليقة ٢/ ٨١، وفيها (المخاطب) بدل (الحاضر).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨١، (هارون) ٢/ ٣٥٨.

(٤) كلامه إلى (الحروف) في: التعليقة ٢/ ٨٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٢، (هارون) ٢/ ٣٥٩.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٢، (هارون) ٢/ ٣٦٠.

أيْ: لا يكونُ (أَنْتَ) الثانيةُ خَبرًا، ولكنَّهُ يَكونُ تأكيدًا، والخبرُ مُضْمَرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (قالَ النَّاسُ: زيدٌ) تُضْمِرُ لـ(زيدٌ) خَبرًا، وهذا قَوْلُ أبي عليٍّ[1]. [٢/ ٨٤ب]

هذا بابُ علامةِ إضْمارِ المَجْرُورِ

قال سيبويه: «التي لا تَقَعُ مَواقِعَهُنَّ (إِيَّا)»[2].

يعنيْ: الضَّميرَ الـمُتَّصِلَ.

قال سيبويه: «إِلَّا أَنْ تُضِيفَ إلى نَفْسِكَ»[3].

هذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، عندَ (ب).

يَعْني بقَوْلِه: «إِلَّا أنْ تُضِيفَ إلى نَفْسِكَ» الضَّمِيرَ الذي لا يَنْفَصِلُ، وإذا لم يَنْفَصِلِ الضَّمِيرُ اسْتَوَى فيهِ المَجْرُورُ والمنصوبُ، (س) وعندَ (ب)[4]. (ب)[4]. [٢/ ٨٥أ]

هذا بابُ إِضْمارِ المَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ تَعَدَّى إليهما فِعْلُ الفاعِلِ

قال سيبويه: «اعلمْ أنَّ المفعولَ الثانيَ قَدْ تكونُ عَلامَتُهُ إذا أُضْمِرَ في هذا

---

(١) كلامه بلفظ قريب في: التعليقة ٢/ ٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٢، (هارون) ٢/ ٣٦٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨٢، (هارون) ٢/ ٣٦٣.

(٤) الحاشية في التعليقة ٢/ ٨٦ عن المبرد.

البابِ العَلامةَ التي لا تَقَعُ (إِيَّا) مَوْقِعَها، وقد تكونُ عَلامَتُهُ إذا أُضْمِرَ (إِيَّا)»(١).

ﷺ أي: يكونُ إِضْمارُهُ الـمُتَّصِلَ وغيرَ الـمُتَّصِلِ جَمِيعًا.

قال سيبويه: «فَهْوَ قَبِيحٌ، لا تَكَلَّمُ بِهِ العَرَبُ، ولكنَّ النَّحْوِيِّينَ قاسُوهُ»(٢).

ﷺ قال أبو العبَّاسِ: هذا كَلامٌ جَيِّدٌ لَيْسَ بقَبِيحٍ، وإنَّما هو بمنزلةِ التَّشْنِيعِ الذي يُشَنِّعُ بِهِ الـمُتَكَلِّمُونَ، وهو جائِزٌ، إلَّا أنَّهُ يُنْفَرُ مِنْهُ لِقِلَّةِ الاستعمال. [٢/ ٨٥ب]

قال سيبويه: «فإنْ بَدَأْتَ بالغائِبِ فقُلْتَ: (أَعْطاهُوكَ) فَهْوَ -في القُبْحِ وأنَّهُ لا يَجُوزُ- بمنزلةِ الغائِبِ والمخاطَبِ إذا بُدِئَ بِهِما قَبْلَ الـمُتكَلِّمِ»(٣).

ﷺ بَدْؤُهُ بالغائِبِ قَبْلَ المخاطَبِ، وقَبْلَ ذا بالمخاطَبِ قَبْلَ الـمُتكَلِّمِ قِيَاسٌ عندَ سيبويه.

قال سيبويه: «وأَمَّا قَوْلُ النَّحْويينَ: (قَدْ أَعْطاهُوكَ) و(أَعْطاهُونِي) فإنَّما هُوَ شَيْءٌ قاسُوهُ لم تَكَلَّمْ بِهِ العَرَبُ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٣، (هارون) ٢/ ٣٦٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٣، (هارون) ٣٦٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٤، (هارون) ٢/ ٣٦٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٤، (هارون) ٢/ ٣٦٤.

قالَ أبو العبَّاسِ: هذا كَلامٌ جَيِّدٌ، وإنما هو بمنزلةِ التَّشْنِيعِ. [٢/ ٨٦ب]

هذا بابٌ لا تَجُوزُ فيهِ عَلامةُ الـمُضْمَرِ المخاطَبِ

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تَقْتَصِرُ على المنصُوبِ الأَوَّلِ كما لا تَقْتَصِرُ عليهِ مُبْتَدَأً، والأَفْعالُ الأُخَرُ إنَّما هِيَ بمنزلةِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، والأَسْماءُ مَبْنِيَّةٌ عليها»(١).

(فا):

مَعْناهُ أنَّ الأسماءَ مَبْنِيَّةٌ عليها، يُشَبِّهُ الأَفْعالَ -غيرَ (حَسِبْتُ) وبابِهِ- بالمبتدأِ والمبنيِّ عليه، و(حَسِبْتُ) وبابَهُ بالمبتدأِ غيرِ المبنيِّ عليه، أَلَا تَرَى أنَّ (ضَرَبْتُ زيدًا) وبابَهُ يَسْتَغْني الكلامُ كما يَسْتَغْني بالمبتدأِ والخَبرِ، و(حَسِبْتُ زيدًا) لا يكونُ كَلامًا تامًّا، كما لا يكونُ الكلامُ وَحْدَهُ كَلامًا مُبْتدأً. [٢/ ٨٧أ]

هذا بابُ عَلامةِ إِضْمارِ المَنْصُوبِ الـمُتَكَلِّمِ والمَجْرُورِ الـمُتَكَلِّمِ

قال سيبويه: «اعْلَمْ أَنَّ عَلَامَةَ إِضْمَارِ الْـمَنْصُوبِ الْـمُتَكَلِّمِ (نِي)، وَعَلَامَةَ إِضْمَارِ الْـمَجْرُورِ الْـمُتَكَلِّمِ الْيَاءُ»(٢).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٧، (هارون) ٢/ ٣٦٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٦، (هارون) ٢/ ٣٦٨.

قال أبو العباس: ليس هذا كما قال سيبويه؛ لأنَّه جَعَلَ علامةَ المنصوبِ بالنون، وعلامةَ المجرورِ بالياء، وهو عندي أنَّ الياءَ علامةُ المضافِ إليه، كما أنَّ المنصوبَ علامتُه الياءُ، ألا ترى أنك تقولُ: (الضَّارِبِي) كما تقولُ: (غُلَامِي)[1].

(س):

الياءُ هي عَلامةُ الـمُتكَلِّمِ في (ضَرَبَنِي)، وإنَّما جاؤُوا بالنُّونِ لأنَّها قد تكونُ زائدةً في أَواخِرِ الأسماءِ عَلَمًا لانْصِرافِها، فلمَّا أَرادوا أنْ يَزِيدُوا حَرْفًا زادُوا ما يُزادُ في غيرِ ذا المَوْضِعِ، وكانَ أَولى مِن غيرِهِ.

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: ما بالُ العَرَبِ قَدْ قالتْ: (إِنِّي) و(كَأَنِّي) و(لَعَلِّي) و(لَكِنِّي)؟ فإنَّهُ زَعَمَ أنَّ هذهِ الحُرُوفَ اجْتَمَعَ فيها أنَّها كثيرةٌ في كَلامِهِم، وأنَّهم يَسْتَثْقِلُونَ في كَلامِهِم التَّضْعِيفِ، فلمَّا كَثُرَ استعمالُهم إِيَّاها وتَضْعِيفُ الحُرُوفِ حَذَفُوا التي تَلِيَ الياءَ»[2].

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٥أ. والمبرد هنا ينقد سيبويه في أن النون ليست من ضمير المنصوب، بل الضمير الياء فقط، ولم يذكر هذا النقد في مسائل الغلط. وهذا من تساهل سيبويه في العبارة، وقد صرَّح في ٢/ ٣٦٣: بأن «إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب»، أي: أن ضمائر الجر المتصلة كضمائر النصب المتصلة. وانظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٦، (هارون) ٢/ ٣٦٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٣ب]: مع تضعيف الحروف.

أي: زَعَمَ الخَلِيلُ[1].

حَذَفُوا النُّونَ مِنْ (إِنِّي) وأَخواتِها -التي تَلِي الياءَ- لأنَّ التَّكْريرَ بِها وَقَعَ، ويَدُلُّ على ذلك قَوْلُهم: (لَعَلِّي) و(لَيْتِي)، فقَدْ بانَ بهذا القَوْلِ أنَّ المحذوفَ مِن النُّوناتِ هي الآخِرةُ، وحَذْفُ إِحْدى النُّونَيْنِ الأُولَيَيْنِ يَمْنَعُ مِن إِعْمالِها في أَكْثَرِ الكلامِ، فإِعْمالُها في (إِنَّ) يَدُلُّ على أنَّ الحَذْفَ لم يَلْحَقْ واحِدةً مِن نُونَيْ (إِنَّ). [٢/ ٨٧ب]

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- عَنِ (الضَّارِبِي)، فَقَالَ: هَذَا اسْمٌ، وَيَدْخُلُهُ الْجَرُّ»[2].

أَنْشَدَ ابنُ طاهِرٍ في تعليقِهِ على كتاب سيبويه[3]:

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتَعٌ ... صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ[4]

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: قَدْ تقولون: (اضْرِبِ الرَّجُلَ) فتكْسِرُ؟ فإنَّكَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٦، (هارون) ٢/ ٣٦٩.

(٣) قال السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٢٨: «وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المكرمة»، ونقل منها ابن خروف في شرحه لكتاب سيبويه وعلى حواشي نسخته من كتاب سيبويه.

(٤) من الطويل، وهو بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧- والتكميل والتذييل ٢/ ١٨٨- وشرح الأشموني ١/ ١٠٧- والمعجم المفصل في شواهد العربية ٥/ ١٨٦. والشاهد دخول نون الوقاية على اسم الفاعل على غير القياس.

لم تكسِرْها كَسْرًا يكونُ للأَسْماءِ، إنَّما يكونُ هذا لالتقاءِ الساكِنَيْنِ»[١].

(فا):

لَمَّا كانَ كَسْرُ (اضْرِبِ) غيرَ لازِمٍ بَعْدَ مِن شَبَهِ الجَرِّ، ولَمَّا كانَ الكَسْرُ في (الضَّارِبِي) مُلازِمًا في الوَصْلِ والوَقْفِ أَشْبَهَ الجَرَّ؛ لأَنَّ الجَرَّ مُلازِمٌ ما لَزِمَ العامِلُ في جَمِيعِ المواضِعِ، سَوَاءٌ وَلِيَ المجرورَ ساكِنٌ وغيرُ ساكِنٍ، وكذلك لو قُلْتَ في (ضَرَبَ): (ضَرَبِي)[٢] لكانَتْ كَسْرةً تُشْبِهُ الجَرَّ؛ لِمُلازمتِها في الوَصْلِ والوَقْفِ، كَما لازَمَ الجَرُّ -مَعَ الساكِنِ وغيرِ الساكِنِ- اللَّذَيْنِ يَلِيَانِهِ. [٢/ ٨٨أ]

قال سيبويه: «فمِنْ ثَمَّ لم يَجْعَلُوها بمنزلتِها»[٣].

قَوْلُهُ: «فمِنْ ثَمَّ لم يَجْعَلُوها بمنزلتِها»، أيْ: لم يَجْعَلُوا الـمُتَحَرِّكَ الآخِرِ مِثْلَ الـمُسَكَّنِ الآخِرِ في اجْتَلابِ النُّونِ لَها، إنما فُعِلَ ذلك بالـمُسَكَّنِ، أَلَا تَرَاهم قالوا (مَعِي).

في (أُخْرى):

ومِنْ ذلك (مَعِي)، و(لَدِي) في (لَدُ)، قالَ الراجِزُ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٦، (هارون) ٢/ ٣٦٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٣ب]: قد تقول.

(٢) أي: بدل (ضَرَبَنِي).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٧، (هارون) ٢/ ٣٧١.

مِـــنْ لَـــدُ لَحْيَيْـــهِ إلى مَنْحُـــورِهِ[١]

لَمَّا كانتْ (مَعَ) مُتَحَرِّكَةَ الآخِرِ وكانتْ (لَدُ) مُتَحَرِّكَةَ الآخِرِ- صارتْ بمنـزلةِ (يَدٍ) و(هَنٍ)؛ لأنَّ آخِرَهُ مُتَحَرِّكٌ.

قال سيبويه: «قالَ الشاعِرُ:

قَدْنِيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الإِمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ»[٢].

(أبو خُبَيْبٍ) كُنْيةُ عبدِالله بنِ الزُّبَيْرِ ومُصْعَبِ بنِ الزُّبَيْرِ[٣]، فلَمَّا ثَنَّاها قالَ (الخُبَيْبَيْنِ).

قال سيبويه: «لقُلْتَ: (ما أَنْتَ كِي)»[٤].

إنما جازَ (أَنْتَ كِي) -فكانَ الاسمُ على حَرْفٍ واحِدٍ- لأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِما بَعْدَهُ، فأَشْبَهَ الكافَ التي في قَوْلِك: (ضَرَبْتُكَ)[٥]. [٢/ ٨٨ب]

---

(١) من الرجز، وهو لغيلان بن حريث، كما في: الكتاب ٤/ ٢٣٤ (هارون)- واللسان ٥/ ١٩٧- وشرح شواهد الشافية ١٦١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٧، (هارون) ٢/ ٣٧١، والبيتان من الرجز، وهما لحُميد بن مالك الأرقـط، وقيل لحُميد بن ثور، وقيل: لأبي بجدلة، انظر: شرح المفصل ٣/ ١٢٤- واللسان ٣/ ٣٨٩- والخزانة ٥/ ٣٨٢.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٦٣- والبداية والنهاية ٨/ ٣٣٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٧، (هارون) ٢/ ٣٧٢.

(٥) الحاشية بلفظها في: التعليقة ٢/ ٨٩ عن ابن السراج.

قال سيبويه: «فَضَارَعَتِ الْفِعْلَ وَمَا لَا يُجَرُّ أَبَدًا، وَهْوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ»[١].

قال أبو بكر: إذا قال: «ما لا يُجْرَى» أراد ما لا يُكْسَرُ آخِرُه، وإذا قال: «ما لا يُجَرُّ» أراد ما ضارَعَ الفعلَ واتَّصَلَتِ الغاياتُ[٢] به كاتصالها بالأفعال. (ط)[٣].

هذا بابُ ما يكونُ مُضْمَرًا فيهِ الاسمُ مُتَحَوِّلًا عن حالِهِ إذا أُظْهِرَ بَعْدَهُ الاسمُ

قال سيبويه: «قالَ الشاعِرُ ....:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى بأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي»[٤].

قال أبو عليٍّ[٥]: أَنْشَدَنا عليُّ بنُ سُليمانَ هذا البَيْتَ، عن رَجُلٍ، عن سَعِيدِ بنِ الأَعْمَى، عن أبي عُبَيْدَةَ. [٢/ ٨٩أ]

قال أبو العبَّاسِ[٦]: «وحُدِّثْتُ أنَّ أبا عُمَرَ الجَرْمِيَّ اجْتَهَدَ في طَلَبِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٧، (هارون) ٢/ ٣٧٣. وليس في الرباحية [انظر: (ح١)٦٣أ] (أبدًا).

(٢) كأنه أراد بالغايات هنا الضمائر؛ لأن الغايات قد تطلق على الأسماء غير المحضة، ومنها الضمائر.

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٦أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٨، (هارون) ٢/ ٣٧٤، والبيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم، كما في: سر الصناعة ٣٩٥- والخزانة ٥/ ٣٣٦.

(٥) في المسائل البصريات ١/ ٢٨٤: «أنشدنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش [أي: الأصغر]، قال: أنشدنا أبو العباس ثعلبٌ. قال أبو الحسن: وأخبرني بها الأحول، يَرْوِي عن رجل، عن أبي عُبيدة، وأنشدنيها أبي ....»، ثم ذكر القصيدة في ٢٩ بيتًا، منها البيت المذكور في المتن.

(٦) انظر: التعليقة ٢/ ٩٠، وفي شرح أبيات سيبويه للكوفي ١٩٨أ أن الطالب أبو عمرو بن العلاء.

(لَوْلاي) و(لَوْلاكَ) بَيْتًا يُصَدِّقُهُ أو كَلامًا مَأْثُورًا عن العَرَبِ، فلم يَجِدْهُ».

قال أبو العبَّاسِ[1]: «وهو مَدْفُوعٌ، لم يَأْتِ عن ثِقةٍ، ويَزِيدُ بنُ الحَكَمِ لَيْسَ بالفَصِيحِ، وكذلك عندَهُ قَوْلُ الآخَرِ:

لَــوْلاكَ هــذا العَــامَ لم أَحْجُــجِ[2]

قال: فإذا نَظَرْتَ في القصيدةِ[3] رَأَيْتَ الخَطَأَ فيها فاشِيًا»، (ج)[4].

قال سيبويه: «ولا يَسْتَقِيمُ أَنْ تقولَ: وافَقَ الرَّفْعُ الجَرَّ في (لَوْلاي)، كما وافَقَ النَّصْبُ الجَرَّ حِينَ قُلْتَ: (مَعَكَ) و(ضَرَبَكَ)»[5].

رَأْيُ أبي الحَسَنِ[6] أنَّ الكافَ في (لَوْلاكَ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ على غيرِ قِياسٍ، كما قالوا: (ما أَنا كَأَنْتَ) و(ما أَنْتَ كَأَنا)، وهذانِ عَلَمُ الرَّفْعِ،

(١) كلامه بنحوه في: التعليقة ٢/ ٨٩، وانظر تغليط المبرد نحو (لولاي) في: المقتضب ٣/ ٧٣- والكامل ٢/ ١٢٧٨- والأصول ٢/ ١٢٤.

(٢) من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، كما في: ملحق ديوانه ٤٨٧- والخزانة ٥/ ٣٣٣.

(٣) يعني قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وقد عاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص، انظرها في: أمالي القالي ١/ ٦٨- والمسائل البصريات ١/ ٢٨٤-والخزانة ٣/ ١٣٢.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧أ، و(ج) هنا رمز أبي جعفر النحاس، أي أن الحاشية له، وقد نقلها صاحب الخزانة ٥/ ٣٣٣ نصًا عن شرح أبيات سيبويه للنحاس.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٩، (هارون) ٢/ ٣٧٦.

(٦) الحاشية بلفظها في: الخزانة ٥/ ٣٣٧، وانظر رأي الأخفش في: المقتضب ٣/ ٧٣- والكامل ٢/ ١٢٧٨- والإنصاف ٢/ ٦٩١- وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٧- وشرح المفصل ٣/ ١٢٢.

وكذلك قَوْلُهُ في (عَساكَ)[١]. [٢/ ٩٠أ]

قال أبو العباس[٢]: قولُ الأخفشِ خطأٌ، ولم يقله ابتداءً من نفسه، وهو قول عيسى بن عمر، وقد رَدَّ عليه سيبويه[٣]، وقال له: في (عَسَاكَ) وجهٌ يُضْمَرُ فيه الاسم، ألا ترى أنك تقول: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، فتَضُمُّ الاسمَ وتجعلُ (أَبْؤُسًا) الخبر، فإذا أضمرتَ صارت (الغار) الخبرَ، وهي منصوبة.

قال: وقولك (عسى زيدٌ) يقوم مَقامَ قولك (كان زيدٌ).

ولا يستقيم أن تقول: وافق الرفعُ الجرَّ في (لولاي) كما وافقه النصبُ إذا قلتُ (مَعَكَ) و(ضَرَبَكَ)؛ لأَنَّك إذا أضفتَ إلى نفسك فالجرُّ فارقَ النصبَ في غير هذه الأسماء، ولا تقلْ وافقَ الرفعُ النصبَ في (عساني) كما وافق النصبُ الجرَّ في (ضَرَبَكَ) و(مَعَكَ)؛ لأنَّهما إذا أضفتَ إلى نفسك اختلفا[٤].

---

(١) تكررت هذه الحاشية في الصفحة نفسها، وأول الحاشية الثانية «(ط): ورَأَى أبو الحسن ....»، ويظهر أن الحاشية علَّقها الفارسي على نسخته، ثم نقلها الزمخشري من نسخة ابن طلحة، فتكررت.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٦ب. وقد جاء في طرتها رأي أبي الحسن السابق، وقول المبرد بعده.

(٣) في ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، ومما قاله: «والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني) .... فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساى)».

(٤) اختلافهما بسبب وجوب نون الوقاية مع ياء التكلم، وعدم مجيئها مع ضمير الخطاب.

هَذَا بَابُ مَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (لِعَبْدِ الله مَالٌ)، ثُمَّ تَقُولُ: (لَكَ مَالٌ) وَ(لَهُ مَالٌ)، فَتَفْتَحُ اللَّامَ»[1].

قال أبو العباس[2]: قال أبو عثمان: الدليل على أنَّ أصلَ اللامِ الفتحُ أنَّها تكون مع المضمر مفتوحةً، والمضمرُ أكثرُ من المظهر، ألا ترى أنَّ كُلَّ مظهرٍ يُضْمَرُ، ومِن المضمراتِ أشياءُ لا تَظْهر، نحو: (أنا) و(أنت)، فلما كانت في الأكثر هكذا وكان ذلك أقلَّ عُلِمَ أنَّ ذلك عارضٌ، وأنَّ الأصلَ الذي عليه البابُ الأكثرُ، ألا ترى أنك تقول: (ما جاءني إلا أنت) و(ما جاء إلا أنا)، ولا يجوز الإظهارُ.

هذا بابُ ما يَحْسُنُ أنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ وما يَقْبُحُ أنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيه

قال سيبويه: «إذا بَعُدَ مِنْهُ»[3].

(ط): إِذْ بَعُدَ شَبَهُهُ مِنْهُ[4].

(فا)[1]: أيْ: بَعُدَ شِبْهُ الفِعْلِ مِنَ الاسمِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٩، (هارون) ٢/ ٣٧٦.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٧أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨٩، (هارون) ٢/ ٣٧٨.

(٤) هذا ما في (ح٢)١١٣ب، وأما (ح١)٦٤أ ففيها: إذا بَعُدَ شبهه منه.

قال سيبويه: «وإنَّما حَسُنَ شِرْكَتُهُ المنصُوبَ لأَنَّهُ لا يُغَيِّرُ الفِعْلُ فيهِ عَنْ حالِهِ التي كانَ عليها قَبْلَ أَنْ يُضمَرَ، فأَشْبَهَ المُظْهَرَ»[٢].

في (أُخرى):

نحوُ (أَنْتَ) و(أَنا)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: (أَنْتَ فَعَلْتَ)، فيكونُ بمنزلةِ المُظْهَرِ إذا قُلْتَ: (زيدٌ فَعَلَ)، والفِعْلُ لا يَتَغَيَّرُ عَنْ حالِهِ.

قال سيبويه: «وصارَ مُنْفَصِلًا عندَهم بمنزلةِ المُظْهَرِ»[٣].

(فا):

مِثالُ هذا: (ما ذَهَبَ إلَّا أَنْتَ وزَيْدٌ).

قال سيبويه: «كمَا قالَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لا تَقُولَ ذاك)»[٤].

قال أبو عليٍّ: (لا) ههنا عِوَضٌ مِن حَذْفِ الضميرِ مِن (أَنَّهُ)[٥].

قال سيبويه: «قالَ الشاعِرُ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا»[٦].

---

(١) التعليقة ٢/ ٩١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٠، (هارون) ٢/ ٣٧٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٠، (هارون) ٢/ ٣٧٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٠، (هارون) ٢/ ٣٧٨.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧أ.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٠، (هارون) ٢/ ٣٧٩، والبيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، كما في: ملحق ديوانه ٤٩٨- واللمع ١٨٤- والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١.

قالَ أبو الحَسَنِ: سَمِعْتُهُ مِن يُونُسَ، لابنِ أبي رَبيعةَ[1]. [٢/ ٩١أ]

قال سيبويه: «وتقولُ -أيضا-: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ) لَمَّا أَجَزْتَ فيها ما يجوزُ في (فَعَلْتُمْ) مِمَّا يكونُ مَعْطُوفًا على الاسمِ»[2].

(فا):

لَمَّا أَجَزْتَ في نَفْسِكَ أنْ يكونَ في مَعْنى ما يُعْطَفُ على الاسمِ في (فَعَلْتُمْ)، ولم تُؤَكِّدْ، وهو (أَجْمَعُونَ) و(كُلُّهُمْ)، كانَ أنْ يُعْطَفَ على ضميرِ المجرورِ ولم يُؤَكَّدْ، وهذا مَعْنى الرِّوايةِ الأُخْرى.

(فا):

فلَمَّا كانتْ لا تَجْرِي إلَّا على موصوفٍ قَوِيَتْ عَلامةُ الإِضْمارِ المجرورِ يُجْرِيها عليهِ، وبَعُدَ الإِضْمارُ بذلك مِن شَبَهِ الحَرْفِ؛ لِعِلْمِهم بأنَّ (أَجْمَعِينَ) لا تَجْرِي إلَّا على موصوفٍ، فصارَ قُوَّةُ شَبَهِها للحَرْفِ زائلًا عنها؛ إذْ أُجْرِيَ عليها ما لا يَكونُ إلَّا صِفةً. [٢/ ٩١ب]

قال سيبويه: «

آبُـــكَ أَيِّـــهْ بِيَ أَوْ مُصَـــدَّرِ

مِـنْ حُمُـرِ الجِلَّـةِ جَـأْبٍ حَشْـوَرِ»[3].

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٧أ، بلفظ: «لعمر بن أبي ربيعة».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٠، (هارون) ٢/ ٣٨٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]: على الأسماء.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٢، (هارون) ٢/ ٣٨٢، والبيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: غريب =

(ط)[1]:

هذانِ البَيْتانِ مِن الرَّجَزِ لم يَقْرَأْهُما أبو عُثمانَ ولا غيرُهُ مِن أَصْحابِنا، وهُما في الكِتابِ[2].

(الحِلَّةِ): (خ)، (الجِلَّةِ) بالجيم: رواه سيبويه والأصمعي، ومن رواه بالحاء قال: هو موضع، (ج)[3].

القوم إذا كان معهم ثلاثون حمارًا أو غير ذلك قيل لهم (حِلَّة). (ج)[4].

الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٧٦- والمعاني الكبير ٨٣٢- واللسان ١/ ٢٢١.

(١) وجاءت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]- ومتن نسخة العبدري ٢/ ٢٨ب، وفوقه أولها (حاشية)- ومتن نسخة العابدي ١/ ٢١٨، وقلها: «قال أبو العباس»- ومتن (م٥)١٨ب، وقبلها: «قال أبو بكر: قال أبو العباس». وهذه الحاشية في شرح السيرافي ٣/ ١٤٢ غير منسوبة، بل من كلام السيرافي، كعادته في بعض حواشي الكتاب التي يجعلها في شرحه من كلامه!

(٢) قال عنهما ابن قتيبة في غريب الحديث ٣/ ٦٧٦: «وفي كتاب سيبويه بيتٌ لا يُحْسِنُ كثيرٌ من النحويين قراءتَهُ».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨ب، و(خ) أي: في نسخة، و(ج) أي: الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨ب، و(ج) أي: الحاشية لأبي جعفر النحاس. والذي في المعاجم اللغوية أن من معاني الحِلَّة: القومُ النُّزول، دون تقييدهم بما معهم. انظر: العين ٣/ ٢٦- وجمهرة اللغة ٥٧٢- واللسان (حلل) ١١/ ١٦٤- والتاج (حلل) ٢٨/ ٣٢٠.

قال أبو جَعْفَرٍ: وعلى ظَهْرِ كتابي الذي قَرَأْتُهُ على أبي إسحاقَ مِن كتاب سيبويه، عن أبي حاتِمٍ: «(آبَكَ)، أيْ: أَبْعَدَكَ اللهُ»[١].

ذكر أبو القاسم الزجاجي[٢] في أماليه معنى هذا البيت ولغته، قال: «معنى (آبَكَ) وَلِيَكَ شَرٌّ، فحَضَّهُ على الاستعانة به إذا شَقَّ عليه أَمْرٌ، وهو قريبٌ من معنى قوله -عَلَى-: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾[٣]».

قال: «قوله: «أَيِّهْ بِي»، أي: صَوِّتْ، «أَوْ مُصَدَّرِ»، يقول: صِحْ بي أو بِمُصَدَّرٍ، وهو الغليظُ الشديدُ الصَّدْرِ، شَبَّهَ نفسَه لِغِلَظِهِ.

وقوله: «جَأْبٍ» مَصْدَرٌ، والجَأْبُ: الغليظُ من الحُمُرِ، والحَشْوَرُ: العظيمُ الحَوْبِ، والجِلَّةُ: الكِبَارُ المُسِنَّةُ»[٤].

قال سيبويه: «وَقَالَ الْآخَرُ:

فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ... فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ»[٥].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨ب، وأبو جعفر هو النحاس، وانظر معنى (آبَكَ) في: اللسان (أوب) ١/ ٢٢١- والتاج (أوب) ٢/ ٣٥.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٢١٨أ. ولم أجد هذا النقل عن الزجاجي في أماليه ولا في أخباره ولا في مجالس العلماء له.

(٣) سورة القيامة ٣٤.

(٤) راجع: غريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٧٦- واللسان (أيه) ١٣/ ٤٧٥، و(صدر) ٤/ ٤٤٧، و(جأب) ١/ ٢٤٨، و(حشر) ٤/ ١٩٣، و(جلل) ١١/ ١١٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٩٢، (هارون) ٢/ ٣٨٣، وهذا النص ليس في الشرقية. والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: الإنصاف ٤٦٤- والخزانة ٥/ ١٢٣.

هذا البَيْتُ في كتابِ سيبويهِ (فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا ....)، وقد سَمِعْتُهُ مِمَّنْ يَرْوِيهِ، إلَّا أنَّ أبا عُثمانَ رَواهُ في الكتابِ، ولا يَدْرِي ما هو[1].

هذا بابُ ما لا يَجُوزُ فيه الإضْمارُ من حُرُوفِ الجَرِّ

قال سيبويه: «واسْتَغْنَوا عَنِ الإِضْمارِ في (حَتَّى) بقَوْلِهِم: (رَأَيْتُهُمْ حَتَّى ذاك)»[2].

قالَ (ب): أَنْشَدَنا (س):

فَـــلا واللهِ لا يَلْقَـــاهُ نـــاسٌ فَتًـى حَتَّـاكَ يـا بْـنَ أبي يَزِيـدِ[3]

أيْ: اسْتَغْنَوْا بالإِضْمارِ الذي في (إلى) عَنْ (حَتَّى)[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]- ومتن (م٥)١٨ب، وقبلها: «قال أبو العباس»، وفيها: «رآه في الكتاب»- ومتن نسخة العبدري ٢/٢٨ب، وفيها: «لا ندري ما هو».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٢، (هارون) ٢/ ٣٨٣.

(٣) من الوافر، ويُروى (يا بن أبي زيادِ)، وهو بلا نسبة في: المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥- والخزانة ٩/ ٤٧٤. واختلفت الرواية في (يلقاه ناسٌ) كما في الهامش القادم.

(٤) هذا لفظ الحاشية والبيت فيها في الحواشي الشرقية، وجاءت الحاشية في (م٥)١٨ب بلفظ: «قال أبو بكر: أنشدنا أبو العباس .... ». وجاءت في نسخة العبدري ٢/٢٨ب: «قال أبو علي: أنشدني أبو بكر بن السراج، قال: أنشدني محمد بن يزيد في الإضمار في (حتَّى): فلا واللهِ لا يَلْقَى أناسٌ .... ». قلت: ورُوي (يُلْفِي)، ففيه ثلاث روايات. ولم يفهم أبو حيان في التذييل والتكميل ١١/ ٢٤٧ معنى الغاية في (حتاك)، حتى قال: «لعل هذا البيت مصنوع»، وحاول الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/ ٣١٢ بيان الغاية فقال: «أي: (إليك)، أي: (إلى لُقِيِّك)،
=

قال سيبويه: «وقالَ ...:

فَلا تَرى بَعْلًا ولا حَلائِلا

كَهُ[1] ولا كَهُنَّ إلَّا حاظِلا»[2].

(حَظَلَ ابْنَتَهُ)، إذا مَنَعَها التَّزْوِيجَ[3]. [٢/ ٩٢أ]

(ج): الحاظِلُ والعاضِلُ سواءٌ، وهو المانِعُ من التزويج[1].

والمعنى: لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى». قلتُ: لعل صواب البيت: (يُلْقِي)، أي: لا يُلْقِي إليك الناسُ في النزال بفتًى غيرِ مجرِّب، بل يُلقون بفارسٍ مجرِّب؛ لأنهم يعرفون شجاعتك وقدرك.

(١) كذا بهاء مضمومة مشبعة في: نسخة العبدري ٢/ ٢٩أ- وشرح السيرافي ٣/ ١٥٩أ- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٦٣، وقال ابن السيرافي: «وتقف على الهاء ساكنةً»، ومثله قال أبوه في شرحه ٢/ ١٤٩ (العلمية)، ورُسمت بهاء مضمومة وواو ساكنة (كَهُو)، في الشرقية [انظر: (ش)٩١ب]- والرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]، وهي هنا مرسومة بإشباع ضمة الهاء، قال الأعلم ٣٨٣: «والوقف على (كهُو) بإسكان الهاء». وجاءت بلفظ (كها) في: (م٥)١٨ب- وشرح أبيات سيبويه للكوفي ٥٧أ. ورُسِمت في المراجع المتأخرة (كَهُ)، انظر: أوضح المسالك ٣/ ١٨- وشرح ابن عقيل ٣/ ١٤- والخزانة ١٠/ ٢٠١، وقال: «ويُروى في بعض النسخ من كتب النحو (كهُو ولا كَهُنَّ) برَسْمِ ضمةِ الهاء المشبعةِ واوًا، وذلك غيرُ جَيِّدٍ ....».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٢، (هارون) ٢/ ٣٨٤، والبيتان من الرجز، وهما لرؤبة، كما في: ديوانه ١٢٨- والخزانة ١٠/ ١٩٥، وقيل: للعجاج، انظر: الشرقية [انظر: (ش)٩١ب].

(٣) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٨ب، وأولها: «قال أبو العباس»، وانظر معنى (حظل) في: الصحاح ٢/ ٨٣٦.

في نُسْخةِ (ج): «كـ(هُو)»[٢].

(ج)[٣]: «يُقالُ: (حَظَلَ ابْنَتَهُ) إذا مَنَعَها عن التَّزْوِيجَ»، كذا في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي إسحاقَ، وسَأَلْتُ أبا الحسن، فقال: «الحَظَلان: مِشْيَةٌ فيها تَثاقُلٌ[٤]»، وأَنْشَدني للمَرَّارِ العَدَوِيِّ:

وَحَشَوْتُ الغَيْظَ في أَضْلاعِهِ فَهْوَ يَمْشِي حَظَلانًا كالنَّقِرْ[٥]

هذا عندَ سيبويه قَبيحٌ، والعِلَّةُ أنَّ الإضمارَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أَصْلِهِ، فالكافُ في مَوْضِعِ (مِثْلٍ)، فإذا أَضْمَرْتَ ما بَعْدَها وَجَبَ أنْ تَأْتِيَ بـ(مِثْلٍ)، وأبو العبَّاسِ -في ما حَكَى لنا عليُّ بنُ سُليمانَ- يُجِيزُ الإضمارَ في هذا على القِياسِ؛ لأنَّ الـمُضْمَرَ عَقِيبُ الـمُظْهَرِ، وقَدْ نَطَقَتْ بِهِ العَرَبُ، (ج)[٦].

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في (ح٦)٩أ، ورمز (ج) لأبي جعفر بن النحاس.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨ب، والبيت فيها بلفظ (كها ولا كهُنَّ إلَّا حاظلا)، ويعني بنسخة (ج) نسخة الزجاج.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩أ، ورمز (ج) يدل على أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، وقد نقل هذه الحاشية عن النحاسِ صاحبُ الخزانة ١٠/ ٢٠٠.

(٤) وقيل: (الحَظَلان): مشي الغضبان، انظر: الصحاح (حظل) ٢/ ٨٣٦.

(٥) من الرمل، وهو للمَرَّار بن منقذ العدوي، كما في: المفضليات ٨٢- وأمالي القالي ٢/ ٢١٥- وإصلاح المنطق ٢٠٤- واللسان (حظل) ١١/ ١٥٦.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩أ، ورمز (ج) يدل على أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

هذا بابُ ما تَكونُ فيهِ (أنْتَ، وأنا، ونَحْنُ، وهُوَ، وهِيَ، وهُمْ، وهُنَّ، وأنْتُنَّ، وهُما، وأنْتُما، وأنْتُمْ) وَصْفًا

قال سيبويه: «اعلَمْ أنَّ هذهِ الحُرُوفَ كُلَّها تكونُ وَصْفًا للمُضْمَرِ المجرورِ والمنصوبِ والمرفوعِ»(١).

قالَ (ب)(٢):

لا يَقَعُ الاسمُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلةٍ مَرْفوعًا ولا مَنْصوبًا، إنَّما يَكْتَسِي الرَّفْعَ والنَّصْبَ والجَرَّ مِن العواملِ.

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ هذهِ الحُرُوفَ لا تكونُ وَصْفًا للمُظْهَرِ»(٣).

قَوْلُك: فهُوَ لا يكونُ صِفةً للظاهِرِ، كَما أنَّ (الطَّوِيلَ) ونحوَهُ لا يكونُ صِفةً له. [٢/ ٩٣أ]

هذا بابٌ مِنَ البَدَلِ أيضًا

قال سيبويه: «وإنَّما تَذْكُرُ (قائِمًا) بَعْدَما يَسْتَغْني الكلامُ ويَكْتَفي، ويَنْتَصِبُ على أنَّهُ حالٌ، فصارَ هذا كقَوْلِك: (رَأَيْتُهُ إيَّاهُ يَوْمَ الجُمعةِ)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٣، (هارون) ٢/ ٣٨٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]: وصفًا للمجرور المضمر، والمرفوع والمنصوب المضمرَين.

(٢) الحاشية منسوبة إلى ابن السراج في: التعليقة ٢/ ٩٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٣، (هارون) ٢/ ٣٨٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٤ب]: وصفًا لمظهر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٣، (هارون) ٢/ ٣٨٧.

مَثَّلَ الحالَ بالظَّرْفِ لأَنَّهُ فَضْلةٌ، كما أنها فَضْلةٌ، والفَصْلُ لا يكونُ بينَ الفَضَلاتِ، وإنما يكونُ بينَ ما لا(١) يُسْتَغْنَى عنه -وهو الحَدِيثُ(٢)- والـمُحَدَّثِ عنه.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لا يَجِدُ بُدًّا مِنْهُ، وإنَّما فَصَلَ لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ»(٣).

«أيْ: لا يَجِدُ بُدًّا مِن الخَبَرِ، وإنما فَصَلَ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (كانَ زيدٌ الظَّرِيفَ) فقَدْ يَجُوزُ أنْ تُرِيدَ نَعْتًا لـ(زيدٍ)، فإذا جِئْتَ بـ(هُوَ) أَعْلَمْتَ أَنَّها مُتَضَمِّنَةٌ للخَبَرِ»(٤).

«هذا قَوْلُ الكوفيين، وعندَ أبي العبَّاسِ(٥) أنَّها زِيدَتْ لِتُؤْذِنَ أنَّ الخَبَرَ مَعْرِفةٌ(٦)، قال: وذا يَنْكَسِرُ في قَوْلِهِم: (إنَّ زيدًا هو العاقِلُ)؛ لأنَّ في ارتفاعِهِ دَلِيلًا أنَّهُ لَيْسَ بنَعْتٍ».

---

(١) ليس في (ش٢)٢١٧أ.

(٢) في (ش٢)٢١٧أ: «الحدث».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٤، (هارون) ٢/ ٣٨٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥أ]: منه بُدًّا.

(٤) في (م٥)١٩ب أن الحاشية إلى هنا لِحَقٍّ، وقد جاءت في متنها، وكذا في التعليقة ٢/ ٩٨، وقال قبلها: «في الكتاب لِحَقٍّ، وهو ....»، وقال بعدها: «قال أبو علي: هذا الاعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس ....، قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم .... ليس بنعت».

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٣، ١٠٦.

(٦) انظر الخلاف في: الأصول ٢/ ١٢٥- والتذييل ٢/ ٢٩٠.

قال سيبويه: «ويُجْزِئُ الفَصْلُ مِنْ (إِيَّا) كما تُجْزِئُ مِنْهُ الصِّفةُ»[١].

يعني: كما تُجْزِئُ (أَنْتَ) التي للصِّفةِ مِن (أَنْتَ) التي للفَصْلِ.

كذا في العَمُودِ عندَ (ب).

علامةُ ابنِ السَّرَّاجِ (ب)، وعَلامةُ الـمُبَرِّدِ (س).

قال سيبويه: «أنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ (أَظُنُّهُ هُوَ هُوَ خيرًا مِنْكَ)، فإذا ثَبَتَ أَحَدُهما سَقَطَ الآخَرُ؛ لأنَّ أَحَدَهُما يُجْزِئُ مِنَ الآخَرِ؛ لأنَّ الفَصْلَ هو كالصِّفةِ، والصِّفةُ كالفَصْلِ، وكذلك (أَظُنُّهُ إِيَّاهُ هُوَ خيرًا مِنْهُ)؛ لأنَّ الفَصْلَ يُجْزِئُ مِنَ التَّوكيدِ، والتوكيدُ مِنْهُ. هذا بابُ ....»[٢].

اختلافُ نُسْخةٍ، (ط)[٣]:

«أنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ أنْ تَقولَ: (أَظُنُّهُ هُوَ إِيَّاهُ خَيرًا مِنْكَ) إذا كانَ أَحَدُهما لم يكن الآخَرَ، ولا يجوزُ (أَظُنُّهُ هُوَ هُوَ أَخاكَ) إذا جَعَلْتَ إِحْدَاهُما صِفةً والأُخرى فَصْلًا؛ لأنَّ كُلَّ واحِدةٍ مِنْهما تُجْزِئُ مِن الأُخرى. هذا بابُ ....». [٢/ ٩٣أ]

زيادةُ تفسيرٍ: يَعْني (أَيًّا) في البَدَلِ وغيرِهِ، وكذلك هذا عندَ أبي

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٤، (هارون) ٢/ ٣٨٨، و(الفصل) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥أ].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٤، (هارون) ٢/ ٣٨٩.

(٣) هذه رواية الرَّباحية، انظر: (ح١)٦٥أ.

العبَّاسِ قَبِيحٌ، وهو يُجِيزُهُ، وقال: سيبويهِ يُجِيزُهُ، ولا يُجوِّزْ (أَظُنُّهُ هُوَ هُوَ أَخاكَ) إذا جَعَلَ أَحَدَهُما صِفةً -أيْ: توكِيدًا- والآخَرَ فَصْلًا؛ لأنَّ كُلَّ واحِدةٍ تُجْزِئُ مِن أُخْتِها.

هذا بابُ ما يكونُ فيه (هُوَ، وأنْتَ، وأنا، ونَحْنُ) وأخَواتُهُنَّ فَصْلًا

قال سيبويه: «وأنَّ ما بَعْدَ الاسمِ لَيْسَ مِنْهُ، هذا تفسيرُ الخليلِ، وإذا صارتْ هذه الحُرُوفُ فَصْلًا ....»[1].

يُخْبِرُكَ أنَّهُ خَبَرٌ، هكذا كانَ الخليلُ يُفَسِّرُهُ.

«وإذا صارَتْ» عندَ (ب) في المتنِ «إذا صارَتْ هذه الحُرُوفُ لَيْسَ مِنْهُ»، أيْ: لَيْسَ بِنَعْتٍ. [٢/ ٩٤أ]

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ ما كانَ فَصْلًا لا يُغَيِّرُ ما بَعْدَهُ عَن حالِهِ التي كانَ عليها قَبْلَ أنْ يُذْكَرَ، وذلك قَوْلُك: (حَسِبْتُ زيدًا هو خيرًا منك)، و(كانَ عبدَالله هو الظَّرِيفَ) ....»[2].

قال أبو بَكْرٍ: لم يَذْكُرْ (إِنَّ) هُنا ، ولا ذَكَرَ أَنَّ الفَصْلَ يَدْخُلُ بينَ (إِنَّ) وخَبَرِها[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٤، (هارون) ٢/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٤، (هارون) ٢/ ٣٩٠.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٠ب.

قال سيبويه: «ولَوْ كانَ ذلك كذلك لجازَ (مَرَرْتُ بعبدِالله هو نَفْسِهِ) .... فالعَرَبُ تَنْصِبُ هذا والنَّحْويُّون أَجْمَعُونَ»(١).

ولو كانَ صِفةً لم يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ عليهِ اللامُ؛ لأَنَّكَ لا تُدْخِلُها في ذا المَوْضِعِ على الصِّفةِ، فتقولَ: (إِنْ كانَ زيدٌ لَلظَّرِيفُ عاقِلًا)(٢).

قال سيبويه: «ولا يَكونُ (هُوَ) ولا (نحنُ) ههنا صِفةً وفيهما اللامُ»(٣).

تفسيرٌ (عنده)، بخَطِّ (رق)(٤):

قالَ: القَوْلُ عندي في معنى قَوْلِ سيبويه، يقولُ: لو كانَ صِفةً لم يَجُزْ أنْ تُدْخِلَ عليهِ اللامَ؛ لأنَّ الوَصْفَ هو الموصوفُ، فكمَا لم يَجُزْ دُخُولُ اللامِ على الموصوفِ لم يَجُزْ دُخُولُها على الوَصْفِ، فذا يَكْسِرُ قَوْلَ مَنْ قالَ: إِنَّهُ وَصْفٌ. [٢/ ٩٥أ]

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّها تكونُ في (إِنَّ) وأخواتِها فَصْلًا وفي الابتداءِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٥، (هارون) ٢/ ٣٩٠-٣٩١.

(٢) هذه العبارة ثابتة بعد النص المحشى عليه في متن الشرقية [انظر: (ش)٩٤أ]، وليست في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥أ]، وجاءت في (م٥)٢٠ب بين علامتين، وكُتِب في طرتها: «ما بين العلامتين لَحَقٌ»، وفيها: «ولو كان صفة لم تدخل عليه اللام».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٥، (هارون) ٢/ ٣٩١.

(٤) أي: أن هذا التفسير جاءَ في نسخة ابن السراج الثانية ونسخة الزجاج الأولى، وعليه فالحاشية ليست لأحدهما، ولعلها للمبرد شيخهما.

ولكنَّ ما بَعْدَها مرفوعٌ؛ لأنه مرفوعٌ قَبْلَ أنْ تَذْكُرَ الفَصْلَ»[١].

هذا الفَصْلُ[٢] مُخالِفٌ لِمَا عَقَدَ عليهِ البابَ[٣].

قال (ب): «ولَعَلَّهُ زِيادةٌ، وَقَعَ في الكِتابِ».

قال (فا): لأنَّهُ ذَكَرَ أنَّهُ لا يكونُ فَصْلًا إلَّا في الأَفْعالِ[٤]، وتَأَوَّلَ الآيةَ في حَدِّ (إنَّ)[٥] على أنَّها مُبْتدأةٌ[٦] وهي قَوْلُه -تعالى-: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[٧].

ويَدُلُّ -أيضًا- على صِحَّةِ قَوْلِ (ب) أنَّ سيبويهِ لَمَّا ذَكَرَهُ في هذا البابِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٥، (هارون) ٢/ ٣٩٢.

(٢) المراد بـ(الفصل) هنا: الفِقرة.

(٣) لم يره السيرافي ٣/ ١٦٦أ مخالفًا، وعَلَّل لذكر سيبويه الفصل مع الفعل أولًا، ثم ذَكَرَ هنا الفصل مع (إنَّ) والابتداء، فقال: «إنما ابتدأ بالفعل وخصَّه؛ لأنه لا يتبين الفصل إلَّا فيه، و(إنَّ) والابتداء لا يتبين الفصل فيهما».

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣٨٩ (هارون): «اعلم أنهن لا يَكُنَّ فَصْلًا إلَّا في الفعل، ولا يَكُنَّ كذلك إلَّا في كُلِّ فِعْلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجُهُ إلى ما بعده كاحتياجِهِ إليه في الابتداء».

(٥) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ١٣٤، وترجمة الباب هي: (هذا بابٌ تكونُ فيه (أَنَّ) بَدَلًا مِنْ شيءٍ ليسَ بالأوَّلِ).

(٦) أي: (هم) مبتدأ، و(الأخسرون) خبره، والجملة خبر (أنَّ). انظر: التعليقة ٢/ ٢٤٧.

(٧) سورة هود ٢٢، وهذه الآية جاءت في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٧ب]، ولم ترد في الشرقية، وقد ذكرها الشيخ عبدالسلام هارون -رحمه الله- في الهامش، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ١٣٤، هامش (٤)، والحاشية إلى هنا منسوبة إلى ابن السراج في التعليقة ٢/ ١٠١.

(ما يكونُ (هُوَ) وأخواتُها فيهِ فَصْلًا)[١] ذَكَرَ (حَسِبْتُ) وأَخَواتِها و(كانَ) وأَخَواتِها، ولم يَذْكُرْ (إنَّ) وأَخَواتِها[٢]. [٢/ ٩٦أ]

قال سيبويه: «أو ما أَشْبَهَ المعَرْفةَ مِمَّا طالَ ولم تَدْخُلْهُ الأَلِفُ واللامَ، فضارَعَ (زيدًا) و(عَمْرًا)، نحوُ: (خيرٌ مِنْكَ)»[٣].

قال أبو عليٍّ: قَوْلُهُ: «ولم تَدْخُلْهُ الأَلِفُ واللامُ»، أيْ: لم تَدْخُلِ الأَلِفُ واللامُ على (خيرٌ منك)، كَمَا لم تَدْخُلْ على (زيدٍ)، فمِنْ هُنا صارَ كالمعرفة[٤].

قال سيبويه: «وقالَ الشاعِرُ ....

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها ... وكُنْتَ عَلَيْها بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ»[٥].

---

(١) ترجمة الباب كاملة كما سبقت «هذا بابُ ما يكونُ فيه (هُوَ، وأَنْتَ، وأَنا، ونحنُ) وأَخَواتُهُنَّ فَصْلًا».

(٢) قال سيبويه ٢/ ٣٨٩-٣٩٠ (هارون): «اعلم أنهن لا يكن فَصْلًا إلَّا في الفعل، ولا يكن كذلك إلَّا في كُلِّ فِعْلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجُهُ إلى ما بعده كاحتياجِهِ إليه في الابتداء .... فمِن تلك الأفعال: (حَسِبْتُ)، و(خِلْتُ) .... و(كان)، و(ليسَ) ....»، قلتُ: لم أجد خلافًا في وقوع الفصل بين اسم (إنَّ) وأخواتها والخبر، انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥٥- والتذييل ٢/ ٢٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٥، (هارون) ٢/ ٣٩٢.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢١أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٥، (هارون) ٢/ ٣٩٣.

(خ): ليلى، و(لبنى) رواه الأخفش[١].

قال أبو الحسن: (المَلا): ههنا مَوْضِعٌ بعَيْنِهِ، ويكونُ (المَلا) الصَّحْراءَ الواسِعةَ، (ج)[٢].

هذا بابٌ لا تَكونُ (هُوَ) وأخَواتُها فيه فَصلًا

قال سيبويه: «كمَا أنَّهُ لا يكونُ وَصْفًا ولا بَدَلًا لِنكِرةٍ»[٣].

يعني: أنَّهُ لا يكونُ بَدَلًا لِنكِرةٍ في ذا المَوْضِعِ، وهو الموضِعُ الذي لا يَسْتَغْني فيه ما هو بَدَلٌ مِنْهُ عن الخَبَرِ؛ لأنَّ هذا المَوْضِعَ قد جَرَتْ (هو) فيهِ مَجْرَى الصِّفةِ وإنْ كانَتْ بَدَلًا؛ بدِلالةِ أنَّهُ لا يَحْسُنُ ذِكْرُها ثانيةً للفَصْلِ وللصِّفةِ، فلمَّا قَبُحَ أنْ تُوصَفَ النَّكِرةُ بـ(هُوَ) قَبُحَ أنْ يُبْدَلَ (هو) منها في ذا المكانِ؛ إذْ كانتْ (هو) في هذا المكانِ قد جَرَتْ مَجْرَى الصِّفةِ بإِجْزائِها منها، ولا يَقْبُحُ إِبْدالُ (هو) مِن النَّكِرةِ في غيرِ ذا الموضِعِ؛ لأنَّهُ لم يَجْرِ فيهِ مَجْرَى الصِّفةِ، وبَدَلُ المعَرْفةِ مِنَ النَّكِرةِ سائغٌ.

قال سيبويه: «وأمَّا أَهْلُ المدينةِ فيُنَزِّلُونَ (هو) ههنا بمنزلتهِ بينَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١١أ، ورمز (خ) يعني: في نسخة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، وانظر معنى (الملا) في مراجع البيت.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٦.

المعَرْفتين، ويَجْعَلُونها فَصْلًا في هذا المَوْضِعِ»[١].

﴿ بخَطِّ عبدِالباقي[٢]، قُلْتُ لأبي عليٍّ: قَوْلُهُ «ههنا» أَيَعْنِي به الفَصْلَ بينَ المعَرْفةِ والنَّكِرةِ في ما لا يَسْتَغْني أَوْ الفَصْلَ في ما يَسْتَغْني؟

فقال: يجوزُ أنْ يَعْنِيَ الأَوَّلَ، وأنْ يَعْنِيَ الثانيَ، وأنْ يكونَ الجميعُ مِن قَوْلِ أَهْلِ المدينةِ[٣].

قال سيبويه: «فزَعَمَ يُونُسُ أنَّ أبا عَمْرٍو رآهُ لَحْنًا، وقالَ: (احْتبَى ابنُ مَرْوانَ في هذهِ في اللَّحْنِ)»[٤].

﴿ قَوْلُهُ: «احْتبَى ابنُ مَرْوانَ» في لَحْنِهِ، يقولُ: لَحَنَ، وهُوَ رَجُلٌ مِن أَهْلِ المدينةِ[٥]، كَما تقولُ: (اشْتَمَلَ بالخَطَأِ)؛ وذلك لأنَّهُ قَرَأَ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥ب]: فاستثقلوا أن.

(٢) من تلاميذ الفارسي، وهو: عبدالباقي بن محمد بن الحسن بن عبدالله النحوي، له (الدواة واشتقاقها)، و(شرح حروف العطف)، توفي سنة (٤٠٠) أو قبلها. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٥٥- والوافي بالوفيات ١٨/ ٩- وبغية الوعاة ٢/ ٧١. قلت: ذكر عبدالباقي باسمه في الحواشي ثلاث مرات، هنا وفي: ١٧١٨، ١٧٣٧، وجاء في الحواشي رمز (ي) في ص٤٩٣، وأظنه رمزًا له.

(٣) ليس في (ش٢)٢١٩أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٦-٣٩٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥ب]: في ذِهْ.

(٥) وهو رجلٌ مجهولُ الحالِ أو الحالِ والذاتِ، قال عنه ابن الجزري في غاية النهاية ٢/ ٢٦١: «إن كان هو محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص فقد قال عنه أبو حاتم: مجهول، وإلَّا فلا أعرفه».

هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[1] فنصَبَ، عند (ب).

(ط)[2]:

«يقولُ: لحَنَ ابنُ مَرْوانَ، رَجُلٌ مِن أَهْلِ المدينةِ، كما تقولُ: (اشْتَمَلَ بالخَطَأِ)؛ وذلك أنَّهُ قَرَأَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[3]، فنَصَبَ.

قال سيبويه: «أَنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ أنْ تقولَ: (رَجُلٌ خيرٌ مِنْكَ)، و(لا أَظُنُّ رَجُلًا خيرًا مِنْكَ) حَتَّى تَنْفِيَ وتَجْعَلَهُ بمنزلةِ (أَحَدٍ)»[4].

أيْ: إذا نَفَيْتَ -وأَنْتَ تُرِيدُ واحِدًا- فقُلْتَ: (ما رَجُلٌ خَيرٌ منك).

---

(١) سورة هود ٧٨، وقراءة نصب (أطهر) قراءة شاذة، نُسبت إلى ابن مروان، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، انظر: معاني الأخفش ١/ ٣٥٦- وتفسير الطبري ٧/ ٨٣- والبحر المحيط ٥/ ٢٤٧، ونسبها ثعلب في مجالسه ١/ ٤٣، ٢/ ٣٥٩ نقلًا عن سيبويه إلى ابن جُؤَيَّة، ، فلعل (ابن جؤية) هو ابن مروان.

(٢) هذه رواية الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥ب]، وفيها: يقول: لحن وهو رجل ....

(٣) سورة هود ٧٨، وقراءة نصب (أطهر) قراءة شاذة، نُسبت إلى ابن مروان، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، انظر: معاني الأخفش ١/ ٣٥٦- وتفسير الطبري ٧/ ٨٣- والبحر المحيط ٥/ ٢٤٧، ونسبها ثعلب في مجالسه ١/ ٤٣، ٢/ ٣٥٩ نقلًا عن سيبويه إلى ابن جُؤَيَّة، ، فلعل (ابن جؤية) هو ابن مروان.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٧.

(ط)[1]:

يقولُ: لا يَسْتَقِيمُ (أَظُنُّ رَجُلًا خيرًا مِنْكَ)، فإنْ قُلْتَ: (لا أَظُنُّ رَجُلًا خيرًا منك) فجَيِّدٌ بالِغٌ، ولا تقولُ: (أَظُنُّ رَجُلًا خيرًا منك) حتى تَنْفِيَ.

قال (ب):

الرَّجُلُ هنا واحِدُ، (لا) هذه لتَحْقِيقِ النَّفْيِ الـمُتَقَدِّمِ، وهو قَوْلُهُ: «لا يَسْتَقِيمُ»، كأَنَّهُ قالَ: ولا يَسْتَقِيمُ أنْ تقولَ: (أَظُنُّ رَجُلًا خيرًا منك).

قال سيبويه: «لم يَجْرِ في النَّكِرةِ مَجْرَاهُ»[2].

أيْ: هذه الخَوَّاصُ في المعَرْفةِ، وليستْ في النَّكِرةِ. [٢/ ١٩٧أ]

---

(١) هذه رواية الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥ب].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٧.

هذا بابُ (أيٍّ)

قال سيبويه: «وحَدَّثَنا هارُونُ أنَّ الكُوفِيِّينَ يَقْرَؤُونَها»[١].

قال أبو عليٍّ: هو هارُونُ القارئُ البَّصْرِيُّ، وأكثرُ ما يَحْكِي سيبويهِ[٢] القِراءاتِ [عنه]، وهذه أَوَّلُ حِكايةٍ عنه في الكتاب[٣].

(ع): هارُونُ بنُ موسى الأعورُ النحويُّ الفارسيُّ[٤]، بَصْرِيٌّ، يُكْنى أبا عبدالله، ويقال: أبو موسى[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٧، (هارون) ٢/ ٣٩٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٥ب]: «أن ناسًا وهم الكوفيون».

(٢) في (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين) ١/ ٢٥٠: «هارون بن موسى اثنان .... والآخر: النحوي الأعور أبو عبدالله .... وهو الذي روى عنه سيبويه في كتابه في غير موضع، قال: حدثنا هاون عن الكوفيين».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٢ب، وقد نقل سيبويه عنه القراءات في خمسة مواضع من الكتاب (هارون) ٢/ ٣٩٩، ٣/ ٣٦، ٤/ ١٩٦، ٤٤٤، ٤٦٧. ولفظ [عنه] زيادة من المحقق.

(٤) هو: هارونُ بن موسى الأعورُ القارئُ النحويُّ، البصري، صاحب القرآن والعربية، كان يهوديًّا فأسلمَ، وطلبَ القراءةَ فكانَ رَأْسًا، وضَبَطَ النحو وحفظه، روى له البخاري ومسلم، مات في حدود السبعين ومائة. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٤٨- وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٣٢أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

الذي قَرَأَهُ منهم بالنَّصْبِ[١]: مُعاذُ بنُ مُسْلِمٍ[٢]، عن هارُونَ[٣].

قال سيبويه: «كأَنَّهُ قالَ: (اضْرِبِ الذي يُقَالُ لَهَ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟)»[٤].

(فا):

تَمَامُ هذا: (الذي يُقالُ لَهُ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟)، فقال: (هو).

قال سيبويه: «و(اضْرِبْ) مُعَلَّقَةٌ»[٥].

يَعْنِي قَوْلَهُ «مُعَلَّقَةٌ»، أيْ: تُعَلِّقُها فلا تُعْمِلُها في شيءٍ، وتَجْعَلُ (أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) على الاستفهامِ[٦]. [٢/ ٩٧ب]

---

(١) هذه قراءة شاذة، وقول الشيخ عبدالسلام هارون -رحمه الله- ٢/ ٣٩٩: «الكوفيون: هم عاصم وحمزة والكسائي»، خلاف الواقع؛ لأن هؤلاء الثلاثة قرؤوا بالضم كالجمهور. والاصطلاح على أن هؤلاء الثلاثة هم الكوفيون من القراء اصطلاح حادث بعد سيبويه، فلا يفسَّر كلام سيبويه عليه، بل المراد بالكوفيين معاذ الهراء كما في بقية الحاشية. وتنسب هذه القراءة الشاذة أيضًا إلى: هارون نفسه، وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش. انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٦٧ (العلمية)- ومختصر ابن خالويه ٨٦- وإعراب النحاس ٢/ ٣٢٢- والكشاف ٣/ ٣٢- والبحر ٦/ ١٦٩.

(٢) هو: معاذ بن مسلم الهرَّاء، أبو مسلم النحوي الكوفي، مات سنة ١٨٧، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٢أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٨، (هارون) ٢/ ٣٩٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٨، (هارون) ٢/ ٤٠٠.

(٦) وجاءت هذه الحاشية في متن (م٥)٢٣أ مسبوقة بكلمة (لَحَقٌ)، وفيها: «يعني بقوله معلقة»، وفي طرتها: «ليس هذا اللحق عند (ج)».

قال سيبويه: «ولا على (أَتَقُولُ) (أَيَقُولُ)، ولا سائِرَ أَمْثلةِ القَوْلِ»[١].

يَعْنِي: (أَتقُولُ) بمعنى الظَّنِّ، لا يُسْتَعْمَلُ سَائِرُ أَمْثلةُ القَوْلِ في الظَّنِّ.

قال سيبويه: «ولا على (الآنَ أَنَّكَ)»[٢].

(ط)[٣]:

فتَقُولُ: (الآنَ أَنَّكَ) كما تَقولُ: (اليَوْمُ يَوْمُكَ)، فتَفْتَحُ (أَنَّكَ) كما فَتَحْتَ (الآنَ)، فافهم.

قال سيبويه: «لكانُوا خُلَقَاءَ إذا كانَ بمنزلةِ (الذي) مَعْرِفةً أنْ لا يُنَوَّنَ»[٤].

(ط):

«لكانُوا خُلقاءَ أَلَّا يُنَوِّنُوا»[٥].

قَوْلُهُ: «أن لَا يُنَوِّنَ»، أيْ: يَبْنِي مِثْلَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ)[٦]. [٢/ ٩٨أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٨، (هارون) ٢ ٤٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٨، (هارون) ٢/ ٤٠٢.

(٣) لم أجد هذه الحاشية في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٦أ].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٨، (هارون) ٢/ ٤٠٢.

(٥) كأنَّ هذا ما في نسخة (ط). والذي في نسخ الرَّباحية عندي مثل ما في المتن [انظر: (ح١)٦٦أ- و(ح٢)١١٧أ]، وفي التعليقة ٢/ ١١٠: «وقوله: «كانوا خلقاء»، معناه: لكانوا خلقاء أن لا ينونوا في الإفراد».

(٦) الحاشية بلفظها في: التعليقة ٢/ ١١٠.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ (أَيِّي وأَيُّكَ كانَ شَرًّا فأَخْزاهُ اللهُ)»[١].

إنَّما اخْتارُوا الضَّمَّةَ في (أَيٍّ) فبَنَوْها عليها لأنَّ (أَيًّا) كانت في الجزاءِ والاستفهامِ مُنْقَطِعةً مِمَّا قَبْلَها، إلَّا أنْ يَقَعَ عليها ناصِبٌ، و(الآنَ) إنما فَتَحُوا النُّونَ لِفَتْحِ ما قَبْلَها.

هذا بابُ مَجْرَى (أيٍّ) مُضافًا على القِياسِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ: (اضْرِبْ أَيَّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ .... جَرَى ذا على القِياسِ لأنَّ (الذي) يَحْسُنُ ههنا»[٢].

تُنْصَبُ (أَيٌّ) لوُقُوعِها مَوْقِعَ (الذي)، وإنْ لم يَكُنْ في صِلَتِها شيءٌ يَرْجِعُ إليها، كما أنَّ (الذي) كذلك.

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: (اضْرِبْ أَيَّهُمْ هُوَ عاقِلٌ) نَصَبْتَ؛ لأنَّ (الذي هُوَ عاقِلٌ) حَسَنٌ؛ ألَا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (هذا الذي هُوَ عاقِلٌ) كانَ حَسَنًا، وزَعَمَ الخليلُ ....»[٣].

عند (ب):

«فإنْ أَدْخَلْتَ (هو) نَصَبْتَ؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: (هذا الذي هو عاقِلٌ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٩، (هارون) ٢/ ٤٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٩، (هارون) ٢/ ٤٠٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩٩، (هارون) ٢/ ٤٠٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٦أ]: «فإذا أدخلت (هو) نصبت، لو قلت: (هذا الذي هو عاقلٌ) كان حسنًا، وزعم الخليل ....».

كانَ حَسَنًا، وزَعَمَ ....»[١]. [٢/ ٩٩ب]

هذا بابُ (أيٍّ) مُضافًا إلى ما لا يَكْمُلُ اسمًا إلّا بِصِلةٍ

قال سيبويه: «أمَّا الوَجْهُ الذي يَسْتَحِيلُ فيه فَهْوَ أنْ يكونَ (يُرِيدُ) في مَوْضِعِ (مُرِيدٍ) إذا كانَ حالًا فيهِ وَقَعَ الإِتْيانُ؛ لأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بـ(يَأْتِينا)»[٢].

(فا):

إذا جَعَلْتَ (يُرِيدُ) حالًا عَلَّقْتَهُ بـ(يَأْتِينا)، فيصيرُ كُلُّهُ بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ فَنُحَدِّثُهُ)، فهذا لا يَجُوزُ.

قال سيبويه: «وأمَّا الوَجْهُ الذي يَجُوزُ فيهِ فأنْ يكونَ (يُرِيدُ) مَبْنِيًّا على ما قَبْلَهُ، ويكونَ (يَأْتِينا) الصِّلةَ»[٣].

(فا):

لأنَّ (مَنْ) ثَمَّ مَعَ (يَأْتِينا) اسمٌ[٤]، وصارَ (يُرِيدُ) مَبْنِيًّا على (أَيٍّ)، وقَوْلُهُ (فنَحَدِّثُهُ) جَوَابٌ للاستفهامِ.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِم: (أَيَّتُهُنَّ فُلانةُ؟) و(أَيَّهُنَّ

---

(١) هذا قريب مما في الرَّباحية كما سبق في التخريج، مع اختلاف يسير.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٠، (هارون) ٢/ ٤٠٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٠، (هارون) ٢/ ٤٠٦.

(٤) في جميع النسخ (اسما)، وهو إما خطأ، وإما أن هناك سقطًا، والأصل نحو: (صار اسمًا).

فُلانةُ؟)، فقالَ: .... فإذا قُلْتَ: (أَيَّتُهُنَّ) فإنَّكَ أَرَدْتَ أنْ تُؤَنِّثَ الاسمَ»[(١)].

لأنَّ (أَيًّا) لَمَّا أُعْرِبَ أَشْبَهَ الأَسْماءَ الـمُتَمَكِّنةَ، فأُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ، وإنَّما أُقِرَّ في التَّثْنِيةِ والجَمْعِ على صُورةٍ واحِدةٍ لأنَّهُ يُسْتَفْهَمُ بهِ، فأَشْبَهَ (مَنْ) وما يُسْتَفْهَمُ بهِ[(٢)]. [٢/ ١٠٠أ]

هذا بابُ (أيٍّ) إذا كُنْتَ مُسْتَفْهِماً بِها عَنْ نَكِرةٍ

قال سيبويه: «فإنْ تكَلَّمَ بجَمِيعِ ما ذَكَرْنا مجرورًا جَرَرْتَ (أَيًّا) .... لأنَّكَ إنَّما تَسْأَلُهُم على ما وَضَعَ عليهِ الـمُتَكَلِّمُ كَلامَهُ»[(٣)].

(فا)[(٤)]:

يُرِيدُ أنَّها لَيْسَتْ كـ(مَنْ)، وأنَّ (مَنْ) إذا وُصِلَتْ في الاستفهام -الذي يُسَمَّى الحِكايةَ- يكونُ لَفْظُ الواحِدِ والاثنينِ والجَمْعِ كلَفْظِ الواحِدِ، تقولُ -إذا قالَ: (رَأَيْتُ نِسَاءً)، أو (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ)-: (مَنْ يا فَتَى؟)، ولَيْسَتْ (أَيٌّ) كذلك؛ لأنَّها في الوَصْلِ مِثْلُها في الوَقْفِ.

قال (س)[(١)]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٠، (هارون) ٢/ ٤٠٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٦أ]: أَيُّهُنَّ فُلانةُ؟ وأَيَّتُهُنَّ فُلانةُ؟.

(٢) الحاشية في: التعليقة ٢/ ١١٠ معزوة إلى المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٠، (هارون) ٢/ ٤٠٧.

(٤) التعليقة ٢/ ١١١، باختلاف يسير.

إنْ شِئتَ تَرَكْتَ الحِكايةَ في بابِ (أَيٍّ)، فرَفَعْتَ واسْتَأْنَفْتَ على الابتداءِ، فقُلْتَ: (أَيٌّ يا هذا؟)؛ لأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الخَبَرَ لكانَ يكونُ (أَيٌّ مَنْ ذَكَرْتَ؟)، و(أَيٌّ هؤلاءِ؟).

قال سيبويه: «لا يكونُ إذا جِئْتَ بـ(أَيٍّ) إلَّا الرَّفْعُ»[٢].

آخِرُ البابِ عندَ (ب). [٢/ ١٠٠ب]

آخِرُ البابِ في نسخة (ج)[٣].

هذا بابُ (مَنْ) إذا كُنْتَ مُسْتَفْهِماً عَنْ نَكِرةٍ

قال سيبويه: «فإنْ قالَ: (رَأَيْتُ نِساءً) قُلْتَ: (مَنَاتْ؟)»[٤].

(مَنَاتْ؟) و(مَنُونْ؟) مُسَكَّنٌ كُلُّهُ.

قال (فا): لأَنَّهُ لا يَتَحَرَّكُ إلَّا في الوَصْلِ، وإذا وُصِلَ وَجَبَ أنْ تَسْقُطَ هذه العَلاماتُ، كذا حُكِيَ عن الخليلِ. [٢/ ١٠١أ]

قال سيبويه: «وذلك أَنَّكَ تَقولُ -إذا قالَ: (رَأَيْتُ نِسَاءً، أو رِجالًا، أو امْرَأَةً، أو امْرَأَتَيْنِ، أو رَجُلًا، أو رَجُلَيْنِ)-: (مَنْ يا فتى؟)»[٥].

---

(١) التعليقة ٢/ ١١١ معزوة إلى المبرد، وانظر: المقتضب ٢/ ٣٠٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٠، (هارون) ٢/ ٤٠٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٥ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠١، (هارون) ٢/ ٤٠٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٢، (هارون) ٢/ ٤٠٩.

قال: قُلْتَ في جَمْعِ[1] هذا: (مَنْ يا فتى؟)؛ لأنها أَصْلٌ، وإنما أُلْحِقَتْ تلك الدَّلائِلُ في الوَقْفِ فَصِرْنَ بمنزلةِ ما يَلْحَقُ في الوَقْفِ مِمَّا لا يَثْبُتُ في الوَصْلِ، فليس فيه إلَّا ما ذَكَرْتُ لك؛ لأنَّ (مَنْ) في كُلِّ الأحوالِ تكونُ على لَفْظٍ واحِدٍ، و(مَنُونْ أَنْتُمْ؟)[2] عندَهُ ضَرُورةٌ.

قالَ: ولو قالَ قائِلٌ -في (رَأَيْتُ رِجالًا[3])، أو (مَرَرْتُ بِرِجالٍ)-: (مَنَا؟) و(مَنِي؟)، وفي الرَّفْعِ (مَنُو؟) لا يَجْمَعُها كانَ عندَهُ جائِزًا، والأَكْثَرُ أنْ يَجْمَعَ.

قال سيبويه: «قالَ:

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أنتْمْ؟ فَقالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلامَا»[4].

(فا):

ذا عندي على (سَبْسَبًّا) و(كَلْكَلًّا)[5].

---

(١) في (ش٣)٢٢٤أ: جميع.

(٢) في البيت التي سيأتي ذكره في نص سيبويه القادم.

(٣) في (ش٢)٢٢٢ب: «رجلا».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٢، (هارون) ٢/ ٤١١، والبيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث، وقيل: لسمير الضبي، أو لتأبط شرًّا، أو لجذع بن سنان، انظر: الحيوان ٤/ ٤٨٢- شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣- والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨- والتصريح ٢/ ٢٨٣- والخزانة ٦/ ١٦٧.

(٥) أي: أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة، قال ابن السراج في الأصول ٣/ ٤٥١: «من ذلك قولهم في الشعر للضرورة في نصب (سَبْسَبٍ) و(كَلْكَلٍ): (رَأَيْتُ سَبْسَبًّا) و(كَلْكَلًّا)». وانظر: الكتاب ١/ ٢٩ (هارون)- والمقتضب ٣/ ١٦٩- والخصائص ١/ ٣٠٥، والحاشية إلى هنا في: التعليقة ٢/ ١١٤.

وكانَ يُونُسُ يقولَ -إذا ذَكَرَها-: «لا يَقْبَلُ ذا كُلُّ أَحَدٍ». [٢/ ١٠١ب]

(ط): وكانَ يُونُسُ -إذا ذَكَرَها- يقولُ: «لا يَقْبَلُ هذا كُلُّ أَحَدٍ».

قال سيبويه: «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: (ضَرَبَ مَنٌ مَنًا)»[١].

(ع): قوله: (ضَرَبَ مَنٌ مَنًا) أي: إنسانٌ إنسانًا ورَجُلٌ رَجُلًا، جَرَّدَ (مَنْ) من الاستفهام، ولذلك أعربها، ونحوه في الخبر: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، فجرَّدَ (أيًّا) من الاستفهام، وعليه بيت الكتاب[٢]:

. . . . . وَالدَّهْرُ أَيَّتَمَا حِينٍ دَهَارِيرُ[٣]

أي: في كلِّ وقتٍ وعلى كلِّ حالٍ مُتَلَوِّنٌ مُتَقَلِّبٌ.

قاله أبو الفتح في (باب خَلْع الأدلة)[١] من كتاب (الخصائص)[٢].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٢، (هارون) ٢/ ٤١١.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٤٠ (هارون)، وفيه (حال) بدل (حين).

(٣) من البسيط، وصدره: (حَتَّى كَأَنْ لم يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ)، وهو لشاعر عذري، واختلفوا في اسمه، فقيل: جَبَلَة بن الحُويرث، وجَبَلَة بن الحارث، وحُريث بن جَبَلَة، وعثمان بن لَبيد، وعُثير بن لَبيد، ورواه أبو عمرو عن رجل من أهل نجد، وأغرب الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز ٢/ ٦٠٩ فذكر أنه نسب إلى أبي عيينة المهلبي. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٠- وفرحة الأديب ١٧- ولباب الآداب لابن منقذ ١٢٤- واللسان (دهر) ٤/ ٢٩٤- وتاج العروس (دهر) ١١/ ٣٤٩، والبيت بلا نسبة في: مجالس ثعلب ١/ ٤٨- وجمهرة اللغة ١/ ٤٨- والخصائص ٢/ ١٧١.

قال سيبويه: «ولكنْ يَجْعَلُهُ كـ(أَيٍّ)»[٣].

قَوْلُهُ: «ولكنْ يَجْعَلُهُ كـ(أَيٍّ)»، أيْ: تقولُ (مَنْ؟) كما يقولُ: (أَيْ) في الوَقْفِ.

قال سيبويه: «وإذا قالَ: (رَأَيْتُ امْرَأَةً ورَجُلًا)، فبَدَأْتَ في المسألةِ بالـمُؤَنَّثِ قُلْتَ: (مَنْ ومَنَا؟) .... وإنْ بَدَأْتَ بالـمُذَكَّرِ قُلْتَ: (مَنْ ومَنَهْ؟)»[٤].

قالَ أبو الحسن: اخْتَرْ[٥] (مَنَيْنْ)، فاجْمَعْ بينهما.

قال سيبويه: «ولم تَقْوَ قُوَّةَ (أَيٍّ)؛ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، ولِمَا يَدْخُلُها مِن التَّنوينِ والإضافةِ»[٦].

تفسيرٌ عندَ (س):

يقولُ: لم يُفَرِّقُوا في (أَيٍّ) إذا عَنَوْا الـمُؤَنَّثَ والاثنَيْنِ والجَمِيعَ في الوَصْلِ والوَقْفِ، كما فَرَّقُوا في (مَنْ)؛ لِتَمَكُّنِ (أَيٍّ).

---

(١) الخصائص ٢/ ١٨١-١٨٢ باختلاف يسير.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٩ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٢، (هارون) ٢/ ٤١١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٢، (هارون) ٢/ ٤١١.

(٥) في (ش٢)٢٢٤ب: أجر.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٣، (هارون) ٢/ ٤١١.

(ط)، اختلافُ نُسْخةٍ[١]:

«ولم يُفَرِّقُوا في (أَيٍّ) لِمَا ذَكَرْتُ لك مِمَّا يَدْخُلُهُ مِن التنوينِ والإضافةِ»، يقولُ: لم يُفَرِّقُوا في (أَيٍّ) إذا عَنَوْا الـمُؤَنَّثَ والاثنَيْنِ والجَمِيعَ في الوَقْفِ والوَصْلِ، كما فَرَّقُوا في (مَنْ)؛ لِتَمكُّنِ (أَيٍّ). [٢/ ١٠٢أ]

هذا بابُ اختلافِ العَرَبِ في الاسْمِ المَعْرُوفِ الغالِبِ إذا اسْتَفْهَمْتَ عَنْهُ بِـ(مَنْ)

قال سيبويه: «اعلَمْ أنَّ أَهْلَ الحِجازِ يقولونَ -إذا قالَ الرَّجُلُ: (رَأَيْتُ زيدًا)-: (مَنْ زيدًا؟)، وإذا قالَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ)، قالوا: (مَنْ زَيدٍ؟) .... وأمَّا بَنُو تميمٍ فيرفعونَ على كُلِّ حالٍ، وَهْوَ أَقْيَسُ القَوْلَيْنِ، فأمَّا أَهْلُ الحِجازِ فإنَّهم حَمَلُوا قَوْلَهم على أنَّهم حَكَوا ما تَكَلَّمَ بهِ المسؤولُ»[٢].

قال (س)[٣]:

«إذا رَفَعْتَ فَعَلى الابتداءِ والخَبَرِ، وإذا حَكَيْتَ فإنَّما تَحْكِي لِيَعْلَمَ السامِعُ أنَّكَ إنَّما تَسْأَلُهُ عن هذا الذي ذَكَرَ بِعَيْنِهِ، ولم تَبْتَدِئ المسؤولَ عن آخَرَ له، مِثْلُ اسْمِهِ».

---

(١) كل ما يأتي إلى (لتمكن أي) في النسخة الرَّباحية، إلَّا أنه في (ح٢)١١٨أ-ب بضبط (يُفَرِّقُوا .... فَرَّقُوا)، وهو في (ح١)٦٦ب: (يَفْرُقُوا .... فَرَقُوا).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٣، (هارون) ٢/ ٤١٣.

(٣) التعليقة ٢/ ١١٦ معزوة إلى المبرد دون الاستدلال، فيظهر أن الاستدلال هنا من كلام الفارسي.

والدَّلِيلُ على ذلك أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (وَمَنْ؟) أو (فَمَنْ؟) لم يَكُنْ في الاسْمِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ قَدْ بَيَّنَ أَنَّكَ عَطَفْتَهُ على كَلامِهِ، ولم يَكُنْ مُبْتَداً بهِ.

قال (ب):

«مَوْضِعُ (مَنْ) رَفْعٌ في القَوْلَيْنِ جَمِيعًا»(١).

(فا): ومَوْضِعُ (عبدِالله) في لُغَةِ مَنْ حَكَى رَفْعٌ أيضًا وإنْ كانَ لَفْظُهُ مجرورًا أو منصوبًا، كَما قالَ:

. . . . . وأَمَّا خُلَّةٍ فَثَمانِ(٢)

[٢/ ١٠٤أ] قال سيبويه: «وقالَ يُونُسُ: إذا قالَ رَجُلٌ: (رَأَيْتُ زيدًا وعَمْرًا)، أو (زيدًا وأَخاهُ)، أو (زيدًا أَخا عَمْرٍو)، فالرَّفْعُ يَرُدُّهُ إلى القِياسِ»(٣).

أيْ: قاسُوهُ على الاسْمِ العَلَمِ الـمُفْرَدِ. [٢/ ١٠٣أ]

هذا بابُ (مَنْ) إذا أَرَدْتَ أنْ يُضَافَ لَكَ مَنْ تَسْأَلُ عَنْهُ

قال سيبويه: «وإنْ شاءَ رَفَعَ على (هُوَ)، كَما قالَ: (صالِحٌ) في (كَيْفَ

---

(١) الحاشية في التعليقة ٢/ ١١٧ معزوة إلى ابن السراج.

(٢) من الطويل، ولفظه:

فقالَ لي المكيُّ أَمَّا لزوجةٍ فسَبْعٌ وأَمَّا خُلَّةٍ فثـمَـانِ

وهو لأعرابي، كما في: الكامل ١/ ٣٧٤- ومحاضرات الأدباء ٢/ ١٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٣، (هارون) ٢/ ٤١٣.

كُنْتَ؟)»[١].

هذا آخر الباب عند (ج) عن (ع)[٢].

قال أبو عليٍّ: الزِّيادةُ صَحِيحةٌ، وقد ذَكَرَهُ سيبويهِ في حَدِّ التَّنوينِ[٣].

هذا بابُ إجْرائِهم (ذا) وَحْدَهُ بمنزلةِ (الذي)

قال سيبويه: «وقالَ الشاعِرُ .....:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ»[٤].

تكونُ (ذا) بمعنى (الذي)، كأَنَّكَ قُلْتَ: (ما الذي يُحاوِلُ؟).

قالَ ابنُ كَيْسانَ: «إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (ذا) و(ما) شيئًا واحِدًا؛ لأنَّ (ما) تكونُ لكُلِّ الأشياءِ، و(ذا) كذلك، فوافَقَتْها في الإبهامِ، فَقُرِنا، (ج)[٥].

قال سيبويه: «وقالَ الشاعِرُ .....:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٤، (هارون) ٢/ ٤١٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٧أ، ويعني بـ(ج) الزجاج، وبـ(ع) أبا العباس المبرد.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٧أ، ويعني بالزيادة ما جاء بعد نهاية نسخة الزجاج، وهي عبارة: «فإنْ كانَ المسؤولُ عنه من غيرِ الإنْسِ فالجوابُ (الهَنُ) و(الهَنَةُ)، و(الفُلانُ) و(الفُلانةُ)؛ لأنَّ ذلك كِنايةٌ عن غير الآدميين»، وهذه العبارة ثابتة في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٠٣أ]، وليست في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٦أ].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١/ ٤٠٥، (هارون) ٢/ ٤١٧، والبيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، كما في: ديوانه ٢٥٤- والخزانة ٢/ ٢٥٢.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وقد نقل صاحب الخزانة ٦/ ١٤٦ كلام ابن كيسان نقلًا عن النحاس.

دَعِـي مـاذا عَلِمْـتِ سَـأَتَّقِيهِ ولكِـنْ بالـمُغَيَّبِ نَبِّئِينِـي»[1].

(ح):

فجَعَـلَ (مـاذا) بمنـزلةِ (الـذي)، ولم يَجْعَـلْ (ذا) وَحْـدَها بمنـزلةِ (الذي).

(أُخرى):

لأنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يقولَ: (دَعِي ذا عَلِمْتِ)، فيكونَ بمنزلةِ (دَعِي الذي عَلِمْتِ)؛ لأنَّ (ذا) لا يُجْعَلُ ههنا بمنزلةِ (الذي) إلَّا مَعَ (ما)، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: (ذا رَأَيْتُ زيدٌ) تُرِيدُ (الذي رَأَيْتُ زيدٌ).

قال أبو جَعْفَرٍ: فلا يكونُ (ذا) ههنا بمعنى (الذي)؛ فإنه لا يَجُوزُ (دَعِي ما الذي عَلِمْتِ)، هذا عن أبي الحَسَنِ[2]، ورِوَايَتُهُ (ماذا عَلِمْتِ) بكسر التاء.

ورِوايةُ أبي إسحاقَ (عَلِمْتُ) بضَمِّها[3]، وهذا التفسيرُ الذي أَذْكُرُ عن

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٥، (هارون) ٢/ ٤١٩، والبيت من الوافر، وهو للمثقَّب العبدي، أو لمزرد بن ضرار، أو لسحيم بن وثيل الرياحي، أو لأبي حية النميري، انظر: ديوان المثقب ٢١٣- وديوان مزرد ٦٨- واللسان ١٤/ ١٢- والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢- والخزانة ٦/ ١٤٢، وسيذكر النحاس في حاشيته أنَّ في تاء (علمتُ) روايتين.

(٢) هذا الرأي مأثور عن الأخفش الأوسط، كما في: البغداديات ٣٧٣.

(٣) انظر الروايتين في مراجع البيت.

أبي إسحاقَ، قال: «لا يكونُ (ذا) ههنا إلَّا بمنزلةِ اسمٍ مَعَ (ما)، وذاك أنها لا تَخْلُو مِن إَحْدى ثلاثِ جِهاتٍ:

إمَّا أنْ تكونَ (ما) صِلةً و(ذا) بمعنى (الذي)، وذا لا يَجُوزُ هنا؛ لأنَّ (ذا) لا يكونُ بمعنى (الذي) إلَّا مَعَ (ما) و(مَن)، كذا اسْتُعْمِلَتْ.

وإمَّا أنْ تقولَ: (ما) بمعنى (الذي) و(ذا) بمعنى (الذي)، فتكونَ (ما) مَفْعولةً و(ذا) مُبْتدأً، و(عَلِمْتُ) صِلَةٌ، ويَبْقَى المبتدأُ بلا خَبَرٍ، فإنْ قُلْتَ: أُضْمِرُ (هو)، فكأني قُلْتَ: (دَعِي الذي هُوَ الذي عَلِمْتُ)، فهذا قَبِيحٌ.

وهذا الذي قال سيبويه[1].

فـ(الذي) لا يَجُوزُ في هذا المَوْضِعِ؛ لئلا يَلْزَمَ أنْ تَحْذِفَ (هو) مُنْفَصِلةً، وبَقِيَ الوَجْهُ الثالثُ الذي يَجُوزُ، وهو أنْ تكونَ (ما) مَعَ (ذا) بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ».

قال ابنُ كيسان: «والذي أَخْتَارُ -إذا جُعِلا شَيْئًا واحِدًا- أنْ تكونَ (ذا) صِفةً لـ(ما)»[2].

---

(١) أي: ما سبق وجهان، والذي قاله سيبويه هو الوجه الثالث الآتي.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٦ب، وقد نقل صاحب الخزانة ٦/ ١٤٣، ١٤٦ أكثر هذه الحاشية، وقوله: «لئلا يلزم أن تحذف»، من الخزانة؛ لأنها غير واضحة في المخطوطة.

قال سيبويه: «كأَنَّهُ قالَ: (ما رَأَيْتُ خيرٌ)، ولم يُجِبْهُ على (رَأَيْتُ)، ومِثْلُ ذلك قَوْلُهم في جَوابِ (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، فيقولُ: (صالِحٌ)، وفي (مَنْ رَأَيْتَ؟) فيقولُ: (زيدٌ)، كأَنَّهُ قالَ: (أَنا صالحٌ)، و(مَنْ رَأَيْتُ زيدٌ)، والنَّصْبُ في ذا الوَجْهُ»(١).

(أُخرى):

إذا جَعَلْتَ (ما) و(ذا) اسمًا واحِدًا، كأَنَّهُ قالَ: (ما رَأَيْتَ؟)، فقُلْتَ: (خَيرٌ)، لم تُجِبْهُ على (رَأَيْتُ خَيْرًا)، ولكنْ على (الذي رَأَيْتُ خَيْرٌ)، ومِثْلُ ذلك قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ -يُقالَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، فيقولُ-: (شَيْخٌ، وأَبُو عِيَالٍ)، لم يُجِبْ على (أَصْبَحْتُ)، ولكنْ على (أَنا شَيْخٌ، وأَبُو عِيَالٍ)، والنَّصْبُ في ذا الوَجْهُ. [٢/ ١٠٥أ]

هذا بابُ ما تَلْحَقُهُ الزِّيادةُ في الاستفهامِ

قال سيبويه: «وإمَّا على خَلافِ المَعْرِفةِ»(٢).

قال (فا):

قَوْلُهُ: «خِلافِ المَعْرِفةِ»، أيْ: (إني أَعْرِفُ زيدًا)، فأَنْكَرَ عليك سُؤَالَكَ إِيَّايَ: هَلْ أَعْرِفُهُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٥، (هارون) ٢/ ٤١٨، و(فيقول) الأولى والثانية ليستا في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٧أ]، وفيها: (يقول أنا صالح)، و(هذا الوجه).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٦، (هارون) ٢/ ٤٢٠.

قال سيبويه: «أَنَا إِنيهْ!»(١).

(ط): في المتن: «أَأَنَا إِنيهْ!»(٢)، وفي الطُّرَّةِ: «أَنا إِنيهْ!»(٣).

قال سيبويه: «وجَعَلْتَ (يا فتَى) بمنزلةِ ما هُوَ مِنْ مَسْأَلَتِكَ»(٤).

أيْ: في المسألةِ التي تَقولُ فيها: (مَنْ زيدٌ يا فتَى؟). [٢/ ١٠٥ب]

قال سيبويه: «كما يَمْنَعُ ما كان في كلامِ المسؤولِ العلامةَ مِن الأوَّلِ، ولا تَدخُلُ العلامةُ في (يا فتَى)؛ لأنه ليس مِن حديثِ المسؤولِ، فصار هذا بمنزلة (الطويل) حينَ مَنَعَ العلامةَ (زيدًا)، كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذَكَرْتُ لك، وَهْوَ قول العَرَب»(٥).

١٦٥-زيادةٌ(٦):

قال أبو عليٍّ: في بابِ (أَزَيْدَنِيهْ) قوله: «كما يَمْنَعُ ما كان في(٧) كلامِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٦، (هارون) ٢/ ٤٢٠.

(٢) هذا ما في: (ح٢)١١٩ب.

(٣) هذا ما في: (ح١)٦٧ب، وهو ما في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٠٥أ].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٦، (هارون) ٢/ ٤٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٦، (هارون) ٢/ ٤٢١، وسقط لفظ (العلامة) الثاني من الرباحية [انظر: (ح١)٦٩ب]، وفيها «ههنا» بعد «هذا»، و«حيث» بدل «حين»، و«كلام» بدل «قول».

(٦) هذه الحاشية جاءت متقدمة في ص١٧٤ في حواشي باب (هذا بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنيًّا على الفعلِ قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكونُ فيه الفعلُ مبنيًّا على الاسم)، وأعدتها هنا؛ لأن هذا بابُها.

(٧) في الحواشي (ش٢)١٩ب: «من»، والذي في جميع نسخ الشرقية [انظر: (ش٣)٢٢٧ب]، والرباحية [انظر: (ح١)٦٩ب] هو ما أثبته في المتن.

المسؤولِ العلامةَ مِن الأوَّلِ»، أي: مَنَعَ قولُك (عَمْرًا) -في قولِك: (لَقِيتُ زيدًا وعَمْرًا)- أنْ تَلْحَقَ علامةُ الإنكار (زيدًا) لَمَّا كان (زيدًا) في صِلَةِ الكلام ودَرْجِهِ، ولم يكن آخِرًا، وكذلك مَنَعَ قولُك (يا فتى) أنْ تَلْحَقَ (زيدًا) العلامةُ.

وقوله: «ولا تَدْخُلُ العلامةُ في (يا فَتَى)؛ لأنه ليس مِن حديثِ المسؤولِ» كأنَّ قائلًا قال له: فإذا لم تَدْخُلِ العلامةُ في قولِك (أَزَيْدًا) [(مِن قولك: (أزيدًا يا فَتَى) لأنه موصولٌ بـ(يا فتى) -كما لم تَدْخُلْ في (زيدًا)][1] من قولِك (أزيدًا وعَمْرَنِيهْ) لأنه موصولٌ بقولك (وعَمْرَنِيهْ)- فأَدْخِلْها في (يا فَتَى) كما أَدْخَلْتَها في (عمرو) من قولك (وعَمْرَنِيهْ) لَمَّا كان آخِرًا؟

ففي هذه الجملةِ من كلامِهِ سؤالٌ مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغِمُ السؤالَ ولا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحُذَّاقِ من العلماء.

ففَصَلَ سيبويه بينَ (عَمْرٍو) وبينَ (يا فَتَى) بأنْ قال: قولُك (يا فَتَى) ليس مِن حديثِ المسؤولِ فتَدْخُلَ عليه العلامةُ، وإنما تَدْخُلُ العلامةُ في ما كان من حديث المسؤولِ مُنْكِرًا أو مُتَعَجِّبًا، فأما إذا لم يكن من حديث

---

(١) ليس في (ش٢)١٩ب.

المسؤول لم تَدخُلْ فيه العلامةُ؛ ألا ترى أنَّ قولَك (وعَمْرَنِيهْ) من حديث المسؤول، والمسؤولُ هو المخبِرُ بقوله: (ضَرَبْتُ زيدًا وعَمْرًا)، هو إذا حَدَّثَ مُخْبِرٌ، وإذا سُئِلَ مُنْكِرٌ عليه أو مُسْتَرْشَدٌ منه، فمسؤولٌ بَعْدَ إخبارِه.

وقوله -يعني سيبويه-: «فصار هذا بمنزلة (الطويل)» أيْ: قولُك (يا فَتَى)، إلَّا أنَّ الفَرْقَ بينه وبينَ (الطَّويلِ) أنَّ (الطويلَ) من حديث المسؤول، و(يا فَتَى) ليس كذلك.

وقوله: «كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذكرتُ لك» (مَنْ)[1] في موضعِ نَصْبٍ، و(ما) في موضع رَفْعٍ؛ لأنها فاعلةٌ، أي: ما ذَكَرْتُ لك مِن أنك إذا أَوْصَلْتَهُ بقولك (مِنْهُ) مَنَعَهُ حَرْفُ اللِّينِ الذي يَلْحَقُه في الوقف، وهو الألفُ في (مَنَا).

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ بَيْنَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَبَيْنَ الِاسْمِ (إِنْ)، فَيَقُولُ: (أَعُمَرُ إِنِيهْ)، وَ(أَزَيْدٌ إِنِيهْ)»[2].

(ع): وفي حديث النبي -صلى الله عليه- أنه قال لرجل من الأنصار: «زَوِّجْنِي ابنتَك»، قال: نِعِمَّ، ونُعْمَةَ عَينٍ، قال: «إني لستُ أُرِيدُها لنفسي»، قال: فَلِمَنْ؟ قال: «لِجُلَيْبِيبٍ»، قال: يا رسولَ الله، حتى أَسْتَأْمِرَ

---

(١) ليس في (ش٢)١٩ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٧، (هارون) ٢/ ٤٢١.

أُمَّها، فأتاها، فقالت: حَلْقَى! أَجُلَيْبِيبٍ إِنِيهْ[1]!

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ تَرَكْتَ العَلامةَ في هذا المعنى»[2].

يُرِيدُ عَلامَتَي الإنْكارِ، وهما في نحوِ (أَزَيْدٌ إِنِيهْ!). [٢/ ١٠٦أ]

قال سيبويه: «وَيَقُولُ: (أَنَا خَارِجٌ)، فَتَقُولُ: (أَنَا إِنِيهْ)، تُلْحِقُ الزِّيَادَةَ مَا لُفِظَ بِهِ، وَتَحْكِيهِ مُبَادَرَةً لَهُ وَتَبْيِينًا أَنَّهُ يُنْكِرُ عَلَيْهِ مَا تكَلَّمَ بِهِ »[3].

قال أبو بكر: هكذا في النُّسْخة، والصوابُ: (إِنِيهْ) بغير رَدِّكَ (أَنَا)، على ما شَرَطَ سيبويه.

قال سيبويه: «وإذا قالَ: (ضَرَبْتُهُ)، فَقُلْتَ: (أَقُلْتَ: ضَرَبْتُهُ؟) لم تُلْحِقِ الزِّيادةَ أيضا؛ لأَنَّكَ إنَّما أَوْقَعْتَ حَرْفَ الاستفهامِ على (قُلْتَ)، ولم يكن من كِلامِ المسؤولِ، وإنَّما جاءَ على الاسْتَرْشادِ، لا على الإِنْكارِ»[4].

في (أُخْرى):

«فإِنْ قال: (ضَرَبْتُهُ)، فقُلْتَ على وَجْهِ الإِنْكارِ: (قُلْتَ: أَضَرَبْتُهُوهُ!)، وإنْ شِئْتَ: (قُلْتَ: أَضَرَبْتُهُ إِنِيهْ!) على المعنى الذي ذَكَرْتُ لك، وأَجْوَدُهُ أنْ

---

(١) الحديث صحيح، واللفظ للبيهقي في شعب الإيمان ٣/ ١١٤، ورواه أحمد في مسنده ٣٣/ ٣٠- والبغوي في شرح السنة ١٤/ ١٩٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٧، (هارون) ٢/ ٤٢٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٧، (هارون) ٢/ ٤٢٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٧، (هارون) ٢/ ٤٢٢.

تَحْكِي لَفْظَ المسؤُولِ.

واعلَمْ أنَّ هذه الزِّيادةَ لا تَلْحَقُ بَعْدَ شيءٍ مِن حُرُوفِ الاستفهامِ ما خِلا الأَلِفِ وَحْدَها، لا تقولُ: (مَنْ زَيْدُنِيهْ!)، ولا (أَيُّ زَيْدُنِيهْ!)، ولا شيئًا مِنْ هذا إذا لم يَكُنْ قَبْلَ كَلامِكَ أَلِفُ الاستفهامِ.

وتقولُ في المضاف -نحوُ (عبدِالله)-: (أعبدُاللهِيهْ!) و(أعبدُاللهِ إِنِيهْ!).

وكُلُّ مَوْضِعٍ جاءتْ فيه إِحْدى العَلامتَيْنِ فالأُخْرى جائِزةٌ فيه، وقد يَجُوزُ -إذا قالَ الرَّجُلُ (ذَهَبْتُ)- أَنْ تقولَ: (أَذَهَبْتَاهْ!)، تُلْحِقُ الزِّيادةَ الفِعْلَ الذي هو في مَعْنى الحِكايةِ، ولا تَحْكِي لَفْظَهُ، كَما قالَ -حِينَ قِيلَ لَهُ: (أَتَخْرُجُ إلى الباديةِ)-: (أَأَنا إِنِيهْ)[1]، وإنْ شِئْتَ حَكَيْتَ لَفْظَهُ، فقُلْتَ: (أَذَهَبْتُوهْ!)»، آخر الباب. [٢/ ١٠٦ب]

هذا بابُ الأفْعالِ المُضارِعةِ[2]

قال سيبويه: «وأمَّا غَيرُهُ فزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ في (لَنْ) زِيادةٌ»[3].

قال أبو إسحاقَ: يَعْنِي نَفْسَهُ. [٢/ ١٠٧أ]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤٢٠ (هارون)، وسبقت التحشية عليه قريبًا.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٧ب]: هذا بابُ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٧، (هارون) ٣/ ٥.

هذا بابُ الحُرُوفِ التي تُضْمَرُ فيها (أنْ)

قال سيبويه: «فـ(أَنْ) ههنا بمنزلةِ الفِعْلِ في (أَمَّا)»[١].

أيْ: في (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا).

قال سيبويه: «وما كانَ بمنزلةِ (أَمَّا) مِمَّا لا يَظْهَرُ بَعْدَهُ الفِعْلُ»[٢].

أي: (حَتَّى) مِنَ الحُرُوفِ التي لا يَظْهَرُ الفِعْلُ بَعْدَها. [٢/ ١٠٧ب]

قال سيبويه: «فإذا قالَ هذا قُلْتَ: (ما كانَ لِيَفْعَلَ)، كما كانَ (لَنْ يَفْعَلَ) نَفْيًا لِـ(سَيَفْعَلُ)»[٣].

(ط):

لأنَّ (يَفْعلُ) يُشْبِهُ الاسمَ بدُخُولِ السِّينِ و(سَوْفَ) عليها[٤]، فالفِعْلُ إذا كان فيه السِّينُ أَشَدُّ مُضارَعةً للاسمِ، فكَأَنَّ قُوَّةَ شَبَهِهِ للاسمِ بالسِّينِ يَمْنَعُ أنْ تَعْمَلَ فيه عواملُ الأفعالِ. [٢/ ١٠٨أ]

هذا بابُ ما يَعْمَلُ في الأَفْعالِ فيَجْزِمُها

قال سيبويه: «وقالَ الشاعِرُ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٨، (هارون) ٣/ ٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٨، (هارون) ٣/ ٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٨، (هارون) ٣/ ٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٨أ]: فإذا قلتَ هذا.

(٤) في (ش٢)٢٢٧ب: «عليها».

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا»[(١)].

في (أُخْرى)[(٢)]:

حَدَّثَني أبو الخَطَّابِ، أَنَّهُ سَمِعَ في ذلك بَيْتَ شِعْرٍ مِن قائِلِهِ، قالَ: (محمَّدُ ....) البيتَ.

قال سيبويه: «قالَ مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَةَ:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِي

لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى»[(٣)].

روايةُ أبي الحَسَنِ (فاخْمِشِي) بكَسْر الميمِ، وهذا البيتُ لفَصِيحٍ، وليسَ مِثْلَ الأَوَّلِ، وإنْ كانَ سيبويه قد جَمَعَ بينَهما؛ لأنَّ العَطْفَ على اللَّفْظِ وعلى المعنى، فعَطَفَ الشاعِرُ على المعنى؛ لأنَّ أَصْلَ الأَمْرِ أنْ يكونَ باللام، فحُذِفَتْ تَخْفِيفًا، فالأَصْلُ (فلْتَخْمُشِي)، فلمّا اضْطُرَّ حَمَلَ على المعنى، (ج)[(٤)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٨، (هارون) ٣/ ٨، والبيت من الوافر، قيل: هو لأبي طالب، وقيل: لحسان بن ثابت ﷺ، وقيل: للأعشى، انظر: شرح الشذور ٢٧٥- والخزانة ٩/ ١١- والدرر ٥/ ٦١، قلتُ: ما في الحاشية الآتية يدل على أن البيت لإسلامي، لا لجاهلي ولا لمخضرم.

(٢) جاءت هذه الرواية في طرة (ح٢)١٢٠ب، ونقلها في الخزانة ٩/ ١٢ عن النحاس عن كتاب سيبويه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٩، (هارون) ٢/ ٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن المذكور هو الأخفش الأصغر.

قال سيبويه: «وقالَ أُحَيْحَةُ بنُ الجُلَاحِ:

فَمَنْ نالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ   صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ»[1].

كانَ هذا البيتُ في كتابِ أبي العبَّاسِ مَضْرُوبًا عليه.

قال عليُّ بنُ عيسى الرُّمَّانيُّ: «لا أَعْرِفُ هذا البيتَ، ولا سَمِعْتُ بهِ قَطُّ إِلَّا السَّاعةَ»[2].

بعد آخر الباب:

في (أخرى)[3]:

«وأَمَّا قَوْلُهم (يَرْحَمُكَ اللهُ) فإنَّهُ ارْتَفَعَ -وإنْ كانَ دُعاءً- كَما قالوا: (غَفَرَ اللهُ لَكَ) فجاؤُوا بهِ على لَفْظِ الخَبَرِ، وإنَّما يُرِيدُونَ الأَمْرَ».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٩، (هارون) ٣/ ٩، والبيت من الوافر، وهو لأُحَيْحَةَ بن الجُلَاح، كما في: الأصمعيات ١٢٠، وهو لأبي قيس بن الأسلت، كما في: حماسة البحتري ٢٥٤. وقد جاء هذا النص بالإنشاد والبيت في: الشرقية- و(م٥) ٤١أ. ولكنه ليس في: الرباحية [انظر: (ح١) ٦٧أ]- ونسخة العبدري ٢/ ١٢ب.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٤١أ، بلفظ: «كان هذا البيت .... قال الشيخ أبو الحسن: لا أعرف هذا البيت، ولا سمعتُ به». وأول هذه الحاشية للفارسي، وأما النقل عن الرماني فالظاهر أنه من أحد تلاميذ الفارسي أو من الزمخشري؛ إذ لا يعرف نقل الفارسي عن الرماني.

(٣) في شرح السيرافي ٣/ ١٩٨: «وفي نسخة أبي بكر مَبْرَمانَ، وأبي محمد بن دُرُسْتَويه: وأما (يرحمك الله) فإنه رفعٌ وإن كان دعاءً، كما قالوا: (غفر الله لك)، فجاؤوا به على لفظ الخبر، وإنما يريدون به الدعاء».

هذا بابُ وَجْهِ دُخُولِ الرَّفْعِ في هذهِ الأَفْعالِ الـمُضارِعةِ للأَسْماءِ

قال سيبويه: «أو في مَوْضِعِ اسمٍ مرفوعٍ غيرِ مُبْتَدإٍ، ولا مَبْنِيٍّ على مُبْتَدإٍ»[١].

يعني: مِثْلَ (هذا رَجُلٌ يَقولُ ذاك)، فـ(يَقولُ) في مَوْضِعِ اسمٍ مرفوعٍ ليسَ بمبتدأٍ ولا مَبْنِيٍّ على مَبْتدأٍ[٢].[٢/ ١٠٩ب]

حَوَّقَ[٣] عليه أبو علي في الأصل، وكتب في الحاشية: «المضروبُ عليه حاشيةٌ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٩، (هارون) ٣/ ١٠.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٠٨أ]- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٨أ]، دون إشارة إلى أنها حاشية أو لحق، ولكنها جاءت في (م٥)١٤١أ مسبوقة بكلمة (لَحَقٌ). وجاءت في (ح٦) ١٩أ بين علامتي (هـ)، وبعدها (رجع).

(٣) التحويق عند أهل الحديث: أن يجعل في أول الكلام المضروب عليه نصف دائرة وفي آخره كذلك، أي: أنه يضعه بين قوسين كبيرتين. انظر: منهج النقد في علوم الحديث د. نور الدين عتر ٢٣٧. وهو اصطلاح مشهور عند المحدثين، انظر: مقدمة ابن الصلاح ٢٠٢- وشرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) ١/ ٤٩٤- ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢/ ٣٨٧، وهو مأخوذ من التحويق في اللغة، وهو الاستدارة. انظر: الغريبين لأبي عبيد ٢/ ٥١٢- والمجموع المغيث ١/ ٥٢٦- واللسان (حوق) ١٠/ ٧١. وناسخ نسخة العبدري ٢ وناسخ الأصل المنسوخ عنه كلاهما من أهل الحديث.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٢ب. و(أبو علي) هنا هو الغساني صاحب النسخة المنسوخ منها.

قال سيبويه: «وكَأَنَّ مَعْنى (جَعَلَ يَقولُ) و(أَخَذَ يَقولُ): (قَدْ آثَرَ أَنْ يَقولَ) ونَحْوُهُ»[١].

(ط): في متن كتابه «أثِرَ»[٢]، وفي طرته «آثَرَ»[٣]. [٢/ ١١٠ب]

هذا بابُ (إِذَنْ)

في (حواشي مَبْرَمَانَ) على الكتاب:

قال عَسَلٌ[٤]: الناسُ يَقِفُونَ على (إذن) بالألفِ، والمازنيُّ يُخالِفُهم، يقول: هي حَرْفٌ بمنزلةِ (لَنْ)، وهي بـ(لَنْ) أَشْبَهُ منها بالأسماءِ.

قال: وهذا قَوْلٌ حَسَنٌ[٥].

قال سيبويه: «ولو قُلْتَ: (واللهِ إِذَنْ أَفْعَلُ) تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ فاعِلٌ لم يَجُزْ»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٠، (هارون) ٣/ ١٢.

(٢) هذا ما في (ح٢)١٢١أ.

(٣) هذا ما في (ح١)٦٨ب.

(٤) هو: عسل بن ذكوان العسكري، أبو علي النحوي، روى عن المازني والرياشي، وعاش في أيام المبرد، من كتبه: أقسام العربية، والجواب المسكت. انظر: إرشاد الأريب ١٢/ ١٦٨- وبغية الوعاة ٢/ ١٣٧. ونقل أبو حيان كلام عَسَلٍ هذا في الارتشاف ٢/ ٧٩٩، ولم يعزه إلى حواشي مبرمان، ولفظه: قال عسل بن ذكوان: «الناسُ إذا وَقَفُوا على (إِذَنْ) وَقَفُوا بالألفِ، إلَّا المازني يقول: هي حرفٌ بمنزلة (إِنْ) و(أَنْ)، تَقِفُ عليها كما تَقِفُ عليهما وهو قول المبرد، انتهى».

(٥) هذه الحاشية نقلتها من: التصريح بمضمون التوضيح (بحيري) ٥/ ٢٣٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٢، (هارون) ٣/ ١٥.

(ط):

زَعَمَ بَعْضُهم أَنَّهُ لم يَجُزْ ذلك لأنَّ (إِذَنْ) لا تَدْخُلُ على الشيءِ الواقِعِ في الحال؛ لأَنَّهُ مُوجَبٌ، إلَّا في ما رَواهُ عيسى[1]، وذلك شاذٌّ.

(ط):

لا يَجُوزُ أنْ تَقولَ: (واللهِ إِذَنْ أَفْعَلُ) إلَّا أنْ تَأتيَ قَبْلَ (أَفْعَلُ) بـ(لا) ظاهِرةً أو مُضْمرَةً. [٢/ ١١١أ]

قال سيبويه: «ولو كانتْ مِمَّا تُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) فكانتْ بمنزلة اللامِ و(حَتَّى) لأَضْمَرْتَها....»[2].

قال أبو عليٍّ[3]: لو كانَ النَّصْبُ بَعْدَها بإضمارِ (أَنْ) لَكُنْتَ تَنْصِبُ بها إذا كانَ ما بَعْدَها مُعْتَمِدًا على ما قَبْلَها، كما تَنْصِبُ إذا لم يَكُنْ ما بَعْدَها مُعْتَمِدًا إلَّا عليها إذا قُلْتَ: (إِذَنْ آتِيَكَ) في الجوابِ. [٢/ ١١١ب]

هذا بابُ (حَتَّى)

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها)، كأَنَّكَ قُلْتَ: (سِرْتُ إلى أَنْ أَدْخُلَها)، فالناصِبُ للفِعْلِ ههنا هو الجارُّ للاسمِ إذا كانَ

---

(١) ذكرها سيبويه ٣/ ١٦ (هارون)، فقال: «وزَعَمَ عيسى بنُ عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: (إِذَنْ أَفْعَلُ ذاك) في الجواب».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٢، (هارون) ٣/ ١٦.

(٣) التعليقة ٢/ ١٣٥.

غايةً»[1].

(ط):

نَسَبَ إليها العَمَلَ إذْ قد بَيَّنَ أنها تَعْمَلُ بإِضْمارِ (أَنْ) في مَوْضِعٍ آخَرَ، وهذا مِمَّا يَقَعُ مُجْمَلًا بَعْدَ (أَنْ) يَقَعُ مُفَسَّرًا.

قال سيبويه: «كما خَرَجَتْ (إِذَنْ) مِنْها في قَوْلِك: (إِذَنْ أَظُنُّكَ)»[2].

أيْ: إذا كانَ (أَظُنُّكَ) للحالِ. [٢/ ١١٢أ]

قال سيبويه: «و(لَقَدْ مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ)، .... قالَ الفَرَزْدَقُ:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ»[3].

قال أبو الحسن: فهذا يُخْبِرُ أَنَّ هذه حالُهُ، وليس فيه معنى الاتِّصالِ، (ج)[4].

سألتُ أبا الحسن، فقال: يعني أَنَّك إذا قُلْتَ: (مَرِضَ حتى لا يَرْجُونَهُ)، فمَعْناهُ: فإذا هو في هذه الحالِ، وكذا (حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني)، (ج)[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٣، (هارون) ٣/ ١٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٣، (هارون) ٣/ ١٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٣، (هارون) ٣/ ١٨.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

قال سيبويه: «ويَدُلُّكَ على (حَتَّى) أنَّها حَرْفٌ مِن حُرُوفِ الابتداءِ أنَّكَ تَقولُ: (حَتَّى إنَّهُ يَفْعَلُ ذاك)»[1].

قال أبو عليٍّ[2]: لو كانتْ (حَتَّى) الجارَّةَ للاسمِ لوَجَبَ أَنْ تُفْتَحَ (أَنْ) بَعْدَها؛ لأنَّ تلك لا تَدْخُلُ إلَّا على اسمٍ، و(أَنْ) مَعَ صِلَتِهِ اسمٌ.

قال سيبويه: «كما قالَ عَلْقَمةُ بنُ عَبَدَةَ:

تُرادَى على دِمْنِ الحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفْ ... فَإِنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ»[3].

قال أبو بَكْرٍ: قال أبو العَبَّاسِ: «(تُرادَى): تُدَافَعُ»، قالَ: «وسائِرُ النَّاسِ يَرْوُونَ (تُرادُ على)»[4]. [٢/ ١١٣ب]

(ج): وسَأَلْتُ عليَّ بنَ سُليمانَ عن هذا البيتِ، فقالَ: «هذا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٣، (هارون) ٣/ ١٨.

(٢) التعليقة ٢/ ١٣٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٤، (هارون) ٣/ ١٩، والبيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عَبَدَةَ، كما في: ديوانه ٤٢- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧١، وضُبط (دمن) بفتح الميم في (ح٦)٢٢أ.

(٤) انظر الروايتين في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٢، و(تُرادى) رواية: النسخة الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٢أ]- والنسخة الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩أ]- والأصول لابن السراج ٢/ ١٥١، و(تُراد) رواية الديوان ٤٢- والمفضليات ٣٩٤- والخصائص ١/ ٣٦٨. و(تُرادَى) بمعنى: تُراوَد على شُرب الماء المتغيِّر بالدِّمْن، فأصل الفعل (ردى)، و(تُرادُ) بمعنى: يُرادُ منها أن تشرب من هذا الماء، فأصل الفعل (رود). انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٢- والصحاح (ردى) ٦/ ٢٣٥٥، و(رود) ٢/ ٤٧٨.

لعَلْقَمَةَ»، ورَواهُ (تُرادُ)، وقالَ: «(الدِّمَنُ): بَقَايا الماءِ في الحَوْضِ[١]، و(الـمُنَدَّى): ذلك الشَّرَابُ القليلُ الذي تَشْرَبُهُ مِن بَقَايا الحَوْضِ[٢]، كقولهم: (عِتابُكَ السَّيْفُ)، الذي يَقُومُ مَقامَ العِتابِ السَّيْفُ، وقالَ اللهُ - جَلَّ ثَناؤُهُ-: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣]، أيْ: اجْعَلْ مَكانَ البُشْرَى عَذابًا أليمًا»[٤].

(ج): مِثْلُهُ قَوْلُ عَمْرِو بنِ مَعْدِيكَرِبَ:

وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ   تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[٥]

هذا بابُ الرَّفْعِ في ما اتَّصَلَ بالأَوَّلِ كاتِّصالِهِ بالفاءِ، وما انْتَصَبَ لأنَّهُ غايةٌ

قال سيبويه: «وسَأَلْنا: مَنْ يَرْفَعُ في قَوْلِهِ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها) فرَفَعَ في (رُبَّما)»[٦].

---

(١) انظر: اللسان (دمن) ١٣/ ١٥٨.

(٢) في اللسان (ندي) ١٥/ ٣١٨: «التَّنْدِيةُ: أنْ تُورِدَها فتَشْرَبَ قليلًا، ثم تجيءَ بها ترعى، ثم تَرُدَّها إلى الماء، والموضِعُ مُنَدًّى، قال علقمة ....».

(٣) جزء من آيتين في سورة آل عمران ٢١، وسورة التوبة ٣٤، وآية في سورة الانشقاق ٢٤.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، والبيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب ، كما في: ديوانه ١٤٩ - والخزانة ٩/ ٢٥٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٥، (هارون) ٣/ ٢٢.

أي: (رُبَّما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا)، إِذَا عَنَيْتَ سَيْرًا وَاحِدًا، أَوْ عَنَيْتَ غَيْرَ سَيْرٍ، لِأَنَّكَ قَدْ تَنْفِي الْكَثِيرَ مِنَ السَّيْرِ الْوَاحِدِ كَمَا تَنْفِيهِ مِنْ غَيْرِ سَيْرٍ.

وَتَقُولُ: (قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، إِذَا عَنَيْتَ غَيْرَ سَيْرٍ، وَكَذَلِكَ (أَقَلُّ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، مِنْ قِبَلِ أَنَّ (قَلَّما) نَفْيٌ لِقَوْلِهِ (كَثُرَ مَا)، كَمَا أَنَّ (مَا سِرْتَ) نَفْيٌ لِقَوْلِهِ (سِرْتَ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ: (قَلَّمَا سِرْتُ فَأَدْخُلُهَا) كَمَا يَقْبُحُ فِي (مَا سِرْتُ)، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُ)»[1].

قال أبو العباس: لأنك إنما ترفع إذا كان السير واجبًا، فإذا نفيت فليس إلا النصب، فإذا جاز النصب بعد (حتى) إذا قال: (قَلَّمَا سِرْتُ حتى أدخلَها) فيكون نفى أن يكون سار سيرًا قليلًا أو سيرًا واحدًا. (ط)[2].

قال أبو عليٍّ[3]: لَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إلى النَّفْيِ مِن القِلَّةِ، ولذلك أُجْرِيَ الاحتقارُ مُجْرَى النَّفْيِ، فنُصِبَ الفِعْلُ بَعْدَهُ كما نُصِبَ بَعْدُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٥، (هارون) ٣/ ٢٢.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ٢/ ٨ب.

(٣) الحاشية بلفظها في التعليقة ٢/ ١٤٢ معزوة إلى المبرد.

[٢/ ١١٤أ]

قال أبو الحسن[١]:

«(ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها) مَعْنى الرَّفْعِ فيه صَحِيحٌ، إلَّا أنَّ العَرَبَ لم تَرْفَعْ غيرَ الواجِبِ في باب (حَتَّى)، ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ: (ما سِرْتُ فَأَدْخُلُها)، أيْ: ما كانَ سَيْرٌ ولا دُخُولٌ، أو قُلْتَ: (ما سِرْتُ فَأَنا أَدْخُلُ الآنَ، لا أُمْنَعُ) كانَ هذا حَسَنًا».

قال أبو علي[٢]: هذا تفسيرٌ لقوله: (ما سِرْتُ حتى أدخلُها) لو تُكُلِّمَ به.

قال أبو العبَّاسِ[٣]: «غَلِطَ أبو الحَسَنِ؛ وذلك لأنَّ الدُّخُولَ في (حَتَّى) إذا رُفِعَ إنَّما يَقَعُ بالسَّيْرِ، فإذا نُفِيَ السَّيرُ لم يَكُنْ دُخُولٌ، فإنْ أَرادَ بـ(قَلَّما سِرْتُ) أنَّهُ سارَ قَلِيلًا رَفَعَ، ولم يَكُنْ في ذلك اختلافٌ».

قال أبو بَكْرٍ: هذا اللَّحَقُ لم يَكُنْ في الأَصْلِ، وهو صحيحٌ[٤].

---

(١) جاء قول الأخفش في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٤أ]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩أ]، وفي الرَّباحية: «ما سرت فإذا أنا داخلٌ الآنَ»، وانظر اختلاف سيبويه والأخفش في الجملة المذكورة في: النكت ٧٠٧- وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٥- والمغني ١٣٥.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة ابن دادي ١٨١ب.

(٣) جاء قول المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٤أ]. وجاء في طرة نسخة العابدي ٢/ ٨ب، بزيادة في آخره لفظها: «وإن لم تجعله غايةً ولم تحتقر رفعتَ».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٤٥ب.

قال أبو عليٍّ: قالَ أبو إسحاقَ وأبو بَكْرٍ: قال أبو العبَّاسِ المبرد: «غَلِطَ أبو الحسنِ ....»(١).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (كَانَ سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، لَيْسَ إِلَّا؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (كَانَ سَيْرِي أَمسِ فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا) لَمْ يَجُزْ. وَتَقُولُ: (كَانَ سَيْرِي أَمْسِ سَيْرًا مُتْعِبًا حَتَّى أَدْخُلُهَا)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ هَهُنَا: (فَأَدْخُلُهَا) وَ(فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا)؛ لِأَنَّكَ جِئْتَ لِـ(كَانَ) بِخَبَرٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (سَيْرًا مُتْعِبًا)»(٢).

وتقولُ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَها)، ليسَ إلَّا النَّصْبُ؛ وذلك لأنَّ (حتى أَدْخُلَها) خَبَرٌ لـ(كانَ)؛ لأنَّ (أَمْسِ) بمنزلةِ (اليوم) إذا قُلْتَ: (جاءني اليومَ عبدُالله)، فـ(اليومَ) صِلةٌ لهذا، وكذلك (أَمْسِ) صِلةٌ للسَّيْرِ، وتَعْتَمِدُ في الخَبَرِ علَى (حتى أَدْخُلَها)، فكأنَّكَ قُلْتَ: (كانَ سَيْرِي حتى أَدْخُلَها)، فـ(حتى أَدْخُلَها) غايةٌ أو مَحْمُولٌ على (كَيْ)، كأنَّكَ قُلْتَ:

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ١٨١ب- و(م٥)٤٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٥، (هارون) ٣/ ٢٣، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩ب]- وابن دادي ١٨١ب، وفي العابدي ٢/ ٩أ: «بِالنَّصْبِ لَيْسَ إِلَّا». وأما لفظ الشرقية فهو: «وتَقولُ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ سَيْرًا مُتْعِبًا حَتَّى أَدْخُلَها)، لَيْسَ إِلَّا؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ فإذا أَنا أَدْخُلُها) لم يَجُزْ؛ لأَنَّكَ لم تَجْعَلْ لـ(كانَ) خَبرًا، وتقولُ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ سَيْرًا مُتْعِبًا حَتَّى أَدْخُلُها)؛ لأَنَّكَ تَقولُ ههنا: (فَأَدْخُلُها) و(فإذا أَنا أَدْخُلُها)؛ لأَنَّكَ جِئْتَ لـ(كانَ) بخَبرٍ، وَهُوَ قَوْلُك (سَيرًا مُتْعِبًا)».

(كَيْ أَدْخُلَها)، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ: (كانَ سَيْرِي فَأَدْخُلُها) إلَّا وأَنْتَ تُرِيدُ أنْ تَجِيءَ بـ(كانَ) التي تَقَعُ بلا خَبَرٍ[1]، كقَوْلِك: (قد كانَ هذا الأَمْرُ)، أيْ: وَقَعَ، فإنْ أَرَدْتَ هذا جازَ أنْ تَقولَ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ حتى أَدْخُلَها)، وتقولُ: (كانَ سَيْرِي أَمْسِ سَيْرًا مُتْعِبًا). [٢/ ١١٤ب]

قال أبو عليٍّ[2]: نَصْبُ (أدخلَها) هنا جيِّدٌ؛ لأنَّ (حتى أدخلَها) خبرُ (كان)، بمعنى (إلى دخولها)، ويكون (أَمْسِ) على هذا متعلِّقًا بالسَّيْر، لا باستقرارٍ محذوف.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُهُ -لِرَجُلٍ مِن بني سَلُولٍ، مُوَلَّدٍ-:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي»[3].

(ج): في أَصْلِ الكِتابِ أَنَّهُ مُوَلَّدٌ، والكِتابُ[4] على غَيرِ رَسْمِ السُّطُورِ.

قال أبو جَعْفَرٍ: هذا البيتُ وإنْ كانَ كِتابُهُ على غَيرِ رَسْمِ السُّطُورِ

---

(١) يعني (كان) التامة.

(٢) نقلت هذه لحاشية من طرة نسخة ابن دادي ١٨١ب. وانظر معنى الحاشية في التعليقة ٢/ ١٤٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٤، والبيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما هنا، وكما في: المقاصد النحوية ٤/ ٥٨- والتصريح ٢/ ١١، وهو لشمر بن عمرو الحنفي، كما في: الأصمعيات ١٢٦، ولعيمرة بن جاب الحنفي، كما في: حماسة البحتري ١٧١.

(٤) الكتاب هنا بمعنى الكتابة، أي كتابة «أنه مولد» كانت فوق السطور أو تحتها، قلتُ: يظهر أن عبارة «لرجل من بني سلول، مولد» ليست من كلام سيبويه.

فَيُقَوِّي عندي أنهُ مِن كِتابِ سيبويه أني كَتَبْتُ عن أبي إسحاقَ تَفْسِيرَهُ، ومِثْلُهُ في كِتابِ الله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[(١)] وهو قد كانَ[(٢)].

وقِيلَ: مَعْناهُ: (رُبَّما أَمُرُّ)، فالفِعْلُ على هذا في مَوْضِعِهِ.

قاله أبو إسحاقَ، (ج)[(٣)].

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ (أَسِيرُ) بمنزلةِ (سِرْتُ) إذا أَرَدْتَ بـ(أَسِيرُ) مَعْنى (سِرْتُ)»[(٤)].

(أُخْرى):

.... ومِثْلُ ذلك (إِنَّا لَمُنْطَلِقٌ أَمْسِ حتى لَقِيَنا فُلانٌ، فمَشَيْنا)، إذا أَرَدْتَ بـ(أَسِيرُ) معنى (سِرْتُ)....

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ الفِعْلَ إذا كانَ غيرَ واجِبٍ ....»[(٥)].

أيْ: إذا كانَ مَنْفِيًّا، مِثْلُ: (ما سِرْتُ). [٢/ ١١٥أ]

قال سيبويه: «فإنَّما تَرْفَعُ بـ(حَتَّى) في الواجِبِ»[(٦)].

---

(١) سورة البقرة ٩١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٣ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٣ب، و(ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٥.

أيْ: ما سِرْتُ، ولكنْ دَخَلْتُ.

قال سيبويه: «ويكونُ ما بَعْدَها مُبْتَدأً مُنْفَصِلًا مِنَ الأَوَّلِ»[١].

المُنْفَصِلُ المرفوعُ بَعْدَ (حتى).

قال سيبويه: «وتقولُ: (أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها) نَصْبٌ؛ لأَنَّكَ لم تُثْبِتْ سَيرًا تَزْعُمُ أَنَّهُ قد كانَ مَعَهُ دُخُولٌ»[٢].

وأبو الحسن[٣] يُجَوِّزُ الرَّفْعَ؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ: (أَسِرْتَ فإذا أَنْتَ داخِلٌ) جازَ. [٢/ ١١٥ب]

هذا بابُ ما يَكونُ العَمَلُ فيه مِنِ اثْنَيْنِ

قال سيبويه: «مِنْ قَبْلِ العَطْفِ، فهذا مُحَالٌ أَنْ تَرْفَعَ»[٤].

ما بينَ العَلامَتَيْنِ في نُسْخَةِ (ج) عن (ع)، وليسَ في نُسْخَةِ القاضي[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٦، (هارون) ٣/ ٢٥.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٥أ]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩ب].

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٧، (هارون) ٣/ ٢٦.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٤٦ب، ويعني بـ(ج) الزجاج، وبـ(ع) أبا العباس المبرد، والقاضي هو القاضي إسماعيل بن إسحاق الأَزْدي [سبق التعريف به في الحاشية (١)]، والعبارة المحشى عليها ثابتة في: متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٥ب]، ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩ب].

قال سيبويه: «ولم يكنِ الرَّفْعُ لأنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لا يكونُ أنْ يُؤَدِّيَهُ سَيْرُكَ، فَتَرْفَعَ (تَطْلُعُ) وقَدْ حُلْتَ بينَهُ وبينَ الناصِبةِ»[١].

قال أبو بكر: في (أخرى): لم يَنْتَصِبْ لأَنَّك حُلْتَ بين الناصب وبينه[٢]. (ط).

(ط):

«فتَرْفَعَ (تَطْلُعُ) تَمَامُ المعنى؛ لأنَّ المسألةَ تَفْسُدُ مِن جِهةِ الرَّفْعِ؛ لأنَّ سَيْرَك في الرَّفْعِ سَبَبٌ لِدُخُولِك، فقالَ: «لا يكونُ أنْ يُؤَدِّيَهُ سَيْرُك، فتَرْفَعَ (تَطْلُعُ) وقد حُلْتَ بينَهُ وبينَ النَّاصِبةِ، فتَنْصِبَهُ»، فحَذَفَ[٣] ثِقَةً بفَهْمِ السامِعِ، ويَدُلُّ على ذلك قَوْلُهُ «فتَرْفَعَ (تَطْلُعُ)». هـ.

قال أبو الحسن[٤]:

«جَعَلَ (حَتَّى) هي النَّاصِبةَ، وإنْ كانَ قد رَفَعَ هنا ما بَعْدَها على الابتداءِ، وإنما كانتْ (أَدْخُلُها) حائِلةً بينَ (حتى) وبينَ أنْ تَنْصِبَ أنَّ (حتى) لا تَنْصِبُ إلَّا ما يَلِيها». [٢/ ١١٦أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٧، (هارون) ٣/ ٢٧.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١٠أ.

(٣) أي: حذف (فتَنْصِبَهُ).

(٤) قول الأخفش هذا جاء في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٥ب]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩ب].

قال أبو الحسن(١):

«أنا أَزْعُمُ أنَّ (حتى) هذه التي تَرْفَعُ ما بَعْدَها لَيْسَتْ (حتى) التي تَنْصِبُ ما بَعْدَها».

قال سيبويه: «إنَّما هي غايةُ طُلُوعِ الشَّمْسِ»(٢).

(ج): «الفَجْرِ»(٣).

(أُخرى): «إنَّما هِيَ غايةٌ كطُلُوعِ الشَّمْسِ». [٢/ ١١٦ب]

هذا بابُ الفاءِ

قال سيبويه: «ولكنَّكَ لَمَّا حَوَّلْتَ المعنى عن ذلك تَحَوَّلَ إلى الاسمِ، كأنَّكَ قُلْتَ: (لَيْسَ يكونُ مِنْكَ إِتْيانٌ فحَدِيثٌ)»(٤).

تحويلُ المعنى يُوجِبُ تَغَيُّرَهُ إلى النَّصْبِ وتقديرِ الفِعْلِ كالاسمِ، أَعْني (ما تَأْتِينِي) في مَوْضِعِ (ما يكونُ مِنْكَ إِتْيانٌ)، يُصَيِّرُهُ كأَنَّهُ اسمٌ، فلا

---

(١) قول الأخفش هذا جاء في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١١٦أ]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٦٩ب]، وانظره في: التعليقة ٢/ ١٤٨، وجاء في شرح السيرافي ٣/ ٢٢٠ أنه ثابت في نسخة أبي بكر مَبْرَمانَ. وجاء في طرة العابدي ٢/ ١٠ب، وفيه: «أنا عندي أن (حتى) هذه هي التي ترفع .... ».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٧

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٤٧أ، أي: أنه في نسخة الزجاج (الفجر) بدل (الشمس).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٨.

يَعْطِفُ فِعْلًا على اسمٍ، فلذلك أَضْمَرْتَ (أنْ)، وهي وما بَعْدَها بمنزلةِ الاسمِ، فيَحْسُنُ أنْ تَعْطِفَهُ، فافْهَمْ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ يَقَعُ فيها مَعَانٍ لا تكونُ في التَّمْثِيلِ، كَمَا لا يَقَعُ مَعْنى الاستثناءِ في (لا يكونُ) ونحوِها»[1].

(ط):

أيْ: لأَنَّهُ يَقَعُ فيها إذا أَضْمَرْتَها مَعَانٍ لا تكونُ في التَّمْثِيلِ، كَمَا أَنَّهُ لا يَقَعُ مَعْنى الاستثناءِ في (لا يكونُ زيدًا). [٢/ ١١٧أ]

قال سيبويه: «قالوا: (لم يَكُ إِتْيانٌ) إِنْشادُ بَعْضِ العَرَبِ قَوْلَ الفَرَزْدَقِ:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ... ولا ناعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرابُهَا»[2].

أَنْشَدَ هذا سيبويهِ لأَنَّهُ حَمَلَ (ولا ناعِبٍ) على المعنى (بِمُصْلِحِينَ)، كَمَا أَنَّهُ إذا قالَ: (لا آتِيكَ) فمَعْناهُ: (لا يكونُ مِنِّي إِتْيانٌ)، (ج)[3].

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ أَيْضًا:

وما زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تكونَ ... إِلَيَّ ولا دَيْنٍ بِها أَنا طالِبُهْ»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٩، والبيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحي، كما في: الحيوان ٣/ ٤٣١- والخزانة ٤/ ١٥٨، وللفرزدق، كما هنا.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٩، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٨٤- وشرح شواهد المغني ٨٨٥.

قال أبو الحسن: وحقيقتُهُ (مَنْعَ أنْ تكونَ)، والمعنى: وما تَرَكْتُ زِيارةَ سَلْمى مَنْعَ أنْ تكونَ حَبِيبةً، ولا أنْ تكونَ تُطالِبُني بِدَيْنٍ، ولكنْ لِخَوْفِ العُيُونِ والوُشاةِ، (ج)[١].

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

بَدا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيًا»[٢].

وهذا -أيضًا- مَعْطُوفٌ على المعنى، لأنَّ المعنى: بِمُدْرِكٍ، (ج)[٣].

قال سيبويه: «كأَنَّهُ قالَ: (فنَحْنُ نُرَجِّي)، فهذا في مَوْضِعِ مَبْنِيٍّ على المبتدإِ»[٤].

(ط[٥]):

أيْ: (فَنَحْنُ نُرَجِّي) على كُلِّ حالٍ، ولم يَجْعَلْهُ مِن سَبَبِ الأَوَّلِ. [٢/١١١٩]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٨، (هارون) ٣/ ٢٩، والبيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، كما في: ديوانه ٢٨٧- والخزانة ٨/ ٤٩٢، وقيل هو لصرمة الأنصاري، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١٩، (هارون) ٣/ ٣١.

(٥) ليس في (ش٢)٢٣٥أ.

يُرِيدُ: أَنَّهُ لم يَجْعَلِ الثانيَ واقِعًا بِسَبَبِ الأَوَّلِ، وأنهم يَرْجُونَ بِكُلِّ حالٍ، (ج)[1].

قال سيبويه: «ومِثْلُ النَّصْبِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وما قامَ مِنَّا قائِمٌ في نَدِيِّنا   فيَنْطِقَ إلَّا بالتي هِيَ أَعْرَفُ»[2].

(ط):

هذا جَوابُ النَّفْيِ، أيْ: (فيَنْطِقَ بشَيْءٍ)، ولم يُبِنْ، فقال: «إلَّا بالتي هِيَ أَعْرَفُ».

هذا جوابُ النَّفْيِ، فـ(يَنْطِقَ بِشَيْءٍ)، ثُمَّ أَوْجَبَ، فقال: «إلَّا بالتي هِيَ أَعْرَفُ»، (ج)[3].

قال سيبويه: «قالَ الفَرَزْدَقُ:

ما أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فتَنْبَحَ دُونَها   ولا مِنْ تَمِيمٍ في اللَّهَا والغَلاصِمِ»[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٠، (هارون) ٣/ ٣٢، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٢٩- والخزانة ٨/ ٥٤٠.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، علمًا بأن نسخة (ط) تنقل من حواشي النحاس كثيرًا، فيظهر أن هذه الحاشية والتي قبلها حاشية واحدة.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٠، (هارون) ٣/ ٣٣، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٣١٣- واللسان ١٢/ ٤٤١، وفي (ح٢)١٢٤ب: «في الرؤوس الأعاظم»، وهي رواية الديوان، وفي جميع النسخ (تنبِح) بكسر الباء، ويقال: (نَبَحَ يَنْبَحُ ويَنْبِحُ)، انظر: القاموس ٣١١.

(ج): قالَ محمدُ بنُ يَزِيدَ: لو رَفَعَ على (أَنْتَ تَنْبِحُ على كُلِّ حالٍ) جازَ[1].

قال سيبويه: «ومِثْلُ النَّصْبِ قَوْلُهُ:

أَلَمْ تَسْأَلْ فتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ   على فِرْتاجَ والطَّلَلُ القَدِيمُ»[2].

ويَجُوزُ نَصْبُ (الرُّسُومُ) بـ(تَسْأَلْ)، (ج)[3].

قال سيبويه: «وإنْ أَرَدْتَ (فَحَدَّثْتَنَا) رَفَعْتَ»[4].

أيْ: إنْ أَرَدْتَ بقَوْلِك (تُحَدِّثُنا): (حَدَّثْتَنا)، فوَضَعْتَ المضارِعَ مَوْضِعَ الماضي، رَفَعْتَ[5]. [٢/ ١١٩ب]

قال سيبويه: «قالَ النَّابِغةُ الذُّبْيانيُّ:

فيُنْبِتُ حَوْذانًا وعَوْفًا مُنَوِّرًا   سأُتْبِعُهُ مِنْ خَيرِ ما قالَ قائِلُ»[6].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢١، (هارون) ٣/ ٣٤، والبيت من الوافر، وهو للبرج بن مسهر الطائي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٣- واللسان ٢/ ٣٤٤.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢١، (هارون) ٣/ ٣٥.

(٥) الحاشية في: التعليقة ٢/ ١٥٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٢، (هارون) ٣/ ٣٧، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ١٢١- والمقتضب ٢/ ٢١.

قال أبو جَعْفَرٍ: ألا إنَّ الحَوْذَانَ طَيِّبُ الرَّائِحةِ، أَنْشَدَهُ سيبويه بالرَّفْعِ، وقال محمَّدُ بنُ يَزِيدَ[١]: «الرَّفْعُ الوَجْهُ؛ لأَنَّهُ ليسَ بجوابٍ، إنما هو (فَذَاكَ يُنْبِتُ حَوْذانًا)»، قال: «ولو جَعَلَهُ جوابًا لقَوْلِه: (فلا زَالَ)[٢] كانَ وَجْهًا جَيِّدًا»[٣].

قال سيبويه: «وقالَ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فيَنْطِقُ وهَلَ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ»[٤].

عن أبي إسحاق، قال: «لأَنَّهُ تَقْرِيرٌ، فمَعْناهُ أَنَّكَ قد سَأَلْتَهُ، فيَقْبُحُ النَّصْبُ؛ لأنَّه يكونُ المعنى: إنَّكَ إنْ تَسْأَلْهُ يَنْطِقْ، وأَنْكَرَ سيبويهِ (أَلا تَسْأَلُ الرَّبْعَ)؛ لأَنَّهُ لَوْ رَواهُ كذا حَسُنَ النَّصْبُ؛ لأنَّ مَعْناهُ: سَلْهُ، فإنَّكَ إنْ تَسْأَلْهُ يَنْطِقْ».

قال أبو الحسن: «ومِثْلُهُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٥]»، و(القَوَاءُ): الأرضُ التي لا تُنْبِتُ،

---

(١) كلامه في المقتضب ٢/ ٢١ نصًّا.

(٢) في البيت السابق، وقد ذكره سيبويه ٣/ ٣٦ (هارون).

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٦ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٢، (هارون) ٣/ ٣٧، والبيت من الطويل، وهو لجميل بثينة، كما في: ديوانه ١٣٧ - والخزانة ٨/ ٥٢٤.

(٥) سورة الحج ٦٣.

و(الـمُقْوِي): الذي قد ذَهَبَ زادُهُ[١]، و(البَيْداءُ): الصَّحْراءُ العَظِيمةُ[٢]، و(السَّمْلَقُ): الخالي[٣]»، (ج)[٤].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِ الأَعْشى:

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ ... تُقَضَّى لُبَاناتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ»[٥].

قال أبو الحسن[٦]: «النَّحْوِيُّون يقولون: (تَقَضِّي لُباناتٍ، ويَسْأَمَ سائِمُ[٧])، نَصَبُوا (يَسْأَمَ) لأنَّ (تَقَضِّي) اسمٌ». [٢/ ١٢٠ب]

قال سيبويه: «يَقولُ: نَفَيْتَ الإِتْيانَ وأَوْجَبْتَ لَهُ في نِيَّتِهِ الحدِيثَ»[٨].

---

(١) انظر: الصحاح (قوي) ٦/ ٢٤٦٩-٢٤٧٠.

(٢) الصحاح (بيد) ٢/ ٤٥٠.

(٣) انظر: القاموس (سملق) ١١٥٦.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٧أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٣، (هارون) ٣/ ٣٨، والبيت من الطويل، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١٢٧- والمقتضب ١/ ٢٧.

(٦) قول الأخفش هذا جاء في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٢٠ب]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٧٠ب].

(٧) هذه رواية الديوان ١٢٧، وفيه (ثويتَه) بفتح التاء، وانظر الروايتين في المقتضب ١/ ٢٨، ٢/ ٢٦، وقال: «والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين».

(٨) هذه العبارة ليست في المطبوع من الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٤، (هارون) ٣/ ٤٠، ولكنها ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٢٠ب]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٧٠ب].

(ط):

الـمُعَلَّمُ[١] عليـهِ لأبي العبَّـاسِ الـمُبَرِّدِ، لـيس مِـن كـلامِ سـيبويه. [٢/ ١٢٢أ]

قال سيبويه: «لَوْ كَانَتِ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَ(أَوْ) يَنْصِبْنَ لَأَدْخَلَتْ عَلَيْهَا الْفَاءَ وَالْوَاوَ لِلْعَطْفِ، وَلَكِنَّهَا كَـ(حَتَّى) فِي الْإِضْمَارِ وَالْبَدَلِ»[٢].

قال أبو إسحاق[٣]: يعني أن (أو) والفاء والواو ينصبن بإضمار (أنْ) بعدهن، كما نصبتَ بـ(حتَّى)، وتُحْذَفُ (أنْ) بعدهن ويُضْمِرن بدلًا من اللفظ بها، كما تكون الظروف وغيرها بدلًا من اللفظ بالفعل.

أبو عُمَرَ[٤] زعم أن الواو والفاء و(أو) ناصبةٌ بأنفسها، لا بإضمار (أنْ).

قيل له: فأدخِلْ عليها حرفَ العطفِ.

---

(١) وضع الناسخ علامة قبل النص المحشى عليه وبعده، ولم أجد هذه الحاشية ولا علامة على هذا النص في نسخ الرَّباحية التي عندي، انظر: (ح١)٧٠ب- و(ح٢)١٢٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٤، (هارون) ٣/ ٤١. وفي الرباحية [انظر (ح١)٧٠ب]: «لأدخلت عليهنَّ».

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١٥أ، وقد ضُبِط (ويُضمِرن) فيها هكذا.

(٤) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١٥أ. وأبو عمر هو الجرمي، وقد نُسِب إليه القول بأن هذه الأحرف هي الناصبة بأنفسها في: إعراب النحاس ١/ ٢٤١- وشرح السيرافي ٣/ ٢٢٨- والتعليقة ٢/ ١٥٩.

قال: أَكْرَهُ أن أجمع بين حرفين من لفظ واحد.

قيل له: بأنك تقول: واللهِ لَيُكْرَمَنَّ وواللهِ لَيُكْرَمَنَّ. (ط).

هذا بابُ الواوِ

قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ الواوَ وإنْ جَرَتْ هذا المَجْرَى فإنَّ مَعْناها ومَعْنى الفاءِ مُخْتَلِفانِ، ألَا تَرَى الأَخْطَلَ ....»[1].

قال أبو الحسن: مَعْنى الواوِ لا يَجْمَعُ بينَ الشَّيْئينِ[2]، والفاءُ بمعنى الشَّرْطِ، (ج)[3].

قال سيبويه: «ألَا تَرَى الأَخْطَلَ قالَ:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ»[4].

قال أبو عُبَيْدٍ في كتاب (الأمثال)[5] له: البيتُ للمُتَوَكِّلِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٤، (هارون) ٣/ ٤١.

(٢) أي: لا تجمع بين الأمرين المذكورين في بيت الأخطل الآتي.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٤، (هارون) ٣/ ٤٢، والبيت من الكامل، وقد نُسِبَ إلى الأخطل في: الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٢١أ]- والرَّباحية [انظر: (ح١)٧٠ب]، وقيل: هو للطرماح، أو لحسان بن ثابت، أو لسابق البربري، والراجح أنه لأبي الأسود الدؤلي أو للمتوكل الليثي، انظر: ديوان أبي الأسود ٤٠٤- والأغاني ١٢/ ١٥٦- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨- والخزانة ٨/ ٥٦٤.

(٥) انظر: الأمثال لأبي عبيد ص٧٤، بلفظ: وتركب مثله.

الكِنَانِيِّ اللَّيْثِيِّ[(١)].

قَولُ الشاعر: (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ)، حُكِيَ عن الأَصْمَعِيِّ[(٢)] أَنَّهُ قال: «لا أُنْشِدُهُ إلَّا بإسكانِ الياءِ مِن (تَأْتِي)»، وذَكَرَ أَنَّهُ سِمَعَهُ كذلك.

وهذه الرِّوايةُ لا تَخْلُو مِن أَمْرَيْنِ: إمَّا أنْ تكونَ الياءُ في تقديرِ النَّصْبِ، كقَوْلِهِ:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ[(٣)]

أو يكونَ على الابتداءِ، نحوُ: (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وأَنْتَ تَأْتِي مِثْلَهُ)[(٤)].

قال سيبويه: «قالَ جَرِيرٌ:

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتَهُ فإنَّكَ إنْ تفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ»[(٥)].

قال أبو الحسن: فهذا نَهاهُ عنهما جَمِيعًا، (ج)[(٦)].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الحمزاوية (٨٢-١) ٣١٣أ.

(٢) انظر: الحكاية عنه في: الفصول المفيدة ٢٠٩.

(٣) من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ديوانه ١٧٩- والخزانة ٨/ ٣٤٧، و(القاع القَرِقُ): هو المكان المستوي، انظر: الصحاح (قرق) ٤/ ١٥٤٧.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٣١أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٥، (هارون) ٣/ ٤٢، والبيت من الطويل، وهو لجرير، كما في: ديوانه ١٠٣٦، ولجحدر العكلي، أو للخطيم بن الملاص، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٤، ١٨٨.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

قال سيبويه: «قالَ ...:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ»[1].

البَيْتُ مَصْنُوعٌ مُوَلَّدٌ[2]. [٢/ ١٢٤أ]

و(أَدْعُوَ) جَوابُ الأَمْرِ، وفي كتابي عن أبي إسحاق: «يَجُوزُ (ادْعِي وأَدْعُ)؛ لأنَّ مَعْنى (ادْعِي): (لِتَدْعِي)، فيُعْطَفُ الثاني على المعنى، (ج)[3].

قال سيبويه: «ومِنَ النَّصْبِ أَيْضًا- قَوْلُهُ:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

.... وَجَعَلَتْ (أَحَبُّ) لَهُما، ولم تُرِدْ قَطْعَهُ»[4].

قال سيبويه: «وجَعَلَتْ (أَحَبُّ) لَهُما، ولم تُرِدْ قَطْعَهُ»[5]، قال أبو

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥، والبيت من الوافر، وهو للأعشى، أو للفرزدق، أو لدثار بن شيبان النمري، أو للحطيئة، لربيعة بن جشم، انظر: أمالي القالي ٢/ ٩٠- والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٢.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٢٢أ]، وليست في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧١أ].

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥، والبيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، كما في: سر الصناعة ١/ ٢٧٣- والخزانة ٨/ ٥٠٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥، والبيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، كما في: سر الصناعة ١/ ٢٧٣- والخزانة ٨/ ٥٠٣.

الحسن: «أيْ: لم يُرِدْ (لَلُبْسُ عَباءَةٍ أَحَبُّ إليَّ، وأَنا تَقَرُّ عَيِني)؛ لأَنَّ هذا يُبطِلُ المعنى؛ لأَنَّهُ لم يُرِدْ أَنَّ لُبْسَ عَباءَةٍ أَحَبُّ إليه، هذا ....، إنما أَرادَ: مَعَ قُرَّةِ العَيْنِ، فلهذا نَصَبَ (وتَقَرَّ عَيِنْي)، (ج)»[1].

قال سيبويه: «وَسَمِعْنَا مَنْ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الْعَرَبِ، وَهْوَ لِكَعْبٍ الْغَنَوِيِّ:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي ... وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

وَالرَّفْعُ أَيْضًا جَائِزٌ حَسَنٌ .... وَ(يَغْضَبُ) مَعْطُوفٌ عَلَى (الشَّيْءِ)، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي صِلَةِ (الَّذِي)»[2].

قال أبو العباس[3]: كان ينبغي لسيبويه أن يقدِّم قولَه في جَعْلِهِ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، ومكان النقاط كلمة لم أتبينها، كأنها (سخف).

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١٦أ. والمبرد هنا فهم من كلام سيبويه أنه يقدِّم النصب على الرفع، فاعترضه، وقد صرَّح بهذا الاعتراض في المقتضب ٢/ ١٨، والحق أن سيبويه لم يرد ذلك، وإنما قدَّم النصب لأن الباب له، فقدَّم ما يقتضيه الباب. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٠- وشرح المفصل ٧/ ٣٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٦-٤٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦. والبيت لكعب الغنوي كما في: الأصمعيات ٧٦ برفع (يغضب)- وعيون الأخبار ١/ ٤٦٤- وأمالي القالي ٢/ ٢٠٤، ونسبه ثعلب إلى مالك بن حريم الهمداني في قواعد الشعر ٨٦.

(يغضبَ) في صلة (الذي)؛ لأنه الوَجْهُ، وجَعَلَهُ هو الخَلَفَ.

قال سيبويه: «قالَ قَيْسُ بنُ زُهَيْرِ بنُ جَذِيمةَ:

فلا يَدْعُني قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولًا ويَسْلمُ عامِرُ»[1].

رَواهُ عليُّ بنُ سُليمانَ (ويَسْلَمَ عامِرُ) على إِضْمارِ (أَنْ)، وحَسُنَ لأنَّ الشَّرْطَ ليسَ بجوابٍ، قال: «ويجوزُ (ويَسْلَمُ عامِرُ)، يَقْطَعُهُ مِنَ الأَوَّلِ»، (ج)[2].

هذا باب (أوْ)

قال سيبويه: «تَقولُ -إذا قالَ: (لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي)-: كأَنَّهُ يَقولُ: لَيَكُونَنَّ اللزُّومُ أَوْ أَنْ تُعْطِيَنِي»[3].

ثَبَتَ هذا في النُّسَخِ[4]، وهو تفسيرٌ لكَلامِهِ[5].

قال سيبويه: «وقالَ ذُو الرُّمَّةِ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦، والبيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير بن جَذيمة، كما هنا، وكما في: الفصول المفيدة ٢١٣- والدرر ٤/ ٨٩، وهو لورقاء بن زهير العبسي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ش)٢/ ١٢٢ب]: «قومٌ».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٦، (هارون) ٣/ ٤٦.

(٤) هو ثابت في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٢٢ب]، والرَّباحية [انظر: (ح١)٧١أ].

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨أ.

حَرَاجِيجُ لا تنفَكُّ إلَّا مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرَا»[١].

قال أبو العباس[٢]: قال الأصمعي: أخطأ ذو الرُّمَّة، لا يجوز أن يقول: (لا يَنْفَكُّ فلانٌ إلَّا قائمًا)، إنما يقال: (لا يَنْفَكُّ قائمًا). (ط).

(ج): عندَ أَكْثَرِ النَّحْويينَ[٣] أنَّ ذا الرُّمَّةِ أَخْطَأَ في هذا البيت، لا يَجُوزُ أنْ يُدْخَلَ تحقيقٌ على تحقيقٍ، لا يُقالُ: (ما زالَ زيدٌ إلَّا غالِبًا)، غيرَ أنَّ أبا إسحاقَ قال: «مَعْناهُ: لا تَزُولُ عن سَيْرِها إلَّا مُناخَةً»، وإنَّما أَنْشَدَهُ سيبويه مِن أَجْلِ (أَوْ نَرْمِي).

وسَأَلْتُ عَلِيًّا[٤]، قال: «لك أنْ تَجْعَلَهُ -يعني (نَرْمِي)- مَعْطُوفًا، ولك أنْ تَقْطَعَهُ، ولك أنْ تُقَدِّرَهُ بمعنى (إلَّا أنْ) ويُسَكَّنَ في مَوْضِعِ النَّصْبِ كما قال:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ»[٥]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٨، (هارون) ٣/ ٤٨، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١٤١٩- والخزانة ٩/ ٢٤٧.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١٦ب.

(٣) كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، والجرمي، وغيرهم. انظر: الحلبيات ١٧٣- ومختار التذكرة ٩٣- وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٩٧- وتخليص الشواهد ٢٧٠- والخزانة ٩/ ٢٤٨.

(٤) هو علي بن سليمان، الأخفش الأصغر، وانظر سؤال النحاسِ عليًّا، وجواب عليٍّ في: الخزانة ٩/ ٢٥٥.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، والبيت من الرجز، وقد سبق في ص٧٩٤.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِ الأَعْشَى:

إِنْ تَرْكَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا ... أَوْ تَنْزِلُونَ فإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ»[1].

إنَّما كانَ مَوْضِعُها لو قالَ فيهِ (أَتَرْكَبُونَ) لم يَنْقُضِ المعنى، صارَ بمنزلةِ (ولا سابِقٍ شَيْئًا)[2]، (ج)[3].

قال سيبويه: «والإِشْراكُ على هذا التَّوَهُّمِ بَعِيدٌ»[4].

أيْ: على وَضْعِ الجَزَاءِ مَوْضِعَ الاستفهامِ[5]. [٢/ ١٢٦أ]

هذا باب الجزاء

قال سيبويه: «ومِمَّا جاءَ مِنَ الجَزَاءِ بـ(أَنَّى) قَوْلُ لَبِيدٍ:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِها ... كِلَا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ»[6].

قالَ أبو عَمْرٍو[7]: (الشِّجَارُ): مَرْكَبٌ دُونَ الهَوْدَجِ مَكْشُوفُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٩، (هارون) ٣/ ٥١، والبيت من البسيط، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١١٣- والخزانة ٨/ ٣٩٤.

(٢) هذا جزء من بيت سبق في ص٧٨٧.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٢٩ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢٩، (هارون) ٣/ ٥١.

(٥) الحاشية في التعليقة ٢/ ١٦٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٤٣٢، (هارون) ٣/ ٥٨، والبيت من الطويل، وهو للَبيد، كما في: ديوانه ٢٢٠- والخزانة ٧/ ٩١.

(٧) انظر كلامه في: الصحاح (شجر) ٢/ ٦٩٣، وفيه: «يقال لها بالفارسية (مَتَرْس)».

الرَّأْسِ، قالَ: و(الشِّجَارُ) أيضًا: الخَشَبةُ تُوضَعُ خَلْفَ البابِ، ويُقالَ لها: (المترس). [٢/ ١٢٧أ]

قال أبو زيدٍ[١]: ومِنْ سِماتِ الإبِلِ الشِّجَارُ، (ج)[٢].

قال سيبويه: «وَفي (أَيْنَ) قَوْلُهُ ....»[٣].

قَالَ اللهُ -تبارَكَ اسْمُهُ-: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٤]، قالَ أبو جَعْفَرٍ: ولا فَرْقَ بينَ (أَيْنَ) و(أَيْنَما) عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، (ج)[٥].

قال سيبويه: «و(إِذَا) تُوصَلُ بالفِعْلِ، فالفِعْلُ في (إذا) بمنزلتِهِ في (حِينَ) .. كأَنَّكَ قُلْتَ: (الحِينُ الذي تَأْتِيني فيهِ آتِيكَ فيهِ)، قالَ ذو الرُّمَّةِ:

تُصْغِي إِذَا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً حَتَّى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ»[٦].

أيْ: لو جازَى بِها لقالَ: «تَثِبِ».

---

(١) انظر هذا المعنى للشِّجار في: الصحاح (شجر) ٢/ ٦٩٤- واللسان (شجر) ٤/ ٣٩٧، ولم أجده منسوبًا لأبي زيد.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وقد نقل الزمخشري هذه الحاشية في حواشي الشرقية من نسخة (ط).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٢، (هارون) ٣/ ٥٨.

(٤) سورة النساء ٧٨.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٣، (هارون) ٣/ ٦٠، والبيت من البسيط، وهو لذي الرُّمَّة، كما في: ديوانه ٤٨- وشرح المفصل ٤/ ٩٧.

قال أبو عليٍّ: يُريدُ أنَّ (إذا) إذا أُضِيفَ اخْتَصَّ، كما أنَّ (الحِينَ) إذا أُضِيفَ اخْتَصَّ، وإذا اخْتَصَّ بَعُدَ مِنَ الـمُجازاة. [٢/ ١٢٧ب]

(ط):

أبو جَعْفَرٍ[1]: لم يُجازِ بـ(إذا) لأنَّها تَجِيءُ لوَقْتٍ معلومٍ، فإنِ اضْطُرَّ شاعِرٌ جازَى بها؛ لأنها تُشْبِهُ حُرُوفَ الجزاء في أنها تَرُدُّ الماضِيَ إلى الـمُسْتَقْبَلِ، ولابُدَّ لها مِنْ جَوَابٍ.

قالَ أبو العباس[2]: (إذا) هذه التي للمفاجأة، هذا خطأ؛ لأن التي للمفاجأة لا يجازى بها. (إذا) يختص بها وقت بعينه، وحروف الجزاء مبهمة في الأوقات. و(إذما) في معنى (إنْ ما)، فلذا جوزي بها.

قال سيبويه: «وقالَ الآخَرُ:

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذاكَ -أَمانَةَ اللهِ- الثَّرِيدُ»[3].

قالَ: وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ[4].

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في طرة (ح٦)٣٢أ مختصرة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة العابدي ٢/ ١٩ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٤، (هارون) ٣/ ٦١.

(٤) جاءت هذه العبارة في متن الشرقية- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح٦)٣٢أ]- وابن دادي ١٨٧ب. ولم ترد في العابدي ٢/ ٢٠ب، وفيها: «وَقَالَ آخَرُ».

الشاهِدُ في البَيْتَيْنِ[١] تَرْكُ الجَزْمِ بـ(إِذا)، وحُكِيَ عَنِ الخليلِ[٢] في العِلَّةِ في ذلك أَنَّ (إذا) تَجِيءُ وَقْتًا مَعْلُومًا، قال أبو جَعْفَرٍ: هذهِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، (ج)[٣].

يقول: الفعل في (إذا) واجب، كما أنه في (إذ) واجب، وإن كان ذا في ما يستقبل وذا في ما مضى[٤].

قال سيبويه: «وقالَ قَيْسُ بنُ الخَطِيمِ الأَنْصارِيُّ[٥]:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطَانَا إلى أَعْدائِنا فنُضارِبِ»[٦]

قال (فا)[٧]:

---

(١) يعني: البيت المحشى عليه والذي في النص السابق المحشى عليه.

(٢) في الكتاب (هارون) ٣/ ٦٠.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) جاءت هذه العبارة في متن العابدي ٢/ ٢٠أ بعد البيت مباشرة، وليست في الشرقية، ولا في الرباحية [انظر (ح٦)٣٢أ- ولا ابن دادي ١٨٧ب.

(٥) كذا في جميع النسخ عندي، وقيس بن الخطيم أدرك الإسلام ولم يُسلم، فلا يُنسب إلى الأنصار ﷺ؛ لأنها نسبةٌ حادثة بعد الإسلام لمن نصر الإسلام من الأوس والخزرج، ومن نُسب إليهم بعد ذلك. انظر: الإنساب للسمعاني ١/ ١٥١- ونهذيب الأنساب لابن الأثير ١/ ٦٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٤، (هارون) ٣/ ٦١، والبيت من الطويل، وهو لقيس بن الخَطيم، كما في: ديوانه ٨٨- والخزانة ٧/ ٢٥.

(٧) انظر: التعليقة ٢/ ١٧٦-١٧٧، ومن هنا صحّح ما في التعليقة.

فـ(نُضَارِبِ) مجزومٌ؛ لِعَطْفِهِ إِيَّاهُ على فِعْلٍ في مَوْضِعِ جَزْمٍ، وهو قَوْلُهُ (كانَ)؛ لأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ الذي هو (قَصُرَتْ). [٢/ ١٢٨أ]

قال سيبويه: «وقالَ الفَرَزْدَقُ:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي ... نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدِ»[1]

(ج) رِوايةُ أبي الحَسَنِ: (إذا ما خَبَتْ)، جَزَمَ بـ(إذا)[2].

قال سيبويه: «وَقَالَ بَعْضُ السَّلُولِيِّينَ:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا ... لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ»[3]

في تقدير هذا البيت وجهان[4]:

أحدهما مذهب أبي عُمَرَ الجَرْميِّ، تقديره عنده: إذا لم تَزَلِ المرأةُ في كلِّ دارٍ عرفتَها لها يَسْجُمِ واكِفٌ من دمعِ عينكَ، وخبرُ (لم تَزَل): (في كلِّ دارٍ)، وجوابُ (إذا): (يَسْجُمِ) المضمرةُ قبلَ (واكِفٌ)، ومثلُه في الكلام -لو تُكلِّمَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٤، (هارون) ٣/ ٦٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٢ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٥، (هارون) ٣/ ٦٤. والبيت نُسِب في الكتاب لبعض السلوليين، ولجرير بيت يشبهه لكن رويه باء. انظر: ديوان جرير ١/ ٣٠٤- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٠- والخزانة ٧/ ٢٣.

(٤) انظر الوجهين منسوبين في: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٣.

به-: إذا لم يَزَلْ زيدٌ قائمًا عمرٌو يَقُمْ، على معنى: يَقُمْ عمرٌو.

وقال الأخفشُ: إذا لم تَزَلْ عينُكَ في هذه الدارِ لها واكِفٌ سَجَمَتْ، وجعَلَ (لها واكِفٌ) خبرَ (لم تَزَلْ) و(تَسْجُم) جوابَ (إذا)[1].

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ إدْخالَ الفاءِ على (إذا) قَبِيحٌ»[2].

قال أبو عليٍّ: لَمَّا كانتْ (إذا) مِثْلَ الفاءِ في أنَّها تُتْبِعُ الثانيَ الأوَّلَ كما تُتْبِعُ الفاءُ، وأنَّها داخِلةٌ على جملةٍ مِن مَبْتَدَأٍ وخبرٍ كما أنَّ الفاءَ كذلك- لم يُحْتَجْ معَ (إذا) إلى الفاءِ. [٢/ ١٢٨ب]

قال سيبويه: «قالَ ....:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ»[3]

قال أبو بَكْرٍ: قال أبو العبَّاسِ: عن أبي عُثْمانَ، عن الأَصْمَعِيِّ، عن يُونُسَ، قال: «نحن عَلِمْنا»[4] هذا البيتَ، وكانَ في الأَصْلِ: (مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٢٠أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٥، (هارون) ٣/ ٦٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٥، (هارون) ٣/ ٦٥، والبيت من البسيط، قيل: هو لكعب بن مالك، وقيل: لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: لعبدالرحمن بن حسان، انظر: المقتضب ٢/ ٧٢- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩- والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣- والخزانة ٩/ ٤٩.

(٤) كذا في (ش١)١٩٦ب- و(ش٢)٢٤٢ب- و(ش٣)٢٤٥أ- و(ش٤)١٥٢ب. وجاء في: (ش)٣/ ١٢٨ب- و(ش٥)١٦٧ب- و(م٥)٣٦أ- والعابدي ٢/ ٢١ب، بلفظ «عَمِلْنا».

فالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ)[1]»[2]. [٢/ ١٢٩أ]

قالَ أبو الحسَنِ: حَدَّثني محمَّدُ بنُ يَزِيدَ، قال: حَدَّثني المازِنيُّ أنَّ الأَصْمَعِيَّ قالَ: «هذا البَيْتَ غَيَّرَهُ النَّحْويُّونَ، والرِّوايةُ (مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرَّحْمنُ)».

وأبو العبَّاسِ[3] يُجِيزُ حَذْفَ الفاءِ في الشِّعْرِ.

قالَ لي أبو الحسَنِ: «هو عندي جائِزٌ في الكَلامِ إذا عُلِمَ، ومِنْهُ قَوْلُ اللهِ -جَلَّ وعَزَّ-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[4]، لأَنَّهُ قَدْ

(١) والرواية في: نوادر أبي زيد ٢٠٨- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٠- وسر الصناعة ١/ ٢٦٧.

(٢) هذا سند متصل بأئمة نحويين ثقات، وقد رواه عن المبرد الأخفشُ الأصغر أيضًا موقوفًا على الأصمعي، كما في تعليقاته على نوادر أبي زيد ٢٠٧، وذكر صاحب خزانة الأدب ٩/ ٥٠-٥١ هذا الخبر وردَّه بقوله: «وهذا مردودٌ؛ لأنه طَعْنٌ في الرواة العُدُول، وأغْرَبُ منه ما نقله ابن المستوفي، قال: "وجدْتُ في بعض نسخ الكتاب في أصله، قال أبو عثمان المازني: خَبَّرَ الأصمعيُّ عن يونس، قال: ...."، وكذلك نقله الكَرْمانيُّ في المُوَشَّحِ»، **قلتُ**: مدار الرواية على الأصمعي الذي عُرف بإنكاره تغيير ما قاله الشاعر، لأنه لغوي راوية يهتم بلفظ الشاعر، لا نحوي، أما يونس فهو نحويٌّ يهتم بكل ما قالته العرب، فيقول يونسُ للأصمعي: نحن النحويين -أو أنه يعني نفسه- روينا هذه الرواية عن العرب؛ لأننا نهتم بالنقل عن كل العرب المحتج بهم الشعراءِ ورواتهم وعامة العرب، سواء رووا لفظ الشاعر أم غيَّرُوه، وليس المعنى: أن يونس وضع هذا البيت كذبًا على العرب، حاشاه أن يفعل ذلك.

(٣) انظر: المقتضب ٧٢-٧٣.

(٤) سورة الشورى ٣٠، وهذه قراءة نافع وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (فبما). انظر: السبعة ٥٨١- والبحر المحيط ٧/ ٤٩٦- والنشر ٢/ ٣٦٧.

قُرِئَ ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾»، فاسْتَدَلَّ بهذا على أنَّ الفاءَ محذوفةٌ، (ج)[١].

كأنَّهُ قال: يَشْكُرْها اللهُ؛ لأنَّ المعنى -إذا قال: اللهُ يَشْكُرُها، ويَشْكُرْها اللهُ- واحِدٌ[٢].

قال سيبويه: «قالَ زُهَيْرٌ:

وَإِنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ: لا غائِبٌ مالي ولا حَرَمُ»[٣].

ابنُ السِّكِّيتِ: قال أبو عَمْرٍو: «(حَرَمُ) بالفَتْحِ[٤]»، قال: «و(الحَرَمُ)[٥]: الحرامُ»، قالَ: «و(حَرَمٌ): لا يُعْطَى مِنْهُ شَيْءٌ»، قال: «(الخَلِيلُ)[٦]: الفَقِيرُ، مِنَ الخُلَّةِ»، (ج)[٧].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٣أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى١٢٠أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. وقد جاءت في متن نسخة العبدري ٢/ ٩١أ، وحشَّى عليها في الطرة بقوله: (ع): المعلَّم عليه لابن النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٦، (هارون) ٣/ ٦٦، والبيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى، كما في: ديوانه ١٥٣ – والخزانة ٩/ ٤٨.

(٤) هذه رواية أبي عمرو، والرواية المشهورة كسر الراء، انظر: المقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩.

(٥) انظر: (الصحاح (حرم) ٥/ ١٨٩٥.

(٦) انظر: الصحاح (خلل) ٤/ ١٦٨٨.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٣أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُهُ:

هذا سُرَاقةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشا إِنْ يَلْقَها ذِيبُ»[١].

قالَ الأَصْمَعيُّ: هو قديمٌ، أنشدنيهِ أبو عَمْرٍو[٢]. [٢/ ١٢٩ب]

قال سيبويه: «وقالَ الأَسْوَدُ بنَ يَعْفُرَ:

أَلَا هَلْ لهذا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ»[٣].

(ج): (أَلَا هَلْ لِهَذا الدَّهْرِ مِنْ مُتَحَوَّلِ عَنِ النَّاسِ ....).

قالَ أبو الحسنِ: المعنى مَهْما شاءَ أَنْ يَفْعَلَ بالنَّاسِ فَعَلَ، ثُمَّ حَذَفَ[٤].

[٢/ ١٣٠أ]

هذا بابُ الأسماءِ التي يُجَازَى بِها وتكونُ بمنـزلةِ (الذي)

قال سيبويه: «وقالَ الفَرَزْدَقُ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٧، (هارون) ٣/ ٦٧، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: اللسان (سرق) ١٠/ ١٥٧- والخزانة ٢/ ٣.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية، ومتن الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٢٨ب].

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٧، (هارون) ٣/ ٦٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٣٣أ]: «على الناس»، والبيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر، كما في: ديوانه ٥٦- وسمط اللالي ٩٣٥.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٣ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وقد نقل الزمخشري بعض هذه الحاشية في حواشي الشرقية من نسخة (ط).

ومَنْ يَمِيلُ أَمالَ السَّيْفُ ذِرْوَتَهُ حَيْثُ الْتَقَى مِنْ حِفَافَيْ رَأْسِهِ الشَّعَرُ»[١].

وممَّا كَتَبْتُهُ عَنْ أبي إسحاقَ: «(مَنْ) في مَوْضِعِ (الذِي)، (ج)»[٢].

قال سيبويه: «ولو أُرِيدَ بِهِ حَذْفُ الفاءِ جازَ، فجُعِلَتْ كـ(إنْ)»[٣].

أيْ: مِثْلُ قَوْلِك: (إنْ تَأْتِني فأنا فاعِلٌ).[٢/ ١٣٠ب]

هذا بابُ ما تكونُ فيهِ الأسماءُ التي يُجازَى بِها بمنزلةِ (الذي)

قال سيبويه: «قالَ الأَعْشى:

إِنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ»[٤].

مُوَلَّدٌ عليهِ[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٨، (هارون) ٣/ ٧٠، والبيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ١/ ٢٠٠- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٨، (هارون) ٣/ ٧١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٩، (هارون) ٣/ ٧٢، والبيت من الخفيف، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ٣٨٥- والخزانة ٥/ ٤٢٠.

(٥) البيت من قصيدة مشهورة للأعشى، يمدح بها آل الأشعث بن قيس الكِنْديِّ، وانظر مع تخريج البيت: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦- والإنصاف ١/ ١١٨- وشرح شواهد الإيضاح ١١٤- وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤، ولعل المراد ما جاء في شرح السيرافي ٣/ ٢٧٣: «وجاء في حاشية كتاب أبي بكر مبرمان: هذا معمول، والبيت: (أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحِيَلُ)»، والبيت برواية مبرمان في الديوان، وهي لا تغيِّر الاستشهاد.

ليسَ في (ط)[1]. [٢/ ١٣٢ب]

❁ سَأَلْتُ عنه أبا الحسَنِ، فقالَ: يُقَدَّرُ هذا كُلُّهُ على حَذْفِ الهاءِ على الاضْطِرارِ[2].

❁ وحَكَى أبو جَعْفَرٍ في بَيْتِ الأَعْشى (إِنَّ مَنْ لامَ ....)، قالَ: يُقَدِّرُهُ سيبويهِ على حَذْفِ الهاءِ، وهو قَبِيحٌ.

ومِمَّا كَتَبْتُهُ عَنْ أبي إسحاقَ: «لم يَجُزْ (إِنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ) مِنْ جِهَتَيْنِ؛ لأَنَّ (مَنْ) إذا كانتْ شَرْطًا أو اسْتِفْهامًا لم يَعْمَلْ فيها ما قَبْلَها، ولأَنَّ تَقْدِيرَها تَقْدِيرُ (إِنْ) في الـمُجازاةِ، فكَما لا يجوزُ (إِنَّ إِنْ تَأْتِنا نُكْرِمْكَ) كذلك لا يجوزُ هذا، فإذا جاءَ في الشِّعْرِ فعلى إِضْمارِ الهاءِ».

وقالَ أبو العبَّاسِ في (الشَّرْحِ)[3]: «وأَجازَ الزِّيادِيُّ (إِنَّ مَنْ يَأْتِنا نَأْتِهِ) على غيرِ ضَمِيرٍ في (أَنَّ)، وهذا عندي لا يجوزُ؛ لامْتِناعِ الجزاءِ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فيه ما قَبْلَهُ»، (ج)[4].

---

(١) أي: أن عبارة (مولد عليه) ليست في نسخة (ط).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٤ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) لم أجد هذا النقل ولا معناه في: المقتضب ولا الكامل ولا مسائل الغلط.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٤ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقل الحاشية عن النحاس صاحب الخزانة ٥/ ٤٢١.

قال سيبويه: «وقالَ الأَعْشى:

في فِتْيةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ»[١].

(ج)[٢]: سَأَلْتُ أبا الحسَنِ عنه، فقالَ: هذا في هذا أَحْسَنُ؛ لأَنَّهُ لَمَّا خَفَّفَ (أَنَّ) حَسُنَ أَنْ يَلِيَها الفِعْلُ والمبتدأُ، ويجوزُ أَنْ يَنْصِبَ ويُشَبِّهَها بالأفعالِ المحذوفةِ، كما قَرَأَ أَهْلُ المدينةِ: ﴿وَإِن كُلًّا﴾[٣].

هذا بابٌ يَذْهَبُ فيه الجَزَاءُ مِنَ الأَسْماءِ

قال سيبويه: «فمِنْ ذلك قَوْلُكَ: (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينا نَأْتِيهِ) .... وإنَّما كَرِهُوا الجَزَاءَ ههنا لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهِ»[٤].

قال محمدُ بنُ يَزِيدَ[٥]: سَأَلْتُ أبا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٠، (هارون) ٣/ ٧٤.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٤ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) سورة هود ١١١، وفي الآية أربع قراءات سبعية، فقد قرأ نافع وابن كثير: ﴿وَإِن كُلًّا لَمَا﴾، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾، وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا﴾، وقرأ شعبة عن عاصم: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا﴾. انظر: السبعة ٣٣٩- والبحر المحيط ٥/ ٢٦٦- والنشر ٢/ ٢٩٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٠، (هارون) ٣/ ٧٥.

(٥) هذه من المسائل التي غلَّط المبرد فيها سيبويه، انظر: مسائل الغلط (الانتصار ١٧٧)، ولكنه لم يذكر هناك الحوار بينه وبين المازني، وانظر: التعليقة ٢/ ١٨٢.

عُثمانَ[1]، فقُلْتُ: «لِمَ ادَّعَى سيبويهِ (أَتَـذْكُرُ إِذْ مَـنْ يَأْتِينـا نَأْتِيـهِ) أَنَّـهُ الوَجْـهُ، وقـالَ: لا يَجُـوزُ (أَتَـذْكُرُ إِذْ مَـنْ يَأْتِنـا نَأْتِـهِ) إِلَّا عـلى أَنْ تُضْـمِرَ (نَحْـنُ) فيـه، فيُضِيفُ (إِذْ) إلى (نَحْنُ) والمجازاةِ وخَبَرِها؟».

فقالَ: «مِنْ قِبَلِ أَنَّ (مَنْ) وإِنْ كانتْ اسمًا فهي بمنزلةِ (إِنِ) التي للجزَاءِ ههنا».

فقُلْتُ: «فأَنْتَ قَدْ تقُولُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنا نَأْتِكَ)؟».

فقال: «هذا على ضَمِيرِ (نَحْنُ)؛ لأَنَّ (إِذْ) لا تَقَعُ إِلَّا على مَبْتدأٍ وخَبَرٍ، أو فِعْلٍ وفاعِلٍ».

قالَ أبو العبَّاسِ: «وهذا عندي مِثْلُ ذلك» -أيْ: هو جائِزٌ- «لأَنَّ الجُمَلَ كُلَّها واحِدٌ، والجَزَاءُ بمنزلةِ الابتداءِ والخَبَرِ، والفِعْلِ والفاعِلِ، ووافَقَني الزِّيَادِيُّ[2] على هذا».

واحْتَجَّ أبو إسحاقَ لسيبويهِ، وخالَفَ أبا العبَّاسِ، وجَرَى على عادتِهِ في ذلك، فقالَ: «قَبُحَتِ الـمُجَازاةُ بَعْدَ (إِذْ) [بـ(مَنْ)] وجَوَابِهِ وهما جُمْلتانِ- قَبُحَ ذلك مِنْ جِهةِ اللَّفْظِ، وإذا قُلْتَ: (أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يأْتِنا نَأْتِهِ) حَسَنٌ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَها مَبْتدأٌ وخَبَرُهُ، وكذا (أَمَّا)؛ لأَنَّ حَقَّها أَنْ يَلِيَها الاسمُ عِوَضًا

---

(١) انظر: مختار التذكرة ٤٩٦.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ١٨٢-١٨٣- ومختار التذكرة ٤٩٦.

مِمَّا حُذِفَ، [قلتُ]: إِنَّ سيبويه[1] يُجِيزُهُ على بُعْدٍ، وعلى ذلك يُنْشِدُ هذا البيتَ؛ لأَنَّ (حِينًا) بمنزلة (إِذْ) ....، (ج)[2].

قال سيبويه: «ولا تَنْفِيهِ مُغَيِّرًا عَنْ حالِهِ .... فصارَ ما بَعْدَها»[3].

أيْ: لا تَقُولُ: (لا أَهْلَ ولا مَرْحَبَ).

أيْ: ما بَعْدَ (لا).

قال سيبويه: «ووُقُوعُ (إِنْ) بَعْدَ (لا) يُقَوِّي الجَزَاءَ في ما بَعْدَ (لا)»[4].

حَسُنَ هذا في (لا) لأَنَّ النَّفْيَ لا يُغَيِّرُ الكَلامَ عَمَّا كانَ عليه، (ج)[5].

قال سيبويه: «قالَ طَرَفةُ:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ... ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ»[6]

(ج): قالَ أبو الحَسَنِ: أيْ: (ولَكِنْ أَنا)، وأَجازَ على هذا (ما

---

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٧٦.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وما بين المعقوفتين ليس واضحًا في المخطوطة، وإنما اجتهدتُ في قراءته.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤١، (هارون) ٣/ ٧٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤١، (هارون) ٣/ ٧٧.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٢، (هارون) ٣/ ٧٨، والبيت من الطويل، وهو لطَرَفة بن العَبْد، كما ديوانه ٢٩- والخزانة ٩/ ٦٦.

رَأَيْتُكَ عاقِلًا ولَكِنْ أَحْمَقُ[١])[٢].

قال سيبويه: «قَوْلَ العُجَيْرِ السَّلُوليِّ:

وما ذاكَ أَنْ كانَ ابْنَ عَمِّي ولا ولَكِنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضُّرَّ أَنْفَعُ»[٣]

(ج): والقوافي مرفوعةٌ، والتَّقْدِيرُ: (ولَكِنْ أَنْفعُ مَتَى ما أَمْلِكِ الضُّرَّ)، وعندَ أبي العبَّاسِ على حَذْفِ الفاءِ، ويجوزُ (أَنْفَعِ) على [الجواب][٤].

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُهُ -عز وجل-: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾[٥]، فإنما هُوَ كقَوْلِكَ: (أَمَّا غدًا فلكَ ذاكَ)»[٦].

وأبو الحسنِ يَراهُ جَوَابًا لهما جميعًا، ولا يُجِيزُ ذلك إذا جَزَمَ؛ لأَنَّهُ لا يَخْلُصُ الجوَابُ للجزاءِ[٧].

---

(١) هذا من أمثلة سيبويه في الكتاب (هارون) ٣/ ٧٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٢، (هارون) ٣/ ٧٨، والبيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٤- والخزانة ٩/ ٦٦.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وما بين معقوفتين ليس واضحًا في المخطوطة.

(٥) سورة الواقعة ٩٠، ٩١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٢، (هارون) ٣/ ٧٩.

(٧) وجاءت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)٣٥أ]، وفي التعليقة ٢/ ١٨٦.

قال أبو العباس[١]: جَعَلَ سيبويه في هذه الآية الفاءَ التي في قوله: (فسلام) جوابَ (أمَّا)، مثل قولك: (أما زيدٌ فكريمٌ)، وهو في موضع الجزاء، وهذا هو الحق، مثل قولك: (إن أَتيتَنِي أَتيْتُكَ)، فهو في موضع المجزوم، فكذلك ﴿إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ﴾ في موضع جزم.

وزعم الأخفش أن الفاء في قوله: (فسلام) لـ(أمَّا) وجوابُ الجزاء.

(ط):

التقديرُ عندَهُ: فأمَّا المذْكُورُ فسَلامٌ لَكَ مِن أَصْحابِ اليمينِ، فعلى هذا التقديرِ يَحْسُنُ أَنْ يكونَ (سَلامٌ لكَ) جَوَابًا لـ(إمَّا)، ويكونَ جوابُ (إِنْ) في ما قَبْلَهُ في التقديرِ، فحَسُنَ لأَنَّ (إِنْ) لم تَعْمَلْ في مُسْتَقْبَلٍ، وإنما عَمِلَتْ في ماضٍ، وليستْ هذه المسألةُ مِن البابِ، ولذلك قَطَعَها فقالَ (وأَمَّا).

ومَذْهَبُ سيبويهِ أَحْسَنُ مِنْ مَذْهَبِ الأَخْفَشِ في جَعْلِهِ (فَسَلامٌ) جَوَابًا لهما؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما يَقْتَضِي جَوَابَهُ، فافْهَمْ. [٢/ ١٢٣أ]

هذا بابٌ إذا أَلْزَمْتَ فيه الأسماءَ التي يُجازى بِها حُرُوفَ الجَرِّ لم تُغَيِّرْها[٢] عَنِ الجَزاءِ

قال سيبويه: «لأنَّ الفِعْلَ يَصِلُ بالجَرِّ إلى الاسمِ كما يَصِلَ غيرُهُ رافِعًا أو

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ٢٥ب.

(٢) في الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٣٣أ]: تُغَيِّرْ ما.

ناصِبًا»(١).

أيْ: كَما يَصِلُ غيرُ هذا الفِعْلِ ناصِبًا في مِثْلِ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أَوْ رافِعًا في مِثْلِ (قامَ زَيْدٌ).

أيْ: بحَرْفِ الجَرِّ(٢). [٢/ ١٣٣ب]

قال سيبويه: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ)، وَ(عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ)، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (عَلَيْهِ وَبِهِ)، وَلَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ -وَأَبِيكَ- يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

يُرِيدُ: يَتَّكِلُ عَلِيهِ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ»(٣).

قال أبو العباس(٤): غَلِطَ سيبويه والخليلُ في تأويل هذا البيت، وأمَّا يونسُ فيقول: إن لم يجدْ شيئًا على مَنْ يَتَّكِلُ؟ وهذا أيضًا غَلَطٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٣، (هارون) ٣/ ٨٠، وفي (ح١): «ناصبًا أو رافعًا»، وكأنَّ الحاشية على هذه الرواية.

(٢) هذه الحاشية على قوله: «يَصِلُ بالجَرِّ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٣، (هارون) ٣/ ٨١.

(٤) نقلت هذه الحاشية من العابدي ٢/ ٢٥أ، وفيها: «(بمن يمرُّ أمرُّ)، وعلى من ينزِلُ أنزِلُ) » بهذا الضبط. وقد ذكر المبرد هذا التغليط في (مسائل الغلط) [مع الانتصار ص١٨٢]، ولكنه فيها غلط سيبويه ولم يذكر الخليل، وغلطه بكلام لطيف، وفسَّر البيت بتفسير يونس وعزا التفسير إلى الفراء.

وإنما المعنى: أن الكريمَ يَعْتَمِلُ إنْ لم يعلمْ على مَنْ يَتَّكِلُ أعلى ذا أم على ذا، و(يَتَّكِلُ) في موضع رفع، و(يَجِدْ) بمعنى (عَلِمَ).

وقد يجوز أنْ تقول: (بِمَنْ يَمُرُّ أَمُرُّ)، و(على مَنْ يَنْزِلُ أَنْزِلُ)، إذا أردتَ معنى (عليه وبه)، والوجهانِ جائزان جيِّدان. (ط).

قال سيبويه: «فَهْوَ أَمْثَلُ»[1].

(ط):

أيْ: أَمْثَلُ مِنْ قَوْلِك: (مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ). [٢/ ١٣٤أ]

هذا بابُ الجزاءِ إذا أدْخَلْتَ فيه أَلِفَ الاستفهامِ

قال سيبويه: «ولا تَكْتَفِي بِـ(مَنْ)؛ لأنَّها حَرْفُ جزاءٍ»[2].

قال أبو عليٍّ[3]: أيْ: لا تَكْتَفِي بـ(مَنْ) في الجزاءِ عَنِ الأَلِفِ كما كُنْتَ تَكْتَفِي بها عن الأَلِفِ في الاستفهام؛ لأنَّها في الجزاءِ بمنزلةِ (إنْ)، فكما لا يَكْتَفِي بـ(إنْ) عن الأَلِفِ كذلك لا يَكْتَفِي بـ(مَنْ) إذا كانتْ بمنزلتها.

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ يقولُ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ)، فتقولُ: (أَزَيْدٍ؟)»[4].

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَزَيْدَنِيهْ)، وكذلك تَقُولُ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٣، (هارون) ٣/ ٨٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٤، (هارون) ٣/ ٨٢.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ١٩٤، ومن هنا صحِّح ما في التعليقة.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٤، (هارون) ٣/ ٨٣.

قال سيبويه: «ولا يَجُوزُ ذلك في (هَلْ) وأَخَواتِها، ولو قُلْتَ: (هَلْ مَرَرْتَ بزَيْدٍ؟) كَنْتَ مَسْتَأْنِفًا؛ أَلَا تَرى أَنَّ الأَلِفَ لَغْوٌ»[1].

قال أبو العَبَّاسِ[2]: لأنَّ (هَلْ) لا تَكُونُ إلَّا لاستقبالِ الاستفهامِ.

(ط):

أيْ: إذا أَرَدْتَ كَلامَ الـمُخْبِرِ فالأَلِفُ لَغْوٌ؛ لأَنَّهُ لا يُرادُ بها الاستفهامُ حِينَئِذٍ، و(هَلْ) لا تَكُونُ لَغْوًا، فهي مَعْتَمِدةٌ على الكَلامِ الذي بَعْدَها، وحَسُنَ أَنْ يكونَ مُعْتَمَدًا لَها كَما حَسُنَ أَنْ يكونَ صِلةً لـ(الذي).

قال سيبويه: «وأمَّا يُونُسُ فيقولُ: (أَإِنْ تَأْتِني آتِيكَ؟)، وهذا قَبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاءِ وإنْ كانَ في الاستفهامِ»[3].

(ط):

فَرَّ يُونُسُ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الأَلِفَ مُعْتَمِدةً على الجزاءِ، واسْتَبْعَدَ أَنْ يَعْتَمِدَ حَرْفٌ على حَرْفٍ، فرَفَعَ الجَوَابَ على نِيَّةِ التَّقْديمِ وجَعَلَ الأَلِفَ مُعْتَمِدةً عليه، فكأَنَّهُ قالَ: (آتِيكَ إِنْ تَأْتِني)، وهذا يُكْرَهُ في الجزاءِ دُونَ الأَلِفِ، وإنْ كانَ قد يَقَعُ له الجَوَازُ في الاستفهامِ، نحوُ الآيةِ التي ذَكَرَ، وتَقْدِيرُها عندَهم: (أَفَهُمُ الخالِدونَ إِنْ مِتَّ)، ولو لم يَكُنْ هذا مَوْضِعَ جَزاءٍ لم يَكُنْ للمجيءِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٤، (هارون) ٣/ ٨٣.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ١٩٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٤، (هارون) ٣/ ٨٣.

بـ(إِنْ) ههنا وَجْهٌ مَرْضِيٌّ، كَمَا قَبُحَ (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِني آتِكَ). [٢/ ١٣٤ب]

هذا بابُ الجزاءِ إذا كانَ القَسَمُ في أوّلِه

قال سيبويه: «فلَوْ أَدْخَلْتَ اليَمِينَ غَيَّرْتَ الكَلامَ»[١].

(ط):

لأنَّكَ أَحْدَثْتَ فيهِ مَعْنًى لم يَكُنْ، وهو التأكيدُ في القَسَمِ. [٢/ ١٣٥أ]

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وأَنْتُمْ لهذا النَّاسِ كالقِبْلَةِ التي ... بِها أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلالُها»[٢]

(ط[٣]):

ونَظِيرُ هذا قد بَيَّنَهُ سيبويهِ في قَوْلِهِ: (أَعْدَدْتُهُ أَنْ يَمِيلَ الحائِطُ فأَدْعَمَهُ)[٤].

وحكى أبو الحسنِ[٥] عن أبي العباسِ أَنَّهُ يُخالِفُهُ في هذا، ويَقُولُ: مَنَعَ (أَنْ يَضِلَّ الناسُ)، وغَلِطَ عندي[٦] أبو الحسنِ في هذا علي أبي العباسِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٤، (هارون) ٣/ ٨٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٥، (هارون) ٣/ ٨٥، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٧٦- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨١.

(٣) ليس في (ش١) ٢٠٠ب.

(٤) الكتاب (هارون) ٣/ ٥٣.

(٥) هو الأخفش الأصغر.

(٦) القائل على ما يبدو هو أبو جعفر النحاس؛ لأن ابن طلحة كثيرًا ما ينقل عنه عن شيخه الأخفش الأصغر.

وقَوْلُ أبي العباسِ قَوْلُ سيبويهِ، ولا يَصِحُّ ما ذَكَرَهُ.

وأَبْيَنُ مِن التقديرِ الواقِعِ في الكتابِ وأَبْسَطُ أَنْ يقولَ: وأنتم لهذا الناسِ كالقِبْلَةِ التي بها يُهْدَى ضُلَّالُ الناسِ خَشْيَةَ أَنْ يَضِلُّوا، مِثْلَ: (أَعْدَدْتُهُ أَنْ يميلَ الحائطُ فأَدْعَمَهُ). [٢/ ١٣٥ب]

هذا بابُ ما يَرْتَفِعُ بينَ الجَزْمَيْنِ ويَنْجَزِمُ بينَهما

قال سيبويه: «وقالَ زُهَيْرٌ:

وَمَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ ... ولا يُغْنِها يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ»(١)

قالَ أبو الحسَنِ: «أَرادَ (لَمْ يَزَلْ مُسْتَحْمِلًا)»، ورِوايةُ أبي الحسَنِ: (ولا يُعْفِها)،، قالَ: «ولَوْ رَفَعَ (يُعْفِها) جازَ، كَأَنَّهُ قالَ: (ومَنْ لَمْ يَزَلْ لا يُعْفِي نَفْسَهُ)»، يَعْنِي: يَعْطِفُهُ على (يَسْتَحْمِلُ)، (ج)(٢).

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِ:

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجا»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٥، (هارون) ٣/ ٨٥، والبيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سُلمى، كما في: ديوانه ٣٢- والخزانة ٩/ ٩٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٥، (هارون) ٣/ ٨٦، والبيت من الطويل، وهو لعبدالله بن الحر، كما في: شرح الصناعة ٢/ ٦٧٨- والخزانة ٩/ ٩٠.

قَوْلُهُ: «تَأَجَّجَا» يَجُوزُ أَنْ يكونَ للحَطَبِ والنارِ وغُلِّبَ المذَكَّرُ[1]، ويجوزُ أَنْ يكونَ للحَطَبِ[2] وتكونَ الأَلِفُ للإطلاقِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ للنارِ وذَكَّرَها لأنَّ تأنِيثَها غيرُ حقيقيٍّ، ويجوز أنْ يكونَ للنَّارِ فحَذَفَ التَّاءَ، كما قالَ -عَجَلَّ-: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[3]، والأَلِفُ عِوَضٌ مِنَ النُّونِ الخَفِيفةِ، (ج)[4].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك -أيضًا- قَوْلُهُ:

إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا ... أَوْ يَغْدِرُوا لا يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ... ـنَ كَأَنَّهُمْ لم يَفْعَلُوا»[5].

قال أبو بَكْرٍ، قال أبو العبَّاسِ: أنشدنيهما أبو عثمانَ، قال: «أَنْشَدَنِيهِما الأَصْمَعيُّ، عن أبي عَمْرٍو، لبَعْضِ بني أَسَدٍ»[6]. [٢/ ١٣٧أ]

---

(١) في (ش٢)٢٤٨أ: «المذكور».

(٢) في (ش٣)٢٥٠أ: «للمخاطب»، وهو تحريف.

(٣) سورة آل عمران ١٠٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقل الزمخشري هذه الحاشية على حواشي الشرقية إلى قوله: «حقيقي» من نسخة (ط).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٦، (هارون) ٣/ ٨٧، والبيتان من مجزوء الكامل، وهما لبعض بين كما في: اللسان (برقش) ٦/ ٥٦٥- والخزانة ٣/ ٨٧.

(٦) هذا لفظ الحاشية في (م٥)٥١ب، وجاء ما بين الأقواس فقط في حواشي الشرقية وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)٣٧ب].

كَـأَبِي بَـرَاقِشَ كُـلَّ يَـوْ مٍ لَوْنُــــــهُ يَتَنَقَّــــــلُ[١]

أَبُو بَرَاقِشَ[٢] ذاتُهُ يَتَلَوَّنُ مِرارًا في اليَوْمِ، (ج)[٣].

قَوْلُهُ: «مُرَجَّلِينَ» أيْ: مُزَيَّنِينَ قَدْ رَجَّلُوا شُعُورَهُم.

وقالَ الحَسَنُ: «تَلْقَى أَحَدَهُمْ أَبْيَضَ بَضًّا، يَمْلُخُ في الباطِلِ مَلْخًا[٤]، يَنْفُضُ مِذْرَوَيْهِ[٥]، ويَضْرِبُ بِيَدَيْهِ، يقولُ: هأَنَذا فاعْرِفُوني، نَعَمْ قَدْ عَرَفْناكَ، فمَقَتَكَ اللهُ ومَقَتَكَ الصَّالِحُونَ»[٦].

(يَغْدُوا) بَدَلٌ مِنْ (لا يَحْفَلُوا)، (ج)[٧].

قال سيبويه: «قَوْلِ ابْنِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ»[٨]

---

(١) هذا البيت يلي البيتين السابقين، انظر: أمالي القالي ٣/ ٨٤- وجمهرة الأمثال ٢/ ٥٢.

(٢) (أبو بَرَاقِش): طائر يَتَلَوَّنُ ألوانًا، وقيل: دُوَيِّبةٌ مثل العَظاية تتلوَّن ألوانًا في وقت واحد. انظر: اللسان (برقش) ٦/ ٢٦٥- وأمالي القالي ٣/ ٨٤.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) (مَلَخَ في الباطل): تردد في الباطل وأكثر منه. انظر: الصحاح (ملخ) ١/ ٤٣٢.

(٥) (المِذْرَوانِ): أَطْرافُ الأَلْيَتَيْنِ. انظر (ذرو) في: لسان العرب ١٤/ ٢٨٥- وتاج العروس ٣٨-٨٨.

(٦) هو الحسن البصري، انظر كلامه في: فصل المقال ٤٥٠- وغريب الحديث لابن سلام ٤/ ٤٥٤- والعقد الفريد ٢/ ١٨٥- ولسان العرب (ذرو) ١٤/ ٢٨٥.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٤ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٨) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٧، (هارون) ٣/ ٨٩، والبيت من الطويل، وهو لابن زهير كما: شرح =

وقالَ أبو العبَّاسِ[(١)]: «لو قُلْتَ: (مَنْ لا يَأْتِنِي فيُكْرِمَني آتِهِ) كانَ النَّصْبُ جيِّدًا؛ مِنْ أَجْلِ النَّفْيِ، وصارَ كقَوْلِكَ: (ما تَأْتِينِي فتكْرِمَني)، أيْ: (كُلَّما أَتَيْتَنِي لَمْ تُكرِمْنِي)، فمَوْضِعُهُ: (ما تَأْتِيني مُكْرِمًا)».

وقالَ أبو إسحاقَ: «البَيْتُ عِنْدَ سيبويهِ مِثْلُ (ما تَأْتِينا فتُحَدِّثَنا)، أيْ: (إلَّا لم تُحَدِّثْنا)، وذلك أنَّ (ما تَأْتِينا فتُحَدِّثَنا) أَحَدُ وَجْهَيْهِ (ما تَأْتِينا إلَّا لم تُحَدِّثْنا)، أيْ: قَدْ يكونُ مِنْكَ إتْيانٌ بلا حَدِيثٍ، وليسَ تُرِيدُ أَنَّهُ لا يكونُ منهما شَيْءٌ، فكذا مَعْنَى البيتِ (ومَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ في مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقْ فيُثْبِتَها مُطْمَئِنَّةً)، أيْ: إلَّا لم يَكُنْ أَثْبَتَها مُطْمَئِنَّةً، فالمعنى أَنَّهُ يكونُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الرِّجْلِ ولا يكونُ مِنْهُ أَنْ يُثَبِّتَها، فهذا تَمْثِيلٌ، كأَنَّهُ (مَنْ يَفْعَلْ كذا يُقَدِّمْ فيَتَثَبَّتُ)، وكذا (مَنْ يَنْزِلِ البَحْرَ فيَسْبَحَ يَغْرَقْ)، أيْ: (مَنْ يَنْزِلِ البَحْرَ يَغْرَقْ إلَّا لم يَسْبَحْ)، أيْ: (إلَّا يَكُنْ سَبَحَ)، (ج)[(٢)].

قال سيبويه: «وبَلَغَنا أنَّ بَعْضَهُم قَرَأَ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبَ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

أبيات سيبويه ٢/ ١١٣. ولزهير بن أبي سلمى كما في: ديوانه ٢٥٠- وشرح الرماني (تحقيق العريفي) ص١٠٢٠- وشرح التسهيل ٤/ ٤٥.

(١) في المقتضب ٢/ ٦٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

قَدِيرٌ﴾[1]»[2].

في (أُخرى): وهي قِراءَةُ عِيسَى[3]. [٢/ ١٣٧]

قال سيبويه: «قالَ الأَعْشى في ما جازَ مِنَ النَّصْبِ ....:

وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالحاتُ وإنْ يُسِئْ يَكُنْ ما أَساءَ النَّارَ في رَأْسِ كَبْكَبا»[4].

في (خ)[5]: «في ما جاءَ منصوبًا بالواوِ، وما قَبْلَهُ مجزومًا بالجزاءِ».

نَصَبَ (تُدْفَنَ) لأَنَّهُ حَمَلَهُ على المعنى، لأنَّ المعنى: وَمَنْ يكُنْ مِنْهُ اغْتِرَابٌ، ويجوزُ الرَّفْعُ بقَطْعِهِ مِن الأَوَّلِ.

قال أبو الحسَنِ: نَصَبَ (مَجَرًّا) و(مَسْحَبًا) لأَنَّهُ مَفْعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وقَوْلُهُ: «يَكُنْ ما أَساءَ النَّارَ»، أيْ: مِثْلَ النَّارِ ظاهِرًا للنَّاسِ، (ج)[6].

---

(١) سورة البقرة ٢٨٤، وقراءة (يغفرَ) و(يعذبَ) بالنصب قراءة شاذة، منسوبة إلى ابن عباس والأعرج وأُبَيٍّ وأبي حيوة وعاصم الجحدري. انظر: إعراب النحاس ١/ ٣٠٤- والبحر المحيط ٢/ ٣٧٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٨، (هارون) ٣/ ٩٠.

(٣) سبق تخريج هذه القراءة، ولم أجد من عزاها إلى عيسى.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤٨-٤٤٩، (هارون) ٣/ ٩٢-٩٣، والبيت من الطويل، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١٦٣- واللسان (كبب) ١/ ٦٩٨.

(٥) أيْ: في نسخةٍ.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٣٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، ونقل الزمخشري الجزء الأول من هذه الحاشية في حواشي الشرقية من (ط).

[٢/ ١٣٩أ]

هذا بابٌ مِنَ الجزاءِ يَنْجَزِمُ فيهِ الفعلُ إذا كانَ جَوابًا لأمرٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ

قال سيبويه: «وقالَ الأَنْصارِيُّ:

. . . . .   يـا مـالِ والحـقُّ عنـده فقِفُـوا

تُؤتَـوْنَ فيـه الوفـاءَ مُعْتَرِفًـا   . . . . .»[1]

قالَ أبو جَعْفَرٍ: سَأَلْتُ عنه أبا الحسَنِ، فقالَ: «(أَنْتُم تُؤْتَوْنَ)، والتَّقْدِيرُ: (يا مالِكُ وانْظُرُوا الحَقَّ)، بِعَطْفِ (وانْظُرُوا)؛ لأَنَّ المعنى (أُنادِي) فعَطَفَ (وانْظُرُوا) على الفِعْلِ، ونَصَبَ (الحَقَّ) بِهِ .... (ج)»[2].

قال سيبويه: «وقالَ مَعْرُوفٌ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٠، (هارون) ٣/ ٩٦، وهذان الشطران جزء من بيتين من المنسرح، تمامهما:

إنَّ بُجَيرًا عَبْدٌ لغيرِكمُ   يا مالِ، والحَقُّ عندَهُ فقِفُوا

تُؤْتَوْنَ فيهِ الوَفاءَ مُعْتَرَفًا   بالحَقِّ فيه لَكُمْ فلا تَكِفُوا

وهما لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، كما في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٢- وجمهرة أشعار العرب ١/ ٢٠٠، وقد نُسِب في موضعين من الكتاب (هارون) ٢/ ٢٥٢، ٣/ ٩٦ إلى (الأنصاري)، وسبق التعليق على وصف كفار الأوس والخزرج بـ(الأنصاري) في ص٨٠٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٠أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ ... نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلانَا»[١].

أبو جعفرٍ: أيْ: نَحْنُ نَعِيشُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ (كانَ).

قال سيبويه: «وإنَّما قَبُحَ الجَزْمُ في هذا»[٢].

أيْ: في المسألةِ التي يَقُولُ فيها: (لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ)[٣].

[٢/ ١٤٠ب] قال سيبويه: «قالَ طَرَفَةُ بنُ العَبْدِ:

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟»[٤].

يُقَدِّرُهُ سيبويه بمعنى (أَنْ أَحْضَرَ)، ثم حَذَفَ (أَنْ) فرَفَعَ، وهذا أَحَدُ قَوْلَيْهِ في رَفْعِ الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ عندَ قَوْمٍ، وهو قَوْلُ الفَرَّاءِ[٥]: أنَّ المُسْتَقْبَلَ إنما يُرفَعُ بِفُقْدانِهِ العواملِ، وقَوْلُ سيبويه الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بالمضارَعةِ، أيْ: بِوُقُوعِهِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥١، (هارون) ٣/ ٩٧، والبيت من الطويل، ونُسب لمعروفٍ كما هنا، وكذا في النكتِ ٢/ ٧٥١- وتحصيل عين الذهب ٤٢٣، ولعله معروف الدبيري، انظر: الحيوان ١/ ٢٦٨، ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٢ لصفوان بن محرث الكناني.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥١، (هارون) ٣/ ٩٧.

(٣) الكتاب (هارون) ٣/ ٩٨. وانظر: المقتضب ٢/ ٨١، ١٣٣- والأصول ٢/ ١٨٠- والإغفال ١/ ٣٦٨- ومختار التذكرة ٤٠٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٢، (هارون) ٣/ ٩٩، والبيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، كما ديوانه ٣٢- والخزانة ١/ ١٩٩.

(٥) انظر: معاني الفراء ١/ ٣٥.

مَوْقِعَ الأسماءِ[١].

قال محمَّدُ بنُ يَزِيدَ[٢]: «وبَعْضُ النَّحْويينَ مِنْ غيرِ البَصْرِيينَ يُجِيزُ النَّصْبَ» -يعني (أَحْضُرَ)- «على إِضْمارِ (أَنْ)، والبصريون يَأْبَوْنَ ذلك إلَّا أَنْ يكونَ منها عِوَضٌ، نحوُ الفاءِ والواوِ وما أَشْبَهَهُما».

قالَ أبو إسحاقَ: «قد أَجازَ» -يعني سيبويه[٣]- «في (مُرْهُ يَحْفِرُها)، أَنْ يكونَ بمعنى (أَنْ يَحْفِرَها)، ثم حَذَفَ فرَفَعَ، والمعنى عندَهُ (أَنْ أَحْضُرَ)، ثم أَسْقَطَ (أَنْ) فرَفَعَ، وهو عِنْدَ محمَّدِ بنِ يَزِيدَ بمعنى (حاضِرًا)[٤]، وليس يَزْجُرُهُ في حُضُورِهِ[٥]، ولكنْ مُقَدِّرًا الحُضُورَ، والمعنى: (مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحْضُرَ)، ثم عَطَفَ على المعنى»، (ج)[٦].

هذا بابُ الحُرُوفِ التي تُنَزَّلُ بمنزلةِ الأمْرِ والنَّهْيِ

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُ عَمْرِو بنِ عَمَّارٍ الطائيِّ:

---

(١) رافع المضارع من مسائل الخلاف المشهورة، انظر: المقتضب ٢/ ٥- والأصول ٢/ ١٤٦- والإنصاف ٢/ ٥٥١- وشرح العمدة ١/ ١٠٩- والتصريح ٢/ ٢٢٩- والهمع ٢/ ٢٧٤.

(٢) في المقتضب ٢/ ٨٥، وكلامه كان عن قول (مُرْهُ يَحْفِرها)، ثم نظَّر الآية به في وجه النصب.

(٣) في الكتاب (هارون) ٣/ ٩٩.

(٤) أجاز المبرد في المقتضب ٢/ ٨٥ هذا الوجه في قول (مُرْهُ يَحْفِرُها) بالرفع، ولم يذكره في البيت.

(٥) هذا رَدٌّ لقول المبرد، وتقوية لقول سيبويه.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٠ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلا تَجْهَدَنَّهُ فيُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ»[١].

يُخاطِبُ غُلامَهُ، أيْ: صَوِّبِ الفَرَسَ وارْفُقْ بِهِ، وفي غيرِ هذه الرِّوايةِ (فيُذْرِكَ)[٢]، وهو مجزومٌ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على (ولا تَجْهَدَنَّهُ)، يُقالُ: (أَذْراهُ) إذا رَمى بِهِ عن فَرَسِهِ[٣]، و(أُخْرَى القَطَاةِ): آخِرُها، و(القَطَاةُ): مَوْضِعُ الرَّدِيفِ[٤]، (ج)[٥].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: (ما تَدُومُ لي أَدُومُ لَكَ)»[٦].

قال (فا)[٧]:

مَوْضِعُ (ما تَدُومُ) نَصْبٌ على الظَّرْفِ، كأَنَّهُ قالَ: (أَدُومُ لكَ دَوَامَكَ لي)، أيْ: وَقْتَ دَوَامِكَ، فحَذَفَ الوَقْتَ، وأَقامَ الدَّوَامَ مُقامَهُ، كما حُذِفَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٢، (هارون) ٣/ ١٠١، والبيت من الطويل، وهو لعمرو بن عمار الطائي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٢، ولامرئ القيس، كما في: ديوانه ١٧٤- والمحتسب ٢/ ١٨١، وقيل: هو لعبدعمرو بن عمار الطائي، انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٢.

(٢) هو برواية (فيُذْرِكَ مِن أَعْلى القَطَاةِ) في: ديوان امرئ القيس ١٧٤- والمقتضب ٢/ ٢٣- وغريب الحديث للحربي ١/ ٢٥٦- ومجالس ثعلب ٢/ ٣٦٨- والخزانة ٨/ ٥٢٦.

(٣) انظر: الصحاح (ذرى) ٦/ ٢٣٤٥، وهذا تفسير لرواية (فيُذْرِكَ).

(٤) انظر: الصحاح (قطو) ٦/ ٢٤٦٥.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٤١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وقد نقل الزمخشري هذه الحاشية على حواشي الشرقية عن نسخة (ط).

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٣، (هارون) ٣/ ١٠٢.

(٧) انظر: التعليقة ٢/ ٢١٠.

الوَقْتُ مِنْ (جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ).

قال سيبويه: «فصارَ بمنزلةِ (الذي)»[١].

أيْ: أَنَّهُ موصولٌ، كَمَا أَنَّ (الذي) موصولٌ. [٢/ ١٤١أ]

قال سيبويه: «ولا يُسْتَفْهَمُ بِـ(كُلَّما) كما لا يُسْتَفْهَمُ بـ(ما تَدُومُ)»[٢].

(فا)[٣]:

قَوْلُهُ: «ولا يُسْتَفْهَمُ بـ(كُلَّما)»، يُريدُ إذا كانَ (كُلٌّ) مُضافًا إلى (ما) الذي هو معَ الفِعْلِ بمنزلةِ المَصْدَرِ، يَدُلُّكَ على ذلك أَنَّهُ ذَكَرَ في أَوَّلِ الفَصْلِ: «ومِثْلُ ذلك (كُلَّما تَأْتِيني ....)»[٤]، أيْ: مِثْلُ (ما تَدُومُ لي أَدُومُ لكَ) في أنَّ الجزاءَ لا يجوزُ فيه، كَمَا لم يَجُزْ في (ما تَدُومُ لي)، ومَثَّلَ بالمَصْدَرِ فقالَ: «كأَنَّهُ قالَ: (كُلَّ إتْيانِكَ ....)»[٥]، فإنَّما أَرادَ بـ(كُلَّما) المضافَ (كُلٌّ) فيه إلى المَصْدَرِ، كَمَا قَدَّمَ ذِكْرَهُ في أَوَّلِ الفَصْلِ، ولم يُرِدْ (كُلَّما) المضافَ إلى (ما) التي للاستفهامِ، كَمَا رَدَّ أبو العباس[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٣، (هارون) ٣/ ١٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٣، (هارون) ٣/ ١٠٢.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢١١، باختلاف يسير، وفي آخرها: «كما ردَّ أبو العباس عليه في (الغَلَطَ)».

(٤) الكتاب (هارون) ٣/ ١٠٢، في أول فقرة النص المحشى عليه.

(٥) الكتاب (هارون) ٣/ ١٠٢.

(٦) في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٨٤)، وقد كرَّر الفارسي هذا الردَّ في: البغداديات ٢٧٨، وسبقه: ابن ولاد في الانتصار ١٨٤.

قال سيبويه: «وإنْ لم يَجْزِمْ؛ لأنَّهُ صِلَةٌ»[1].

أيْ: لأَنَّ (تَأْتِيني) صِلةٌ. [٢/ ١٤١ب]

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[2]**، أَيْنَ جَوابُها؟»**[3].

قال أبو عليٍّ[4]: قال أبو بَكْرٍ: قال أبو العباس: حَذْفُ الجَوَابِ في مِثْلِ هذه المواضِعِ أَفْخَمُ؛ لأنَّ المخاطَبَ يَتَوَهَّمُ كُلَّ شيءٍ، فإذا ذُكِرَ شيءٌ بعَيْنِهِ حَصَرَهُ فَهْمُهُ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ في أَشْعارِ العَرَبِ (رُبَّ) لا جَوَابَ لها، مِنْ ذلك قَوْلُ الشَّمَّاخِ:

وَدَوِّيَّةٍ قَفْرٍ يُمَشِّي نَعامُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ»[5]

قال أبو العباس[6]: ليسَ هذا البيتُ كما ادَّعَى؛ لأنَّ إلى جانِبِ هذا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٣، (هارون) ٣/ ١٠٢.

(٢) سورة الزمر ٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٣، (هارون) ٣/ ١٠٣.

(٤) انظر: التعليقة ٢/ ٢١١، وفي مطبوعتها: «حضره فهمه»، وليس فيها السند.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٤، (هارون) ٣/ ١٠٣-١٠٤، والبيت من الطويل، وهو للشَّمَّاخ بن ضرار، كما في: ديوانه ٨٣- وسر الصناعة ٢/ ٦٤٩.

(٦) قال ذلك في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٨٦)، وجاءت الحاشية منسوبة مختصرة في(م٥)٥٦أ.

البيتِ قَوْلَهُ:

قَطَعْتُ إلى مَعْرُوفِها مُنْكَرَاتِها وقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ الـمُتَوَهِّجِ[١]

[٢/ ١٤٢أ] **هذا بابُ الأَفْعالِ في القَسَمِ**

قال سيبويه: «لأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بـ(نَشَدْتُكَ اللهَ)»[٢].

أيْ: لأَنَّهُ يُقالُ: (نَشَدْتُكَ اللهَ إلَّا فَعَلْتَ!). [٢/ ١٤٢ب]

قال سيبويه: «فكَرِهُوا أَنْ تَلْتَبِسَ إِحْداهما بالأُخْرى»[٣].

أيْ: الإيجابُ بالنَّفْيِ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ هذهِ اللامِ الأُولى»[٤].

أيْ: الدَّاخِلةُ على الأفعالِ. [٢/ ١٤٣أ]

قال سيبويه: «فمَنْ ثَمَّ أَلْزَمُوا النُّونَ في اليَمِينِ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِما هُوَ واقِعٌ»[٥].

---

(١) هذا البيت بعد البيت المستشهد به في ديوان الشماخ بن ضرار ٨٣، وذكر ابن ولاد (انظر: الانتصار ١٨٦) أن هذا البيت ساقط في بعض نسخ الديوان القديمة، وقال الأخفشُ عن البيت في معانيه ١/ ١٣٨: «وزعموا أن هذا البيت ليس له جواب».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٥، (هارون) ٣/ ١٠٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٥، (هارون) ٣/ ١٠٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٥، (هارون) ٣/ ١٠٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٦، (هارون) ٣/ ١٠٩.

(ط):

هذا مَرْدُودٌ إلى قَوْلِهِ قَبْلَ هذا: «قُلْتُ: فلِمَ أَلْزَمْتَ النُّونَ آخِرَ الكلمةِ؟ فقالَ: لكي لا يُشْبِهَ قَوْلَهُ: (إنَّهُ لَيَفْعَلُ)؛ لأنَّ الرَّجُلَ إذا قالَ هذا فإنَّما» يَنْوِي بِهِ الحالَ، هذا معنى كَلامِهِ[1]، ثُمَّ أَعْلَمَكَ ههنا -عاطِفًا على كَلامِهِ هناك- أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ (إنَّهُ لَيَفْعَلُ) مِنْ أَنْ يُنْوَى بهِ الاستقبالُ، إلى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2]، فهذا واقِعٌ لغيرِ الحالِ. [٢/ ١٤٣ب]

قال سيبويه: «قالَ اللهُ -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3]»[4].

قال أبو عليٍّ[5]: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، الفِعْلُ للحالِ دُونَ الاستقبالِ، وهذه اللامُ لو وَقَعَ عَلِمْتُ قَبْلَها لَعَلَّقَتْهُ.

فإنْ قِيلَ: كيفَ صارَ للحالِ دُونَ الاستقبالِ وقد اتَّصَلَ بِهِ يومُ

---

(١) ما بين الأقواس لفظه، وباقي لفظه هو: «يُخْبِرُ بِفِعْلٍ هو واقِعٌ فيه الفاعلُ»، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) سورة النحل ١٢٤، وقد ذكرها سيبويه في الكتاب (هارون) ٣/ ١٠٩.

(٣) سورة النحل ١٢٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٦، (هارون) ٣/ ١٠٩.

(٥) انظر: التعليقة ٢/ ٢١٦، دون عبارة: «لما أريد حكاية الحال». وانظر: البغداديات ١٠٣.

القيامةِ، كما تَقُولُ: (زيدٌ يُضرَبُ غدًا)؟

قِيلَ: أُرِيدَ حِكايةُ الحالِ وإنْ اتَّصَلَ بِهِ في المعنى ما هو مُسْتَقْبَلٌ، ولكَ أَنْ تَحْكِيَ بِهِ الحالَ كانتْ في ما مَضَى أو في ما يُسْتَقْبَلُ؛ ألا تَرى قَوْلَهُ ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[1]، فالقَصَّةُ قد مَضَتْ، والإشارةُ فيها كالإشارةِ إلى الحاضِرِ لَمَّا أُرِيدَ حِكايةُ الحالِ.

قال سيبويه: «وقالَ -عز وجل-: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[2]؛ لأنَّهُ مَوْضِعُ ابتداءٍ»[3].

(ط):

يُرِيدُ أنَّهُ لا يَحْسُنُ أنْ تَبْتَدِئَ به كَلامَكَ، فتقولَ: (لَتَفْعَلَنَّ) و(لَيَسْجُنُنَّهُ)، هذا يَعْنِي[4].

---

(١) سورة القصص ١٥.

(٢) سورة يوسف ٣٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٦، (هارون) ٣/ ١١٠.

(٤) فهم أبو العباس بن ولاد في الانتصار ١٨٧ من كلام سيبويه أن جملة (ليسجننه) فاعل (بدا)، وكذا النحاس في إعراب القرآن له ٢/ ٣٢٩، ولذا نسب إليه بعضهم جواز مجيء الجملة فاعلًا إذا كان الفعل قلبيًّا والجملة قبلها معلّق، انظر: مغني اللبيب ٤١٠ (مبارك)، والهمع ١/ ٥٢٥. ولم يفهم المبرد من كلامه ما فهمه المذكوران، بل فهم أنه جعل (بدا) بلا فاعل، فنقده على ذلك. والذي في كلام سيبويه أنه ذكر أن أفعال الظن والعلم قد تأتي بمعنى أفعال القسم فتجاب بجواب قسم، وجعل الفعل (بدا) من ذلك، وجعل (ليسجننه) جواب قسم لا فاعلًا،

=

هو مُثْبَتٌ في متن كتاب (ط)[1]، وعلى الطُّرَّةِ: «ليس مِن كلامِ سيبويه إلى آخِرِ الباب».

«﴿بَدَا لَهُم﴾ فِعْلٌ، والفِعْلُ لا يَخْلُو مِن فاعِلٍ، ومعناهُ عندَ النحويين أجمعين (بَدَا لهم بُدُوٌّ قالُوا: لَيَسْجُنُنَّهُ)[2]، وإنَّما أُضْمِرَ البُدُوُّ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ يَدُلُّ عليه قَوْلُهم (بَدا لهم)، وأُضْمِرَ (قالُوا) كما قال -تعالى جَدُّهُ-: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[3]، ولا يكونُ (لَيَسْجُنُنَّهُ) بَدَلًا مِن

ولم يتكلم على فاعل (بدا). وظاهر حاشية المازني القادمة تدل على ذلك، فهو لم ينقد سيبويه بجعله (ليسجننه) فاعلًا، بل ذكر أن النحويين أجمعين (أي: جميع البصريين) يمنعون جعل الجملة فاعلًا، ثم خرَّج الآية، مع أنه لا يتردد في الرد على سيبويه وتغليطه. وفي التذييل والتكميل ١/ ٥٦ أ، كلام سيبويه محتمِل لا صريح. وللسهيلي في نتائج الفكر ٤٣١ رأي في آية يوسف يظهر أنه فهمه من كلام سيبويه، وهو أن (بدا لهم ليسجننه) بمعنى (علمتُ لتأتينَّ)، ففاعل (بدا) في مثل هذا الأسلوب الضمير في (لهم)، فهو مرفوع محلًا مجرور لفظًا، نحو: كفى بالله. وأغرب صاحب تاج العروس (بدو) ٣٧/ ١٤٦-١٤٧ فكذر أن سيبويه يقدر الفاعل: بدا لهم بَدَاءٌ.

(١) يعني: الكلام القادم في الفقرة الآتية، وهو ثابت في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٥ب].

(٢) وقيل: الفاعل ضمير يعود إلى السجن المتقدم أو المفهوم من قوله: (ليسجننه)، وقيل: الفاعل ضمير إلى مفهوم من السياق كـ: بدا لهم أمر أو رأي، وقيل: اللام قائمة مقام (إنْ) المصدرية، وقيل: الفاعل جملة (ليسجننه). انظر المغني ٥٣٢، والدر المصون ٤/ ١٨١.

(٣) سورة الرعد ٢٣-٢٤.

الفاعِلِ؛ لأَنَّهُ جُملةٌ، والفاعِلُ لا يكونُ جُملةً[1]».

هذا تفسيرُ أبي عُثمانَ[2]. [٢/ ١٤٤أ]

هذا بابُ الحُرُوفِ التي لا تَقَدَّمُ فيها الأَسْماءُ الفِعْلَ

قال سيبويه: «وكذلك ما يَعْمَلُ فيه لَيْسَ كما يَعْمَلُ في الفِعْلِ»[3].

أيْ: كما يَعْمَلُ في الفِعْلِ، يُريدُ بها الفَصْلَ بينَ الجازِمِ والمجزومِ.

[٢/ ١٤٤ب] **قال سيبويه: «ويَجُوزُ الفَرْقُ في الكَلامِ في (إنْ) إذا لم تَجْزِمْ في اللَّفْظِ»[4].**

أيْ[5]: يجوزُ تقديمُ الاسمِ على الفِعْلِ إذا لم يُجْزَمِ الفِعْلُ، نحوُ: (إنْ زيدٌ فَعَلَ فَعَلْتُ)[6].

---

(١) في وقوع الفاعل جملةً خلاف على ثلاثة أقوال: المنع وهو قول الجمهور، والجواز ويُنسب إلى هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، والجواز بشرط كون المسنَد إليها قلبيًّا وأن يقترن بأداة تعليق، ويُنسب إلى الفراء وجماعة. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٠- والارتشاف ٣/ ١٢٣٠- والمغني ٥٢٤- وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٧.

(٢) جاءت الفقرة السابقة في متن (م٥)٥٧ب مسبوقة بعبارة «تفسير أبي عثمان». وانظر هذا التفسير عن أبي عثمان المازني في: الحلبيات ٢٣٩- ومختار التذكرة ٧٢. ونقل الشاطبي الحاشية نصًّا منسوبة إلى المبرد في المقاصد الشافية ٢/ ٥٤١، فقال: «وقَّع المبرد في كتاب سيبويه طُرَّةً نَصُّها».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٧، (هارون) ٣/ ١١١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٧، (هارون) ٣/ ١١٢.

(٥) في (ش٢)٢٥١ب: «إنه».

(٦) انظر: التعليقة ٢/ ٢١٨، من كلام الفارسي.

قال سيبويه: «فإِنْ جَزَمَتْ ففي الشِّعْرِ؛ لأَنَّهُ يُشَبَّهُ بـ(لَمْ)»[1].

أيْ: جَزَمَتِ الفِعْلَ بَعْدَ أَنْ كانَ تقديمُ الاسمِ قَبْلَ الفِعْلِ بَعْدَ (أَنْ) جائزًا في ضَرُورةِ الشِّعْرِ فَقَطْ، نحوُ: (إِنْ زيدٌ يَفْعَلْ أَفْعَلْ) .

قال سيبويه: «وإنَّما جازَ في الفَصْلِ»[2].

قال أبو عليٍّ[3]: «وإنما جازَ في الفَصْلِ»، أيْ: إنما جازَ الفَصْلُ بينَ (إِنْ) والفِعْلِ بالاسمِ إذا كانَ الفِعْلُ ماضيًا؛ لأَنَّهُ لا يَنْجَزِمُ، فلا يُشْبِهُ ما بَعْدَ (لَمْ).

قال سيبويه: «فجازَ هذا كَما جازَ إِضْمارُ الفِعْلِ فيها»[4].

قال أبو عليٍّ[5]: يَقُولُ: ليسَ تقديمُ الاسمِ على الفِعْلِ إذا كانَ ماضيًا بأَشَدَّ مِن حَذْفِ الفِعْلِ البَتَّةَ معَ فاعِلِهِ.

قال سيبويه: «وأَمَّا سائِرُ حُرُوفِ الجزاءِ فهذا فيهِ ضُعْفٌ في الكَلامِ»[6].

أيْ: الفَصْلُ فيهِ ضُعْفٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٧، (هارون) ٣/ ١١٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٧، (هارون) ٣/ ١١٢.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٨، (هارون) ٣/ ١١٣.

(٥) انظر: التعليقة ٢/ ٢١٩.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٨، (هارون) ٣/ ١١٣.

قال سيبويه: «قَوْلُ عَدِيٍّ بنِ زَيْدٍ:

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي»[1].

(ط[2]):

هذا مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُوراتِ[3]؛ لأَنَّهُ فَرَقَ بينَ (مَتَى) والفِعْلِ، وهو -أيضًا- مُسْتَقْبَلٌ، و(الواغِلُ): الذي يأتي الشَّرابَ لم يُدْعَ إليه[4]. [٢/ ١٤٦أ]

قال سيبويه: «ولو كانَ (فَعِلَ) كانَ أَقْوَى»[5].

أيْ: ولو كانَ: (واغِلٌ نابَهُمْ)[6].

هذا بابُ الحُرُوفِ التي يجوزُ أنْ يَلِيَها بَعْدَها الأسماءُ، وقد يجوزُ أنْ يَلِيَها بَعْدَها الأفعالُ

قال سيبويه: «وقالَ أبو النَّجْمِ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٨، (هارون) ٣/ ١١٣، والبيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد، كما في: ديوانه ١٥٦- والخزانة ٩/ ٣٧.

(٢) ليس في (ش٢)٢٥٢أ.

(٣) في طرة (ح٦)٤٤أ: «هذا البيت والذي قبله من قبيح الضرورات، (ج)»، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) انظر: الصحاح (وغل) ٥/ ١٨٤٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥٨، (هارون) ٣/ ١١٣.

(٦) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٠، من كلام الفارسي.

قُلْـــتُ لِشَـــيْبانَ: ادْنُ مِـــنْ لِقائِـــهِ
كَـــما نُغَـــدِّي القَـــوْمَ مِـــنْ شِـــوَائِهِ»[١].

في كتابِ الباهِلِيِّ[٢]، في ما حَكاهُ أبو بَكْرٍ: «شَيْبَانُ ابْنُهُ، أيْ: قُلْتَ له: ارْكَبْ في طَلَبِهِ؛ كَيْما نَصِيدُهُ، فنُغَدِّي القَوْمَ بِهِ مَشْوِيًّا، يَذْكُرُ ظَلِيمًا»[٣].

أَنْشَدَ لأبي النَّجْمِ: (قُلْتُ لشَيْبانَ ....)، فهذا قَوْلُ الخليلِ وسيبويهِ[٤]، وحَكى ابنُ سَعْدانَ[٥] النَّصْبَ بـ(كَما) إذا كانتْ بمعنى (كَيْما)، وقد حكاهُ الأَخْفَشُ سعيدٌ، (ج)[٦]. [٢/ ١٤٦ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٠، (هارون) ٣/ ١١٦، والبيتان من الرجز، وهما لأبي النجم، كما في: ديوانه ٧٠- والمعاني الكبير ٣٦٣- والخزانة ٨/ ٥٠١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٣٥أ]: «تُغَدي».

(٢) هو أبو يعلى محمد بن أبي زُرعة الباهلي (ت٢٥٧)، ولعل المراد بكتاب الباهلي نكته على سيبويه. وسبقت ترجمته في ص١٥٢.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٦، ونقل الفارسي في البغداديات ٢٩٠ هذه الحاشية عن أبي بكر «عن يعقوب أو غيره من أهل الثبت في اللغة»!، وعن البغداديات بلفظها صاحب الخزانة ٨/ ٥٠١.

(٤) يرى الكوفيون نصب المضارع بـ(كَما) التي بمعنى (كيما)، ويمنعه البصريون، انظر الخلاف في: الكتاب (هارون) ٣/ ١١٦- ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧- والإنصاف ٢/ ٥٨٥- وشرح الكافية ٤/ ٥١- والخزانة ٨/ ٥٠١.

(٥) حكى ابن سعدان ذلك في (مختصر النحو) له ص٥٢.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقلها صاحب الخزانة ٥/ ٥٠١.

هذا بابُ ما يُضافُ إلى الأَفْعالِ مِنَ الأسماءِ

قال سيبويه: «وجازَ هذا في الأَزْمِنةِ واطَّرَدَ فيها كَمَا جازَ للفِعْلِ أَنْ يكونَ صِفةً، .... فلم يُخْرِجُوا الفِعْلَ مِنْ هذا كَمَا لم يُخْرِجُوا الأَسْماءَ مِنْ أَلِفِ الوَصْلِ نحوُ (ابْنٍ)، وإنَّما أَصْلُهُ للفِعْلِ وتَصْرِيفِهِ»[(١)].

قال أبو عليٍّ[(٢)]: جازَ إضافةُ اسمِ الزَّمَانِ إلى الفِعْلِ وإنْ لم يَكُنْ بابُ الفِعْلِ أَنْ يُضافَ إليه كَمَا جازَ أَنْ يكونَ صِفةً وإنْ كانَ حَدُّ الصِّفةِ أَنْ تكونَ اسمًا، كـ(ضارِبٍ) و(حَسَنٍ) و(هاشِمِيٍّ) وما أَشْبَهَهُ، فكَمَا أُجْرِيَ مُجْرَى الاسمِ في أَنْ يُوصَفَ بهِ كذلك أُجْرِيَ مُجْراهُ في أنْ أُضِيفَ إليه هذا النوعُ من الأسماءِ.

قال أبو عليٍّ[(٣)]: حُكْمُ الإضافةِ أَنْ تكونَ إلى الاسمِ، وحُكْمُ أَلِفِ الوَصْلِ أَنْ يكونَ في الفِعْلِ، فكَمَا أُدْخِلَ أَلِفُ الوَصْلِ في بَعْضِ الأسماءِ كذلك أُضِيفَ بَعْضُ الأسماءِ إلى الفِعْلِ.

قال سيبويه: «ومِمَّا يُضافُ إلى الفِعْلِ -أيضًا- قَوْلُك: (ما رَأَيْتُهُ مِنْذُ كانَ عندي)، و(مُذْ جاءني)»[(٤)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٠، (هارون) ٣/ ١١٧.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٨، ومن هنا صحِّح ما في التعليقة.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٠، (هارون) ٣/ ١١٧.

قال أبو عليّ[1]: (مُذْ) و(مُنْذُ) على ضَرْبَيْنِ، يُسْتَعْملانِ مَرَّةً اسمينَ ومَرَّةً حَرْفَينِ، فمَنْ قالَ: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمانِ) جَعَلَهُ اسمًا، وكانَ مَوْضِعُهُ رَفْعًا بالابتداء وما بَعْدَهُ خَبَرُهُ، ومَنْ جَعَلَهُ حَرْفًا قالَ: (مُذْ يَوْمَينِ)، وكانَ مَوْضِعُهُ معَ المخفوضِ الذي بَعْدَهُ نَصْبًا.

وفي قَوْلِك: (مُذْ كانَ عندِي) و(مُذْ جاءني) اسمٌ ليسَ بحَرْفٍ؛ وذلك أنَّ حَرْفَ الخَفْضِ لا يَدْخُلُ على الفِعْلِ، لا تَقُولُ: (بِقَامَ) ولا (بِيَقُومُ).

ووَجَدْنا أسماءَ الزَّمَانِ قد أُضِيفَتْ إلى الفِعْلِ فجَعَلْناهُ اسمَ زَمانٍ مُضافًا إلى الفِعْلِ؛ إذْ لا يجوزُ إضافةُ حَرْفِ الجَرِّ إلى الفِعْلِ. [٢/ ١٤٧أ]

في نسخة (ج): «(ما رَأَيْتُهُ مُذْ كانَ عندي)، و(مُذْ جاءني)»[2].

قال سيبويه: «وقالَ يَزِيدُ بنُ عَمْرِو بنِ الصَّعِقِ:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي تَمِيمًا ... بآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا[3]

فـ(ما) لَغْوٌ»[4].

(ج)[5]: قال أبو إسحاق: «لأنَّ معنى (آيَةٍ) عَلامةٌ مِنَ الزَّمانِ،

---

(١) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، باختلاف.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٥٩ب، ورمز (ج) فيها يعني نسخة الزجاج.

(٣) من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق، كما في: شرح المفصل ٣/ ١٨- والخزانة ٢/ ٥١٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٠، (هارون) ٣/ ١١٨، والبيت من

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقلها صاحب الخزانة ٦/ ٥١٣.

وأُضِيفَ الفِعْلُ إلى الزَّمانِ لأنَّ الفِعْلَ مِنْ أَجْلِ الزَّمانِ ذُكِر؛ ألا تَرَى أَنَّكَ كَما تَذْكُرُهُ قَدْ دَلَّ على الزَّمانِ، ولا يَثْبُتُ كَما لا يَثْبُتُ الزَّمانُ»، وكانَ أبو إسحاقَ يَرى أَنَّهُ حِكايةٌ، وقالَ غيرُهُ: «الـمُرَادُ المَصْدَرُ»، وقالَ المبرِّدُ -في إضافة (آيةٍ) إلى الفِعْلِ-: «إنَّهُ بَعِيدٌ وجازَ على بُعْدِهِ لِلُزُومِ الإضافةِ (آيةً)، لأنَّ (آيةً) لا تكادُ تُفْرَدُ إذا أَرَدْتَ بها العَلامةَ».

قال أبو العباس[1]: إضافةُ (بِآيةِ) لا يَطَّرِدُ، إنما جاءَ في قَوْلِهِ: (بِآيةِ تُقْدِمُونَ ....)[2]، فأمَّا البيتُ الثاني فهي فيه مُضَافةٌ إلى المَصْدَرِ، كأَنَّهُ قالَ: (بِآيةِ حُبِّكُمْ)، جَعَلَ (ما) والفِعْلَ بمنزلةِ المَصْدَرِ.

قالَ سيبويه: «(ما) لَغْوٌ»، وقالَ الـمُبَرِّدُ: «(ما) والفِعْلُ مَصْدَرٌ»، وأَنْكَرَ ما قالَهُ سيبويهِ في هذا، (ج)[3].

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ فِي الْأَزْمِنَةِ: (كَانَ ذَاكَ زَمَنَ زَيْدٌ أَمِيرٌ)؟ فَقَالَ: لَـمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى (إِذْ) أَضَافُوهَا إِلَى مَا قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ....

---

(١) انظر: التعليقة ٢/ ٢٢٩، باختلاف يسير، وفيها: «إضافة (آية) إلى الفعل لا تطرد».

(٢) يعني قول الأعشى الذي ذكره سيبويه (هارون) ٣/ ١١٨:

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ على سَنَابِكِها مُدامًا.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقل صاحب الخزانة ٦/ ٥١٨ الحاشية عن النحاس، كما نقلها الزمخشري على حواشي الشرقية من نسخة (ط).

فشَبَّهُوا هذا بذلِكَ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي الْأَزْمِنَةِ حَتَّى تكُونَ بِمَنْزِلَةِ (إِذْ).

فَإِنْ قُلْتَ: (يَكُونُ هَذَا يَوْمَ زَيْدٌ أَمِيرٌ) كَانَ خطأً»[1].

في (حواشي مَبْرَمَانَ):

سألتُ المبرِّدَ: هل يجوزُ: (أَتَيْتُكَ شَهْرَ زَيْدٌ أَمِيرٌ)، و(سَنَةَ زَيْدٌ أَمِيرٌ)؟

فقال: كُلُّ ما كان في معنى (إِذْ) فجَيِّدٌ، ولا أُجِيزُ (آتِيكَ هذا)؛ لِمَا فَسَّرْنا؛ لأَنَّها جُعِلَتْ في موضع (إذا)، انتهى[2].

أيْ: إضافتَهُ إلى الجُمَلِ التي مِن مَبتدأٍ وخَبَرٍ. [٢/ ١٤٧ب]

قال أبو القاسمِ عبدُ الرحمنِ:

قِيلَ للأخفشِ: كيفَ جازَ أن تقولَ: (هذا يَوْمُ يَخْرُجُ)، فتضيفَ أسماءَ الأزمنةِ إلى الأفعال؟

فقال: لأنَّ الأزمنةَ كلَّها يجوزُ أنْ تكونَ ظُرُوفًا، فالظروفُ أَضْعَفُ من

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦١، (هارون) ٣/ ١١٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٥، وفيه: (أتيتك هذا)، وهو تحريف. ومثل هذا التحريف في تحقيق المقتضب ٣/ ١٧٧: «وتقول في المستقبل: أتيتك يومَ يقوم زيد» ، والصواب: آتيك؛ لأن المبرد يقول (في المستقبل)، وقد نص المبرد على هذا في ٤/ ٣٤٨. والمثال الذي في الحاشية هنا (آتيك هذا) معناه: آتيك شهرَ زيدٌ أمير، فـ(هذا) كناية عن المحذوف، وقد يكون الضبط «ولا أجيز (آتيك) هذا لما فسرناه».

سائرِ الأسماءِ، فَعَوَّضُوها الإضافةَ إلى الأفعال(١).

قال سيبويه: «جُمْلَةُ هذا البابِ أنَّ الزَّمَانَ إذا كانَ ماضِيًا أُضِيفَ إلى الفِعْلِ وإلى الابتداءِ والخَبَرِ؛ لأَنَّهُ في معنى (إِذْ)، فأُضِيفَ إلى ما أُضِيفَ إليه (إِذْ)، وإذا كانَ لِمَا لم يَقَعْ لم يُضَفْ إلَّا إلى الأَفْعالِ؛ لأَنَّهُ في معنى (إذا)، و(إذا) هذهِ لا تُضافُ إلَّا إلى الأفعالِ»(٢).

تفسيرُ أبي عُثمانَ(٣).

هذا بابُ (إِنَّ) و(أَنَّ)

قال سيبويه: «وتَقولُ: (بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، فـ(أَنَّكَ) في مَوْضِعِ اسمٍ مَرْفُوعٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: (بَلَغَنِي ذاكَ)»(٤).

«وتَقُولُ: (جِئْتُ على أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)، فـ(أَنَّهُ) في مَوْضِعِ اسمٍ مجرورٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: (جِئْتُ على ذاك)، فأَنَّ....».

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الإيضاح للزجاجي ١٣٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦١، (هارون) ٣/ ١١٩، وجاءت هذه الفقرة في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٤٧أ] على أنها من كلام سيبويه، وجاء النص على أنها من كلام المازني في متن (م٥)٦٠أ- وطرة (ح٢)١٣٥ب، كما سيأتي في الحاشية.

(٣) جاءت هذه العبارة قبل النص المحشى عليه في (م٥)٦٠أ، وجاء في طرة (ح٢)١٣٥ب: «قال أبو عثمان».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦١، (هارون) ٣/ ١٢٠.

قال سيبويه: «قَوْلُكَ: (رَأَيْتُ الضَّارِبَ أَبَاهُ زَيْدٌ)، فالمفعُولُ فيه ...»(١).

أيْ: (الضارِبَ أَباهُ زيدٌ)(٢).

قال سيبويه: «فهذا في هذا المَوْضِعِ شَبِيهٌ بـ(أَنْ)»(٣).

قال أبو عليٍّ(٤): التَّوْفِيقُ بينَ (الضارِبِ أَبَاهُ زيدٌ) وبينَ (بَلَغَني أنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ) أنهما اسمانِ في صِلةِ كُلِّ واحِدٍ منهما منصوبٌ ومرفوعٌ. [٢/ ١٤٨أ]

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (أنَّ)

قال سيبويه: «وقالَ اللهُ -عز وجل-: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾(٥)، وقالَ:

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ . . . . . .»(٦).

وأَنْشَدَ سيبويهِ في بابٍ تَرْجَمَتُهُ (هذا بابٌ مِنْ أَبْوابِ أَنَّ) في نُسْخةِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦١، (هارون) ٣/ ١٢٠.

(٢) أي: فالمفعول في (الضارب أباه زيد).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦١، (هارون) ٣/ ١٢٠.

(٤) انظر: التعليقة ٢/ ٢٣٠.

(٥) سورة الإسراء ١٠٠.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٢، (هارون) ٣/ ١٢١، وهذا صدر بيت من الرمل، وعجزه: (كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي)، وهو لعديِّ بن زيد كما في: ديوانه ٩٣- والخزانة ٨/ ٥٠٨، وكل هذا النص ليس في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٤٦أ].

أبي الحسَنِ وَحْدَهُ[١]: (لَوْ بغيرِ الماءِ حِلْقِي شِرْقٌ).

وتمامُهُ: (كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصاري)، قالَ أبو الحسَنِ: «وهذا عندَهُ شاذٌّ؛ لأنَّهُ قد شَبَّهَ (لَوْ) بحُرُوفِ الشَّرْطِ، فأَوْجَبَ أَنْ يَلِيَها الفِعْلُ، فقد أَضْمَرَ الفِعْلَ في البيتِ، قالَ اللهُ -عز وجل-: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٢]، فهذا على إِضْمارِ فِعْلٍ، و(لَوْ) مُشَبَّهَةٌ بحُرُوفِ الشَّرْطِ؛ لأَنَّهُ لا يَلِيها إِلَّا فِعْلٌ ظاهِرٌ أو مُضْمَرٌ، غيرَ أنَّها لا يُجازَى بها لِعِلَّةٍ ليسَ هذا مَوْضِعَ ذِكْرِها، (ج)[٣].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: (ما رَأَيْتُ مِثْلَهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي)، فَقَالَ: (إِنَّ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ ذَاكَ»[٤].

لا تَخْلُو (مُذْ) مِن أنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ أو مبتدأً، فإِنْ كانتْ حَرْفَ جَرٍّ انْفَتَحَ (أَنَّ)؛ لأنها في مَوْضِعِ اسمٍ، وإِنْ كانتْ مبتدأَةً انْفَتَحَتْ أيضًا (أَنَّ)؛ لأنَّ (أَنَّ) في مَوْضِعِ خَبَرِ المبتدأِ[٥].

---

(١) يعني: من النسخ التي عنده.

(٢) سورة الإسراء ١٠٠.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وظنَّه صاحب الخزانة ٨/ ٥٠٩ الأخفش الأوسط.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٢، (هارون) ٣/ ١٢٢، وفي الرَّباحية [انظر:٧٦ب]: «قول العرب: رأيته».

(٥) انظر: التعليقة ٢/ ٢٣٣، من كلام الفارسي.

قال (ب)[١]: (مُذْ) هنا حَرْفٌ، كأنَّهُ قالَ: (مُذْ خَلَقَ اللهُ إِيَّاي).

قوله: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي» يجوز في (أَنَّ) وجهان[٢]:

يجوز أنْ تكونَ في موضع خبرِ ابتداءٍ، وتقديره: ما رأيتُهُ مُذْ وَقْتُ خَلْقِ اللهِ لي، كما تقولُ: ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمُ الجمعةِ، فيكون (مُذْ) بمنزلة المبتدأ، ويكونُ التقديرُ: مُدَّةُ ذلك وَقْتُ خَلْقِ اللهِ لي.

وأمَّا الوَجْهُ الذي تكونُ فيه (أَنَّ) في موضع خَفْضٍ فهو بَيِّنٌ، وهو الذي ذَهَبَ إليه سيبويه في قوله: «كَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ ذَاكَ»[٣].[٢/ ١٤٩أ]

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ هذا البَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ هكذا»[٤].

قالِ أبو جَعْفَرٍ: قالَ سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ هذا البَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ هكذا»، يعني: أَنَّهُ قالَ: «وأَنَّها» بالفَتْحِ؛ حَمَلَهُ على الأَوَّلِ، ولو كَسَرَ لَجازَ[٥].

---

(١) انظر: التعليقة ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر الوجهين في: شرح السيرافي ٣/ ٣٤٠ (العلمية)- واللباب للعكبري ١/ ٣٧٢- والتذييل ٧/ ٣٤٦.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٢٧أ المنسوخة من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٢، (هارون) ٣/ ١٢٣.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

قال سيبويه: «ولِئَلَّا يُشَبِّهُوها بـ(أَنِ) الخَفِيفةِ»[١].

أيْ: فلا تَمْتَنِعُ (أَنِ) الخفيفةُ مِنْ أَنْ يُبْتَدَأَ بها، كما امْتَنَعَتِ الثَّقِيلةُ.

قال سيبويه: «كأَنَّهُ قالَ: (قُلْتُ لِمَهْ؟)، قُلْتُ: (لأَنَّ ذاكَ كذلك)»[٢].

أَرادَ بقَوْلِهِ: (لِمَهْ؟) حِكايةُ قَوْلِهِ: (لِمَ فَعَلْتَ؟)، ثمَّ قالَ: «لأَنَّهُ ظَرِيفٌ»[٣]. [٢/ ١٤٩ب]

هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (أَنَّ)

قال سيبويه: «قَوْلُهُ -ﷻ-: ﴿ذَٰلِكَ ۖ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ﴾[٤]، فـ(مَنْ) ليسَ مَحْمُولًا على ما حُمِلَ عليه (ذلك)، فكذلك تجوزُ (أَنَّ) مُنْقَطِعةً»[٥].

يعني بقَوْلِهِ «ليسَ مَحْمولًا على ما حُمِلَ عليه (ذلكَ)» لأنَّ (مَنْ) مبتدأٌ، وخَبَرُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ ﴿لَيَنصُرَنَّهُ﴾، ويَجُوزُ أنْ يكونَ جَزاءَهُ.

يعني بـ(ذلكَ) قَوْلَهُ: (ذلك وأَنَّ لكَ عندي ما أَحْبَبْتَ)[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٣، (هارون) ٣/ ١٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٣، (هارون) ٣/ ١٢٤.

(٣) هذه العبارة ثابتة في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٧أ].

(٤) سورة الحج ٦٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٣، (هارون) ٣/ ١٢٥، وفي الرَّباحية [انظر (ح١)٧٧أ]: «فكذلك يجوز أن تكون (أنَّ) منقطعةً»، وليس فيها ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ﴾.

(٦) الكتاب (هارون) ٣/ ١٢٥، وهو أول مثال في الباب.

(عنده): «يَجُوزُ أنْ تكونَ (أَنَّ) مُنْقَطِعةً».

قال سيبويه: «قال الأحوص:

عَوَّدْتُ قَوْمِي إِذَا مَا الضَّيْفُ نَبَّهَنِي ... عَقْرَ العِشَارِ عَلَى عُسْرِي وَإِيسَارِي

إِنِّي إِذَا خَفِيَتْ نَارٌ لِمُرْمِلَةٍ ... أُلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي

ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ ... أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ»[1].

فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مَحْمُولٍ عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ (ذَاكَ)»[2].

قالَ أبو جَعْفَرٍ[3]: وإنما لم يَجُزْ في (إِنَّ) ههنا إِلَّا الكَسْرُ لأَنَّ بَعْدَها اللامَ، كما قالَ -جَلَّ وعَزَّ-: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[4].

قوله: «إني إذا خَفِيَتْ نارٌ لمرمِلةٍ» لا يجوز في (إِنَّ) غيرُ الكَسْرِ؛ لأَنَّ (عَوَّدْتُ) قد تَعَدَّى إلى مفعولين، إلى (قومي) وإلى (عَقْرَ العِشَارِ)، ثم استأنفْتَ (إني إذا خَفِيَتْ).

وقوله: «ذاك وإني على جاري لذو حَدَبٍ» فكَسَرَ لأنه عَطَفَ جملةً على جملةٍ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٤، (هارون) ٣/ ١٢٥، والبيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري، كما في: ديوانه ١٣٣ - والحماسة البصرية ٢/ ٢٤٠ - والخزانة ١٠/ ٢٦٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٤، (هارون) ٣/ ١٢٦.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٧أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس. وانظر كلام النحاس في: الخزانة ١٠/ ٢٦٩.

(٤) سورة العاديات ١١.

وقوله: «فهذا لا يكون إلا مَسْتَأْنَفًا» يعني[١]: إذ كَسَرْتَ فهي مستأنفةٌ، وإذا فَتَحْتَ فهي من الجملةِ على (ذاك)، و(ذاك) خبرُ ابتداءٍ محذوفٍ، والله أعلم[٢].

قال سيبويه: «فهذا -أيضًا- يُقَوِّي ابتداءَ (إِنَّ) في الأَوَّلِ»[٣].

يعني الأَوَّلَ (ذلك وأنَّ لكَ عندي ....)[٤]. [٢/ ١٥٠أ]

هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (أَنَّ)

قال سيبويه: «وقالَ: ونَظِيرُها ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[٥]؛ لأَنَّهُ إنَّما هُوَ (لِذلكَ فلْيَعْبُدُوا)»[٦].

قال أبو عليٍّ[٧]: قَرَأْتُ على أبي بَكْرٍ، عن أبي العباس، قال أبو

---

(١) انظر الاختلاف في تفسير هذه العبارة في: اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه ص٢٣٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٢٧أ المنسوخة من نسخة أبي نصر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٤، (هارون) ٣/ ١٢٦.

(٤) الكتاب (هارون) ٣/ ١٢٥، وهو أول مثال في الباب، وجاء في التعليقة ٢/ ٢٣٨ أن المراد بالأول هنا قوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ [سورة الأنفال ١٤]، وهي ثالث مثال ذكره سيبويه ٣/ ١٢٥ (هارون) في الباب.

(٥) سورة قريش ١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٤، (هارون) ٣/ ١٢٧.

(٧) انظر: التعليقة ٢/ ٢٣٩، باختلاف يسير. ونقل الفارسي إعراب الأخفش وتعليق المبرد عليه في: البغداديات ١٨٧.

الحسنِ[1]: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[2].

قال أبو العباس: ليسَ المعنى كذلك، إنما فَعَلَ هذا بِهم لِكُفْرِهم، والقولُ في هذا ما ذَكَرَ الخليلُ، أيْ: لهذا فلْيَعْبُدُوا، أيْ: مِن أَجْلِهِ[3]، و(إِيلافِهم) بَدَلٌ مِنَ الأَوَّلِ.

[٢/ ١٥٠ب] قال سيبويه: «والمعنى: (ولأَنَّ هذه أُمَّتُكُمْ فاتَّقُونِ)[4]، و(لأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعُوا معَ اللهِ أحدًا)[5]، وأمَّا الـمُفَسِّرُونَ فقالوا: على ﴿أُوحِىَ﴾)»[6].

زيادةٌ في (أُخْرى) مِنْ هُنا[7].

---

(١) انظر: معاني الأخفش ٢/ ٥٤٥، قال: «فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش، أي: فعل ذلك لإيلاف قريش».

(٢) سورة الفيل ٥، وسورة قريش ١.

(٣) وفي متعلق اللام قول ثالث، وهو أنه عَجَبٌ مقدَّر، نحو: اعجبوا أو اعجب يا محمد لإيلاف قريش. انظر: تفسير الطبري ١٢/ ٧٠٠- والبحر المحيط ٨/ ٥١٤.

(٤) يعني المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، وقراءة (وأَنَّ) بفتح الهمزة قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٤٤٦- والنشر ٢/ ٣٢٨.

(٥) يعني المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾. سورة الجن ١٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٤، (هارون) ٣/ ١٢٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٧أ]: «على ﴿أُوحِىَ﴾ كما كانَ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ على ﴿أُوحِىَ﴾»، وهذه روايةُ (أخرى) كما في الحاشية القادمة.

(٧) أي: أن تفسير المعنى هذا ليس في (أخرى)، أي أن النص المحشى عليها ليس في الـ(أخرى).

في (أُخرى): «كما كانَ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾ على ﴿أُوحِيَ﴾»[1].

قال سيبويه: «وتقولُ: (لَبَّيكَ إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَنَّ)»[2].

قالَ أبو جَعْفَرٍ: الاختيارُ عِنْدَ أَهْلِ العربيةِ (لَبَّيْكَ إِنَّ) بالكَسْرِ؛ لأَنَّهُ أَبْلَغُ، وسَمِعْتُ أبا بَكْرٍ محمَّدَ بنَ جَعْفَرٍ يُعْرَفُ بابنِ الإِمامِ[3]، يَقُولُ: سَمِعْتُ عليَّ بنَ عبدِالعزيزِ[4]، يقولُ: سَمِعْتُ أبا عُبَيْدٍ القاسِمَ بنَ سَلَّامٍ وأبا يُوسُفَ بنَ السِّكِّيتِ يُلَبِّيَانِ: (لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ والنِّعْمةَ لكَ)، (ج)[5].

قال سيبويه: «ولَوْ قالَ إِنْسانٌ: إِنَّ (أَنَّ) في مَوْضِعِ جَرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنَّهُ حَرْفٌ كَثُرَ اسْتِعْمالُهُ في كَلامِهم فجازَ فيه حَذْفُ الجارِّ، كما حَذَفُوا

---

(١) هذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح١) ٧٧ب].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٥، (هارون) ٣/ ١٢٨.

(٣) هو: محمد بن جعفر الرَّبَعيُّ البغدادي، أبو بكر، المعروف بابن الإمام، توفي في عشر المائة، من رجالات الحديث، توفي بدمياط بمصر، سنة (٣٠٠). انظر: العبر لابن حجر ٢/ ١٢١- وشذرات الذهب ٢/ ٢٣٦.

(٤) هو: علي بن عبد العزيز بن المَرْزَبانِ، أبو الحسن البغوي، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، من كبار رجالات الحديث، ثقة مأمون، توفي سنة (٢٨٧). انظر: العبر لابن حجر ٢/ ٨٣- والوافي بالوفيات ٢١/ ١٦١.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦) ٤٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(رُبَّ) في قَوْلِهِم:

وَبَلَــــدٍ تَحْسَــــبُهُ مَكْسُــــوحا(١)

لكانَ قَوْلًا قَوِيًّا»(٢).

قالَ أبو جَعْفَرٍ: سَأَلْتُ عنه أبا الحسَنِ، فقال: «أبو العبَّاسِ يُغَلِّطُهُ في هذا؛ لأَنَّكَ إذا حَذَفْتَ [الحَرْفَ نَصَبَ] الفِعْلُ، فصارَ مَوْضِعُ (أَنَّ) مَوْضِعَ نَصْبٍ، وليسَ كذا «وَبَلَدٍ»؛ لأنَّ الواوَ بَدَلٌ مِنْ (رُبَّ)».

و(المَكْسُوحُ): المَكْنُوسُ(٣)، يَصِفُها بالخَرَابِ، (ج)(٤).

قال سيبويه: «إلَّا أَنَّهُ يَحْتَجُّ الخليلُ بأَنَّ المعنى مَعْنَى اللامِ»(٥).

(ط):

يعني أنَّ اللامَ هي العامِلةُ في (أَنَّ المساجِدَ للهِ) في المعنى، فكأَنَّها مُقَدَّمةٌ.

(فا) علامةُ أبي عليٍّ، (ب) علامةُ ابنِ السَّرَّاجِ، (س) علامةُ

(١) من الرجز، وهو لأبي النجم، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٠ – وأساس البلاغة (طوح) ٢٨٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٥، (هارون) ٣/ ١٢٨.

(٣) انظر: الصحاح (كسح) ١/ ٣٩٨.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وما بين المعقوفتين ليس واضحًا في المخطوطة.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٥، (هارون) ٣/ ١٢٩، وليس (الخليل) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٧أ].

الـمُبَرِّدِ. [٢/ ١٥١أ]

هذا بابُ (إنّما) و(أنّما)

قال سيبويه: «اعلَمْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فيهِ (أَنَّ) تَقَعُ فيهِ (أَنَّما)، وما ابْتُدِئَ بَعْدَها صِلَةٌ لها»(١).

(فا):

كانَ (ما) هذه هي الكافَّةَ؛ لأنها لَمَّا دَخَلَتْ كَفَّتْها عَنِ العَمَلِ، وتَرَكْتَها تُوصَلُ كما كانتَ تُوصَلُ قَبْلَ دُخُولِها.

قال سيبويه: «وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إِنَّما تَقْتُلُ النِّيَّامَ) على الابتداءِ»(٢).

إذا ابْتَدَأَ فكَسَرَ (إِنَّما) جَعَلَ الإِبْلاغَ قَوْلًا، كأَنَّهُ قالَ: (قُلْ إنما تَقْتُلُ)(٣).

قال سيبويه: «إِلَّا مُبْتدأَةً بمنزلةِ (إذا) لا تَعْمَلُ في شَيْءٍ»(٤).

(ط):

«إِلَّا مُبْتدأَةً»، يعني بِقَوْلِهِ أَنَّها بمنزلةِ فِعْلٍ مُلْغًى؛ لأَنَّ التي في قَوْلِك

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٥، (هارون) ٣/ ١٢٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٥، (هارون) ٣/ ١٣٠.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢٤٢، من كلام الفارسي، وللحاشية في التعليقة تكملة.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٦، (هارون) ٣/ ١٣٠، وهذا لفظ الشرقية، أما لفظ الرباحية فسيأتي في الحاشية.

(إنَّما) بمنـزلةِ (إذا)، و(إذا) لا تَعْمَلُ شيئًا[1]. [٢/ ١٥١ب]

قال سيبويه: «فمَنْ ثَمَّ لم يَجُزْ (رَأَيْتُكَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، فإنَّما أَدْخَلْتَ (إِنَّما) على كَلامٍ مُبْتَدإٍ»[2].

(فا):

لو فَتَحَ على البَدَلِ مِنَ الكافِ -لاشتمالِ المعنى عليهِ- لكانَ وَجْهًا، فأمَّا حَمْلُها على زِيادةِ الكافِ فذلك في (أَرَأَيْتَكَ) قد جاءَ، وإنما يكونُ ما ذكرنا مِنَ البَدَلِ في (وَجَدْتُ) إذا أُرِيدَ بِها وِجْدانُ الضَّالَّةِ.

قال سيبويه: «فلا يكونُ الخَبَرُ ولا الحَدِيثُ الرَّجُلَ ولا زَيْدًا»[3].

الذي ذَكَرَ أنَّ الرَّجُلَ لا يكونُ الشَّأْنَ والحديثَ ولا الـمُؤَاخاةَ.

قال (ب): إلَّا أنْ تَجْعَلَهُ على قَوْلِكَ: (عِتَابُكَ السَّيْفُ)[4].

قال سيبويه: «وقالَ .....:

أَرانِيْ -ولا كُفْرَانَ للهِ- إنَّما أُوَاخِي مِنَ الأَقْوامِ كُلَّ بَخِيلِ»[5].

---

(١) هذا لفظ الرَّباحية [انظر:(ح١)٧٧ب]، وكأنَّ الحاشية اختلطت فيه بلفظ المتن.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٦، (هارون) ٣/ ١٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٦، (هارون) ٣/ ١٣١.

(٤) أي: جعل السيف عتابًا اتساعًا ومجازًا، فهو تمثيل قائم على الاستعارة. انظر: المقتضب ٤/ ٤١٣- والإيضاح للقزويني ٢٦٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٦، (هارون) ٣/ ١٣١.

سَأَلْتُ أبا الحسنِ عنه فلم يُجِزْ إلَّا (إنَّما) مكسورةً؛ لأنَّ (إنَّ) لو وَقَعْتَ ههنا كانتْ مكسورةً، وذلك أنَّ (أَرَى) قد تَعَدَّتْ إلى المفعول الأول، وجِئْتَ بجُمْلةٍ بَعْدَه فابْتَدَأْتَها، وصارتْ في مَوْضِعِ الخبرِ، كما تَقُولُ: (أَرَى زيدًا صاحِبُهُ كُلُّ بَخِيلٍ)، (ج)[1]. [٢/ ١٥٢أ]

هذا بابٌ تكونُ فيه (أنَّ) بَدَلًا مِنْ شيءٍ ليسَ بالأوَّلِ[2]

قال سيبويه: «مِنْ ذلك ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[3]، فـ(أَنَّ) مُبْدَلةٌ مِنْ (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ)»[4].

قال (ب): تَبْدِلُهُ منهُ؛ لاشتمالِ المعنى عليه.

قال سيبويه: «ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ -عز وجل-: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[5]، بَدَلٌ مِنْ (كَمْ)»[6].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن فيها هو الأخفش الأصغر، وقد نقلها الزمخشري في حواشي الشرقية من نسخة (ط) باختلاف يسير.

(٢) في الرَّباحية [انظر:٧٧ب]: «ليس بالآخِرِ».

(٣) سورة الأنفال ٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٢.

(٥) سورة يس ٣١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٢، و(بدل من كم) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٧ب].

أيْ: بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ (كَمْ)، لا مِنْ لَفْظِ (كَمْ)[1]؛ لأَنَّ (يَرَوْا) لا يَجُوزُ أنْ تَعْمَلَ في (كَمْ) خَبَرًا كانتْ أوِ اسْتفهامًا؛ لأنَّها في المَوْضِعَينِ مُنْقَطِعةٌ مِمَّا قَبْلَها، فالعامِلُ فيها (أَهْلَكْنا)، وليس المعنى (أَهْلَكْنا أَنَّهم لا يَرْجِعُونَ).

و(س)[2] يَقُولُ: (أَهْلَكْناهُمْ بأنَّهم لا يَرْجِعُونَ)، أيْ: بالاسْتِئْصالِ.

(ط):

ذَهَبَ سيبويه إلى أنَّ (أَنَّ) بَدَلٌ مِنْ (كَمْ)، وغَلَّطَهُ الـمُبَرِّدُ[3]، وقالَ: (كَمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ(أَهْلَكْنا)، و(أنَّهم) في مَوْضِعِ نَصْبٍ، المعنى عنده (بأنَّهم)، أيْ: (أَلَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهم مِنَ القُرُونِ بالاسْتِئْصالِ)، وأَنْكَرَ أنْ تكونَ (كَمْ) منصوبةً بـ(يَرَوا)؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَهُ، ومُحَالٌ أنْ يَدْخُلَ الاستفهامُ في خَبَرِ ما قَبْلَهُ، وكذا حُكْمُها وإنْ كانتْ خَبَرًا، وإلى هذا ذَهَبَ القَرَأَةُ[4] في أنَّ (كَمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ(يَرَوا)، وهذا مُحَالٌ، وإنْ أَوْمَأَ إليه سيبويه. [٢/ ١٥٢ب]

قال سيبويه: «ومِمَّا جاءَ مُبْدَلًا مِنْ هذا البابِ ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ

---

(١) وكذا خرَّج ابن هشام في شرح الشذور ٤٧٤ قول سيبويه هنا.

(٢) (س) هنا رمز أبي العباس المبرد، وسيأتي تخريج قوله في التعليق على الحاشية القادمة.

(٣) انظر: التعليقة ٢/ ٢٤٥، وغلط ابن هشام إعراب سيبويه في المغني ٢٤٣.

(٤) ممن قال بهذا: الفراء في معانيه ٢/ ٣٧٦، وانظر: البحر المحيط ٧/ ٣١٨.

﴿وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[١]، .... »[٢].

هذا يَدُلُّ على تَمَامِ مَعْنَى الكَلامِ بـ(أَنَّ) الأُولى وافتقارِهِ إليها، واستغنائِهِ عَنْ (أَنَّ) الثانيةِ، (واستغناءُ المعنى عَنْ (أَنَّ) الثانيةِ[٣] يَدُلُّ على أنَّها مُكَرَّرةٌ غيرُ بَدَلٍ[٤]، يعني في قَوْلِهِ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ....﴾.

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ مِثْلَ ذلك قَوْلُهُ -تَبارَكَ وتعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٥]»[٦].

(ط):

مَذْهَبُ الخليلِ وسيبويه[٧] أنَّ (أَنَّ) الثانية مُبْدَلةٌ مِنُ الأُولى.

---

(١) سورة المؤمنون ٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٢.

(٣) ليس في (ش٣)٢٦٢ب.

(٤) هذا ردٌّ لإعراب سيبويه (أنَّ) الثانية بدلًا من (أنَّ) الأولى، بل هي توكيد لفظي لها، وهذا من ردود المبرد على سيبويه في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٨٨)، وانظر المقتضب ٢/ ٣٥٦- والتعليقة ٢/ ٢٤٥.

(٥) سورة التوبة ٦٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٣.

(٧) نقل سيبويه هذا القول عن شيخه الخليل، ولم يعلق عليه بشيء. وصاحب الحاشية نسب القول إلى الخليل وسيبويه معًا. وذكر ابن أبي سعيد السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١ أن الذي أراده الخليل بالمثلية -والذي من أجله ذكره سيبويه- مجيء (أنّ) مفتوحةً بعد فتح (أنّ) =

وزَعَمَ المُبَرِّدُ[١] أنَّ هذا القَوْلَ مردودٌ، وأنَّ الصحيحَ ما قالَ الجَرْمِيُّ، قال: «إنَّ الثانيةَ مكرَّرةٌ للتَّوكيدِ، ونَظِيرُهُ ﴿هُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾[٢]، ﴿أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[٣]».

قالَ الأَخْفَشُ[٤]: «فوُجُوبُ[٥] النَّارِ لهُ»، قالَ المبرِّدُ: «وهذا خَطَأٌ؛ لأنَّهُ يَبْتَدِئُ (أَنَّ) ويُضْمِرُ الخَبَرَ».

قالَ عليُّ بنُ سُليمانَ: «فالوَاجِبُ أنَّ لَهُ نارَ جهَنَّمَ».

قال سيبويه: «قَوْلِ ابنِ مُقْبِلٍ: ....

وأَنِّيْ إذا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَها ... فإنِّي على حَظِّي مِنَ الأَمْرِ جامِحُ»[٦].

.... والوَجْهُ والحَدُّ ما قُلْتُ لَكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وبَلَغَنا أنَّ الأَعْرَجَ

الأولى من قبل أن يتم الكلام الذي فيه (أنّ) الأولى، ولا يتصور أن مرادهما البدلية لوجود الفاء في (فأنَّ).

(١) انظر إعراب المبرد ونقله عن الأخفش والجرمي في: المقتضب ٢/ ٣٥٦-٣٥٧- ومسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٨٨-١٨٩)- والتعليقة ٢/ ٢٤٦.

(٢) سورة النمل ٥، وفي الآية واو قبل (هم) الأولى.

(٣) سورة الحشر ١٧.

(٤) جوَّد الأخفش في معانيه ١/ ١٢٤ هذا الإعراب، وجوَّز إعراب الخليل وسيبويه.

(٥) في (ش٢)٢٥٨أ: «فوجب»، وهو تحريف.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٤، والبيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل، كما في: ديوانه ٤٦- وشرح أبيات الكتاب ١/ ١١٦.

قَرَأ ....»[١].

قالَ أبو الحسَنِ: «كذا أَنْشَدَهُ «فإِنِّي» بكَسْرِ الهمزة، وحكى أنَّ الأَعْرَجَ[٢] قَرَأَ: ﴿ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٣]، وأبو عَمْرِو بنُ العَلاءِ كذلك».

وأبو الحسَنِ يُجِيزُ الفَتْحَ على أنْ تكونَ (أَنَّ) مُكَرَّرةً على قَوْلِ سيبويهِ[٤].

وقَوْلُ الجَرْمِيِّ وأبي العبَّاسِ أَنَّ (أَنَّ) أُعِيدَتْ توكيدًا، وقَوْلُ الأخفشِ سَعِيدٍ[٥]: أنَّ ذلك على إِضْمارٍ، أيْ: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٤، والبيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل، كما في: ديوانه ٤٦- وشرح أبيات الكتاب ١/ ١١٦.

(٢) قرأ الأعرج ونافع بفتح (انَّ) الأولى وكسر الثانية، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحهما، وقرأ باقي السبعة بكسرهما، انظر: السبعة ٢٥٨- البحر المحيط ٤/ ١٤٤- والنشر ٢/ ٢٥٨، وعلى ذلك فقوله بعد ذلك «وأبو عمرو بن العلاء كذلك»، ليس دقيقًا، فأبو عمرو يوافق الأعرج في (انَّ) الثانية، ويخالفه في الأولى.

(٣) سورة الأنعام ٥٤، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

(٤) انظر هذه الأقوال وتخريجها في التعليق على الحاشية السابقة.

(٥) جوَّد الأخفش في معانيه ١/ ١٢٤ هذا الإعراب في آيتي التوبة والأنعام، وجوَّز إعراب الخليل وسيبويه.

فوُجُوبُ النَّارِ لَهُ)، ثم وُضِعَ (أَنَّ) مَوْضِعَ المصْدَرِ، قالَ أبو العبَّاسِ: «هذا قول ليسَ بالقَوِيِّ؛ لأَنَّهُ يَفْتَحُها مُبْتَدَأَةً ويُضْمِرُ الخَبَرَ»، وكذلك قالَ في قَوْلِهِ -جَلَّ وعَزَّ-: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، أيْ: (فوُجُوبُ الرَّحْمَةِ لَهُ)، وقال أبو العباس: «والقَوْلُ عندَنا التَّكْرِيرُ»، (ج)[1].

(ط):

«ونَظِيرُ ذلك في الابتداءِ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[2]، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، وبَلَغَنا ....»[4].

قال سيبويه: «ونَظِيرُ ذا البَيْتُ الذي أَنْشَدْتُكَ»[5].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٩ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن فيها هو الأخفش الأصغر، وقد نقل الزمخشري هذه التعليق على حواشي الشرقية من نسخة (ط) باختلاف يسير.

(٢) سورة هود ٢٢.

(٣) سورة النحل ١١٠.

(٤) هذا لفظ (ح٦)٤٩ب- و(م٥)٦٤أ، وقبل الآية الثانية في (م٥) لفظة «ومثله»، وثبتت الآية الأولى فقط في (ح١)٧٧ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٧، (هارون) ٣/ ١٣٤.

(أُخرى):

«ونَظِيرُ ذلكَ في الابتداءِ ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]».

[٢/ ١٥٣أ]

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (أنَّ) تكونُ (أنَّ) فيه مَبْنِيَّةً على ما قَبْلَها

قال سيبويه: «تُرِيدُ: (إِنَّكَ لا مَحَالَةَ ذاهِبٌ)»[2].

كذا في الكِتابِ، وإنما الوَجْهُ: (إِنَّكَ ذاهِبٌ لا مَحَالَةَ).

[٢/ ١٥٣ب]

قال سيبويه: «بَيْتِ الأَسْوَدِ بنِ يَعْفُرَ:

أَحَقًّا بَنِي أَبْناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المجَالِسِ[3]

فزَعَمَ الخليلُ أنَّ التَّهَدُّدَ ههنا بمنزلةِ (الرَّحِيلُ بَعْدَ غَدٍ)، وأَنَّ (أَنَّ) بمنزلتِهِ، ومَوْضِعَهُ كمَوْضِعِهِ ونَظِيرُ (أَحَقًّا أَنَّكَ ذاهِبٌ) ....»[4].

قال أبو جَعْفَرٍ: هو كلامٌ مُشْكِلٌ.

---

(١) سورة النحل ١١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٨، (هارون) ٣/ ١٣٥.

(٣) من الطويل، وهو للأسود بن يعفر، كما في: ديوانه ٤٢- والأغاني ١٣/ ٢٢- والخزانة ١/ ٤٠١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٨، (هارون) ٣/ ١٣٥.

وسألتُ عنه أبا الحسن، فقال: «لأنَّكَ تقولُ: (أَحَقًّا أَنْ تَتَهَدَّدُوا)، وكذا: (أَحَقًّا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)»، قال: «فـ(حَقٌّ) عندَهُ ظَرْفٌ، كأَنَّهُ قالَ: (أَفي حَقٍّ انطلاقُك)»، قال: «وحقيقتُهُ أَنَّ مِنْ حَقٍّ أَنَّكَ مُنطَلِقٌ، مِثْلُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]».

قال محمدُ بنُ يَزِيدَ: «لم يُجِزِ الخليلُ كَسْرَ (إِنَّ) ههنا لأَنَّهُ يكونُ التَّقْدِيرُ (إِنَّكَ ذاهِبٌ حَقًّا)، ثم تُقَدِّمُهُ، ومُحالٌ أَنْ يَعْمَلَ ما بَعْدَ (إِنَّ) في ما قَبْلَها، ولو كانَ العامِلُ فيه فِعْلًا جازَ فيه التَّقديمُ والتَّأخيرُ، نحوُ: (حَقًّا ضَرَبْتَ زَيْدًا)، ولا يجوزُ (حَقًّا زيدٌ في الدَّارِ)، فلذلك اضْطُرَّ إلى تَقْديرِ (في)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَحَقٌّ أَنَّكَ ذاهِبٌ)، فإنْ قُلْتَ: (أَمَّا حَقًّا فإِنَّكَ ذاهِبٌ) جازَ؛ لأَنَّ العامِلَ مَعْنَى (أَمَّا)».

وسَمِعْتُ أبا إسحاقَ يقولُ: «نَظَرْتُ في (أَحَقًّا) وفَكَّرْتُ، فلم أَجِدْ يَصِحُّ فيه إِلَّا قَوْلَ سيبويه على حَذْفِ (في)»[2].

قال سيبويه: «قَوْلُ العَبْدِيِّ:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ»[3].

---

(١) سورة يوسف ٨٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٤٩ب، وأبو الحسن فيها هو الأخفش الأصغر.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٨، (هارون) ٣/ ١٣٦، والبيت من الوافر، وهو للمفضَّل عياض بن معشر النُّكري العبدي، كما في: الأصمعيات ٢٠٠- والخزانة ١٠/ ٢٧٧.

(ط):

«قالَ (فَرِيقُ) كما تَقُولُ للجَماعةِ (صَدِيقٌ)، وقالَ -تعالى جَدُّهُ-: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1]»[2]. [٢/ ١٥٤أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (لَا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ) فَإِنَّمَا حَمَلُوا (أَنَّ) عَلَى أَنَّ فِيهِ إِضْمَارَ (مِنْ)، عَلَى قَوْلِهِ: (لَا مَحَالَةَ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)»[3].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): إذا قُلْتَ: (لا مَحالةَ أنكَ ذاهِبٌ)، فـ(أَنَّكَ) في موضعِ رفعٍ لخبرِ الابتداءِ، كما تقول: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِن زَيْدٍ، تقديره: رَجُلٌ أَفْضَلُ مِن زيدٍ، وأَدْخَلْتَ (لا).

وفي الحواشي أيضًا: (بُدٌّ أنك ذاهِبٌ)، كأنكَ قُلْتَ: بُدٌّ ذهابُكَ، كأنك قُلْتَ: مُوَسَّعٌ عليه ذهابُكَ، لأنَّ معنى (بُدٍّ) مُوَسَّعٌ، فإذا قال: (لَا بُدَّ) فكأنَّهُ قال: غيرُ مُوَسَّعٍ أَنَّكَ ذاهِبٌ انتهى[4].

---

(١) سورة ق ١٧.

(٢) هذا في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٨أ]، وليس في الشرقية، وهي في متن (م٥)٦٤ب مسبوقة بكلمة «الحَقُّ»، أي: أن هذه العبارة ملحقة بالكتاب وليست منه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦٩، (هارون) ٣/ ١٣٧.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣١٥. ولم أجد تفسير (بُدٍّ) بموسَّع، والمشهور أنها في قولهم: (لا بُدَّ) بمعنى: لا فراقَ ولا مَحالةَ ولا عِوَضَ. وذكر في التاج ٧/ ٤٠٦: «قَالَ شَيخنَا: قَالُوا: وَلَا يُستعمَل إِلاَّ فِي النفيِ، واستعمالُه فِي الإِثبات مُوَلَّد». وانظر: الصحاح (بدد) ٢/ ٤٤٥- وتحرير ألفاظ التنبيه ٩٥.

قال سيبويه: «لم تُضْطَرَّ إلى أَنْ تجعَلَ الجَهْدَ ظَرْفًا للقِصَّةِ، لأَنَّ ابْتَدَاءَ (إِنَّ) يَحْسُنُ ههنا، وتَقُولُ ....»[1].

زيادةٌ في (ط)[2]:

يعني بقَوْلِهِ: إنَّكَ «لم تُضْطَرَّ إلى أنْ تَجْعَلَ الجَهْدَ ظَرْفًا»، أيْ: كَمَا اضْطُرِرْتَ إليه في قَوْلِكَ: (جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عالِمٌ)؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ على ابتداءِ (إنَّ) ههنا، كَمَا لا تَقُولُ: (اليومَ إِنَّكَ خارِجٌ).

فإذا قُلْتَ: (جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ عالِمٌ) لم يَجُزْ أنْ يكونَ الجَهْدُ إِلَّا ظَرْفًا[3]؛ لأَنَّكَ لو جَعَلْتَهُ مفعولًا[4] كانَ مِنْ صِلةِ (أنَّ) ولا يجوزُ تقديمُهُ، ومعَ ذلك أَنَّكَ لم تَجِئْ بخَبَرِ المبتدأِ[5]، فإذا قُلْتَ: (أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي ....) حَسُنَ ابتداءُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٠، (هارون) ٣/ ١٣٩.

(٢) كل هذه الحاشية ثابتة في متن الرَّباحية، مبدوءة بـ(يعني) مختومة بـ(إلى الظرف) [انظر: (ح١)٧٨ب- و(ح٢)١٣٨أ]، وكذا في (م٥)٦٥أ، إلَّا في (ح٦)٥٠أ فتنتهي الحاشية بقوله (خارج)، والباقي فيها من كلام سيبويه.

(٣) (جَهْدَ رأيي) هنا جرى مجرى ظرف الزمان توسَّعًا، أي: في جهد رأيي علمُك. انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٠٦.

(٤) في حاشية (ح٦)٥٠أ: «أي: مصدرًا»، أي: مفعولًا مطلقًا.

(٥) في متن (م٥)٦٥أ: «لم تجئ بالمبتدأ»، وفي حاشيتها: «في نسخة (ع): ومع ذلك أنك لم تجئ بخبر المبتدأ»، والمراد بنسخة (ع) نسخة أبي العباس المبرد، وقد ذكر الفارسي النسختين في التعليقة ٢/ ٢٥١ وشرحهما.

(إِنَّ)، ونَصَبْتَ (جَهْدَ) بالفِعْلِ[1] لا بالظَّرْفِ؛ لأنَّكَ لم تُضْطَرَّ إلى الظَّرْفِ.[٢/ ١٥٥أ]

قال سيبويه: «وبَعْضُ العَرَبِ يَرْفَعُ في ما حَدَّثنا يُونُسُ، وزَعَمَ أنَّهُ يقولُ أيضًا: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2]»[3]

قال أبو بَكْرٍ[4]: قال أبو العبَّاس: قال أبو عُثمانَ[5]: «مَنْ قال: (مِثْلَ ما) بَنى (مِثْلَ) معَ (مَا)، يَجْعَلُهُ بمنزِلةِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وإنْ كانتْ (مَا) زائِدةً»، وأَنْشَدَ أبو عُثمانَ:

وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ ... مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[6]

---

(١) الذي في معنى (أمَّا)، وهو: مهما يكن من شيء. انظر: التعليقة ٢/ ٢٤٩.

(٢) سورة الذاريات ٢٣، وفي (مثل) قراءاتان سبعيتان، الرفع، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، والفتح، وهي قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٦٠٩- والبحر ٨/ ١٣٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٠، (هارون) ٣/ ١٤٠.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٦٥ب، وانظر رواية ابن السراج في الأصول ١/ ٣٧٥، ورواية الفارسي عنه في البغداديات ٣٣٩.

(٥) وانظر رأي المازني في: الخصائص ٢/ ١٨٢- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٤- وشرح المفصل ٨/ ١٣٥.

(٦) من الرمل، وهو للنابغة الجعدي رضى الله عنه، كما في: ديوانه ٨٧- والنبات للأصمعي ٣٥- والمعاني الكبير ٥٩٤، و(الحُمَّاض): عُشْبَةٌ بَرِيَّةٌ من عُشْبِ الرَّبِيع حامِضٌ شَديدُ الحَمْض وزَهْرُهُ أَحْمَرُ ووَرَقُه أَخْضَرُ، انظر: التاج ١٨/ ٣٠٤.

قال سيبويه: «قالَ النَّابِغةُ الجَعْدِيُّ:

قُرُومٌ تَسَامَى عِنْدَ بابٍ دفِاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذُ المَرْءُ الكَرِيمُ فيُقْتَلَا»[١]

قالَ أبو عُثمانَ[٢]: أنا لا أُنْشِدُهُ إلَّا (كأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ) فأَنْصِبُ (يُؤْخَذُ)؛ لأنَّها (أَنِ) التي تَنْصِبُ الأَفْعالَ دَخلَتْ عليها كافُ التَّشْبيهِ.

قالَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ[٣]: يُرِيدُ سيبويهِ أَنَّ المعنى (كما أَنَّهُ يُؤْخَذُ).

قال سيبويه: «فـ(مَا) لا تُحْذَفُ ههنا كما لا تُحْذَفُ في (إمَّا) في قَوْلِك:

. . . . . فَإنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صِبْرِ[٤]

ولكنَّهُ جازَ في الشِّعْرِ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧١، (هارون) ٣/ ١٤١، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، كما في: ديوانه ١٣١- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٨.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٨أ]، ومتن (م٥)٦٥ب، وانظر قول المازني هذا في: الأصول ١/ ٢٧٨- والتعليقة ٢/ ٢٥٧- والبغداديات ٣٣٤.

(٣) وجاءت هذه الحاشية في متن (ح٢)١٣٨ب، وهي بلفظ قريب في طرة (ح٦)٥١أ عن أبي جعفر النحاس، قال: «واحتج أبو إسحاق لقول سيبويه (كأن يؤخذُ) بأن المعنى: كما أنه يؤخذُ»، وانظر: التعليقة ٢/ ٢٥٨.

(٤) من الوافر، وهذا عجز بيت صدره: (لقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها)، وهو لدُريد بن الصِّمَّة، كما في: ديوانه ٦٨- والخزانة ١١/ ١٠٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧١، (هارون) ٣/ ١٤١، وهذا متن الشرقية، وأما متن الرباحية فنصُّه: =

(ط)، اختلافُ نُسخةٍ[1]:

«فـ(ما) لا تُحْذَفُ هنا في الكَلامِ كَمَا لا تُحْذَفُ في الكَلامِ[2] مِنْ (إِنْ)، ولكنَّهُ جازَ في الشِّعْرِ» -يعني: كَمَا حُذِفَتْ (ما) التي في (إِمَّا)- «كقَوْلِهِ:

. . . . وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما[3]»

[٢/ ١٥٦أ] هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (إِنَّ)

قال سيبويه: «فحالُ (إذا) ههنا كحالِها إذا قُلْتَ: (إذا هُوَ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ)»[4].

قالَ أبو الحَسَنِ -في قَوْلِ سيبويهِ: «فحَالُ (إذا) هنا كحَالِها إذا قُلْتَ: إذا هُوَ عَبْدُ القَفَا»-: يعني أَنَّهُ مُبْتدأٌ، وأَجازَ (إذا أَنَّهُ) بمعنى (إذا أَمْرُهُ أَنَّهُ)، و(اللَّهازِمُ): عُرُوقٌ في القَفَا، (ج)[5]. [٢/ ١٥٦ب]

«فـ(ما) لا تُحذف هنا في الكلام كما لا تُحذف في الكلام مِن (إنْ)، ولكنه جاز في الشِّعْر -يعني كما حُذِفتْ (ما) التي في (إمَّا)- كقوله (وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فلَنْ يُعْدَما)»، قلتُ: وسيأتي في الحاشية.

(١) هذا نص متن الرباحية [انظر: (ح١)٧٨أ]، وما بين الشرطتين تفسير، وليس من كلام سيبويه.

(٢) ساقط من جميع النسخ، وهو ثابت في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٨أ].

(٣) من المتقارب، وهو عجز بيت صدره: (سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ)، وهو للنَّمِر بن تَولَبٍ ﷺ، كما في: ديوانه ٣٨١- والخزانة ١١/ ٩٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٢، (هارون) ٣/ ١٤٤.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وقد نقل الزمخشري هذا التعليق على حواشي الشرقية من نسخة (ط).

قال سيبويه: «لأَنَّ (إِنَّ) لا يُبْتَدَأُ بِها في كُلِّ مَوْضِعٍ»[1].

(ط):

العِلَّةُ التي أَوْجَبَتْ أنْ لا يُبْتَدَأَ بها ههنا أَنَّ (ما) في قَوْلِك (كما) زائِدةٌ، فلو كُسِرَتْ (إِنَّ) بعدَها لكُنْتَ قد أَلْغَيْتَ حَرْفَ الجَرِّ[2]، وحُرُوفُ الجَرِّ لا تُعَلَّقُ، أيْ: لا تُلْغَى. [٢/ ١٥٨أ]

هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (إنَّ)

قال سيبويه: «لم يَجُزْ أَنْ تَبْتَدِئَ الكَلامَ بَعْدَ (إِنَّ)، فاضْطُرِرْتَ في هذا المَوْضِعِ إلى أَنْ تَحْمِلَ الكَلامَ على الفِعْلِ»[3].

(أُخرى): لأَنَّ (أنْ) لا تَلِي الأسماءَ، فأَضْمَرْتَ الفِعْلَ؛ لِيَلِيَ (أَنْ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: (لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ). [٢/ ١٥٨ب]

قال سيبويه: «وقد يجوزُ في الشِّعْرِ (أَشْهَدُ إِنَّ زيدًا ذاهِبٌ)»[4].

(فا[5]):

تَجْعَلُ (أَشْهَدُ) بمعنى[6] اليَمِينِ. [٢/ ١٥٩أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٢، (هارون) ٣/ ١٤٥.

(٢) ليس في (ش٢)٢٦٠ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٤، (هارون) ٣/ ١٥٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٨ب]: «بعد (أمَّا)».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٤، (هارون) ٣/ ١٥٠.

(٥) في (ش٣)٢٦٧أ: «ط».

(٦) في (ش١)٢١٣أ: «بمنزلة».

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُ العرَبِ في الجَوَابِ (إِنَّهْ) فَهْوَ بمنزلة (أَجَلْ)، وإذا وَصَلْتَ قُلْتَ: (إِنَّ يا فتى)، وَهْيَ التي بمنزلةِ (أَجَلْ)، قالَ الشاعِرُ:

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتَ: إِنَّهْ»[1].

آخِرُ البابِ (عنده)[2].

قالَ أبو عليٍّ: في مِثْلِ قَوْلِ الشاعِرِ:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ: إِنَّهْ

أيْ: نَعَمْ[3].

قالَ أبو الحسَنِ[4]: على هذا[5] قَوْلُهُ -جَلَّ وعَزَّ-: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٥، (هارون) ٣/ ١٥١، وهذا لفظ الشرقية، وهو في الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٩أ] إلى قوله «وهي التي بمنزلة أجل» فقط، وليس فيها البيتان، والبيتان من مجزوء الكامل، وهما لعبيدالله بن قيس الرقيات، كما في: ديوانه ٦٦- والخزانة ١١/ ٢١٣.

(٢) وضعتْ هذه الحاشية على قوله: «إنَّ يا فتى»، أي أن نسخة (عنده) ليس فيها البيتان، وسبق في التخريج أن لفظ الرَّباحية كذلك، ولكن فيها عبارة «وهي التي بمنزلة أجل».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة (م٥)٦٨ب، وهي تدل على أن البيت ليس في متن النسخة التي عَلَّق الفارسي عليها هنا.

(٤) انظر قول الأخفش الأصغر هذا في: إعراب النحاس ٣/ ٤٤- وشرح المفصل ٣/ ١٣٠- والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

(٥) في إعراب الآية ستة إعرابات، هذا أحدها، انظر: معاني الزجاج ٣/ ٣٦٢- والتبيان ٢/ ٨٩٥- والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨- والدر المصون ٥/ ٣٥.

لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١]، (ج)[٢].

(ج)[٣]: وفي نُسخةِ أبي الحسنِ الأخفشِ بَيْتٌ ليس عندي عن أبي إسحاقَ، وهو لابنِ الرُّقَيَّاتِ[٤]:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ: إِنَّهْ

وفي النُّسْخةِ: «أيْ: فقُلْتُ: أَجَلْ».

وسألتُ عنه أبا الحسن، فقال: «(إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، والهاءُ لبَيانِ الحركة، وكانتْ خَطَباءُ قُرَيْشٍ تَفْتَتِحُ خُطَبَها بـ(نَعَمْ)[٥]، وهذا الاختيارُ في

---

(١) سورة طه ٦٣، وقراءة تشديد نون (إنَّ) و(هذان) بألف ونون مكسورة هي قراءة العشرة، سوى أبي عمرو الذي قرأ: ﴿إِنَّ هذينِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وابن كثير الذي قرأ: ﴿إِنْ هذانِّ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وحفص عن عاصم الذي قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، انظر: النشر ٢/ ٣٢٠- والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٣أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، الحسن فيها هو الأخفش الأصغر، وقد جاءت الحاشية عن أبي الحسن في: متن (ح٢)١٤٠أ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٣أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن فيها هو الأخفش الأصغر، ومكان النقط كلمات مطموسة، وقد نقل صاحب الخزانة ١١/ ٢١٣ هذه الحاشية إلى (خطبها بنعم).

(٤) اختُلف في (الرقيات)، أهي لقب أم مضافٌ إليها، واختُلف أهي للشاعر أم لأبيه، فإن كانت لأبيه قيل إن قائل البيت: ابنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ، وابنُ قيسِ الرقياتِ، وابنُ الرُّقياتِ، وإن كانت للشاعر قيل إنه: ابنُ قيسٍ الرُّقَيَّاتُ، وابنُ الرُّقَيَّاتِ، والرُّقَيَّاتُ. انظر: الشعر والشعراء ٣٤٣- والخزانة ٧/ ٢٧٨-٢٨٤.

(٥) انظر: إعراب النحاس ٢/ ٤٤.

قولِهِ -جَلَّ وعَزَّ-: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1]».

وحدثني أبو الحسَنِ[2]، قال حدثني أبو العَبَّاسِ، قال: «قَرَأَ الخليلُ بنُ أحمدَ[3] وعيسى بنُ عُمَرَ[4]: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾»، قال: «وهذه قِراءةٌ حَسَنةٌ؛ لأنَّهما لم يُغَيِّرا .... (إنَّ) على حُكْمِها إذا خُفِّفَتْ من الثقيلة؛ لأنها كانت تَعْمَلُ وهي ثقيلةٌ لأنها مُشابِهةٌ للفِعْلِ.... لَمَّا خُفِّفَتْ زالَ شَبَهُها، وقَرَأَ أبو عَمْرٍو: ﴿إِنَّ هذينِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾».

وحدَّثني عليُّ بن سليمانَ بسَنَدِهِ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ -رضي الله عنه- قالَ: «لا أُحْصِي كَمْ سَمِعْتُ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- يقولُ على مِنْبَرِهِ: «إنَّ الحمدُ لله نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ»، ثم يقولُ: «أنا أَفْصَحُ قُرَيْشٍ كُلِّها، وأَفْصَحُها بَعْدي أَبَانُ بنُ سعيدِ بنِ العاصِ»، قال عُمَيْرٌ[5]: «إِعْرابُهُ عندَ أَهْلِ العربية والنَّحْوِ (إنَّ الحمدَ لله) بالنَّصْبِ، إلَّا أنَّ

---

(١) سورة طه ٦٣، وسبق تخريج قراءات الآية في الحاشية السابقة.

(٢) في المخطوطة: «أبو عمر الحسن»، ولم أجد في شيوخ النحاس ولا في تلاميذ المبرد (أبا عمر)، وأظن (عمر) لفظًا زائدًا نسي الناسخ الضرب عليه، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) انظر قراءة الخليل في: الأصول ١/ ٢٣٥.

(٤) الذي في كتب القراءات أن عيسى بن عمر قرأ كأبي عمرو ﴿إِنَّ هذينِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾. انظر: معاني الزجاج ٣/ ٣٦١- وإعراب النحاس ٣/ ٤٣.

(٥) هو عُمَيْرُ بن الـمُتوكِّل، كما في إعراب النحاس ٢/ ٤٤.

العَرَبَ تَجْعَلُ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)»، (ج)[1].

هذا بابُ (أنْ) و(إنْ)

قال سيبويه: «أَنَّهُ سمِعَ عَرَبِيًّا يتكَلَّمُ بمِثْلِ قَوْلِك: (إِنْ زيدٌ لذاهِبٌ)»[2].

عندَ (فا): «إِنْ زيدًا لذاهِبٌ» بالنَّصْبِ، وهو الذي يُخْتَارُ.

[٢/ ١٥٩ب] **قال سيبويه: «وتَصْرِفُ (ما) إلى الابتداءِ»[3].**

(ط)[4]:

قَوْلُهُ: «تَصْرِفُ (مَا) إلى الابتداءِ» في قَوْلِهِ: (إنَّما زيدٌ أخوك). [٢/ ١٦١أ]

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (أنْ) التي تكونُ والفِعْلَ بمنزلةِ مَصْدَرِهِ

قال سيبويه: «بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحوَ (رُبَّما)، قال ....:

وَإِنَّا لَـمِمَّـا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... على رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ»[1]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح٦)٥٣أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية للنحاس، وعلي بن سليمان هو الأخفش الأصغر، وقد جاءت هذه الرواية مبسوطة السند في إعراب النحاس ٣/ ٤٤، ونقله عنه القرطبي في تفسيره ١١/ ٢١٨، ولم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٥، (هارون) ٣/ ١٥٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٥، (هارون) ٣/ ١٥٣، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)٥٣أ]، وفي الشرقية: «وتَصْرِفُ الكلامَ إلى الابتداء»، وإنما أثبت لفظ الرباحية لأن الحاشية عليه.

(٤) العبارة القادمة ثابتة في متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)٥٣أ]، ومتن (م٥)٦٩أ.

(مِمَّا) بمعنى (رُبَّما) عندَهُ[٢]، قال أبو الحسن: «وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (مَا) بمعنى (الذي)، ورَفَعْتَ (الكَبْش)»، (ج)[٣].

قال سيبويه: «وسَمِعْنا فُصَحاءَ العَرَبِ يقولون: (لَحَقُّ أَنَّهُ ذاهِبٌ)، فيُضِيفُونَ .... أيْ: (لَيَقِينُ ذاكَ أَمْرُكَ)»[٤].

قال أبو الحسن[٥]: لم أَسْمَعْ هذا مِنَ العَرَبِ، وإنَّما وَجَدْتُهُ في الكِتابِ، وهو جائِزٌ في القِياسِ، وإنَّما قَبَّحَهُ عندي حَذْفُهُ الخَبَرَ؛ ألا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: (لَعَبْدُاللهِ) وأَضْمَرْتَ الخَبَرَ- لم يَحْسُنْ، ولا يَبْعُدُ خَبَرُ مِثْلِ هذا أَنْ يُضْمَرَ.

قالَ (فا):

«فـ(أَمْرُكَ) هو[٦] خَبَرُ هذا الكَلامِ؛ لأَنَّهُ إذا أَضافَ لم يَكُنْ بُدٌّ لِقَوْلِكَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٧، (هارون) ٣/ ١٥٦، والبيت من الطويل، وهو لأبي حَيَّةَ النُّميري، كما في: الأزهية ٩١- والخزانة ١٠/ ٢١٥.

(٢) روى الفارسي معنى هذه الحاشية عن المبرد في البغداديات ٢٩٣.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية للنحاس، وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، ونقل صاحب الخزانة ١٠/ ٢١٧ الحاشية ونسبها إلى النحاس، ثم قال: «أقول: هذا لا يصح، فتأمَّل». قلتُ: لعل البيت عند الأخفش (يضرب) بالياء، وهي رواية.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٧، (هارون) ٣/ ١٥٧.

(٥) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٦١أ]- والرباحية [انظر: (ح١)٧٩أ]- وطرة العابدي ٢/ ٤٨ب. وجاءت في: التعليقة ٢/ ٢٦٧ مختصرة.

(٦) ليس في (ش١)٢١٤أ.

(لَحَقٌّ أَنَّهُ ذاهِبٌ) مِنْ خَبَرٍ»[1].

(فا):

لسيبويهِ أَنْ يَقُولَ: هذا أَحْسَنُ مِنْ (لَعَبْدُالله)؛ لِطُولِهِ، إلَّا أَنَّهُ قَبِيحٌ في القياسِ؛ لأنَّ الحَذْفَ لا يَلِيقُ بالتأكيدِ عندي.

فأمَّا قَوْلُهُ -أعني أبا الحسَنِ-: «ولا يَبْعُدُ خَبَرُ مِثْلُ هذا أَنْ يُضْمَرَ»، فإنه يعني بهذا قَوْلَهُ (لَحَقٌّ أَنَّهُ ذاهِبٌ) مِمَّا قَدْ طالَ بالإضافةِ إلى هذا الاسمِ الطُّوِيلِ، وليس يُرِيدُ: ولا يَبْعُدُ أَنْ يُضْمَرَ خَبَرُ ما لم[2] يَسْتَحْسِنْهُ، وهو (لَعَبْدُالله)، فافْهَمْهُ.

قال سيبويه: «ولا يَسْتَعْمِلُونَ المَصْدَرَ ههنا»[3].

قَوْلُهُ: «لم يَسْتَعْمِلُوا[4] المصْدَرَ»، يعني في قَوْلِكَ: (عَسَى أَنْ تَضْرِبَ)، كَمَا لم يَسْتَعْمِلُوا اسمَ الفاعِلِ في مَوْضِعِ (يَفْعَلُ) في قَوْلِكَ: (كادَ يَفْعَلُ) و(عَسَى يَفْعَلُ) [إلَّا] في الضَّرُورةِ؛ للاسْتَغْناءِ بـ(أَنْ يَفْعَلَ) عن

---

(١) جاءت هذه العبارة باختلاف يسير في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٩أ] على أنها من كلام سيبويه، ولم ترد في متن الشرقية [انظر: (ش)٢/ ١٦١أ].

(٢) ليس في (ش٢)٢٦٤أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٧، (هارون) ٣/ ١٥٨.

(٤) الذي في المتن: «ولا يستعملون».

الفِعْلِ، وبـ(يَفْعَلُ) عن (الفاعِلِ[1])[2]. [٢/ ١٦٢أ]

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ معنى قَوْلِهِ: (أُرِيدُ لأَنْ تَفْعَلَ)، فقالَ: إنَّما يُرِيدُ أَنْ يقولَ: (إِرادَتِي لِهذا)»[3].

(فا)[4]:

«الفِعْلُ يَدُلُّ على مَصْدَرِهِ، فلمَّا قالَ: (أَرَدْتُ) دَلَّ على (الإِرادةِ)، كأنَّهُ قالَ: (أَرَدْتُ إِرادتي[5] لِهذا)، فحَذَفَ (إِرادتي) لدَّلالةِ (أُرِيدُ) عليه.

وكذلك ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[6]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[7]، وما أَشْبَهَهُ».

أَخْبَرَني بِهِ أبو بَكْرٍ، عن أبي العبَّاسِ. [٢/ ١٦٢ب]

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِ:

---

(١) يعني: اسم الفاعل.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ٢٦٨، من كلام الفارسي، باختلاف، وما بين المعقوفتين من التعليقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٩، (هارون) ٣/ ١٦١.

(٤) انظر: التعليقة ٢/ ٢٧٠.

(٥) ليس في (ش٣)٢٦٩ب.

(٦) سورة النمل ٧٢.

(٧) سورة يوسف ٤٣.

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهَارًا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خازِمِ»[١].

قال (ب): هذا مَذْهَبٌ على مَعْنَى الجَزَاءِ. [٢/ ١٦٣أ]

هذا بابٌ تكونُ فيهِ (أنْ) بمنـزلةِ (أيْ)

قال سيبويه: «فلَوْ لم يُرِيدُوا ذلك لَنَصَبُوا»[٢].

قال (ب):

ولو لم يُرِيدُوا الإِضْمارَ في (إِنْ) لَنَصَبُوا في قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ﴾[٣].

قِيلَ: الفَرْقُ بينَهما أَنَّ (إِنَّ) نَصَبَتْ مِنْ قِبَلِ اللَّفْظِ الذي به شابَهَتِ الفِعْلَ، فإذا زالَ اللَّفْظُ رَجَعَتْ إلى أَصْلِها، وإنْ لم تَعْمَلْ مِنْ قِبَلِ اللَّفْظِ فحَسْبُ فتَرجِعُ إلى أَصْلِها.

قال سيبويه: «فلو لم يُرِيدُوا ذلك لَنَصَبُوا كما يَنْصِبُونَ في الشِّعْرِ -إذا اضْطُرُّوا- بـ(كَأَنَّ) إذا خَفَّفُوا، يُرِيدُون مَعْنَى (كَأَنَّ)»[٤].

يُرِيدُ (كَأَنَّ) المشدَّدَة، كما قَرَأَ نافِعٌ ﴿وَإِن كُلًّا﴾[٥]، وإنما جازَ هذا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧٩، (هارون) ٣/ ١٦١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٩ب]: «قول الفرزدق»، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٣١١- والخزانة ٩/ ٧٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٠، (هارون) ٣/ ١٦٤.

(٣) سورة الطارق ٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٠، (هارون) ٣/ ١٦٤، ١٦٩.

(٥) سورة هود ١١١، وسبق تخريج قراءات الآية في ص٨١٠.

تَشْبِيهًا بالفِعْلِ المحذوفِ، وإنْ رَفَعْتَ فحَسَنٌ أيضًا، (ج)[1].

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهُ:

كَــأَنْ وَرَيْدَيْــهِ رِشَــاءُ خُلْــبِ»[2].

قال (ب):

(الخُلْبُ)[3]: الحَبْلَ الدَّقِيقُ مِنَ اللِّيفِ وغيرِهِ.

وكذلك كانَ في نُسْخَةِ (س)، والذي رَوَى (خُلَّبِ) خَطَأٌ.

قال أبو إسحاقَ: (الخُلْبُ): اللِّيفُ، وقال غيرُهُ: (الخُلْبُ)[4]: البِئْرُ البَعِيدةُ العَقْرِ، (ج)[5]. [٢/ ١٦٣ب]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك: (أَوَّلُ ما أَقُولُ أَنْ بِسْمِ اللهِ)»[6].

قال (ب):

إنما فُتِحَ (أنْ) لأنَّهُ مَبْنِيٌّ على (أَوَّلُ)، ولو كانَ بَعْدَ القَوْلِ لَكُسِرَ.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٠، (هارون) ٣/ ١٦٤، والبيت من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ملحق ديوانه ١٦٩ – والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر: الصحاح (خلب) ١/ ١٢٢.

(٤) لم أجد هذا المعنى في ما عُدت إليه من معجمات.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقلها عن النحاس صاحب الخزانة ١٠/ ٣٩٥.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨١، (هارون) ٣/ ١٦٥.

(فا):

لا يجوزُ أَنْ تكونَ (أَنْ بِسْمِ اللهِ) كقَوْلِهِ (كَأَنْ وَرِيدَيْهِ)؛ لأَنَّ (وَرِيدَيْهِ[١] رِشَاءُ خُلْبِ) مُبْتدأٌ وخَبَرُهُ، وليس (باسْمِ اللهِ) كذلك.

قال سيبويه: «على مِثْلِ الإِضْمارِ الذي في قَوْلِهِ: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِها تُعْطِهِ)»[٢].

الهاءُ التي في قَوْلِهِ (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِهَا تُعْطِهِ) ونَحْوِها هي الهاءُ التي في قَوْلِهِ: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوا)[٣].

قال سيبويه: «لَذَكَرْتَ الحَرْفَ بَعْدَ هذه الحُرُوفِ، كَما تَقولُ: (إِنَّما تَقولُ ذاك)، و(لكنْ أَنْ تَقولَ ذاك)، قَبُحَ قَوْلَهُ[٤]: أَنَّهُ لو قِيلَ لكانَ وَجْهًا قَوِيًّا»[٥].

في (ح): «بَعْدَها مَرْفوعًا كَما تَذْكُرُهُ»[٦].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وجاء في التعليقة ٢/ ٢٧٤: «(وريداه) لأنَّ (وريداه)»، وهذا المناسب الفارسي، و(كَأَنْ وَرِيداهُ) رواية أخرى في البيت.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨١، (هارون) ٣/ ١٦٥.

(٣) يعني البيت الذي ذكره سيبويه في الكتاب (هارون) ٣/ ١٦٥، ولفظه

ويَوْمًا تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

(٤) يعني قول الخليل السابق قبل أسطر، ولفظه: «ولو أنهم إذ حَذفوا جَعلوه بمنزلة (إنما)، كما جَعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) كانَ وَجْهًا قويًّا».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨١، (هارون) ٣/ ١٦٥، وهذا لفظ الشرقية، وأما لفظ الرَّباحية فسيأتي في الحاشية.

(٦) أي: أنَّ هذه العبارة ورادةٌ في (ح) بين لفظتي «الحرف» و«بعد».

(ط)، اختلافُ نُسْخةٍ:

«لَذَكَرْتَ الفِعلَ مرفوعًا بعدَها كما تَذْكُرُهُ بَعْدَ هذه الحروفِ، كما تقولُ: (إنما تقولُ) و(لكنْ تقولُ)، قَبَّحَ قولَهُ الذي زَعَمَ: أَنَّهُ لو قِيلَ كانَ قويًّا»[1].

يعني تَصْيِيرَ (أَنْ) بمنزلةِ حَرْفِ الابتداءِ[2]. [٢/ ١٦٤أ]

هذا بابٌ آخَرُ (أنْ) فيهِ مُخَفَّفَةٌ

(عنده): «(أَنْ) فيهِ (أَنَّهُ) مُخَفَّفَةٌ»[3].

(فا): (أَنَّهُ) و(مُخَفَّفَةٌ) صِفتانِ لـ(أَنْ). [٢/ ١٦٥أ]

قال سيبويه: «ولا يَصِلُونَ إلى (قَدْ) ههنا ولا إلى السِّينِ»[4].

قَوْلُهُ: «ولا يَصِلُونَ إلى (قَدْ) ههنا ولا إلى السِّينِ»، يعني: أنَّهم لا يُمْكِنُهم أنْ يُدْخِلُوا (قَدْ) على (جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا) ولا السِّينَ؛ لأنَّهُ في مَعْنَى الأَمْرِ، فكما لا يجوزُ إِدْخالُ (قَدْ) والسِّينِ على فِعْلِ الأَمْرِ كذلك لا يجوزُ

---

(١) هذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٩ب].

(٢) هذا تفسير لقول الخليل الذي قَبَّحه سيبويه، وقد وردت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧٩ب].

(٣) وهذه رواية (م٥)٧٢أ، وفي طرتها: «في نسخة (ج) عن (ع): (أنَّ) فيه مخفَّفةٌ»، أي: في نسخة الزجاج عن أبي العباس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٢، (هارون) ٣/ ١٦٧.

إِدْخالُهما على ما هو في مَعْناهُ.

قال سيبويه: «وكذلك لو قُلْتَ: (أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكَ)؛ لأَنَّهُ دُعَاءٌ، ومعَ هذا -أيضًا- أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ في كلامِهم حتى حَذَفُوا فيه (إِنَّهُ) .... سَمِعْناهم يقولونَ: (أَمَا إِنْ جَزاكَ اللهُ خَيْرًا)، شَبَّهُوهُ بـ(إِنَّهُ)»[1].

الأخفشُ[2]:

يقولُ: (أَمَا) تَقَعُ بمنزلةِ (حَقًّا)، فتَفْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَها، وتكونُ بمنزلةِ (أَلا) فتكْسِرُ (إِنَّ) بَعْدَها، فلمَّا قالوا في الدُّعاءِ: (أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا) يُرِيدُونَ (إِنَّهُ)- كانَ جَوَازُ هذا في المفتوحةِ أَلْزَمَ؛ لأنَّها التي تُحْذَفُ في الكلامِ وتُعَوَّضُ، ولم يَجِئْ ذلك في المكسورةِ إلَّا في هذا المَوْضِعِ؛ لِمَا ذَكَرْتُ في الدُّعاءِ لَهُ. [٢/ ١٦٦أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٢، (هارون) ١/ ١٦٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٠أ]: «.... الله له جاز لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى السين، ومع هذا أنه قد كثر ....».

(٢) جاءت هذه الحاشية منسوبة إلى الأخفش في متن (ح٦)٥٧أ، وجاء بعدها في (ح٢)١٤٢ب: «هو عند أبي نصر من كلام أبي الحسن الأخفش»، ولم تنسب في (ح١)٨٠أ- و(م٥)٧٣أ، وكذا لم تُنسب في حواشي الشرقية، وأبو نصر هنا هو هارون بن موسى المجريطي القرطبي (ت ٤٠١)، من أشهر رواة النسخة الرباحية عن الرباحي، وقد سبقت ترجمته في ص٨٣ هـ٦.

هذا بابُ «أمْ» إذا كانَ الكَلامُ بِها بمنـزلةِ «أيُّهُمَا» و«أيُّهُمْ»

قال سيبويه: «وجَعَلْتَ الاسمَ الآخِرَ عَدِيلًا للأَوَّلِ»[1].

عند (ب):

قالَ أبو عُثمانَ -في قَوْلِهِ-: تَعْدِلُ بينَ الاسمينِ؛ لأنَّكَ قد صَيَّرْتَ واحِدًا بجَنْبِ أَلِفِ الاستفهامِ، وآخَرَ بجَنْبِ (أَمْ) وهي للاستفهامِ، والفِعْلَ في الوَسَطِ؛ لأنَّكَ لا تَسْأَلُ عنه، فلا تُلْزِقُهُ إلى جَنْبِ الاستفهامِ.

قال سيبويه: «فَبَدَأَ بِهِ مَعَ القِصَّةِ التي لا يَسْأَلُ عنها؛ لأَنَّهُ إنَّما يَسْأَلُ عَنْ أَحَدِهِما مِنْ أَجْلِها»[2].

يعني: أَنَّهُ لا يَسْأَلُ عَنِ الفِعْلِ؛ لأَنَّهُ قَدِ اسْتَقَرَّ، ولكنَّهُ يَسْأَلُ عَنْ صاحِبِ الفِعْلِ، فجَعَلَ الفِعْلَ بينَ الاسمينِ؛ لأَنَّهُ ليسَ أَحْدُهُما أَوْلى بهِ مِنَ الآخَرِ[3].

قال سيبويه: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: (مَا أُبَالِي أَزَيْدًا لَقِيْتَ أَمْ عَمْرًا) .... فجَرَى هذا على حَرْفِ الاستفهامِ كَمَا جَرَى على حَرْفِ النِّداءِ قَوْلُهُمْ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٣، (هارون) ٣/ ١٧٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٣، (هارون) ٣/ ١٧٠.

(٣) وقد نقل الزمخشري هذه الحاشية أيضًا في حواشي الشرقية من نسخة (ط)، وفيها «لأَنَّهُ قَدِ اسْتَيْقَنَ عليه».

(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ)»[1].

(أُخرى):

«وأَنْتَ تُرِيدُ مَعْنَى (إنَّهما)؛ لأنَّ عِلْمَكَ فيهما سَوَاءٌ، فلمَّا سَوَّيْتَ عليك الأَمْرَيْنِ في الخَبَرِ أَشْبَهَ الاستفهامَ، فأَدْخَلْتَ فيهِ أَلِفَ الاستفهامِ، فجَرَى على حَرْفِ ....».

(فا):

جَرَى هذا على حَرْفِ الاستفهامِ مِنْ حَيْثُ كانَ تَسْوِيةً، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا اسْتَفْهَمْتَ عَنْ شيءٍ كانَ ما تَسْتَفْهِمُ عنهُ عندَكَ وخِلافُهُ سَوَاءً، ولو لم يَكُنْ كذلك كُنْتَ مُتيَقِّنًا لَهُ غيرَ مُسْتَفْهِمٍ عنه، وإنَّما جَرَى على التَّسْوِيةِ حَرْفُ الاستفهامِ هنا مِنْ حَيْثُ كانتِ التَّسْوِيةُ تَعُمُّ الاستفهامَ، فلم يَكُنِ استفهامًا.

يعني: أنَّ هذا جَرَى على صُورةِ الاستفهامِ ولا استفهامَ، كما أنَّ ذلك جَرَى على صُورةِ النداءِ ولا نداءَ[2]. [٢/ ١٦٦ب]

قال سيبويه: «وتَقولُ: (ما أَدْرِي أَقامَ أَوْ قَعَدَ!) إذا أَرَدْتَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بينَ قِيامِهِ وقُعُودِهِ شَيْءٌ»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٣، (هارون) ٣/ ١٧٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠) ١٢٦ب. وهذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٣، (هارون) ٣/ ١٧١.

(فا)[١]:

إذا قالَ: (لا أَدْرِي أَقامَ أَوْ قَعَدَ؟) -وأَرادَ أَنْ يَصِفَ أَنَّ فِعْلَهُ لم يَطُلْ، كَأَنَّهُ ساعةَ قامَ قَعَدَ، أَوْ ساعةَ قَعَدَ قامَ- فإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنَ الـمُخْبَرِ عِنْهُ فِعْلًا، كما أَنَّهُ إذا قالَ: (أَقامَ أَمْ قَعَدَ) فقَدْ عَلِمَ مِنْهُ فِعْلًا، وإنَّما يَسْأَلُ تَعْيينَ أَحَدِهِما، إِلَّا أَنَّهُ لَّما كانَ قَلِيلًا جُعِلَ بمنزلةِ ما لم يَكُنْ ولم يُعْلَمْ، فاسْتَفْهَمَ عنه وإنْ كانَ أَحَدُ الفِعْلَينِ مَفْهومًا. [٢/ ١٦٧أ]

هذا بابُ (أَمْ) مُنْقَطِعَةً

قال سيبويه: «ويَدُلُّكَ على أنَّ هذا الآخِرَ مُنْقَطِعٌ مِنَ الأَوَّلِ قَوْلُ الرَّجُلِ: (إنَّها لإِبِلٌ، أَمْ شَاءٌ يا قَوْمِ)»[٢].

قال أبو علي: الدَّلِيلُ على أنَّ (أَمْ) هذهِ غيرُ المصاحِبةِ للأَلِفِ وُقُوعُها بَعْدَ الخَبَرِ، وتلك لا تقع بعد الخبر[٣].

قال سيبويه: «فجاءَ هذا الكَلامُ على كَلامِ العَرَبِ»[٤].

---

(١) انظر: التعليقة ٢/ ٢٨٠، وللحاشية فيها تكملة، ومن هنا صحّح ما في التعليقة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٤، (هارون) ٣/ ١٧٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٠ب]: «(إنَّها لإِبِلٌ)، ثم يقولُ: (أَمْ شاءٌ يا قَوْم)».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٧٤ب، وهي في حواشي الشرقية دون نسبة إلى أبي علي.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٤، (هارون) ٣/ ١٧٣، وهذا لفظ الشرقية، وأما لفظ الرَّباحية فسيأتي في الحاشية.

(عنده):

«على كَلامِ العَرَبِ، قَدْ عَلِمَ -تعالى- ذلك مِنْ قَوْلِهِم، ولكنْ هذا على كَلامِ العَرَبِ»[١].

قال سيبويه: «كَأَنَّ فِرْعَوْنَ قالَ: (أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنْتُمْ بُصَرَاءُ!)»[٢].

(فا):

هُنا بَيَّنَ أَنَّ (أَمْ) بَعْدَ (أَزيدٌ في الدَّارِ؟) مُرادٌ، فقالَ -في سُؤَالِ فِرْعَوْنَ ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[٣]-: كَأَنَّ فِرْعَوْنَ قالَ: (أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ تَبْصِرُونَ، أَمْ أنا خَيرٌ[٤]!)، فشَرَحَ المعنى بالسُّؤَالِ عَنْ ضِدِّ (أَفَلا تُبْصِرُونَ)[٥]. [٢/ ١٦٧ب]

قال سيبويه: «ومِنْ ذلك -أيضًا- (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟ أَمْ لا)، كأَنَّهُ حَيْثُ قالَ: (أَعِنْدَكَ زيدٌ؟) كانَ يَظُنُّ أَنَّهُ عِنْدَهُ، ثمَّ أَدْرَكَهُ مِثْلُ ذلك الظَّنِّ في أَنَّهُ ليسَ عندَهُ، فقالَ: (أَمْ لا)»[٦].

---

(١) وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: [انظر: (ح١)٨٠ب]، وقد نقله الزمخشري على حواشي الشرقية عن نسخة (ط).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٤، (هارون) ٣/ ١٧٣.

(٣) سورة الزخرف ٥١-٥٢.

(٤) ليس في (ش٢)٢٦٩أ.

(٥) انظر كلام الفارسي على الآية في المسائل المنثورة ٢٠٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٤، (هارون) ٣/ ١٧٤.

قال (س):

لا يَكُونُ (أَمْ) بَعْدَ شيءٍ مِنْ حُرُوفِ الاستفهامِ -سِوَى الأَلِفِ- إلَّا على كَلامَيْنِ.

قال أبو الحسن بنُ كَيْسانَ: «وكذلك قَوْلُهُ:

تَــرُوحُ مِــنَ الحَــيِّ أَمْ تَبْتَكِــرْ . . . . . .»(١)

يريدُ أنَّ (أَمْ) ههنا مُنْقَطِعةٌ، وقد قالَ قَوْمٌ(٢): أَرادَ الأَلِفَ، فأَجْراها معَ الأَلِفِ مُجْرَى (أَيُّهما)، (ج)(٣).

قال سيبويه: «قال التميمي .....:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دارِيًا شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ؟»(٤).

قال أبو الحسَنِ(٥):

---

(١) هذا صدر بيت من المتقارب، وعجزه: (وماذا يَضُرُّكَ أَنْ تَنْتَظِرْ)، وهو لامرئ القيس، كما في ديوانه ١٥٤- والأزهية ٣٧.

(٢) انظر: المحلى ٢٠٩- والحجة لابن خالويه ١/ ١٩٣ -وتهذيب اللغة ٢/ ١٣٧- والأزهية ٣٧- ورصف المباني ٤٥.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٥، (هارون) ٣/ ١٧٥، والبيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر، كما في: ديوانه ٣٧- والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٨، وقيل: لأوس بن حجر، كما في: ديوانه ٤٩، وقيل: للَّعين المنقري، انظر: الخزانة ١١/ ١٢٢، ١٢٨، والدرر ٦/ ٩٨.

(٥) جاءت هذه الحاشية منسوبة إلى أبي الحسن في متن الشرقية، والرباحية [انظر: (ح١)٨٠ب].

لِعُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ:

لَعَمْرُكَ ما أَدرِي وإِنْ كُنْتُ دارِيًا بَسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بَثَمانِ؟[1]

في كتابِ سيبويه الذي سَمِعْتُهُ من أبي إسحاقَ:

«وقالَ أبو الحسنِ: لِعُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ: (لعَمْرُكَ ما أَدْرِي) البيتَ»، (ج)[2].

في (أُخْرى) زِيادةٌ:

لا يكونُ [في] هذا والذي قَبْلَهُ إلَّا حَذْفُ الأَلِفِ.

قالَ: لأَنَّ في البيتِ الأَوَّلِ إنَّما يَزْعُمُ أنَّهم أَدْعِياءُ، فلا يَدْرِي: شَعْيثٌ انْتَسَبَ إلى مِنْقَرٍ أَمْ إلى سَهْمٍ؟.

قال (ب):

قال (س): إذا كانَ مِنْ بني شُعَيْثِ بنِ سَهْمٍ فهو مِنْ بني العَنْبَرِ، وإذا كانَ مِنْ بني شُعَيْثِ بنِ مِنْقَرٍ كانَ مِنْ بني سَعْدٍ[3]. [٢/ ١٦٨أ]

---

(١) من الطويل، وهو لعمر بن أبي رَبيعة، كما في: ديوانه ٢٦٦- والخزانة ١١/ ١٢٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) انظر: جمهرة أنساب العرب ٢١٦- والخزانة ١١/ ١٣٠، ونفى صاحب الخزانة أن يكون (شعيثٌ) أبا قبيلة، بل المراد به شخص بعينه، لا قبيلة.

هذا باب (أوْ)

قال سيبويه: «لا يَكُونُ ههنا إلَّا (أَوْ) مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ إنَّما تَسْتَفْهِمُ عَنْ الاسْمِ المفعولِ»[1].

قالَ (ب)[2]:

لأَنَّ (أَمْ) قَدْ اسْتَغْرَقَتْها (أَيٌّ) والحُرُوفُ الأُخَرُ، نحوُ (كَيْفَ)، والدَّلِيلُ على أَنَّ هذه الحُرُوفَ بمعنى (أَيٍّ) أَنَّكَ إذا سَأَلْتَ بِها لم تُجبْ بـ(لا) ولا بـ(نَعَمْ)، إنما تُجابُ بالشَّيءِ[3].

قال سيبويه: «ولا تَقولُ هذا بَعْدَ (هَلْ)»[4].

(فا):

أيْ: إذا اخْتُصَّتِ الأَلِفُ بهذه الأشياءِ التي ليستْ في (هَلْ)، فلا يُنْكَرُ أَنْ تُعادِلُ (أَمْ)، ولا تُعادِلُ (هَلْ). [٢/ ١٦٩أ]

قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول:

أَبا مالِكٍ هَلْ لُمْتَنِيْ مُذْ حَضَضْتَنِي   على القَتْلِ، أَمْ هَلْ لامَني لَكَ لائِمُ»[5]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٥، (هارون) ٣/ ١٧٥.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ٢٨٣، وللحاشية فيها تكملة.

(٣) كل الحاشية ليست في (ش٢)٢٧٤أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٦، (هارون) ٣/ ١٧٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٦، (هارون) ٣/ ١٧٦، والبيت من الطويل، وهو للجَحَّافِ بن حكيم
=

(ج)[1]: وفي نُسخةِ أبي الحسن: «وزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْبَةَ»[2]، وأَنْشَدَ هذا البيتَ، وقالَ: «فيه (أَمْ)».

قال أبو الحسن بنُ كَيْسانَ: «فإذا كانَ بـ(أَمْ) فإنما أَرادَ: أَدْرَكَهُ في الثاني ما كانَ يَظُنُّهُ في الأَوَّلِ، وإذا جَعَلَهُ بـ(أَوْ) فإنما أَرادَ: هَلْ كانَ أَحَدُ هذينِ الأَمْرَينِ».

قال سيبويه: «وقالَ مالِكُ بنُ الرَّيْبِ:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا رَحَا المِيلِ أَوْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَما هِيَا»[3]

السُّلمي، كما في: حروف المعاني ٤٩- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨- والمؤتلف والمختلف ٧٦- والصناعتين ٨٧، وجاء في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٥٩أ]: «قال زفر بن الحارث»، بدل «زعم يونس .... يقول»، ونسبة الرَّباحية البيت إلى زفر غير صحيحة، أما ما في الشرقية فمعناه أن يونس سمع رؤبة ينشد هذا البيت رواية، لا إنشاءً، ويظهر أن كلام سيبويه ما في الشرقية؛ لروايته عن يونس، أما ما في الرَّباحية فلعل ناسخها عَلِمَ أن البيت للجحاف، فظن أن كلام سيبويه نسبةٌ للبيت إلى رؤبة، فغيره إلى ما ظن أنه الصواب.

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٩أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، والظاهر أن أبا الحسن الأول هو الأخفش الأصغر.

(٢) أي أن نسخة أبي الحسن توافق النسخة الشرقية، كما سبق في تخريج النص المحشى عليه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٧، (هارون) ٣/ ١٧٨، و«المِيْل» كذا في الشرقية، والمشهور في الرواية «المِثْل»، وهو موضع، انظر: أمالي القالي ٣/ ١٣٨- ومعجم البلدان ٥/ ٥٤- واللسان (مثل) ١١/ ٦١٦- والخزانة ١١/ ٢٩٤، وجاء في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٥٩أ]: «رَحَا الحَزْنِ»، وهي رواية، والبيت من الطويل، وهو لمالك بن الرَّيب المازني، كما في ديوانه ٤٦- والخزانة ١١/ ٢٩٤.

قالَ ابنُ كَيسانَ: إذا كانَ بـ(أَوْ) فالكلامُ واحدٌ؛ لأنَّهُ يُرِيدُ أَحَدَ هذين الأَمْرَينِ، (ج)[1].

هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (أَوْ)

قال سيبويه: «كانَ هذا في الجَوَازِ والحُسْنِ بمنزلةِ تَأْخِيرِ الاسمِ إذا أَرَدْتَ مَعْنَى (أَيُّهما)»[2].

أيْ: تأخيرُ الفِعْلِ في المَوْضِعِ الذي يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ فيه في الجَوَازِ كتقديمِهِ في الموضِعِ الذي يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ فيهِ.

قال سيبويه: «و(أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟)، فإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (ما أَدْرِي أَزيدٌ عِنْدَك أَوْ عَمْرٌو)، فكانَ جائِزًا حَسَنًا»[3].

(فا):

تقديمُ ما لا يُسْتَفْهَمُ عنهِ في المَوْضِعَيْنْ، وهو (عِنْدَك) و(زيدٌ).

قال سيبويه: «وتَقْدِيمُ الاسمَيْنِ جَمِيعًا مِثْلُهُ، وَهْوَ مُؤَخَّرٌ»[4].

قَوْلُهُ: «وتَقْدِيمُ الاسمَيْنِ جَمِيعًا مِثْلُهُ، وهو مُؤَخَّرٌ»، يَقولُ: تَقْدِيمُهُما في ‹(أَوْ) في›[5] الجَوَازِ كتأخيرِهما في (أَمْ) في الجَوَازِ والحُسْنِ والقُبْحِ؛

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٥٩أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٧، (هارون) ٣/ ١٧٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٨، (هارون) ٣/ ١٨٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٨، (هارون) ٣/ ١٨٠.

(٥) ليس في (ش٢)٢٧٠ب.

لأَنَّكَ إذا قَدَّمْتَهُما معَ (أَوْ) فقَدْ شَمِلَ التَّقْدِيمُ ما الأَوْلى تأخيرُهُ، كما أَنَّكَ إذا أَخَّرْتَهُما معَ (أَمْ) فقَدْ شَمِلَ التأخيرُ ما الأَوْلى تقديمُهُ. [٢/ ١٦٩ب]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُ أُمِّ الزُّبَيْرِ:

كَيْـــــفَ رَأَيْـــــتَ زَبْـــــرَا

أَأَقِطَـــــا أَوْ تَمْـــــرَا

أَمْ قُرَشِـــــيًّا صَـــــقْرَا»[1].

كذا رَوَى الأَصْمَعِيُّ، ورَوَى سيبويهِ، وكذا رَوَى ابنُ دُرَيْدٍ[2].

(ط[3]): «أَمْ قُرَشِيًّا صارِمًا هِزَبْرَا»[4]. [٢/ ١٧٠أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٨، (هارون) ٣/ ١٨٢. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١أ]- و(م٥)٧٦ب: «قول صفية بنت عبدالمطلب .... أم قرشيًّا صارمًا هِزَبْرا»، والأبيات من الرجز المنهوك، وهي لصفية بنت عبدالمطلب ﵂، كما في: المقتضب ٣/ ٣٠٣- والكامل ١٠٩٦- وجمهرة اللغة ٢/ ٧٠٨.

(٢) في طرة (م٥)٧٦ب: «أبو علي، عن ابن دُرَيْدٍ: (أم قُرَشِيًّا صَقْرَا)»، و الذي في جمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ٧٠٨: «و(الزَّقْرُ لغةٌ في الصَّقْر، تميمية .... أم مُشْمَعِلًّا زَقْرا». ومثله في: مختار التذكرة ١٢٩.

(٣) ليس في (ش٢)٢٧١أ.

(٤) هذه رواية الرَّباحية، كما سبق في تخريج النص المحشى عليه. ونصَّ المعري في الصاهل والشاحج ٤٣١ أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيَّرها رغبة في إصلاح الوزن. وهي رواية البيت في: الأزهية ١٣٦- وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١١، وعليها لا يكون الكلام شعرًا، بل سَجْعًا، انظر: تحصيل عين الذهب ٤٥٠.

قال سيبويه: «كما أَثْبَتَّ الفِعْلَ هناكَ لأَحَدِ الاسمَيْنِ، وادَّعَيْتَ أَحَدَهما كما ادَّعَيْتَ ثَمَّ أَحَدَ الاسمَيْنِ، وإِنْ قَدَّمْتَ الاسمَ فعَرَبِيٌّ حَسَنٌ»[١].

(عندَه):

«.... العِلْمَ والعَقْلَ، وادَّعَيْتَ أَحَدَهُما كما ادَّعَيْتَ ثَمَّ أَحَدَ الاسْمَيْنِ، وإِنْ قُلْتَ (أَوْ) فهُوَ عَرَبِيٌّ حَسَنٌ».

قال سيبويه: «كانَ كقَوْلِك: (أَتَقْتُلُ زيدًا أَوْ عَمْرًا؟)»[٢].

(فا):

أيْ: كقَوْلِكَ: (أَتَقْتُلُ زيدًا أَوْ عَمْرًا؟) في بابِ الجَوَازِ في بابِ الأَوْلى.

[٢/ ١٧٠ب] قال سيبويه: «وكذلك (أَتَضرِبُ زيدًا أَوْ تَقْتُلُ خالدًا؟)؛ لأَنَّكَ لم تُثْبِتْ ....»[٣].

متنُ (عنده):

«وإِنْ أَرَدْتَ مَعْنَى (أَيُّهما) قُلْتَ: (أَتَضرِبُ زيدًا أَمْ تَقْتُلُ خالِدًا؟)؛ لأَنَّكَ لم تُثْبِتْ....»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٩، (هارون) ٣/ ١٨٣، ولفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١أ] كلفظ الحاشية القادمة.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٩، (هارون) ٣/ ١٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٩، (هارون) ٣/ ١٨٣.

(٤) هذه العبارة ثابتة بعد النص المحشى عليه في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١أ]، وليست في الشرقية.

هذا بابُ (أَوْ) في غيرِ الاستفهامِ

قال سيبويه: «وقالَ الشاعرُ ....:

إذا ما انْتَهى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فأَقْصَرَا»[1].

(س)[2]:

الأَحْسَنُ في هذا (أَوْ)؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ (إِنْ كانَ كَذا وكَذا وإِنْ كانَ كَذا وكَذا).

(ح)[3]:

مِنْ (أَطالَ يُطِيلُ) إذا قُلْتَهُ بـ(أَوْ)، وهو أَصْوَبُ على كَلامَيْنِ. [٢/ ١٧١ب]

قال سيبويه: «فبَعُدَتْ (أَمْ) ههنا حَيْثُ كانَ خَبَرًا»[4].

(فا): أيْ: كانَ الكلامُ. [٢/ ١٧٢ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٩٠، (هارون) ٣/ ١٨٥، والبيت من الطويل، وهو لزيادة بن زيد العذري، كما في: اللسان (نهي) ١٥/ ٣٤٤- والخزانة ١١/ ١٧٠.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣٠٢- والتعليقة ٢/ ٢٨٨، وصحِّح ما في التعليقة.

(٣) في (ش٣)٢٧٥ب: «خ»، وفي التعليقة ٢/ ٢٨٨: «قالَ أبو إسحاقَ: (أَطالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى)، الصَّوَابُ بـ(أَوْ) مِنْ (أَطالَ يُطِيلُ)، فإذا قُلْتَ (أَمْ) فَيَكُونُ مِنْ (طالَ) والألفُ للاستفهام».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٩٠، (هارون) ٣/ ١٨٧.

هذا بابُ الواوِ التي تَدْخُلُ عليها أَلِفُ الاستفهامِ

قال سيبويه: «فيَنْبَغِي لهذا أَنْ يَجِيءَ في الاستفهامِ بـ(أَمْ) مُنْقَطِعًا مِنْ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ (أَوْ) هذه نَظِيرَتُها في الاستفهامِ»[1].

(ط[2]):

يعني أَنَّكَ إذا أَجَبْتَ بـ(أَمْ) جاءَتْ مُنْقَطِعةً، ليستْ على مَعْنَى (أَيُّهما).

بعد آخر الباب:

(أُخْرى)[3]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٩١، (هارون) ٣/ ١٨٨.

(٢) ليس في (ش٢)٢٧٢ب.

(٣) ليست هذه الزيادة في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١ب]. وجاءت في متن الشرقية في آخر الباب بين علامتين منسوبة إلى (أخرى)، أي: أن الفارسي نقلها من نسخة مجهولة. وهي في نسخة أبي بكر مَبْرمانَ، كما أخبرنا السيرافي في شرحه ٣/ ٤٥١، ولكنه جعلها في آخر الباب الذي بعد هذا الباب، ونقل معها نقلًا عن المبرد، فقال: «في نُسْخةِ أبي بكر مَبْرَمَانَ، متصِّلٌ بهذا البابِ: قال ابن أحمر .... قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه، وأهل الشعر يجعلونه بمنزلة الواو، وكذلك في قول الله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِأْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. قال: وليس القول عندي هكذا. وذلك أنه يصير: البثا شهرين ونصف شهر على (أو)، و (أو) بمعنى واو العطف أيضا غير موجود. والقول عند أبي العباس: البثا شهرين أو البثا شهرين نصف ثالث. وكذلك: مائة ألف أو مائة ألف ويزيدون. وقال: ولا أخرجها عن معناها، ولكن أتركها على معناها وأقدر أن الذي بعدها مثل الذي قبلها، واحذفه اختصارا؛ لأن الذي قبله دل عليه. هذا قول أبي العباس فافهمه، فإنه حسن.

=

«وقالَ ابنُ أَحْمَرَ:

أَلا فالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثالِثٍ　　إلى ذاكَ ما قَدْ غَيَّبَتْنِي غَيابِيَا»(١)

يُرِيدُ (الْبَثَا شَهْرَيْنِ ونَصْفَ ثالِثٍ)، وقالَ -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٢)»(٣). [٢/ ١٧٣أ]

هذا بابُ بَيَانِ(٤) (أَمْ) لِمَ دَخَلَتْ على حُرُوفِ الاستفهامِ ولم تَدْخُلْ على الأَلِفِ

قال سيبويه: «إذْ كانتْ (هَلْ) لا تَقَعُ إلَّا في الاستفهامِ»(٥).

(فا):

يُرِيدُ: في الأَمْرِ الأَكْثَرِ يَقَعُ في الاستفهامِ. [٣/ ١ب]

قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان وهذا المتصِّلُ بالبابِ مع كلام أبي العباس نَقَلْتُهُ من نسخة أبي بكر مَبْرَمانَ».

قلتُ: الظاهر أن هذه الزيادة في آخر الباب الذي قبل هذا الباب، وهو باب (هذا باب (أو) في غير الاستفهام)؛ فهو الأنسب لمعنى الزيادة، أما هذا الباب والذي بعده فهما خاصان بالاستفهام.

(١) من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر، كما في: ديوانه ١٧١ – ومعاني الأخفش ١/ ٣٤– والأزهية ١١٥.

(٢) سورة الصافات ١٤٧.

(٣) هذه العبارة جاءت منسوبة إلى (أخرى) في متن الشرقية، وليست في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١ب.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١ب]: «تبيان».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٩٢، (هارون) ٣/ ١٨٩.

هذا باب (أفعل)

قال سيبويه: «اعلَمْ أَنَّ (أَفعَلَ) إذا كانَ صِفةً لم يَنْصَرِفْ»[١].

(فا):

يَخْتَارُ (أَفْعَلَ) هُنا غيرَ مَصْرُوفٍ، ويَزْعُمُ أَنَّهُ مَعْرِفةٌ.

قال سيبويه: «فَإِذَا حَقَّرْتَ قُلْتَ: (أُخَيْضِرُ) وَ(أُحَيْمِرُ) وَ(أُسَيْوِدُ)، فَهْوَ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تُحَقِّرَهُ»[٢].

الأسماءُ التي لا تنصرِفُ تأتي على ثلاثةِ أَضْرُبٍ[٣]:

ضربٌ منها ينصرِفُ في التصغيرِ ولا ينصرِف في التكبير، نحو: (عُمَرَ)، لا ينصرِفُ مُكَبَّرًا وينصرِفُ مُصَغَّرًا.

وضربٌ ينصرِفُ مُكَبَّرًا ولا ينصرِفُ إذا صُغِّرَ، نحو: (تَضَارُبٍ).

والضربُ الثالثُ لا ينصرِفُ مُكَبَّرًا ولا مُصَغَّرًا، نحو: (أَحْمَرَ)[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢، (هارون) ٣/ ١٩٣، وهذا لفظ متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١ب]. وفي الشرقية: «أَفْعَلًا» بالتنوين.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢، (هارون) ٣/ ١٩٣، وهذا لفظ متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨١ب]. وفي الشرقية: «أَفْعَلًا» بالتنوين.

(٣) هذه أنواع ما لا ينصرف من حيث التصغير والتكبير، وزادوا: ما يجوز في مكبره الوجهان ويتحتم منعه مصغرًا، نحو: هند وهنيدة. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٤٥٧ (العلمية)- والبديع لابن الأثير ٢/ ٢٨٣- وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٣ - وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٧٦.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى١٣٥ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

هذا بابُ (أفْعَلَ) إذا كانَ اسماً

قال سيبويه: «فما كانَ مِنَ الأسماءِ (أَفْعَلُ) فنَحْوُ .... و(أَيْدَعٍ) .... وأَمَّا ما أَشْبَهَ الأَفْعالَ سِوَى (أَفْعَلَ) فمِثْلُ (اليَرْمَعِ)»[1].

(ج)[2]: هو الزَّعْفَرَانُ، وقِيلَ: صِبْغٌ أَحْمَرُ[3].

(ج): حَجَرٌ رِخْوٌ أَبْيَضُ[4]، ومِنْ أمثالِهم:

«كَفًّا مُطَلَّقَةٍ تَفُتُّ اليَرْمَعَا»[5] [٣/ ٢أ]

قال سيبويه: «وأَنْ تَجْعَلَ الشَّيْءَ إذا جاءَ بمنزلةِ (الرِّجازَةِ) و(الرِّبَابَةِ) – لأَنَّهُ ليسَ لَهُ فِعْلٌ – بمنزلةِ (القِمَطْرَةِ) و(الهِدَمْلَةِ)»[7].

(س):

يَقُولُ: يَلْزَمُكَ أَنْ تَجْعَلَ (الرِّجازَةَ) (فِعَلَّةً) وهي (فِعَالَةٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ لها

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢، (هارون) ٣/ ١٩٤.

(٢) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٦٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية للنحاس.

(٣) انظر: القاموس (يدع) ١٠٠٤.

(٤) انظر: القاموس (رمع) ٩٣٤.

(٥) من مشطور الكامل، وهو بلا نسبة في: المحكم ٢/ ١٥٦- واللسان (رمع) ٨/ ١٣٤- والتاج (فتت) ٥/ ٢١، وهو مَثَلٌ يُضرب للمغتاظ، انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٤٠- وجمهرة الأمثال ٢/ ١٣٦- والمستقصى ٢/ ٢٢٠.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨٠، (هارون) ٣/ ١٦٤، والبيت من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ملحق ديوانه ١٦٩- والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٩.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣، (هارون) ٣/ ١٩٥.

فِعْلٌ يَتبَيَّنُ[1] أنَّها زائِدةٌ، ولكنْ يُحْكَمُ بأنها لا تَقعُ هنا إلَّا زائِدةً. [٣/ ٢ب]

قال سيبويه: «ولو جاءَ في الكَلامِ شَيْءٌ نحوُ (أَكْلَلٍ) و(أَيْقَقٍ)، فسَمَّيْتَ بهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ؛ لأنَّهُ لو كانَ (أَفعَلَ) لم يَكُنِ الحَرْفُ الأَوَّلُ إلَّا ساكِنًا مُدْغَمًا»[2].

فإذا جاءَ شيءٌ هذا المَجِيءَ حَكَمْتَ بأَنَّ الأَلِفَ أَصْلٌ غيرُ زائِدةٍ، كما حَكَمْتَ في مِيمِ (مَأْجَجٍ)[3] أَنَّها أَصْلٌ؛ لَمَّا كانَ غيرَ مُدْغَمٍ.

قال سيبويه: «وأمَّا (أَوَّلُ) فَهوَ (أَفْعَلُ)، يَدُلُّكَ على ذلك قَوْلُهم: (هُوَ أَوَّلُ مِنْهُ)، و(مَرَرْتُ بِأَوَّلَ مِنْهُ)»[4].

متنٌ في (ح)، (ط):

«وإذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(أَلْبَبَ) فهو غيرُ مَصْرُوفٍ، والمعنى عليهِ؛ لأنَّهُ مِنَ (اللُّبِّ) فهو (أَفعَلُ)، ولو لم يَكُنِ المعنى على هذا لكانَ (فَعْلَلَ)، والمعنى

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «يُبيِّنُ»، أو «يَتبَيَّنُ بِهِ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣، (هارون) ٣/ ١٩٥.

(٣) اسمُ مَوْضِعٍ، وكونُ ميم (مَأْجَجٍ) أَصْلًا فهو (فَعْلَلٌ) قول سيبويه والجمهور، وقيل: هي زائدة ووزنه (مَفْعَلٌ). انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ٣٠٩- والأصول ٣/ ٢٣٧- وتاج العروس (مأج) ٦/ ١٩٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣، (هارون) ٣/ ١٩٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢أ]: «و(مَرَرْتُ بِأَوَّلَ مِنْكَ، والأُولى)».

أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ:

قَـــدْ عَلِمَـــتْ ذاكَ بَنَـــاتُ أَلْبَبِـــهْ[1]

يَعْنُونَ لُبَّهُ، وإنما جاءَ الإِظْهارُ في هذا شاذًّا»[2].

قال سيبويه: «وقد يُقالَ -أيضًا- (تُرْتَبُ) فلا يُصْرَفُ»[3].

يَقُولُ: (تُرْتَبُ)[4] (جُنْدَبٌ)، فقد كانتِ التاءُ يجوزُ أنْ لا تكونَ زائِدةً، ولكنْ دَلَّ على زِيادتِها قَوْلُهم (تَرْتُبُ)، فلا يكونُ للأسماءِ هذا المِثالُ، وإنما هذا للأفعالِ، وهذه قِصَّةُ (تُتْفُلَ)[5]. [٣/ ٣أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا مَا جَاءَ نَحْوَ: (نَهْشَلٍ) وَ(تَوْلَبٍ) فَهْوَ عِنْدَنَا مِنْ نَفْسِ الحَرْفَ، مَصْرُوفٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُهُ .... فَإِنْ لم تَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْكَ

---

(١) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١/ ١٧١- والأصول ٣/ ٣٤٧- والمنصف ١/ ٢٠٠- واللسان (لبب) ١/ ٣٧٠- والخزانة ٧/ ٣٤٥، و(أَلْبَبِهْ) ضُبِطَت بفتح الباء الأولى وكسر الباء الثانية في جميع نسخ الرَّباحية في المتن [انظر: (ح٦)٦٢ب]، وجميع نسخ الشرقية في الحواشي، قال المبرد (انظر: الأصول ٣/ ٤٤٢): «يريد بنات أعقل هذا الحي»، ورُوِيَ (أَلْبُبِه) جمع (لُبٍّ)، انظر: الصحاح (لبب) ١/ ٢١٦- والخزانة- وتاج العروس (لبب) ٤/ ١٩٣، و(بنات أَلْبُبٍ) عروقٌ متصلة بالقلب.

(٢) إلى قوله «يعنون لبه» في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢أ]، والباقي ليس فيها.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣، (هارون) ٣/ ١٩٦.

(٤) (التُّرْتَبُ): الثابت. انظر: الصحاح (رتب) ١/ ١٣٣، والمراد به هنا اسم رجل.

(٥) (التُّتْفُل): ولد الثعلب. انظر: الصحاح (تفل) ٤/ ١٦٤٤، والمراد به هنا اسم رجل.

أَنْ لا تَصْرِفَ (نَهْشَلًا) و(نَهْسَرًا)»[١].

اعلمْ أنَّ النونَ والتاءَ إذا كانتا أُولَيَيْنِ أنه يُقْضَى عليهما بالأَصْلِ، حتى يتبيَّنَ أنهما زائدتان[٢]، إما بالاشتقاقِ أو تكونانِ في مثالٍ لا يكونُ مِثْلُهُ في الأسماءِ، وكذلك إذا وَقَعتا غيرَ أُولَيَيْنِ كانتا أَصْلًا حتى يتبيَّنَ غيرُ ذلك[٣].

قد جاءَ في الكَلامِ: (نَهْشَلَتِ المَرْأَةُ، ونَخْشَلَتْ) إذا أَسَنَّتْ[٤].

قال سيبويه: «فلمَّا صارَ في مَوْضِعٍ قَدْ يُسْتَثْقَلُ فيهِ التَّنْوِينُ اسْتَثْقَلُوا فيهِ ما اسْتَثْقَلُوا فِي ما هُوَ أَوْلَى بهذا البِنَاءِ، وإنَّما صارَتْ ....»[٥].

أيْ: في الاسمِ[٦].

(ط)، مَتْنٌ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣، (هارون) ٣/ ١٩٦-١٩٧.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣١٥- والتعليقة ٣/ ١٤- والمنصف ١/ ١٠٣.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٣٥ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) في اللباب للعكبري ٢/ ٢٦٧: «نَهْشَلَتِ المرأةُ، إذا أَسَنَّتْ»، والذي في المعجمات: «النَّهْشَلُ: المُسِنُّ المُضْطَرِبُ مِن الكِبَرِ، وقيل: هو الذي أَسَنَّ وفيه بَقِيَّةٌ، والأنثى نَهْشَلَةٌ»، فلم تُقَيِّدْ هذا اللفظ بالأنثى، انظر (نهشل) في: المحكم ٤/ ٤٧٤- واللسان ١١/ ٦٨٢- والتاج ٣١/ ٥١، وأما (نخشل) فلم أجده.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤، (هارون) ٣/ ١٩٧، هذا لفظ الشرقية، وأما لفظ الرباحية فسيأتي في الحاشية.

(٦) هذه حاشية على قوله: «استثقلوا فيه».

«.... بهذا البِنَاءِ منهُ، والمَوْضِعُ الذي يُسْتَثْقَلُ فيهِ التَّنْوِينُ المعْرِفةُ؛ ألا تَرَى أَنَّ أَكْثَرَ ما لا يَنْصَرِفُ في المعْرِفةِ قَدْ يَنْصَرِفُ في النَّكِرةِ، وإنَّما صارتْ ....»[1].

هكذا في (ح).

قال سيبويه: «قُلْتُ: فَمَا بالُكَ تَصْرِفُ (يَزِيدَ) في النَّكِرةِ ولا تَصْرِفُ (أَحْمَرَ) في النَّكِرةِ؟ قال: مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أَحْمَرَ) كانَ -وَهْوَ صِفةٌ، قَبْلَ أَنْ يكونَ اسمًا- بمنزلةِ الفِعْلِ، فإذا كانَ اسمًا ثُمَّ جَعَلْتَهُ نكِرةً فإنَّما صَيَّرْتَهُ إلى حالِهِ إذْ كانَ صِفةً»[2].

في (ح): «فإنْ قُلْتَ: فَمَا بالُكَ تَصْرِفُ (يَزِيدَ) في النَّكِرةِ وإنَّما مَنَعَكَ أَنْ تَصْرِفَ (أَحْمَرَ) وهو اسْمٌ أَنَّهُ ضارَعَ الفِعْلَ؟

قُلْتُ: إنَّ (أَحْمَرَ) كانَ وهو صِفَةٌ بمنزلةِ الفِعْلِ قَبْلَ أَنْ يكونَ اسْمًا، فإذا كانَ اسْمًا ثُمَّ جَعَلْتَهُ نَكِرةً فإنَّما صَيَّرْتَهُ إلى حالِهِ إذا كانَ صِفةً»[3].

---

(١) هذا متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢أ].

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤، (هارون) ٣/ ١٩٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢أ]: «فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزِيدَ) في النكرة وإنما مَنَعَكَ مِن صِرْفِ (أَحْمَرَ) في النكرة وهو اسم أنه ضارَعَ الفِعْلَ؟ فـ(أَحْمَرُ) إذا كان صِفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا صارَ اسمًا ثم جعلته نكرةً فإنما صيَّرْتَهُ إلى حاله إذ كانَ صِفةً».

(٣) هذا اللفظ قريب من لفظ الرَّباحية، كما ذكره في تخريج النص المحشى عليه.

قال أبو الحسَنِ[١]: يَنْصَرِفُ (أَحْمَرُ) وما أَشْبَهَهُ في النَّكِرةِ إذا كانَ اسْمًا؛ لأَنَّهُ إنَّما مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ صِفةٌ، فقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الذي كانَ يَمْنَعُهُ.

قال سيبويه: إذا سَمَّينا رجلًا بـ(أَحْمَرَ) لم نَصْرِفْهُ في النكرة، وإن سَمَّيناه بـ(يَشْكُرَ) صَرَفْنَاهُ. واحْتَجَّ بأنَ (أَحْمَرَ) يكونُ نعتًا وهو اسم، قال: فالذي يَمْنَعُهُ من الصَّرْفِ موجودٌ فيه[٢] إذا سُمِّيَ به، و(يَشْكُر) إنما يُنْعَتُ به وهو فِعْلٌ، فإذا سُمِّيَ به فقد زالَ أن يكونَ فِعْلًا.

قال أصحابُهُ: هذا مُحَالٌ، إذا سَمَّينا بـ(أَحْمَرَ) صَرَفْنَاه أيضًا كما نَصْرِفُ

---

(١) جاءت هذه الحاشية منسوبة للأخفش في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢أ]- و(م٥)٨٠ب- وطرة العابدي ٢/ ٦١أ، وانظرها في التعليقة ٣/ ١٦، وانظر رأي الأخفش في أن (أحمر) إذا سُمِّي به ثم نُكِّر فإنه ينصرف في: المقتضب ٣/ ٣١٢- ومسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠٣]- وما ينصرف للزجاج ١١- ومجالس العلماء ٧٠- والمسائل المنثورة ٢٠٥- والمقتصد ٢/ ٩٧٩- وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١١- والهمع ١/ ١١٦. قيل: ثم تراجع الأخفشُ ووافقَ سيبويه في كتابه الأوسط، انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩- وشرح ابن الناظم (العلمية) ٤٦٩- وشرح الأشموني ٣/ ٢٧١- والتصريح (تحقيق بحيري) ٤/ ٢٧٢. وغلَّط ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٠٣- وشرح الجمل ٢/ ٩٠٩- عزو هذه الطرة [الحاشية] إلى الأخفش، ونقل عن الأخفش نصًّا من كتابه الأوسط يقر فيه بأن السماع جاء بالمنع، لكنه جوَّز الصرف قياسًا. ونقل أبو حيان في التذييل ٥/ ٦٢أ عن المازني وغيره عن الأخفش القول بالمنع، ونقل عن كتابه الأوسط نصين يقول الأخفش فيهما بالصرف. وانظر: شرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٨٢- وشرح ألفية ابن معط للرعيني السفر الثاني ٢/ ٤١٨.

(٢) جمع الزجاجي بين الكون العام والجار والمجرور، والقياس حذف أحدهما.

(يَشْكُر)؛ لأنه إذا سُمِّيَ به فقد خَرَجَ أن يكون نعتًا، كما أنَّ (يَشْكُر) إذا سُمِّيَ به فقد خَرَجَ أن يكون فِعْلًا[1].

قال سيبويه: «وإذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(إِضْرِبْ) وَ(أُقْتُلْ) وَ(إِذْهَبْ) لم تَصْرِفْها، وقَطَعْتَ الأَلِفاتِ حتى يَصِيرَ بمنزلةِ الأَسماءِ»[2].

الاسْمُ حَقُّهُ أَنْ يُصَاغَ صِياغَةً، لا يَنْتَقِلُ ولا يَخْرُجُ مِنْهُ حَرْفٌ ويَدْخُلُ حَرْفٌ[3]، فلذلكَ وَجَبَ قَطْعُ أَلِفِ (افْعَلْ)، و(فُعِلَ) إذا سَمَّيْتَ بِهِ لا يَلْزَمُكَ أَنْ تُغَيِّرَهُ؛ لأَنَّهُ لك أَنْ تُسَمِّيَ بِما شِئْتَ، وليسَ لك أَنْ تُسَمِّيَ بالاسْمِ تَنْقُصُهُ مَرَّةً وتُثْبِتُهُ مَرَّةً، ولا يَقِيسُ على (ابْنٍ) و(اسْمٍ)؛ لأَنَّ ذلكَ قَلِيلٌ لا يُقاسُ عليهِ[4]. [٣/ ٣ب]

قال سيبويه: «فإنَّما أَضْعَفَ أَمْرَها أَنْ تَصِيرَ إلى هذا»[5].

قال (ب):

أيْ: إلى مَنْعِ الصَّرْفِ، لا أَنْ تَحْذِفَ منها[1] شيئًا. [٣/ ٤أ]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الإيضاح للزجاجي ١٤٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤، (هارون) ٣/ ١٩٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٨٢أ]: «بـ(إِضْرِبْ) أَوْ (أُقْتُلْ) أَوْ (إِذْهَبْ) لم تصرفه».

(٣) ليس في (ش١)٢٢٥ب.

(٤) هذه الحاشية التعليقة ٣/ ١٨ معزوةً إلى ابن السراج.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤، (هارون) ٣/ ١٩٩.

قال سيبويه: «نحوُ (تَضارُبٍ)، ثُمَّ حَقَّرْتَهُ فقُلْتَ: (تُضَيْرِبُ) لم تَصْرِفْهُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ بمنزلةِ قولِك -في (تَغْلِبَ)-: (تُغَيْلِبُ)، ويخْرُجُ إلى ما لا يَنْصَرِفُ»[2].

(فا)[3]:

إذا وافَقَ تَصِغْيرُ ما يَنْصَرِفُ تَصْغِيرَ ما لا يَنْصَرِفُ لم يُصْرَفْ، كَما أَنَّهُ إذا وافَقَ تَصْغِيرُ ما لا يَنْصَرِفُ تَصْغِيرَ ما يَنْصَرِفُ [صَرَفْتَهُ].

هذا بابُ ما كانَ مِنْ (أَفْعَلَ) صِفةً في بَعْضِ اللُّغَاتِ، واسْمًا في أَكْثَرِ الكلامِ

قال سيبويه: «وقَدْ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ صِفةً؛ لأَنَّ الجَدْلَ شِدَّةُ الخَلْقِ، فصارَ (أَجْدَلُ) عِنْدَهم بمنزلةِ (شَدِيدٍ)»[4].

حاشيةٌ:

وَلا يُدْرَكُ الأَمْرُ السَّرِيعُ ذَهابُهُ ... بِأُمِّ قُطَامِيٍّ مِنَ الطَّيْرِ أَجْدَلا[5]

---

(١) ليس في (ش٢)٢٧٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤، (هارون) ٣/ ٢٠٠.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٢٠، ومنها التكملة التي بين معقوفتين.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥، (هارون) ٣/ ٢٠٠.

(٥) من الطويل، وهو بلا نسبة في: المحلى ١٥٦، بلفظ: (ولا يدرك الأمس القريب إذا مضى . بمَرٍّ ....)، و(القُطامي): الصقر، يضم ويفتح، انظر: الصحاح (قطم) ٥/ ٢٠١٤.

هذا شاهِدٌ لِمَنِ اسْتَعْمَلَ (أَجْدَلَ) صِفةً. [٣/ ٤ب]

قال سيبويه: «وأمَّا (أَدْهَمُ) إذا عَنَيْتَ القَيْدَ .... فإنَّكَ لا تَصْرِفُهُ في مَعْرِفةٍ ولا نكِرةٍ»[١].

(ط):

وقال أبو الحَسَنِ[٢]: إنَّما كانَ (أَدْهَمُ) عندَهم غيرَ مَصْرُوفٍ إذا أَرادُوا القَيْدَ لأنَّهم وإنْ كانُوا جَعَلُوهُ بمنزلةِ الاسْمِ فإنَّهم لم يَصْرِفُوهُ لأنَّهم جَعَلُوهُ صِفةً قامَتْ مَقامَ الاسْمِ، فكأنَّهُ إذا قالَ: (هذا أَدْهَمُ) فإنَّما يَقُولُ: (قَيْدٌ أَدْهَمُ) أو (شَيْءٌ أَدْهَمُ)، كَما أنَّكَ إذا قُلْتَ: (هذا أَبْطَحُ، وأَجْرَعُ) فكأنَّكَ قُلْتَ: (مَكانٌ أَجْرَعُ) و(مَكانٌ أَبْطَحُ).

(ط):

أبو الحسن في (الأوسط)[٣]: «وما كانَ على (أَفْعَلَ) ليس بصفةٍ فهو ينصرِفُ في النكرةِ ولا ينصرِفُ في المعرفةِ، نحوُ: (أَسْلَمَ وأَحْمَدَ)؛ لأنَّك تقولُ: (رَجُلٌ أَسْلَمُ)، و(لا أَحْمَدَ)». فهذا نَصٌّ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥، (هارون) ٣/ ٢٠١.

(٢) وجاءت الحاشية بهذا اللفظ في (م٥)٨١ب، وجاءت في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢ب]، وفيها «فكأنه قال: هذا قيد أدهم»، بدل «فكأنَّهُ إذا قالَ: (هذا أَدْهَمُ) فإنَّما يَقُولُ: (قَيْدٌ أَدْهَمُ)».

(٣) هو (الأوسط في النحو) للأخفش (مفقود)، انظر: الفهرست ٧٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨١.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح١٠) ١٠٥أ.

قال سيبويه: «فإنْ قالَ قائِلٌ: أَصْرِفُ هذا لأني أَقُولُ (أَداهِمُ) و(أَراقِمُ)، فأَنْتَ تَقُولُ: (الأَبْطَحُ والأَباطِحُ)»(١).

أيْ: أَقُولُ (أَدَاهِمُ) و(أَرَاقِمُ)، فأُكَسِّرُهُ كما أُكَسِّرُ الأسماءَ، وليسَ حُكْمُ الصِّفاتِ أَنْ تُكَسَّرَ، قِيلَ لَهُ: فأَنْتَ تَقُولُ (أَباطِحُ)، فتُكَسِّرُهُ وهو صِفةٌ. [٣/ ٥ب]

هذا بابُ ما يَنْصَرِفُ مِنَ الأَمْثلةِ ولا يَنْصَرِفُ(٢)

قال سيبويه: «إذا كانَ وَصْفًا لم أَصْرِفْهُ، فإنَّما تَرَكْتَ صَرْفَهُ ههنا كما تَرَكْتَ صَرْفَ (أَفْكَلٍ) إذا كانَ مَعْرِفةً»(٣).

(ط(٤)):

قالَ أبو عُثمانَ(٥): (أَفْعَلُ) إنَّما تَرْكُكَ صَرْفَهُ لأنَّهُ ههنا مَعْرِفةٌ؛ لأَنَّكَ وَضَعْتَهُ مَوْضِعَ قَوْلِكَ: (هذا البِناءُ).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: (هذا رَجُلٌ أَفْعَلُ) لم يَنْصَرِفْ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥، (هارون) ٣/ ٢٠١.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢ب]: «هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦، (هارون) ٣/ ٢٠٣.

(٤) ليس في (ش٢)٢٧٦أ.

(٥) وجاءت هذه الحاشية في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢ب] بلفظ «تَرَكْتَ» بدل «تَرْكُكَ»، وانظر كلام المازني هذا في: شرح عيون سيبويه ١٩٣.

حالٍ؛ وذلك لأَنَّكَ مَثَّلْتَ بِهِ الوَصْفَ خاصَّةً، فَصَارَ كَقَوْلِكَ: (كُلُّ أَفْعَلَ زَيْدٌ نَصْبٌ أَبَدًا)؛ لِأَنَّكَ مَثَّلْتَ بِهِ الْفِعْلَ خَاصَّةً»[1].

(ط):

قالَ أبو عُثْمانَ[2]: أَخْطَأَ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصْرِفَ، وإِلَّا نَقَضَ جَمِيعَ قَوْلِهِ؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ) ليسَ بِوَصْفٍ، إنَّما هو مِثَالٌ للوَصْفِ، (ألا ترى أنك تقول إذا كان هذا البناء وصفًا لم تصرفه[3]، وليسَ يَمْتَنِعُ إِلَّا مِنْ صَرْفِ (أَفْعَلَ) الذي هُوَ وَصْفٌ.

قال أبو العبَّاسِ[4]: (أَفْعَلَ زيدٌ) إِنَّما لَزِمَكَ فَتْحُهُ لأَنَّهُ عامِلٌ رَفَعَ زيدًا، ولا يَرْتَفِعُ (زيدٌ) إِلَّا بِما كانَ كذا، وإِنَّما وَقَعَ بَعْدَ (كُلٍّ) -و(كُلٌّ) لا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦، (هارون) ٣/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٢ب]- وطرة العابدي ٢/ ٦٣أ، بلفظ: «قال المازني». وانظر كلام المازني في: التعليقة ٣/ ٢٢- وشرح عيون سيبويه ١٩٢. وانظر رأيه في: المقتضب ٣/ ٣٨٤.

(٣) هذه العبارة لم ترد إلا في (ح١٠)١٠٥أ. وهذه العبارة بلفظها سبقت في كلام سيبويه قبل أسطر.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من متن نسخة ابن خروف٨٢ب، والحاشية فيها كما ترى معزوة إلى المبرد. وجاءت في متن (ح٦)٦٤ب معزوة إلى «تفسير المازني»، وفيها «ولا يُرْفَعُ إِلَّا بِما كانَ كذا»، «بَنِي شابَ قَرْناها». وجاءت في العابدي ٢/ ٦٣ب بلفظ: «قال: (أفعل زيد).... »، وظاهرها أنها تبع لكلام المازني السابق. وجاءت في طرة (ح١٠) ١٠٥أ، وبعدها: «هذا كلام أبي عثمان المازني».

يَقَعُ بَعْدَها إِلَّا الأَسْماءُ- لأَنَّهُ حِكايةٌ، بمنزلةِ (شَابَ قَرْناها[1]).

قال أبو العبَّاسِ[2]: لم يَصْنَعْ أبو عُثمانَ شيئًا. [٣/ ٦ب]

وقال أبو العباس أيضًا: تركُ صرفِ (أَفْعَلٍ) إذا مُثِّلَ به الوصفُ خَطَأٌ.

قال ابو الحُسين: هذا عند المبرد على ما ذَكَرَ سيبويه، ليس على ما ذَكَرَ المازني.

(عخ): قولُ أبي العباس الأولُ هو الصحيحُ، وليس له الثاني بقولٍ؛ وإلا تناقض[3].

قال سيبويه: «وتَقُولُ: كُلُّ (فُعْلَى) في الكلامِ لا يَنْصَرِفُ، وكُلُّ (فَعْلاءَ)

---

(١) يعني بيت الكتاب (هارون) ٢/ ٨٥:

كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

(٢) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٨٢ب، وانظر: التعليقة ٣/ ٢٢.

(٣) كل هذه الحاشية نقلتها من نسخة (ح١٠)١٠٥أ، وقد جاء فيها قول أبي العباس المبرد في هذه الحاشية وقوله الذي في الحاشية السابقة منسوبين إليه، متتابعين في متنها، وجاءت حاشية أبي الحسين وحاشية (عخ) في الطرة. والمراد بـ(عخ) علي بن خروف؛ لأن صاحب هذه النسخة ينقل كثيرًا من نسخة ابن خروف وتعليقاته عليها. وجاءت حاشية أبي الحسين فقط في طرة نسخة العبدري ٢/ ٨١أ. وقد صرَّح المبرد في المقتضب٣ / ٣٨٤ باختيار قول سيبويه وتجويز قول المازني، فقال عن قول المازني: «وهو مَذْهَبٌ، وقول الخليل وسيبوبه أقوى عندنا».

في الكلامِ لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّ هذا المِثالَ لا يَنْصَرِفُ في الكَلامِ البَتَّةَ»[١].

لأنَّ (فُعْلَى) و(فَعْلَاءَ) لا يَقَعُ إلَّا للتَّأْنِيثِ، فهاتانِ الأَلِفانِ ههنا للتأنيثِ[٢].

هذا بابُ ما يَنْصَرِفُ مِنَ الأَفعالِ إذا سَمَّيْتَ بِهِ رَجلًا

قال سيبويه: «غَلَبَتِ الأَسْماءُ عليها»[٣].

يَقُولُ: غَلَبَتِ الأَسْماءُ على (ضارِبْ) و(ضارَبَ)، عندَ (ب).

قال سيبويه: «وَأَمَّا عِيسَى فكَانَ لا يَصْرِفُ ذَلِكَ، وَهْوَ خِلافُ قَوْلَ الْعَرَبِ، سَمِعْنَاهُمْ يَصْرِفُونَ الرَّجُلَ يُسَمَّى بِـ(كَعْسَبٍ)، وَإِنَّمَا هُوَ (فَعَلَ) مِنَ الْكَعْسَبَةِ»[٤].

في (أُخْرى): «.... (ضَرَبَ) إذا سَمَّى بِهِ رَجُلًا، ولا (ضارِبْ) إذا أَرادَ بِهِ الأَمْرَ، وكانَ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ أُخِذَ مِنَ الفِعْلِ لا يَنْصَرِفُ إذا كانَ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦، (هارون) ٣/ ٢٠٦.

(٢) سبق ذكر الخلاف في كون (فَعْلاء) خاصةً بالتأنيث، في [ملف ٣ بحث: فعلاء]، وأما وزن (فُعْلى) ففيه أيضًا خلاف، فالجمهور يخصونه بالتأنيث، وأجاز بعضهم مجيئه للإلحاق. انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ٢٥٥- والأصول ٢/ ٤١٠- والمنصف ١/ ٣٦- وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٩- وأبنية الإلحاق للقرني ٦٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧، (هارون) ٣/ ٢٠٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧، (هارون) ٣/ ٢٠٦. وهذا لفظ أكثر النسخ. وجاء بلفظ (يسمَّى في (ش). وسيأتي في الحاشية الخلاف في (وهو فَعَلَ).

بِناءِ الفِعْلِ، وهذا خِلافُ ....»[1]. [٣/ ٧أ]

«وَهْوَ (فَعْلَلٌ)[2] مِنَ الْكَعْسَبَةِ» في كتاب الفَسَوِيِّ[3]، وهو الصواب[4].

(ش): «وَإِنَّمَا هُوَ (فَعْلَلَ)»[5].

عند (ج) عن (ع): «وَهْوَ (فَعَلَ)».

قال أبو علي[6]: لم يرد بقوله: «وَهْوَ (فَعَلَ)» الوَزْنَ والمثالَ، وإنما أرادَ المضيَّ فقط[7].

---

(١) أي: في نسخة (أخرى): «وأما عيسى فكان لا يصرف (ضَرَبَ) ....».

(٢) هذا لفظ (م٥)٨٣ب- والميورقي ٥أ، كلاهما بضبط (فَعْلَلٌ) بتنوين الرفع، ونقله ابن يبقى في طرة نسخته ١٣٧أ عن نسخة الفسوي (الفارسي) بلا ضبط، ونص الفارسي في التعليقة ٣/ ٢٤ أنها كذلك في نسخته، وعُزِي في طرة (ح١٠)١٠٥ب إلى (ش) إلى النسخة الشرقية بلفظ: «وإنما هو فَعْلَلَ»، وعُزِي في طرة العبدري ٢/ ٨٢أ إلى نسخة أبي العباس الغساني بلفظ (فَعْلَلَ). وجاء في (ش)٣/ ٦ب بلفظ: «وإنما هو فَعَلَ»، وهو في أكثر النسخ «وهو فَعَلَ»، كما في: (ح١)٨٣أ- و(ح٦)٦٥ب- و(ح١٠)١٠٥ب- والعبدري ٢/ ٨٢أ، وهو لفظ نسخة المبرد كما في التعليقة، ولفظ نسخة (ج) عن (ع) كما في الحاشية بعد القادمة.

(٣) هو الفارسي، وهذا موافق لما في التعليقة ٣/ ٢٤ إذ ذكر الفارسي أن في نسخته (وهو فَعْلَل).

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة ابن يبقى ١٣٧أ المنسوخة من نسخة أبي نصر.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠)١٠٥ب. و(ش) رمز النسخة الشرقية.

(٦) كلام الفارسي في التعليقة ٣/ ٢٤، ونقل (وهو فَعَلَ) عن نسخة أبي العباس المبرد.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن خروف٨٣ب.

قال سيبويه: «فإنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضَرَّبَ) أَوْ (ضُرِّبَ) أَوْ (ضُرِبَ) لم تَصْرِفْ»[1].

قال أبو الحسَنِ: سَمِعْتُ يُونُسَ يُنْشِدُ (هذا البيتَ[2]) لكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

سَقَى اللهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها ... جُرَابًا ومَلْكُومًا وَبَذَّرَ والغَمْرا[3]

وقَدْ جاءَ مِثْلُ (ضُرِبَ) اسْمًا مَعْرِفةً، قالُوا: (في بني دُئِلَ، وهُوَ[4]) رَهْطُ أبي الأَسْوَدِ الدُؤَلِيِّ، والناسُ[5] يَقُولونَ (الدِّيلُ[6])؛ وذلك لأَنَّ هَمْزَتَها مُخَفَّفَةٌ، وإنَّما الكَلامُ (دُؤَلِيٌّ)، وإنَّما الدِّيلُ (في عبدِالقَيْسِ، والدُولُ في[7]) حَنِيفةَ[8].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧، (هارون) ٣/ ٢٠٧، وهذا لفظ الشرقية، وجاء في (ح١)٨٣أ بلفظ: «.... ضرب أو ضرب أو ضورب»، وفي (ح٦)٦٥ب بلفظ: «.... ضَرَّبَ أو ضُرِّبَ أو ضُورِبَ أو ضُرِبَ لم تصرفه».

(٢) ليس في (ح٦)٦٥ب.

(٣) من الطويل، وهو لكثير عزة، كما في: ديوانه ٥٠٣- والخزانة ٢/ ٣٥٥. وعليه حاشية في طرة العبدري ٢/ ٨٢أ بلفظ: (على): «هذه كلُّها مياهٌ بمكة». و(على) رمز أبي علي الغساني.

(٤) في حاشية الشرقية [انظر: (ش)٣/ ٧أ]: «بنو دُئِلَ، وهم»، وهي أكثر اتساقًا.

(٥) في شرح السيرافي ١/ ٣٠١ أن الذين يقولون ذلك «جماعة من النحويين، منهم الكسائي».

(٦) في (م٥)٨٣ب: «الدِّيْلِيّ».

(٧) في حاشية الشرقية: «في بني عبدالقيس، والدُّولُ في بني حنيفة»، وفي (م٥)٨٣ب: «من عبدالقيس، والدُّولُ من حنيفة».

(٨) جاءت هذه الحاشية كاملة بهذا اللفظ في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٣أ]، وجاءت الحاشية كاملة بلفظها في نسخة العبدري ٢/ ٨٢أ، وبعدها (رجع)، وفي حاشيتها: «قال أبو إسحاق:
=

قال أبو جَعْفَرٍ: لم يَصْرِفْ (بَذَّرَ) لأنَّهُ على (فَعَّلَ) لا يُشْبِهُ الأسماءَ، هذا مَذْهَبُ الخليلِ وسيبويه، وأمَّا الأَخْفَشُ سعيدُ بنُ مَسْعَدةَ(١) فيَصْرِفُ رَجُلًا إذا سَمَّاهُ (فَعَّلٌ).

وحُجَّةُ مَنْ [لم] يَصْرِفْهُ ما قُلناه، ويَحْتَجَّ أيضًا بهذا البيتِ، وحُجَّةُ مَنْ صَرَفَهُ أيضًا هذا البيتُ، وذلك أنَّهُ يقولُ: هذا نَظِيرُهُ في الأسماءِ، ويُحْتَجُّ في

هذا التفسير من قوله: (قال أبو الحسن) ليس من الكتاب، إلى قوله (حنيفة) ». وجاءت الحاشية في طرة نسخة ابن يبقى ١٣٧أ، وبعدها قول أبي إسحاق السابق. وجاءت الحاشية في الشرقية مفرَّقة بين المتن والحاشية، فهي في المتن إلى نهاية البيت بلفظ: «وأنشد الأخفش في (ضَرَّبَ): سقى ....»، وباقيها في الحاشية منقولًا من (أخرى) ومن (ط)، وجاءت هذه الرواية عن يونس من غير طريق الأخفش في شرح السيرافي ١/ ٣٠١.

(١) لم أجد هذا الخلاف في كتب النحو التي عدتُ إليها، بل وجدتها تجمع على منع نحو (بَذَّرَ) من الصرف، انظر: ما ينصرف ٢٨- والأصول ٢/ ٨٠- وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٥- وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠- والارتشاف ٢/ ٨٥٧- والمساعد ٣/ ١٠، ويظهر أن هذا فَهْمٌ من النحاس لا يوافق عليه لكلامٍ للأخفش نقله أبو عثمان، قال فيه [انظر: التعليقة ٣/ ٢٩]: «إن صَيَّرتَ (بَقَّمَ) أصلًا في الأسماء -وهو أعجمي أُعْرِبَ- صَرَفْتَ (فَعَّلَ) كُلَّهُ، لأنه في مِثالِ الأسماء»، قال أبو عثمان: «أَخْطَأَ؛ لو كان كما يقول لصَرَفْنا بابَ (مساجِدَ) و(منادِيلَ)؛ لأن في الأعجمي (سَراوِيلَ)، ولكنا لا نجعل الأعجميَّ أصلًا للعربي»، قال الرماني في شرحه ٣/ ٢٢٧أ بعد أن ذكر منع باب (بقَّمَ) عَلَمًا من الصرف: «وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لا شك فيه، ولا وَجْهَ لِمَا ردَّ عليه أبو عثمان بإلزامه صَرْفَ (مناديل) .... لأنَّ الأخفش إنما أَلْزَمَ مِن هذا الأصلِ صَرْفَ بابِ (فَعَّلَ) كُلِّهِ، ولم يذهب إلى أن هذا الأصلَ صحيحٌ».

مَنْعِهِ مِن الصَّرْفِ أنه اسْم بُقْعةٍ.

وهذا غَلَطٌ من الاحتجاجِ؛ لأنه إنما الحُجَّةُ أنْ يكونَ للفِعْلِ نَظِيرُهُ من الأُصُولِ وهي النَّكِراتُ، فأمَّا المعارِفُ فإنما هي فُرُوعٌ، وهذا من دَقِيقِ النَّحْوِ.

فإنِ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بقولِهِم (بَقَّمٌ) فقالَ: هذا نَكِرةٌ، قيل له: لا حُجَّةَ في هذا؛ لأَنَّهُ اسمٌ أَعْجَمِيٌّ[١]، فإنِ احْتَجَّ بتَسْمِيَتِهِم (خَضَّمَ)[٢] فلا حُجَّةَ فيه؛ لأَنَّهُ مَحْكِيٌّ، الدَّلِيلُ على هذا أَنَّهُ لَقَبٌ وهو مَعْرِفةٌ، واسمُ الـمُلَقَّبِ به العَنْبَرُ بنُ عَمْرِو بنِ تميمٍ، قِيلِ له (خَضَّمُ) لكَثْرةِ أَكْلِهِ، (ج)[٣].

قال سيبويه: «ولا يَصْرِفُونَ (خَضَّمَ)، وَهْوَ اسْمُ العَنْبَرِ بنِ عَمْرِو بنِ تَميمٍ»[٤].

(ط):

قالَ أبو العبَّاسِ[٥]: لم يُصْرَفْ (خَضَّمَ) لأَنَّهُ لَقَبٌ لَهُ؛ لكَثْرةِ أَكْلِهِ،

---

(١) (البَقَّمُ): صِبغ معروف، وهو العَنْدَمُ، وهو أعجميٌّ. انظر: الصحاح (بقم) ٥/ ١٨٧٣.

(٢) جاء في المخطوطة «خَضَّمًا»، وهو تصحيف؛ لأنها كلمة غير مصروفة.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٦٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧، (هارون) ٣/ ٢٠٨.

(٥) قال في المقتضب ٣/ ٣١٥: «قولهم (خَضَّمُ) -للعنبر بن عمرو بن تميم- فإنما هو لَقَبٌ لكثرة أكلهم، و(خَضَّمُ) بَعْدُ إنما هو فِعْلٌ»، ونحوه في المقتضب ١/ ١٤٥، وفيه: «فإِنَّما هو فِعْلٌ منقولٌ».

فـ(خَضَّمَ) بَعْدُ إِنَّما هُوَ فِعْلٌ. [٣/ ٧ب]

قال سيبويه: «وإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضَرَبُوا) في مَنْ قالَ: (أَكَلُونِي البراغِيثُ)، قُلْتَ: (هذا ضَرَبُونَ قَدْ أَقْبَلَ)، تُلْحِقُ النُّونَ»[1].

(ط):

قالَ أبو إسحاقَ: إِنَّما زِدْتَ النُّونَ لأَنَّها كانتْ فِعْلًا ثُمَّ سَمَّيْتَ بِهِ، ومِثْلُ هذهِ الزِّيادةِ في الأَسْماءِ مَعَها النُّونُ. [٣/ ٨ب]

قال: إنما رَدَدْتَ النُّونَ لأنها كانتْ (ضَرَبُونَ) في الأَصْلِ، ولكنَّها لَمَّا بُنِيَتْ حُذِفَتْ؛ لأنَّ الماضِيَ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ، والنَّصْبُ نَظِيرُ الفَتْحِ، فمِنْ ثَمَّ رَدَدْتَ النُّونَ حَيْثُ سَمَّيْتَ [به]، والدَّلِيلُ على أنَّ هذه الأَلِفَ التي للتَّثْنِيةِ والواوَ التي للجَمْعِ لا تَلْحَقانِ [الأسماءَ] إِلَّا بالنُّونِ قَوْلُك: (رَجُلانِ) و(مُسْلِمُونَ) و(يَضْرِبانِ) و(يَضْرِبُونَ)[2].

قال أبو إسحاق: إِنَّما رَدَدْتَ النُّونَ لأَنَّها كانتْ فِعْلًا ثُمَّ سَمَّيْتَ بِهِ، ومِثْلُ هذهِ الزِّيادةِ في الأَسْماءِ مَعَها النُّونُ، والدَّلِيلُ على ذلك أنَّ هذه الأَلِفَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨، (هارون) ٣/ ٢٠٩.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن (م٥)٨٤أ، وقد سُبِقَتْ بـ(لَحَقٌ) وخُتِمَتْ بـ(رَجَعَ)، وليست في الشرقية، ولا الرباحية [انظر: (ح٦)٦٥ب]، وقال نقلها الفارسي في التعليقة ٣/ ٣٠ وقال: «وقال قائل في الكتاب». وجعلها ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٩٩ من كلام ابن السراج. وعزيت في (ح١٠)١٠٥ب إلى أبي إسحاق، وما بين المعقوفتين منها.

التي للتَّثْنِيةِ والواوَ التي للجَمْعِ لا تَلْحَقانِ الأسماءَ إلَّا بالنُّونِ، تقول: (مِسْلِمَانِ) و(مُسْلِمُونَ)[1].

(ط):

ما ذكره أبو إسحاق كأنه رَواهُ، وهو أَسْهَلُ، وفي الأَوَّلِ صَنْعةٌ وقِياسٌ وحُسْنٌ، وكلاهما جَيِّدٌ[2].

قال أبو علي[3]: لَـمَّا بَنَيْتَ (ضَرَبَ) على الفَتْحِ للواحِدِ حَذَفْتَ النُّونَ منه في فِعْلِ الاثنَيْنِ أيضًا؛ لموافقةِ الفَتْحِ النَّصْبَ، فكما أنك قُلْتَ: (لَنْ يَضْرِبَ) فكانَ مَفْتُوحًا لا نُونَ فيه، كذلك قُلْتَ: (ضَرَبَ) بلا نُونٍ، ثم قُلْتَ: (لَنْ يَضْرِبا) فلم تَثْبُتِ النُّونُ، كذلك لم تَثْبُتْ في (ضَرَبَا).

---

(١) نقلت هذه الحاشية طرة (ح١٠)١٠٥ب، وقد نقلها بلفظها منسوبةً تنقيح الألباب ٢٩٩، وجاءت في متن نسخة الميورقي ٥ب مسبوقةً بدائرة منقوطة ومختومةً بدائرة منقوطة فوقها (رَجَعَ)، وفيها «إنما زِيدَتِ النونُ .... تقول: رجلان ومسلمون». وانظر معنى هذه الحاشية في: ما ينصرف للزجاج ٢٩-٣٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح١٠)١٠٥ب، وهي تعليق على الحاشية السابقة. وهي منقولة من نسخة ابن خروف. وجاء في تنقيح الألباب ٢٩٩: «ووقع هنا لأبي إسحاق كلام كأنه رواية قال .... وهذا الذي ذكر أبو إسحاق سهل، وفي الأول صنعة وقياس، وكان كل واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحًا».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٤أ، وهي تعليق على الحاشية السابقة، وفي التعليقة ٣/ ٣٠ تعليق آخر عليها أيضًا.

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الألِفُ في آخِرِهِ ....

قال أبو عليٍّ: أَلِفُ التأنيثِ المقصورةُ والممدودةُ يَلْحَقانِ الصِّفاتِ والأسماءَ[(١)].

قال سيبويه: «أَرادُوا أنْ يَفْرُقُوا بينَ الأَلِفِ التي تكونُ بَدَلًا مِنْ الحَرْفِ الذي هو مِنْ نَفْسِ الكَلِمةِ والأَلِفِ التي تُلِحْقُ»[(٢)].

قال أبو عليٍّ: التي تكونُ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ في مِثْلِ (مَرْمًى) و(مِغْزًى)، والأَلِفُ التي للإلحاقِ مِثْلُ الأَلِفِ في (ذِفْرًى)، فيهِنَّ نُونٌ[(٣)]، و(مِعْزًى) أَلْحَقَتْ هذا الاسْمَ بـ(دِرْهَمٍ) و(هِجْرَعٍ)[(٤)].

قال سيبويه: «وكذلك (تَتْرًى) فيها لُغَتانِ»[(٥)].

قال أبو عليٍّ: التاءُ في (تَتْرًى) مُبْدَلَةٌ مِنْ واوٍ هي فاءٌ[(٦)].

قال سيبويه: «وتَذْكِيرُهُ مِمَّا يُقَوِّيكَ على هذا التَّفْسيرِ»[(٧)].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨، (هارون) ٣/ ٢١١.

(٣) كذا، ويعني: أنها منونةٌ.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٤ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١١.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨١ب.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٦٦ب]: «يُقَوِّي».

أيْ: لَمَّا ذَكَّرْتَهُ عَلِمْتَ أَنَّهُ للإلحاقِ، لا للتأنيثِ[1].

قال سيبويه: «وكذلك (العَلْقَى)، لأنَّهم إذا أَنَّثُوا قالوا (عَلْقَاةٌ) و(أَرْطاةٌ)؛ لأنَّها ليْسَتا أَلِفَيْ تأنيثٍ»[2].

(فا): يقُولُ: لو كانتا أَلِفَيْ تأنيثٍ لم تَدْخُلْ عليهما الهاءُ.

قال محمَّدُ بنُ يَزِيدَ: حدَّثني أبو عُثمانَ المازنيُّ، قالَ: «كُنْتُ عندَ أبي عُبيدةَ، فسَمِعْتُهُ يقولُ: «ما أَكْذَبَ النَّحْوِيِّينَ، يَزْعُمونَ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ تأنيثٌ على تأنيثٍ، وقد سَمِعْتُ رُؤْبَةَ يقولُ: (عَلْقَاةٌ)»، فقُلْتُ له: هَلَّا فَسَّرْتَ لَهُ كَمَا عَلَّمْتَنا، فقال: «كانَ أَغْلَظَ طَبْعًا مِنْ أنْ يَفْهَمَ ذلك». (ج)[3].

قال سيبويه: «و(حَبَنْطَى) بهذه المنزلةِ»[4].

أبو زيد:

الحَبَنْطَى -غيرَ مَهْمُوزٍ-: العَظِيمُ البَطْنِ، أبو عُبَيدةَ: الحَبَنْطَى -غيرَ مَهْمُوزٍ-: المُتَغَضِّبُ المُسْتَبْطِئُ للشَّيْءِ، وبالهمزِ: العَظِيمُ البَطْنِ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١١، وهذا لفظ الشرقية، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٣ب]: «ألا ترى أنهم إذا ....».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٦٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقل هذه القصة في: الخصائص ٣/ ٣٠٩- والمزهر ٢/ ٣٢٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٢.

الـمُنْتَفِخُ[١]. (ج)[٢].

قال سيبويه: «وكذلك (قَبَعْثَرَى) .... وإنما هي زِيادةٌ لَحِقَتْ بَناتَ الخَمْسَةِ، كما لَحِقَتْها الياءُ في قَوْلِكَ (دَرْدَبِيسٍ)»[٣].

عند (ب): القَبَعْثَرَى الـمُمْتَلِئُ[٤].

«قالَ: إنَّ الأُصُولَ لا تَكُونُ سِتَّةً»، عندَ (ب).

قال سيبويه: «وقالَ العَجَّاجُ .... فلم يُنَوِّنْهُ رُؤْبَةُ .... أنَّ أَلِفَها حَرْفٌ يُكَسَّرُ عليه الاسْمُ»[٥].

أيْ: لَمَّا أَنْشَدَهُ لأَبِيهِ.

قَوْلُهُ: «يُكَسَّرُ عليه الاسْمُ»، أيْ: يُصاغُ عليه.

قال سيبويه: «ولا تَدْخُلُ في التأنيثِ لِمَعْنًى يَخْرُجُ مِنْهُ، ولا تُلْحِقُ بهِ أَبَدًا

---

(١) انظر هذه الأقوال في (حبط) في: اللسان ٧/ ٢٧٢- والتاج ١٩/ ١٩٤.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٦٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٢.

(٤) لم أجد هذا التفسير فيما راجعتُ، انظر (قبعثر) في: اللسان ٥/ ٧٣ – والتاج ١٣/ ٣٦٠، وانظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٢٤٧- وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٣٨، والذي في المراجع أن القَبَعْثَرَى: العظيمُ الخَلْقِ، والجَمَلُ الضَّخْمُ، والعظيمُ الشديدُ .... قلتُ: هذه المعاني قد تشتمل على الامتلاء، ولكنها لا تستلزمه.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٢، وفي الشرقية: «قال رؤبة .... فلم ينونه».

بِناءً بِبِناءٍ»[١].

تَفْسِيرٌ: يُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بينَ الأَلِفِ التي للتأنيثِ وبينَ هاءِ التأنيثِ.

قال سيبويه: «وتاءِ (سَنْبَتَةٍ) و(عِفْرِيتٍ)»[٢].

(س): تقولُ: (أَتَتْ عليهِ سَنْبَتَةٌ مِنَ الدَّهْرِ)[٣].

قال سيبويه: «لأنَّها ليستْ مِنَ الحُرُوفِ التي تُلْحَقُ بِناءً بِبِناءٍ»[٤].

أيْ: لأنَّ أَلِفَ التأنيثِ.

قال سيبويه: «كما تَرَكُوا صَرْفَ (مَساجِدَ)، حَيْثُ كَسَّرُوا هذا البِناءَ لمعنًى لا يكونُ للواحِدِ، ولا تَتَوَالى فيهِ ثَلاثُ حَرَكاتٍ»[٥].

متنُ (ط)[٦]: «.... حَيْثُ كَسَّرُوا هذا البِناءَ على ما لا يكونُ عليهِ الواحِدُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٢-٢١٣، وهذا لفظ الشرقية، ولفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٣ب]: «وتدخل ياء التأنيث لمعنًى، ولا تُلْحِقُ بناء ببناء».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٣.

(٣) السَّنْبُ والسَّنْبةُ والسَّنْبَتَةُ من الدَّهْرِ كُلُّها المدَّةُ الطويلة منه. انظر: الصحاح (سنب) ١/ ١٥٠، وانظر العبارة في: الكتاب ٤/ ٣١٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩، (هارون) ٣/ ٢١٣، وهذا لفظ الشرقية، ولفظ الرَّباحية سيأتي في الحاشية.

(٦) هذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٣ب]، ولفظ (م٥)٨٥أ.

وأمَّا (مُوسَى) و(عِيسَى) فإنَّهما أَعْجَمِيَّانِ لا يَنْصَرِفانِ في المعرِفةِ ويَنْصَرِفانِ في النَّكِرةِ، وأَخبرني بذلك مَنْ أَثِقُ بهِ.

و(مُوسَى) (مُفْعَلٌ)[1]، و(عِيسَى) (فِعْلَى) والياءُ فيهِ[2] مُلْحِقةٌ بِبَناتِ الأَرْبعةِ بمنزلةِ ياءِ (مِعْزًى)، و(مُوسَى) الحَدِيدِ (مُفْعَلٌ)، ولو سَمَّيْتَ بِها رَجُلًا لم تَصْرِفْها؛ لأنَّها مُؤَنَّثةٌ بمنزلةِ (مِعْزًى)، إلَّا أنَّ الياءَ في (مُوسَى) مِن نَفْسِ الكلمة، هذا بابُ ....».

في (أُخْرى): «وأمَّا (مُوسَى) و(عِيسَى) فإنهما أَعْجَمِيَّانِ لا يَنْصَرِفانِ في المعرفةِ ويَنْصَرِفانِ في النَّكِرةِ، و(مُوسَى): (مُفْعَلٌ)، و(عِيسَى): (فِعْلَى) والياءُ فيه مُلْحِقةٌ بِبَناتِ الأَرْبعةِ بمنزلةِ (مِعْزًى)، و(مُوسَى) الحَدِيدِ (مُفْعَلٌ) أيضًا، ولو سَمَّيْتَ بِها رَجُلًا لم تَصْرِفْهُ؛ لأنها مُؤَنَّثةٌ بمنزلةِ (مِعْزًى)؛ لأنَّ الياءَ في (مُوسَى) مِنْ نَفْسِ الكلمةِ»، آخِرُ البابِ. [٣/ ٩أ]

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ أَلِفُ التأنيثِ بَعْدَ أَلِفٍ ....

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: ما بالُ (عِلْباءٍ) و(حِرْباءٍ)؟ فإنَّ هذه الهمزةَ التي بَعْدَ الأَلِفِ إنَّما هِيَ بَدَلٌ مِنْ ياءٍ»[3].

---

(١) وقيل: (موسى) (فُعْلَى). انظر: الأصول ٣/ ٣٥١- واللباب للعكبري ٢/ ٢٤٧- واللسان (وسى) ٦/ ٢٢٤- والتاج (موس) ١٦/ ٥٢٣.

(٢) على هذا الموضع حاشية في (م٥)٨٥أ، نصها: «أي: الياءُ في (عِيسى) مُلْحِقةٌ لَهُ بـ(دِرْهَمٍ)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠ح (هارون) ٣/ ٢١٤.

إذا كانَتْ بَدَلًا مِنْ ياءٍ فليْسَتْ في (عِلْبَاءٍ) أَلِفانِ زائدتانِ، كَما كانَ (حَمْراءُ). [٣/ ٩ب]

قال سيبويه: «بمنزلةِ (قَضْقَاضٍ)»[١].

قال أبو العبَّاسِ: شَبَّهَهُ بـ(قَضْقَاضٍ) لحالِ التَّضْعِيفِ[٢]. [٣/ ١٠ب]

هذا باب ما لَحِقَتْهُ نُونٌ بَعْدَ أَلِفٍ فلم يَنْصَرِفْ ....

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ (حَمْراءَ) لم تُؤَنَّثْ على بِناءِ المُذَكَّرِ»[٣].

أيْ: لم يُقَلْ (حَمْرَةٌ)[٤].

قال سيبويه: «فلَمَّا ضارَعَ (فَعْلاءَ) هذهِ المُضارَعةَ .... أُجْرِيَ مُجْراها»[٥].

أيْ: في أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما لم يَنْصَرِفْ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠، (هارون) ٣/ ٢١٥.

(٢) كذا في (م٥)٨٦أ، وجاءت هذه الحاشية في حواشي الشرقية بلا عزو.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠، (هارون) ٣/ ٢١٦.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٦أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠، (هارون) ٣/ ٢١٦.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٦أ.

هذا بابُ ما لا يَنْصَرِفُ في المعرِفةِ مِمّاً لَيْسَتْ نُونُهُ بمنزلةِ الألِفِ التي في نَحْوِ (بُشْرَى) وما أشْبَهَها

قال سيبويه: «وكانَ هذهِ النُّونُ بَعْدَ الألِفِ في الأَصْلِ لِبابِ (فَعْلانَ) الذي لَهُ (فَعْلَى) .... لأنَّ آخِرَهُ الآنَ لا يُشْبِهُ آخِرَ (غَضْبانَ)»[١].

عند (ب): قالَ (س): «سألتُ أبا عُثمانَ: لِمَ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ بِناءِ (فَعْلانَ) لـ(غَضْبَانَ) وما أَشْبَهَهُ؟».

فقالَ: «مِنْ قِبَلِ أنَّ الزِّيادةَ للفِعْلِ، وأَشْبَهُ الأسماءِ بالأَفْعالِ الصِّفَاتُ؛ لأنها تَحْتاجُ إلى الموصوفِ، كَما يَحْتاجُ الفِعْلُ إلى الفاعِلِ، فلَمَّا أَنْ كانتْ زِيادةً عَلِمْنا أنَّ أَصْلَها الفِعْلُ أو ما أَشْبَهَ الفِعْلَ»[٢]. [٣/ ١١أ]

قال سيبويه: «وكذلك (شَيْطَان) إنْ أَخَذْتَهُ مِنَ التَّشَيْطُنِ فالنُّونُ عندَنا في مِثْلِ هذا مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ .... و(شَيْطَان) مِنْ (شَيَطَ) لم تَصْرِفْهُ»[٣].

ذَكَرَ في أَوَّلِ التَّصْرِيفِ[٤] أنَّ (الشَّيْطانَ) مِنْ (تَشَيْطَنَ)، ولم يَذْكِرِ الوَجْهَ الآخَرَ، وأَصَبْتُ بَيْتَ طُفَيْلٍ لا يَجُوزُ أَنْ يكونَ (شَيْطانُ) فيهِ إِلَّا مِنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١، (هارون) ٣/ ٢١٧.

(٢) وجاءت الحاشية في طرة العابدي ٢/ ٦٧ب، وفيها: «.... فلمَّا كانتْ زِيادةً عَلِمْنا أنَّ أَصْلَها للفِعْلِ، فإن لم يكن فما أَشْبَهَ الفِعْلَ». وانظر: التعليقة ٣/ ٤٠، وصحّحها مِمَّا هنا- وتنقيح الألباب ٢٢٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١، (هارون) ٣/ ٢١٧-٢١٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٢١.

(تَشَيَّطَ)، وهو قَوْلُهُ:

وَقَدْ مَنَّتِ الخَذْوَاءُ مَنًّا عَلَيْهِمُ وشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمُ وَيَثُوبُ[1]

[٣/ ١١ب] قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ (رُمَّانَ)؟ فقالَ: لا أَصْرِفُهُ، وأَحْمِلُهُ على الأَكْثَرِ؛ إذا لم يَكُنْ لَهُ مَعْنًى يُعْرَفُ»[2].

قال أبو عليٍّ[3]: يُرِيدُ أَنَّ (رُمَّانَ) أَصْلُ بِنائِهِ (ر م م)، وليس أَصْلُهُ (ر م ن)، لم يُعْرَفْ أَنَّ أَصْلَهُ ذلك فحُمِلَ على الأَكْثَرِ، وهو أَنْ يكونَ النُّونُ زائِدًا، مِثْلَ (خُمْصَانٍ) و(عُرْيَانٍ)[4].

قال سيبويه: «وتَفْسِيرُهُ كتَفْسِيرِ (عُرْيَانٍ)، وقِصَّتِهِ»[5].

قَوْلُهُ: «وقِصَّتِهِ»، أَيْ: في أَنَّ النُّونَ فيهِ زائِدةٌ، فإذا سَمَّيْتَ بِهِ لم تَصْرِفْهُ في المعرِفةِ[6].

---

(١) من الطويل، وهو لطفيل الغنوي، كما في: ديوانه ٤٩- والحيوان ١/ ٣٠٠- واللسان (شطن) ١٣/ ٢٣٩- والتاج (شيط) ١٩/ ٤٣١، و(شيطانُ) هو شيطان بن الحكم بن جاهمة، و(الخذواء) فرسه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١، (هارون) ٣/ ٢١٨.

(٣) انظر كلامًا للفارسي على (رمّان) في المسائل المنثورة ٢١٧.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٧أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١، (هارون) ٣/ ٢١٨، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)٦٨أ]- و(م٥)٨٧أ، ولفظ الشرقية: «.... وقصته كقصته».

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٧أ.

قال سيبويه: «فلَوْ جاءَ شَيْءٌ في مِثالِ (جَنْجَانٍ) لكانَتِ النُّونُ عندَنا بمنزلةِ نُونِ (مُرَّانٍ)....كما أَنَّهُ لو كانَ (خَضْخَاضٌ) لَصَرَفْتَهُ»[١].

صَرْفُ (جَنْجَانٍ) لأنَّ المُضَاعَفَ عِنْدَهُ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ بمنزلةِ (خضخاضٍ). [٣/ ١٤أ]

قال سيبويه: «زَعَمَ أبو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَهُم يقولون:

ومِعْـــزًى هَــدِبًا يَعْلُـــو قِـــرَانَ الأَرْضِ سُـــودانَا»[٢]

استشهدَ بهِ سيبويه لتذكيرِ (مِعْزًى)؛ لأنَّ فيها لُغَتَينِ، مِنهم مَنْ يَجْعَلُها مُؤَنَّثةً، فلا يَصْرِفُها إذا سَمَّى بها في معرِفةٍ ولا نكرةٍ، يَجْعَلُ فيها أَلِفَ التأنيثِ، ومِنْهم مَنْ يُذَكِّرُها ويَجْعَلُها مُلْحَقةً بـ(هِجْرَعٍ) و(دِرْهَمٍ)، وحَكى ابنُ الأعرابيِّ (فِلْعَمٌ)[٣]، قال لي سليمانُ بنُ عليٍّ: «وأُرى أنَّ (فِلْعَمًا) معرفةٌ».

الهَدِبُ: الكثيرُ الشَّعَرِ، (ج)[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢-١٣، (هارون) ٣/ ٢١٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢، (هارون) ٣/ ٢١٩، والبيت من الهزج، وهو بلا نسبة، في: ما ينصرف للزجاج ٣٠- والمنصف ١/ ٣٦.

(٣) فلعم: اسم رجل. انظر: التاج (فلعم) ٣٣/ ٢١٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٦٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

هذا بابُ ما يَنصَرِفُ في الـمُذَكَّرِ البتَّةَ مِمَّا لَيْسَ في آخِرِه حَرْفُ التأنيثِ(١)

قال سيبويه: «وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(هَنَهْ) -وَقَدْ كَانَتْ فِي الْوَصْلِ (هَنْتٌ)- قُلْتَ: هَنَةٌ يَا فَتَى، تُحَرِّكُ النُّونَ وَتُثْبِتُ الهَاءَ .... فَإِذَا حَوَّلْتَهُ إِلَى الإِسْمِ لَزِمَهُ الْقِيَاسُ»(٢).

قَوْلُهُ: «لَزِمَهُ القِياسُ»، أيْ: فيُقالُ: (هَنَةٌ) فيُفْتَحُ عَيْنُها، على وَزْنِ (شَفَةٍ)(٣).

قال أبو العباس(٤):

---

(١) كذا العنوان -وكلمة (البَتَّة) فيه بهمزة وصل- في: الشرقية- و(ح١)٨٣ب- و(ح٦)٦٩أ- و(م٥)٨٨أ- ونسخة العبدري ٢/ ٤٥ب، وفي حاشيتها: «هذا بابُ ما ينصرِفُ في المذكرِ لأنَّهُ ليسَ في آخرِه حرفُ التأنيث» ، كذا لابن النحاس. (ع). ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣، (هارون) ٣/ ٢٢١. وهذا لفظ الشرقية- و(م٥)٨٨ب- والعابدي ٢/ ٧٠أ- و(ح١)٨٦أ، وليس فيها «رجلًا»، و«يا فتى»، وفيها «فَإِنْ حَوَّلْتَهُ»- و(ح٧)١٨٥ب- و (ح٦)٢٦٩أ، وليس فيهما «يا فتى». وجاء اللفظ في ابن دادي٢٢٦ب: «وإن سَمَّيتَ رجلًا بهَنْتٍ قُلتَ هَنَةٌ»، وهو سَقْطٌ بسبب انتقال نظر الناسخ، ولم يستدركه في المقابلة!

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة(م٥)٨٨ب.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العابدي ٢/ ٧٠أ. وفيها (هَنَةٌ) بالتنوين! وكان قياسها المنع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، مثلما جاءت -ممنوعة من الصرف- في كلام سيبويه والحواشي الأخرى.

(هَنٌ) اسمٌ غير متمكِّن؛ لأنه ليس اسمًا علمًا، وإنما هو كِنايةٌ لكل ما عَنَيْتَهُ، فإذا قلتَ للمرأة: (يا هَنْتُ) أثبتَ التاء؛ لأنك حَطَطْتَها مرتبةً من تاء التأنيث، وهذه التاءُ دليلٌ على التأنيث، ولا أقول: إنها للتأنيث؛ لأنَّ تاء التأنيث يكون ما قبلها متحركًا، فإذا سُمِّي به قال: (هُنَةٌ) مثل (سَمَكَةٍ).

وكذلك (ضَرَبَةٌ) إذا سُمِّي به.

وقال: هذا يُشْبِهُ (مَنَهْ)، فإذا ثنَّيتَ قلتَ: (مَنَان). (ط).

قال أبو الحسن[1]: (هَنَهْ) في الوقف هي التي كانت في الوصل (هَنْتٌ يا فتى).

قال أبو جعفر[2]: أصل (هَنَهْ) بإسكان النون؛ لأنه في التثنية (هَنْيَان)، ثم حُذِفَتِ الألفُ والنونُ، فإذا سَمَّيْتَ به حرَّكْتَ النونَ التي قبل التاء.

قال سيبويه: «وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضَرَبَتْ) قُلْتَ: (ضَرَبَةٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَرَّكُ مَا قَبْلَ هَذِهِ التَّاءِ، فَتَوَالَى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْأَسْمَاءِ، فَتَجْعَلُهَا هَاءً، وَتَحْمِلُهَا عَلَى مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ»[3].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخةالعابدي ٢/ ٧٠أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ٢٢٦ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣، (هارون) ٣/ ٢٢٢. وهذا لفظ (م٥)٨٨ب- والعابدي ٢/ ٧٠ب. ولفظ الشرقية: «(ضَرَبَتْ)، قُلْتَ: (ضَرَبَهْ)، لا تُحرِّك». ولفظ (ح٦)٨٦أ: «(ضَرَبَتْ)، قُلْتَ: =

(ط):

لِأَنَّكَ تُحَرِّكُ.

قَوْلُهُ: «ما قَبْلَ هذهِ الياءِ»، يعني: التاءَ التي تَكونُ للإلحاقِ، أيْ: لو كانت التاءُ في (ضَرَبَتْ) للإلحاقِ لم يَجْتَمِعْ فيها أَرْبَعُ مُتَحرِّكاتٍ؛ لأَنَّهُ ليس في ما يُلْحَقُ بهِ شَيْءٌ على هذا الوَزْنِ، وفي ما فيه تاءُ التأنيثِ مِثْلُ ذلك[1].

قَوْلُهُ: «على ما فيهِ هاءُ التأنيثِ»، أيْ: على الأسماءِ التي فيها تاءُ التأنيثِ.

هذا بابُ (فُعَلٍ)

قال سيبويه: «فقالَ: لأنَّ (أُخَرَ) خالَفَتْ أَخَواتِها وأَصْلَها، وإنما هِيَ بمنزلةِ (الطُّوَلِ والوُسَطِ والكُبَرِ)، لا يَكُنَّ صِفَةً إِلَّا وفيهِنَّ أَلِفٌ ولامٌ»[2].

(فا): فإنْ قِيلَ: قَدْ قالَ ذُو الرُّمَّةِ:

(ضَرَبَهْ)، لأنك لا تُحرِّك». ولفظ (ح١)١٨٦أ: «(ضربْت)، قلت: (ضربه)، لأنه لا يحرّك». ولفظ (ح٧)١٨٥ب: «(ضَرَبَتْ)، قلت: (هذا ضَرَبَهْ)، لأنه لا يحرّك»- وفي ابن دادي٢٢٦ب، وفيها: «(ضَرَبْتُ)، قُلْتَ: (ضَرَبَهْ)، لا يُحَرَّك». وفي الحاشية الأولى أن لفظ نسخة ابن طلحة «لِأَنَّكَ تُحَرِّكُ». وقد شرح سيبويه كلامه هذا من قبل في ٣/ ٢١٠.

(١) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتهما من طرة نسخة (م٥)٨٨ب. والحاشية الأولى من (أَيْ) إلى آخرها بالنص في التعليقة ٣/ ٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤، (هارون) ٣/ ٢٢٤.

. . . . . هادِيهِ في أُخْرَيَاتِ اللَّيْلِ مُنْتَصِبُ[١]

قِيلَ: الكلامُ بهِ مُضافًا إلى ما فيه الأَلِفُ واللامُ كالكلامِ به وفيه الأَلِفُ واللامُ، يَدُلُّكَ على ذلك (نِعْمَ غُلامُ الرَّجُلِ زَيدٌ) و(نِعْمَ) لا يَدْخُلُ على مَعْرِفةٍ ظاهِرٍ إلَّا أنْ يكونَ فيه الأَلِفُ واللامُ.

قال سيبويه: «فإنْ حَقَّرْتَ (أُخَرَ) -اسْمَ رَجُلٍ- صَرَفْتَهُ؛ لأنَّ (فُعَيْلًا) لا يكونُ بِناءً لمحدُودٍ عَنْ وَجْهِهِ، فلمّا حَقَّرْتَ غَيَّرْتَ البِناءَ الذي جاءَ محدُودًا عَنْ وَجْهِهِ، وسَأَلْتُهُ ....»[٢].

(فا): وَجَدْتُهُ في نسخة أبي إسحاقَ عن أَصْلِهِ «ولو جِئْتَ بالتَّحْقِيرِ الـمُخالِفِ لأَصْلِهِ لَقُلْتَ (أُخَيْرَياتٌ)، فأَمَّا (فُعَيلٌ) فلا يكونُ بِناءَ مَحْدُودٍ عَنْ وَجْهِهِ، وسَأَلْتُهُ ....». [٣/ ١٥أ]

قال سيبويه: «ثم قالَ:

ولكـنَّما أَهْـلِي بِـوَادٍ أَنِيسُـهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ»[٣]

أَنْشَدَ هذا لأَنَّهُ مَعْدُولٌ، يُرِيدُ: اثْنَينِ اثْنَينِ، وواحِدًا واحِدًا.

---

(١) من البسيط، وهذا عجز بيت صدره: (حتى إذا ما انْجَلَتْ عَنْ وَجْهِهِ فَلَقٌ)، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ٩٢- وجمهرة أشعار العرب ١/ ٢٨٥- وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤/ ١٥، (هارون) ٣/ ٢٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥، (هارون) ٣/ ٢٢٦، والبيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٥- والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠.

قال أبو جعفرٍ: وسَأَلْتُ أبا الحَسَنِ، فقال: «الذي جاءَ عنهم في هذا - أي: فلا يُقاسُ- (مَوْحَدُ، ومَثْنَى، وثُلاثُ، ورُبَاعُ، وعُشَارُ)، وجاءَ (عُشَارُ) في شِعْرِ الكُمَيْتِ:

فَلَـمْ يَسْـتَرِيثُوكَ حَتَّـى رَمَيْـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجالِ خِلالًا عُشَارا[1]

أيْ: خِلالًا عَشَرَةً عَشَرَةً، وقد قِيلَ: إِنَّهُ يُقاسُ عليه نَظِيرُهُ، فيقالُ: (خُمَاسُ) إلى (عُشَارَ)، وليسَ ذلك بصَوَابٍ، إنَّما يَرْجِعُ مِنْهُ إلى ما سُمِعَ.

يَصِفُ ضِيقَ ما هو فيهِ، و(تَبَغَّى النَّاسَ): تَطَلُّبُهم[2].

قال سيبويه[3]: وإنْ صَغَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ؛ لأَنَّهُ إنما عُدِلَ بهذه الهيئةِ، فإذا صَغَّرْتَهُ فقد أَشْبَهَ تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ الـمُذَكَّرِ، (ج)[4].

قال سيبويه: «فإذا حَقَّرْتَ (ثُنَاءَ) و(أُحَادَ) صَرَفْتَهُ»[5].

قال أبو عليٍّ: يقولُ: (ثُنَاءُ) إذا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ (ثُنَيٌّ)، والأَصْلُ (ثُنَيِّيٌ)، الأُولى للتَّصْغِيرِ، والثانيةُ المنقلبةُ عن الأَلِفِ؛ لتَدَّغِمَ فيها ياءَ

(١) من المتقارب، وهو للكميت، كما في: ديوانه ١/ ١٩١- والخزانة ١/ ١٧٠.

(٢) انظر: الصحاح (بغى) ٦/ ٢٢٨٣.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢١٩، بالمعنى.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥، (هارون) ٣/ ٢٢٦.

التَّصْغِيرِ كي لا تَتَحَرَّكَ، والثالثةُ التي هي لامٌ مِنْ (ثَنَّيْتُ)، فحَذَفْتَ التي هي لامٌ المنقلبةُ كانتْ في التَّكْبيرِ همزةً، فبَقِيَ (ثُنَيٌّ)[١].

قال سيبويه: «وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضُرِبَ) ثُمَّ خَفَّفْتَهُ فَأَسْكَنْتَ الرَّاءَ صَرَفْتَهُ»[٢].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): سيبويه يقول: إذا سَمَّيْتَ رجلًا بـ(ضُرِبَ) ثم سَكَّنْتَ صُرِفَ؛ لأنه خَرَجَ إلى مِثال الأسماء.

والمبرد يقول: لا أَصْرِفُهُ؛ لأن فيه نِيَّةَ الحركة. وليس هذا عنده مثل (رُدَّ) و(قِيلَ)؛ لأنه لا يجوزُ فيهما (رُدِدَ) ولا (قُوِلَ)، وأنت إذا قُلْتَ في (ضُرِبَ): (ضُرْبَ) جاز أنْ تَرُدَّ الكسرة، انتهى[٣].

هذا بابُ ما كانَ على مِثالِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ)

قال سيبويه: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ إِلَّا لَمْ يَنْصَرِفْ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نكِرَةٍ»[٤].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): النَّحْويُّون إذا سَمَّوْا رَجُلًا بـ(مساجِدَ) لم

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٩ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥، (هارون) ٣/ ٢٢٧.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٨. وانظر: المقتضب ٣/ ٣١٤- وما لا ينصرف (لجنة إحياء التراث) ٤٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٧.

يَصْرِفُوه معرفةً ولا نكرةً، إلَّا الأخفشَ إذا سَمَّى به رجلًا صَرَفَهُ[١].

قال أبو إسحاق: وهو القياسُ.

وكان الأخفشُ يقول: إنما مَنَعَهُ من الصرف أنه مِثَالٌ لا يَقَعُ عليه الواحِدُ، فلمَّا نَقَلْتُهُ، وسَمَّيْتُ بِهِ خَرَجَ من ذلك المانعِ.

وعن الأخفشِ أيضًا: لم أَصْرِفْهُ للمعرفة والبِنَاءِ، فإذا نَكَّرْتُهُ صَرَفْتُهُ[٢]، انتهى[٣].

قال سيبويه: «كما أَدْخَلْتَها على (يَمانٍ) و(شَآمٍ) فَصَرَفْتَ»[٤].

قال (ح): (يَمانٍ) مَنْسُوبٌ إلى (يَمَنٍ).

قال سيبويه: «(يَمانِيٌّ) و(شآمِيٌّ)، وكذلك (رَبَاعٍ)»[٥].

---

(١) انظر رأي الأخفش في كون الجمع الأقصى عند التسمية به منصرفًا خلافًا للجمهور المانعيه من الصرف في: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٤- وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٠، والظاهر أن الأخفش تراجع عن هذا الرأي وتابع سيبويه، فقد صرَّح بمنعه من الصرف في معانيه ٢/ ٣٢٨، وقد أشار مبرمان إلى تراجعه في آخر الحاشية.

(٢) انظر رأي الأخفش في كون الجمع الأقصى عند التسمية به ثم تنكيره منصرفًا، خلافًا للجمهور المانعيه من الصرف في: المقتضب ٣/ ٣٤٥- وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢، وقد تابع المبرد الأخفش في صرفه، إلا أن الفارسي في الإيضاح ٢٣٧ نسب إلى الأخفش المنع.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٨.

(فا)[١]: (يَمانِيٌّ) و(شَآمِيٌّ) نَسَبٌ إلى مَنْسُوبٍ، فكانَ القِياسُ حَذْفَ الأَلِفِ، كَما أَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى مَنْسُوبٍ حَذَفْتَ يائَيِ النَّسَبِ، ولكنْ ثَبَتَتِ الأَلِفُ لِبُعْدِها مِنَ الطَّرَفِ.

(رَباعٍ) كأَنَّهُ منسوبٌ إلى (رَبَعٍ)، على حَدِّ نِسبةِ (يَمانٍ) إلى (يَمَنٍ)[٢].

قال سيبويه: «وكالياءِ والأَلِفِ اللَّتَيْنِ يُبْنَى بِهِما الجَمِيعُ إذا كَسَّرْتَ الواحِدَ»[٣].

(فا): ليسَ بشَيْءٍ.

(فا): الياءُ في (دَنانِيرَ) هي التي تَلْحَقُ في تَكْسِيرِ الواحِدِ. [٣/ ١٥ب]

قَوْلُهُ: «يُبْنَى بِهِما الجميعُ» مِثْلُ (مَساكِينَ) و(دَنانيرَ)[٤].

قال سيبويه: «وقد يكونُ هذا المِثالُ للواحِدِ نحوُ (رَجُلٍ عَباقِيَةٍ)»[٥].

ويُقالُ (رَجُلٌ حَزابِيَةٌ) إذا كانَ قَصِيرًا غَلِيظًا، و(حِمارٌ حَزابِيَةٌ)[٦]،

---

(١) لم أجد رأي الفارسي هذا في كتبه، ونقل النيلي في الصفوة الصفية ٤/ ٤٨٢ عن الفارسي رأيًا آخر، قال: «قال أبو علي: كأنهم بنوه على (شَآمٍ وتِهامٍ) ونسبوا إليه، وليس منسوبًا إلى (شَآمٍ) المنسوب إليه؛ لأنه لو كان منسوبًا إلى منسوب لوجب حذف الألف».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٠أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٨.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٠أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٨.

(٦) انظر: الصحاح (حزب) ١/ ١٠٩.

قالَ:

. . . . حَزَابِيَةٌ قَدْ كَدَحَتْهُ المَسَاحِلُ[1]

وكَذلك (عَلانِيَةٌ).

قال سيبويه: «ويُنَوِّنُونَ ويَجْعَلُونَهُ عِوَضًا مِنْ هذا المحذوفِ»[2].

أيْ: يَجْعَلُون الصَّرْفَ عِوَضًا مِن الحَذْفِ[3].

قال سيبويه: «وأمَّا (سَراوِيلُ) فشَيْءٌ واحِدٌ، وَهْوَ أَعْجَمِيٌّ أُعْرِبَ كما أُعْرِبَ (الآجُرُّ)، إِلَّا أنَّ (سَراوِيلَ) أَشْبَهَ مِن كلامِهم ما لا يَنْصَرِفُ في نكِرةٍ ولا معرِفةٍ»[4].

عند (ب)[5]: أيْ: (سَرَاوِيلُ) يَنْصَرِفُ في النَّكِرةِ كما يَنْصَرِفُ (آجُرٌّ)، وكانَ حَقُّهُ أَنْ يَنْصَرِفَ في المَعْرِفةِ كما يَنْصَرِفُ (آجُرٌّ) إذا سَمَّيْتَ بِهِ، إِلَّا أنَّ (سَرَاوِيلَ) أَشْبَهَ ما لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفةٍ ونَكِرةٍ فلم تَصْرِفْهُ؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ نَقَلْتَهُ.

---

(١) من الطويل، وهو عجز بيت صدره: (أَقَبَّ كعَقْدِ الأَنْدَرِيِّ مُسَحَّجٍ)، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ١١٦ - وكتاب الجيم ١/ ٢١١ - ومعجم ما استعجم ١/ ١٩٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٠أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٩.

(٥) انظر: التعليقة ٣/ ٥٥، وعزاها الفارسي ثمَّ صراحة إلى ابن السراج.

(فا): قد ذَكَرَ ههنا أَحَدَ سَبَبَيْ تَرْكِ الصَّرْفِ، وذَكَرَ هنا السَّبَبَ الآخَرَ، وهو التَّأْنِيثُ، وهذانِ السَّبَبانِ لا يُفارِقانِ (سَرَاوِيلَ) في مَعْرِفةٍ ولا نَكِرةٍ، فوَجَبَ تَرْكُ صَرْفِهِ مَعْرِفةً ونَكِرةً.

وهذا يَنْبَغِي أَنْ يكونَ قَوْلَ سيبويه، وهو قَوْلُ أبي عليٍّ[1]. [٣/ ١٦أ]

قال سيبويه: «وأمَّا (شَرَاحِيلُ)»[2].

قال أبو عليٍّ[3]: كأنَّهُ جَمْعُ (شِرْحالٍ) أو (شُرْحُولٍ)[4].

قال سيبويه: «أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ (أُتِيٌّ) للواحِدِ فيَضُمُّ الألِفَ»[5].

أيْ: فقد جاءَ (فُعُولٌ) لنَفْسِ الواحِدِ، وذلك أنَّ (أُتِيٌّ) على وَزْنِ (فُعُولٍ)، وكانَ الأَصْلُ (أُتُويٌ)، إلَّا أنَّ المُعْتَلَّ اللامِ مِنَ الجَمْعِ على (فُعُولٍ) يَتَّفِقُ فيه لَفْظُ ما كانَ منه مِن بَناتِ الواوِ معَ الذي مِن بَناتِ الياءِ[6].

قال سيبويه: «وكما تُرِكَ صَرْفُ (أَفْعَلَ) حينَ ضارَعَ الفِعْلَ»[7].

---

(١) كأنَّ الفقرة الأخيرة لأحد تلاميذ الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦، (هارون) ٣/ ٢٢٩.

(٣) انظر: المسائل المنثورة ٢٨٨.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨٠ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧، (هارون) ٣/ ٢٣٠.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٨١أ.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧، (هارون) ٣/ ٢٣٠.

(أَفْلُسٌ) و(أَيْدِي) يَنْصَرِفُ في النَّكِرةِ، ولم يَنْصَرِفْ في المَعْرِفةِ لأنَّهُ أَشْبَهَ الفِعْلَ، نحوُ (أَعْبُدٍ).

قال سيبويه: «يقولون: (هذا ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ)»[١].

قال أبو العبَّاسِ[٢]: ويُقالُ: (بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ) إذا كانَتْ مُنْكَسِرةً، والأَعْشَارُ واحِدٌ، عن الأَصْمَعِيِّ، ومِثْلُهُ (حَبْلٌ أَقْطَاعٌ، وأَرْمَامٌ)[٣].

قال سيبويه: «وأَمَّا (بَخَاتِيٌّ) فليس بمنزلةِ (مَدائِنِيٍّ)»[٤].

(ط): أبو العبَّاسِ: ياءُ (بَخَاتِيَّ)[٥] ليسَتْ بياءِ النَّسَبِ، وإنما هي الياءُ التي كانَتْ في الواحِدةِ في (بُخْتِيَّةٍ) و(كُرْسِيٍّ). [٣/ ١٦ب]

قال سيبويه: «وقد جَعَلَ بَعْضُ الشُّعراءِ (ثَمانِيَ) بمنزلةِ (حَذَارِ)....:

يَحْدُو ثَمانِيَ مُولَعًا بِلِقاحِها ... حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتاجِ»[٦]

أيْ: جَعَلَ الياءَ في (ثَمانٍ) -وهي للإضافةِ، فلم يَصْرِفْ- بمنزلةِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧، (هارون) ٣/ ٢٣٠.

(٢) كذا في (م٥)٨١أ، ولم تُنسَب هذه الحاشية إلى المبرد في حواشي الشرقية.

(٣) (حبل أقطاع) أي: مقطوع، و(حبل أرمام) أي: بالٍ، انظر: القاموس (عشر) ٥٦٥، (قطع) ٩٧٢، (رمم) ١٤٤٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧، (هارون) ٣/ ٢٣٠.

(٥) هي الإبل الخراسانية. انظر: القاموس (بخت) ١٨٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧، (هارون) ٣/ ٢٣١، والبيت من الكامل، وهو لابن ميَّادة، كما في: ديوانه ٩١- والخزانة ١/ ١٥٧.

الياءِ التي في (حَذَارٍ). [٣/ ١٧أ]

أَنْشَدَ سيبويه (يَحْدُو ثماني ....)، سَأَلْتُ عنه أبا الحسَنِ، قال: «هذا الأَعْرابيُّ غَلِطَ وتَوَهَّمَ أنَّ (ثمانيَ) جُمِعَ على الواحِدِ، بمنزلةِ (حَذَارٍ) جَمْعِ (حِذْرِيةٍ)[١]، وهي ما غَلُظَ مِنَ الأَرضِ، وتَوَهَّمَ -أيضًا- أنَّهُ مِنَ الثُّمْنِ»، (ج)[٢].

هذا بابُ تَسْمِيةِ المُذَكَّرِ بلَفْظِ الاثنينِ والجميعِ

قال سيبويه: «وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: (هَذَا رَجُلَانِ كَمَا تَرَى)، يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ (عُثْمَانَ)»[٣].

في (حواشي المَبْرَمَانِ): يقولُ: (هَذانِ) كما تقول: (رَجُلَانِ)، ومَنْ قال: (هَذَانِ رَجُلَانِ) قال: (هذا هَذَانُ) لا يَصْرِفُهُ؛ لأنَّ في آخره زيادتَيْنِ فلا يَصْرِفُه، انتهى[٤].

قال سيبويه: «إِنَّما مَنَعَهُمْ مِنْ ذلك أنَّ هذهِ لا تُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الأَسْماءِ في كَلامِهِم»[٥].

---

(١) (حَذَارٍ): جمع حِذْرِيَةٍ، وهي القطعة من الأرض، وعرف الديك. انظر: القاموس (حذر) ٤٧٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وقد نقل كلامه صاحب الخزانة ١/ ١٥٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨، (هارون) ٣/ ٢٣٢.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨، (هارون) ٣/ ٢٣٢.

(فا): إذا لم تُشْبِهْ شَيْئًا من الأسماءِ في كلامِهم بَقِيَتِ الياءُ على حَدِّ ما كانَتْ عليهِ قَبْلَ النَّقْلِ مِنَ الدَّلالةِ على الإعرابِ؛ لأَنَّهُ ليس يُشْبِهُ الحَرْفُ شَيْئًا من الأسماءِ في كلامِهم، فتُصْرَفَ الياءُ إلى بابِهِ، وإذا بَقِيَتْ على ذلك لم يَجُزْ إعرابُ النُّونِ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ بينَ إعرابَيْنِ. [٣/ ١٧ب]

قال سيبويه: «سَمِعْنا أَكْثَرَ العَرَبِ يقولون في بَيْتِ امْرِئِ القَيْسِ:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِ»[1]

استشهدَ بالبيتِ لأنَّ الاختيارَ عندَهُ إذا سَمَّيْتَ امرأةً بـ(مُسْلِماتٍ) أَلَّا تَحْذِفَ التنوينَ؛ لأَنَّهُ بمنزلةِ النُّونِ في (مُسْلِمِينَ)، (ج)[2].

قال سيبويه: «لكانَتْ إِذَنْ (عَرَفَاتٌ) في غَيْرِ مَوْضِعٍ»[3].

(فا): أيْ: لم تَكُنْ مَوْضِعًا واحِدًا، بل كانت تكونُ مواضِعَ كثيرةً[4].

قال سيبويه: «ومِنَ العَرَبِ مَنْ لا يُنَوِّنُ (أَذْرِعاتٍ)، ويقولُ: (هذهِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨، (هارون) ٣/ ٢٣٣، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٣١- والخزانة ٣/ ٥٦.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨، (هارون) ٣/ ٢٣٣.

(٤) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٨١أ، وفيها: «مواضع شتى».

قُرَيْسِيَاتُ كما تَرى)، شَبَّهُوها بهاءِ التأنيثِ»[1].

(فا): أَنْشَدني أبو عُثمانَ[2]، قال: «قالَ الأَعْشَى:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨، (هارون) ٣/ ٢٣٤. وهذا لفظ الشرقية- و(م٥)٩٢أ- وابن دادي ٢٢٩أ. وفي العابدي ٢/ ٧٤أ (أذرعاتِ) بكسرة. وفي (ح٧)١٧٨ب (أذرعاتَ) بفتحة. وفي (ح٦)٧٢أ (قُرِيْسَاتُ)، وهو تحريف. وفي جميع النسخ (قُرَيْسِيَاتُ) بالسين وتخفيف الياء. وفي طبعة بولاق -وتبعتها طبعة هارون- (قُرَيْشِيّات) بالشين وتشديد الياء، وتشديد الياء تصحيف لم يرد في الكلمة بوجهيها؛ لأن الكلمة من الكلمات التي يعبَّر بها عن الحروف الأبجدية قبل أن يرتِّبها نصر بن عاصم ترتيبًا هجائيًّا.

وهذه الكلمات ست، وهي (أبو جَادٍ وهَوَّازٌ وحُطِّي وكَلَمُونُ وسَعْفَصُ وقُرَيْشِيَاتٌ)، والحروف الأبجدية هي (أَبْجَدْ هَوَّزْ حُطِّي كَلَمُنْ سَعْفَصْ قَرَشَتْ)، وفي الكلمتين الأخيرتين اختلاف في الترتيب، فبعضهم يجعلها (سَعْفَصُ وقُرَيْشِيَاتٌ)، وبعضهم يجعلها (صَعْفَصُ وقُرَيْسِيَاتٌ)، وبهما رُوي قول الأعرابي:

وخَطُّوا لي أبا جَادٍ، وقالوا   تَعَلَّمْ صَعْفَصًا وقُرَيْسِيَاتِ

وكلمة (قريسيات) وردت في كتاب سيبويه في ثلاثة مراضع، فهنا موضع، وقد بيَّنتُ ضبطها في النسخ التي عندي، وفي موضعين في (باب تسمية الحروف بالظروف)، وقد ضبطت الكلمة في الموضعين بالشين في طبعة بولاق ٢/ ٣٦ (قُرَيْشِيَات) بلا تشديد، وتبعتها طبعة هارون ٣/ ٢٦٩. وهي بالسين في جميع النسخ التي عندي، فجاءت بضبط (قُرَيْسِيَات) في: (ش)٤/ ٣١أ- والعابدي ٢/ ٨٦أ- و(ح٦)٨٠ب- و(ح٧)٢/ ١١أ. وجاءت في ابن دادي ٢٣٧ب (قُرَيْسات) بياء واحدة، وهو تحريف. وجاءت في (م٥)١٠٢أ (قَرَيْسِيَات) بفتح القاف، وهو تصحيف.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٩٢أ، وفيها: «قال أبو العباس: أنشدني أبو عثمان». وانظر هذه الرواية في: الأصول ٢/ ١٠٧.

تَخَيَّرَها أَخُو عاناتَ شَهْرًا . . . . .[1]

فلم يَصْرِفْ (عاناتَ)».

(فا): مَنْ قالَ (عاناتَ) فلم يَصْرِفْ لم يَقُلْ: (رَأَيْتُ عاناتَ) فيَفْتَحَ عندَ سيبويهِ، قال سيبويه: «لا يكونُ أَنْ تَصْرِفَ التاءَ بالنَّصْبِ في ذا الموضعِ»[2].

قال أبو العباس[3]: الذي يَصْرِفُ (قُرَيْسِيَاتٍ) الذي يقول (عِشْرِينٌ) إذا سُمِّيَ به.

قال: أنشدني المازنيُّ للأعشى .....

قال سيبويه: «ألا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ (اقْتُلْ)، فتُتْبِعُ الأَلِفَ التاءِ»[4].

قال (ب): أَلِفاتُ الوَصْلِ أَصْلُهُنَّ عندَهُ الكَسْرُ، ولكنْ ضُمِمْنَ لِضَمَّةِ التاءِ.

[٣/ ١٨ب] هذا بابُ تَسْمِيةِ المُذَكَّرِ بالمُؤَنَّثِ

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ (ذِرَاعٍ)، فقالَ: (ذِراعٌ) كَثُرَ تَسْمِيَتُهم بِهِ

---

(١) من الوافر، وهو صدر بيتٍ عجزه: (وَرَجَّى بِرَّها عامًا فعَامَا)، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ٢٤٧- والأصول ٢/ ١٠٧- وسر الصناعة ٢/ ٤٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٣.

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح٦)٧٥أ، وباقي الحاشية فيها كباقي الحاشية السابقة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩، (هارون) ٣/ ٢٣٤.

الـمُذَكَّرَ، وتَمَكَّنَ في الـمُذَكَّرِ، وصارَ مِنْ أَسْمائِهِ خاصَّةً عندَهم»[١].

(أَسْمَاءُ): (أَفْعَالٌ)، وكانَ أَصْلُهُ أنْ يَنْصَرِفَ في المعرفةِ والنَّكِرةِ، فكَثُرَتْ تَسْمِيَتُهم به الـمُؤَنَّثَ، فتَوَهَّمُوا أَنَّهُ في الأَصْلِ مُؤَنَّثٌ، فكانَ بَعْضُهم لا يَصْرِفُ (أَسْمَاءَ بنَ خارِجَةَ)، وهو نَظِيرُ (ذِرَاعٍ) في الـمُذَكَّرِ. [٣/ ١٩أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ثَمانِيَ) لَمْ تَصْرِفْهُ؛ لِأَنَّ (ثَمانِيَ) اسْمٌ لِمُؤَنَّثٍ»[٢].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): قال المبرِّدُ: إذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(ثَمانِيَ) لم أَصْرِفْهُ، إلَّا إذا كان من قولك (ثَمانِي نِسْوَةٍ)، وإنْ سَمَّيْتَ بِـ(كَرَاهِيَةٍ) منزوعةَ الهاءِ صَرَفْتَهُ؛ لأنه مُذَكَّرٌ، فالتاءُ في (كَرَاهِيَةٍ) تاءُ النَّسَبِ، والألف عِوَضٌ، انتهى[٣].

قال سيبويه: «وكأَنَّ الـمُذَكَّرَ وَصْفٌ لِشَيْءٍ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: (هذا شَيْءٌ حائِضٌ) .... وإنْ لم يَسْتَعْمِلُوهُ»[٤].

(فا): لأنَّ الشَّيْءَ عامٌّ يَقَعُ تَحْتَهُ الذَّكَرُ والأُنْثَى، فإذا حَمَلَ الكلامَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩، (هارون) ٣/ ٢٣٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩، (هارون) ٣/ ٢٣٦.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠، (هارون) ٣/ ٢٣٧.

عليهِ ذَكَّرَ.

قال أبو عليٍّ: لم يَسْتَعْمِلُوا الموصوفَ في هذه الأسماءِ كما لم يستعملوا الموصوفَ معَ (أَبْطَحَ)(١).

قال سيبويه: «ولم تَصْرِفْ أيضًا رَجُلًا يُسَمَّى (عاقِرًا)»(٢).

(أُخْرى): «.... عاقِرًا»؛ لأنهم يقولون للنَّاقةِ (عاقِدٌ) إذا عَقَدَتْ ذَنَبَها عندَ لِقَاحِها(٣)، قالَ ذُو الرُّمَّةِ:

وَقُفٌّ كَجِلْبِ الْغَيْمِ يَهْلِكُ دُونَهُ نَسِيمُ الصَّبَا وَاليَعْمَلَاتُ العَوَاقِدُ(٤)

قال سيبويه: «كما كانَ (الحائِضُ) في الأَصْلِ صِفةً لـ(شَيْءٍ) وإنْ لم يَسْتَعْمِلُوهُ، كما أنَّ (أَبْرَقَ) في الأَصْلِ عندَهم وَصْفٌ، و(أَبْطَحُ) ....»(٥).

(فا)(٦): أيْ: لم يَسْتَعْمِلُوا الموصوفَ في هذه الأسماءِ كما لم يَسْتَعْمِلُوا الموصوفَ معَ (الأَبْطَحِ) وما أَشْبَهَهُ. [٣/ ١٩ب]

قال سيبويه: «قالَ الأَعْشَى:

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠، (هارون) ٣/ ٢٣٧.

(٣) انظر: الصحاح (عقد) ٢/ ٥١٠.

(٤) من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١/ ٢٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠، (هارون) ٣/ ٢٣٧.

(٦) انظر: المسائل المنثورة ٢٧٧.

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الحَصا   دِ صادَفَ باللَّيْلِ رِيحًا دَبُورَا»[١].

(ط): أبو جَعْفَرٍ: اسْتَشْهَدَ بهذا على أنَّ (دَبُورًا) صِفةٌ، فإذا سُمِّيَ بهِ على أنَّهُ صِفةٌ صُرِفَ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ (طالِقٍ) صِفةً لمُذَكَّرٍ لا عَلامةَ للتَّأْنيثِ فيها، وإذا[٢] سُمِّيَ به على أنَّهُ غيرُ صِفةٍ لم يُصْرَفْ كما لا تُصْرَفُ (عَنَاقُ) إذا سُمِّيَ به. [٣/ ٢٠أ]

قال سيبويه: «قال الشَّاعِرُ ....:

رِيحُ الجَنُوبِ مَعَ الشَّمالِ وَتارةً   رِهَمُ الرَّبِيعِ وصائِبُ التَّهْتانِ

فمَنْ جَعَلَها اسْمًا لم يَصْرِفْ شَيْئًا منها اسْمَ رَجُلٍ»[٣]

قال أبو الحسَنِ: هذا اسْمٌ، يَدُلُّ على ذلك قَوْلُه: «رِيحُ الجَنُوبِ»، لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضافُ إلى نَعْتِهِ، (ج)[٤].

جَعَلَ (الجَنُوبَ) اسْمًا لَمَّا أَضافَ إليه[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠، (هارون) ٣/ ٢٣٨، والبيت من المتقارب، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١٤٩ - وما ينصرف للزجاج ٥٦.

(٢) في (ش١)٢٣٤ب: «وإن».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١، (هارون) ٣/ ٢٣٨، والبيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة في: المحكم (دبر) ٩/ ٣١٣- واللسان (دبر) ٤/ ٢٧٢.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٣ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٣ب.

قال أبو عليٍّ: إنما لم يَصْرِفْها لأنَّهُ حينئذٍ تَجْتَمِعُ فيها عِلَّتانِ: التَّعْرِيفُ والتأنيثُ(١).

قال سيبويه: «وهذا التأنيثُ الذي في (عُنُوقٍ) تأنيثُ حادِثٌ»(٢).

كما أَحْدَثْتَ في (أَجْمالٍ) تأنيثًا بَعْدَ التَّذْكِيرِ. [٣/ ٢٠ب]

قال سيبويه: «فأمَّا (الطَّاغُوتُ) فَهْوَ اسْمٌ واحِدٌ مُؤَنَّثٌ يَقَعُ على الجَميعِ كهَيْئَتِهِ للواحِدِ، وقَالَ -عَجَلَّ-: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾(٣)»(٤).

(طاغُوتٌ) أَصْلُهُ (طَغَيُوتٌ) (فَعَلُوتٌ) مِنَ الطُّغْيانِ، إِلَّا أَنَّهم لَـمَّا رَأَوا الكلمةَ بعدَ الحَذْفِ مِنْ حَيْثُ إنَّ الياءَ التي قَبْلَ الواوِ في (طَغَيُوتٌ) قد انْفَتَحَ ما قَبْلَهُ معَ تحرُّكِهِ، ومِنْ شَأْنِهِ القَلْبُ أَلِفًا، وقَلْبُهُ أَلِفًا يُفْضِي بهِ إلى الحَذْفِ؛ لالتقائِهِ معَ الواوِ الساكنةِ، قَلَبُوها بأنْ قَدَّمُوا اللامَ على العَيْنِ، فجُعِلَ (طَيَغُوتٌ) (فَلَعُوتٌ)، فأَمْكَنَ قَلْبُ الياءِ أَلِفًا وتَحَصَّنَ مِنَ الحَذْفِ، فقِيلَ (طاغُوتٌ).

ومِثْلُهُ (حانُوتٌ)؛ لأنَّ الأَصْلَ (حَنَوُوتٌ)، مِنْ قَوْلِهِم (حَنَا يَحْنُو)، ثمَّ وُضِعَ اللامُ الذي هو واوٌ مَوْضِعَ العَيْنِ الذي هو نُونٌ، فحَصَلَ (حَوَنُوتٌ)،

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١، (هارون) ٣/ ٢٤٠.

(٣) سورة الزمر ١٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١، (هارون) ٣/ ٢٤٠.

ثمَّ قُلِبَ الواوُ أَلِفًا وسَلِمَ مِنَ الحَذْفِ، فقِيلَ (حانُوتٌ)[1].

في آخر الباب:

«وأمَّا ما كانَ اسْمًا لجَمْعٍ مُؤَنَّثٍ لم يَكُنْ لَهُ واحِدٌ»[2] فتأنيثُهُ كتأنيثِ الواحِدِ، لا تَصْرِفُهُ اسْمَ رَجُلٍ، نحوُ (إِبِلٍ) و(غَنَمٍ)؛ لأنَّهُ ليس لَهُ واحِدٌ»[3].

يعني: أنَّهُ إذا جاءَ اسْمًا لجَمْعٍ لَيْسَ لَهُ واحِدٌ كُسِّرَ عليهِ فكانَ ذلك الاسْمُ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ لم تَصْرِفْه اسْمًا لِمُذَكَّرٍ[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٤أ.

(٢) بعده في نسخة العبدري ٢/ ٤٩أ: «أي: من لفظه».

(٣) جاءت هذه العبارة متصلة بكلام سيبويه بعد آية الزمر في: متن الشرقية- و(ح١)٨٦أ- و(م٥)٩٤ب، إلَّا أن بينها وبين ما قبلها في (ش)٣/ ٢٠ب فراغًا أطول من المعتاد. وجاءت مسبوقة بـ(وقال الأخفش) في: نسخة العبدري ٢/ ٤٩أ- وابن دادي٢٣١أ- و(ح٧)١/ ١٨٨ب. وجاء في طرة نسخة ابن يبقى ١٤٢أ المنسوخة من نسخة أبي نصر: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسيبويه». ولا شك أن هذا التعليق نقله أبو نصر عن الرباحي الذي بيَّن فيه هذا الفرق بين نسختي النحاس وابن ولاد.

(٤) جاءت هذه الحاشية متصلة بالكلام المحشى عليه دون عزو في: الشرقية- وابن دادي٢٣١أ، ووضعها ناسخ (م٥)٩٤ب بين علامتي ضرب وكَتَبَ في الحاشية: «من قوله: (يعني) ليس عند (ج) عن (ع)، ولم نَقْرَأْهُ»، و(ج) هنا رمز الزجاج، و(ع) رمز أبي العباس المبرد، ووضع ناسخ (ح٧)١/ ١٨٨ب كلمة (صح) في أول كلام الأخفش وفي آخره، ثم ذَكَر هذه العبارة بعده غير معزوة. وعليها تعليق في حاشية نسخة العبدري ٢/ ٤٩أ، نصه: «حاشية عند أبي نصر»، ولفظ الحاشية فيها: «يعني أنه إذا جاء اسمًا لمذكر». وهذه الحاشية والحاشيتان بعدها على كلام الأخفش السابق.

«يقولُ: لا تَصْرِفُهُ اسمَ رَجُلٍ لو كانَ على أَرْبعةِ أَحْرُفٍ»[١]، عند (ب).

(ط): قال أبو إسحاقَ[٢]: (إِبِلٌ) و(غَنَمٌ) يَنْصَرِفانِ اسمًا لرَجُلٍ، ولكنْ إنْ جاءَ ما جاوَزَ الثَّلاثةَ لم يَنْصَرِفْ. [٣/ ٢١أ]

هذا بابُ تَسْمِيةِ المُؤَنَّثِ

قال سيبويه: «وقد قالَ الشَّاعِرُ، فصَرَفَ ذلك ولم يَصْرِفْهُ:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصَرَفَ ولم يَصْرِفْ»[٣].

قال سيبويه: «فصَرَفَ ولم يَصْرِفْ»، والاختيارُ عندَ البَصْرِيِّينَ تَرْكُ الصَّرْفِ، وعندَ الكوفيين الصَّرْفُ[٤]، غيرَ أنَّ أبا إسحاقَ كان يقولُ[٥]: «لا يجوزُ عندي إلَّا تَرْكُ الصَّرْفِ، لأنَّهُ مُؤَنَّثٌ، ولا حُجَّةَ في ما أَنْشَدَهُ؛ لأنَّهُ

---

(١) وجاءت هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه في متن (ح١)٨٦أ- و(ح٧)١/ ١٨٨ب- ونسخة العبدري ٢/ ٤٩أ.

(٢) وجاءت حاشية الزجاج في متن ابن دادي١٢٣١أ- وطرة ابن يبقى ١٤٢أ، وفيها: «اسمًا لمذكر».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢، (هارون) ٣/ ٢٤١، والبيت من المنسرح، وهو لجرير، كما في: ملحق ديوانه ١٠٢١، واللسان (دعد) ٣/ ١٦٦، ولعبيدالله بن قيس الرقيات، كما في: ملحق ديوانه ١٧٨.

(٤) انظر هذا الاختيار في: الخصائص ٣/ ٣١٦- والمفصل ٦٣- وشرح الشذور ٥٩٦-

(٥) انظر كلامه بالمعنى في: ما ينصرف ٦٨-٦٩، وانظر: التعليقة ٣/ ٥٨- وشرح الشذور ٥٩٦، ونسب العكبري في اللباب هذا القول إلى الأخفش.

يَجُوزُ في الشِّعْرِ صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ».

و(العُلْبَةَ): ما يُحْلَبُ فيه[١]، (ج)[٢].

قال سيبويه: «فَإِنْ سَمَّيْتَ الْـمُؤَنَّثَ بِـ(عَمْرٍو) أَوْ (زَيْدٍ) لَمْ يَجُزِ الصَّرْفُ، هَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي عَمْرٍو، فِي مَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَهْوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْـمُؤَنَّثَ أَشَدُّ مُلَاءَمَةً لِلْمُؤَنَّثِ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُسَمَّى الْـمُؤَنَّثُ بِالْـمُؤَنَّثِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ تَسْمِيَةِ الْـمُذَكَّرِ بِالْـمُذَكَّرِ، وَكَانَ عِيسَى يَصْرِفُ امْرَأَةً اسْمُهَا عَمْرٌو، لِأَنَّهُ عَلَى أَخَفِّ الْأَبْنِيَةِ»[٣].

قال أبو العباس[٤]: كان عيسى بن عمر يَصْرِفُ امرأةً سُمِّيَتْ بـ(عُمْرٍو)، وإلى هذا كان يذهب أبو عُمر الجرمي[٥].

---

(١) انظر: الصحاح (علب) ١/ ١٨٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣، (هارون) ٣/ ٢٤٢. وعبارة «كان عيسى .... الأبنية» ليس في: الرباحية [انظر: (ح١(٨٧أ]- و(م٥)٩٥أ- والعابدي ٢/ ٧٧ب- وابن دادي ٢٣١أ. وحاشية المبرد الآتية تدل على أن هذه العبارة ليست في نسخته التي حشَّى عليها. وفي ابن دادي «مُلَازَمَةً» بدل «ملاءمة». وكذا في متن (ح٦)٧٤ب. وفي (ح٧)١٨٩أ بعد نهاية النص «فافْهَمْ تُصِبْ».

(٤) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ٢/ ٧٧ب.

(٥) ظاهر الحاشية وجوب الصرف، والمنقول عن عيسى والجرمي هنا جواز الصرف والمنع. انظر: المقتضب ٣/ ٣٥٢- وما ينصرف للزجاج ٦٩- والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٣٠- وشرح السيرافي ٤/ ١٢- والارتشاف ٢/ ٨٨٢.

قال: وحجة أبي عمر وعيسى أن يقولا: التأنيثُ ثقيلٌ و(زَيْد) ساكن الوسَط خفيفٌ، فوازَنَ الخِفَّةَ بالثِّقَلِ، فصَرَفَ.

وقال سيبويه: إنَّ حَقَّ التأنيث أن يُسَمَّى بالتأنيث، فإذا سمَّاه بمذكر عَدَلَ الخفيفَ إلى الثقيلِ، فلا يَصْرِفُهُ.

فيُقال لسيبويه: فلِمَ تَصْرِفُ رجلًا سَمَّيْتَهُ بـ(دَعْدٍ)؟

هذا بابُ أسْماءِ الأَرَضِينَ

قال أبو عليٍّ: يُقالُ في جَمْعِ (أَرْضٍ): (أَرَضُونَ) بفَتْحِ الرَّاءِ؛ كراهةَ أنْ يَجِيءَ ما لا يَعْقِلُ غيرَ مُكَسَّرٍ[1].

قال سيبويه: «كـ(عُمانَ)، فَهْوَ بمنزلةِ (قِدْرٍ) و(شَمْسٍ)»[2].

(عُمانُ) بمنزلةِ (شَمْسٍ) في التَّأْنيثِ، و(شَمْسٌ) يَجُوزُ أنْ تُصْرَفَ، ولا يَجُوزُ ذلك في (عُمانَ).

قال سيبويه: «لأنَّ المُؤَنَّثَ في ثلاثةِ الأَحْرُفِ الخَفِيفةِ إذا كانَ أَعْجَمِيًّا بمنزلةِ المُذَكَّرِ في الأَرْبَعةِ فما فَوْقَها إذا كانَ اسْمًا مُؤَنَّثًا»[3].

«أيْ: في أنَّهُ يَجِبُ أنْ لا يَنْصَرِفَ كما لا يَنْصَرِفُ هذا المُذَكَّرُ الذي يُسَمَّى بمُؤَنَّثٍ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ»، عند (ب). [٣/ ٢١ب]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٥أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣، (هارون) ٣/ ٢٤٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣، (هارون) ٣/ ٢٤٢.

قال سيبويه: «وكذلك (مِنًى)، الصَّرْفُ والتَّذْكِيرُ أَجْوَدُ»[١].

(فا): التَّذْكِيرُ في (مِنًى) أَجْوَدُ؛ لأنَّ (مِنًى) مُذَكَّرٌ؛ لأنَّهُ مَصْدَرٌ بمنزلةِ (الشِّبَعِ)، مِنْ (مَنَى يِمْنِي): إذا قَدَّرَ[٢].

قال سيبويه: «نحوُ: (عُمَانَ) و(الزَّابِ) و(إِرَابَ)»[٣].

في (ط): «والزَّابِ».

وعلى الحاشيةِ: «(وإِرَابَ[٤]) عندَ المبرِّدِ، وهو أَجْوَدُ»[٥]. [٣/ ٢٢ب]

في نُسخةِ (ج) عن (ع): «إِرَابَ» بَدَلَ (الزَّابِ)[٦].

قال سيبويه: «إنَّما وَقَعَ لِمَعْنًى»[٧].

قَوْلُهُ: «لِمَعْنًى»، أيْ: صِفَةً.

قال سيبويه: «فإنْ سَمَّيْتَهُ بـ(لِسَانٍ) في لُغَةِ مَنْ قالَ (هِيَ اللِّسَانُ) ....

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣، (هارون) ٣/ ٢٤٣.

(٢) انظر(منى) في: الصحاح ٦/ ٢٤٩٧- والقاموس ١٧٢١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤، (هارون) ٣/ ٢٤٤، وكلمة (إراب) لم ترد في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٦ب]، ولا في متن (م٥)٩٥ب.

(٤) (إِرَابُ): ماءٌ في البادية. انظر: معجم البلدان ١/ ١٦٢.

(٥) أي: إن كلمة (إِرَابَ) لم ترد في (ط)، وعزا الحاشية في تنقيح الألباب ٢٧٠ إلى الرباحي، ومعناها: إن هذه الكلمة ثابتة في نسخة المبرد، وإثباتها أجود.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٩٥ب.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤، (هارون) ٣/ ٢٤٤.

و(قُبَاءُ) و(حِرَاءُ) لَيْسَا هكذا، إنما وَقَعَا عَلَمًا على الـمُؤَنَّثِ والـمُذَكَّرِ مُشْتَقَّيْنِ وغيرَ مُشْتَقَّيْنِ في الكلامِ لمُؤَنَّثٍ مِن شَيْءٍ والغالِبُ عليهما التأنيثُ .... وأمَّا (اللِّسَانُ) فبمنزلةِ (اللَّذَاذِ واللَّذَاذَةِ)، يُؤَنِّثُ قَوْمٌ ويُذَكِّرُ آخَرُونَ»[1].

(ط): (لِسَانُ) في لُغةِ مَنْ أَنَّثَ مَنْقُولٌ عَنْ نَكِرةٍ إلى مَعْرِفةٍ، والنَّكِرةُ أَمْكَنُ مِنَ المعرفةِ، و(قُبَاءُ) و(حِرَاءُ) مَنْقُولانِ عن المعرفةِ، فتَأْنِيثُ (اللِّسانِ) بمنزلةِ (عَناق).

(فا[2]): إنَّما جَعَلَ (اللِّسَانَ) في لُغةِ مَنْ أَنَّثَ بمنزلةِ (اللَّذَاذَةِ) لأنَّ (اللِّسَانَ) في لُغةِ مَنْ أَنَّثَ لا يكونُ إلَّا للتَّأْنيثِ، ووَضْعُهُ للتَّأْنيثِ كما أنَّ (اللَّذَاذَةَ) كذلك؛ لدُخُولِ الهاءِ فيها، ولأنَّ تَأْنِيثَ (اللِّسَانَ) ظاهِرٌ في كلامِهم كما أنَّ تأنيثَ (اللَّذَاذةِ) ظاهِرٌ.

المعنى: غيرُ مُشْتَقَّيْنِ والغالِبُ ....، أيْ: ولَيْسَ الغالِبُ عليهما، فـ(الغالِبُ ....) في مَوْضِعِ الحالِ.

هذا بابُ أَسْماءِ القبائِلِ والأَحْياءِ

قال سيبويه: «و(هذهِ بَنُو سَلُولٍ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٦.

(٢) ليس في (ش٢)٢٨٩ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٦.

قال (س)[١]: (سَلُولُ) اسْمُ امْرَأَةٍ، وظَنَّ سيبويهِ أَنَّهُ اسْمُ رَجُلٍ[٢]. [٣/ ٢٢أ]

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يقولوا (هذا تَمِيمٌ) فيكونَ اللَّفْظُ كلَفْظِهِ إذا لم تُرِدْ مَعْنَى الإضافةِ»[٣].

(فا)[٤]: أي: لو حُمِلَ الكلامُ على المضافِ إليه هنا كما حُمِلَ على المضافِ إليه في (جاءَتِ القَرْيَةُ) لالْتَبَسَ اسْمُ الحَيِّ بالرَّجُلِ؛ لأنَّ (تَمِيمًا)

---

(١) في المقتضب ٣/ ٣٦٤ جعل (سَلُولَ) مِثْلَ (باهِلةَ) و(خِنْدِفَ)، وهما امرأتان اتفاقًا.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٩٦أ، وفي آخرها «فلذلك صَرَفَهُ»، وقد نقل السيرافي ٤/ ١٩ مثل ذلك عن الزجاج، قُلْتُ: هنا أمران، الأول: أن هناك في العرب أكثرَ من بني سلول، فبنو سلول أبناء مرة بن صعصعة من قيس عيلان منسوبون إلى أمهم سلول بنت ذُهْل بن شيبان من بكر بن وائل، وبنو سلول بن كعب بن عمرو من بني قَمَعة بن إلياس منسوبون إلى أبيهم سلول، انظر: جمهرة أنساب العرب٢٣٥، ٢٧١ والثاني: أن الظاهر من كلام سيبويه أن أراد بـ(سلول) هنا الأمَّ، انظر: شرح السيرافي ٤/ ١٩؛ لأنه قال ٣/ ٢٤٦: «أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك (هذه بنو تميمٍ) و(هذه بنو سلول)»، فمَثَّلَ للأباء بتميمٍ ومثَّل للأمهات بسلولَ، وقال ٣/ ٢٤٧: «فإذا قلت: (هذه تميمٌ) و(هذه أسدٌ) و(هذه سلول) .... فلمَّا حَذَفْتَ المضافَ وَقَعَ على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنه صار في مكانه فجرى مجراه، وصَرَفْتَ (تميمًا) و(أَسَدًا)»، ولم يذكر صرف (سلول)، ومقتضى ذلك أن تمنع (سلول) من الصرف سواء أردت الأم أو القبيلة، وإنما ضبطتها بالتنوين لأنه الذي في النسخ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٧.

(٤) التعليقة ٣/ ٦٤، وفيها زيادة في آخر الحاشية.

و(أَسَدًا) يَجُوزُ أنْ يكونا اسْمَيْنِ لرَجُلٍ كما يكونانِ اسْمَيْنِ للحَيِّ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ هذا (القَوْمُ)، هو واحِدٌ في اللَّفْظِ، وصِفَتُهُ تَجْرِي على المعنى»[1].

أيْ[2]: مِثْلُ قَوْلِك: (هذه تَمِيمٌ وأَسَدٌ)، و(هؤلاءِ تَمِيمٌ وأَسَدٌ)، في أنَّ اللَّفْظَ واحِدٌ والمعنى الجَمْعُ، وقَوْلُكَ (القَوْمُ) لا تُحْمَلُ صِفَتُهُ وخَبَرُهُ إلَّا على المعنى.

قال سيبويه: «وقد أَدْخَلُوا التَّأْنِيثَ في ما هُوَ أَبْعَدُ مِنْ هذا»[3].

(فا)[4]: «مِنْ هذا»، أيْ: مِنْ (تَمِيمٍ) و(أَسَدٍ).

أيْ: أَدْخَلُوا التَّأْنِيثَ في ما لا يَتَغَيَّرُ المعنى لو لم يُدْخِلُوهُ، فقد وَجَبَ أنْ يُلْزِمُوهُ إذا أَدَّى تَرْكُ إدْخالِهِ إلى تَغَيُّرِ المعنى.

قال سيبويه: «في المَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا»[5].

(فا)[6]: «في الموضِعينِ جَمِيعًا»، يريد: في قَوْلِك: (هذهِ تَمِيمٌ وأَسَدٌ)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٧.

(٢) التعليقة ٣/ ٦٥ من كلام الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٨.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٦٦، باختلاف يسير.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٨.

(٦) انظر: التعليقة ٣/ ٦٦.

و(هؤلاءِ تَميمٌ وأَسَدٌ). [٣/ ٢٢ب]

قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ:

بَكَى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامَ المَطَارِفُ»[١]

قال أبو العَبَّاسِ: قِيلَ هذا في رَوْحِ بنِ زِنْبَاعٍ، وكان يُكْنى أبا زُرْعَةَ[٢].

ويُرْوَى «نَبَا الخَزُّ»، وهو الصحيحُ[٣].

قال سيبويه: «وسَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْها فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ»[٤]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥، (هارون) ٣/ ٢٤٨، والبيت من الطويل، وهو لحُميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري، كما في: الأغاني ٩/ ٢٦٤- والمخصص ١٧/ ٤٠- وتنقيح الألباب ٢٧٣- والاقتضاب ١١٧- وسمط اللآلي ١٨٠، ونسبه صاحب محاضرات الأدباء ٢/ ٣٧٩ إلى الفرزدق، وهذه رواية الشرقية، و(م٥)٩٦أ، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٧٦ب]: «نبا الخَزُّ عن».

(٢) هو: رَوْحُ بنُ زِنْباعٍ، أبو زُرْعَةَ، الجُذَامي الفلسطيني، ويقال أبو زِنْباعٍ، من الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقيل: له صحبةٌ، وكان متميزًا عند الناس فخاف منه معاوية فعزم على قتله ثم خلى عنه، وكان عظيمَ دولةِ عبد الملك بن مروان، مات سنة ٨٤. انظر: تاريخ الإسلام ٦/ ٦١- النجوم الزاهرة ج١/ ص٢٠٥.

(٣) هذه الحاشية والتي قبلها نقلتهما من طرة نسخة (م٥)٩٦أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦، (هارون) ٣/ ٢٤٨، والبيت من الوافر، وهو للأخطل، كما في: ديوانه ٢١٣- واللسان (سدس) ٦/ ١٠٥، ونُسِبَ إليه في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٦ب].

قال (س)[١]: (سَدُوسُ) اسْمُ امْرَأَةٍ[٢]. [٣/ ٢٤ب]

قال سيبويه: «وقالَ:

لَوْ شَهْدَ عادَ في زَمانِ عادِ
لابْتَزَّها مَبارِكَ الجِلَادِ»[٣]

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾[٤]، و(ابْتَزَّها): أَخَذَ مِنْها وسَلَبَها[٥]، ومنه: «مَنْ عَزَّ بَزَّ»[٦]، و(مَبارِكَ): مفعولٌ بها، (ج)[٧].

قال أبو الحَسَنِ: ذلك أنَّ مَنْ كَلامِهم أنْ يُسَمُّوا القبيلةَ باسْمِ أبيها،

---

(١) في المقتضب ٣/ ٣٦٤ جعل (سَدُوسَ) مِثْلَ (باهِلَةَ) و(خِنْدِفَ)، وهما امرأتان اتفاقًا، وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٩٦ب.

(٢) لم يذكر في جمهرة أنساب العرب (سدوس) اسم امرأة، بل ذكر في تميمٍ سَدوس بن دارم بن مالك، وفي ربيعةَ سَدوس بن شيبان بن ذُهْل بن ثعلبة. انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٢٩، ٣١٧، وانظر (سدس) في: اللسان ٦/ ١٠٥- والقاموس ٧٠٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧، (هارون) ٣/ ٢٥١، والبيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: المخصص ١٧/ ٤٢- والإنصاف ٢/ ٥٠٤.

(٤) سورة البقرة ١٢٨، وتسكين الراء في (أرنا) قراءة ابن كثير، ورواية عن أبي عمرو، وقرأ باقي السبعة بالكسر. انظر: السبعة ١٧٠- والبحر المحيط ١/ ٥٦١- والنشر ٢/ ٢٢٢.

(٥) انظر: الصحاح (بزز) ٢/ ٥٦٨.

(٦) أي: من غَلبَ سَلَبَ. انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٧- وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٨.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

فيقولون (عادٌ) للقبيلةِ، وكذا (ثَمُودُ)، (ج)[1].

قال سيبويه: «وتَقُولُ: (هؤلاءِ ثَقِيفُ بْنُ قَسِيٍّ)، فتَجعَلُهُ اسْمَ الحَيِّ، وتَجْعَلُ (ابْنُ) وَصْفًا كما تَقُولُ: (كُلٌّ ذاهِبٌ)»[2].

أي[3]: تَحمِلُ صِفَتَهُ على اللَّفْظِ وإنْ كانَ جَمْعًا، فتُفْرِدُ كما فَعَلْتَ ذلك بـ(كُلٍّ).

قال سيبويه: «وقالَ الشاعِرُ:

مِنْ سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ ... يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا»[4]

وقالَ في الصَّرْفِ:

أَضْحَتْ يُنَفِّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَأٍ ... كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفَّيْها دَحارِيجُ»[5]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٦ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧، (هارون) ٣/ ٢٥٢.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٦٧.

(٤) من المنسرح، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، كما في: ديوانه ١٣٤- والأصول ٢/ ٩٦- وجمهرة اللغة ٧٧٣- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤١- وسمط اللآلي ١٨، وله أو لأمية بن أبي الصلت، كما في: الخزانة ٩/ ١٣٩، وللأعشى، كما في: معجم ما استعجم ١١٧٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨، (هارون) ٣/ ٢٥٣، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، كما في: ديوانه ٢١٧- واللسان (دحرج) ٢/ ٢٦٥.

البَيْتانِ للنَّابغةِ الجَعْدِيِّ[1].

(س)[2]: يقولُ: نَوَّنَ للضَّرُورةِ.

(فا)[3]: لا يُحْمَلُ الكلامُ على الضَّرُورةِ ما وُجِدَ عنه مَذْهَبٌ. [٣/ ٢٥أ]

هذا بابُ ما لم يَقَعْ إلَّا اسْمًا للقبيلة

قال سيبويه: «فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(مَجُوس) لم تَصْرِفْهُ، كما لا تَصْرِفُهُ إذا سَمَّيْتَهُ بـ(عُمَانَ)»[4].

قالَ (ح)[5]: «إنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (مَجُوسَ) وأنْتَ لا تُرِيدُ بهِ القَبِيلةَ صَرَفْتَهُ، وإنْ أَرَدْتَ بهِ القَبِيلةَ لم يَنْصَرِفْ».

---

(١) الثاني باتفاق، والأول على المشهور، وقد جاء الثاني منسوبًا إليه في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٧٦ب].

(٢) قال المبرد في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ١٩٧]: «احتجَّ بمن جعل (سبأ) اسم الأب والحي فصرفه بقوله .... فلا حجة في البيت؛ لأن الشاعر يصرف ما لا ينصرف»، وبذلك يتبيَّنُ أن الفارسي نقل كلام المبرد بالمعنى، فالمبرد لا يحمل البيت بعينه على الضرورة، ولكنه يرد الاحتجاج به؛ لأن ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر.

(٣) يردُّ الفارسي هنا على المبرد جعله صرف (سبأٍ) في البيت ضرورة بأن صرفه جائزٌ في النثر، فحمله على أنه جاء على ما يجوز في النثر أولى من حمله على ضرورة الشعر، وبنحو ذلك ردَّ ابن ولاد في الانتصار ١٩٧، وبأن سيبويه قد قدَّم ذكر شواهد نثرية على جواز الصرف، ومثله صاحب تنقيح الألباب ٢٧٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩، (هارون) ٣/ ٢٥٤.

(٥) في النسخ: «قال ان ح»، وكأنَّ (ان) زائدة.

(فا): قد أَخْبَرَ سيبويهِ أنَّ (مَجُوسَ) لا يَقَعُ إِلَّا اسْمًا للقَبيلةِ[1]، فكيفَ يَجُوزُ أنْ لا يُرِيدَ بهِ اسْمَ القَبيلةِ. [٣/ ٢٥ب]

قالَ أبو الحسَنِ: لا يُحْتاجُ في (يَهُودَ) إلى هذا؛ لأنَّهُ بمنزلةِ الفِعْلِ الذي في أَوَّلِهِ الزِّيادةُ، فلا يَنْصَرِفُ، يُقالُ[2]: (هادَ يَهُودُ) إذا تابَ، وإذا رَجَعَ، و(هَوَّدَ في السَّيْرِ) إذا أَسْرَعَ، و(هادَ يَهِيدُ) إذا تَحَرَّكَ، و(لا يَهِيدُني عنك شَيْءٌ) أي :لا يَصْرِفُني، وقُرِئَ: ﴿إِنَّا هِدْنَا إِلَيْكَ﴾[3]، مِنْ (هادَ يَهِيدُ)، (ج)[4].

قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَدَّتْ كَما صَدَّ عَمَّا لا يَحِلُّ لَهُ ... ساقِي نَصارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوَّامِ»[5]

---

(١) ذكر سيبويه في الباب نفسه ٣/ ٢٤٥ أن الأصل في (مجوس) أنه اسم للقبيلة، وعليه بنى الحكم المذكور في النص المحشى عليه، ثم ذكر أن العرب توسعت فيه ونكَّرته وأدخلت عليه (أل).

(٢) انظر (هود) و(هيد) في: الصحاح ٢/ ٥٥٧- واللسان ٣/ ٤٣٩- والقاموس ٤٢٠، وفيها جميعا أن (هَوَّدَ) بمعنى (أبطأ) لا (أسرعَ).

(٣) سورة الأعراف ١٥٦، وهذه قراءة شاذة، منسوبة إلى زيد بن علي وأبي وجزة السعدي. انظر: المحتسب ١/ ٢٦٠- والبحر المحيط ٤/ ٤٠٠.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٧أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩، (هارون) ٣/ ٢٥٥، والبيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب، كما في: ديوانه ٣٨٩- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٥.

(صُوَّامٍ) نَعْتٌ لـ(نَصارَى)، قال أبو الحسَنِ: و(الفِصْحُ): أَكْلُهم الطَّعامَ نَهارًا، كأنَّهم أَفْصَحُوا بهِ، (ج)[١].

قال سيبويه: «وإنَّما (النَّصارَى) جِماعُ (نَصْرَانٍ) و(نَصْرَانةٍ) .... نحوُ: (مَذَاكِيرَ) و(مَلامِحَ)»[٢].

(نَصْرَانةٌ ونَصَارَى) على (فَعْلانةٍ وفَعَالَى)[٣].

(مَذاكِيرُ) جَمْعُ (ذَكَرٍ) على الشُّذُوذِ، وكانَ القِياسَ (ذُكُورٌ)، و(مَلامِحُ) جَمْعُ (لَمْحَةٍ)، وكانَ الأَصْلَ (لَمَحاتٌ) إذا جُمِعَ على بابِهِ، ولكنَّهُ شَذَّ[٤].

هذا بابُ أسْماءِ السُّوَرِ

قال سيبويه: «تقولُ (هذهِ هُودٌ كما تَرى)، إذا أَرَدْتَ أنْ تَحْذِفَ (سُورةً) مِنْ قَوْلِك (هذهِ سُورَةُ هُودٍ)، فيَصِيرُ هذا كقَوْلِك (هذهِ تَمِيمٌ)»[٥].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٧أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وظنَّ ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٨٢ أنه الأخفش الأوسط!

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩، (هارون) ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) هذه الحاشية والتي بعدها من طرة نسخة (م٥)٩٨أ.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤١١ (هارون)- والمسائل المنثورة ٢٧٢- والحلبيات ٣٤٢- وإيضاح الشعر ١٧٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠، (هارون) ٣/ ٢٥٦.

(فا) «لا يَجُوزُ حَمْلُ الكلامِ على المضافِ إليه هنا -أيضًا- كما لم يَجُزْ ذلك في قَوْلِك: (هذه تَمِيمٌ)[١]؛ لأنَّ اللَّبْسَ قائِمٌ».

يعني[٢] بقَوْلِهِ: «حَمْلُ الكلامِ على المضافِ إليه» أنْ تَقُولَ: (هذا هُودٌ) وأنْتَ تَرِيدُ (سُورَةُ هُودٍ). [٣/ ٢٦أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (حم) فَلَا يَنْصَرِفُ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْسُّورَةِ أَوْ أَضَفْتَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ، نَحْوُ: هَابِيلَ وَقَابِيلَ .... وَقَالَ الشَّاعِرُ .... وَقَالَ .... وَكَذَلِكَ: طَاسِينَ وَيَاسِينَ»[٣].

قال أبو الحسن الأخفش: وكذلك: (يَاسِينُ) و(طَاسِينُ)[٤].

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّهُ لا يَجِيءُ في كَلامِهم على بِناءِ (حامِيمَ)»[٥].

(فا): هذا يَدُلُّ على أنَّ (آمِينَ) ليسَ وَزْنُهُ (فاعِيلَ)[٦].

---

(١) فتقول: (هذا تميمٌ) وأنت تريد (هذا بنو تميمٍ). انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٧.

(٢) لعل القائل هنا أحد تلاميذ الفارسي، ولعله القصري.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١، (هارون) ٣/ ٢٥٩. وهذا لفظ الشرقية، ولفظ الرباحية [انظر: (ح١) ٨٨أ].

(٤) نقلت هذه الحاشية من متن ابن دادي ٢٣٤أ- والميورقي ١٦ب. وهي تعني أن عبارة (وكذلك ياسين وطاسين) حاشية للأخفش، دخلت في كلام سيبويه.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠، (هارون) ٣/ ٢٥٨.

(٦) بل وزنه (فَعِيلٌ)، ثم أشبعت الهمزة، يدل لذلك أن فيه لغتين: المد والقصر. انظر (أمن) في: اللسان ١٣/ ٢٧- والتاج ٣٤/ ١٩٠، وانظر: الخصائص ٣/ ١٢٣.

قال سيبويه: «ويجوزُ -أيضًا- أنْ يكونَ (ياسِينَ) و(صادْ) اسْمَيْنِ غيرَ مُتَمَكِّنَيْنِ، فيَلْزَمانِ الفَتْحَ»(١).

عند (ب): كانَ الحسَنُ يَقْرَأُ ﴿صَادِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾(٢). [٣/ ٢٦ب]

قال سيبويه: «وتُصَيِّرَ مِيمًا، كأنَّكَ وَصَلْتَها إلى (طاسِينَ)»(٣).

عند (ب): قَوْلُهُ: «وتُصَيِّرَ مِيمًا»، أيْ: يُجْعَلَ قَوْلُهُ (مِيمْ) مَوْصُولًا بـ(طاسِينْ).

قال سيبويه: «لأنهم لم يَجْعَلُوا (طاسِينْ) كـ(حَضْرَمَوْتَ)»(٤).

(فا): أيْ: لو جَعَلُوا (طَاسِينْ) بمنزلةِ (حَضْرَمَوْتَ) لَمَدُّوا الطَّاءَ.

قال سيبويه: «وإنْ قُلْتَ: اجْعَلُها بمنزلةِ (طاسِينْ مِيمْ) لم يَجُزْ .... ولا يجوزْ أنْ تَصِلَ خمسةَ أَحْرُفٍ إلى خمسةِ أَحْرُفٍ، فتَجْعَلَهُنَّ اسْمًا واحِدًا»(٥).

أيْ: في جَعْلِ (طَاسِينْ مِيمْ) بمنزلةِ (بَعْلَبَكَّ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠، (هارون) ٣/ ٢٥٨.

(٢) سورة ص ١، وفي (صاد) خمس قراءات، (صادْ) بالسكون وهي قراءة الجمهور ومنهم السبعة، و(صادَ) بالفتح، و(صادٍ) بالكسر والتنوين، و(صادِ) بالكسر، و(صادُ) بالضم، والأخيرتان منسوبتان إلى الحسن. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٦٦- والنشر ١/ ٤١٤- وإتحاف فضلاء البشر ٣٧١، وجاءت هذه الحاشية في (م٥)٩٨ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠، (هارون) ٣/ ٢٥٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١، (هارون) ٣/ ٢٥٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١، (هارون) ٣/ ٢٥٨.

يعني أنَّ (كَافْ هَا) خَمْسةُ أَحْرُفٍ، و(يَاعَيْنْ) خَمْسةُ أَحْرُفٍ، فلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ عَشَرَةَ أَحْرُفٍ اسْمًا واحِدًا كَمَا جَعَلَ (طَاسِينْ) اسْمًا واحِدًا مِثْلَ (هَابِيلَ).

قال سيبويه: «وأمَّا (كهيعص) و(المر) فلا يُكُنَّ إِلَّا حِكايةً .... ولا يجوزُ فيهِ إِلَّا الحكايةُ»[1].

قال أبو العباس: رأيت في بعض النسخ -ولم أَقْرَأْهُ-: أنَّ يونسَ كان يقول (كهيعص)، فيَرْفَعُ ويَنْصِبُ.

(أُخْرى): «ويُونُسُ يقولَ: (كهيعص) فيَرْفَعُ ويَنْصِبُ الصَّادَ»[2].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): يقول يُونُسُ: (كافَ ها يا عَيْنَ صَادُ) برفعِ الصَّادِ وبِنَصْبِ الكافِ والعينِ.

قال المبرِّدُ: يُونُسُ بفتحِ الكافِ لالتقاءِ الساكنين، وبفتحِ العينِ لالتقاءِ الساكنين، وبضمِّ الصادِ، ويجعلُ ما قبلَ الصادِ حَشْوًا، انتهى[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١، (هارون) ٣/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) ظاهر هذا: أنه يضم الدال من (صاد) ويفتحها، وهذا تجويز نحوي، ولم أجده قراءة قرآنية. والمروي عن يونس هو المذكور في حاشية مبرمان القادمة. انظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٣- ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٤٧، وفي شرح السيرافي ٤/ ٢٧: «وذكر أبو العباس المبرد أن يونس كان يجيز (كَهَيَعَصُ) مفتوح كله .... والصاد مضمومةٌ».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٧.

قال سيبويه: «وأمَّا (نُونٌ) فيَجُوزُ صَرْفُها ....»[١].

(النُّونُ): السَّمَكَةُ[٢].

ولا أَدْرِي لِمَ ذَكَرَ هذا هُنا، فأمَّا اسْمُ السُّورةِ فهو المكتوبُ[٣]. [٣/ ٢٧أ]

هذا بابُ تَسْمِيةِ الحُرُوفِ والكَلِمِ

قال سيبويه: «جَعَلْتَهُ اسمًا للكَلِمةِ وأَنْتَ تُرِيدُ لُغَةَ مَنْ ذَكَّرَ لم تَصْرِفْها، كما لم تَصْرِفِ امْرَأَةً اسْمُها (عَمْرٌو)، وإنْ سمَّيتها بلُغةِ مَنْ أَنَّثَ كُنْتَ بالخِيارِ»[٤].

(فا):

إنما لم تَصْرِفْ لأنَّكَ سَمَّيْتَ مُؤَنَّثًا -وهو الكَلِمةُ- بـ(إِنَّ) -وهو مُذَكَّرٌ- في لُغةِ بَعْضٍ، وإنْ سَمَّيْتَ الكَلِمةَ -وهي مُؤَنَّثٌ- بـ(إِنَّ) و(لَيْتَ) -في لُغةِ مَنْ أَنَّثَ- كانَ لك الأَمْرانِ، كما يكونُ لكَ في (هِنْدٍ) و(دَعْدٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١، (هارون) ٣/ ٢٥٩.

(٢) أي: الحوتُ من السمك. انظر (نون) في: الصحاح ٦/ ٢٢١٠- والقاموس ١٥٩٦.

(٣) يعني أن اسم السورة هو (القلم) كما في المصحف، لا (نون)، فذِكْرُهُ (نون) في هذا الباب (باب أسماء السور) غريبٌ. قلتُ: هذه السورة تسمى (سورة القلم) و(سورة نون). انظر: جمال القراء ١/ ٣٨- وأسماء سور القرآن لمنيرة الدوسري ٤٧٤- وجزء في أسماء سور القرآن لمحمد البراك ٨٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢، (هارون) ٣/ ٢٦٠.

[٣/ ٢٧ب]

قال سيبويه: «قال الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مُسافِرَ بنَ أبي عَمْـ ـرِو ولَيْتٌ يَقُولُها المَحْزُونُ»[1]

و(مُسافِرُ) مرفوعٌ في ما قَرَأْتُهُ على أبي إسحاقَ، وقد قِيلَ: إنه منصوبٌ كما تقولُ: (يا زيدَ بنَ عَمْرٍو)[2].

قال أبو الحسَنِ عليُّ بنُ سليمانَ: الشِّعْرُ لأبي طالبٍ يَرْثِي بهِ مُسافِرًا، و(مُسافِرَ بنَ أبي عَمْرٍو)[3] نداءٌ، (ج)[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢، (هارون) ٣/ ٢٦١، والبيت من الخفيف، وهو لأبي طالب، كما في: الاشتقاق ١٦٦- والخزانة ١٠/ ٤٦٣، و(مسافر) بالنصب في الشرقية- و(م٥)٩٩أ، وبالرفع في: ابن دادي٢٣٥أ، وبالنصب والرفع في (ح٦)٧٨أ.

(٢) الحاشية بتغيير يسير في الخزانة ١٠/ ٤٦٣ منسوبة إلى النحاس.

وقد روي البيت برفع (مسافر) ونصبه، فرفعه على أصل نداء المفرد العلم، أو أنه خبر (ليت) على تقدير: ليت شعري خبرُ مسافر، ثم حذف المضاف وقام المصاف إليه مقامه. ونصب (مسافر) على النداء لأنه منعوت بابن مضاف إلى علم فيجوز فيه الفتح، أو أنه مفعول به على تقدير: ليتني أعلم خبرَ مسافر. انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٠- وتنقيح الألباب ٣٤٣- والخزانة ١٠/ ٤٦٣.

(٣) هو: مسافر بن أبي عمرو بن أمية، أبو أمية، كان سيدًا جوادًا وهو أحد أَزْوادِ الرَّكْبِ، وأحد شعراء قريش، هوى هند بنت عتبة بن ربيعة، فلما تزوجت غيره مرض ومات في الجاهلية، انظر: الأغاني ٩/ ٦١.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من متن نسخة الميورقي ١٧ب.

وفي رواية الأخفش: «مسافرُ بن عمرو» على النداء[١].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ (أَنَّ)؟ فقالَ: (هذا أَنَّ) لا أَكْسِرُهُ»[٢].

قالَ أبو إسحاقَ:

وقد يَجُوزُ عندي أنْ أَحْكِيَها؛ لأنَّها إنما هي مُسْتَعْمَلةٌ لِمعانٍ، فإذا أَرَدْتُ أنْ أَحْكِيَ كيفَ كانت في بابها قُلْتُ: (هذهِ إنَّ يا هذا)، أُرِيدُ هذهِ التي فيها (إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ) وما أَشْبَهَهُ، (ج)[٣].

قال سيبويه: «ولو قُلْتَ هذا لَقُلْتَ لرَجُلٍ يُسَمَّى بـ(ضارِبٍ): (يَضْرِبُ)، ولرَجُلٍ يُسَمَّى (يَضْرِبُ): (ضارِبٌ)»[٤].

(فا): يُشَبِّهُ (أَنَّ) بـ(ضَارِبٍ)، و(إنَّ) بـ(يَضْرِبُ).

قال سيبويه: «كقِصَّةِ (لَيْتَ) و(إنَّ)»[٥].

أيْ: إذا ثَقَّلْتَها فجعَلْتَها اسمًا للكَلِمةِ[٦] على لُغةِ مَنْ ذَكَّرَ (لَيْتَ)

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٨أ، منسوبة لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢، (هارون) ٣/ ٢٦١.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٧٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢، (هارون) ٣/ ٢٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٢، (هارون) ٣/ ٢٦١.

(٦) ليس في (ش٢)٢٩٣ب.

و(لَوْ) ونَحْوَها لم تَصْرِفْ، وإنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا للكَلِمةِ على لُغةِ مَنْ أَنَّثَ فلَكَ الأَمْرانِ. [٣/ ٢٨أ]

قال سيبويه: «وكانَ بَعْضُ العَرَبِ يَهْمِزُ كَما يَهْمِزُ (النَّؤُورَ)»[١].

(عنده): «كَما تَهْمِزُ (النَّوْءَ)».

قال (فا): هو أَصْوَبُ مِنَ (النَّؤُورِ)[٢]؛ لأنَّ اللامَ إذا كانتْ واوًا مضمومةً لم تُهْمَزْ؛ لأنَّ الحركةَ غيرُ لازِمةٍ؛ لأنَّ حَرَكةَ اللامِ حَرَكةُ إعرابٍ، على أنَّ ذلك لم يَكْثُرْ إلَّا في الفاءِ، وهو في العَينِ مُخْتَلَفٌ فيه، لأنَّ (ح) لا يُجِيزُ ذلك في العَيْنِ، واللامُ أَوْلى أنْ لا يَجُوزَ ذلك فيها؛ لأنَّهُ إذا كانَ يَقِلُّ في ما قَرُبَ مِنَ الطَّرَفِ، فالطَّرَفُ نَفْسُهُ أَحَقُّ بذلك، ولكنْ قد قُرِئَ ﴿وَلَا تَنْسَؤُا ٱلْفَضْلَ﴾[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣، (هارون) ٣/ ٢٦٢.

(٢) في التعليقة ٣/ ٧٣: «وفي نسخة أبي بكر : «كما يهمز النؤور»، قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب ....». قلت: ظاهر هذا أنه خلاف ما في الحاشية.

(٣) سورة البقرة ٢٣٧، ولم أجد من نَصَّ على هذه القراءة، إلَّا أن أبا البقاء العكبري قال عن الآية في التبيان ١/ ١٩٠: «في (ولا تنسوا) من القراءات ووجهها ما ذكرناه في (اشتروا الضلالة) [سورة البقرة ١٦]»، وكان قد ذَكَرَ ١/ ٣١ في (اشتروا الضلالة) خمس قراءات منها (اشترؤُا الضلالة)، وقال السمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٥٨٨ بعد أن نقل كلام أبي البقاء: «فظاهر كلامه عودها كلها إلى هنا، إلَّا أنه لم يُنْقَلْ إلَّا الوجهان اللذان ذكرتها»، يعني (تنسوُا الفضلَ) بضم الواو وهي قراءة العشرة، و(تنسوِا الفضل) بكسر الواو وهي قراءة شاذة. فعلى ذلك يكون نقل أبي علي الفارسي لهذه القراءة في هذه الحاشية متقدمًا على نقل أبي البقاء.

قال سيبويه: «فمِمَّا جاءَ فيهِ الواوُ وقَبْلَهُ مَضْمُومٌ (هُوَ)، فلو سَمَّيْتَ بِهِ ثَقَّلْتَ، فقُلْتَ: (هذا هُوٌّ)»[1].

(فا):

الإشكالُ في ضَمَّةِ هاءِ (هُوَ) في التَّسْمِيةُ بِهِ أَنَّ الواوَ طَرَفٌ قَبْلَها ضَمَّةٌ، وحَقُّ مِثْلِ هذا أنْ تُكْسَرَ الهاءُ وتُقْلَبَ الواوُ فيه، ولكنْ قد بَعُدَتْ مِن الطَّرَفِ بزِيادةِ الواوِ في التَّسْمِيةِ به، فبَقِيَتْ على حالِها لذلك.

فإنْ قِيلَ: تَرْكُ صَرْفِها إذا سُمِّيَ بها الـمُؤَنَّثُ يَدُلُّ على أنها قد رُوعِيَ حُكْمُها قَبْلَ التَّسْمِيةِ، وهو التَّذْكِيرُ، فيَجِبُ أنْ تكونَ الواوُ في حُكْمِ الطَّرَفِ بَعْدَ التَّسْمِيةِ، كما كانتْ كذلك قَبْلَ التَّسْمِيةِ؟

قِيلَ: ليسَ كَوْنُ الحَرْفِ طَرَفًا أَكْثَرَ مِنْ أنْ يكونَ آخِرَ أَجْزاءِ الاسْمِ، ومَعْلُومٌ أنَّ الواوَ في (هُوَ) ليستْ آخِرَ أَجْزاءِ الاسْمِ.

قال سيبويه: «فإذا كانت اسمًا لمُؤَنَّثٍ لا يَنْصَرِفُ ثَقَّلْتَ أيضًا، لأَنَّهُ إذا أَثِرَ[2] أنْ يَجْعَلَها اسمًا فقد لَزِمَها أنْ تكونَ نكِرةً، وأنْ تكونَ اسمًا لمُذَكَّرٍ»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣، (هارون) ٣/ ٢٦٢.

(٢) (أَثِرَ أنْ يَفْعَلَ كذا): أي: فَضَّلَ وقَدَّمَ. انظر: اللسان (أثر) ٤/ ٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣، (هارون) ٣/ ٢٦٣.

أيْ: إذا جَعَلْتَهُ اسْمًا لِمُؤَنَّثٍ ثَقَّلْتَ وإنْ لم تُلْحِقْهُ التَّنْوِينَ[1] للامْتِناعِ مِنَ الصَّرْفِ؛ لأَنَّكَ إذا سَمَّيْتَ بِهِ لَزِمَهُ أنْ تكونَ نَكِرةً وأنْ يُسَمَّى به المُذَكَّرُ، وَجَبَ صَرْفه، ولا يكونُ الاسْمُ في غيرِ الانْصِرافِ إلَّا على ما يكونُ عليه في الانْصِرافِ. [٣/ ٢٨ب]

قال سيبويه: «وإذا صارت (ذا) اسْمًا أو (ما) مُدَّتْ ولم تَصْرِفْ واحِدًا منهما إذا كانَ اسْمَ مُؤَنَّثٍ؛ لأنَّهما مُذَكَّرانِ»[2].

(فا)[3]: لم تَصْرِفْهُما إذا كانا اسْمَيْنِ لِمُؤَنَّثَيْنِ لأنهما مُذَكَّرانِ، كما [لم] تَصْرِفُ (هُوَ) اسْمَ مُؤَنَّثٍ، يعني (ذَا) و(مَا). [٣/ ٢٩أ]

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْبَاءُ وَالتَّاءُ والثَّاءُ .... فَإِذَا صِرْنَ أَسْمَاءً مُدِدْنَ كَمَا مُدَّتْ (لَا) .... وَيَكُنَّ نَكِرَةً بَغَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ .... وَأُجْرِيَتِ الْحُرُوفُ الْأُوَلُ مُجْرَى (سَامِّ أَبْرَصَ) وَ(أُمِّ حُبَيْنٍ) وَنَحْوِهِمَا. أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَا تَدْخُلَانِ فِيهِنَّ»[4].

سُئِلَ أبو العباس عن قول سيبويه أنه يجعل (لو) و(في) وأخواتها معارف مثل (أمِّ حُبَيْنٍ)، ويجعل (تا) و(با) وأخواتها نكرة تدخل عليها

---

(١) في (ش٢)٢٩٤أ: «النونين».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣، (هارون) ٣/ ٢٦٤.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٧٦، ومنها الزيادة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣، (هارون) ٣/ ٢٦٤.

الألف واللام.

فشبهه أبو العباس بالأعجمي، فقال: ألا تراهم صرفوا (فِرِنْدًا) و(دِيباجًا)، ولم يصرفوا (إسماعيلَ) ولا (فِرْعَوْنَ)؛ لأنَّ كل ما كان مثل الديباج فهو ديباج، وكذلك (الفِرِنْد)، وليس كذلك (إسماعيل) و(فرعون)، ولذلك سَمُّوا بـ(لو) و(في) وما أشبههما، وصرفوه كما صرفوا إذا سَمَّوا بـ(لُوطٍ) و(هُودٍ)، وصرفوها لخفتها؛ لأنها خفيفة، فكذلك التاء تقع في مواضع مختلفة وهي تلك التاء بحيث وقعن وإن اختلف، فهي التاء وأخواتها، و(لو) وأشباهها لا تكون إلا بمعناها في معنى واحد؛ فلذلك شبهها بـ(إسماعيل) وأشباهه، وشُبِّهَت الباء والتاء واخواتها بـ(رَجُلٍ) ونحوه؛ لأنَّ كل ما وقع عليه أسماؤها فهو كبعضها لا تفارقه. (ط).

قال سيبويه: «فَجَاءَتْ كَأَنَّهَا أَصْوَاتٌ يُصَوَّتُ بِهَا، إِلَّا أَنَّكَ تَقِفُ عِنْدَهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (عِهْ)»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤، (هارون) ٣/ ٢٦٥. وهذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)٧٩أ]- وابن دادي ٢٣٦أ- و(م٥)١٠٠ب. وكلها «عِهْ» بكسر العين، وجاء في طبعة بولاق، وتبعتها طبعة هارون «عَهْ» بفتح العين، وهو تصحيف؛ لأن المراد به فعل الأمر من (وَعَى يَعِي). وجاء في العابدي ٢/ ٨٥ب «عَدَدٍ»، وفوقها (صح)، وهي النسخة التي عليها الحاشية الآتية.

في نسخة المبرد: «لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (عَدِّ)»، يعني للبَغْلة[١].

قال سيبويه: «وليستْ هذهِ الحُرُوفُ مِمَّا يُدْرَجُ، ولا أَصْلُها الإِدْراجَ»[٢].

(أُخرى): فهذا يَدُلُّ على أنَّ العَدَدَ والحُرُوفَ في التَّهَجِّي أَصْلُها الإدْراجُ.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ الخليلَ كانَ يقولُ: إذا تَهَجَّيْتَ فالحُرُوفُ حالُها كحالِها في المُعْجَمِ والمُقَطَّعِ»[٣].

أيْ: إذا تَهَجَّيْتَ الحُرُوفَ ولم تَقَطِّعْ كلمةً، وجَعَلَ المُعْجَمَ المُزَالَ الإشكالِ بالنَّقْطِ في الكلمةِ التي تُقَطَّعُ. [٣/ ٢٩ب]

قال سيبويه: «وأمَّا (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ونَحْوُهما .... ولا تُجْرِيهِنَّ إذا كُنَّ أسماءً للكلمةِ؛ لأنَّهنَّ أَفْعالٌ، والأَفْعالُ على التَّذْكيرِ؛ لأنَّها تُضارِعُ (فاعِلًا)»[٤].

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ٢/ ٨٥ب. و(عَدِّ) زجر للبَغْل، نحو قولهم (عَدَسْ)، انظر: الفرق لأبي حاتم ٢٥٩- والفاخر للمفضل بن سلمة ٢٨٢ عن الأصمعي. وجعله من قول العامة: المنجد لكراع النمل ٢٦٣- وأدب الكاتب ١٤٧- واللسان (عدس) ٦/ ١٣٢- والتاج (عدس) ١٦/ ٢٣٦. وجعله بلفظ (عَدْ عَدْ): تهذيب اللغة ١/ ٧٠ عن أبي زيد- والقاموس (عدد) ٢٩٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤، (هارون) ٣/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤، (هارون) ٣/ ٢٦٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٤، (هارون) ٣/ ٢٦٦.

(فا): أيْ: إذا كانا اسْمَيْنِ للكلمةِ لم يَجُزْ صَرْفُهما، كما يجُوزُ صَرْفُ (لَيْتَ) ونحوِها إذا كُنَّ اسْمًا للكلمةِ على لُغةِ مَنْ أَنَّثَها وأَخَواتِها؛ لأنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ليس فيهما إلَّا التَّذْكِيرُ؛ لأنهما فِعْلٌ، والفِعْلُ مُضارِعٌ لـ(فاعِلٍ).

هذا بابُ تَسْمِيتِك الحُرُوفَ بالظُّرُوفِ وغيرِها مِنَ الأَسْماءِ

«تَسْمِيَتُكَ الحُرُوفَ ....»، يقولُ: تَرَى شيئًا مكتوبًا مِثْلَ (تَحْتٍ) أو غيرِها[1]، فإنْ صَيَّرْتَهُ كلمةً فهو مُؤَنَّثٌ، وإن كان حَرْفًا فهو مُذَكَّرٌ. عند (ب)[2].

قال: تسميةُ الحروفِ أنْ تَرى شيئًا مكتوبًا، مثل (تَحْتٍ) ونحوه، فإن صيَّرته كلمةً في ما يُقَدَّر فهو مؤنَّث، وإن قدَّرته حرفًا فهو مذكَّر[3].

[٣/ ٣٠أ] قال سيبويه: «كما دَخَلَتْ في (قُدَيْدِيمَةٍ) و(وُرَيِّئَةٍ)»[4].

قال أبو عليٍّ: في نُسخةِ أبي بكر «وُرَيَّةٍ» على وَزْنِ (عُصَيَّةٍ)، وفي نُسخةِ القاضي «وُرَيِّئَةٍ»، وفي المقتضبِ[5] لأبي العباس «وُرَيِّئَةٍ».

---

(١) في (ش٢)٢٩٥أ: «وغيرها».

(٢) أي: إن الحاشية السابقة جاءت في نسخة (ب)، وقد جعلها الفارسي في التعليقة ٣/ ٧٩ من كلامه هو.

(٣) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ٢/ ٨٧أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥، (هارون) ٣/ ٢٦٧.

(٥) المقتضب ٤/ ٤١.

قال أبو عليٍّ: والفَرْقُ بينهما[١] أنَّ مَنْ قال (وُرَيَّةٌ) جعَلَ الهمزةَ في (وَراءٍ) مُنْقلبةً عن ياءٍ، ومَنْ قالَ (وُرَيِّئَةٍ) جعَلَ الهمزةَ في (وَرَاءٍ) أَصْلًا غيرَ مُنْقلبةٍ[٢].

بِخَطِّ (س) «وُرَيِّئَةٍ»، مِثْلَ (وُرَيِّعةٍ)، وكذلك في (مق)[٣]، وفي (ميم): «وُرَيِّئَةٍ»[٤].

وذَكَرَهُ صاحِبُ العَيْنِ في (التَّوَارِي)[٥] ونحوِهِ.

---

(١) في تصغير (وراء) هذان المذهبان، انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٥- والخصائص ٣/ ٢٧٨- وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٤- واللسان (ورأ) ١/ ١٩٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠١أ، وانظر: التعليقة ٣/ ٨١، وصحِّح من هنا ما في مطبوعة التعليقة وما في التعليق عليها من تحريف.

(٣) رمز لكتاب (المقتضب)، فقد صرَّح به الفارسي في الحاشية السابقة، وفي التعليقة ٣/ ٨١، وقد وردت الكلمة بهذا اللفظ في المقتضب ٤/ ٤١، قال: «وفي وراء (وُرَيِّئَةٌ)، وتقديرُها (وُرَيِّعَةٌ)».

(٤) كذا في جميع النسخ، وأرى أن الصواب (وُرَيَّةٍ)؛ لأن الحاشية في بيان اختلاف النسخ في ضبط الكلمة. و(ميم) لم أعرف المراد به، لكنَّ النسخة التي جاء فيها (وُرَيَّة) هي نسخة (ب)، يدل لكل ذلك ما في الحاشية السابقة، ومثله في التعليقة ٣/ ٨١.

(٥) الذي في مطبوعة (العين) ٨/ ٢٩٩-٣٠٠ ذكر (وَراء) في (ورأ) لا في (روى)، ومع ذلك فيه أن تصغيره (وُرَيَّةٌ)، و(وُرَيَّةٌ) تصغيرُهُ إنْ كان من (ورى)، أمَّا إنْ كان من (ورأ) فتصغيرُهُ (وُرَيِّئَةٌ)، قال الرضي في شرح الشافية ١/ ٢٤٤: «وفي (وراء) قولان: أحدهما أن لامه همزة، قالوا: يقال: ورَّأْتُ بكذا، أي: ساترت به .... وقال بعضهم: بل لامه واو أو ياء، مثل (كساء) =

(فا): ليس بشيءٍ[1].

قال أبو إسحاقَ الزِّيَادِيُّ[2] -في ما حُكِيَ عنه-: «الظُّرُوفُ كُلُّها مُذَكَّرةٌ إلَّا (وَرَاءَ) و(قُدَّامَ)، فأَدْخَلُوا عليهما الهاءَ -وإنْ كانا على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ- ليُعْلَمَ أنهما مُؤَنَّثانِ إذْ كان ما سِوَاهما مِن الظُّرُوفِ مُذَكَّرًا كُلُّهُ»، عند (ب).

قال سيبويه: «لكانَ أنْ تَحْمِلَهُ على التَّذْكِيرِ أَوْلى، حَتَّى يَتبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ»[3].

كانَ أَوْلى مِن جِهَتَيْنِ: إِحْداهما أَنَّ التَّذْكِيرَ أَوَّلُ، والأُخْرى أَنَّ أَكْثَرَ هذا البابِ على التَّذْكِيرِ. [٣/ ٣٠ب]

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّ جميعَ ما ذَكَرْنا لا يَنْصرِف مِنْهُ شَيْءٌ إذا كانَ

و(رداء)، من (ورَّيْتُ بكذا) .... وتصغيره على هذا (وُرَيَّةٌ)»، وجاء في مطبوعة العين ٥/ ١٢٢ أن تصغيره (وُرَيِّئَةٌ)، فلعل ما الموضع السابق خطأ طباعي؛ لأنَّ ذكره في (ورأ) يجعل تصغيره (وُرَيِّئَة).

(١) يعني: كونَ (وراء) من (ورى)؛ لأنه يرى أن الصحيح كونه من (ورأ)، انظر مذهبه في: المسائل المنثورة ٢٦٩- والخصائص ٣/ ٢٧٨- والمقتصد ٣٠٢.

(٢) انظر كلامه في التعليقة ٣/ ٨١، وفيها: «قال أبو إسحاق»، دون (الزيادي). وانظر: المسائل المنثورة ٢٦٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥، (هارون) ٣/ ٢٦٨.

اسْمًا للكلمةِ»[١].

إنَّما لم يَنْصَرِفْ لأنَّهُ كُلَّهُ مُذَكَّرٌ والكلمةُ مُؤَنَّثةٌ، وإذا سَمَّيْتَ مُؤَنَّثًا بِمُذَكَّرٍ لم تَصْرِفْ.

قال سيبويه: «كما تَغيَّرَتْ (لَيْتَ) و(إِنَّ)»[٢].

قال أبو عليٍّ: فتقولُ (حَيْثٌ) و(أَيْنٌ)، كما قُلْتَ (إِنٌّ) لَمَّا سَمَّيْتَ بهِ، هذا معنى التَّغْيِيرِ[٣].

قال سيبويه: «قالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوالِكَ مِنْ قِيلٍ وقالٍ»[٤]

قال عليُّ بنُ سُليمانَ:

جَعَلَ (قِيلًا) و(قَالًا) اسْمًا للفِعْلِ[٥]، بمنزلةِ القَوْلِ، وفي الحديثِ[٦]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥، (هارون) ٣/ ٢٦٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥، (هارون) ٣/ ٢٦٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠١ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٥، (هارون) ٣/ ٢٦٩، والبيت من الرمل، وهو لتميم بن مقبل، وقد أُثْبِتَ في ملحق ديوانه ١٧٠ من نسبة الكتاب إياه.

(٥) يعني اسمًا للمصدر، ولا يريد أسماء الأفعال، وما ذكره في هذه الحاشية يكاد يكون لفظ سيبويه قبل البيت، قال ٣/ ٢٦٨: «فإن أردتَ حكايةَ هذه الحروف تركتَها على حالها، كما قال: «إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ»، ومنهم من يقول «عن قيلٍ وقالٍ» لَمَّا جعله اسمًا».

(٦) رواه بهذا اللفظ: الشهاب في مسنده ٢/ ١٥٥ (١٠٨٨)- وصاحب الأحاديث المختارة ٩/ ٤٠٠ (٣٧١)، ورواه البخاري ٥/ ٢٣٧٥ (٦١٠٨) بلفظ: «وكان ينهى عن قيل وقال».

«إِنَّ اللهَ يَنْهاكُمْ عَنْ (قِيلٍ) و(قالٍ)»، قال: ويُرْوَى: «عَنْ (قِيلَ) و(قَالَ)» على الحكايةِ[١]، (ج)[٢].

قال سيبويه: «وفي الحِكايةِ قالوا: (مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ)»[٣].

قُلْتُ[٤]: (شُبَّ) و(دُبَّ) لَيْسَا فِعْلَ (الشَّابِّ) و(الدَّابِّ)؛ لأنَّ الفِعْلَ (شَبَّ) و(دَبَّ)، ولَيْسَا مُعَدَّيَيْنِ؛ لأنهما لَيْسَا مُضَاعَفَيِ العَيْنِ ولا فيهما همزةُ التَّعَدِّي.

فقالَ[٥]: «هذا كقَوْلِهِم (سَاءَ) و(سُؤْتُهُ) فيها»[٦]. [٣/ ٣١أ]

---

(١) انظر الروايتين في: عمدة القاري ٩/ ٦٠، ٢٥/ ٣٤- وفتح الباري ١٠/ ٤٠٧، ١١/ ٣٠٦، وفيه أن المشهور والأكثر في الرواية الفتح بلا تنوين، ورواية التنوين قليلة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٠أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، ونقلها الزمخشري على حواشي الشرقية عن (ط) باختلاف يسير.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦، (هارون) ٣/ ٢٦٩، وفي المثل: (أَعْيَيْتِني مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ). انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٧- والمستقصى ١/ ٢٥٧.

(٤) لعل القائل أحد تلاميذ الفارسي، وهو القصري، فيكون المجيب الفارسي، وسبقت ترجمة القصري في ص١٥ هـ١.

(٥) انظر: المسائل المنثورة ٢٧١.

(٦) تنقيح الألباب ٣٠٠، وفيه «كشاءَ وشِئْتُهُ»، وظاهر كلامه أن (شبَّ) و(دبَّ) مثل (ساءَ) و(سُؤْتُه)، يعني أنها تأتي لازمةً ومتعدية، يقال: (ساء الشيءُ) إذا صار قبيحًا كريهًا، و(سُؤْتُهُ) إذا فعلتَ به ما يكره، والذي في المعجمات أن فِعْلي (الشَّابِّ) و(الدَّابِّ) لازمان لا يتعديان، انظر: الصحاح (شبب) ١/ ١٥١- والقاموس (سوء) ٥٤، و(شبب) ١٢٧، واللسان (دبب) =

قال سيبويه: «وإنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا للكلمةِ لم تَصْرِفْهُ،وإنْ جَعَلْتَهُ للحَرْفِ صَرَفْتَهُ»[1].

أيْ: إنْ جَعَلْتَ (عَمْرًا) اسْمًا للكلمةِ لم تَصْرِفْهُ، وإنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا للحَرْفِ صَرَفْتَ.

قال سيبويه: «فأمَّا (الأَلِفُ) وما دَخَلَتْهُ الأَلِفُ واللَّامُ»[2].

يعني بقَوْلِهِ: «الأَلِفُ» الأَلِفَ التي في قَوْلِكَ: (أَلِفْ، با، تا، ثا ....).

يعني: الألفَ في قولك: (أَ بَ تَ ثَ ....).

يعني: مِثْلَ قَوْلِكَ: (الباءُ، والتاءُ، والثاءُ ....)[3]. [٣/ ٣١ب]

١/ ٣٦٩، وانظر: تنقيح الألباب، وكأنَّ الفارسي يريد ما ذكره صاحب مجمع الأمثال ٢/ ٧: «قلتُ: الكلام (شَبَّ) بالفتح، والمثل (شُبَّ) بالضم، ولا وجه له يُحمل عليه، إلَّا أن يقال: هذا من (الشَّبِّ) الذي هو الإظهار، يقال: (شعرها يَشُبُّ لونَها) أيْ: يُظْهِرُهُ، وكذلك (شَبَّ النارَ) إذا أوقدها وأظهرها، كأنهم أرادوا: أعييتني من لدن قيل أُظْهِرَ، أيْ: وُلِدَ .... ورفعوا (دُبَّ) في الوجهين على سبيل الإتباع والمزاوجة»، وفي تنقيح الألباب أن الفعلين مبنيان للمفعول ومرفوعها المصدر، أيْ: «مذ شُبَّ شبيبتي إلى أن دُبَّ دبيبتي».

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦، (هارون) ٣/ ٢٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦، (هارون) ٣/ ٢٦٩.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٢ب، والفقرة الأولى شرح لقوله «وأما الألف»، والثانية شرح لقوله «وما دخلته الألف واللام».

هذا بابُ ما جاءَ مَعْدُولًا عَنْ حَدِّهِ مِنَ المؤنَّث

قال سيبويه: «أَمَّا ما جاءَ اسْمًا للفِعْلِ وصارَ بمنزلتِهِ فقَوْلُ الشَّاعِرِ:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا»[1]

(ج): قال أبو الحسن: (مَنَاعِها) بمعنى: امْنَعْها بِمَا كانَ امْنَعْها، غيرُ مُعْرَبٍ، يُكْسَرُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، أو لأَنَّ الكَسْرَ[2] مِن علاماتِ التأنيثِ[3].

قال سيبويه: «وقالَ جَرِيرٌ:

نَعَاءِ أَبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُها»[4]

قال أبو الحسَنِ: (طِمِرَّةٍ) يعني فَرَسًا مُرْتَفِعةً، يُقالُ: (طَمَرَ) أيْ: ارْتَفَعَ، ومِنْهُ قِيلَ للبَرْغُوثِ (طامِرُ بنُ طامِرٍ)، ومِنْهُ (الطُّومارُ)[5]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٦، (هارون) ٣/ ٢٧٠، والبيت من الرجز، وهو لراجز من بني وائل، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٨، وفي تاج العروس (منع) ٢٢/ ٢١٩ عن أبي عبيدة أنه لراجز من بني تميم.

(٢) انظر كون الكسر من علامات التأنيث في: الكتاب ٣/ ٢٧٢- المقتضب ٣/ ٣٧٤- والأصول ١/ ٣٤٧.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٠ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر. و(امنعْها) الثانية توكيد للأولى.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٧، (هارون) ٣/ ٢٧٢، والبيت من الطويل، وهو لجرير، كما في: ملحق ديوانه ١٠٣٣- والإنصاف ٢/ ٥٣٨.

(٥) انظر (طمر) في: الصحاح ٢/ ٧٢٦- والقاموس ٥٥٣، والطومار: الصحيفة.

لارْتِفاعِهِ، (ج)[1].

قال سيبويه: «وتَقُولُ: (هاتِي هذا) للجارِيةِ»[2].

«هاءِ» (س)[3].

في (أُخْرى): «وتقولُ: (هاءِ يا مَرَةُ)، وللرَّجُلِ (هاءَ) فتَفْتَحُ».

[٣/ ٣٣أ] **قال سيبويه: «وقالَ الشَّاعِرُ:**

لِحَقَتْ حَلَاقِ بِهِمْ على أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ»[4]

قال أبو الحسن: (على أَكْسَائِهم) على أَدْبارِهم، يُقالُ: (جِئْتُ على كُسْءِ الشَّهْرِ) أيْ: بَعْدَ ما مَضَى[5]، (ج)[6].

قال سيبويه: «وقالَ الشَّاعِرُ مُهَلْهِلٌ:

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨، (هارون) ٣/ ٢٧٢.

(٣) أي: أن المبرد أثبت لفظة (هاتي) بلفظ (هاءِ)، وهو أيضًا لفظ (ح٦)٨١أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨، (هارون) ٣/ ٢٧٣، والبيت من الكامل، وهو للأخرم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو ، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٤- واللسان (حلق) ١٠/ ٦٦.

(٥) انظر (كسء) في: اللسان ١/ ١٣٨- وتاج العروس ١/ ٣٨٨.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

مَا أُرَجِّي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامَى   قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقِ»[١]

(ع): أنشد المفضَّل بن سَلَمة في كتابه في تفسير القرآن[٢] (بِكَأْسِ خَلَاقِ) بالخاءِ معجمةً[٣]، شاهدًا على قوله -تعالى-: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[٤]، أي: من حَظٍّ، وقال في البيت: أي: بكأسِ حَظِّهم من الموت.

قال لي (س): هذا تصحيف، والصحيح ما قاله سيبويه[٥].

قال سيبويه: «وقال الشاعر...:

جَمَادِ لهَا جَمَادِ ولا تَقُولي   طَوَالَ الدَّهْرِ ما ذُكِرَتْ حَمَادِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٨، (هارون) ٣/ ٢٧٤، والبيت من الخفيف، وهو لمُهَلْهِل بن ربيعة، أو لعَدِي بن ربيعة، فقيل: عدي هو مهلهل، وقيل: بل أخوه. انظر: المقتضب ٣/ ٣٧٣- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠- ورسالة الغفران ١٠٥- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٩- والحماسة البصرية ٢/ ٦٨٩- والعجم المفصل في شواهد العربية ٥/ ٢٠٥.

(٢) هو: أبو طالب المفضَّل بن سَلَمة بن عاصم الضَّبِّي الكوفي، لغوي نحوي مفسر، له: الفاخر، وضياء القلوب في معاني القرآن، والبارع، توفي سنة ٢٩٠. انظر: إرشاد الأريب ١٩/ ١٦٣- وإنباه الرواة ٣/ ٣٠٥. وقد روى كتابه ابن خير في فهرسته ٥٢.

(٣) وهذه رواية أبي عمرو أيضًا. انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. رمضان) ٢/ ١٩٥- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٨٩.

(٤) سورة البقرة ٢٠٠.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٩٥أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، ورمز (س) لأبي العباس المبرد.

فهذا بمنزلةِ (جُمُودًا .... ولكنَّهُ عُدِلَ عَنْ مُؤَنَّثٍ كـ(بَدَادِ)»[1].

قال أبو الحسَنِ: هو مَعْدُولٌ عن (الجَمْدةِ)، و(حَمَادِ) عن (الحَمْدةِ)، (ج).

قال أبو الحسَنِ: هي مَعْدُولةٌ عن (الـمُبَادَّةِ)، وهي التَّفَرُّقُ[2]، (ج)[3].

قال سيبويه: «وأما ما جاء معدولًا عن حده من بنات الأربعة ... وكذلك (عَرْعَارِ) .... وَهْيَ لُعْبَةٌ، وإنما هِيَ مِنْ (عَرْعَرْتَ)، ونَظِيرُها مِنَ الثلاثةِ (خَرَاجِ)، أي: اخْرُجُوا، وَهْيَ لُعْبَةٌ أيضًا»[4].

في (نُسْخةٍ): «لِعْبةٌ»[5] بِكَسْرِ اللَّامِ في الموضِعَينِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٩، (هارون) ٣/ ٢٧٦، والبيت من الوافر، وهو للمتلمِّس، كما في: ديوانه ١٦٧- والخزانة ٦/ ٣٣٩، و(بَدَادِ) ورَدَت في بيت سابق عند سيبويه ٣/ ٢٧٥، لفظه:

وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الـمُحَلَّقِ شَرْبَةً ... والخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعَيْدِ بَدَادِ

(٢) انظر: الصحاح (بدد) ٢/ ٤٤٤.

(٣) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتهما من طرة نسخة (ح٦)٨١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وهو يريد أن المصدر المؤنث الذي عُدلت عنه أسماء الأفعال هذه لو قيل لكان: (الجَمْدة) و(الحَمْدة) و(الـمُبَادَّة)، انظر: التعليقة ٣/ ٨٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠، (هارون) ٣/ ٢٧٦.

(٥) (اللُّعْبَةُ) اسم لكل مِلعوب به، وبالكسر اسم هيئةٍ من اللَّعِبِ، كما أنه بالفتح اسم مَرَّةٍ منه. انظر: الصحاح (لعب) ١/ ٢١٩، وقد ضُبِطت الكلمة بالضم في الشرقية، وضُبِطت بالكسر في: (ح٧)٢/ ١٣أ- و(م٥)١٠٣أ، وضُبِطَت بالضم والكسر في: (ح٦)٨١ب،

وعن أبي الحَسَنِ[1] -وليس عن أبي إسحاق-:

. . . . يَدْعُو بِها أَوْلادَهُمْ عَرْعارِ[2]

قال أبو الحَسَنِ: خالَفَهُ أبو العَبَّاسِ[3] في هذا؛ وذاك أَنَّهُ لا يكونُ المعدولُ إِلَّا في ذَواتِ الثلاثةِ عندَهُ، نحوُ (فَطَامِ) وهي التي تَشْتَهِي الضِّرَابَ[4]، و(حَذَامِ) مَعْدولٌ عن (حاذِمةٍ)، أي: قاطِعةٍ.

وزَعَمَ سيبويه أنَّ هذا[5] عندَهُ مِمَّا شَذَّ، وإنما سبيلُ ما شَذَّ أَنْ يَقَعَ فيه ما ليس في غيرِهِ، نحوُ (لم يكُ)، وهذا لم يَقَعْ فيهِ شَيْءٌ مِنْ هذا، وإنما هو حِكايةُ صَوْتِ الرَّعْدِ، يعني (قَرْقَارِ)، و(عَرْعَارِ) حِكايةٌ لصوتِ الصِّبْيانِ إذا لَعِبُوا

---

(١) أيْ: أن هذا الشطر وارد في نسخة أبي الحسن الأخفش الأصغر دون الزجاج، وقد ذكر المبرد في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠١] أن هذا الشطر في كتاب سيبويه.

(٢) من الكامل، وصدره (مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِما)، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٥٦- والمسائل المنثورة ٢٦٦- واللسان (عرر) ٤/ ٥٦١ والخزانة ٦/ ٣١٢.

(٣) انظر مخالفته في: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠١]- وشرح السيرافي ٤/٤٢- والخزانة ٦/ ٣٠٨، وما يأتي من احتجاجٍ وردٍّ هو للمبرد.

(٤) لم أجد هذا المعنى لـ(فَطَامِ)، ولعله يعني أنها التي تسارع إلى فِطامِ صَبِيِّها لكي يجامعها زوجها؛ لأنهم كانوا يكرهون أن تحمل المرأة وهي تُرضع، ويسمونها (الـمُمْغِل). انظر (فطم) في: اللسان ١٢/ ٤٥٤- والتاج ٣٣/ ٢١٠، و(مغل) في: اللسان ١١/ ٦٢٦.

(٥) يعني: أخذ اسم الفعل من الرباعي.

بِها فقالوا (عَرْعارِ)، (ج)[١].

قال سيبويه: «وكذلك كُلُّ (فَعَالِ) إذا كانَتْ مَعْدُولةً»[٢].

في (س) و(ب): (كُلُّ فَعَالٍ) «كُلُّ فعَالٍ»[٣].

وق[٤] (فا): «وهو أَوْلى؛ لأنَّ (كُلَّ) لا يُضافُ إلى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ».

«فَعَالِ» (عنده)[٥]. [٣/ ٣٣ب]

في نُسخةِ القاضي: (فَعَالٍ) بالتنوين، وفي نُسخةِ (ج) عن (ع) (فَعَالِ) غيرَ مُنَوَّنٍ[٦].

قال سيبويه: «وإنَّما كُلُّ واحِدةٍ منها مَعْدُولةٌ عَنِ الاسْمِ الذي هو عَلَمٌ»[٧].

(فا): قد نَصَّ هنا أَنَّهُ مَعْدُولٌ ما لا يَنْصَرِفُ.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠، (هارون) ٣/ ٢٧٧.

(٣) أي: إن عبارة (كل فَعَالِ) جاءت في (س) و(ب) بتنوين اللام «كلُّ فَعَالٍ»، وكذا جاءت في: (ح٦)٨١ب- و(ح٧)٢/ ١٣أ- و(م٥)١٠٣ب.

(٤) كذا في النسخ، وهو اختصار من لفظ (قال).

(٥) أي: جاءت الكلمة في نسخة (عنده) بكسر اللام دون تنوين (فَعَالِ)، وكذا جاءت في الشرقية.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٣ب، و(ج) هنا رمز نسخة الزجاج، و(ع) رمز المبرد.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠، (هارون) ٣/ ٢٧٧.

قال سيبويه: «والحِجَازِيَّةُ هِيَ اللُّغَةُ الأُولى القُدْمى، فزَعَمَ الخليلُ أنَّ إِجْناحَ الأَلِفِ أَخَفُّ عليهم....وعَلِمُوا أنهم إنْ كَسَرُوا الرَّاءَ وَصَلُوا إلى ذلك»(١).

أيْ: وجميعُ اللُّغةِ الحِجَازيَّةِ أَقْدَمُ مِنَ اللُّغةِ التَّميمِيَّةِ في الجميعِ.

«يقولُ: اتَّفقُوا في الرَّاءِ، ألا تَرَى أنَّ بني تميمٍ تُميلُ ولا تَصِلُ إلى الإمالةِ إلَّا بكَسْرةِ الراءِ»، عند (ب). [٣/ ٣٤ب]

(ج): في كِتابي عن أبي الحسَنِ شَرْحُ قَوْلِ الخليلِ: «إنَّ إِجْناحَ الأَلِفِ أَخَفُّ عليهم»، قال: الأَلِفُ عاليةُ المَخْرَجِ إلى الفَتْحِ، وكذا الرَّاءُ إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً، وإذا كانت مُمَالةً أَمَلْتَ، فاتَّبَعُوا لُغَةَ أَهْلِ الحِجازِ؛ لِيَكْسِروا الرَّاءَ فيُمِيلُوا الأَلِفَ، وإنما صارَ كَسْرُ الأَلِفِ أَخَفَّ عليهم لأنَّها عاليةٌ، فإذا فَتَحُوا لها وبَعْدَها راءٌ جَمَعُوا بينَ عالِيَينِ مفتوحَينِ، قال: «لِيكونَ العَمَلُ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ»، أيْ: كَسَرُوا الرَّاءَ لِيَكْسِرُوا الأَلِفَ، فيكونَ العَمَلُ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ.

هذا بابُ تَغْييرِ الأَسْماءِ الـمُبْهَمةِ إذا صارَتْ عَلاماتٍ خاصَّةً

قال أبو عليٍّ: قَوْلُهُ: «إذا صارت عَلاماتٍ خاصَّةً»، أيْ: إذا سَمَّيْتَ بها أشياءَ خاصَّةً.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٠، (هارون) ٣/ ٢٧٨.

قال سيبويه: «وبمنـزلةِ الأَصْواتَ، نحوُ (غاقٍ)»[١].

قال أبو عليٍّ: إنما صارت بمنـزلةِ الأصواتِ لأنَّها تُبْنَى.

قُلْتُ: ما هذا التنوينُ الذي في (غاقٍ)؟

فقال -أَعَزَّهُ الله-: هذا التنوينُ لَحِقَهُ مِن حَيْثُ لَحِقَ المنصرفَ، لكنَّهُ كالزِّيادةِ التي تَلْحَقُ الكلمةَ، ورُبَّما جاءَ بينَ المعهودِ والشائعِ في مِثْلِ ذلك، كأنَّهُ إذا لم يُنَوَّنْ فهو معهودٌ، وإذا نُوِّنَ فهو شائعٌ[٢].

قال سيبويه: «إِلَّا في قَوْلِ عِيسى، فإِنَّهُ كانَ يَصْرِفُ امْرَأَةً سَمَّيْتَها بـ(عَمْرٍو)»[٣].

قالَ (ب): أنا كذلك أَرَى إذا قَصَدْتَ التَّخْفِيفَ. [٣/ ٣٥أ]

قال سيبويه: «وليسَ بمنـزلةِ (جُحَا) و(رُمَى)؛ لأنَّ هذينِ مُشْتَقَّانِ»[٤].

قال (س)[٥]: يقولُ: (جُحَا) مَعْدُولٌ عن (جَاحِي)، و(رُمَى) عن (رامِي)، فهما بمنـزلةِ (عُمَرَ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، (هارون) ٣/ ٢٨١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٤ب، وقد جاء آخر الحاشية في التعليقة ٣/ ٩١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، (هارون) ٣/ ٢٨١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، (هارون) ٣/ ٢٨١.

(٥) انظر: التعليقة ٣/ ٩٢، بلفظ (حاجٍ) و(رامٍ)، والحاشية في طرة نسخة ابن يبقى ١٤٧ب دون عزو.

قال سيبويه: «فَمَنْ أَثْبَتَ الْيَاءِ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ (قَاضِي)، وَقَالَ -فِي مَنْ قَالَ (اللَّاءِ)-: (لَاءٌ)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (بَابٍ)، حَرْفُ الْإِعْرَابِ الْعَيْنُ»(١).

أي: مَنْ حَذَفَ الياءَ مِن (اللائِي) -وهي لامُ الفِعْلِ- قالَ: (لاءٌ)، صارَ كـ(بابٍ)، (فَعَلٍ)(٢).

(بازٍ) و(بازٌ)، وهما لُغَتانِ، ليس أحدهما مقلوبًا مِن الآخَرِ؛ لأنهما قد تَكَافآ في التَّصَرُّفِ.

أي: أَسْقَطَ الياءَ مِن (اللائِي) وهي لامُ الفِعْلِ، فبَقِيَ (لاءٌ).

قال ابن جِنِّي:

وعَلَّقْتُ عن أبي عليٍّ في شرح الكتاب لفظًا من فِيهِ، قال: «من قال (اللَّاءُ) فهو عنده كـ(البَابِ)، ومن قال (اللَّائِي) فهو عنده كـ(القَاضِي)، قال: ولا يكونُ (اللَّاءُ) محذوفًا من (اللَّائِي)»(٣).

قال سيبويه: «ولا أُغَيِّرُهُ»(٤).

(فا): «لا أُغَيِّرُهُ»، يعني (ذَيْنِ) اسْمَ رَجُلٍ؛ مَخافةَ أنْ يَبْقَى على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، (هارون) ٣/ ٢٨٢. وفي الرباحية [انظر (ح٧)/٢/ ١٣ب: لأَنَّهُ يُصَيِّرُها.

(٢) إلى هنا في التعليقة ٣/ ٩٣ بمعناه من كلام الفارسي.

(٣) نقلت هذه الحاشية من سر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٢، (هارون) ٣/ ٢٨٢.

حَرْفٍ واحِدٍ، كما غَيَّرتَ مُفْرَدَهُ؛ مخافةَ أنْ يَبْقَى على حَرْفٍ واحِدٍ؛ لأنَّ تَثْنِيتَهُ قد آمَنَتْ[1] مِن ذلك، كما آمَنَ إِضافتُهُ مِن ذلك.

قُلْتُ: أَفَتُعْرِبُ النُّونَ؟

قال: لا، كما لا أُعْرِبُ النُّونَ في (رَجُلَيْنِ) اسْمَ رَجُلٍ؛ لأنَّ الياءَ فيه للتَّثْنِيةِ، كما أنها في (رَجُلَيْنِ) كذلك، ولم أَمْنَعْ إعرابَ النُّونِ في (رَجُلَيْنِ) لأَجْلِ المِثالِ، بَلْ لأَجْلِ التَّثْنِيةِ، والتَّثْنِيةُ موجودةٌ في (ذَيْنِ). [٣/ ٣٥ب]

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عن رَجُلٍ سُمِّي .... بـ(ذَوِي)، فقال: أقول: هذا ضَوُونَ) .... وقال الكميت:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ ... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا»[2].

قال أبو جَعْفَرٍ: جَمَعَ (ذُو) جَمْعًا مُسَلَّمًا وجاءَ بِهِ على أَصْلِهِ؛ لأنَّ أَصْلَهُ (ذَوًى)[3]، يَدُلُّكَ على ذلك قَوْلُهُ -تبارَكَ اسْمُهُ-: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[4]، وقَوْلُهم في الجَمْعِ المُكَسَّرِ (أَذْوَاءٌ)، (ج).

قال أبو العباس[5]: هذا البيت رَدٌّ على الخليل[1] أنَّ (ذُو) (فَعْلٌ)،

---

(١) يُقال: أَمِنْتُ مِن الظُّلْمِ، وآمَنْتُ غيري منه. انظر: الصحاح (أمن) ٥/ ٢٠٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣، (هارون) ٣/ ٢٨٣.

(٣) انظر: الصحاح (ذا) ٦/ ٢٥٥١.

(٤) سورة الرحمن ٤٨.

(٥) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ٨٩ب.

ألا ترى أنه قال (الذَّوِينَ) بمنزلة (البَنِينَ)، و(ابْنٌ) (فَعَلٌ)[٢]، محرَّك.

قال سيبويه: «واحْتَمَلَتِ الإضافةُ ذا كما احْتَمَلَتْ (أَبا زَيْدٍ)، وليسَ مُفْرَدٌ آخِرُهُ هكذا، فاحْتَمَلَتْهُ كما احْتَمَلَتِ الهاءَ (عَرْقُوَةٌ)»[٣].

أيْ: لم يَلْحَقْ (ذُو) مُضافًا التَّغْيِيرُ -وإنْ كانَ على حَرْفَيْنِ- لأنَّهُ ليسَ بآخِرِ الاسْمِ، كما لم[٤] تَنْقَلِبِ الواوُ في (عَرْقُوَةٍ)[٥] ياءً -وإنْ كانَ آخِرَ الاسْمِ وما قَبْلَها مَضْمُومٌ- لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على التَّأْنِيثِ.

يقولُ: ليسَ مُفْرَدٌ يَصِيرُ لامُ فِعْلِهِ مَرَّةً ياءً ومَرَّةً واوًا[٦].

قال سيبويه: «لأنَّهم عَدَلُوهُ عَنِ الأَصْلِ .... عَمَّا ينبغي أنْ يكونَ عليه في القِياسِ»[٧].

---

(١) يرى الخليل أن أصل (ذُو) هو (ذَوٌّ) على (فَعْلٍ) بفتح فسكون، ويرى سيبويه والجمهور أن (ذَوَيٌ) على (فَعَلٍ) بفتحتين، وجوَّز ابن كيسان الوجهين. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٣- والأصول ٣/ ٣٢٧- وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٢- وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣- والتذييل والتكميل ١/ ١٦١.

(٢) (ابْنٌ) على (فَعَلٍ)، وأصله عند الجمهور (بَنَوٌ)، وقيل: (بَنَيٌ). انظر: شرح السيرافي ٤/ ١١٦- وتوجيه اللمع ١/ ٥٧٣- والتصريح (العلمية) ٢/ ٦٨٣- وشرح الأشموني ٤/ ٧٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣، (هارون) ٣/ ٢٨٣.

(٤) ليس في (ش١)٢٤٣أ.

(٥) عَرْقُوَتا الدَّلْوِ: خشبتان تُعْرِضان على الدلو كالصليب. انظر: الصحاح (عرق) ٤/ ١٥٢٤.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٥أ.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣، (هارون) ٣/ ٢٨٣.

قال أبو العبَّاسِ: يقولُ لأنَّ القِياسَ أنْ يكونَ مُعْربًا، فيُصَيِّرُوها اسْمًا لا يَنْصَرِفُ[1].

الأَصْلُ الذي عليهِ في الكلامِ هو البِناءُ.

قال سيبويه: «وبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَهُ في أَكْثَرِ المواضِعِ في النَّصْبِ والجَرِّ»[2].

قَوْلُهُ: «في النَّصْبِ والجَرِّ» يَجُوزُ أنْ يكونَ النَّصْبُ والجَرُّ أَكْثَرَ المواضِعِ، فيكونَ بَدَلًا مِن قَوْلِهِ: «في أَكْثَرِ المواضِعِ»، ويَجُوزُ أنْ يكونَ أَكْثَرُ المواضِعِ مِن النَّصْبِ والجَرِّ؛ لأنَّ مِنْهم مَنْ يقولُ: (مُذْ أَمْسَ). [٣/ ٣٦أ]

قال سيبويه: «وإنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(أَمْسِ) في هذا القَوْلِ صَرَفْتَهُ»[3].

يعني بهذا القَوْلِ قَوْلَ مَن بَنَاهُ في النَّصْبِ والجَرِّ وأَعْرَبَهُ ولم يَصْرِفْهُ في الرَّفْعِ، واعْتَلَّ في صَرْفِهِ بشَيْئَيْنِ: أَحَدُهما أَنَّهُ إذا كانَ مَنْ بَناهُ على حالٍ يَصْرِفُهُ إذا سُمِّيَ بهِ ولم يَبْنِهِ على كُلِّ حالٍ أَوْلى بِصَرْفِهِ إذا سُمِّيَ به، والآخَرُ إنما كانَ مَنْعُ صَرْفِهِ في الرَّفْعِ في هذه اللُّغَةِ قد زالَ -وهو العَدْلُ- لأَنَّهُ إذا سُمِّيَ بهِ تَعَرَّفَ بالتَّسْميةِ لا بالعَدْلِ غيرَ مُتَكَلَّمٍ به مَعْرِفةً.

قال أبو عليٍّ: (أَمْسُ) عندَ مَنْ لم يَصْرِفْهُ معدولٌ عن الأَلِفِ

---

(١) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣، (هارون) ٣/ ٢٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٣، (هارون) ٣/ ٢٨٤.

واللامِ، كما كانَ (سَحَرُ) معدولًا عن الأَلِفِ واللامِ، فلم يُصْرَفْ (أَمْسُ) كما لم يُصْرَفْ (سَحَرُ)[١].

قال سيبويه: «ولو وَقَعَ اسْمَ شَيْءٍ وكانَ ظَرْفًا صَرَفْتَهُ»[٢].

يعني: لو وَقَعَ (الجُمُعَةُ) و(السَّنَةُ). [٣/ ٣٨أ]

قال سيبويه: «وقَدْ فتَحَ قَوْمٌ (أَمْسَ) في (مُذْ)»[٣].

قال أبو العبَّاسِ: يعني (مُذْ) الجارَّةَ.

قال أبو جَعْفَرٍ: شَرَحَهُ عليُّ بنُ سليمانَ، قال: أَهْلُ الحِجازِ على ما حَكى النحويون يَكْسِرُونَ (أَمْسِ)[٤] في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والخَفْضِ، وبنو تَميمٍ يَرْفَعُونَ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ بلا تَنْوينٍ، يَجْعَلُونه بمنزلةِ ما لا يَنْصَرِفُ، وذلك أَنَّهُ ليس سبيلٌ للظَّرْفِ أَنْ يُرْفَعَ؛ لأَنَّ الأَخْبارَ ليست عنه، فلمَّا أَخْبَرُوا عنه زادُوهُ فَضِيلةً، وأَخْرَجُوهُ مِن البِناءِ إلى ما لا يَنْصَرِفُ، كما أَنَّ ما لا ينصرفُ إذا أَعَلُّوهُ بَنَوْهُ، فلمَّا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ أَجْراهُ في الخَفْضِ مُجْراهُ في الرَّفْعِ، وقَدَّرَ (مُذْ) هذه الخافضةَ، وفَتَحَهُ لأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ، (ج)[٥].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٤، (هارون) ٣/ ٢٨٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٤، (هارون) ٣/ ٢٨٤.

(٤) انظر اللغات في (أمس) في: اللسان (أمس) ٦/ ٨- والتاج ١٥/ ٤٠٧.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الصغر.

قال سيبويه: «تقولُ (هذا ذِهْ قد جاء)، والهاءُ بَدَلٌ مِن الياءِ»[١].

قال أبو عليٍّ: الهاءُ في (ذِهْ) هاءٌ مَحْضَةٌ، وهي بَدَلٌ مِنَ الياءِ[٢].

هذا بابُ الظُّرُوفِ[٣] غيرِ الـمُتَمَكِّنَة

قال سيبويه: «فهذِهِ الحُرُوفُ وأَشْباهُها لَمَّا كانت مُبْهمةً غيرَ مُتَمَكِّنةٍ شُبِّهَتْ بالأَصْواتِ»[٤].

قال أبو عليٍّ: إنَّما ضارَعَ جميعُ الـمُبْهمةِ الأَصْواتَ مِنْ قِبَلِ أنَّ الأصواتَ ليست بأسماءٍ، وإنَّما هي علاماتٌ لشَيْءٍ، وكذلك المبهمةُ، إنما هي علاماتٌ لأشياءَ[٥].

قال سيبويه: «وكذلك (قَطُّ) و(حَسْبُ) إذا أَرَدْتَ (لَيْسَ إِلَّا)»[٦].

قال أبو عليٍّ: (حَسْبُ) و(قَطُّ) يَعُمُّهُما الانتهاءُ؛ لأنَّ (قَطُّ) انتهاءٌ لِمَا مَضَى، و(حَسْبُ) انتهاءٌ لِمَا حَضَرَ لا للوَقْتِ[٧].

إذا قُلْتَ: (عِنْدي دِينَارٌ فَقَطْ) أو (حَسْبُ)، فمعناهُ (إِلَّا ذا).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٤، (هارون) ٣/ ٢٨٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٦أ.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٤أ]: «الظروف المبهمة».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٤، (هارون) ٣/ ٢٨٥.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٦أ.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٥، (هارون) ٣/ ٢٨٦.

(٧) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتهما من طرة نسخة (م٥)١٠٦ب.

قال سيبويه: «فجَعَلَها كـ(هَلْ) حِينَ اضْطرَّ»[١].

قَوْلُه: «فجَعَلَها كـ(هَلْ)» أيْ: حَرْفًا، فأَسْكَنَها كما تُسكَّنُ الحُرُوفُ، (ج)[٢].

قال سيبويه: «و(أَنا أَوَّلُ مِنْهُ)، ولم يَقُلْ (رَجُلٌ أَوَّلُ مِنْهُ)»[٣].

أي: جَعَلْتَ (أَوَّلُ مِنْهُ) خَبَرَ (أَنا)، ولم تَقُلْ: (رَجُلٌ أَوَّلُ مِنْهُ) فتُجْرِيَهُ عليهِ صِفَةً.

قال سيبويه: «وأَمَّا قَوْلُهُم (ابْدَأْ بِهِ أَوَّلُ) .... فإنما تُرِيدُ أيضًا (أَوَّلَ مِنْ كَذا)، ولكنَّ الحَذْفَ جائزٌ جَيِّدٌ .... إِلَّا أَنَّهم إذا أَظْهَرُوهُ لم يَكُنْ إِلَّا الفَتْحُ»[٤].

(فا): النَّصْبُ في (أَوَّلَ) هو الواضِحُ؛ لأَنَّهُ لا يُبْنَى و(مِنْ كذا) مُقَدَّرةٌ في اللَّفْظِ، ووَجْهُ الضَّمِّ أَنَّهُ يَؤُولُ المضمومُ في المعنى إلى مَعْنَى (أَوَّلَ مِنْ كذا)، إِلَّا أَنَّ (أَوَّلَ مِن كذا) مُرادةٌ في التقدير، فإذا حَمَلْتَ قَوْلَهُ «فإنما يُرِيدُ (أَوَّلَ مِنْ كذا)» على هذا التَّأْويلِ كانَ الضَّمُّ، وإنْ حَمَلْتَهُ على أَنَّهُ مُرادٌ في تقديرِ اللَّفْظِ لم يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٥، (هارون) ٣/ ٢٨٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٤ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٨.

قال سيبويه: «ومِثْلُ هذا في الكَلامِ كَثِيرٌ»[١].

(فا): ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[٢]، وقالَ:

فهَلْ لَكُمُ فِيها إِلَيَّ فإِنَّني طَبِيبٌ بِما أَعْيا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما[٣]

قال: يُرِيدُ (ابنَ حِذْيَمٍ)، فحَذَفَ معَ اللَّبْسِ. [٣/ ٣٨ب]

قال سيبويه: «قالَ:

يــا لَيْتَهــا كانَــتْ لأَهْــلِي إِبِــلَا

أَوْ هُزِلَــتْ في جَــدْبِ عــامٍ أَوَّلَا»[٤]

عند (ج)[٥]: «أو سَمِنَتْ في جَدْبِ».

قال سيبويه: «يَكُونُ على الوَصْفِ والظَّرْفِ»[٦].

الظَّرْفُ في مِثْلِ قَوْلِك: (هذا غُلامٌ أَوَّلَ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٨.

(٢) سورة النازعات ١٨.

(٣) من الطويل، وهو لأوس بن حجر، كما في: ديوانه ١١١ - والخزانة ٤/ ٣٧٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٩، والبيتان من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي، كما في شرح شواهد الإيضاح لمجهول (انظر: ديوانه ٣٠٢، جمع محمد أديب جمران)، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٦/ ٣٤- والخزانة ١٠/ ٢٣٤.

(٥) أيْ: في نسخة الزجاج، وهذه روايته أيضًا في ما ينصرف ١٢٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٥أ]: «وعلى الوصف».

(ج): قَوْلُهُ: «يكونُ على الوَصْفِ وعلى الظَّرْفِ»، يعني: أنَّ (أَوَّلَ) يكونُ وَصْفًا لـ(عامٍ)، فيكونُ في مَوْضِعِ جَرٍّ فُيُفْتَحُ؛ لأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ، ويكونُ المعنى (في جَدْبِ عامٍ أَوَّلِ الأَعْوامِ)، ويجوزُ أنْ يكونَ ظَرْفًا، فيكونَ مَنْصُوبًا[1].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: (مِنْ دُونٍ)، و(مِنْ فَوْقٍ)، و(مِنْ تَحْتٍ)»[2].

(فا): إشكالُ هذا السؤالِ أنَّ هذه الأشياءَ ظُرُوفٌ فيها معنى الإضافةِ؛ لأنها تَدُلُّ على أنها دُونٌ لِشَيْءٍ، أو فَوْقٌ لِشَيْءٍ، أو تَحْتٌ لِشَيْءٍ، ولكنْ لَمَّا اسْتُعْمِلَتْ غيرَ ظُرُوفٍ فوُصِفَ بها في قَوْلِك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دُونٍ) بَعُدَتْ مِن الظُّرُوفِ، فلم تُبْنَ، كما لم تُبْنَ (كُلٌّ) و(بَعْضٌ) في قَوْلِك: (مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائِمًا، وبَعْضٍ جالِسًا)[3]، وإنْ كانَ فيها معنى الإضافةِ؛ لأنهما أسماءٌ غيرُ ظُرُوفٍ.

وإنما اخْتُصَّتِ الظُّرُوفُ فيها بِجَوازِ البناءِ لِقَوَّةِ شَبَهِها بالحَرْفِ، ألا تَرَى أنها تَدُلُّ على معنَى (فِي) وتُغْنِي عنه، وأنَّهُ يَصِيرُ لها -بِتَضَمُّنِها مَعْنَى حَرْفِ الجَرِّ- حُكْمٌ لا يكونُ لها إذا ظَهَرَ، مِثْلُ (وَسْطٍ). [٣/ ٣٩أ]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٩.

(٣) انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ١١٤- والمفصل ١٤٨.

قال سيبويه: «لأنَّها تُضَافُ وتُسْتَعْمَلُ غيرَ ظَرْفٍ»[1].

قال أبو عليٍّ: استعمالُهم إِيَّاهُ غيرَ ظَرْفٍ كقولِك: (خَلْفُكَ ظَهْرُك)، وكإِدْخالِك عليها حُرُوفَ الخَفْضِ[2].

كانَ نصبًا (عنده)، فرَفَعَهُ.

قال سيبويه: «وقالَ آخَرُ:

لا يَحْمِلُ الفارِسَ إِلَّا المَلْبُونْ
المَحْضَ مِنْ أَمامِهِ ومِنْ دُونْ»[3]

زَعَمَ أبو العبَّاسِ[4] أَنَّهُ غَلِطَ في هذا؛ لأنَّ (مِنْ دُونْ) لا يَتَبَيَّنُ فيهِ ضَمٌّ ولا جَرٌّ، والحُجَّةُ لسيبويه أَنَّهُ لَمَّا كانَ قَبْلَهُ (مِنْ أَمامِهِ) قَدَّرَهُ (ومِنْ دُونِهِ)، ثمَّ حَذَفَ المضافَ إليه، فوَجَبَ أَنْ يكونَ مَضْمُومًا، (ج)[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٢٨٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٧ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٧، (هارون) ٣/ ٢٩٠، والبيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: اللسان (لبن) ١٣/ ٣٧٤- والتصريح ٢/ ٥٢، و(المحض) في الشرقية بالنصب، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٨٥أ]- و(م٥)١٠٧ب بالرفع، وفي المحكم ١٠/ ٣٨٣: «قالَ الفَارِسِيُّ: فَعدَّى (المَلْبُونَ) لأَنَّهُ في مَعْنَى المَسْقِيِّ»، وانظر: اللسان (لبن) ١٣/ ٣٧٤.

(٤) في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠٥].

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٥أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

قال سيبويه: «وكما جُعِلَتْ (ضَحْوَةٌ) نكِرةً، و(بَكْرَةٌ) مَعْرِفةً»[١].

ليس عند (ج): «و(بَكْرَةٌ) مَعْرِفةً»[٢].

قال سيبويه: «يقولون: (مِنْ قُدَيْدِيمَةٍ)»[٣].

(فا): يُونُسُ[٤] يَجْعَلُ (قُدَّامَ) اسمًا لِلْجِهَةِ، بمنزلةِ (بُكْرَةَ) في الزَّمانِ، فـ(قُدَّامُ) عنده مَعْرِفةٌ بالتَّسْمِيةِ، لا بمُضافٍ محذوفٍ مِثْلَ: (مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائمًا). [٣/ ٣٩ب]

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ تُسْكَنِ الهاءُ في (ذَيَّةَ) .... وليست زائدةً في الاسْمِ»[٥].

قال أبو عُثْمانَ:

لم تَكُنِ الهاءُ في (ذَيَّةَ) ساكِنةً لأنَّ تاءَ التأنيثِ تَصِيرُ في الوَقْفِ هاءً، فلو كانتْ مَوْقُوفةً ذَهَبَتِ التاءُ، وهي الأَصْلُ، وكُلُّ مَبْنِيٍّ غيرِ مُضارِعٍ يَسْكُنُ آخِرُهُ إذا كانتْ قَبْلَهُ حَرَكةٌ، ويُحَرَّكُ إذا سَكَنَ ما قَبْلَهُ لالتقاءِ الساكنينِ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٧، (هارون) ٣/ ٢٩٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٠٧ب، و(ج) رمز نسخة الزجاج.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٧، (هارون) ٣/ ٢٩١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٨، (هارون) ٣/ ٢٩٢.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية في آخر الباب، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٠ب]، وكذا في (م٥)١٠٨ب، وعليه حاشية: «ليس هذا اللحق إلى آخره عند (ج)»، يعني ليس في نسخة الزجاج.

(فا): (غيرُ مُضارعٍ) مِثْلُ (إِذْ) ونحوِهِ، و(المضارِعُ) نحوُ (عَلُ)[١].

(فا): أيْ: وليست الحُرُوفُ الأُخَرُ زِيادةً في الاسمِ، كما أنَّ الهاءَ زِيادةٌ.

قال سيبويه: «قَوْلُ العَرَبِ: (اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقاتِهِمْ) و(اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرَقاتَهَمْ)»[٢].

وحَدَّثَني أبو عُثْمانَ، عن الأَصْمَعِيِّ، قال: سَمِعْتُ أبا عَمْرِو بنَ العَلاءِ يَسْأَلُ أبا خَيْرَةَ: «كَيْفَ تقولُ (اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقاتَـهَمْ)»، فنَصَبَ، فقالَ أبو عَمْرٍو: : «هَيْهاتَ، لانَ جِلْدُكَ يا أبا خَيْرَةَ»، كأَنَّهُ لم يَرْضَهُ، ثم رَوَى أبو عَمْرٍو بَعْدَ ذلك الكَسْرَ والفَتْحَ جميعًا[٣].

قال سيبويه: «ومِنْهم مَنْ يقولُ (ذَيْتَ) فيُخَفِّفُ .... لأنَّ التاءَ الآنَ إنما هي بمنزلةِ ما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ»[٤].

(ذَيْتَ) كـ(بَكْر) مَلْحَقٌ بهِ[٥]، كما أنَّ (أُخْتٌ) مُلْحَقٌ بـ(قُفْلٍ)[٦].

---

(١) هذه حاشية على حاشية المازني السابقة.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٨، (هارون) ٣/ ٢٩٢.

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية في آخر الباب. وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٠ب].

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٨، (هارون) ٣/ ٢٩٢.

(٥) ليس في (ش٢)٣٠٣أ.

(٦) انظر الكلام على تاء (ذيت) في: الأصول ٣/ ٧٨- والتعليقة ٣/ ١٠٥- والتاج (ذيت) ٤/ ٥٢٣، و(كيت) ٥/ ٧٢.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَن (شَتَّانَ)، فقالَ: فَتْحُها كفَتْحةِ (هَيْهاةَ) .... ونُونُها كنُونِ (سُبْحَانَ)، زائدةٌ»(١).

قال أبو عُثْمانَ: أَصْرِفُ (شَتَّانَ) و(سُبْحَانَ) في النَّكِرةِ، اسْمَيْنِ كانا أو في مَوْضِعِهِما(٢).

(فا): صَرْفُهما في مَوْضِعِهما بإِدْخالِ(٣) التَّنْوينِ، مِثْلَ (صَهٍ) و(غاقٍ)، وذلك إذا جَعَلْتَهُما نَكِرةً، لا بِأَنْ تُعْرِبَهُما في مواضِعِهما وتُدْخِلَ التَّنْوينَ(٤).

(فا): شَبَّهَ (شَتَّانَ) بهما لأنَّهما اسمانِ لِفِعْلِ الخَبَرِ، لا للأَمْرِ مِثْلِ (نَزَالِ) و(صَهْ)، ومِثْلُ (شَتَّانَ) (سَرْعَانَ ذِي إِهَالَةً)(٥)، وهذا الضَّرْبُ قليلٌ. [٣/ ٤٢ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٨، (هارون) ٣/ ٢٩٣.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية في آخر الباب. وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٠ب]، وانظر: التعليقة ٣/ ١٠٥- وتنقيح الألباب ٣٣٤.

(٣) في (ش٢)٣٠٣أ: «لإدخال».

(٤) هذه حاشيةٌ على حاشية المازني السابقة.

(٥) أيْ: ما أسرعَ هذه الإهالة! والإهالة الوَدَكُ، وهو مثل يُضْرَبُ للرجل إذا أخبرك بسُرْعةِ شيءٍ لم يَحِنْ وقتُه، انظر: جمهرة اللغة (رسع) ٢/ ٧١٥- وجمهرة الأمثال ١/ ٥١٩-الخصائص ٣/ ٣٩.

خلاصة الرموز

أخ= نسخة أخرى.

اس، ا س ر ق = نسخة الزجاج الأولى.

ب= نسخة ابن السراج الثانية.

ث= نسخة ثعلب.

ج= الزجاج، أو النحاس.

ح= نسخة الزجاج الثانية.

خ= الأخفش، أو نسخة.

رق= نسخة الزجاج الأولى.

س= نسخة ابن السراج الأولى.

سح= نسخة خزانة الأخشيدي.

سف= السيرافي.

ش= النسخة الشرقية.

ص= أبو نصر ونسخته، أو كتاب الأصول لابن السراج.

ط= نسخة ابن طلحة.

ع= المبرد، أو أبو علي الغساني، أو عبدالباقي.

عنده= نسخة ابن السراج الثانية.

فا= الفارسي.

ق= القاضي إسماعيل.

مح= نسخة المبرد.

مع= نسخة المعقلي.

هـ= النسخة الطاهرية.

ي= عبدالباقي.

يه= سيبويه.

يي= إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش= جوروم ٢٥٦٢-٢٥٦٥.

نسخة ش١= إسماعيل أفندي ٦٣٤.

نسخة ش٢= المكتبة الوطنية في باريس ٣٩٨٧.

نسخة ش٣= الفاتح ٥٠٦٢.

نسخة ش٤= بشير آغا ٦٠٩.

نسخة ش٥= حميدية ١٣٢٧.

نسخة م١= الأمبروزيانا ٥٦.

نسخة م٢= نسخة صنعاء.

نسخة م٥= شهيد علي ٢٤٩٨.

نسخة ح١= الوطنية في باريس ٥٠٦٨.

نسخة ح٢= الوطنية في باريس ٥٢٨٠.

نسخة ح٣= عارف حكمت ١٦٣.

نسخة ح٦= يني جامع ١١٠٦.

نسخة ح٧= جار الله ١٩٦٣.

نسخة ح٨= لاله لي ٣٤٨٤.

نسخة ح١٠= يني جامع ١١٠٥.

نسخة ابن خروف= الوطنية في باريس ٦٤٩٩.

نسخة ابن دادي=كوبريلي ١٥٠٠.

نسخة المرادي= وحيد باشا ١٤٨٤.

نسخة الموصلي= فيض الله ٢٠١٦.

نسخة ابن يبقى= الأسكوريال ١.

نسخة العبدري= مكتبة مشهد.

نسخة الميورقي= شهيد علي ٢٤٩٩.

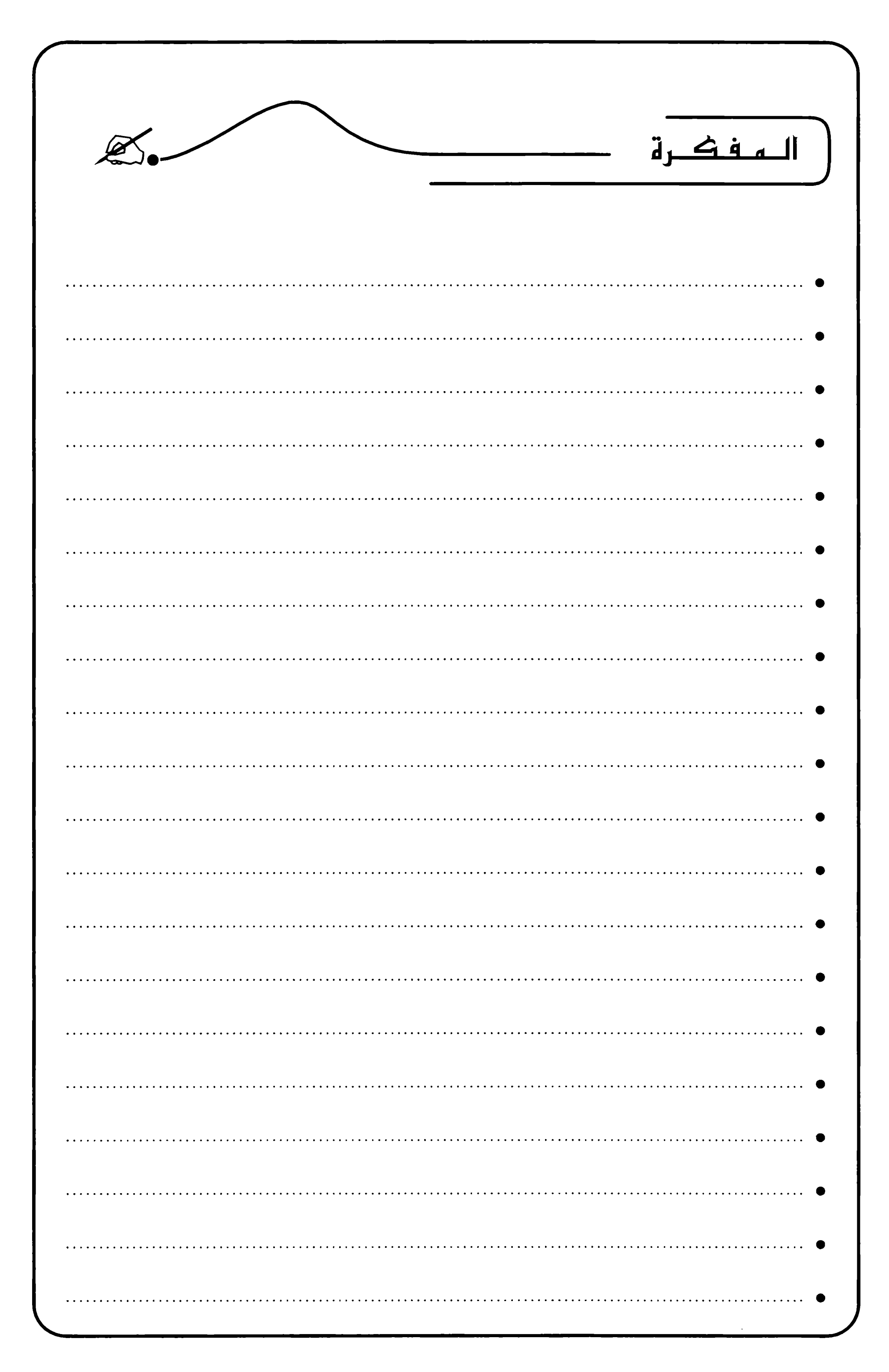
نسخة العابدي= يني جامع ١١٠٣، ١١٠٤، جار الله ١٩٦٤.

نسخة الساسي= بشير آغا ٦١٠.

نسخة السعدي= مراد ملا ١٧١٧.

نسخة القرشي= شهيد علي ٢٤٦٧

نسخة الخزرجي= الحمزاوية ٤٨.


المفكرة

المفكرة